

الملخص في ضبط قوانين العربية

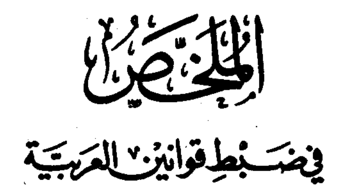
الجزء الأول

لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر أحمد بن عبيد الله
ابن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي
ثم العثماني الأندلسي الأشبيلي

تحقيق ودراسة
الدكتور علي بن سلطان الحكمي
أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية
في الجامعة الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م


الملخص
في ضبط قوانين العربية


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمدُه ونستعينُه ونستغْفِرُهْ ونعُوذُ باللَّهِ مِن شُرُورِ أنْفُسِنا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أعمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ له، وأصلِّي وأسلِّمُ على خاتمِ رُسُلِهِ وَصَفْوَتِهِ من خَلْقِهِ وخيرَتِه من عِبَادِهِ وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِيْنَ.

أمَّا بعدُ:

فموضوعُ هذه الرِّسالة هُوَ: الملخَّص في ضَبْطِ قوانِيْنِ العربيَّةِ لأبي الحسينِ عُبَيْدِ اللَّهِ بنَ أَحمَدِ بنَ أَبي الـرَّبيع الأمَـوي القُرْشِي الإشبيلي الأندلسي، أحدِ أئمَّةِ العربية في القرنِ السَّابِعِ في الأنْدَلُس، تَصَدَّر لتدريسِهَا في وقتٍ مبكرٍ من حياتِهِ بتوجيهٍ من شَيْخِهِ الأستاذ أبي علي الشلوبين، ولمَّا عَلَتْ الْكَبْرَةُ أبا عَلي وَقَعَدَ عَنِ التَّدريس خَلَفَه على دُرُوْسِهِ بالجامعِ الأعظم بإشبيلية، أنبغُ تَلاميذُهُ ابنُ أبي الربيع فأظهَرَ مقدرَةً فائقةً في دروسِ شيخِهِ تجلَّت فيهَا شَخصيَّتُهُ العلميَّة وبراعتِهِ في التَّقصِّي لأجزاء المسائلِ والدِّقَّةِ في الاستنباط وحُسْنُ التَّعليل، وبخاصَّةٍ في علوم العربية التى كان قد استكملَ تحصيلُهُ منها ووقفَ على ما انْتَهَى إليه جُهْدُ العلماءِ مِنْ قَبْلِهِ وأَحَاطَ بِهِ عِلْمَاً.

وَلَمْ يستمرْ زَمَناً طويلاً درسُ ابن أَبي الرَّبيعِ في مدينةِ إشبيليةَ بَلْ عَاجَلَتْهُ النَّكْبَةُ الفاجعَةُ التى حلَّتْ بِهَا يَوْمَ سَقَطَتْ في أيدِي الفرنْجَةِ

فغربتْ شمْسُ حَضَارَتِهَا العلميَّةِ وَهِيَ مَا بَرِحَتْ تَخْطُرُ في ظلٍّ الضُّحى وذلك في عام ٦٤٦ هـ وَقَد خَرَجَ المُسلِمُوْن مِنْ إشبيْلية وَكَانَ ابنَ أَبي الربيع مع القوافل المغادرة فقصدَ مَدِينَةَ سَبتَةَ قاعِدَةَ الأمراءِ العزفيين فألقى بها عصا التَّسيارِ واستأنَفَ نَشَاطَهُ الْعِلْمِي فَجَلَسَ للتدريسِ والتأليف واشتهرتْ حِلقُ دروسِهِ فَأَمَّهُ الدَّارِسُوْنَ مِنْ كلِّ فَجٍ يفيدون من علمِهِ ويقيدون عنه في مختلفِ العلومِ التي كانت يومئذٍ مقصد الدارسين.

وفي هذا الشَّطرِ من حياة ابن أبي الرَّبيع ظَهَرَتْ شُرُوْحُهُ على كِتاب الجُمَلِ للزَّجَاجي وشرْحُهُ على سيبويه، وشرُوحُهُ على كتاب الإيضاحِ العضدي، وصَنَّف كتابَ المُلخَّص في ضَبْطِ قَوَانِيْنِ العربيةِ موضوعَ هذهِ الرِّسالةِ، وهو من أفضلِ ما أُلِّفَ في كُتب العربية في عصرهِ وأدقِّها تَقْسِيماً وأغزرها مادَّةً وأوضحِهمَا فكرةً، فقد تناول فيه ابنُ أبي الربيع مادَّة الكتابِ بأسلوبٍ تعليميٍّ مُيسَّر يُقَرِّبُ قَاصِيَهَا وَيَرُدُّ شَارِدَهَا.

كما أدارَ مَسَائِلَ الكتاب عَلَى أَدِلَّةِ السّماعِ الْمُعْتَبَرَةِ من القرآن الكريمِ والحديثِ الشَّرِيْفِ والشواهِدِ من الشِّعرِ وسائِرِ كلامِ العرب الموثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، وَعَوَّلَ كَثِيراً على كِتاب سَيبويه حتَّى لَيُظَنُّ القارِئُ لهَذَا الكتابِ أنَّهُ تلخيصٌ لكتابْ سيبويه وتَقْرِيْبٌ لمسائِلِه.

وقد وُفِّقَ المؤلِّفُ في تَحاشي العِلل المنطقيَّة التى تجعلُ هذا العلمَ مادَّةً جَدَلِيَّةً بعيدةً عن رُوْحِ اللُّغَةِ ودلالَتِهَا الفِطْرِيَّة، ولهذا احتفى العلماءُ والدَّارسونَ بهذا الكتابِ في بلادِ الأندَلُسِ والمغرب ومصرَ كما وصلَ إلى مَكَّةَ المكرمة، ذكَرَ ذَلكَ أبو سالمِ العياشي في كتابه «ماء الحياة أو الرحلة العيَّاشيَّة»، أثناءَ زِيَارَتِهِ لمكَّةَ لآداءِ فريضَةِ الحَجِّ سنة

١٠٥٩ هـ، وقد قيَّد عنهُ مسألةً صرفيةً ذَكَرْنَاهَا فِي مَوْضِعها من دراسةِ هذا الكِتَابِ.

أسباب الاختيار:

وكان مِمَّا دفعني إلى اختيارِ هذا الكتاب موضوعاً لرسالة الدكتوراه عِدَّةُ عوامل:

منها: شهرةُ الكتاب العلميَّة بين المتقدِّمين واحتفاؤُهم به طيلةَ ثلاثة قرونٍ في بلادِ الأندلس والمغرب.

ومنها: منهجُ المؤلِّفِ المتميِّزُ في تحريرِ المسائِلِ التى تناولَهَا في هذا الكتاب.

ومنها: أنِّي لم أر مَنْ تَنَاوَلَ هَذا الكتابَ بشيْءٍ من الدراسة أو التَّحقيقِ على ما له من شهرةٍ بين علماء عصرِ المؤلِّف والمستأخرين عنه.

ومنها: الرغبةُ في إحياء تراثنا الإسلامي الذي ما زال أكثرُهُ رهينَ الخزائنِ ينتظرُ نجدةَ الباحثين لينفضوا عنه ما تراكم عليه من غبار القرونِ حَتَّى تنتفعُ الأمَّةُ الإسلاميَّةُ بهذا العطاءِ الثَّرِّ مِن جهود الأوَّلين مِنْ عُلمائنا وعصارَةِ فِكْرِهِمْ ونتيجةِ نشاطِهِمْ.

وقد اقتضى البحثُ أنْ أَجعَلَ عملي في هذا الكتاب في بابين:

* **الباب الأوَّل:** لِدراسة الكتاب.
* **والباب الثاني:** لتحقيق الكتاب.

تناول البحثُ في البابِ الأوَّل: عصرَ المؤلِّفِ وحياتَهُ وشُيوخَهُ وتلاميذَهُ، ومَكَانَتَهُ العلميَّةَ، وآثَارَهُ وأثرَهُ في الخالفين من بعدِهِ، ثمَّ دراسةً للكتابِ موضوع هذه الرسالةِ دراسة موجزةً ركَّزت على مادَّةِ

الكتابِ ومنهجِ المؤلِّفَ فيه، وقيمةِ الكتاب العلميَّة، وشواهِدِهِ، والآراءِ والمسائلِ التي تفرّدَ بهَا المؤلِّفُ.

أمَّا البابُ الثاني: فقد تناولَ البحثُ فيه توثيقَ نسبةِ الكتابِ إلى مؤلِّفِهِ، ثُمَّ تَحقيقَ عُنْوَانِ الكتاب حيثُ وَرَدَ لهذا الكتابَ عِنوانانِ مختلفانِ يُوْهِمَانِ القارِىءَ أنَّهما كتابانِ مختلفانِ، وقد أَرْجَعْهُمَا البحثُ العلمي والتاريخي إلى عنوانٍ واحدٍ، هو الملخَّص في ضبطِ قوانينِ العربيَّة.

أَمَّا التَّحقيقُ، فقد التزمتُ فيه بقواعِدِ تحقيقِ التُّراثِ التي انتهى إليها علماءُ البحثِ والتحقيق العلمي. وقد جَهَدْتُ جَهْدِي في تحرير النَّصِّ، وَنَبَّهتُ على الخلافات الواردة في نسخ الكتاب المختلفة وأثبتُّ أصحَّها في أصل النَّص.

كَما عَزَوْتُ الآراء النحوية التي أوردها المؤلِّفُ إلى أصحابها وأرجعتُها إلى مواطنها من كتبهم إنْ وُجِدَتْ فإنْ لم أعثر عليها بحثتُ عنها في المراجِعِ التي توردُ تلك الآراءَ فأرجعتُهَا إليها توثيقاً لتلك الآراء وتحقيقاً لنسبتها إلى أصحابها.

كما عَزَوْتُ القراءاتِ المختلفةَ التي احتجَّ بها المؤلِّفُ وذلك من خلال كتب القراءات وكتب إعراب القرآن التى تُعْنى بالقراءاتِ وكتب التفاسير.

أَمَّا الشَّواهدُ من الشِّعْرِ فقد عَزَا المؤلِّفُ أكثرَهَا وَعَزوْتُ ما تبقَّى منها سِوى قلَّةٍ قليلةٍ لم أهتدِ إلى قائليها، كما قمتُ بتخريجِ الشواهد من مضانها ووجَّهْتُ الاستشهادَ بها.

أمَّا النَّصُ فقد التزمتُ فيه الأمانةَ العلميةَ فلم أتدخَّلْ فيه بتغير عبارةٍ أو تحسينِ أسلوبٍ إلاَّ ما لا بدَّ منه من توضيحِ مُبْهَمٍ أو تفصيل

مُجْمَلٍ ، وقد استَفْرَغْتُ الوسعَ في إظهارِ هذا الكتاب على الصُّورةِ التي تركَهَا المؤلِّف رحمه الله علماً مُنَظَّماً وأثراً باقياً يشهد لمؤلِّفه بِعُمْقِ المعرفَةِ ومكانَتِهِ العلمية وإمامَتِهِ في علومِ العربيةِ.

وبعد أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيَّ بالانتهاء مِن هذه الرسالة أجدُ من حقِّ العلمِ عليَّ أنْ أتقدَّمَ بالشكر والتقديرِ لفضيلةِ الأستاذ الدكتور / عبد العزيز محمد فاخر المشرف على هذه الرسالة الذي استنرتُ بتوجيهاتِهِ القيمة وآرائه السديدةِ في دراسة وتحقيق هذا الكتاب، فجزاه الله عني أفضلَ الجزاءِ كفاءَ ما بذلَ من جهدٍ، وما أسدَى من توجيهٍ، وما أفسحه لي من رحابة صدره وسعة أُفقه.

كما أشكر الجامعة الإسلامية التي أتاحتْ لي فرصةَ مواصلةِ البحثِ والدراسةِ، وهيَّأت لي أسبابهَا، أسأل الله أنْ ينفعَ بها الإسلام والمسلمينَ وَيُمَكِّنَ لها في العالمين.

وآخر دعوانا أَنِ الحمدُ للَّهِ رَبِّ العالمينَ.

١٤٠٢ هـ

علي بن سلطان الحكمي

* * *



الباب الأوَّل

ابن أبي الربيع
حياته وآثاره

وفيه فصول



الفصل الأوَّل

(عصر ابن أبي الربيع وحياته)

أ ـ عصره:

نشأ ابنُ أبي الرَّبيع في إشبيليَة واستقرَّ بها الشَّطرَ الأوَّل من حياتِهِ من سنة ٥٩٩ ـ ٦٤٦ هـ، فأدرك في هذا الشَّطرِ من حياته الفترةَ الأخيرة لدولة الموحِّدين وهي تقترِبُ من نهايتها في مختلف الميادين العسكرية، والاقتصاديَّة، والإدارية، وغيرها، وذلك بسبب ما آلت إليه حالُها من الضعف والإنحلال، بَلْهَ ما أحاط بها من الفتن التي ما فتئت تَتْرى عليها من كلٍّ جانب.

وكانت إشبيليةُ قد شَهِدَت مَدَنِيَّةً زاهيةً في عهد الموحدين انتظَمتْ مختلفَ ميادين الحياة، من تشييد القصور الفارِهةِ، وغرس البساتين، ومدّ القناطر، وإقامة الحدائق العامَّة، وغيرها مِمَّا يعدُّ معلماً من معالم المدنية في كل عصر، وحضيت الحركة العلميةُ في عهد الموحدين باهتمام أكثرَ من غيرها، فقد أُنْشِئَت المعاهدُ والمدارس في إشبيليَةَ وقرطَبةَ وغَرْنَاطَةَ وغيرِها من المدن الأندلسية والمغربية، وغدت هذه المعاهدُ والمدارسُ يومئذٍ مجمعاً عِلْمِيّاً لمختلف المعارف والفنون التي كانت ذائعةً في ذلك العصر، وكانت هذه المعاهدُ والمدارسُ تقدم إلى الطلبة كتباً دراسيَّة في كلِّ العلوم لتكون

لهم مقدِّمة وتمهيداً[1]. ولمع في هذه الفترة نخبةٌ من العلماء البارزين الذين كانت مؤلَّفاتُهم مصدَرَ إثراءٍ علميٍّ لكل دارسٍ ومثابةً لكلِّ عالمٍ يومئذٍ، استمرَّ تداولها بين العلماء والدارسين في بلاد الأندلس والمغرب أكثر من ثلاثة قرون وقد حفظ لنا التاريخ أسماء كثير من علماء هذه الحِقبة، نذكر منهم على سبيل المثال، أبو إسحاق إبراهيم بن الحاج بن عمارة الأنصاري (٤٩٥ ـ ٥٧٩ هـ)[2]، وأبو بكر محمد بن عبدالله الفهري (٤٩٦ ـ ٥٨٦ هـ)[3]، وأبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (٥٥٢ ـ ٥٧٥ هـ)[4]، صاحب الفهرسة المشهورة التي رواها عن شيوخه، وأبو عبدالله محمد بن عبد الرحيم الأنصاري (٥١٠ ـ ٥٦٧ هـ)[5]، وأبو الرَّبيع سليمان بن موسى الكلاعي (٥٦٥ ـ ٦٣٤ هـ)[6]، وأبو الحسن بن الديباج (٥٦٦ ـ ٦٤٦ هـ)[7]، وغيرهم مِمَّنْ سيأتي ذكرُهُم في شيوخِ ابن أبي الربيع.

نسبه وأسرته:

هو أبو الحُسينِ عبيدالله بن (أبي جعفر)[8] أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن أبي الربيع القرشي، الأموي، ثم العثماني، الأندلسي، الإشبيلي[9].

---

(١) تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ص :٤٩٨.
(٢) التكملة ٢/١٥٥.
(٣) المصدر السابق ٢/٥٤٢ ـ ٥٤٣.
(٤) المصدر السابق ٢/٥٢٤، والإحاطة ٢/٢٣١.
(٥) التكملة ٢/٥٠٩ ـ ٥١٠.
(٦) الذيل والتكملة ٢/٨٤ ـ ٨٥.
(٧) شيوخ الرعيني ٨٩، والذيل والتكملة ٥/١٩٩.
(٨) هذه الكنية انفرد بها التجيبي فيما أعلم.
انظر برنامج التجيبي ص ١٧، ط. الدار العربية للكتاب.
(٩) برنامج التجيبي ص ١٧، وانظر ترجمة ابن أبي الربيع في الذيل والتكملة ٦/١٠٥، ٣٧٠، عنوان الدراية ص ٣١٨، صلة الصلة ص ٨٣، وملء العيبة ٣/١٠٨. برنامج ابن أبي الربيع=

يَتّصلُ نسبه بأميرِ المؤمنين عثمانَ بنِ عَفّان رضي الله عنه.

هذه هي رواية القاسم بن يوسف التجيبي لسلسلة نسب شيخه ابن أبي الربيع، اخترتُها على سائر الرواياتِ التي أوردَتْها كتبُ التراجم والبرامج وذلك لدقّة التجيبي وصحبته الطويلة لشيخه ابن أبي الربيع.

وهناك رواية لسلسلة نسب ابن أبي الربيع أوردها تلميذُه ابنُ الزبير في «صلةِ الصلةِ» تُسقِطُ اسمُ والد ابن أبي الربيع (أحمد)، وجدُّه الأوَّل (عبيدالله)، ونصّها كما يلي:

(عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن أبي الربيع القرشي، الأستاذ.....).

وقد رجَّح الأهواني أنَّ هذا السقطَ قد وقع سهواً إمّا من الناسخ وإمَّا من المؤلِّف[1]، لأنَّ ابن الزبير معروفٌ بدقَّته وتحرِّيه، وبعيدٌ أنْ يجهلَ نسبَ شيخِهِ أو يخلط فيه.

استوطنت أسرة ابن أبي الربيع مدينة قرطبة إبّان استقرارها وازدهار الحياة فيها، فلمَّا عَصَفَتْ بها الأحداثُ واجتاحتْها الفتَنُ خرج جدُّ ابن أبي الربيع إلى (لَبْلَةَ) فاستقر بها هو وبنوه فترة من الزمن ثُمَّ تحوَّل عنها إلى إشبيلية التي كانت تنعمُ بحياةٍ آمنةٍ مُسْتَقِرَّةٍ في ظل دولة الموحِّدين، وفي هذه المدينة ولد ابن أبي الربيع سنة ٥٩٩ هـ وفيها نشأ، ولا تذكرُ مصادِرُ ترجمتِهِ تفصيلاً عن وضعِ أسرتِهِ الاجتماعي، لكن نستنتج من جملة موجزة أوردها

= جمع تلميذه ابن الشاط تحقيق الدكتور الأهواني العدد الأوَّل من مجلة معهد المخطوطات ص ٩١ ـ ١٢٠، ٢/٢٥٥ ـ ٢٧١. تاريخ الإسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨، الوافي بالوفيات، مخطوطة المكتبة الأحمدية بتونس ٧/نسجه / ٣٨٦، والإحاطة ١/٢٨٩، ٣/٧٧، ٨١، نفح الطيب ٢/٢١٠، ٦١٩، ٤/١٤٥، ٥/٢٣٢، ٢٧٤، بغية الوعاه ٢/١٢٥، ودرة الحجال ٣/١٧.

(١) انظر مجلّة معهد المخطوطات، العدد الأوَّل ص ١١١.

التجيبي عن والد ابن أبي الربيع أنَّه كان من أهل العلم، فقد نعته بقوله: (الشيخ الأجل) ومعلوم أنَّ هذا النَّعت لا يقال إلَّا لمن له مشاركة علمية، لكن والد ابن أبي الربيع لم يبلغ مبلغ علماء عصره في النباهة والاقتدار.

أمَّا ابن أبي الربيع فلم تذكر مصادر ترجمته بياناً شافياً عن طفولته ونشأته الأولى، ولكن نرجح أنَّه قد تهيَّأ له جو علمي منذ طفولته الأولى، فاختلف كغيره من الولدان إلى حلق الدروس التي كانت منتشرة في مدينة إشبيلية، حتى إذ ما استكمل تحصيله منها ـ وهو تحصيل يُهَيِّءُ صاحبه للدراسة العالية المتخصِّصة ـ أقبل على مجالس العلماء وحلقاتهم في جوامع إشبيلية، يقرأُ عليهم في أمهات الكتب الأصول، ويسمع منهم ويروي عنه واصلاً سنده بسندهم.

الفصل الثاني

شيوخ ابن أبي الربيع

أتيح لابن أبي الربيع الاتصال بنخبة لامعة من شيوخ العلم في عصره كانت لها قدم راسخة في مختلف العلوم التي واظبوا على تدريسها في مجالسهم وحلق دروسهم التي كانت تمور بجمهور الدارسين، كما كان لهذه النخبة مؤلفات معتبرة في مختلف العلوم وبخاصة علم العربية. وها نحن أولاء نذكرهم وفق ترتيبهم في برنامج ابن أبي الربيع الذي كتبه تلميذه ابن الشاط وهم: -

١ ـ أبو عمرو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن هارون التميمي الإشبيلي (٥٧٥ ـ . . .) كان عالماً بالقراءات والنحو والأدب، صالحاً متغافلاً عن الناس[١].

قال ابن أبي الربيع: «قرأت عليه الكتاب العزيز بقراءات السبعة حسب ما تضمَّنه كتاب الكافي، وبالإدغام الكبير، وبقراءة يعقوب، وسمعت عليه كتاب الكافي لأبي عبدالله بن شريح، وقرأت عليه كتاب المفردات من تأليفه وتأليف ابنه شريح، والجمل مرتين، والتبصره للصَّيْمَرِي، والأشعار الستة، والفصيح وعرضتها عليه، وأدب الكاتب، وعرضت عليه من أوَّله إلى (إقامة

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦، والذيل والتكملة ٦/٣٢، وغاية النهاية ٢/٩٠.

الهجاء)، وإصلاح المنطق، وعرضته عليه دولاً، والحماسة الأعلميَّة وعرضتها عليه دولاً، إلَّا يسيراً من آخرها، وأجازني جميع ما رواه عن جميع شيوخه[1].

٢ ـ أبو بكر محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن يحيى الأنصاري الإشبيلي المعروف بالقرطبي المقريء.

كان مقرئاً مجوِّداً متواضعاً عابداً ورعاً فاضلاً، متقلِّلاً من الدنيا، عاكفاً على التقييد، حريصاً على استفادة العلم، وأخذه عن أهله صغاراً وكِباراً..[2].

قال ابن أبي الربيع، لزمتُهُ وحضرتُ مَجْلسه وقرأتُ عليه بعضَ كتاب الموطِّأ وسمعتُ عليه بعضَ تأليفه في التفسير وأجاز في جميع ما رواه عن جميع شيوخه[3].

٣ ـ أبو الحسن علي بن جابر بن علي اللخمي الإشبيلي المعروف بالدبَّاج (٥٥٦ ـ ٦٤٦ هـ) كان نَحويًّاً أديباً مُقرئاً جليلاً فاضِلاً[4]. وكان معْ رقَّة حاشيته وتلطُّفه مع أصناف حاشِيَتِهِ أمتن النَّاس ديناً وأخلصهم يقيناً[5].

قال ابن أبي الربيع: حَضَرْتُ مجالِسَهُ بجامع العَدبَّس، وسمعت عليه بعض كتاب سيبويه، وأجاز لي جميع ما رواه عن شُيوخه[6].

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦.
(٢) الذيل والتكملة ٦/٢٤٠، وانظر التكملة لكتاب الصلة ١/٣٣٩، وبرنامج شيوخ الرعينى ١١ ـ ١٤.
(٣) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٦ ـ ٢٥٧.
(٤) صلة الصلة: ١٣٧.
(٥) اختصار القدح المعلى ص: ١٥٥.
(٦) برنامج ابن أبي الربيع: ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

٤ ـ الأستاذ أبو علي الشلوبين (٥٦٢ ـ ٦٤٦ هـ): عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي.

كان والده خبَّازاً بإشبيلية فأنفت نفس أبي علي من صنعة والده وانحرفت همَّته عن حرفته، وعكف عن صباه على النحو حتى برع فيه[١] وصار كبير أساتذة العربية بإشبيليَّة والمرجوع إليه فيها، الشديد الاستقلال بها والقيام عليها[٢].

قال ابن أبي الربيع: لزمت مجلسه وقرأت عليه جميع كتاب الإيضاح وأكثر كتاب سيبويه، وسمعت بعضه بقراءة غيري، وقرأت عليه بعض الحماسة الأعلميَّة وبعض الأمثال لأبي عبيد، وسمعت عليه بقراءة غيري بعض شعر حبيب، وبعض الأمالي للبغدادي، وبَعْض المفصل للزمّخشري، إلى أن يقولَ: وكانت الجزولية تُقْرَأُ عليه وأنا أسمعها. وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه[٣].

ولأبي علي مؤلَّفات كثيرة منها: التوطئة، وشرح الجزولية الكبير، والصغير، وشرح كتاب سيبويه، وتقييد على المفصل، والاعتراض والانفصال في ما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال[٤].

٥ ـ أبو القاسم «أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن.. القرطبي الأموي المشهور بابن بقي قاضي الجماعة (٥٣٧ ـ ٦٢٥ هـ).

قال الرعيني: (بيته بقرطبة معروف بالعلم والنباهة، لم تزل خطَّة القضاء متداولة في سلفه عند بني أميَّة هناك)[٥].

---

(١) اختصار القدح: ١٥٢.
(٢) شيوخ الرعيني: ٨٣، وانظر صلة الصلة ص ٧٠ ـ ٧١.
(٣) برنامج ابن أبي الربيع: ٢٥٨ ـ ٢٥٩.
(٤) ذكر هذا الكتاب أبو علي الشلوبين في شرحه على الجزولية/ لوحة ٣٨ / مخطوطة برلين.
(٥) شيوخ الرعيني ٥٠ ـ ٥٣.

كان إماماً في اللغة وعلم العربية، وألَّف كتاباً في الآيات المتشابهات، قيل أنَّه أحسن شيء في بابه..[1].

قال ابن أبي الربيع: قدَّم علينا إشبيلية وهو شيخ كبير، فسمعت عليه بعض كتاب الكافي لأبي عبدالله بن شريح، وبعض كتاب الموطأ رواية يحيى بن يحيى، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه[2].

٦ ـ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن بن خلفون الأزدي الأوتيني (٥٥٥ ـ ٦٣٣، ٦٣٦ هـ) شيخ جليل قدره، جميل ذكره، من الحفاظ النقَّاد العارفين بصناعة الحديث، القائمين بها، وهو آخر أئمة الاتِّقان لذلك الشأن) وكان.. معروفاً بالصدق والدين، والجري على سنن السلف الصالح..). له مؤلفات تدل على إمامته، منها: المنتقي في أسماء الأئمة المرضيين والثقات المحدِّثين والرواة المشهورين من تابعين فمن بعدهم.

وكتاب المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم في سفرين.

وكتاب مسند حديث مالك بن أنس في سفر.

وكتاب تلخيص أحاديث الموطأ مسندها ومرسلها وموقوفها ومنقطعها على أبواب الموطأ في سفر.

وكتاب رفع التمادي فيمن تكلَّم فيه من رجال البخاري[3]، وغيرها من المؤلفات المفيدة.

---

(١) تاريخ قضاة الأندلس ١٧.

(٢) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠.

(٣) شيوخ الرعيني ٥٤ ـ ٥٥.

قال ابن أبي الربيع: لقيته بإشبيلية، وأجازني جميع ما رواه عن شيوخه[١].

٧ ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد. . اللخمي العزفي السبتي.
كان خاتمة أهل العلم والسنة والانتصار لها، لزم التدريس بجامع سبتة مدّة عمره وقصده الناس يأخذون عنه ويستفيدون منه[٢].

لم يلتق به ابن أبي الربيع في حلق دروسه ولم يتلقَّ عنه ولا قرأ عليه، وإنَّما أجازه إجازة مروية.

قال ابن أبي الربيع: (كتب إليَّ إجازة جميع ما رواه عن شيوخه)[٣].

وممَّا رواه عنه ابن أبي الربيع بالإجازة: صحيح مسلم، وسنن الترمذي، وسيرة ابن هشام، والشفاء، والكافي لابن عبد البر، ومقامات الحريري[٤].

٨ ـ أبو محمد عبيدالله بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري الأشجعي المعروف بابن سناري (٥٧٦ ـ ٦٤٧ هـ).

كان من أهل الفهم والتيقُّظ والاستنباط الحسن، وله جوابات فيما سئل عنه تدل على نباهته ومتانة علمِهِ[٥].

قال ابن أبي الربيع: سمعت عليه بعض المستصفى، وأبعاضاً من كتب فقهيَّة، وأجازني كتاب البراذعي، حدَّثني به عن أبي الحسن الأبياري[٦].

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع: ٢٦٠.
(٢) المصدر السابق: ٢٦٠.
(٣) المصدر السابق: ٢٦٠.
(٤) برنامج التجيبي ص: ٩١، ١٣٠، ١٣٨، ٢٣٥، ٢٨٦.
(٥) التكملة ٢/٩٠٨.
(٦) برنامج ابن أبي الربيع: ٢٦١.

٩ ـ أبو الفتوح عمر بن فاخر العبدري (ـ ٦٣٦ هـ).

(كان متقدِّماً في الأصول والفقه، نحويًّاً عارفاً، أخذ عن ابن خروف وغيره)[١].

قال ابن أبي الربيع: (.. أخذت عنه المستصفي بين قراءة وسماع، وسمعت عليه أبعاضاً من كتب الفقه..)[٢].

١٠ ـ أبو بكر محمد بن نبيل بن عبد العزيز بن نوح الغافقي الإشبيلي (ـ ٦٣٠ هـ).

نعته ابن أبي الربيع بالقاضي الفرضي إلى أن قال: «تعلَّمت عليه الفرائض»[٣].

١١ ـ أبو عمرو محمد بن إبراهيم بن محمد بن يوسف الأزدي الإشبيلي المعروف بابن زغلل.

كان فقيهاً حافظاً عارفاً بالنوازل فرضيًّاً.

قال ابن أبي الربيع: (حملت عنه إجازة كتاب القاضي أبي القاسم الحوفي في الفرائض، وحدَّثني به عن أبيه عن القاضي المذكور)[٤].

١٢ ـ أبو محمد عبدالله بن محمد الجذامي الشلطيشي.

قال الرعيني: (هذا رجل من خيار المسلمين وصلحائهم)[٥]. وكان

---

(١) صلة الصلة: ٢١٩.
(٢) برنامج ابن أبي الربيع: ٢٦٢.
(٣) برنامج ابن أبي الربيع: ٢٦٢.
(٤) برنامج ابن أبي الربيع: ٢٦٢.
(٥) شيوخ الرعيني: ٤٢.

عالماً بالمذهب المالكي مُحَصِّلاً له حفظاً واتِّقاناً مجوداً لتوجيه أقوال أصحابه مستقلاً بترجيح ما يجري على أصوله[1].

قال ابن أبي الربيع: (قرأت عليه بعضاً من كتاب المختصر لأبي محمد بن زيد، وسمعت منه بعضاً ولم أكمله، وسمعت عليه بعضاً من غيره من كتب الفقه)[2]

* * *

(١) المصدر السابق بتصرف يسير، وانظر التكملة ٢/٩٠٨.

(٢) برنامج ابن أبي الربيع: ٢٦٣.



الفصل الثالث

«ابن أبي الربيع في سبتة»

أ ـ خروج ابن أبي الربيع إلى سبتة واستقراره بها:

في سنة ٦٤٦ هـ سقطت أشبيلية في أيدي النصارى بعد حصار طويل اشتدت على أهل أشبيلية وطأته وتجرعوا منه كأس الحمام، وذاقوا لباس الذل والخوف، كان أشد من ذلك كله فراق أشبيلية، ففي أول شهر رمضان من عام ٦٤٦ هـ خرج أهل أشبيلية إلى ما تبقى من المدن الأندلسية فراراً بدينهم وصوناً لحرماتهم، وكان فى قوافل المغادرين ابن أبي الربيع فقصد مدينة سبتة ماراً بشريس. وكان قدومه إلى سبتة في عهد أميرها أبي القاسم محمد العزفي أحد رجال العلم المشهورين والساسة المذكورين، وهو ابن شيخ ابن أبي الربيع أحمد بن محمد العزفي السابق الذكر والمنعوت من ابن أبي الربيع بـ (الضابط الناقد السند، آخر المحدثين).

وفي مدينة سبتة ألقى ابن أبي الربيع عصا التسيار وأقبل على مجالس العلم يحييها بمختلف العلوم والمعارف التى تصدر لإقرائها والتأليف فيها، فاشتهرت حلق دروسه حتى صارت مثابة العلماء ومقصد الدارسين، وقد ظهر فى هذا الشطر من حياته مؤلفاته وشروحه على كتاب الجمل، وكتاب الإيضاح، وتقييده على كتاب سيبويه، وغيرها مما سيأتي بيانه إن شاء الله.

ب ـ تلاميذ ابن أبي الربيع :

تصدر ابن أبي الربيع في وقت مبكر من حياته للتدريس في مدينة أشبيلية لعله في سنة ٦٢٤ هـ[١] وخلف شيخه أبا علي الشلوبين على دروسه وظل يواصل درسه في أشبيلية حتى خرج منها، غبّ سقوطها في أيدي النصارى. ولما قدم سبتة واستقر بها استأنف نشاطه العلمي تدريساً وتأليفاً، فقصده الدارسون من كل فج يفيدون من علمه ويروون عنه، ويقيدون، وقد حفظت لنا كتب البرامج والتراجم أسماء طائفة من تلاميذه في سبتة الذين أصبحوا بعده أئمةً أعلاماً في مختلف العلوم والفنون، وهم لا يمثلون كل الدارسين على ابن أبي الربيع لأن الفترة التي قضاها في التدريس يتخرج فيها مئات التلاميذ، ولكن هذا العدد الذي وقفت عليه يمثل بعض طلبته في سبتة وهم النخبة التي نبغت بعده ومنهم من تصدَّرَ للدرس والقراءة بعده في مدينة سبتة، وهم :

١ ـ إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الإشبيلي[٢] (٦٤١ ـ ٧١٦ هـ). ولد بأشبيلية وحمل وهو صغير إلى سبتة بعد سقوط أشبيلية سنة ٦٤٦ هـ.

لزم ابن أبي الربيع في سبتة وأخذ عنه كتاب التيسير في القراءات لأبي عمر الداني، والجمل للزجاجي، والتلقين للقاضي عبد الوهاب، كما أخذ عنه كتابه القانين[٣]، موضوع هذه الرسالة.

يوجد الجزء الرابع من كتاب الكافي لابن أبي الربيع بخط تلميذه هذا في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٣٧٩ ك.

---

(١) درة الحجال ٣/٧٢، وقد جاء فيه: قعد للإقراء عام ٥٢٤ هـ وهو خطأ مطبعي لأن ابن أبي الربيع لم يكن قد ولد في هذا التاريخ.

(٢) ترجمته في غاية النهاية ١/٨، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٥، ودرة الحجال ١/١٧٦.

(٣) انظر برنامج المجاري ص: ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣.

له مؤلفات أشهرها شرح الجمل، وكتاب في قراءة نافع[1].

٢ ـ أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي[2]: (٦٢٧ ـ ٧٠٨ هـ) أخذ عن جماعة من العلماء منهم ابن أبي الربيع.

قال ابن الخطيب: «إليه انتهت الرياسة بالأندلس في صناعة العربية، وتجويد القرآن، ورواية الحديث»[3] وغيرها...

وله مؤلفات من أشهرها: صلة الصلة، وتقييد على كتاب سيبويه وغيرهما.. أخذ عنه أبو حيان، وابن جابر الوادي آشى...

٣ ـ أحمد بن الحسن بن علي المعروف بالكلاعي (٦٤٩ ـ ٧٢٨ هـ) أخذ عن ابن أبي الربيع وأبي إسحاق الغافقي تلميذ ابن أبي الربيع السابق، كانت له الرياسة في تجويد القرآن، والمشاركة في العربية، والفقه، واللغة والأدب، والعروض، والحفظ للتفسير، له آثار منها: رصف نفائس اللآلىء في النحو، ولذات السمع من القراءات العشر نظم[4].

٤ ـ أحمد بن عبد الله الأنصاري، المعروف بالرصافي، ولد بمرسية سنة ٦٥٠ هـ في آخر رمضان.

سمع من ابن أبي الربيع الكثير من كتاب سيبويه ومن الجمل والإيضاح، ومن شرحي ابن أبي الربيع على هذين الكتابين، وأجاز له وكتب له بخطه[5].

---

(١) انظر درة الحجال ١/ ١٧٦.
(٢) ترجمته في غاية النهاية ١/٣٢، بغية الوعاة ١/٢٩١، درة الحجال ١/ ٦٠.
(٣) الإحاطة ١/٧٢.
(٤) الإحاطة ١/٢٨٧، والدرر الكامنة ١/٢٢١، والبغية ١/٣٠٢، ودرة الحجال ١/ ٦٠.
(٥) تاج المفرق ٢/٩٦، برنامج المجاري: ١٤٥، ودرة الحجال ١/٣٣.

٥ ـ أبو الحسن بن سليمان القرطبي. أخذ عن ابن أبي الربيع سيرة ابن هشام[١].

٦ ـ أبو القاسم خلف بن عبد العزيز بن محمد القبتوري (٦١٥ ـ ٧٥٤ هـ)[٢].

قال الصفدي: كان له معرفة بالنحو واللغة.

وقال الذهبي: كان له باع مديد في الترسل والنظم مع التقوى والصلاح. أدرك ابن أبي الربيع وأخذ عنه[٣].

٧ ـ حسن بن يوسف بن يحيى الحسيني السبتي. أدرك ابن أبي الربيع وأخذ عنه، واختص بابن عبيده[٤].

٨ ـ أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن الرندي (٦٠٠ ـ ٧٠٨ هـ) كاتب بليغ وأديب شهير، رافق ابن رشيد في رحلته إلى المشرق ولما قفل استكتبه أبو عبدالله محمد بن محمد بن نصر صاحب غرناطة[٥].

أخذ العربية عن قدوة النحاة أبي الحسين عبيد الله بن أبي الربيع القرشي[٦].

٩ ـ عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد العزفي، يكنى أبا طالب. أخذ عن ابن أبي الربيع وقرأ عليه، توفى سنة ٧٢٣ هـ[٧].

---

(١) فهرس ابن غازي ص ١١٠.
(٢) انظر ترجمته في الوادي آشي ص ٦٢، والبغية ١/ ١٥٥، ودرة الحجال ١/ ٢٦٢.
(٣) البغية ١/ ١٥٥.
(٤) نفح الطيب ٥/ ٢٣٢، وأزهار الرياض ٥/٤٤.
(٥) الإحاطة ٢/٤٤٤، ونفح الطيب ٥/ ٤٩٨.
(٦) المصدر السابق ٢/ ٦١٩.
(٧) الإحاطة ٣/ ٢٨٣ ـ ٣٨٥.

١٠ ـ عبد الملك بن شعيب الغشتالي. (كان قاضياً بفاس سنة ٧٠٦ هـ)[١].

أجاز له ابن أبي الربيع رواية السفر الرابع من كتابه «الكافي»، كما أجاز له رواية جميع ما يصح عنده أنه ألفه أو رواه عن جميع شيوخه، وكتب له ذلك بخطه على صفحة العنوان من نسخة السفر الرابع لكتاب الكافي، النسخة المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط ٣٧٩ ك.

١١ ـ عبد المهيمن بن محمد الحضرمي السبتي الفقيه الأديب (٦٧٦- ٧٤٩ هـ).

قال في الإحاطة: (له القدح المعلى في علم العربية، والمشاركة الحسنة في الأصلين، والإمامة في الحديث، والتبريز في الأدب والتاريخ واللغة والعروض)[٢].

أخذ عن ابن أبي الربيع وغيره من علماء عصره.

١٢ ـ علي بن سليمان بن أحمد الأنصاري القرطبي، كان فقيهاً واستاذاً نحوياً. سمع علي ابن أبي الربيع بعض الشفاء وأجازه سائره[٣].

١٣ ـ علي بن عبدالله بن محمد بن قاسم التباني. أخذ عن ابن أبي الربيع وغيره[٤].

١٤ ـ قاسم بن عبدالله بن محمد الأنصاري السبتي المعروف بابن الشاط (٦٤٣ ـ ٧٢٣ هـ). كان عالماً متقناً وشيخاً فاضلاً. لزم ابن أبي الربيع

---

(١) درة الحجال ٣/ ١٤٨.

(٢) الإحاطة ٤/ ١١، والبغية ٢/ ١١٦، ودرة الحجال ٢/ ١٧٣.

(٣) بتصرف واختصار مما جاء على نسخة الشفاء الموجودة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٤٠٧ بخط أبي زكريا يحيى بن محمد بن السراج الحميري.

(٤) برنامج الوادي آشي: ١٥٥ ـ ١٥٦، ودرة الحجال ٣/ ٢١٦.

وأخذ عنه، وتصدر بعده للإقراء بمدينة سبتة. له مؤلفات منها: الإشراف على الشرف برجال سند البخاري[1].. وغيره.

١٥ ـ أبو القاسم بن عمران الحضرمي، أورده الذهبي في ترجمة ابن أبي الربيع، قال: قرأت هذه الترجمة على قائلها أبي القاسم بن عمران، قال: حضرت مجلس الأستاذ أبي الحسين وسمعت عليه وأجازني قبل موته لكل من أدرك حياته بعد أن رغب في ذلك طلبته[2].

وفي بلغة الأمنية لمحمد الحضرمي ترجمة موجزة، جاء فيها سبتي، حاج، رحال، مصنف، راوية يحمل صحيح البخاري عن الحجاز وهو سند عال متصل السماع لا نظير له في المغرب. وله معرفة بالقراءات والعربية، وكان ناظراً في خزانة الجامع الأعظم[3].

١٦ ـ القاسم بن يوسف التجيبي (ـ ٧٣٠ هـ):

كان عالماً بارعاً ومحدثاً حافظاً ضابطاً ثقة، أخذ عن ابن أبي الربيع في مختلف الفنون، فعرض عليه القرآن ثمان عرضات بالأربع عشرة رواية المشهورة، كان آخرها شهر ربيع الآخرة سنة ست وثمانين وستمائة.. وأخذ عنه كتبه «الشرح الأوسط على الجمل»، «والملخص في ضبط قوانين العربية»، كما أخذ عليه برنامجه الذي جمعه ابن الشاط، وغير ذلك من كتب الحديث والسير والقراءات[4].

١٧ ـ مالك بن عبد الرحمن بن الحكم أبو الحكم المالقي المعروف بابن المرحل ولد سنة ٦٠٤ هـ.

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع: ٢٥٥، والإحاطة ٤/ ٢٥٩، ودرة الحجال ٣/ ٣٧٠.
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨ هـ.
(٣) نشر الأستاذ/ محمد بن تاويت «مجلة البحث العلمي» المغربية العدد ٢٧ ص ١٢٣.
(٤) انظر برنامج التجيبي ١٧ ـ ٢٢، ٢٤٧.

كان أديباً وشاعراً مطبوعاً، سريع البديهة، أخذ عن أئمة العلم في عصره كأبي علي الشلوبين والدباج، وعن أبي الحسين بن أبي الربيع[1]، وجرت بينه وبين ابن أبي الربيع خصومة واختلاف في استعمال (كان ماذا) سنعرض لها بشيء من التفصيل بعد أن شاء الله.

١٨ ـ محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن الحاج السلمي البلفيقي من ذرية العباس بن مرداس (٦٩٤ هـ).

قرأ على ابن أبي الربيع القرآن العزيز بالقراءات السبع، وأخذ عنه العربية واللغة واستظهر عليه فصيح ثعلب وأجازه له[2].

١٩ ـ محمد بن إبراهيم السبتي القوصي أبو الطيب المالكي. أخذ عن ابن أبي الربيع الإيضاح والكتاب لسيبويه، كما قرأ عليه شرحه على الإيضاح، وأجازه روية كتاب سيبويه بخطه على ظهر نسخة من نسخ الكتاب وقد أورد تلك الإجازة الأدفوي.

ذكر الصفدي أنه كان من العلماء العاملين والفقهاء الفضلاء والأدباء. وهو الذي أدخل شرح ابن أبي الربيع الموسوم بالإفصاح إلى الديار المصرية. وله عليه مختصر، توفي سنة ٦٩٥ هـ[3].

٢٠ ـ محمد بن إبراهيم بن يوسف الأنصاري القيصري الإشبيلي الشهير بابن غصن (٧٢٣ هـ).

أخذ عن أبي الحسين بن أبي الربيع النحو، وعرض عليه الموطأ من حفظه.

---

(١) برنامج الوادي آشي: ١٣٢، ونفح الطيب ٤/ ٤٥، وغاية النهاية ٢/ ٣٦.

(٢) الإحاطة ٣/ ٢٤٨، ودرة الحجال ٢/ ٥٩، والوادي آشي: ١٢٤.

(٣) الوافي بالوفيات ٢/ ٦، الطالع السعيد ص ٤٧٧.

جاء في ترجمته: أنه كان من أولياء الله الصالحين وعباده الناصحين، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، عارفاً بمتون الحديث وأحكامه، فقيهاً متقناً لمذاهب الأئمة الأربعة والصحابة والتابعين[1].

٢١ ـ محمد بن أحمد بن إدريس القللوسي (ت: ٧٠٧ هـ).

من أهل إصطبونة. كان إماماً في العربية والعروض، له شرح ملاحن ابن دريد، وشرح الفصيح.

أخذ عن ابن أبي الربيع، وابن القاسم الحصاد وابن الزبير[2].

٢٢ ـ محمد بن أحمد بن محمد القيسي المعروف بابن شعيب (٦٢٥ ـ ٧٠١ هـ)، من أهل المرية.

(كان فقيهاً سنياً، محدّثاً مسنداً حافظاً ضابطاً، حسن الحظ والتقييد، كان يعقد الشروط بالمرية.. رحل إلى سبتة في طلب العلم فأخذ بها عن أبي الحسين بن أبي الربيع، والقاضي ابن عبدالله الأزدي القرطبي..)[3].

٢٣ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن رضوان بن أرقم النميري الوادي آشي (٦٩٤ هـ).

قال السيوطي نقلاً عن الخطيب: (كان متضلعاً من العربية، قارضاً للشعر مشاركاً في الفرائض والحساب...).

خرج عن بلده في الفتنة فقطن سبتة ولازم ابن أبي الربيع، وأخذ عنه العربية والأدب، وكمل عليه سيبويه، وغيره، وانتفع به كثيراً[4].

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٠٧، وغاية النهاية ٢/ ٤٧.
(٢) الديباج المذهب ٢/ ٢٨٥، والإحاطة ٣/ ٧٥، والبغية ١/ ٣٢١.
(٣) درة الحجال ٢/ ٦٢ ـ ٦٤.
(٤) البغية ٢/ ٤٢.

٢٤ ـ محمد بن أحمد بن يوسف الطنجالي، الهاشمي (٦٤٠ ـ ٧٢٤ هـ).

نشأ بمالقة، وولي القضاء فيها فحمدت سيرته، ثم استعفى فأعفى.

أخذ عن ابن أبي الربيع قراءة، وإسناداً، ورواية[١].

٢٥ ـ محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم.. بن الحكم اللخمي ذو الوزارتين يكنى أبا عبدالله الرندي (٦٦٠ ـ ٧٠٨ هـ).

كاتب بليغ وأديب شهير، رافق ابن أبي الزبير في رحلته إلى المشرق.

قال المقري: (.. أخذ ببجاية عن خطيبها أبي عبدالله بن رحمية، وبتونس عن قاضيها ابن الغماز البلنسي، وأخذ العربية عن قدوة النحاة أبي الحسين بن أبي الربيع القرشي..)[٢].

٢٦ ـ أبو القاسم محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الطيب القيسي (ت: ٧٠١ هـ).

(.. كان مجوداً للقرآن العظيم.. ذا حفظ صالح من رواية الحديث والفقه والعربية..).

تلا بحرف نافع من طريقيه والإدغام الكبير عن أبي عمرو، وبرواية يعقوب على أبي الحسين عبيدالله بن أبي الربيع[٣].

٢٧ ـ محمد بن عبدالله بن عبيدة الأنصاري الإشبيلي السبتي (٦٢٧ ـ ٧٥٦ هـ).

قال ابن رشيد: أستاذ مقرىء، أديب نحوي بارع[٤]. أخذ عن أبي

---

(١) الإحاطة ٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٨، ودرة الحجال ٢/ ١١٣.

(٢) نفح الطيب ٢/ ٦١٩.

(٣) الذيل والتكملة ٦/ ٣٧٠، ٣٧١.

(٤) البغية ١/ ١٧٠.

الحسن الديباج عن أبي الحسين بن أبي الربيع، وأخذ عنه الوادي آشي[1].

٢٨ ـ محمد بن علي بن إبراهيم التجاني.

قال ابن رشيد: يشارك في فنون من الطلب؛ نحو، ولغة، وبيان، ويتقدم في الكتابة والخطابة ونحوهما...

أجازه ابن أبي الربيع في قصيدة نظمها مالك بن المرحل على لسان ابن أبي الربيع، جاء فيها:

يـا أبا الفضـل يـا فتى تيجـا ... ن عـنينـا بمـا طلبت نـجـازه
إن تكن تؤثـر الإجـازة فـاقبـل ... عن عبيـد الإلاه هـذه الإجـازة
هـو ينمي إلى قـريش، ويكنـى ... جـده بـالـربيـع، فـاغـد مجـازه
وارو عـنـه مـا قـالـه ورواه ... فـالكـلام المنـظوم فيـه وجـازة
وعلى الشـرط في حقيقـة نقـل ... إنـنـا لا نـجيـز فيـه مـجـازه
قـالـه عـام سـتـة وثـمـانيـن ... وسـت مـن الـمئـات مـجـازه[2]

٢٩ ـ محمـد بن علي بن أحمـد بن الفخـار الجـذامي الأركشي (٧٢٣ هـ).

(استوطن مالقة، وتصدر للإقراء بها.. قرأ بسبتة على الأستاذ الفرضي أمام النحاة أبي الحسين ابن أبي الربيع..)[3].

له أثار مشهورة، منها: شرح مشكلات سيبويه، ويسمى أجوبة الإقناع والإحساب في مشكلات مسائل الكتاب، وشرح الجمل. وشرح قـانون الجزولية، والرد على من نسب إلى سيبويه رفع الخبر بلا[4].

---

(١) برنامج الوادي آشي ١٢١، ودرة الحجال ٢/٢٥٩.
(٢) أبو الفضل التجاني كما صوره ابن رشيد في رحلته. بحث نشره الشيخ محمد الحبيب بالخوجه بالعدد الأول من السنة الأولى للنشرة العلمية للكلية الزيتونية ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.
(٣) الإحاطة ٣/ ٩٢.
(٤) البغية ١/ ١٨٧، ودرة الحجال ٢/ ٨٣، ١٢٦.

٣٠ ـ محمد بن عمر بن محمد.. الفهري، المعروف بابن رشيد (٦٥٧ ـ ٧٢١ هـ).

(.. كان له تحقق بعلم الحديث، وضبط أسانيده، وتمييز رجاله، وهو ثقة، عدل.. مضطلعاً بغيرها من العربية واللغة. والعروض، فقيهاً أصيل النظر ذاكراً للتفسير)[1]...

قرأ بسبتة بلده على الأستاذ أبي الحسين بن أبي الربيع القرآن العزيز بالقراءات السبع.. وتفقه عليه في العربية، وقيد عنه تقييداً حسناً على كتاب سيبويه[2].. وأخذ غير ذلك، رحل إلى المشرق لأداء فريضة الحج سنة ٦٨٣ هـ، وفيها ألف كتابه «ملء العيبة».

٣١ ـ محمد بن إبراهيم، يكنى أبا عبدالله القرشي العبدري.

روى عن ابن أبي الربيع كتاب «الشفاء» للقاضي عياض[3].

٣٢ ـ محمد بن محمد أبو عبدالله القرطبي.

أخذ عن ابن أبي الربيع كتاب «الكافي في القراءات السبع لمحمد بن شريح الرعيني»[4].

٣٣ ـ محمد بن محمد السكوني السبتي[5].

أخذ عن ابن أبي الربيع وغيره.

٣٤ ـ محمد بن محمد بن عبد الملك أبو عبدالله المراكشي (٧٠٣ هـ).

---

(١) الإحاطة ٣/ ١٣٧.

(٢) أزهار الرياض ٢/ ٣٤٧ ـ ٣٤٩، وانظر الوافي بالوفيات ٤/ ٢٨٤، والبغية ١/ ١٩٩، ودرة الحجال ٢/ ٩٦.

(٣) فهرس ابن غازي ص ١١٨.

(٤) المصدر السابق ص ٩٦.

(٥) فهرس ابن غازي ص ١٢٩.

من تلاميذ ابن أبي الربيع، صرح بذلك أثناء كلامه في ترجمة ابن زغلل شيخ ابن أبي الربيع فقال: وروى عنه شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع.

له آثار، أشهرها: الذيل والتكملة لكتاب الصلة[١].

٣٥ ـ محمد بن محمد بن عبد الغفور القضاعي الأندلسي أبو بكر النحوي.

أخذ عن ابن أبي الربيع[٢].

٣٦ ـ محمد بن يوسف بن إبراهيم الأمي نزيل المرية، المعروف بابن مشوم بضم الشين مشددة قبلها ميم مفتوحة (٦٨٩ هـ).

رحل إلى سبتة فأخذ بها عن ابن أبي الربيع القرشي[٣].

٣٧ ـ محمد بن يوسف بن محمد التجيبي.

سمع من ابن أبي الربيع وقرأ عليه، ذكر ذلك أخوه القاسم بن يوسف التجيبي في برنامجه. قال: (سمعت طائفة من هذا الكتاب ـ يعني كتاب الأحكام في الحديث لأبي عبد الحق الأزدي ـ تفقهاً على العلامة المعرب أبي الحسين بن أبي الربيع القرشي ـ رحمه الله ـ بلفظ أخي، وأجازنا سائره)[٤].

٣٨ ـ محمد بن يوسف النفري الغرناطي أبو حيان الأندلسي المشهور (٧٤٥ هـ).

---

(١) ترجمته في الديباج المذهب ٢/ ٣٢٥، ودرة الحجال ٢/ ٢٤.
(٢) البغية ١/ ٣٩٩.
(٣) درة الحجال ٢/ ١٥٨.
(٤) برنامج التجيبي.

أخذ عن ابن أبي الربيع بالإجازة، ونقل عنه في مواضع كثيرة من كتبه، صدر كثيراً منها بقوله: قال شيخنا أبو الحسين ابن أبي الربيع[1].

٣٩ - يوسف بن علي بن يوسف اليحصبي (٧٠٣ هـ).

قال ابن القاضي: (له حظ وافر من العربية والأدب وحفظ اللغة وقرض الشعر.

أخذ عن ابن أبي الربيع والأبذي، وأجاز له ابن فرتون[2].

---

(١) التذييل والتكميل ١/ ٤٤، ١٨٧.

(٢) درة الحجال ٣/ ٢٤٥.



(أ) مكانته العلمية

كان ابن أبي الربيع من أبرز علماء القرن السابع، أحاط بمعارف عصره التي كانت ذائعة واستوعب مادتها واستكنه دقائقها وحقق العلم بها في سن مبكرة من حياته.

كان عالماً بالحديث والفقه، متمكناً من الأصول، محقّقاً في القراءات والفرائض والحساب، إماماً في النحو، وقد أفاضت كتب البرامج وسائر مصادر ترجمته في الثناء عليه والإشادة بمكانته العلمية، فقد وصفه تلميذه ابن الشاط بقوله:

(.. أعلم من لقيناه وأعظم من روينا عنه العلم ولقناه، وأجل من نظم بين يديه اجتماعنا وعظم بما لديه انتفاعنا).

ويقول تلميذه ابن الزبير: (.. كان نحوِيّاً لُغويّاً جليلاً فقيهاً فرضِيّاً، مُعاناً على علمه بما جبل عليه من الانقباض عن الناس ومباعدة أهل الدنيا، وقلة العيال وشغل البال، معتكفاً على التدريس والتعليم..)[1].

أما تلميذه أبو القاسم التجيبي فينعته بقوله: (.. شيخ الأستاذين وإمام

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٥ مقدمة ابن الشاط للبرنامج.

المقرئين، وخاتمة المعربين العلامة الأوحـد، الحافظ النحـوي اللغوي، الفرضي الحسابي المتقن. .)[١].

ويقول الصفدي في ترجمته: (. . إمام أهل النحو في زمانه. .)[٢].

وقال السيوطي: (. . إمام أهل النحو في زمانه. . ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه. .)[٣].

وقال ابن القاضي: (. . كان إليه المفزعُ في المشكلات، بصيراً بالفقه وأصوله، والقراءات، والحساب والفرائض، وإمام النّاسِ في النحو. .)[٤].

وأورد ابن رشيد في رحلته الموسومة بـ (ملء العيبة. .) حديثاً ـ جرى بينه وبين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم المشهور بابن النحاس لما قدم ابن رشيد إلى مصر ـ يدل على أن شهرة ابن أبي الربيع ومكانته كانت حديث العلماء والدارسين في مصر يومئذ، وأن له تلامذة غير أولئك الذين أخذوا عنه في حلق دروسه أو سمعوا منه في مجالسه.

يقول ابن رشيد: (. . فلما وافيت مصر استصحبت معي إلى مسجدها الأعظم في ذلك اليوم أحد الفقراء السُّفَّارة من أصحابنا يدلني الطريق فبينا أنا إثر صلاة العصر أَتَطَوّفُ في المسجد الجامع رأيت حلقاً بعضها لإقراء القرآن وبعضها للعلم.

فقال لي ذلك الفقير: إدْنَ من هذه الحلقة فإنّي أرى أهلها ذوي احتشام. فدَنَوتُ منها، فرأيتُهم قَد احْدَقُوا بهـذا الإمام فسلّمتُ ودخلت الحَلْقَةَ، وجلستُ وأنا لا أعرفُ الشيخَ فوجدتُهُ يتكلّمُ في علم العربية فأخذتُ معهم بطرفٍ مِمّا كانوا يتكلمون فيه.

---

(١) برنامج التجيبي ص ١٦.

(٢) الوافي بالوفيات ٧ ل ٣٨٦ نسخة.

(٣) البغية ٢/ ١٢٥.

(٤) درة الحجال ٣/ ٧١.

فالتَفَتُ إلى الشّيخ، وقال:

مِن أينَ قدُومُك؟

قلتُ: مِن المغربِ.

قال: أمِن الإسكندرِيّةَ؟

قلت: مِنْ أبعَدَ.

قال: أمِنْ تونسَ؟

قلت: مِنْ أبعَدَ.

فقال: إذَنْ مِن جُوِّ المغربِ. يعني مِن داخله!

قلت: نَعَمْ.

فقال: مِن أيِّ بلادِهِ؟

قلت: مِنْ سَبْتَةَ.

فكان أوّلَ ما فاتحني به أنْ قال: أيعِيشُ سيدنا أبو الحسين ابن أبي الربيع؟

قلت: نعم.

قال: ذاك شيخُنا إفادةً بوصول كتابه إلينا أو بوفادته علينا، أو معنى هذا، يعني شرحه لكتاب إيضاح الفارسي المسمى بالكافي في الإفصاح.

ثم قال لي: أقرأت عليه؟

قلت: نعم.

قال: وما قرأتَ؟

فقلت: ما يَقرأ طلاب العلم والعربية.

فاستفسرني. فقلت: قرأتُ الجمل والإيضاح والكتاب. فَلَمّا ذكرت له الكتاب قال: أعبر إلى جانبي، فامتنعت فعزم عليّ وأقعدني إلى جانبه،

فجلست مُنْضَمّاً حياء منه. فقال: اجلس مُتَّسعاً. فجلست..[1].

ومما يدل على مكانته العلمية اهتمام العلماء به واستظهارهم لآرائهِ وقيامهم بكتبه إقراءً وتدريساً.

يقول ابن غازي عن شيخه أبي عبدالله محمد بن الحسين الشهير بالصغير: (.. لازمت مجلس إقرائه لألفية ابن مالك وكان ينقل عليها كلام المرادي مستوفى ويطرز ذلك بكلام أبي الحسين بنَ أبي الربيع، وكان مولعاً به مستحضراً له..)[2].

ويقول الرصاع في هذا المعنى: (.. قدم إليَّ الحضرة العليّة رجل من أهل الأندلس يقال له: الفقيه الأجل النحوي أبو عبدالله البلنسي له يد كبيرة في علم اللغة العربية يقوم بكتب ابن أبي الربيع قياماً عظيماً..)[3].

تلك نبذةٌ من أقوال تلاميذ ابن أبي الربيع وبعض أئمة العلم تشهد له بغزارة علمه وسعة إطلاعه وعمق معرفته، وأنه كان الغـايـة التي ينتهي إليها في علم العربية والنهاية التي يعول عليها في حل مشكلاتها وترويض عاصيها وفتح مغاليقها، وحسبه أن كان آخر المقرئين لكتاب سيبويه بصيراً به عارفاً بغوامضه ومشكلاته فاتحاً لمغاليقه مذلل صعابه، معاناً على ذلك (بما جُبلَ عليه من الانقباض عن النَّاسِ ومباعدةِ أهلِ الدنيا وقِلّةِ العيالِ وَشُغْلِ البَال)[4].

* * *

---

(١) ملء العيبة ٣/ ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) فهرس ابن غازي ص ٦٣.

(٣) فهرس الرصاع ص ١٣٦.

(٤) مِن مقدمةِ ابنِ الشَّاطِ لِبرنامجِ ابنِ أبي الرَّبيع ص ٢٥٥.

ب ـ ما جرى بين ابن أبي الربيع ومالك ابن المرحل من خلاف ومنافرة:

جمع ابنَ أبي الربيع ومالكَ بنَ المُرَحّل مجلُسُ علمٍ ومذاكرة في مدينةِ سبتةَ فأنشدَ فيه أحدُ الحاضرين بيتَ ابن المرحل:

وإذا عشقتُ يكونُ ماذا هَلْ لَهُ   دينٌ عليّ فيغتدِي ويرُوحُ

فقال ابنُ أبي الربيع: (لحنَ هذا الناظمُ، لا يقالُ: كان ماذا ولا يكونُ ماذا، ولا فَعل ماذا، ولا أفعلُ ماذا، ولا يجوزُ ما كان على هذه الطريقةِ ولا سُمِعَ..)[1].

فاحفظَ هذا النّقدُ مالكَ بنَ المرحل، فأنشد نظماً يُعرِّضُ فيه بابن أبي الربيع، ومما جاء فيه:

عاب قومٌ كانَ ماذا   ليتَ شعري لِمَ هذا؟
وإذا عابوهُ جهلاً   دونَ علمٍ كان ماذا؟

وقد رد عليه ابنُ أبي الربيع نظماً:

كان ماذا ليتَها عدَمُ   جنّبُوها قربُها ندَمُ
ليتني يا مالُ لم أرهَا   إنّها كالنّار تَضْطَرِمُ[2]

وقد استمر الخلافُ بينهما واشتدت الخصومةُ فألف كلٌّ واحدٍ منهما تأليفاً يرُدّ به على صاحبه وينتصرُ لمذهبِهِ.

ولم نَقِفْ على ما ألفه ابن أبي الربيع، أمَّا ما أَلَّفَه مالكُ بنُ المرحل فقد بَقِيَ منه قطعتان، وهو بعنوان (الرَّمْيُ بالحصا والضربُ بالعصا). نشر إحدى القطعتين الأستاذ/ عبدالله كنون، والأخرى موجودة بمكتبة الأستاذ/ محمد المنون، وقد تضمنت القطعة المنشورة ثبتاً من الشواهد والنصوص التي احتج بها ابنُ المُرَحّلِ على ما ذهب إليه، وهي تدل على سعة اطلاعه ورحابةِ أفقه وحسنِ استعماله لهذه الشواهد.

---

(١) النبوغ المغربي ص ٥٩ ـ ٦٤.
(٢) المرجع السابق.

ما تضمنت هذه القطعةُ نُتَفاً من اعتراضات ابن أبي الربيع على بعض الشواهد ومناقشته العلمية لبعضها، نجتزىء منها بنموذجين:

قال مالك ابن المرحل: فاستشهدتُ عليه ببيتِ الجاريةِ:

فعاتَبُوهُ فذابَ شَوْقاً ومات عُشْقاً فكانَ ماذا

وببيتِ الشَّاعرِ:

فَعُدّك قد ملك الأرض طُرّاً ودانَ لك العِبادُ فكان ماذا

فقال: هذا لحنٌ ولا يُحْتَجُّ بمثلِ هذا.

فقلت له: إيرادُ العلماء لِهذا الشّعرِ وقبولهم له حجةٌ على جوازه وهذا كثير... ويُقَوّي ذلك حديثُ أم حبيبةَ حين قالتْ للنبي ﷺ: هل لك في بنت أبي سفيانَ؟ فقال: (أفعلُ ماذا)[1].

وقد رد ابن أبي الربيع الحديث لعلتين:

الأولى: مرجعها إلى المتن فقد روى بالمعنى، لأنَّ راويهِ ـ فيما يرى ابنُ أبي الربيع ـ لا يُحسِنُ أدوات النَّقلِ.

العلة الثانية: أنَّ طرقَ الحديثِ تجتمعُ في هشامِ بن عروة بن الزبير رضي الله عنه، وهو ابن أمةٍ وقد طرأ عليه اللَّحنُ من قبلها، كما أنه انفردَ بنقل هذا اللّفظ الذي لا يوجدُ في كلام العرب[2].

تِلك هيَ حُجَجُ ابنُ أبي الربيع التي ردَّ بها أدلّة ابنِ المرحل، وَهِي حُجُجٌ تقومُ على التثبت من المسموع من كلامِ العرب شعرِها ونثرِها والتشدّدِ في الحديث متناً وسنداً.

وقد اضطربتْ أقوالُ العلماء في ما جرى بينَ ابنِ أبي الربيع ومالكِ بنِ

---

(١) النبوغ المغربي ص ٦١.

(٢) النبوغ المغربي ص ٦٤ بتصرف.

المُرَحّلِ ، ولم يهتد عالمٌ متجرّدٌ إلى الحكمِ الفصل في هذا الخلاف، وإنما انحاز فريقٌ منهم إلى ابن أبي الربيع كأبي حيان الذي يقول: (وألسنةُ الشعراء حدادٌ وإلَّا فلا نسبةَ بين ابن أبي الربيع وابن المرحل، فإنَّ ابن أبي الربيع ملأ الأرض نحواً. .)[1].

وكأبي العباس المقري الذي وصفَ كتابَ ابنِ المُرَحّلِ : بأن فيه هناتٍ لا ينبغِي لعاقلٍ أنْ يذكُرَها ولا ذي طيٍّ في البيان أنْ يَنْشُرَها. .[2].

ولعلَّ ابن غازي كان أخفهما حكماً وأقلهما حدَّةً، حين قال: (. . إن ابن أبي الربيع تَطَفّلَ على مالكِ بنِ المُرحّلِ في الشعر، كما تطفّلَ مالكُ بنُ المُرِحّلِ على ابنِ أبي الربيع في النحو. .)[3].

والحقّ أنّ في أدلةِ ابنِ المرحل وشواهدِه التي أوردها ما لا يَحْتَمِلُ التأويل ولا يتطرّقُ إليه الاحتمال ولا يَحِيقُ به عيبٌ وذلك كالحديث الذي أورده عن أم حبيبة الثابت في الصحيحين وغيرهما، ولا يطعن فيه اجتماع طرقه في هشام بن عروة، فهو من الفصحاء المحتج بكلامهم، وقد روى له أصحاب السنن، ويشهدُ لحديثه حديثُ أمّ المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها الثابت في الصحيحين وغيرهما في قصة الأفِك: (أَقولُ ماذا)[4].

وقد وجَّه العلماءُ (ماذا) الواردةَ في هذه النصوص على التركيب، وإذا تركبت (ما) الاستفهامية مع (ذا) تفارِقُ وجوبَ التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً.

---

(١) البغية ٢/ ١٢٥.
(٢) نفح الطيب ٤/ ١٤٥.
(٣) درة الحجال ٢/ ٧١.
(٤) فتح الباري ٨/ ٤٨٨ رقم الحديث ٤٧٥٧ كتاب التفسير.

فالرفع كقولهم: كان ماذا، والنَّصب كقول أم المؤمنين رضي الله عنها: أقولُ ماذا؟

وأجاز بعض العلماء وقوعها تَمْييزاً، كقولك لمن قال: (عندي عشرون) عشرون ماذا؟[1].

* * *

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٢٠٤ - ٢٠٦، وانظر المغني ص فصل (ماذا) ١/ ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧.

«وفاته وآثاره»

١ ـ وفاته:

تُجمِعُ المصادرُ التي ترجمت لابن أبي الربيع على أنَّه تُوُفِي صبيحةَ يوم الجمعة السادس عَشَرَ من صفر سنة ٦٨٨ هـ وقد دُفِنَ عصر هذا اليوم بالمقبرةِ الكبرى بسفحِ جبلِ الميناء.

٢ ـ آثاره:

شارك ابنُ أبي الربيع في مختلف العلوم والمعارف التي كانت ذائعةً في عصره بين العلماء والدارسين، فكان عالماً بالشريعة كالحديث والفقه وأصوله والفرائض وعلم القراءات، وإماماً في النحو وسائر علوم العربية.

أمَّا في مجال التأليف فقد انحصرَ نشاطُهُ في فن النحو والصرف وما يتصل بهما، لأنَّ ذلك كان ميدان تخصصه الذي حقّق العلم به وأحاط بشوارِدِه.

ومؤلفات ابن أبي الربيع تتأثر بأسلوب التأليف في عصره فهي لا تخرجُ عن الشّرح والتّوضيحِ لكتب المتقدمين ثُم الاختصارُ لهذه الشروح بما يقرب مسائلها ولا يخل بمحتوى مبسوطها.

ونُوردُ فيما يلي عرضاً موجزاً لمؤلفاته التي وقفنا عليها في خزائن

المخطوطات أو اطلعنا على ذكر لها في المصادر التي نوَّهتْ بها:

أولاً: البسيط في شرح الجمل:

يقع هذا الكتاب في عدة مجلدات (ظهر فيها حفظه وتبريزه) ويوجد من هذا الكتاب السفر الأول ضمن مخطوطات الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٠٦.

ويظهر أنَّ ابنَ أبي الربيع أراد من تأليف هذا الكتاب استكمال ما فاته في شروحه السابقة على كتاب الجمل مِن المسائل والقضايا النحوية، وما يتصل بذلك من تَقْيِيْد مطلقٍ وإتمام ناقصٍ، وتوضيحِ مبهمٍ مع العناية بالشواهد والاحتجاج بالقرآن على مختلف القراءات، وإلى هذا أشار بقوله: (وبعد فإنّ كتاب أبي القاسم الزجاجي النحوي السني قد أجمع مُقرئو هذه الصنعة على تقدمه وأخذ النشأة بحفظه وتفهمه لِما رأوا من بركته وخبروا من معرفته، فرأيت رأيهم، وأخذت في ذلك أخذهم، ووضعت عليه تواليف عدّة منها مختصره، ومنها مُمْتَدَّة، فرأيت أن أضع كتاباً مبسوطاً يضمُّ ما فيها ويجمعُ معانيها ويستوفيها..)[1].

وقد اشتمل هذا السفر على ستة وعشرين باباً تبدأ بباب الكلام وتنتهي بباب الصفة المشبهة.

ويقومُ الزميل عياد الثبيتي بتحقيق ودراسة هذا السفر لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى[2].

ثانياً: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه:

وهو آخر ما صنف ابنُ أبي الربيع وقد أدركته المنية قبل إتمامه.. وأكثر المصادر لا تذكر هذا الكتاب، وإنما ذكره تلميذه القاسم بن يوسف التجيبي

---

(١) البسيط لوحة (أ).

(٢) تمت مناقشة الرسالة المعدة على هذا السفر، وقدّم للطبع.

قال: (. . ما تسنى لشيخنا العلامة أبي الحسين القرشي المذكور ـ رحمه الله تعالى ـ من تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، وذلك من فاتحتِه إلى قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿يومَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرّسُلَ فَيقُولُ ماذَا أُجبتُمْ قالُوا لاَ عِلْم لَنا، إنك أنتَ علاّمُ الغُيُوب﴾[1]. وقد عاقته المنيةُ عن إتّمامِهِ ـ رحمه الله ورضي عنه وقدّس روحَهُ وبرد ضريحه، وهو آخر ما ألف. .)[2].

والموجود من هذا الكتاب الجزء الأول بخزانة القرويين تحت رقم. . . وله صورةٌ فلمية بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٣١٥، وصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة، وصورة بالمكتبة المركزية بعمادة شؤون المكتبات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

يبدأ هذا الجزء بإعراب البسملة، وينتهي بآية ١٢٨ من سورة البقرة، ويقع في ١٥٠ ورقة، كتب بخط أندلسي عتيق، وقد تعرض لرطوبة وطمس في بعض الصفحات.

ويوجد على هذا الكتاب تملّك لمحمد بن عبدالله بن عبد الجليل الأموي ثم التنسي ثم لِولدِهِ.

والسمةُ الغالبةُ على هذا الكتاب هي الإعراب وتفسير الغريب وتارة يشير إلى المعاني التي تحتملها الآية من خلال التفسير اللغوي والأوجه الإعرابية التي يوردها، وتارة يشير إلى بعض الأحكام المستنبطة من الآية، وربما ذكر ما يَتعَلّقُ بأسباب النزول لبعض الآيات. . .

* * *

(١) سورة المائدة الآية: ١٠٩.

(٢) برنامج التجيبي ص ٥٠.

٣ ـ تقييداتٌ على سيبويه:

تختلف المصادر في ما كتبه ابن أبي الربيع على سيبويه، فبعضٌ منها يذكر أنّ له تعليقاً على سيبويه[١]، وبعضٌ منها يذكرُ أن تلميذَه ابن رشيد قيد عنه تقييداً حسناً[٢] على سيبويه، وذكر بعضٌ من هذه المصادر أنّه صنف شرحاً على سيبويه[٣].

والمرجح أن ما كتبه ابنُ أبي الربيع على سيبويه تقييداتٌ عَنَّت له من خلال صحبته للكتاب دراسةً وتدريساً، وقد أملى هذه التقييدات أو شيئاً منها على بعض تلاميذه. ولم يُتَحْ لهذه التقييدات من الشهرة والانتشار ما أُتِيحُ لكتبه الأخرى، يدل على ذلك أننا لانجدُ نقلاً عن هذه التقييـدات في المصادر التي بين أيدينا، مما يرجحُ أنه قد فقد في وقت مُبكّرٍ ضمن ما فُقِدَ من الكتب والمصادر الأندلسية.

٤ ـ كان ماذا:

هذا التركيب ورد في شعر لمالك بن المرحل كما سبق وقد انتقده ابنُ أبي الربيع ولحَنّه فيه وادّعى عدم وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وألف في هذا تأليفاً أشار إليه غير واحدٍ من العلماء، إلا أنهم لم يذكروا عنوانه وحجمه، ولم ينقلوا عنه نقلاً كافياً يعطي الباحثَ تَصوّراً كافياً لتقويم هذا الرّد، وإنّما وردت منه شذراتٌ في ثنايا ردّ مالك بن المرحل عليه كما سبق.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي. حوادث سنة ٦٨٨ هـ.
(٢) الإحاطة ٣/ ١٤٦.
(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٢٥.

٥ ـ الكافي والإفصاح عن نكت الإيضاح:

يقع هذا الكتاب في أربعة أسفار، وربما جاء في بعض تجزئة النساخ في أكثر من هذا العدد.

ولهذا الكتاب نسخ متعددة في بلاد المغرب ومصر.

أما نسخ المغرب فهي كما يلي:

أولاً: نسخة الزاوية الحمزاوية وهي تحت رقم ١٧، ٤٦.

ثانياً: نسخة مكتبة الجامع الكبير بمكناس تحت رقم ٤١١.

ثالثاً: يوجد الجزء الأول والثاني من هذا الكتاب في خزانة القرويين تحت رقم ٥١٣. وعلى هذا الجزء تحبيسٌ للسلطان أبي عنان المريسني سنة ٧٥٠ هـ.

رابعاً: يوجد الجزء الثاني في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٥٢٩٨، ويوجد الجزء الرابع من هذا الكتاب بالخزانة العامة أيضاً تحت رقم ٣٧٩ بخط أحمد بن إبراهيم الغافقي، كتبه في شوال سنة ٦٥٨ هـ، وتوجد على هذا الجزء إجازة بخط ابن أبي الربيع لتلميذه مروان بن عبد الملك بن شعيب الغشتالي.

كما يوجد السفر الخامس منه في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٦.

وكتابُ الكافي من أوسعِ الشروح التي أُلّفت على كتاب الإيضاح العضدي، وأغزرها مادةً وأوضحها فكرةً، فقد عنى ابن أبي الربيع بتوجيه مسائله والتفريع عليها بما يُثْرِي مادته العلمية، كما تصدَّى لاعتراض النقاد على بعض المسائل والحدود التي أوردها أبو علي الفارسي وحقق فيها، وأجاب على ما اعترض به إجاباتٍ تشهد له بسعة أفقه وغزارة علمه، ودقة فهمه للمسائل التي التبس أمرها على كثير من النحاة. وفيما يلي نموذج من

إجاباته على بعض الاعتراضات التي وجهت لأبي علي الفارسي في كتاب الإيضاح فقد اعتُرِضَ على قوله في حَدِّ الإعراب:

(والإعرابُ أنْ يختلفَ أواخِرُ الكلم لاختلافِ العواملِ)، اعترض عليه بالمصادر التي لا تَتَصَرّف وبالظروف التي لا تَتَصَرّف، نحو سُبحانَ اللّهِ، ومعاذَ الله، وريْحانَهُ، وسَحَرَ، إذا أريد به سحر يوم بعينه وما أشبهها فإنها لم يختلف أواخِرها وألزمتها العرب طريقة واحدةً.

قال ابن أبي الربيع بعد إيراده الاعتراض الآنف الذكر:

والجواب: إن هذه الأسماء لم تختلفْ أواخِرُها، وألزمْتها العربُ طريقةً واحدةً لوفرة العوامل المختلفةِ عليها لاختلاف أواخرها، فهِيَ لذلك معربةٌ لأن الأسماء هذا أصلُها، ولا توجدُ مبنيةً إلَّا على حسب ما يُذكرُ بعدُ، وتلك الأسبابُ معدومةٌ في هذه الأسماء، فَهِيَ لذلك أسماء يختلف آخِرُها لاختلاف العوامل، لكن العرب ألزمتها طريقةً واحدةً فليس ذلك بمُخرج لها عن أن تكون معربةً لأنها اختلفت عليها العواملُ لاختلاف آخرها، فعلى هذا الأسماء المعربة على قسمين:

أحدها: متصرفة نستعملها فاعلة ومفعولة وغير ذلك بما تكون عليه الأسماء في الكلام فهذا اختلافها.

الثاني: غيرَ مُتصرفةٍ وهي تلزم طريقة واحدة ولا توجد على غيرها. .[1].

٧ - كتاب الملخص في ضبط قوانين العربية:

وهو موضوع هذه الرسالة، وسأفرده ببحث يتناول التحقيق في عنوان الكتاب وتوثيقه، ودراسة أهم الخصائص الواردة فيه.

---

(١) الكافي ١/ ٣٦.

الباب الثاني

كتاب الملخص في ضبط القوانين النحوية

وفيه فصول



توثيق نسبته إلى ابن أبي الربيع

ألف ابن أبي الربيع مجموعة من الكتب في علم العربية حظيت بعناية العلماء والدارسين والمؤلفين في علم النحو، وكتاب الملخص أحد هذه المؤلفات التي ذاع ذكرها وتداولها العلماء والدارسون أكثر من ثلاثة قرون بعد وفاة ابن أبي الربيع. وتتأكد نسبته إلى مؤلفه بما يلي:

أولاً: وجودُ اسم مؤلفِهِ على جميعِ نسخِ الكتاب المختلفة.

ثانياً: وجودُ إجازة بخطّ ابن أبي الربيع على نسخة الأسكوريال، والإجازة للفقيه أبي عمرو بن خيار المخزومي.

ثالثاً: إيرادُ التّجيبي له ضمن مؤلفات ابن أبي الربيع وسماعه هذا الكتاب أو بعضه على مؤلفه وإجازته له سائر الكتاب[1].

رابعاً: نقلُ العلماء عن هذا الكتاب كأبي حيان والراعي، والسيوطي وغيرهم.

خامساً: أن هذا الكتاب كان من المقررات الدراسية في بلاد الأندلس في القرن التاسع، ذكر ذلك أبو عبدالله المجاري في برنامجه، فقد قرأ هذا الكتاب على أئمة العلم في غرناطة كأبي عبدالله محمد القيجاطي، وأبي

(١) انظر برنامج التجيبي ص ٢٨٠.

جعفر أحمد بن أبي بشر الشقوري، والعالم المجاهد محمد بن محمد بن عاصم القيسي[1].

كما درس هذا الكتاب في المدارس والزوايا المغربية في القرن العاشر، ومن أشهر المدارس التي التفتت إلى كتاب الملخص الزاوية المهدية، فقد اعتمدته ضمن منهجها الذي يشتمل على أهم الكتب الأصول في الحديث والتفسير والفقه والأصول، وعلوم العربية[2].

كما وصل هذا الكتاب إلى بلاد المشرق يدل على ذلك نقل أبي حيان عنه في كتابه التذييل والتكميل، وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ونقل السيوطي عنه في همع الهوامع، والبغدادي في شرح أبيات المغني لابن هشام.

كما وصل إلى مكة المكرمة ذكر ذلك أبو سالم العياشي في رحلته في العقد السادس من القرن الحادي عشر، قال: (ومما رأيته بمكة القوانين لابن أبي الربيع في علم النحو، وقيدت منه ما نصه: «اعلم أن ياء حَيَ يَجْري مَجْرَى الشّينِ من خَشِي لا تَعْتَلُّ كما اعتلّتْ في هابَ، لأنك لو أعَلَلْتَها فقلت: حَاي، كما قلت: هَاب لوجب أنْ تُعِلَّها في المضارع فتقول: يَحاي كما تقول: يَهاب..». والنّص موجود في الجزء الثاني من هذا الكتاب ص ٣٨٥ تحت باب التضعيف من بنات الياء)[3].

---

(١) انظر برنامج المجاري ص ٣٤، ١٢٥.

(٢) انظر (مجلّة دَعوة الحقّ) العدد ١٦ سنة ١٩٧٣ بحث للأستاذ/ محمد المنوي عن حضارة وادي درعة، وانظر الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين ٢/ ٥٣٤.

(٣) انظر الرحلة العياشية ٢/ ٢٥٧، ٢٥٨.

عنوان الكتاب

تَخَتلِفُ المصادرُ التي اهتمت بابن أبي الربيع وبآثارِهِ في عنوان هذا الكتاب، فبعضٌ يذكره باسم «الملخص في ضبط قوانين العربية»، وبعضٌ باسم «القوانين»، وبعضٌ يذكره تارة باسم «القوانين»، وتارة باسم «الملخص»، ولا يذكر تتمة العنوان، وقد التبس الأمر على السيوطي فذكر في ترجمته لابن أبي الربيع أن من مؤلفاته: القوانين، والملخص، ظناً أنه كتابان.

ومرد هذا الاختلاف فيما يظهر لي اختصار العنوان من مكانين، ثم انتشارُ الكتاب بهذا الاختصار، فمن وقعت بيده نسخةُ القوانين عزا إليها بهذا العنوان، أو ذكرها ضمن مؤلفاته بهذا العنوان إن كان يترجم له. ومن وقع بيده باسم الملخص عزا إليه ما ينقله عنه بهذا العنوان، ولم يتفق لأيٍّ من هؤلاء العلماء الذين نقلوا عن هذا الكتاب والذين ذكروه ضمن مؤلفاته اجتماع نسختين من هذا الكتاب بهذين العنوانين حتى يصححوا عنوان الكتاب، وإن سلمنا باجتماع نسختين بهذين العنوانين لعالم مثل أبي حيان لكننا نشك في كونه تنبه لهذه القضية، بدليل عزوه إلى هذا الكتاب تارة باسم القوانين، وتارة باسم الملخص.

والحق أن الملخص هو القوانين، وليس أحدهما كتاباً غير الآخر، فقد

وقعت بين يدي خمس نسخ لهذا الكتاب ثلاث منها باسم الملخص، وثنتان باسم القوانين، وبعد المقابلة بينها تبين لي أنها كتاب واحدُ، ولم أكتف بهذه المقابلة، بل تبعت النصوص المنقولة عن هذا الكتاب سواء منها ما نقل عنه باسم الملخص وما نقل عنه باسم القوانين فالفيتُها مطابقةً لما في هذه النسخ، ثم وقفت بعد هذا على العنوان الكامل لهذا الكتاب عند تلميذه القاسم بن يوسف التجيبي في برنامجه ونصه: «الملخـص في ضبط قوانين العربية» من تصنيف العلامة أبي الحسين بن أبي الربيع القرشي المذكور ـ رحمه الله ـ سمعت عليه بعضه، وأجازني سائره، وجميع ما ألفه ورواه..».

وقد اخترت هذا العنوان لسببين:

أولهما: أن التجيبي من أوثق الناس صلة بابن أبي الربيع وألصقهم به، فقد صحبه فترة طويلة تلقى فيها عن شيخه أكثر معارف عصره وعلومه، كما هو واضح من برنامجه، ومنها كتب ابن أبي الربيع، فقد قرأها عليه وسمعها أو سمع أبعاضاً منها وأجازه روايتها.

وثانيهما: أن التجيبي صرح بعد ذكره كتاب الملخص بسماعه له من مؤلفه فدلل بذلك على أنّه لا يُعرْفُ بغير هذا العنوان يومئذ ـ والله أعلم.

عرض مادة الكتاب

تناول ابن أبي الربيع في الجزء الأول من هذا الكتاب أبوابَ النَّحوِ المعروفة، فبدأها بباب الكلامِ وما يتألف منه، وختمها بباب التسمية وما يتفرع عنه.

ولم يجعل ابن أبي الربيع مقدمةً لهذا الكتاب كما فعل في كتابي البسيط والكافي، بل شرع في الكلام على الكلم فذَكَرَ حدَّهُ وأقسامه ثم ما يَتّصِلُ بهذه الأقسام من تفصيلاتٍ وتعريفاتٍ لكل من الاسم والفعل والحرف، وبيان خواص كل منها.

وطريقته في عرض مسائل الكتاب أنْ يوردَ الباب ثم يفرع عنه الفصول والمسائل التي تندرجُ تحتها قضايا مختلفة، وتارة يُشَقِّقُ من الباب الواحد أو الفصل الواحد فصولاً ومسائل متعددةً يستقصي شتاتها تحت ترجمة واحدة، ففي باب الأفعال وضع فصلاً للفعل الماضي، وفصلاً للفعل الخاص بالمستقبل، وفصلاً للفعل المشترك، ثم أورد تحت هذا الفصل ثمانية فصول يندرج تحتها أو تحت بعض منها مسائل متعددة[1].

وتارة يجعل الباب الواحد أبواباً متعددة لنكتة يراها أو رغبة في التقسيم

(١) انظر ص ١٢٩.

أو اتباعاً لمنهجٍ وأسلوبٍ من سلف من العلماء الذين تأثر بهم، وهذا ما نراه في باب الفاعل، فقد أورده مرة تحت باب الفاعل، ومرة تحت باب الفاعل يرفعه الفعل(١).

وباب ما لا يتصرف جعل العلل المانعة من الصرف أبواباً مستقلةً، فجاء تحت هذه الترجمة: باب التعريف، وباب التأنيث، وباب الجمع، وباب الوصف، وباب الوزن، وباب العدل، وباب التركيب، وباب العجمة، وباب شبه ما لا ينصرف، ثم أورد تحت هذه الأبواب فصولاً ومسائل تتفرع عنها(٢).

وتارة يكرر بعض المسائل فيوردها في أكثر من موضع والحكم فيها لا يختلف، من ذلك رفع المفعول به بالمصدر على أنه نائب فاعل إجراء للمصدر مجرى الفعل المبني للمفعول، فقد أورده مرة في باب الفاعل يرفعه الفعل واسم الفاعل والمصدر، قال فيه: (واختلف في المصدر فمنهم من أجاز أعجبني ركوبُ الفرسُ على تقدير: أنْ رُكِبَ الفرسُ. وأكثر النحويين يذهبون إلى أن المصدر لا يكون المفعول به معه إلا منصوباً..)(٣).

ثم عرض لهذه المسألة في باب المصادر فقال فيها: (ومن الناس من أجاز: أعجبني أكلُ طعامُكَ برفع طعامك على تقدير: أنْ أُكِلَ طعامُكَ، والصحيح عندي أن المصدر لا يكون المفعول معه إلا منصوباً..)(٤).

وقد اشتمل هذا الجزء من الكتاب على تسعة وستين باباً تقريباً وعلى أكثر من مائة وأربعين فصلاً، وعلى اثنتين وأربعين مسألة، فيها المكرر وغير

---

(١) انظر ص ٢١٨ و٢٩٨.
(٢) انظر ص ٦٠٦ و٦٢٥.
(٣) انظر ص ٢٩٤.
(٤) انظر ص ٣١٨.

المكرر. وقد ظهر في التبويب دقة ابن أبي الربيع في التقسيم ومهارته في الاستنباط للمسائل التي يُشَقِّقُها من الأبواب أو الفصول مع العناية بأدلة السماع من القرآن والحديث والشعر وسائر كلام العرب إلى جانب اعتنائِه بالقياس والتعليل والاتساع وغيرها من الأسس التي قام عليها صرح علم النحو، وسوف نلم بطرف من منهج ابن أبي الربيع في استخدامه هذه الأسس فيما يلي:

القياس:

أدار ابن أبي الربيع الكثير من مسائل هذا الكتاب على ما يقتضيه القياس، شأنه في هذا شأن أئمة النحو كالخليل وسيبويه والكسائي والأخفش والزجاجي والفارسي وغيرهم، والقياس عنده يتخذ عدة صور، فتارة يستخدمه لتقرير قاعدة، وتارة يرد به على بعض النحاة لمخالفتهم بعض الأصول التي قامت على القياس، وتارة يوجه به الشواهد على مقتضى قاعدة القياس. فمن أمثلة ذلك ما جاء في أعمال «إن» النافية:

١ ـ قال: اعملها بعض النحاة عمل ليس حملاً على (ما) الحجازية وأكثر النحاة لا يعملونها ويتركونها على القياس، والقياس في (ما) ألا تعمل لأنه ليس لها اختصاص بالجملة الإسمية ولا يقاس على الشاذ[١].

٢ ـ زيادة (ما) بعد أخوات ليت:

قال ابن أبي الربيع الزيادة إنَّما سمعت في ليت فلا يقاس عليها إلاَّ ما قرب منها، والذي قرب منها لعل وفي كأن قرب وإن كانت في ذلك دون لعل، أما لكن وإن وأن فلا يقسن على ليت..[٢].

---

(١) انظر ص ٢٧٤ و٢٧٥.

(٢) انظر ص ٢٤٥.

٣ ـ فعيل وفعل يعملان عمل اسم الفاعل، وخالف المبرد في إعمال فعيل، والمازني في فعل وفعيل (والقياس يقتضي أن يعملا، لأنهما نائبان مناب اسم الفاعل العامل، ولا ينظر إلى اللفظ كما لم ينظر إلى لفظ قلت، ألا تراه قد نقل إلى فعل بضم العين وهو باق على عمله، تقول: قلت الحق وإن كان فعل في أصله لا يعمل، لأن العمل والتعدي راجع إلى المعنى لا إلى اللفظ . .)[1].

وفي باب التنازع رَجّح إعمال الثاني اعتماداً على القياس والسماع، فقال عن القياس: (وأما القياس فقد قالوا: جُحرَ ضبٍ خربٍ لقرب جواره من الضب وإن كان الخراب في المعنى للجحر فأحرى أنْ يعملوا الثاني على الأقرب مع صحة المعنى، وحسن أنْ يُقالَ: ضربني وضربت زيداً ويضمر في ضربني ضمير يعود على ما قبله لفظاً لا مرتبة . .)[2].

وفي المصدر المقدّرِ بأنْ والفعل قرر أنَّه لا يجوزُ إعماله محذوفاً، وخرج ما ورد فيه إعمال هذا المصدر على خلاف القياس. قال في الشاهد الذي أنشده سيبويه:

مِن لدُ شولاً فإلى إتلائها

التقدير: مِن لدُ كَونها شولاً فحذف كونها وهو مصدر مقدر بأن والفعل، ألا تراه منصوباً، وكذلك: مالك وزيداً، التقدير: مالك وملابسه زيداً فحذف الملابسة وبقي زيد، وهو معمول الملابسة، وهذا كله يحفظ ولا يقاس عليه ولا يقال ما وجد عنه مندوحة . .[3].

وتحدث عن تعريف عن العدد المفسر بمخفوض، فقرر ما يقتضيه

---

(١) انظر ص ٢٢٣.
(٢) انظر ص ٢٨٤.
(٣) انظر ص ٣٢٤.

القياس وهو أن يعرف بإدخال الألف واللام على الثاني، نحو: ثلاثة الرجال، وألف الدرهم، واحتج ببيت ذو الرمة:

وَهلّ يرجِعُ التسّليمُ أو يكشفُ العمى ثـلاثُ الأثافي والـرسـومُ البـلاقـع

قال: على هذا فصحاء العرب وهو القياس.

وقد حكى بعض العرب الثلاثة الأثواب وهو قليل، وكأن الألف واللام الداخلتين على العدد لحقته لتعريفه، ودخلتا في الثاني لزوال القبح، لأنهم قد قالوا الحسن الوجه ولم يقولوا: الحسن وجه، والثلاثة الأثواب، ولا يجوز من جهة القياس ولا حكى عن العرب وأجازه الفراء قياساً، وهو خطأ[1].

الاتساع:

أورد ابن أبي الربيع تحت قاعدة الاتساع بعض المسائل التي لم يجد لها مدخلاً في القياس، وهي لا تبعد كثيراً عن دائرة القياس ولا تعدم مستنداً من السماع. وفيما يلي نموذج من هذه المسائل:

١ ـ المبتدأ يصير خبراً على جهةِ الاتساع:

ذكر ابن أبي الربيع أن شرط المبتدأ أنْ يكونَ مفرداً من جهة المعنى ولا ينظرُ إلى جهةِ اللّفظ، وقد جاء (الحمد لله تَمْلأُ الميزانَ وسُبْحَانَ اللّهِ والحمدُ للّهِ تملآنِ أو تملأُ ما بين السماوات والأرض. .)[2].

وليس الحمدُ للّهِ هنا جملةً من جهةِ المعنى، وإن كان جملةً من جهة اللفظ، لأنّه ليس المقصود هنا التسبيح، وإنّما المقصود الإخبار عن هذا اللفظ بما فيه من الثواب، فمتى وُجِدَتّ جملةٌ وقعت موقع المبتدأ فاعلم أنه يصيرُ خبراً على جهة الاتساع. .).

---

(١) انظر ص ٤٢٦.

(٢) انظر ص ١٥٧.

٢ ـ جمع المذكر السالم الأصل فيه العطف، ولكن عدل عنه إيجازاً واختصاراً على نحو ما في التثنية، وإنما عدل فيه إلى العطف مع العوامل كالتثنية، فإن جاءت التثنية والجمع السالم مع غير العوامل فهو اتساع. .[١].

٣ ـ وفي كان وأخواتها تحدث ابن أبي الربيع عن مجيء الاسم والخبر نكرتين وتقديم أحدهما على الآخر، كتقديم الخبر على الاسم فجوز التقديم في نحو: ما كان أحد مثلك، فتقول: ما كان مثلك أحد، لكنه منع الرفع في مثلك لما فيه من استحالة في المعنى فلا تقول: ما كان مثلُك أحداً يرفع مثلك ونصب أحد، ثم قال بعده:

(فإن اتّسعتَ وجعلتَ مماثلةً من غير الاحدِينَ جاز ذلك، كما تقول: ما مثل هذا أحدٌ، ويجري هذا الاتساعُ مجرى قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَراً. . ﴾[٢].

وتحدث عن نيابة الظرف والجار والمجرور إذا اجتمعا فرجح إنابة الظرف المكاني المختص على الاتساع، فقال: وتقول: دخل يزيد الدار، لأن الدار وإن كانت في الأصل مجرورة فإقامتها أحسن لأنها قد اتسع فيها وأجريت مجرى مما يصل إليه الفعل بنفسه فكانت بذلك أولى من المجرور الذي لم يتسع فيه. والله أعلم)[٣].

التعليل:

ارتبط التعليل بالنحو منذ نشأته فلا تكاد تجد حكماً يخلو من التعليل إن كان إعراباً فلم أعرب، وإن كان بناءً فلم أبني، ولم كان الجزم في الأفعال دون الأسماء، والخفض خاص بالأسماء، وما علة منع التنوين مع الإضافة،

---

(١) انظر ص ١١٥ و١١٨.
(٢) انظر ص ٢١٢ و٢١٣.
(٣) انظر ص ٢٩٣.

ولم منع تقديم خبر إن وأخواتها على اسمها وغير ذلك من العلل التي انتظمت المسائل النحوية، وقد توسع النحاة في التعليل بعد التقاء الدروس النحوية بالفقه وأصوله والمنطق وقواعده التي مدار القول فيها على التعليل. . .

وموقف ابن أبي الربيع من التعليل لا يختلف عن غيره من أئمة النحو كالزجاجي والفارسي وغيرهما ممن توسعوا في التعليل، وفيما يلي نماذج من مناقشاته لبعض المسائل التي مدار الكلام فيها على التعليل:

١ ـ الجزم خاص بالأفعال ولا يدخل الأسماء، وقد علل ذلك بقوله: (لأنها متمكنةٌ مستقلةٌ بأنفسها، والفعل إنما جيء به ليسند إلى الاسم ولذلك اشتق من المصدر فهو لذلك طالب بالاسم فخفف الاسم وثقل الفعل فلحق آخر الاسم التنوين ولم يلحق آخر الفعل لثقله. والتنوين ساكن لا يلحق إلا متحركاً فلو جزم الاسم وجاء بعد ذلك التنوين لأدى إلى حذف التنوين لالتقاء الساكنين أو إلى تحريك الآخر وكلاهما متعذر، لأن فيهما نقض الغرض)[1].

٢ ـ وفي باب الاشتغال اشترط أن يكون المفسر فعلاً أو اسماً يشبهه ويجري مجراه في العمل ولا يكون معنى، وعلل ذلك بقوله: (لأن المعنى لا يفسر إلاّ مثله والمعنى لا يعمل محذوفاً، ولأن المعنى لا يعمل في المفعولات الصحاح، فلا تقول: أزيداً أنت أمير عليه. .)[2].

حذف أن ونصب المضارع بعدها في قول الشاعر:

أَلَا يهذا الزَّاجِرِي احْضُرَ الوَغَى

عَلَّلَ هذا الحذف بقوله: (لأن الاسم لا يعطف على الفعل إلا أنْ يكونَ الفعل في تأويل الاسم ولا يكون في تأويل الاسم هنا إلاّ بتقدير أن محذوفة، وحسن حذف أنّ هنا أنَّ الشعرَ موضعُ ضروره، ولأن المعطوفَ

(١) انظر ص ١٠٦.
(٢) انظر ص ١٩٩.

بالواو كأنه معطوفٌ عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ وعمرو فهو بمنزلة جاءني عمرو وزيدٌ، لأن الواو لا تقتضي الترتيب وإنما هِيَ موضوعة للجمع..)[1].

(1) انظر ص ٣٢٦ و٣٢٧.

«مصادره»

مصادر ابن أبي الربيع في كتاب الملخص لا تخرج غالباً عن كتب النحو واللغة وكتب القراءات وإعراب القرآن، لكنه لم يصرح بذكرها أو ذكر بعض منها إلاَّ نادراً، وإنما أورد أقوالاً وآراء معزوة إلى بعض أئمة النحاة كسيبويه، والخليل، والكسائي، ، والأخفش، والفراء، والمبرد، والجرمي، والمازني، والفارسي، والـزجاجي، والشلوبين، وابن الـطراوة، وصاحب الكراس، وأئمة القراءة، وغيرهم. وتارةً يوردُ هذه الأقوال والآراء دون أن يعزوها إلى عالم بعينه، بل يكتفي بقوله: قال بعض النحاة، أو بعضهم، أو ومن النحويين، أو من الناس. ومنهم من قال: إلى آخر ما ذكر من الإحالات، حتى أن الناظر في كتاب الملخص ليظن أن مؤلفه قد أملاه من ذاكرته دون أن يرجع فيه إلى مصدر بعينه. من هنا يصعب على الباحث أن يحصر مصادر ابن أبي الربيع التي اعتمدها في تدوين مادة هذا الكتاب، لكننا نشير في إيجاز إلى أهم المصادر التي نراه يكثر من ذكرها والأخذ عنها وهي: -

كتاب سيبويه:

يمتد أثر سيبويه على أكثر أبواب الكتاب وفصوله ومسائله وشواهده، مما يدل على إحاطة المؤلف بكتاب سيبويه وإدراكه لمرامي سيبويه، وفهمه لغوامض الكتاب ومشكلاته التي دقت على كثير من العلماء، لذلك نرى ابن أبي الربيع لا يكتفي بسل المادة العلمية من كتاب سيبويه، وإنما يعرضها

على أقوال النحاة ثم يناقشها ثم يخرج بنتيجة المناقشة وهي غالباً ترجيح مذهب سيبويه، وها نحن أولاء نورد نماذج تدل على تعويله على سيبويه وتقديمه على من سواه:

١ ـ قال في توجيه (ما) في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾: جعل الأخفشُ (ما) هنا بمنزلة الذي وقدر: العنت الذي عنتم.

وذهب سيبويه إلى أنها مصدرية، وهو أبينُ[1].

٢ ـ وقال في باب الاشتغال:

تقول: أأنت عبدالله تضربه؟ المختار عند سيبويه في عبدالله الرفع بالابتداء ويجوز النصب، لأن أنت قد حال بين الهمزة وعبدالله فصار عبدالله هنا بمنزلته في الابتداء، فإذا رفعت عبد الله فالمختار في أنت أن يكون مرفوعاً بالابتداء ولا يختار أن يكون محمولاً على فعل كما يختار إذا قلت: أأنت تضرب عبد الله.

وأما أبو الحسن فقال: المختار في «أأنت» أن يكونَ محمولاً على فعل ويكون ذلك الفعل ساقطاً على عبد الله ويكونُ تضربه الذي بعد عبد الله مُفَسّراً لذلك الفعل، وجعل الفعل في باب الاشتغال يعمل في معمولين. ومن الناس من منع أن يعمل في أكثر من معمول واحد، وَهُو ظاهر كلام سيبويه، وهو عندي القياس[2].

٣ ـ تعدد أخبار الأفعال الناقصة:

جوزه بعض النحاة ومنعه بعضهم، قال ابن أبي الربيع: ويظهر هذا من كلام سيبويه ـ رحمه الله ـ في آخر أبواب الاشتغال، وهذا القول عندي

---

(١) انظر ص ١٨٧.
(٢) انظر ص ٢٠٦.

أقوى، لأنَّ ضربَ لا يكونُ له إلَّا مفعولاً واحداً فما أشبهه يَجْرِي مَجْراه ـ والله أعلم ـ[1].

٤ ـ الضمير المتصل باسم الفاعل:

اختلف النحويون في الضمير المتصل باسم الفاعل الذي يُرادُ به الحال والاستقبال وليس معرفاً بالإضافة.

فذهب أبو الحسن إلى أنه منصوبَ في كل حالٍ، فالهاء في ضاربه، والضاربة منصوب.

وذهب الجرمي والمازني والمبرد إلى أنَّه مخفوض في كل حال.

وذهب سيبويه أنه معتبر بالظَّاهِرِ العاري عن الألف واللام والإضافة، فإن وجدته منصوباً حكمت على الضمير بالنصب، وإنْ وجدّتُه يجوز فيه الوجهان حكمت عليه بجواز الوجهين، نحو: هذا مكرمك، وهذان مكرماك، وهؤلاء مكرموك، فالضمير في هذه المواضع كلها مخفوض.

فإذا قلت: هذا المكرمك، وهم الضرابك، وهن الضارباتك، فالضمير في هذه المواضع كلِّها في موضع نصب.

وما ذهب إليه سيبويه أعدل وعليه مضى النحويون[2].

ورجح إعمال (ما) في بيت الفرزدق:

فـأصـبَـحُـوا قـدْ أعـادَ الـلَّه نـعـمَـتَـهُـم
إذْ هُـمْ قـريشٌ وإذْ مَـا مِـثْـلَهـم بَـشَـرُ

تبعاً لسيبويه، والخبرُ مُقَدّمٌ كما تعْمَلُ والخبرُ مؤخر، وأن هذا لغة قليلة.

---

(١) انظر ص ٢١٤ و٢١٦.
(٢) انظر ص ١٩١ و٣٠٢.

ومن النحويين من أجرى (مثلهم) مجرى مكانهم، ألا ترى أنك تقول: زيد مكانك في الشرف، فيكون بمنزلة زيد مثلك في الشرف.

والأول أقرب، لأنَّ مثلهم لم يستعمل ظرفاً في شيءٍ من الكلام وتقديم ما قياسه ألا يتقدَّم قد جاء في الشعر.

ومنهم من ذهب إلى أن (مثلهم) منصوب على الحال، لأن (مثلهم) لو تأخر لجاز أن يكون صفة لبشر، وصفة النكرة إذا تقدمت على النكرة انتصبت على الحال والعامل في الحال قوله: ما في الوجود ثم حذف.

والأول أقرب من هذا، لأن الحال إذا عمل فيها المعنى فلا يكون إلَّا مقدماً ظاهراً[1].

واحتج لأعمال صيغة المبالغة فعل بما أنشده سيبويه:

حَذِرٌ أموراً لا يضيرُ وآمنٌ
ما ليسَ مُنجِيَهُ مِن الأقْدَارِ

ثم عقب على ذلك بقوله: ولا يلتفت إلى ما حكاه اللاحقي لأنَّه أقر على نفسه بالكذب، فلا يقبل ما يقول، ويبقى مع ما نقله الثقة[2].

وهو يشير بهذا إلى ما حكاه المازني عن اللاحقي أنه قال: سألني سيبويه عن «فعل» يتعدى، فوضعت له هذا البيت[3].

ودفع عن سيبويه إيهام الاضطراب والتناقض في بعض المسائل التي ظاهرها التعارض، من ذلك قوله في توجيه بيت الشاعر:

وكلُّ أخٍ مفارِقُهُ أخوه لعمرُ أبيك إلَّا الفرقَدانُ

---

(١) انظر ص ١٩٤.
(٢) انظر ص ٣٠٥.
(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٦٢، والخزانة ٣/٤٥٦ ـ ٤٥٨.

جعل (إلَّا) هنا بمنزلة غير، كأنه قال: غير الفرقدين، كما قال تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِما آلهةُ إلاَّ الله لفسدتا ﴾.

التقدير ـ والله أعلم ـ: لو كان فيهما آلهة غير الله، ولم يقدر سيبويه هنا: أن يكون الفرقدان لأنه وجد مندوحة، ولو لم يجد مندوحة لقدره كما قدره في: لد شولا:

من لدُ أنْ كانت شَوْلًا

ورأيت من لم يضبط هذا الذي ذكر يقول: إنَّ سيبويه تناقض، لأنَّه ذكر في المنصوبات من لد شولا، وقال: إن التقدير: من لد إن كانت شولا، وجاء في الاستثناء فقال: لا يجوز في قول الشاعر:

لعمرُ أبيكَ إلاَّ الفرقدان

أنه على تقدير: أن يكون الفرقدان. وهو بلا شك تناقض.

والجواب ما ذكرته، وهو أنه وجد على هذا التقدير مندوحة، ولم يجد عنه مندوحة في لد شولا[1].

---

(١) انظر ص ٣٢٥.



«الشواهد»

احتج ابن أبي الربيع بأدلة السماع المعتمدة في الاستشهاد لدى أئمة اللغة والنحو، وهي القرآن، والحديث الصحيح، والشعر، وسائر كلام العرب الموثوق بعربيتهم.

القرآن:

ففي مجال الاحتجاج بالقرآن استشهد بأكثر من مائتين وعشرين آية وجهها توجيهاً يقرر القاعدة ويوضح الحكم مع الالتفات إلى القراءات والعناية بأوجه الإعراب الواردة في الآية والمحتملة، ولما كان ابن أبي الربيع من أئمة القراءة فقد عزا أكثر القراءات السبعية وغيرها وترك قلة، إمَّا لشهرتها، وإما لقلتها وشذوذها، وأحياناً يكتَفِي بالعزو إلى مجموع القراء أو يذكرهم بوصفهم العلمي أو المكاني كقوله: وقرأ الحرميان، أو النحويان، أو قرأت الجماعة، وربما عزا بغير ذلك كقوله: فيمَنْ قرأه بالرفع، أو فيمَنْ قرأه بالياء، وقرأ الباقون، ويتخذ عدة صور في الاحتجاج بالآيات، فتارة يحتج لتقرير قاعدة أو حكم، وتارة يورد القراءة لوجه من أوجه الإعراب أو من الأوجه المحتملة في مسألة من المسائل ثم يفرع عنه أوجهاً أخرى اقتضتها أوجه القراءات الواردة في الآية، وتارة يورد الآية لوجهٍ إعرابيٍّ بعيد الاحتمال فيردّه بتوجيه لوجه قريب الاحتمال أو لا يحتمل سواه، وفيما يلي نموذج لمنهجه في الاحتجاج

بالقرآن:

قال في توجيه آية النساء (٩٥): ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر﴾ من قرأ «غيرُ» بالرفع جعله صفة «للقاعدين» ومن قرأه بالخفض جعله صفة «للمؤمنين»، ومن قرأه بالنصب جعله استثناء، ولم يقرأ في السبع بالخفض[١].

وقال في آية الزخرف (٧٧): ﴿ونادوا يا مالك﴾: لم يقرأ في السبع بالترخيم وإن كان موضع ترخيم، وقرأه الأعمش بالترخيم باختلاف عنه[٢].

وتارة يربط القاعدة النحوية بالقاعدة الفقهية المستنبطة من الآية، قال في باب عطف النسق عند كلامه على ما تحتمله الواو من المعاني: (وتقول: جلس الحسن وابن سيرين، لأنك أمرته بمجالستهما معاً، وتقول أيضاً هذا وأنت تريد أنهما جميعاً أهل للمجالسة، فإن أردت هذا وجالس أحدهما لم يكن عاصياً وعلى هذا أخذ مالك قوله تعالى: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ وعلى المعنى الأول أخذها الشافعي وهو أظهر، وقول مالك ممكن إنْ عُضِّدَ بدليلٍ خارج)[٣].

فالوجه الثاني الذي أخذ عليه الإمام مالك أن دفع الصدقات إلى الأصناف المذكورة لا يجب فيه الاستيعاب، بل يجوز الدفع إلى واحدٍ منهما، وهو معنى قول المؤلف: فإن أردت هذا وجالس أحدهما لم يكن عاصياً. أما معنى الجمع فهو ما أخذ به الإمام الشافعي في الآية الكريمة.

الحديث:

أما الحديث فقد احتج بأكثر من أحد عشر حديثاً جُلّها في الصحاح،

---

(١) انظر ص ٣٩٧.
(٢) انظر ص ٤٧٧.
(٣) انظر ص ٥٧٤.

منها ما أورده شاهداً لمذهب فريق من النحاة، ثم وجهه توجيهاً يخالف مذهبهم كحديث: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» فقد احتج الكوفيون بهذا الحديث على جزم المضارع «يضرب» بشرط محذوف، تقديره: أن ترجعوا...

قال ابن أبي الربيع: (ويحتمل أَنْ يكونَ هذا من قبيل الإدغام، والأصل يَضْرِبُ، برفع الباء..)[1].

ومنها ما أورده تقريراً لقاعدة كحديث: «الحمد لله تملأ الميزان وسبحان الله والحمد لله تملآنِ أو تملأُ ما بين السماواتِ والأرضِ»[2].

فقد احتج به على مجيء المبتدأ مفرداً من جهة المعنى ولا ينظر إلى جهة اللفظ، قال في توجيه الحديث: «فليس الحمد لله هنا جملة من جهة المعنى وإن كان جملة من جهة اللفظ، لأنه ليس المقصود هنا التسبيح وإنما المقصود الأخبار عن هذا اللفظ بما فيه من الثواب».

وكحديث: «أَوَ مُخْرِجِيّ هُم» فقد احتج به على قلب الواو ياء لوقوع الياء بعدها وسكونها، والأصل: «أَوَ مُخْرِجُويْ هم..»[3].

الشعر:

وفي مجال الشعر احتج بأكثر من مائتين وثلاثين شاهداً كلها من عصور الاحتجاج وجهها توجيهاً يقرر القاعدة ويوضح الحكم. ومصدره في الاستشهاد كتاب سيبويه، وبعض كتب اللغة وكتب الزجاجي، والفارسي، إلى جانب ديوان الحماسة الذي عزا إليه بعض الشواهد، وغيره من مصادر الشعر.

---

(١) انظر ص ١٥٦.
(٢) انظر ص ١٥٦.
(٣) انظر ص ٤٦٧.

ومنهجه في الاستشهاد يتخذ عدة صور: فتارة يستشهد على تقرير القاعدة ثم لا وجه الشاهد اعتماداً على فهم القارىء من خلال سياق الكلام.

كقوله في جمع المؤنث السالم:

وأما جمع المؤنث السالم فيكون في كل اسم آخره تاء التأنيث كائناً ما كان ولا يستثنى من ذلك شيء. قال الشاعر:

رَحِم اللّهُ أعــظمـاً دَفنُــوهـا   بِسِجِسْتانَ طلحةَ الطلّحاتِ[1]

وتارة يوجه الشاهد على مقتضى القاعدة التي احتج لها كقوله في باب التنازع: (وكما تأتي بفعلين تأتي بثلاثة أفعال).

قال الشاعر:

أَتاني فلم أسْرَرْ بهِ حينَ جاءني   حديثٌ بأعلى القنتينِ عَجِيبُ

فحديث فاعل بأتاني، وفاعل جاءني ضمير يعودُ عليه كما عاد عليه به، والتقدير: أتاني حديثٌ بأعلى القنتين عجيب فلم أسرر به حين جاءني[2]..

* * * *

(١) انظر ص ١٢٠.

(٢) انظر ص ٢٨٩ و٢٩٠.

(آراء ابن أبي الربيع)

لابن أبي الربيع آراءٌ وافق فيها جمهور النحاة، واختِيارات تابع فيها بعض النحاة، وآراءٌ تفرد بها فيما يبدو إلي، إذ لم أقف عليها عند سواه في المراجع التي رجعت إليها، ومن هذه الآراء ما يلي:

١) أصل (لات) ليس: قال: ويظهر لي أن (لات) أصلها ليس، فأبدل من السين التاء كما فعل ذلك في (ست) ثم قلبت الياء ألفاً، لأنه كان الأصل في ليس لاس[١].

٢) الفاعل هو الذي اشتق الفعل من المصدر، قال في باب الفاعل، مفرقاً بينه وبين المفعول: (فإذا قلت: ضرب موسى عيسى وليس لك قرين حال يدلك على أن عيسى هو الفاعل حكمت عليه بأنه مفعول لتأخيره، وحكمت على موسى بأنه فاعل لتقدمه، لأن مرتبة الفاعل التقديم قبل المفعول، لأن الفاعلِ هو الذي اشتَقّ الفعلَ من المصدر للإسنّادِ إليه، وفي هذا الرأي غرابةٌ، ولعله قد تأثر بابن جني في نظرية العامل حيث ذهب إلى أن العامل هو المتكلم نفسه[٢].

---

(١) انظر ص ٢٧٢.

(٢) انظر الخصائص ١/١٠٩، ١١٠.

٣) الألف واللام في المصدر زائدةٌ، قال بعد الاستشهاد على إعمال المصدر المعرف بالألف بقول الشاعر:

ضعيفُ النّكايَةِ أعداءَهُ

لم تجيء في التنزيل، لأنَّ الألفَ واللاَّمَ هنا زائدةٌ كزيادتِها في الذي والتي، وإنْ جعلتها للتعريفِ فلا يَصِحُّ أنْ يرفعَ ولا ينصبَ، لأنَّ المصدر أخْذٌ مطلقاً، وما كان هكذا لا يعمل[1].

٤) إعراب (عَدداً) و(عُيُوناً) بدل، قال في باب التمييز: (.. وأَمَّا قوله تعالى: ﴿ وَأُحْصَى كلُ شَيْءٍ عدداً ﴾. فـ(عدداً) بدل، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَفَجّرنا الأرض عُيُوناً ﴾. (عيون) بدل[2].

٥) حاش لله في الآية: ﴿ حاشَ لله ما هذا بَشَراً ﴾ أعربها خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ قدَّرهُ بقوله: ﴿ لله فعلُهُ ومجانَبتُهُ ما أُريدَ منه ﴾[3].

٦) فاعل نعم إذا فُسِّرَ بمؤنثٍ لا تلحقُه تاءُ التَّأنيثِ، قال في باب نعم: (.. وكذلك لا تقول: نعمت المرأة هندٌ، إنما تقولُ: نعم أمرأة هندُ استغنوا بتأنيث المفسر..)[4].

٧) عسى تكونُ صلةً لاسم الموصول، تقول: الذي عسى أَنْ يقوم زيدٌ[5].

---

(١) انظر ص ٣٢٢.
(٢) انظر ص ٣٩٧.
(٣) انظر ص ٤٠١.
(٤) انظر ص ٤٤٧.
(٥) انظر ص.

النسخة الأولى

وهي التي اعتمدتُ على صورةٍ لها بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة في تحقيق هذا الجزء من الكتاب وقد رمزتُ لها بالحرف الهجائي (أ).

توجد هذه النسخة بالخزانة الحمزاوية بالمغرب تحت رقم (١٥) يقع الجزء الأول منها في مائتين وستين صفحة (٢٦٠) وتشتمل الصفحة الواحدة على (٢٣) ثلاثة وعشرين سطراً. كتبت بخط مغربي واضح ومشكول أحياناً، وتوجد على هوامشها تصويباتٌ مما يدل على أنها قوبلت على نسخة أخرى غير التي كتبت عنها.

جاء على اللوحة الأولى (ب) فهرس بمحتوى الجزء الأول من الأبواب والفصول والمسائل. وعلى اللوحة الثانية تحبيسات الزاوية الحمزية ثم رقم الكتاب، ويتكرر الرقم على الجانب الأيسر (ب) من هذه اللوحة وكتب فوقه بخط مغاير استودع هنا شهادة أنْ لا إله إلاّ الله وأنَّ محمداً رسول الله ﷺ.

وجاء على الصفحة الثانية بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد.

قال الشيخ الأستاذ الأجل الأجلل المبارك اللغوي الفرضي أبو الحسين

عبيد الله بـن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين بن أبي الربيع القرشي رضي الله عنه ورحمه.

وختم الناسخُ هذا الجزء في صفحة مائتين وستين (٢٦٠) بقوله: كَمُلَ الجزءُ الأوّل من كتاب الملخص في النحو تأليف الشيخ الفقيه النحوي الفرضي أبي الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي رحمه الله وذلك يوم الأحد التاسع والعشرين لجمادي الأولى عام عشرين وسبعمائة (٧٢٠) على يد الفقير إلى رحمة مولاه الغني به عمن سواه أحمد ابن أحمد بن عبد الله بن علي الكومي الشهير بنسبه، فرحم الله كاتبه وكاسبه ولمن دعا لهما بالتوبة والمغفرة.

النسخة الثانية

مخطوطة خزانة القرويين بمدينة فاس تحت رقم (٥١٢) وهي تتكون من جزءين في مجلد كبير يقع الجزء الأول في مائة وأربع وستين صفحة تشتمل الصفحة على ثلاثين سطراً، وقد كتبت بخطٍ مغربيٍّ، ولم يكتب عليها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ.

استهلت الصفحة الثانية بما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليماً.

قال الشيخ الأستاذ العلامة النحوي المحقق الحافظ الأكمل أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي رحمه الله وعفا عنه بمنه.

وينتهي الجزء الأول بمسألة: قالوا ذيّة وبنوه على الفتح.. وقد جعلتها نسخة مساعدة ورمزت لها في تعليقاتي بالحرف الهجائي (ب). لأنها تلي النسخة الأولى من حيث اكتمالها ودقتها.

النسخة الثالثة

مخطوطة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم الموجود منها الجزء الأول. كتبت بخط مغربي مشكول وبه خرم من أوله بمقدار ورقتين وخرم من الآخر يُقَدّر بعشر ورقات. وفيها نقص في الوسط وفي الثلث الأخير.

لا يوجد على هذه النسخة اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها ومن المرجح أن يكون اسم الناسخ وتاريخ النسخ في القسم المفقود من أولها أو آخرها.

استعنت بهذه النسخة في مقابلة النسخة الأصلية ورمزت لها بالحرف الهجائي (ج).

النسخة الرابعة

نسخة مكتبة الأسكوريال تحت رقم ١١٠ في مجلد واحد يشتمل على سبع وثلاثين ورقة من الجزء الأول، وعلى الجزء الثاني من الكتاب. وتشمل الصفحة الواحدة على واحد وعشرين سطراً (٢١).

كتب على اللوحة الأولى. السفر الثاني من كتاب الملخص في النحو مما عني بجمعه وتأليفه الأستاذ النحوي العلامة الحقيق في رتبة العلم باسم الإمامة أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي أطال الله بقاءه.

وتوجد بأعلى هذه اللوحة الكتابة التالية:

توفي مؤلفه رحمه الله تعالى بسبتة حرسها الله تعالى صبيحة يوم الجمعة.

وقيمة هذه النسخة أنها كتبت في حياة المؤلف وعن نسخة المؤلف وعليها إجازة بخطه لأبي عمرو خيار المخزومي، وقرئت على ابن أبي الربيع، وقد رمزت لها بالحرف الهجائي (د).

النسخة الخامسة

نسخة الأسكوريال الثانية، وهي تحت رقم ١٨٥ في مجلد واحد يشتمل على خمس عشرة ورقة من الجزء الأول وعلى الجزء الثاني. سطور الصفحة الواحدة أربعة وعشرون سطراً غالباً، كتبت بخط أندلسي، ويوجد بها تلاش في بعض الأوراق.

كتب على اللوحة الثانية السفر الثاني من كتاب الملخص تأليف الشيخ الفقيه الأستاذ. النحوي اللغوي أبي الحسين عبيد الله بن أبي الربيع القرشي عفا الله عنه ورحمه ونفعه بالعلم.

وجاءت على هذه اللوحة كتابات يفهم منها أنَّها تملكاتٌ وتحبيساتٌ على الكتاب لـ (مالكه) موسى بن بكر بن محمد بن عبد العزيز الجزولي.

النسخة السادسة

مخطوطة بخزانة القرويين تحت رقم (٨٠٤).

جاء على ورقتها الأولى: (حبسه على خزانة القرويين أبو الحسن علي ابن أبي الحاج يوسف بن زيان في عاشر ربيع الآخر عام (٥٥.. طمس).

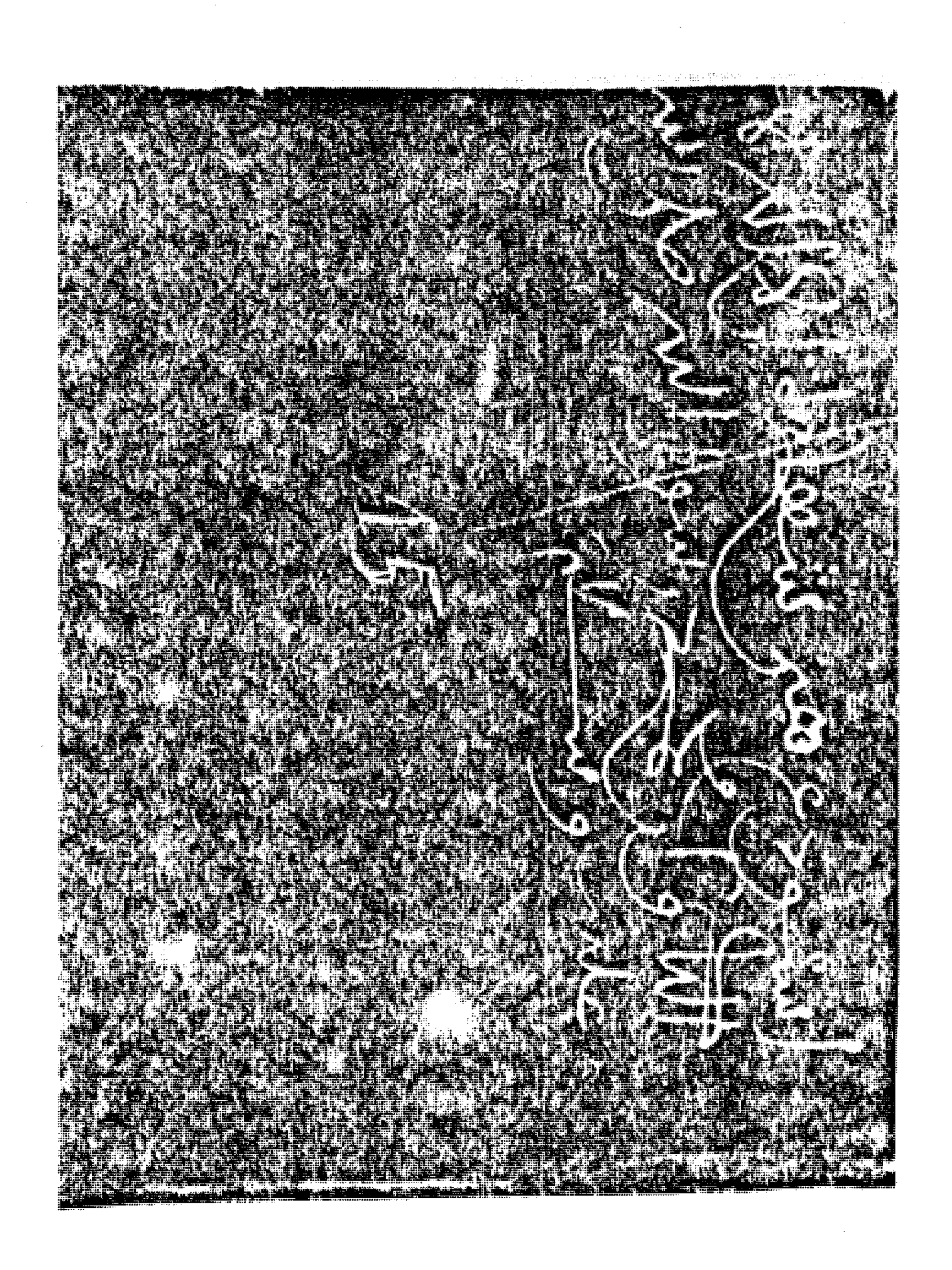
تبدأ بقوله (الكلام جمع كلمة، وهي اللفظة الدالة على معنى) وتنتهي بقوله (فصل: النون الساكنة تظهر وتخفي وتدغم وتقلب).

أتت الأرضة على جميع أطرافها، وأحدثت بها أضراراً كثيرةً، وخروماتٍ في مواضع متعددةٍ وهي بحالة سيئة... يتعذر الانتفاع بها، وقد كان هذا أحد الأسباب التي تذرع بها المسؤولون في الخزانة القروية للاعتذار عن عدم تصويرها.

ولم يكتب عليها اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها.

* * *

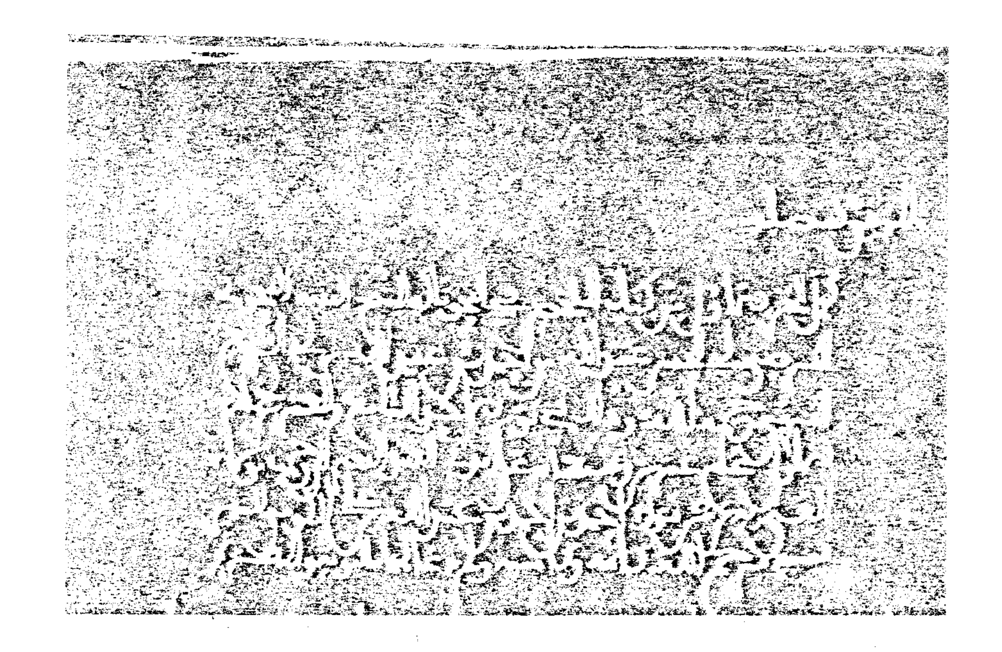


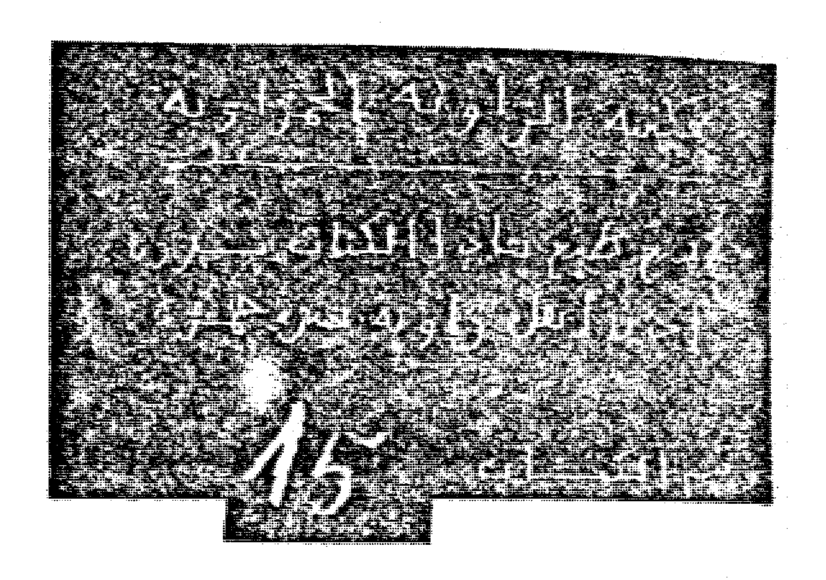


اللوحة الثانية لنسخة (أ)

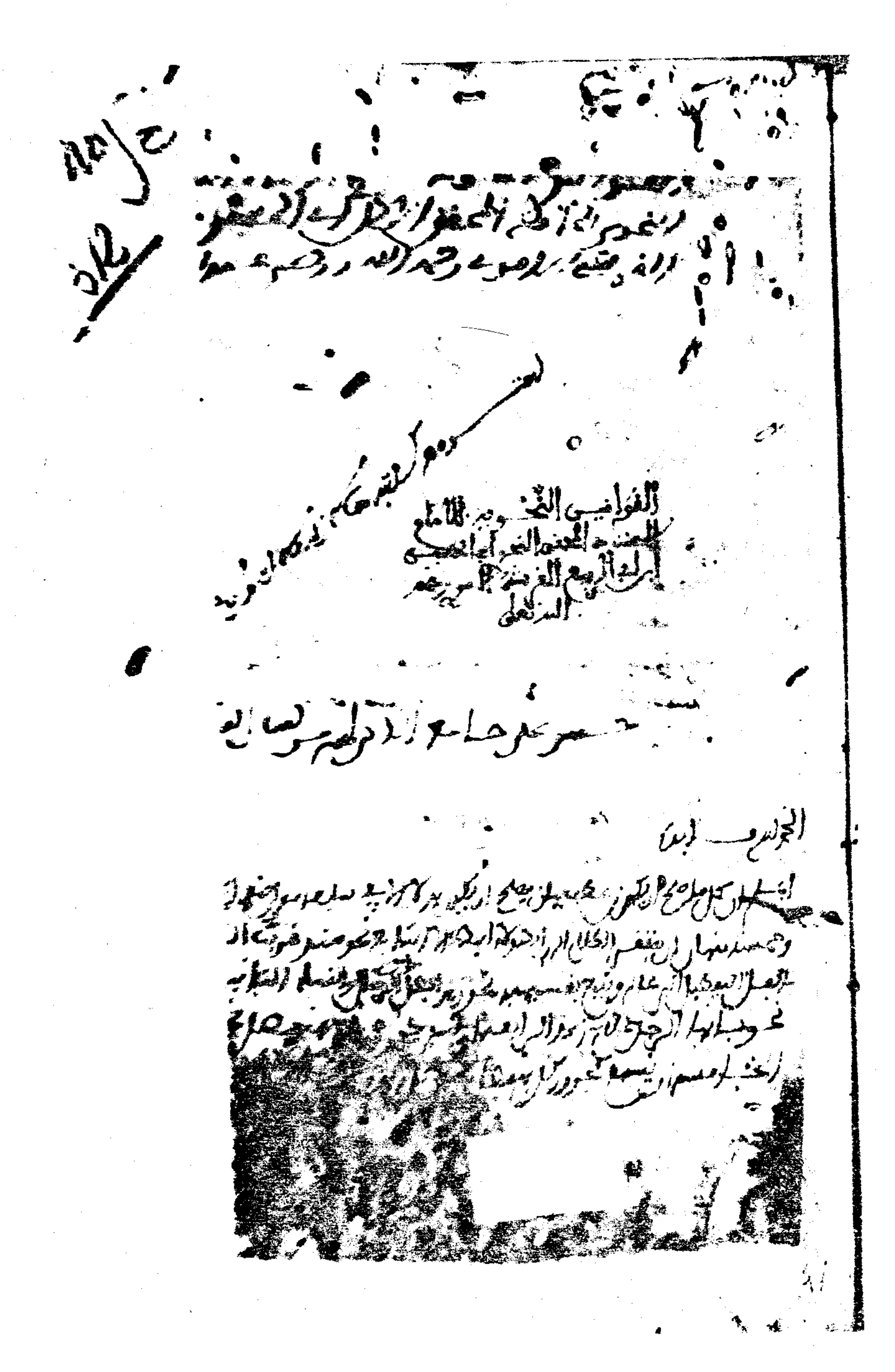


اللوحة الثالثة لنسخة (أ).

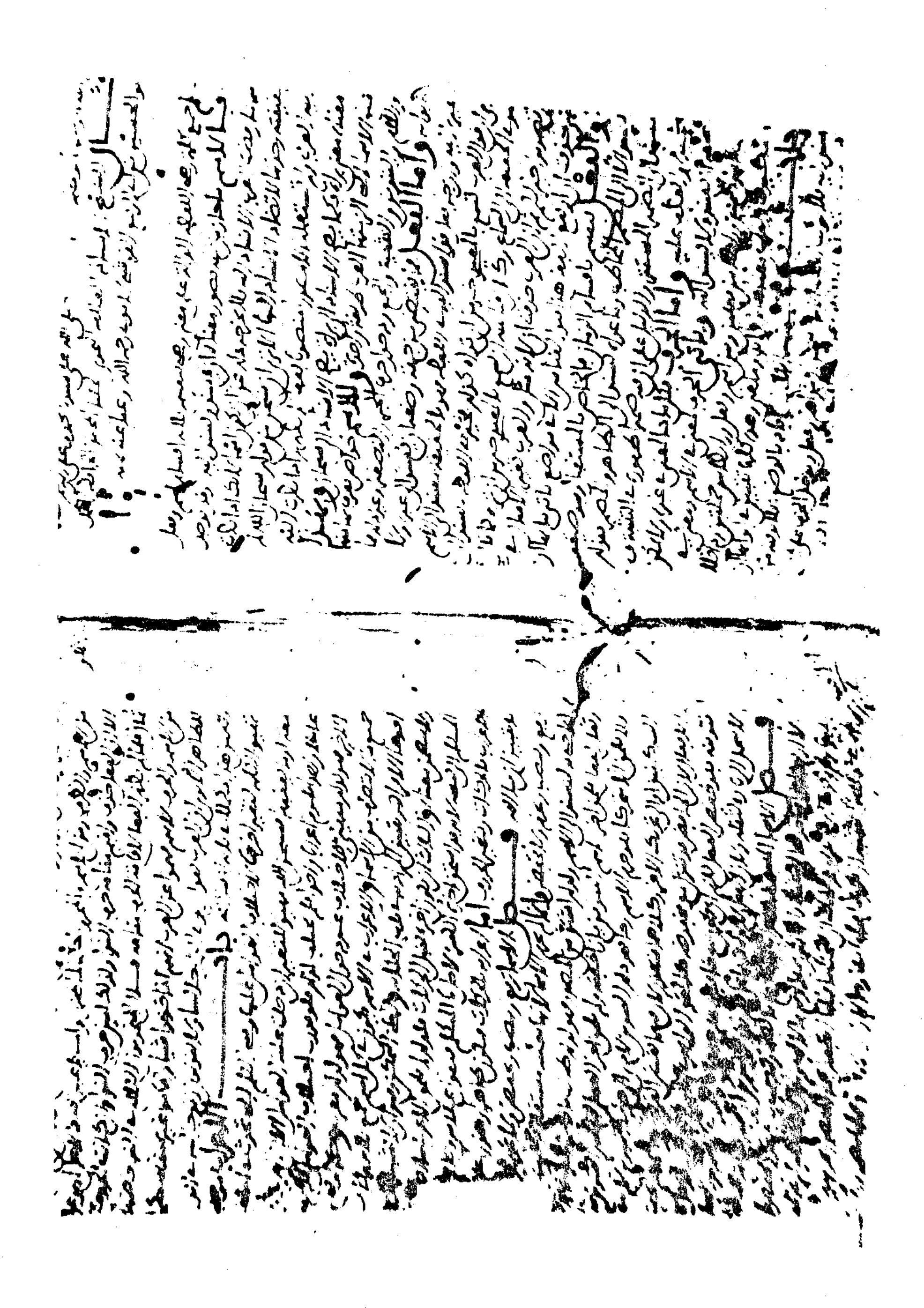




اللوحة الأخيرة من الجزء الأول لنسخة (أ).



اللوحة الأولى لنسخة القريبيين (ب).



اللوحة الثانية لنسخة القرويين (ب).

اللوحة الأولى لنسخة الخزانة العامة بالرباط (جـ).

اللوحة الأولى لنسخة الأسكوريال (د).

[illegible]

[illegible] والله [illegible]

[illegible]

تم الجزء الأول من هذا الكتاب على حسب ما قسمه مؤلفه
الأستاذ النحوي العلامة المحقق رحلة العلم بالشام(?)
الإمام أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن
عبيد الله بن أبي الربيع القرشي أطال الله بقاءه ومكن
من عليين ارتقاءه بمنه وفضله يتلوه من أول الجزء
الثاني النحو المقاييس المستنبطة من كلام العرب
وكان في الأصل المنتسخ هذا منه إثر تاريخ تمام الجزء
المذكور ما نصه كمل هذا الجزء بقراءة الفقيه النحوي
أبي عمرو محمد ابن الشيخ الفقيه الأكرم الأجل أبي الوليد عبادة(?)
ابن الشيخ الأجل المرحوم أبي عمرو محمد ابن الشيخ الأكرم
الحسيب أبي عمرو خيار الجزوسي(?) في الخامس والعشرين من شهر
شوال من عام سبعة وسبعين وستمائة والله ينفع به العلم
ويجعلنا من أهله بمنه وكرمه وفضله وإحسانه وكتبه
عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن أبي الربيع القرشي حامدًا(?)
كتب عليه عمرو [illegible] ٢

اللوحة الأخيرة من الجزء الأول لنسخة الأسكوريال (د).

النسخة الخامسة من الأسكوريال اللوحة الأولى.



الباب الثاني

تحقيق الكتاب

الملخص في ضبط قوانين العربية

لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي ثم العثماني الأندلسي الأشبيلي.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ

(و) صلّى اللَّهُ على سَيِّدنا وَمَوْلاَنَا مُحَمَّدٌ. قال الشيخُ الأستاذُ الأجلّ الأجْلَلُ الصَّالحُ المبارَكُ اللُّغَوي الفَرَضِي، أبو الحُسَين عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ أبي العَبَّاسِ أحمدُ بنُ الحُسَينِ بنُ أبي الرّبيعِ القُرَشِي - رَضِيَ اللَّهُ عنه وَرَحِمَهُ -.

* * *



(الكلم)

الكَلِمُ جَمعُ كلمةٍ[1]، وَهِيَ اللَّفظَةُ الدّالةُ على معنىً، وهي تَنْقَسِمُ ثلاثةُ أقسامٍ : اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، فالاسمُ ما جاز من جهةِ تَصَوُّرِ معناه أَنْ يسندَ ويُسنَدَ إليه[2]. وقد يُوجَدُ في الاسماء ما رفضَتِ العربُ الإسنادُ إليه، فلا يُخرجُه ذلك عن أنْ يَكُونَ اسماً، لأنَّك إذا نظرتَ إلى حقيقتِهِ وجدْتَها لا تُضادُ الإسناد إليها، أَلَا تَرى أنَّ سُبْحانَ مِن قولك: سُبْحان اللّهِ لَم تُسْنِدِ العربُ إليه وَلَمْ تَسْتَعْمِلْه إلَّا مصدراً منصوباً بفعلٍ لا يَظْهَرُ، وإذا نظرتَ إليه وجدْتَ معناه معنى بَراءةٍ. فكما يَصِحُّ الإسنادُ إلى بَراءَةٍ يَصِحُّ الإسنادُ إلى سُبْحانَ، وبهذا تَعْتَبِرُ جميعَ الأسماءِ التي ألزمتْها العربُ طريقةً واحدةً.

خواص الاسم:

وللاسم خواصٌ يُعرَفُ بها، منها، الألفُ واللَّامُ، والتَّنوينُ والتَّثنيَةُ والجمعُ ودخولُ حرفِ الجَرِّ والتَّصغيرِ[3]، وغير ذلك مِمَّا يُذكَرُ في بابِهِ.

---

(١) هذا ما ذهب إليه ابنُ جني وعبد القاهر الجرجاني، انظر الخصائص ١/٢٥، والكافي بشرح الإيضاح ١/٤٤، والهمع ١/٣٦.
وذهب أبو علي الفارسي وابن فلاح وابن الضائع وغيرهم إلى أنَّه اسم جنس، انظر المغني لابن فلاح أ ق: أ/ب.

(٢) عرفه بشيء من خواصه وهو الإسناد إليه، أما تعريف الإسم الإصطلاحي فهو ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان.

(٣) لم يذكر المؤلف هنا من خواص الإسم الإسناد إليه لأنَّه قدَّمه في تعريف الإسم. كما خصص =

وأمَّا الفعلُ فما يَقْتَضِي مِن جهةِ تَصَوُّرِ وضعهِ أنْ يُسْنَدَ إلى غيرِهِ ولا يُسْنَدُ غيرُهُ إليه، وإنْ جاءَ فعلٌ قد أُسنِدَ إليه في اللَّفْظِ فَهُو في الحقيقةِ مُسنَدٌ إلى الإسمِ ، ألا ترى أنَّ قَولُ العربِ: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ مِن أنْ تَراهُ»[1]. كذلك، فخيرٌ في اللَّفظِ مسندٌ إلى (تَسْمَعَ) وَهُوَ في الحقيقةِ مسند إلى السَّماع، وكانَ قياسُهُ: أنْ تسمعَ بالمُعيْدِي خيرٌ مِنْ أَنْ تَراه[2]، كما قال الله: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُم ﴾[3]، ثم إنَّ العربَ حذفت أنْ لأنّه مثلٌ والعرب تضعُ الأمثال على التَّغيير كثيراً، ومتى حذفت أَنْ ارتفعَ الفعلُ. هذا هُوَ القياسُ إلَّا في مواضعَ يأتي بيانُها في بابها إنْ شاء الله.

والفعل ينقسِمُ بأقسام الزَّمانِ، فالخاص بالمستقبل وهو صيغةُ الأمرِ المسندِ إلى المُضْمَرِ المخاطَبِ، وما عداه مسندٌ إلى الظَّاهِرِ والمضمر، فقولك: إذهب مسندٌ إلى الضمير المستتر، والدليل على أنَّ فيه ضميراً[4] ظُهورُ التَّثنيةِ والجمعِ ، وتأكيدَهُ والعطفَ عليه.

وأما الحرف / فكلٌّ ما جاء لمعنى في غيرِهِ ولا يمكن من جهةِ وضعهِ أَنْ يُسندَ ولا يسندَ إليه.

= الجر بدخول حرف الجر، والأولى الجر ليشمل الجر بالحرف والجر بالإضافة والجر بالتبعية.

(١) المثل في الفاخر في الأمثال ص:٦٥: (تسمع بالمعيدي لا أن تراه)، وفي فصل المقال ص:١٣٥ كما ذكر المؤلف هنا قال أبو عبيدة: كان الكسائي يُدخِلُ فيه (أن) والعامة لا تذكر فيه (أن)، وَوَجْهُ الكلامِ ما قال الكسائي.

(٢) ذكر العلماء لهذا الإسناد إلى الفعل توجيهين: -

الأوَّل: ما ذكره المؤلف.

والثاني: أنَّه ممَّا نُزِّل فيه الفعلُ منزلةَ المصدر، وهو سماعك، لأنَّه مدلول الفعل مع الزمان فجرد الفعل لأحد مدلوليه، كما في قول عروة بن الورد العبسي: -

فقالوا ما تشاءُ فقلتُ ألهو   إلى الإصباح آثر ذي أثير

فقد نَزَّل ألهو منزلة اللهو ليكون مفرداً مطابقاً للمسؤول عنه المفرد وهو (ما) في تشاء. انظر الهمع ١٣/١.

(٣) سورة البقرة آية: ١٨٤.

(٤) سقط من (ب).

ويأتي الحرف لمعنى في الاسم ولمعنى في الفعل، ورابطاً بين اسمين ورابطاً بين فعلين وبين اسم وفعل، ورابطاً بين جملتين، وداخلاً على الجملة لِتنكيرها ولقلبِ معناها وزائداً وملغياً[1]، وهذه كلُّها تَتَبَيَّنُ في أبوابِها إنْ شاء الله تعالى.

باب

الكلام لا بدَّ فيه من مسند ومسند إليه، فلا يتركَّبُ الكلامُ إلَّا مِن اسمَيْنِ أو من اسمٍ وفعلٍ. ويدخُلُ الحرفُ على كل واحدٍ من الجملتين[2].

فقد تقرَّرَ لك أَنَّ الكلامَ لا يخلو من الاسم ويخلُو مِن الفعل والحرف، وأما زيدٌ في الدار وزيد عندك فالمجرورُ والظرفُ متعلّقانِ بمحذوف خبراً، لأن ذلك المحذوف لا يظهرُ أبداً، لأن الظرف والمجرور قاما مَقامَهُ، فلذلك قال النَّحويون: إن الكلامَ يتركَّبِ من الاسمِ والظرفِ، ومن الاسم والمجرور حكماً لما ظهر؟.. وأما يا عبد الله فالأَصل: ادعو عبد الله إلَّا أنَّ الفعل حذف وأقيم مقامه حرف النداء ولذلك أميل حرف النداءِ، وإن كانت الحروف لا تمال[3]، فلمَّا لم يظهر الفعلُ لإقامة الحرف مقامه قال النحويون: الكلام في النداء خاصةً يتركب من الاسم والحرف، لأنهم فهموا عن العرب أنَّهم إذا حذفوا شيئاً وأقاموا غيرَهُ مَقامَهُ حكموا للظَّاهِرِ، ألا ترى أنَّ العربَ يقولُون:

---

(١) في (أ) و(ب): وملغى.

(٢) سقط من (ب) في الترميم.

(٣) سبب عدم إمالة الحروف هو بعدها من الاشتقاق، وهناك حروف معدودة أمالتها العرب، إمَّا لكونها نابت مناب الفعل كياء النداء، وإما لكونها أشبهت الإسم لما قامت بنفسها كبلى. انظر اللمع ص ٣٣٤، ٣٣٥.

زيدٌ[1] في الدار جالساً، ولا يقولون: زيدٌ جالساً[2] في الدار[3]، ويتبين مُكَمَّلاً في بابِهِ إنْ شاء الله تعالى[4].

باب

الإعرابُ تَهَيّوءُ الكلمةِ لتغير آخرها لاختلاف العواملِ عليها، وهي الكلمةُ التي تُحدِثُ في آخر المُغَيَّرِ معنى أو ما يعاقِبُها. فسبحان الله مُتَهَيِّءُ للتغيير إنْ دخلت عليه العواملُ، أَلَا ترى أنَّ العربَ ألزمتْهُ عاملاً واحداً يلزم إعراباً واحداً فلم يختلف لذلك، فلو قدرت اختلاف العواملِ لاختلاف الآخر فهو لذلك مُهَيَّءُ[5]. للاختلاف عند دُخُولِ العوامل فهو لذلك مُعرَبُ. وكذلك تعتبر جميع ما لا ينصرِفُ من الاسماء.

والإعرابُ في الاسم يكون في كل اسم جمعَ ثلاثةَ أوصافٍ: ـ

أحدها : الإفراد[6]، ويتبين المراد به في باب الحكاية.

الثاني : التّمكُّنُ، وهو ألاَّ يُشبُه الحرفَ ولا يَتضمَّنُ معناه.

الثالث : أن يكون آخرهُ يقبل الحركاتِ، فلذلك لم يلحق الإعرابُ ما أضافَهُ المتكلِّمُ إلى نفسِهِ[7] لأنه يَسْتَحِقُّ آخره الكسر لأجل ياء المتكلم،

---

(١) سقط من (أ).

(٢) سقط من (أ).

(٣) في الكافي ١/٣٣: (واعلم): أنَّهم يقولون: زيدٌ في الدار قائماً وزيد عندك جالساً، ولا يقولون: زيد قائماً في الدار ولا زيد جالساً عندك.
وإنَّما امتنع هذا الوجه لأنَّ العامل في الحال الجار والمجرور والظرف، وهذان العاملان لا يعملان في الحال إذا تقدَّمت عليهما.

(٤) انظر ص ٣٣٢.

(٥) في (أ): مهيئاً.

(٦) يريد بالإفراد عدم التركيب الإسنادي.

(٧) الحق أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم من المعرب إلاَّ أنَّ إعرابَهُ مقدَّر، وكلام المؤلف في آخر هذا الفصل يُؤَكِّدُ هذا، قال: وأمَّا ما إعرابُهُ بالحركات فيكون ظاهراً ومقدَّراً على حسب ما يَتَبَيَّنُ إنْ شاء الله. وقد أدخل ما إضافه المتكلم إلى نفسه كغلامي وصاحبي.

فتقول: غلامي وصاحبي. ويكون الإعرابُ بالحركات وبتغير/ الحروف وبالحروفِ[1]، وأمَّا إعرابُه بالحركات فيكون ظاهراً ومقدَّراً على حسب ما يَتَبيَّنُ إن شاء الله تعالى.

فصل

الأسماءُ ترفَعُ وتُنْصَبُ وتخفَضُ ولا تُجزَمُ، والأفعالُ تَرفعُ وتُنصَبُ وتُجزَمُ ولا تُخْفَضُ.

وإنّما لم تُجْزَمْ الأسماءُ لأنَّها مُتَمكِّنةٌ مستقلّةٌ بأنفسِها، والفعلُ إنَّما جيء بهِ ليسند إلى الاسم ولذلك اشتُقَّ من المصدر فهو لذلك طالبُ الإسمَ فَخَفَّ الإسمُ وثَقُلَ الفعلُ فلحق آخِرُ الإسمِ التَّنوينُ بإنْ لِخِفَّتِهِ ولم يلحقْ آخرَ الفعلِ لثِقَلِهِ.

والتَّنوينُ ساكنٌ فلا يلحق إلا متحركاً فلو جزم الاسمُ وجاء بعد ذلك التَّنوينُ لأدى إلى حذف التَّنوين لالتقاء الساكنْين أو إلى تحريك الآخرِ وكلاهما مُتعذِّرٌ، لأنَّ فيهما نقضُ الغرضِ، وإنَّما لم تُخْفَضِ الأفعالُ، لأنَّ الخافضَ قد تَنَزَّلَ مع مخفوضِهِ كالشَّيءِ الواحدِ من الاسم. ألا ترى أنَّه قد حلّ محلّ تنوينِهِ فلو خُفِضَ الفعل للزم أنْ يكونَ مع خافضهِ كما تقرَّرَ في الإسم.

والفعلُ لا يحْتَمِلُ الزّيادةَ لثقله، لأنَّ الفعلَ لا بدّ له مِن فاعل فلم يَقْوَ التَّنوينُ أنْ يقومَ مَقامَه جملةٌ.

---

(١) سقط من (ب).

فصل

الأسماءُ المستَحقّةُ للإعرابِ كلُّها تُرْفَعُ بالضّمةِ وتُنْصَبُ بالفتحةِ وتُخْفَضُ بالكسرةِ إلاَّ أربعَة أنواعٍ:

أحدها: التّثنيةُ فإنّها تكونُ في الرَّفعِ بالألفِ، وفي النَّصبِ بالياءِ وفي الخفضِ بالياء، ولم تكن في الرفع بالواو، لأنك إن فتحت ما قبلها التبس بجمعِ المقصور. نحو: مَصْطَفَوْنَ ولا بدَّ في علامة التثنية أنْ يكونَ ما قبلَها مفتوحاً، لأنَّ علامة الجمع قبلَها مضمومٌ، فهذه الألفُ بدلٌ من الواو التي كان ينبغي أنْ تكونَ علامة للرّفعِ وأُبدلت منها كما أُبدِلَتْ في يَوجَل عند قولهم: يا جَل لتكون الفتحةُ مجانستَها، ولم تكنْ في النَّصب بالألف، لأنَّهم إنْ جعلوا نصب التثنِية بالألفِ جعلوا نَصْبَ الجمعِ المذكّرِ السالم بالألفِ ليكونا على طريقة واحدةٍ، لأنَّه الجمعُ الجاري على طريقة التثنية، ولو فَعَلوا ذلك لم يكن بين الجمعِ والتثنيةِ في النَّصبِ فرقٌ (في الإعراب)[1] إلاَّ بحركة النّونِ، والنّونُ تسقُطُ في الإضافةِ مع حركتِها، وحركتُها تسقُطُ في الوقفِ ولأنَّ التثنيةَ في الرفعِ قد استحقّتِ الألِفَ فلا يكونُ المنصوبُ كالمرفوع، لأنّ الرفعَ دليلُ العُمَدِ والنّصبُ دليلُ الفضلاتِ فجعلوا التثنيةَ في النَّصبِ بالياءِ لتجريَ مَجراها في الخفضِ لاتّفاقهما في أنَّهما يُستغنى عنهما، ولأنَّ الخفضَ لازمٌ/ والرفعَ ينتقلُ عنه فكانتْ التبعيةُ لِما هُو لازمٌ أولى.

والثاني: الجمعُ المذكرُ السالمُ فإنَّه يكونُ في الرفعِ بالواو وفي النَّصبِ والخفضِ بالياءِ، وجرى في النَّصبِ مَجرى الخفضِ ليكون كالتَّثْنِيَةِ.

الثالث: الجمعُ المؤنثُ السّالمُ فإنهُ يرفعُ بالضمَّةِ وينصبُ بالكسرةِ ويخفضُ بالكسرةِ فخرج عن القياسِ في النصب ليجري الفرعُ مجرى الأصلِ، فكما كانَ الجمعُ المذكَّر السالمُ يُنصَبُ كما يُخفَضُ جعلوا الجمعَ

(١) سقط من (أ).

المؤنث السالمَ يُنْصَبُ كما يُخفضُ، فقدَ تَنزَّلتِ الواوُ منزلةَ التاءِ بضمتها والياءُ منزلةَ التاءِ بكسرتها، وبعد الياءِ والواوِ النُّونُ، فالحقوا بعد التاءِ التنوينَ ليقابلَ النُّونَ في الجمعِ المذكر السالم.

الرابع: الاسم الذي لا ينصرفُ فإنَّه يرفعُ بالضمة وينصبُ بالفتحةِ ويُخفَضُ بالفتحةِ، ولم يخفضْ بالكسرةِ لأنّه أشبَهَ الفعلَ، لأن الفعلَ ثانٍ عن الاسم وللإسناد إليه اشتُقّ من الحدثِ، فكلُّ اسم كان ثانياً من وجهين منع ما لا يكونُ في الفعلِ وذلك الخفضِ بالكسرةِ والتَّنْوينِ وذلكِ لوجوهٍ تسعةٍ: العلميةِ، والوصفِ، والتأنيثِ اللاَّزمِ، والجمعِ، ووزنِ الفعلِ، والعجمةِ، والعدلِ، والتركيبِ، وزيادةِ الألفِ والنون وما جرى سِجراهما، ويأتي هذا في بابه مكملاً إنْ شاء الله تعالى.

وإذا دخلَ على ما لا ينصرِف الألفُ واللاَّمُ أو أُضِيفَ انصرفَ لأنَّهُ إذْ ذَّاك يَصيرُ شَبيهاً بالمنصرفِ إذا دَخلَ عليه الألفُ واللاَّمُ أو أضِيفَ مِن وجَهْين:

أحدُهما: أنَّه دخلَه مَا يدْخُلُ المُنْصَرِفِ.

الثاني: أنه أَمِنَ مع دُخُولِهما في كلّ واحدٍ منهما التَّنوينُ وقد كانَ أَصلُهُ أَنْ يُخفَضَ بالكسرةِ فانتقلَ عن ذلك إلى أَنْ خُفِضَ بالفتحةِ لشبَهِهِ بالفعل من وجهيْنِ[1] فإنْ يَرجِعْ إلى أَصْلِهِ لشبههِ باسمٍ مِثْلَهُ من وَجهيْنِ آخرينِ أَولى[2].

(١) الوجهان اللذَّان أشبه فيهما الفعل: عدم الجر بالكسرة، وعدم قبوله التَّنوين، انظر كلام المؤلف على هذه المسألة في باب ما لا ينصرف.

(٢) انظر ص ٢٤١.

فصل: الأسماءُ الخمسةُ المعتلةُ المضافةُ

وهي أخوكَ، وأبوكَ، وحمُوكَ، وفوكَ، وذو مالٍ. وبعضُ العربِ يُجرى هَنَاك مجراهُنّ، حكاهُ سيبويهِ، فهيَ على هذا سِتّةٌ، تكونُ في الرفعِ بالواوِ وفي النَّصبِ بالألفِ، وفي الخَفْضِ بالياءِ، وهي مِمّا أُتْبِعَ فيها ما قبلُ الآخِرِ والآخَرَ، فالأصلُ: أخَوُكَ فاتبعت الخاء الواو فقيل: أخُوُكَ ثم استُثْقِلتِ الضمّةُ على الواوِ فحذفتْ فقيلَ: أخُوْكَ. وفي النصب أَخَوَكَ تحركتِ الواوُ وقبلها فتحة فانقلبتْ ألفاً، وفي الخفضِ أَخَوِكَ فاتبعت الخاء الواو فصارت أخِوِكَ فاستثقلوا الكسرة على الكسرة والواو[1]... فبقيت الواو ساكنةً بعد كسرةٍ فقلبتْ ياءً، ونظيرُ هذا في الإتباعِ امروءُ/ وابنُمٌ، تقولُ: هذا امرُوءٌ ورأيت امرَءاً، ومررت بامرِءٍ فالإعرابُ في الهمزة وحركةِ الراءِ مُتبعَةٌ حركةَ الهمزةِ، وعلى هذا مُحَقّقُو هذه الصّنعَةِ. فَمنْ قالَ مِنْهُم: إنَّ الأسماءَ الخمسةَ تُرفَعُ بالواوِ وتُنصَبُ بالألفِ وتُخفَضُ بالياءِ فإنّما راعى ما ظَهَرَ، وذلك أنَّ الحركاتِ قد زالتْ وبقيتْ الحروفُ يُستَدلّ بها على ما كان يُسْتَدَلّ بالحركاتِ لو ظهرتْ. ولذلِكَ نُزِّلتْ هذه الحُرُوفُ مَنْزِلةَ الحركاتِ فسَقطتْ عند الإضافةِ إلى ياء المتكلم. وأكثرُ العَربِ يُجري هَنَكَ مَجْرَى يدكَ. فتقول في الرفع: هَنُك وفي النصب هَنَكَ، وفي الخفض هَنِكَ[2].

فصل: [في استعمال كلا]

وَكِلا لا تُستعمَلُ إلّا مضافةً، فإنْ أُضيفتْ إلى الظاهرِ ثبتت الألفُ في النّصبِ والخفضِ وكان الإعرابُ مُقدَّراً فيها، وإنْ أُضِيفتْ إلى المُضْمَرِ قلبتْ الألفُ ياءً في النّصبِ والخفضِ في الإعرابِ، وليس قلبها للعاملِ، إذْ ليستْ

---

(١) في هامش (أ) غير واضح، وأمّا (ب) فقد ذهب السطر كله في الترميم.

(٢) إلى هنا ساقط من (جـ).

تَثْنِيتُهُ [حقيقية[1]] يدل على ذلك أنَّها لا تقلبُ إذا أضيفتْ إلى الظاهر، وقول الشاعر[2]:

كَلَا يَوْمَيْ أُمامةَ يومُ صَدٍّ[3]

وقولُه سَبْحانه: ﴿ كِلْتَا الجَنَّتينِ آتتْ أُكُلَها ﴾[4]. وأَنَّ مَن لا يقلبُ في «(على) ولدى» لا يَقلِبُ هنا، فإنْ جاء: كِلا الرجُلَيْن قُتِلا فالمضمرُ عائدٌ على المعنى كما تقولُ، كلُّ النَّاسِ قتلوا، فَكِلَا في التَّثْنِية نظيرُ كلٍّ في الجمعِ، وإنما قلبتْ في النَّصبِ تَشْبيهاً بلدى لاتفاقِهما في اللَّفْظِ وَلزُومِ الإضافةِ والخفضِ وَبَقِيتْ في الرَّفعِ على أصلِها، فالإعرابُ فيها مُقدَّرٌ كما كان في الإضافةِ إلى الظاهرِ وعلى هذا جماعةُ البصريين، فإنْ قال منهم أحدٌ[5]: إنّ «كِلا» إذا أضيفتْ إلى المضمر ترفعُ بالألف وتنصبُ وتخفضُ بالياء فلأنَّ الحركات قد زالتْ وصارتْ الألفُ والياءُ يُفهَمُ منهما ما كان يُفهَمُ من الحركاتِ لَو ظَهرتْ، ولأنَّهما يُفهَمُ منهما ما يُفهَمُ من الألفِ والياءِ في التَّثنيةِ.

---

(١) سقط في (أ) و (ب) و (جـ).

(٢) هو جرير كما في ديوانه: ٢: ٧٧٨ ورواية الديوان (يوم صدق).

(٣) تمامه: وإن لم تأتها إلاَّ لماماً.
والبيت في الإنصاف ٢: ٤٤٤ غير منسوب، وابن يعيش ١: ٥٤، والكافي ص ٤٤، والبسيط ١: ٣٣.
والشاهد في البيت قوله (كلا يُوميْ أمامةَ يومُ صَدْ) حيث لم تقلب ألف (كلا) ياءً في الإضافة إلى الظاهر ممَّا يدل على أنَّها ليست مثناة حقيقة، وإنَّما هي إسمٌ مفردٌ ألحِقَ بالمثنى في إعرابه بدليل الإخبار عنها بالمفرد في البيت.

(٤) سورة الكهف آية: ٣٣، والاحتجاج بالآية على إفراد الضمير في آتت حملاً على لفظ كلتا لأنَّه مفرد..

(٥) يشير بهذا إلى مذهب الكوفيين ولم يذكرهم هنا وقد نصَّ عليهم في كتابه الكافي جـ١ ص ٤٢، قال: (وذهب الكوفيون إلى أنَّها تثنيةٌ ولذلك قلبت الألفُ ياءً في النَّصبِ والخفضِ.
وانظر ابن يعيش ١: ٥٤.

فصل: في الاسم والجمع

الإسمُ المفردُ والجمعُ المكسَّرُ إنْ كان الآخِرُ منهما ألفاً كانَ الإعرابُ كُلّه مقدراً وإنْ كانَ الآخِرُ ياءً قبلها كسرةٌ كان النَّصبُ ظاهراً وَقُدِّرَ الرّفعُ والخفْضُ منصرفاً كان أو غيرُ منصرفٍ، وإنْ كان الآخِرُ غير ما ذكرتُه كانَ الإعرابُ كُلُّهُ ظاهراً. ولا يُوجَدُ في الكلام اسمٌ آخِرُه حرفُ علةٍ قَبْلَه ضمَّةٌ. ومتى أدَّى قِياسٌ إلى ذلكَ رُفِضَ فقلبتْ الضمَّةُ كَسْرةً، فإنْ كان الآخِرُ واواً قلبتْ ياءً نحو: أَحْقٍ في جمع حِقْوٍ ثمَّ جرى في الإعرابِ مَجْرى ما آخِرُهُ ياءٌ قبلَها كَسْرَةٌ، قال الشاعر[1]:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيْسَتِهِ
بالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وأَعْراسُ[2]

الأصل: أَجْرُوٌ.

فصلٌ في إعراب الفعلِ

الإعرابُ في الفعلِ يكونُ في كل فعلٍ يَتغيَّرُ أَوَّلُهُ بالحروفِ بحَسَبِ ما يُسْنَدُ إِليهِ ما لم تُلْحِقْهُ إحْدى النُّوناتِ الثَّلاثِ: النونُ الخفيفةُ والنونُ الشديدةُ، ونونُ جماعةِ النسوةِ، وهذا الفعلُ يكونُ بالهمزةِ إذا أُسنِدَ إلى

---

(١) هو مالك بن خالد الخناعي.

(٢) البيت في ديوان الهذليين ٣: ٤، وشرح أشعار الهذليين ١: ٢٢٦، والإيضاح العضدي: ٢٠، وابن يعيش ٤: ١٢٣/٥: ٣٥.

خيستِه: أجمته. أجرٌ جمع جرو، مثلث الجيم وهو ولد الأسد والكلب.

أعراس: إناث الأسد، والواحدة عرس، وهي اللبوءة. انظر شرح أشعار الهذليين ١: ٢٢٦.

والشاهد قوله: (أجر) فإنه في الأصل (اجْرُوٌ) على وزن أفلس وأكلب بضم العين، إلاَّ أنَّ هذا معتل اللام لذلك أبدلت الضمة كسرة لئلا يكون آخر الكلمة واو وقبلها ضمة وهو غير موجود في كلامهم فصارت (أجرى) ثم حذفت اللام، وهي الياء هنا إجراءً لها مجرى قاضٍ وداعٍ.

المتكلّمِ وحدَهُ، وبالنُّونِ إذا أُسنِدَ إلى المتكلّمِ ومَعَهُ غيرُهُ، وبالتاءِ إذا أُسْنِدَ إلى المخاطبِ وإلى المؤنَّثِ الذي يَلزمُ لِحَاقُ التّاءِ فِعْلَهُ إذا كان ماضياً، وبالياءِ إذا أُسْنِدَ إلى الغائبِ الذي لا يَلْحقُ فِعلَهُ الماضي التَّاءُ، فإنْ كان الفعلُ الماضي يجوزُ فيه الوجهانِ فيكونُ في هذا الفعلِ بالخيارِ إنْ شِئْتَ جِئْتَ بالياءِ وإن شِئْتَ جِئْتَ بالتاءِ وإعربُ هذا الفعلُ لِشَبَهِهِ بالنكرةِ من الأسماءِ في العمومِ بالوضعِ والاخْتصاصِ بالحروفِ، تقولُ: يقومُ فتَضَعُ الحالَ والاسْتقبالَ موضِعَهُ فإذا أدخلتَ السينَ فقلت: سَيَقُومُ اختصَّ بالمُستقبلِ فصار لذلكَ بِمَنْزلة رجلٍ يَقعُ على كُلِّ واحدٍ من جنسِهِ بوضْعِهِ فإذا قلتَ: الرّجلُ اخْتُصَّ بواحدٍ من الجنسِ مَعْهُودٍ، فهذا الشّبَهُ أوجبَ له جُملةَ الإعرابِ، ودخولَ اللاَّمِ في خبرِ إنَّ نحو: إنَّ زيداً لَيَقومُ إنّما كان بعد الشَّبهِ، لأنها مختصةٌ بالأسماءِ كالإعرابِ فلم يدْخلا هذا الفعلَ إلّا للشبهِ[1] الذي ذكرتُهُ، فليس أحدُهما سبباً في دُخولِ الآخَرِ، ألا ترى أنَّ هذهِ اللاّمُ لا تدخلُ على الماضِي. وأمَّا الْوُقُوعُ موقِعَ الاسمِ فإنَّه أوجبَ له الرّفْعَ خاصةً. فَلَيْسَ الموجِبُ لِدخولِ الجميعِ الموجبَ لدخولِ كلّ واحدٍ منهما، أَلا ترى أنَّ التَّمكُّنَ في الاسمِ أوجبَ دخولَ الإعرابِ فيه ولم يُوجِبْ له الرَّفعَ، فإذا لحقت نونُ جماعةِ النّسوةِ هذا الفعلَ وجب أن يكونَ ما قبلَها ساكناً لأنَّ الإعرابَ لا يكون وسطاً. والضميرُ المرفوعُ يَتَنَزَّلُ مع ما يَتَّصِلُ بهِ منزلةَ الشَّيءِ الواحدِ ولذلك سُكّنَ آخِرُ الفعلَ الماضي عند لِحاقِ ضمائرِ الرَّفعِ ما عدا الواو والألفُ لأنه لَو لَمْ يَسكَّنْ لَتوالي أربعُ مُتحرِّكاتٍ فيما هُو كالشيءِ الواحِدِ، ولا يُوجدُ ذلكَ في الكلامِ ولا يُمكنُ أن ينْتَقِلَ الإعرابُ إلى النونِ لأنَّها مُتحركةٌ فصارَ الفعلُ المضارِعُ بذلك شَبِيهاً بالفِعل الماضي في أنْ لَحِقَ المضارِعَ مَا لحِقَ الماضي، وَسُكِّنَ من المضارِعِ عِند لِحاقِها ما كان مُتحرِّكاً قبلَ لِحَاقِها كما سُكِّنَ مِن الماضي عند لِحاقِها ما كان مُتحركاً قبل لحاقِها،

---

(١) في (ب): إلَّا بعد هذا الشبه.

وقد كان أصلُ الفعلِ المضارِعِ أنْ يكونَ مبنيّاً لكنهُ أُعرِبَ لشَبَهِهِ بغيرِ جنسهِ وهو الاسمُ فيما ذكرتُهُ، فَإنَّ يُبْنَ ويُرْجعْ إلى أَصْلِهِ أَقْرَبْ، وسيأتي الكلامُ في بنائه لِلحاقِ النّونِ الثقيلةِ والخفيفةِ في موضعه إنْ شاء الله.

فصل: في الأفعالِ المعربةِ

الأفعالُ المعربةُ كُلُّها تُرفعُ بالضمةِ وتُنْصَبُ بالفتحةِ وتُجزَمُ بالسكونِ ما عدا نوعَيْنِ منها:

أحدهما: ما آخِرُه معتلٌ، وهو ما آخِرُه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ فهذه تُرفَعُ بالضمة والضمةُ مقدرةٌ وتُنْصَبُ بالفتحةِ والفتحةُ ظاهرةٌ في الواوِ والياءِ ومقدرةٌ في الألفِ، وتجزمُ بحذفِ آخِرِهِ، وجُزِمَ بالحذْفِ خيفةَ أن يكونَ المرفوعُ والمجزومُ سواءً، واستوى الرفعُ والنصبُ فيما آخِرُه ألفٌ لاستِوائِهما في الصَّحِيحِ في الحركةِ.

الثّاني: ما لَحِقَهُ ألفٌ، وهِي[1] ضميرُ التَّثْنِيةِ إذا تقدَّم الاسمُ، نحو: الزيدانِ يضربانِ، وعلامتُهما إذا تأخّر الاسمُ نحو: يضربان الزيدانِ، أو واو، وهو ضميرُ الجمعِ أن تقدَّمَ الاسمَ نحو: الزيدوَنَ يَضْرِبونَ، وعلامتُهُ أنْ تُؤخّرَ الاسمَ نحو: يَضرِبُونَ الزيدونَ، قال[2]:

ولكنْ دِيافيٌّ أبُوهُ وأُمُّهُ ... بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقارِبُهْ[3]

---

(١) في (ب): وهو.

(٢) هو الفرزدق، قال ذلك في هجاء عمرو بن عفراء الضَّبيْ، انظر ديوانه ١:٥٠.

(٣) البيت من شواهد سيبويه ١:٣٣٦، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١:٤٩١، والخصائص ٢:١٩٤، والأبيات المشكلة: ٣٥٤، والتبصره ١:١٠٨، والصحاح (ديف) وأمالي ابن الشجري ١:١٣٣، وابن يعيش ٣:٨٩/٧:٧.
والديافي: نسبة إلى دياف، وهي قريةٌ بالشام أو بالجزيرةِ، أهلُها نَبْطُ الشام. وجملٌ ديافي، وهو الضخم الجليل.. والسليط: الزيت، ودهن السمسم.
=

أو ياءٌ وهيَ ضميرُ المؤنَّثةِ المخاطبةِ، وإنَّما خالفَ المذكَّرُ في هذا الموضعِ فَظَهرَ المُؤنَّثُ واستَتَرَ المذكَّرُ ووافقَ المؤنَّثُ المذكَّرَ في غير هذا الموضعِ في الكُمُونِ والظُّهُورِ، لأنَّ علامةَ التأنيثِ في غير هذا الموضعِ مفرقةٌ بين المذكَّرِ والمؤنَّثِ، تَقولُ: زيدٌ قامَ، وهندٌ قامتْ وعمرو يَقُومُ، وهِنْدٌ (تقومُ). وفي هذا الموضعِ تقولُ: أنت تَضربُ بتاء الخطابِ فَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ الضميرُ إذا أُسنِدَ إلى المُؤنَّثِ لم يكنْ فرقٌ بَيْنَ المذكَّرِ[1] والمُؤنَّثِ فَظَهرَ الضميرُ لِيُعْلَمَ أن الفعلَ مسندٌ إلى المُؤنَّثِ كما ظهرَ ضميرُ التثنيةِ وضميرُ الجمعِ، وهذا أَولى مِن أنْ يُدْعى أَنَّ الياءَ علامةٌ للتَّأنيثِ لأنَّها لم تثبتْ علامةً للتَّأنيثِ ولو كانتْ علامةً للتَّأنيثِ لَثَبَتَتْ عند لِحاقِ ضميرِ التثنيةِ كما ثَبَتَتْ التاءُ في مثلِ قولِكَ: الهندانِ قامتا، والهندانِ تضرَبان، وأنتَ لا تقولُ: أنتما تَضْربْيَانِ فدل على أنَّ الياء ضميرٌ وَلَيْستْ علامةَ تأنيثٍ، واللَّهُ أعلْم. فهذا النوع يُرْفَعُ بالنونِ ويُنْصَبُ ويُجْزَمُ بحذْفِها، وَحُمِلَ المنصوبُ على المجزُومِ لأنَّ الجزمَ في الأفعالِ نظيرُ الخَفْضِ في الأسماء وَيَضْربان في الأفعال نظير التَثنية في الأسماءِ وهِيَ الزيدانِ، ويَضْربُونَ نَظِيرُ الجمعِ وَهُوَ الزيدونَ، وَقدْ حُمِلَ المنصوبُ على المَخْفُوضِ في تَثنيةِ الأسماءِ وجمعِها، فَيُحْمَلُ[2] المنصوبُ على المجزوم في يضربانِ ويضربُونَ، وجرى تضربينَ مَجْرَى تضْربانِ وتضربونَ لأنّهما سواءٌ في لِحاقِ الضّميرِ، وَقَبْلَ لِحاقُ هذه العلامةِ الفِعْلَ المضارِعَ كان يُرْفَعُ بالضمَّةِ ويُنْصَبُ بالفتحةِ ويُجْزَمُ بالسكونِ إنْ كان صحيحاً وبالحذفِ إنْ كان مُعتلاً فلمَّا لحقتْهُ هذه الضمائرُ صارَ محلَّ الإعرابِ قبلَ لِحاقِ هذه الحروفِ وسطاً لأنَّ الضميرَ المرفوعَ إذا كان متصلاً

= والشاهد قوله: (يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقَارِبُهْ) فإنَّ النون هنا حرفٌ يدلُّ على أنَّ الفاعل جمعاً، والفاعل (أقارِبُه) وهذا لغة لبعضِ العربِ.

(١) في (ب): المؤنَّث والمذكر.

(٢) في (ب): فحمل.

نُزِّل من فعلِهِ مَنْزِلَةَ/ حرفٍ منه، والإعرابُ إنَّما يكونُ في الأواخرِ ولم يكنْ أن ينتقل الإعرابُ إلى هذه الضمائرِ لأنه لو انتقلَ إليها لكانتِ الضمَّةُ[1] مُسْتَترةً فيهنَّ ولو اسْتَتَرتْ الضمةُ في الرَّفعِ لوجبَ حذفُ الياءِ والواو والألفِ في الجزمِ كما حذفتْ الألفُ في يَخْشى والواو في يَغْزُو والياء في يَرْمِي، والفاعلُ لا يُحْذَفُ، وحذفُ العلامَةِ الـدَّالةِ على التَّثْنيـةِ والجمعِ نَقْضُ الغرضِ ، فلحقتْ النُّونُ في الرفع عوضاً من الضمَّةِ وسقطتْ للجازِمِ كما تسقُطُ الضمةُ وحُمِلَ المنصوبُ على المجزُومِ لِما ذَكَرْتُهُ.

(١) كذا في (أ) و(ب).

باب التَّثنِيَةُ والجَمْعُ

أَصلُهما العطْفُ، وَعُدِلَ عن العَطْفِ إيجازاً واخْتِصاراً، ولا يكـونُ العُدُولُ عن العطفِ إلَّا عند دخُولِ العوامِلِ فلا وُجُودَ على هذا للتثنيةِ إلَّا عند التركيبِ مع العَوامِل، ولا تُوجَدُ[1] إلَّا بشرُوطٍ:

أحدُها: اتِّفاقُ اللّفْظِ فَقولُهُم: القَمَرانِ إنَّما قِيل بعدَ أَنْ قُدِّرَ أَنَّ اسمَ كلِّ واحدٍ منهما قَمرٌ مُسامَحَةً لِشَبَهِ كُلٍّ واحدٍ منهما بصاحِبِهِ، وكذلِكَ العُمَرانِ وجميعُ ما جاءَ مِن هذا النوعِ.

الثـاني: اتّفاقُ الـدلالةِ فـلا يقالُ: عَيْنـانِ وأنتَ تريـدُ: البـاصـرةَ والدرّاهِمَ[2].

الثالثُ: الإفرادُ فَتَأبَّطَ شراً وكلُّ مَحْكِيٍّ لا يُثَنَّى، وأمَّا المركَّبُ[3] فظاهرُ كلامِ النَّحوِيينَ جوازُ تَثْنِيَتِهِ والزَّجاجُ[4] لَمْ يَسْتَحْسِنْ تَثْنِيَتَهُ.

الرابعُ: الإعرابُ، فأمَّا قَولُهم: هذانِ فجاءَ على طريقةِ التَّثْنِيةِ وليس

---

(١) في (أ) يوجد.

(٢) في (ب) الدرهم.

(٣) يريد المركب المزجي.

(٤) أكثر النحويين على منع تثنية المركب المزجي كبعلبك، وسيبويه، وجوزه الكوفيون، واختاره ابن هشام الخضراوي، وأبو الحسين بن الربيع، انظر الهمع ١: ١٤٠، ١٤١.

بِتَثْنِيَةٍ بمنْزِلةِ أنتما وأنتَ لا يقالُ: أنتما تَثْنِيَةُ أنت فكذلِكَ لا يقالُ: هذانِ تَثْنِيةُ هذا، وبمنزلةِ هؤلاءِ من هذا وبمنزلةِ الذين من الَّذي وكذلِكَ اللَّذانِ جاءَ على طريقة التَّثنِيَةِ وليس بتَثْنِيةٍ، واللَّهُ أعْلَمُ.

الخامس: التَّنكيرُ، فالعلمُ إذا ثُنِىَ نُكِّر بدليلِ دُخُولِ الألفِ واللَّامِ عليه بعد التَّثْنِيةِ وامتناعِهما قبلَ التَّثْنِيَةِ. وقد تأتي التثنيةُ في اللَّفْظِ والمرادُ أكثرَ من اثنينِ قالوا: لبيكَ وسعْدَيك، ومِن هذا قولُه: سُبْحانَهُ: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾(١) المعنى كرةٌ بعد كَرَّةٍ، وكذلِكَ لَبيَّكَ، المعنى: إجابةً بعد إجابةٍ وليس المرادُ مرَّتيْنِ خاصةً.

فَصلٌ: في الاسمِ الذي أخِرُهُ ألفٌ

الاسمُ الذي آخِرُه ألفٌ إذا كانَ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ قُلِبتْ الألِفُ ياءً، ثم تأتي بعلامةِ التثنيةِ فتقولُ في تثنيةِ يحْيَ: يَحْييانِ ويَحْيَيْنِ، فإنْ كان على ثلاثةِ أحْرُفٍ تَرُدُّ(٢) الألفَ إلى أصْلِها مِن الواوِ والياءِ فتقولُ: عَصَوانِ ورَحَيانِ وفَتَيانِ في الرَّفعِ ، وفي النَّصْبِ والخَفْضِ: رَحَيَيْنِ ولمْ تحذفْ/ الألف لأنَّها لو حُذِفتْ لوقعَ اللَّبسُ بالمُفرَدِ في الرَّفعِ عند الإضافةِ

فصلٌ: الاسمُ الذي آخِرُهُ همزةٌ قبلَها ألفٌ

الاسمُ الَّذي آخِرُهُ همزةٌ قبلَها ألفٌ إن كانتْ الهمزةُ للتَّأنيثِ فاقْلِبْها واواً لا غيرُ، نحوُ: حَمْراوانِ في الرَّفع وحَمْرَاوَيْنِ في النَّصب والخفضِ ، فإنْ كانتْ من بعضِ الكلمةِ تركتَها على حالِها فتقولُ في قراءٍ: قُرَّاءانِ في الرَّفعِ ، وَقُرَّاءيْنِ في النَّصب والخفْضِ ، فإنْ كانتِ الهمزةُ مُنقلبةً عن ياءٍ مِنْ

---

(١) سورة الملك آية: ٤.

(٢) في (أ) قلبت الألف ياء ثم تأتي فترد.

بعضِ الكلمةِ نَحْوُ: رداءٌ، أو واوٌ نحو: كِساءٌ فالأحسنُ أنْ تُثْبَتَ الهمزةَ فتجْرِيَ مَجْرى قُرَّاءٍ، ويجوزُ أنْ تقلِبَ الهمزةَ واواً فيهما لأنَّها تُشْبِهَ همزةَ التَّأنيثِ في الانْقلابِ، فإنْ كانَتِ الهمزةُ منقلبةً عن الياءِ للالحاقِ نحو: علباءٍ الأصلُ: علبايٌ وانقلبت الياءُ همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ، كقولهم: دِرْحَايَةْ[1] فهذا البناءُ قد لحق بِسِرْيالٍ بالياءِ فلا يُدّعى الإلحاقُ بهِ في هذا البناءِ بغيرِها بالوهْمِ ويُتْرَكُ ما ثَبَتَ، وكذلِكَ قُوباءُ الهمزةُ منقلبةٌ عن ياءِ الإلحاقِ بِقِسْطاسِ لأنهما سواءٌ لا فرقَ بيْنَ البنائَيْنِ إلَّا ضمُّ الأوّلِ وكسرُهُ، فالأحْسَنُ أيضاً هنا أنْ لا تَقْلِبَ الهمزةُ وتَجْرِيها مَجْرى قُرَّاءٍ، ويجوز أنْ تَقْلِبَها واواً لأنَّها تُشْبِهُ همزةَ التَّأنيثِ في أَمريْنِ:

أحدُهما: الانقلابُ.

والآخرُ: الانقلابُ عَنْ زائدٍ.

فقدْ تَحصَّلَ ممَّا ذَكرتُهُ أنَّ الانقلابَ في علباءٍ أحسنُ من الانقلابِ في كِسَاءٍ وَرِداءٍ، وأنَّ القلبَ في هذا كُلِّهِ بالتَّشبيهِ بحمراءِ وشبهِ كِساء بحمراءَ وما أشبهَهَا من جهة واحدةٍ وهو الانقلابُ وشِبْهُ علباءٍ مِنْ جهتَيْنِ. وأمَّا ثنايانِ فَلَمْ يُنْطَقْ فيه بواحدٍ ولو نُطِقَ فيه بوحدٍ[2] لقيلَ: ثُنَاءٌ فكان يَجِبُ أن يقالَ في التَّثْنِيَةِ: ثناوانِ وثناويْن إذا أجريتهما مَجرى حمراءَ، ومثل: مِذْروانِ لم يُنْطق فيه بواحدٍ، قال عنترةُ[3]:

---

(١) دِرْحَايةْ: هو الكثير اللحم القصير السمين، الضخم البطل، اللئيم خِلْقةً، وانظر سيبويه ٢: ١٠، والأزهري في تهذيب اللغة ٤: ٤١٦.

(٢) في (ب): بالواحد.

(٣) قال ذلك في هجاء عمارة بن زياد وكان عمارةُ هذا يحسد عنترةَ ويقول: لقومه إنكم لتكثرون من ذكره والله لَوَدِدْتُ أني لقيتُه خالياً حتى أعلمكم أنَّه عبدٌ.

أَحَـوْلِـي تَـنْـفُضُ اسْـتُـكَ مِـذْرَوَيْـهـا
لِـتَـقْـتُـلَنِـي فَـهـا أنـا ذَا عُـمَـارا[1]

وَلَو نُطِقَ بواحدٍ لَوَجَبَ أنْ تصيرَ الواوُ طرفاً رابعةً قبلها فتحةً فتَنقلِبُ ياءً ثم تنقلبُ الياءُ ألفاً لِتحرُّكِها وانفتاح ما قبلَها فيكون بمنزلةِ مَعزى فيقالُ: مَذْرَيانِ كما يقال: مَعزيان في الرَّفعِ، ومَذْرَيَيْنِ كما يقالُ: معزيَيْنِ في النَّصْبِ والخفضُ والله أعلمُ.

وتقول في تثنية قاضٍ وعمٍ: قاضيانِ في الرفع وقاضيَيْنِ في النصب والخفضُ، وعَمَيَانِ وعَمْيَيْنِ.

وأمَّا الجمْعُ فأصلُهُ العَطفُ أيضاً وَعُدِلَ عَنِ العطفِ إيجازاً واختِصاراً، وَسَواءٌ في هذا جَمْعُ التَّكسيرِ، وَجَمْعُ السلامةِ، والشَّروطُ الخمسةُ المَشْرُوطةُ في التَّثنيةِ مَشْرُوطةٌ في الجَمْعِ مطلقاً، والكلامُ هنا في الجمْعِ السَّالِمِ وسيأتي الكلامُ/ في الجمعِ المُكَسّر بعدُ إنْ شاء الله.

ولا يُشْتَرطْ في الجمعِ المُكَسّرِ غيرَ شُرُوطِ التَّثْنيةَ، وَعُدِلَ في جمعِ التَّكْسِيرِ عِنِ العطْفِ قبلَ العَوامِلِ، نحوُ: رجالٌ وما اشْبَهَهُ، وأمَّا الجمعُ

---

(١) البيت في ديوان عنترة: ٢٣٤، وهو مطلع قصيدته التي يهجو فيها عمارة بن زياد. وأمالي ابن الشجري ١ : ١٩، وابن يعيش ٢ : ٥٦/٤ : ١٤٩.
والمذروان: جانباً الإِلْيَتَيْنِ المقترنان، ومن كلام العرب: جاء يَنفضُ مذرويه»، إذا جاء يتهدَّد + ومذروان موضع الشاهد من البيت، وذلك أنَّ الواو حقها أن تقلب ياء كما في ملهيان ومغزيان لأنَّ الواو متى وقعت طرفاً رابعة فصاعداً استحقت الانقلاب إلى الياء ولا يعتد بحرف التثنية هنا لأنه لا يحصن ما اتَّصل به لأنَّ دخـوله كخـروجه. وإنَّمـا صحَّت الواوِ في «مذرويها» لأنَّهم بنوه على التثنية فلم يفردوا فيقولوا: مذرى كمـا قالـوا: ملهى ومغزى فَصَحَّتِ الواو، كما صَحَّتْ الواو والياء في العلاوة والنِّهاية فلم يُقلبا إلى الهمزة لأنَّهم بنوا الإِسمين على التأنيث. انظر: أمالي ابن الشجري ١ : ١٩، ٢٠، وابن يعيش ٢ : ٥٦.

المذكَّرُ السَّالِمُ فإنّما عُدِلَ فيه عَنِ العطْفِ معَ العواملِ كالتثنيةِ، فإنْ جاءتْ التثنِيَةُ والجمعُ السَّالِمُ مع غيرِ العواملِ فهو اتّساعٌ وَيجيئانِ على لَفْظِ الرَّفعِ بالألفِ والواوِ وتكونُ الألفُ والواوُ إذْ ذّاكَ بمنزِلتهما في قاما الزَّيْدانِ وقاموا الزيْدُونَ ويكون في الاسمِ والصفةِ، فيكون في الاسمِ بشروطٍ ثلاثةٍ زائدةٍ على الشُّرُوطِ الخمسةِ المذكورةِ، وَهِيَ:

١) أن يكونَ الاسم خالياً من تاءِ التأنيث.
٢) وأن يكونَ عَلماً في الأصلِ.
٣) وأن يكونَ واقعاً على مَن يَعْقِل.

ويكون في الصفةِ بشروطٍ ثلاثةٍ أيضاً:

١) أن تكون صفةً لمن يعقل.
٢) وأن تكونَ خالِيةً مِن التأنيثِ.
٣) وأنْ يكونَ مُؤَنَّثُها قد جُمِعَ بالألفِ والتَّاءِ، وهذا إنَّما جِيءَ به لِيُتحَّرز بهِ مِن فَعْلانِ فَعْلَى، ومِن أفعلَ فَعْلاء نحو سكرانَ وأحْمَرَ، فلا يُجمعانِ بالواوِ والنُّونِ ما داما صِفتَيْن، وَممَّا يَجْري على هذا ما كانَ للمذكَّرِ والمُؤنَّثِ بغير تاءٍ، وأمَّا سِنُونُ وثبونُ فَهُو من قبيلِ جَمعِ التَّكْسيرِ لكنَّه جاءَ على طريقةِ الجمعِ السَّالِمِ، وسَيُبَيَّنُ هَذَانِ إنْ شاء الله.

فصلٌ: فيما آخِرُه ألفٌ إذا جمعتَهُ الجمْعَ السَّالِمَ

ما كان آخِرُهُ ألفٌ إذا جمعتَهُ الجمعَ السَّالِمَ حذفتَ الألفَ ثُلاثِيّاً كانَ أو أَكْثَرَ، فتقولُ: مُوسُونَ وَيَحْيُونَ في الرَّفعِ، ومُوسَيْنِ ويَحْيَيْنِ في النَّصبِ وفي الخَفْضِ، ولو سَمَّيتَ بعصَا لَقُلتَ في الرَّفْعِ: عَصَونْ وفي النَّصبِ والخفْضِ: عَصِينَ.

وأمّا ما آخِرُهُ همزةُ قبلَها ألفٌ فحكْمُهُ حُكْمَ التَّثْنِيَةِ فينقَسِمُ إلى أربعةِ أقسامٍ ، فتقولُ في قراءٍ إذا سمَيَّتَ بهِ قُرَّاؤونَ وَقُرَّائِينَ، وتقولُ في حمراءَ: حَمْراوُونَ وَحمْراوِينَ، وكذلك ذَكر سيبويه[1] في رجلٍ اسمَـهُ وَرْقاءَ[2]. وتقولُ في عِلْباءِ عِلْباوُونِ وعلباوُوْنَ في الرَّفعِ والإثبات أَحْسَنُ، وتقول في كساءَ ورداءَ كساؤونَ وكساوُوْنَ في الرَّفعِ ورَدِاوُونَ ورداؤُوْنَ والإثبات أحسنُ كما كانَ ذلِك في عِلْباءَ إلّا أنَّ الإثباتَ في كساءٍ أحسنُ منه في علباءٍ والقلب في علباءٍ أحسنُ منه في كساءَ ورداءَ لما ذكرتُهُ في[3] التثنية.

فصلٌ: (فيما آخِرُهُ ياءٌ قبلَها كَسْرَةٌ)

ما آخِرُهُ ياءٌ قبلَها كسرةٌ إذا جمعْتَهُ بالواوِ والنّونِ في الرَّفْعِ والياءِ والنُّونِ في النَّصْبِ والخَفْضِ فإنّكَ تَحْذِفُ الياءَ وتجعلُ حركَتْها على ما قبلَهَا اسْتِثقالاً للحركةِ عليها فتقولُ في قاضٍ: قاضُونَ في الرَّفْعِ[4] وقاضِينَ في النَّصبِ والخَفْضِ، والأصلُ: [قاضيون وقاضيين[5]] فاستثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى الضاد فاجتمع / ساكنان فحذفت الياء.

قال الله سبحانه[6]: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ العَادُونَ﴾[7] وقال تعالى: ﴿إنّي لِعَمَلِكُم مِن القَالِينَ﴾[8].

---

(١) في (ب): رحمه الله.

(٢) سيبويه ٢:٩٦: وإذا جمعت ورقاءَ إسم رجلٍ بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء فقلت: ورقاوون.

(٣) في (ب): في فصل التثنية.

(٤) سقط من (ب).

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٦) في (ب): تعالى.

(٧) سورة المعارج آية: ٣١.

(٨) سورة الشعراء آية: ١٦٨.

وأمَّا الجمعُ المُؤنَّثُ السَّالم فيكونُ في كُلِّ اسمٍ آخِرُهُ تاءُ التّأنيثِ كائناً ما كانَ، ولا يُسْتَثْنى مِن ذلك شَيْءٌ قال الشاعر[1]:

رَحِـمَ الـلَّهُ أُعْـظُمـاً دفـنُـوهـا
بِـسِـجِـسْـتَـانَ طَـلْـحَـةَ الـطّلحـاتِ[2]

وفي كُلّ اسمٍ آخِرُهُ ألفُ التّأنيثِ وتقلبُ الألفُ ياءً ما عدا فَعْلانِ[3] فَعْلَى[4]، فإنْ سمَّيتَ به مؤنثاً جمعتَهُ بالألفِ والتاءِ وإنْ سَمَّيْتَ بهِ مُذَكَّراً جمعتَهُ بالواوِ والنُّونِ، وكذلك كلُّ ما آخِرُه ألفُ التّأنيثِ إذا سَمَّيتَ به مذكراً تَجْمَعُهُ بالواو والنّونِ وتحذفُ الألفَ، وفي كلّ اسمٍ آخرُهُ همزةُ التّأنيث وتقلب الهمزة واواً كما تقدَّمَ إلا في فعلاء أفعل. فإن سَمّيْتَ به مؤنثاً جمعتَهُ بالألفِ والتَّاءِ، وإنْ سَمَيَّتَ بهِ مذكراً جمعته بالواو والنون وتقلب الهمزة واواً كما تقدَّم وكذلك كلّ ما آخِرُهُ همزةَ التّأنيثِ إذا سَمَيَّتَ بهِ مذكراً جمعتَهُ بالواو والنون وقلبت الهمزة واواً كما تقدَّمَ، فإن كان الاسمُ مؤنثاً بغير علامة تأنيثٍ فإنَّه لا يجمع بالألفِ والتَّاءِ إلَّا بشرطينِ:

أحدهما: أَنْ يكونَ علماً.

---

(١) هو عبيدالله بن قيس الرقيات.

(٢) البيت في ديوانه ٢٠ وقد انفرد برواية: نَضَّرَ اللَّهُ. واستشهد به ابن الأنباري في المذكر والمؤنَّث: ٥٦٣ ورجح الطلحون.
واستشهد به أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١ :٤١، وابن يعيش ١ :٤٧.
والشاهد فيه جمع «طلحة» على لفظه بزيادة ألف وتاء «طلحات» ويرجِّح الكوفيون جمعه بالواو والنون لأنَّه إسم للمذكر، والبصريون يوجبون جمعه بألف وتاء وذلك لعدم ورود السماع بجمعه بالواو والنون.
انظر: المذكر والمؤنَّث لأبي بكرِ بنِ الأنباري، والإنصاف لأبي البركات بنِ الأنباري.

(٣) في الأصل (أ) فعلى فعلان.

(٤) سكران وسكرى فلا يقال فيه: سكريان، لأنَّ هاتين الصفتين لا تقبلان تاء التأنيث، وجوز الفراء جمع هاتين الصفتين جمع مؤنَّث. انظر الهمع ١ :٦٩.

الثاني: أن يكون عاقلاً، نحو: هند وزينب، وقولهم: حَمَّاماتٌ وسُرادِقاتٌ وسجلّاتٌ شاذٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ الحمَّامَ مذكرٌ.

الثاني: أن[1] الحمّامَ لو كان مؤنثاً لم يجمع بالألف والتاء[2] لأنَّه غير علم ولا عاقلٍ[3].

فصل: [النون في التثنية والجمع]

النُّونُ في التثنيةِ والجمعِ كَأَنَّها عِوضٌ من الحركةِ والتَّنوينِ، وذلك أَنَّ المفردَ آخِرُهُ مُحَرَّكٌ مُنَوّنٌ فلمَّا لحقتْ علامتا التّثنِيةِ والجمعِ وهما غيرُ قابلتين للحركةِ، والتنوينِ إنما يكونُ بعد حركةٍ فزال التَّنوينُ، فلمَّا ضَعُفَ آخرُ التثنيةِ وآخرُ الجمع عَنْ آخر المفرد لزوال الحركةِ والتنوين منهما قُوِّياً بالنون فصارتْ النونُ كأَنَّها عِوضٌ مِن الحركةِ والتنوين، والحركةُ تثبتُ مع الألفِ واللَّامِ ومع الإضافةِ، والتّنوينُ يسقطُ معهما فلو أسقطوا هذه النونَ معهما لَغَلّبوا حكم التّنوينِ ولو أثبتوها معهما لَغَلّبوا حكم الحركةِ فكان الأعدلُ أنْ يُسقِطوها مع واحدٍ ويُبْقُوها مع آخرِ فأسقطوها مع الإضافة وأثْبَتوها مع الألف واللام إشعاراً بالأمرينِ.

---

(١) في (ب): أنَّه غير علم ولا عاقل.

(٢) سقط من (ب).

(٣) جوز هذا ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي لأنَّه سمع. انظر شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٩، والهمع ١: ٧١.

باب البناء

البناءُ ضدَّ الإعراب وهو أنْ لا تُهَيَّأُ الكلمةُ لِتَغَيُّرِها عند لحاقِ العوامل المذكورة قبلُ / ، وهو يكون في الحروفِ كُلِّها وفي الأفعالِ غير المضارعةِ وفي الأسماءِ غير المتمكِّنةِ، وهي التي وُضِعَتْ وضع الحروفِ، نحو الأسماءِ المبهمةِ والأسماءِ المُضْمَرةِ وتحدث في الآخر حركاتٌ لموجباتٍ غيرِ عواملِ حركاتِ الإعراب، نحو حركة التقاءِ الساكِنَيْنِ، وكلُّ حركةٍ في الآخرِ لغير عامل فليستْ بحركةِ إعرابٍ. ويحدثُ في بعض الأبواب في الإسم المنتهي لتغير آخرهِ عند لحاق العوامل المذكورة البناءُ، ويكون ذلك لموجباتٍ ستَّةٍ:

أحدها: التّركيبُ مع الحرفِ، نحو: لا رجلَ في الدار.

الثاني: التَّركيبُ مع الصَّوتِ أو مَعَ ما يشبهُ الصَّوْتَ نحو: سيبويه.

الثالث: الإضافةُ إلى الحرفِ نحو قوله سبحانه: ﴿مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ﴾[1] فيمن قرأه[2] بنصب «مِثْلَ»، ونحو قولِ النَّابغةِ[3]:

(١) سورة الذاريات آية: ٢٣.

(٢) النصب قراءة السبعة إلا حمزة والكسائي وأبا بكر بن عيَّاش راوي عاصم. والنصب أمَّا على أنَّه حال من النكرة «حق وهو قول الجرمي، أو حال من الضمير في لـ «لحق» وما زائده، أو تكون الحركة هنا حركة بناء فيكون (مثل) صفه لـ «حق» في محل رفع، ويبنى على الفتح لإضافته إلى مبنى وهو (أن) أو تكون «ما» مع «مثل» إسماً واحداً وركبت تركيب خمسة عشر وهو قول المازني. انظر: الحجة لابن خالويه: ٣٣٢، والكشف ١: ٢٨٧، ٢٨٨، وحجة القراءات: ٦٧٨، البيان في إعراب القرآن ٢: ٣٩٠، وإملاء ما من به الرحمن ٢: ٢٤٤.

(٣) سقط من (ب).

مقالةَ أَنْ قد قلتُ سَوْفَ أَنَـالُهُ   وذلكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رائِـعُ[1]

الرابع: إضافةُ الزَّمانِ إلى الجملةِ وأكثرُ ما يكونُ ذلك إذا أُضيفَ إلى الفعل الماضي نحو قول النَّابغةِ:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا   وقلتُ: أَلمَّا أصحُ والشَّيبُ وازِعُ[2]

الخامس: شِبْهُ المبنى نحو: فِعَالِ المعدول عن صيغة الأمر.

السادس: قلَّةُ التَّمكُنِ في الإسم.

وهذه كلُّها عوارضُ لا تلزم البناءَ إلاَّ التَّركِيبَ وشبه المبنى خاصَّةً، وتَتبين في أبوابها إن شاء الله تعالى.

والذي يقتضي البناء في الإسمِ بأصلِ الموضع أَنْ توضعَ الكلمةُ كموضعِ الحرفِ.

فصل: (أصلُ البناء)

أصلُ البِنَاءِ السكون، ومتى وجدتَّ مبنيًّا على حركةٍ فيكونُ ذلـك لأسبابٍ خمسةٍ:

أحدها: أن تكونَ الكلمةُ على حرفٍ واحدٍ نحو واوِ العطف وفائِهِ والسينِ وغير ذلك ممَّا هو على حرفٍ واحدٍ.

---

(١) البيت في ديوانه: ٤٨، والمغنى ٢: ٦٧٣.

والشاهد في البيت قوله: «(مقالة) بالبناء على الفتح لإضافته إلى المبنى «أن» فاكتسب منه البناء ومحله الرفع بدلاً من (أنَّك لمتني) في البيت قبله، واعترض ابن هشام على علَّة البناء هنا لعدم إبهام المضاف، قال: وإنَّما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمارِ أعني، أو على المصدريةِ، انظر المغني ٢: ٦٧٣.

(٢) ديوانه: ٤٤، وسيبويه ١:٣٦٩، ومعاني القرآن ٣: ٣٦٩، والكامل ١: ١٥٨، وشرح أبيات سيبويه ٢: ٥٤، والإيضاح في علل النحو: ١١٤، وشرح الأبيات المشكلة: ٢٧٤، والإنصاف ١: ٢٩٢، والشاهد في البيت بنا «حين» على الفتح لإضافتها إلى الفعل المبنى «عاتبت».

الثاني: أن يكون الآخِرُ قبلَهُ ساكِنٌ، نحو: أَيْنَ وَكَيْفَ.

الثالث: أن تكونَ الكلمةُ بوضْعِهَا تَقْتَضِي الإعرابَ وتجري الكلمةُ على ذلك ثم يَطْرَأُ عليها البناءُ في بعضِ المواضعِ فَتُبْنى على حركةٍ، نحو، يا حَكَمَ في النداء، ونحو: أَوَّلَ، وما أشبهَ ذلِكَ.

الرابع: أن يقع المبنيُّ موقِعَ المُعربِ فَيُعطي الحركةَ لتلك المزيةِ وذلك[1] الفعل الماضي.

الخامس: شَبْهَ المعربِ نحو: مَنْ وَعَنْ، فإنَّه يكون معرفةً غير منونٍ ونكرةً منوناً فأشبهَ ما ينصرفُ من الأسماءِ في النكـرةِ، ولا ينصرفُ في المعرفةِ. فهذه خمسةٌ تُوْجِبُ النَّقلَ من السكونِ إلى الحركةِ، فأمَّا أنا فالألفُ جِيءَ بها للوقفِ وَمَنْ أثبتها في الوصل أَجْرَىٰ الوصلَ مَجْرَى الوقفِ ولم يُبْنَ على السُّكُوْنِ لأنَّ ضَميرَ المخاطب مبنيٌّ على السُّكونِ، نحو: أَنْتَ، فالضميرُ «أنْ»[2] والتَّاءُ حَرْفُ خطابٍ، وأمَّا هو فَبُنِيَ على حركةٍ لخفاءِ حرف الهاءِ وخفاءِ حرفِ المدِّ واللِّينِ، وهذانِ التعليلانِ بعد السَّماع.

فصل

وإذا وجبَ التَّحريكُ والانتقالُ من السكونِ لالتقاءِ الساكنينِ فالأكثرُ أَنْ يكونَ ذلك بالاتباعِ إلى ما قبل، وقد يكونُ بالكسرُ لأنَّ أصلَ التقاءِ الساكنينِ الكسرُ، وقد يكونُ بالفتحِ لأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركاتِ.

---

(١) في (ب): نحو...

(٢) يريد: أنَّ الضمير من أنت الألفَ والنون، وهذا هو مذهب البصريين، أمَّا الكوفيين فمذهبهم أنَّ التاء من نفس الكلمة، فالكلمة بكمالها اسم عملاً بالظاهر. انظر: الأصول ١: ١٢٠، وابن يعيش ٣: ٩٥.

فصل

والبناءُ على السكونِ يكونُ في الإسم وفي الفعلِ وفي الحرفِ، والبناءُ على الفتح يكونُ أيضاً في الإسمِ وفي الفعلِ وفي الحرفِ، وأمَّا البناءُ على الضَّمِّ فلا يكونُ إلَّا في الإسم ولا يكونُ في الفعلِ لأنَّ الأفعالَ ثلاثةٌ: فعلٌ خاصٌ بالماضي وهو مبنيٌّ على الفتحِ ، وفعلٌ خاصٌ بالمستقبلِ وهو صيغةُ الأمرِ وهُوَ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفعلٌ مشتركٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ وهو المعربُ فلم يَبْقَ فعلٌ ثالثٌ يجبُ بناؤُه فَيُبْنى على كسرٍ أو على ضَمٍّ، ولا يكونُ في الحروفِ إلَّا في حرفٍ واحدٍ وهو منذُ فيمَنْ خَفَضَ بها، ومَنْ رفعَ بها فَهِيَ اسمٌ، وهيَ في الزمان نظيرةُ مِنْ في غير الزَّمانِ فيجبُ لذلك أَنْ يُحكَمَ عليها بالحرفيَّة إلَّا أنْ يقومَ دليلٌ وذلك إذا ارتفعَ ما بعدهَا أَوْ وَقَعَ بعدها جملة.

وَأَمَّا الكسرُ فلا يكونُ إلَّا في الإسمِ ولا يكونُ في الفعلِ لما ذكرتُهُ، ولم يُوجدْ في الحرف إلَّا باء الجرِّ ولامَ الجرِّ إذا دخلتْ على الظَّاهرِ، وليس الظاهرُ بمنادي قـد وَلِيَ حرف النِّداءِ، نحو: يا لزيدٍ. وإنَّما كُسِرتْ الباءُ لأنَّها تلازمُ الخفضَ وتطلبُ ذلك بوضعِها لأنَّها حرفُ إضافةٍ لا تفارقها، وكُلُّ حرفٍ وُضِعَ للإضافة فإنَّه يُلازِمُ الخفضَ.

وأمَّا كاف التشبيه فإنَّها توجدُ إسماً فتوجدُ لذلكَ مِن جنسِ ما يلازِمُ الخَفْضَ فبقيت على الأصلِ من بنائِها على الفتحِ ، وإنَّما كُسِرَتْ اللَّامُ إذا دخلتْ على الظاهِرِ لأنَّها لو فُتِحَتْ لالتبستْ بلام الابتداءِ في المبنّيـاتِ والمقصوراتِ والمنقوصاتِ والمضافات إلى ياء المتكلم، نحو: لهذا زيدٌ، ولموسى عمرو، وللقاضي خالدٌ، ولغلامي بكر، وأمَّا يا لزيدٍ فلام الابتداء لا يمكن أنْ تدخلَ على المنادى فلمَّا أمنوا اللّبسَ رجعوا إلى الأصل. وأمَّا: لَهُمَا الزيدانِ، ولَهُنَّ الهندات فاللبسُ قليلُ فلم يراع مع أنَّ المضمر قد يُردُّ

الشيءَ إلى أصلِهِ ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ: زيدٌ له، وتقول: زيدٌ مثله لأنَّ أصل التشبيه بمثله.

فصل في المبني من الأسماء

/ والمبني مِنْ الأسماء على السكون نحو: مَنْ وَكَمْ، والمبنى من الأفعال على السكون صيغة الأمرِ، نحو: اضرِبْ، ولا ينبغي أنْ يُدَّعى أنَّ الأصلَ لِتَضْرِبْ وحذفت التَّاءُ واللام لأنَّ حرفَ المضارِعَةِ لم يُوجِدْ قَطُّ محذوفاً، فأمَّا لامُ الأمرِ فلم تُوْجَدُ محذوفةً إلَّا في الشعر قال[1]:

على مِثْلِ أصحابِ البعوضةِ فاخْمِشِي لك الويلُ حُرَّ الوجهِ أَوْيبكِ مَنْ بَكَى[2]

والأكثرُ في كلام العرب في الأمر للمخاطب: اضربْ واقتلْ، وأمَّا حذفُ الفاءِ من «عِدْ» واللام من «ارمِ» فلان معناهما: لِتعد ولِتَرْمِ فجرياً عليهما كما جرى جميع أمثلةِ المضارع مِنْ (وَعَدَ) مجرى (يَعِدْ) فحذفت الفاء.

والمبني من الأسماء على الفتح نحو: أَينَ وكَيفَ، والمبني من الحروف على السكون نحو: مَنْ وأَنْ وما أشبهما، والمبني من الأفعالِ على الفتح الفعلُ الماضي. والمبني من الحروفِ على الفتح نحو: أَنَّ وكأَنَّ وليتَ. والمبني على الكسرِ من الأسماء أمسِ عند أهل الحجازِ، وعند بني تميم في النَّصب والخفض بغير مُذُ ومُنذُ، ويجرونها بنو تميم مجرى اسم لا

---

(١) هو متمم بن نويرة اليربوعي التميمي. والبيت من شواهد سيبويه ١: ٤٠٩، والمقتضب ٢: ١٣٢، وشرح أبيات سيبويه ٢: ٩٨، وابن الشجري ١: ٣٧٥، والإنصاف ٢: ٥٣٢، وابن يعيش ٧: ٦٠، والمغني ١: ٢٦٧. والشاهد (أو يبك) فإنَّه فعل أمر للغائب وأصله، «وليبك» فحذفت اللام للضرورة، هذا هو مذهب البصريين.
ويستدل الكوفيون بالبيت على جزم الفعل (يبك) بلام محذوفة، والأصل: (أو ليبك) فحذفت لام الأمر وبقي عملها.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

ينصرف في الرفع وإذا خفضتَ بمُذْ ومنذُ كان[1] الرفع جائزاً بعد مذْ ومنذْ، وهؤلاء وحذارِ وحذامِ.

والمبني من الأسماء على الضم قبلُ وبَعْدُ وَمِنْ عَلُ وَأَوَّلُ.

باب

قد تقدَّم أنَّ الأفعالَ ثلاثةٌ: فعل خاصٌ بالماضي، وفعل خاصٌ بالمستقبلِ، وفعلٌ مشتركٌ بين الحالِ والاستقبال.

فصل

الفعلُ الماضي محركٌ بالفتح فإنْ جاء قبلَ آخِرِه فتحةٌ، والآخر ياءٌ، أو واو قلبتا ألفاً نحو: رمى وغزا ما لم تلحقه ضمائِرُ الرفع فإنْ لحقتْهُ ضمائرُ الرفع ما عدا ألف التثنية وواو الجمع سكن ما كان مفتوحاً أو كان في نيَّة الفتح، فتقولُ: ضربتُ ورميتُ وغزوت، فإنْ لحقته ألف لتثنية بقيَ على فتحه، وما صار ألفاً لاعتلاله صار إلى فتحة، نحو: رمياً وغزواً، فإنْ لحقته واو الجمع ضمَّ الآخر وإنْ كان صحيحاً، فإنْ كَانَ معتلًا وكان ألفاً حذفت الألف وتُرِكَ ما قبلها مفتوحاً، وإنْ كانت ياء حذفتها وضممتَ ما قبلها، وكذلك ما آخره واوٌ قبلها ضمَّة نحو: سَرُوَ، ويجري مجرى ما آخره ياء قبلها كسرة نحو: رضي فتقول: سَرُوَا كما تقول: رَضُوا، وإذا لحقتْ الألفُ علامة التأنيث حُذِفَتْ: نحو: رمتُ، وهذا الفعلُ لا يوضعُ للمستقبلِ إلَّا في الشرط، نحو: إنْ أكرَمْتَني، وجاء في القسم حَكَى سيبويهِ: عمرَكَ اللَّه إلَّا فعلتَ[2]، وقال سبحانه: ﴿وَلَئِنْ أتيتَ الَّذينَ أُوْتُوْا الكتابَ بِكُلِّ آيةٍ ما تَبِعُوْا

---

(١) في (أ): لأن، ولعلَّه خطأ من الناسخ.

(٢) سيبويه ١:١٦٢.

قِبْلَتَكَ﴾[1]. وأمَّا قولُه سُبْحانه: ﴿أتى أمرُ اللَّهِ فلا تَسْتَعْجِلُوا﴾[2]/ فلأنَّ هذا الأمرَ مقطوعٌ به فصارَ لذلك كالماضي، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿إذِ الأغلالُ في أعنَاقِهِمْ﴾[3] وإذ إنَّما هِيَ لما مضى فدخلت الفعلَ[4] هنا لكونه مقطوعاً به.

فصل: (الفعل الخاص بالاستقبال)

الفعل الخاص بالاستقبال مبنيٌّ على السكون إذا كان بغيـرِ ضميرٍ يَلْحَقُهُ، ويُبْنَى على ذلك مع نونِ جماعةِ النِّسوة ويتحرك مع غيرِها من ضمائِرِ الرفع بالحركة المجانسةِ للحرف، نحو: اضرِبَا واضرِبُوا واضرِبِي، وتقول: اضربْنَ في جماعة النسوة لأنَّ هذه لا يكون قبلها إلَّا ساكنٌ. وقالوا في التَّعَجُّبِ: أحسنْ بزيدٍ فجرى مَجْرى صِيغةِ الأمرِ.

فصل: الفعل المشترك

الفعل المشترك بين الحال والاستقبال بالوضع هو الذي يتغيَّر أوَّله بالحروفِ بحسب ما يسند إليه، وهذا الفعل يرفع وينصبُ ويجزمُ فهو مرفوعٌ أبداً ما لم يدخلْ عليه ناصبٌ أو جازِمٌ ورفعه لوقوعِهِ موقع الإسم[5].

والنواصبُ أربعةٌ: أنْ ولَنْ وإذَنْ وَكَي غير الجارَّة، فأمَّا أنْ فتكونُ محذوفةً لا تظهرُ في ستةِ مواضعٍ، ثلاثةٌ من حروفِ الجر، وثلاثةٌ من حروف

---

(١) سورة البقرة آية: ١٤٥.

(٢) سورة النحل آية: ١.

(٣) سورة غافر آية: ٧١.

(٤) سقط من (ب) و(ج).

(٥) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون غير الكسائي إلى أنَّ المضارع رفع لتجرُّده من الناصب أو الجازم، وذهب الكسائي إلى أنَّه رفع بالزائد في أوَّله..
انظر سيبويه ١: ٤٠٩، والإنصاف ٢: ٥٥٠، ٥٥١.

العطفِ، فحروف الجر: حتَّى إذا كان ما بعدها مستقبلاً، نحو: كلَّمت فلاناً اليوم حتَّى يأمر لي غداً بشيءٍ، وإذا كانَ ما بعدها ماضياً في المعنى ولم يكُنْ حالاً محكيَّةً نحو: سِرْتُ حتى أدخلَ المدينةَ تريدُ إلى أنْ دخلتَ المدينةَ، وإذا كان الفعلُ بعد حتَّى حالاً حقيقةً أو محكيَّةً كان الفعلُ مرفوعاً، ولا يكونُ هذا الرَّفْعُ في الحالِ حتَّى يكونَ ما قبلها جملةً تامَّةً تقتضي وقوعُ الفعل، ويكونُ ما قبلها سبباً فيما بعدها نحو: مرض زيد حتى لا يرجونَهُ، أي هو الآن لا يرجي، وسمَّى سيبويه هذا غيرَ متَّصلٍ[1] لأنَّ ما قبلها ماضٍ وما بعدها حال حقيقةً، وأمَّا سِرْتُ حتَّى أدخلَ المدينة فالدخول قد وقع، قال الله سبحانه: ﴿وَزُلْزِلُوا حتَّى يقولَ الرَّسولُ﴾[2] قراءة نافع[3] برفع[4] «يقول» على تقدير: فقال، فهو ماضٍ إلَّا أنَّ الحال حُكِيَتْ وسمَّى هذا منفصلاً، ومن قرأَ بالنَّصب[5] فلأنَّه ماضٍ حقيقةً، فإذا قلتَ: كان سيري أمسِ حتَّى أدخلَ المدينةَ، فإنْ جعلتَ كان تامةً جاز لك في «أَدْخُلَ» الرفعُ والنَّصبُ، فإنْ جعلتَ كان ناقصةً وأمسِ خبرَها فكذلك أيضاً، فإنْ جعلتها ناقصةً وأمسِ متعلقةً بسيري فالنَّصب لا غيرُ لأنَّ الكلام لم يتم قبلها. وإذا قلت: ما سرتُ حتى أدخلَها فالنَّصب لا غير لأنَّ ما قبلها غيرُ موجبٍ، فإذا قلت: قلَّما سرتُ حتى أدخلَها وأنت تريد أنَّ السير الذي كان منك قليلٌ لا يوجب

---

(١) انظر سيبويه ١: ٤١٤.

(٢) سورة البقرة آية: ٢١٤.

(٣) هو نافع المدني بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رديم الليثي بالولاء، أصله من أصبهان، كان ثقة صالحاً حسن الخلق أخذ عن الأعرج وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق، والزهري، وغيرهم وروى عنه القراءة جماعة، منهم الإمام مالك بن أنس، وقالون، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم.
انظر ترجمة في غاية النهاية ٢: ٣٣٠، وابن خلكان ٢: ١٥١.

(٤) انظر: الكشف ١: ٢٨٩، وحجة القراءات ١٣١، والبيان ١: ١٥٠.

(٥) هي قراءة باقي القرَّاء غير نافع المدني، وتكون «حتى» على هذه القراءة غاية للزلزلة وهي على معنى إلى أن، أي: وزلزلوا إلى أن قال الرسول، فقول الرسول غاية لخوف أصحابه، التقدير: لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول، فالفعلان قد مضيا جميعاً. انظر المراجع السابقة.

الدخول فالنَّصب لا غير، فإنْ أَردّت: سرتُ قليلاً فدخلتها جاز النَّصب والرفعُ[1]، فإذا قلت: قلّما سرتُ حتّى / تطلع الشمسُ فالنَّصبُ لا غير لأنَّ السيرَ ليس بسبب في طلوعِ الشَّمْسِ، وأمَّا قولُ الشاعر[2]:

أُحبُّ لِحُبِّهـا السُّـودان حتَّى   أحبُّ لحُبِّها السودَ الكلابِ[3]

فالرفع هو الأظهرُ لأنَّ المعنى: أحببْتُ لحبها السودانَ، فوجب لذلك حبّ سودِ الكلابِ، فأمَّا إلى أنْ أحببتُ فيضعفُ من جهةِ المعنى، وأمَّا كي أُحِبَّ فلا يصحُّ، والنَّصْبُ لا يكونُ إلَّا على أحدِّ الوجهينِ والله أعلم.

الثاني: لام الجُحُودِ وهي الواقعةُ بعد كان المنفيةِ، نحو: ما كان زيدٌ ليقومَ ولم يكن زيدٌ ليقومَ، قال الله سبحانه[4]: ﴿وما كانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبهُمْ وأنتَ فِيْهِمْ﴾[5]. وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ ليغفِرَ لَهُمْ﴾[6] فإن جاءت هذه اللامُ بعد غير ما ذكرتُهُ فهي لام كي، نحو: ما جئتُكَ لِتُكْرِمَني وما كانَ زيدٌ ليقومَ. هذا ظاهرُ كلام أكثرِ النَّحويين، ومنهم مَنْ قال: لام الجحود هي الواقعةُ بعد النَّفي، ولامُ كي هي الواقعةُ بعد الواجبِ، والفرقُ بينهما أنَّ لام الجحودِ لا يجوزُ إظهار أنْ بعدَها، ولام كي يجوزُ إظهارُ أنْ بعدَها، فتقول: جئتَكَ لتكرمَنِي ولأن تُكْرِمَنِي، ويلزم إظهار أنْ بعدها إذا لحقت لا، نحو: لَئِلَّا يعلمَ فلمَّا افترقَ في هذا فُرِّقَ بينها بالإسم، وإنَّما لم تَظْهَرْ أنْ بعد لام الجحودِ لأنَّها جوابٌ لِمَنْ قال: كان زيدٌ سيضربُ فأرادوا أَنْ لا يدخلَ على الفعل في

---

(١) في (ب): الرفع والنصب.

(٢) لم أقف على اسم الشاعر.

(٣) البيت من شواهد الجمل: ١٩٥، وفي الحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٥٩، وابن يعيش ٩: ٤٧.

والشاهد فيه رفع (حب) الواقع بعد حتى لأنَّه هنا في تأويل الماضي.

(٤) في (ب): تعالى.

(٥) سورة الأنفال آية: ٣٣.

(٦) سورة النساء آية: ١٣٧.

النَّفيْ إلَّا حرفٌ واحدٌ كما لم يدخلُ عليه في الواجب إلَّا حرفٌ واحدٌ فقالوا: ما كان زيدٌ ليأتِيَني، وما كان زيدٌ أنْ يَأتِيَنِي ولا يجوزُ الجمعُ بينهما.

الثالث: كي الجارة، وقد بَيَّنْتُ أنَّ كيْ تكونُ جارةً، تقولُ العرب: كَيْمُهْ؟ لأنَّ ما ها هنا استفهام وهي اسمٌ فالداخل عليها ليس مِن نواصِب الأفعالِ وإنَّما كَيْمَهْ بمنزلة لِمَهْ فالفعل منصوبٌ بإضمارِ أَنْ بعد كي هذه، ولا تظهرُ أَنْ بعد هذه الثَّلاثةِ مِن حروفِ الجَرِّ لأنَّ العربَ جعلتْ هذه الثلاثةَ معاقبةً لها. وأمَّا كي في قوله سبحانَهُ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[1] فهيَ بمنزلة «أَنْ» تَنْصِبُ[2] الفعلَ بنفسها لدخول حرفِ الجر عليها فهي مع الفعل في تأويل المصدرِ بمنزلةِ أَنْ، لأنَّ حرفَ الجَرّ لا يدخُلُ على حرفِ الجر، فإنْ قلتَ: جِئْتُكَ كي تُكْرِمَنِي أمكن أن تكونَ النَّاصِبةَ بنفسِها وَيكُوْنَ حرفَ. (الجرِّ محذوفاً، والتقديرُ: لكي تُكْرمني، وأمكنُ أنْ تكونَ حرفَ الجرِّ ويكـون الفعلُ[3]). منصوباً بإضمارِ أَنْ، وأنْ لا تظهرُ، وكي لا يجوز حذفها جارة كانت أو ناصبةً.

وأمَّا حروفُ العطفِ فثلاثةٌ: الفاء، والواو، وأو، فأمَّا الفاءُ فَتَنْصِبُ الفعلَ بعدها بإضمار (أَنْ)/ وأَنْ لا تظهرُ إذا كان الفعل الذي قبلها غير واجب، والواجب هنا الخبر المثبَّت ويكون الذي قبلها سبباً فيما بعدها، وذلك نحو: ما تأتيني فأكرمكَ فالإتيان سبب في الإكرام ويكون هذا على معنيين:

أحدهما: أنَّه قصد نفي الإتيان وأخبر بأنَّ الأكرامُ مسبَّبٌ عن الإتيان لا غيرُ فانتفى الإكرامُ بانتفاء سببه فخالف الثاني الأوَّل في أنَّه لم يقصد تشريكه

(١) سورة الحديد آية: ٢٣.
(٢) في (أ): نصبَت.
(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) أثناء النسخ وقد رمز له الناسخ في الهامش لكنَّه لم يظهر في التصوير.

مع الأوَّلِ في حرف النَّفي المتقدم وإنَّما قصد بالثاني أنَّه مسبَّبٌ عن الأوَّل لا يقع إلَّا بوقوعه فلزم عن ذلك نفيه.

الثاني: [إنَّه قصدَ نَفْيَ الإتيان الذي يرادُ به الإكرام فتقولُ: تأتيني لغير الإكرامِ فالمقصود بالنَّفي الثاني][1] فكأنَّك تقول[2]: ما تكرمني إذا أتيتني فالمخالفة هنا بيِّنة فيلزم عن هذا أَنْ تقولَ: ما تأتيني فتكرمني إلَّا أنْ أحدِّثك، كما تقول: ما تكرِمُنِي إذاً أتيتني إلَّا حدَّثتك، وتقول: ما تأتيني فتحدِّثني إلَّا ازدَدْتُ فيك رغبةً، التقدير: ما تحدِّثُني عند إتيانِكَ إلَّا ازْدَدْتُ فيك رغبةً، قال الفرزدق[3]:

وما قام منَّا قائمٌ في نَدِيِّنا فَينطقَ إلَّا بالتي هي أعرفُ[4]

التقدير: ما ينطقُ منَّا أحدٌ حين يقومُ إلَّا بالتي هي أعرفُ، والفعل المنصوب بعد الفاء منصوب بإضمار أنْ، وهو مع أنْ في تقدير المصدر والمصدرُ في موضعِ رفعٍ وهو معطوف على مصدر مقدَّرٍ، والتقدير: ما يكونُ منك إتيانٌ، فحديث، وكذلك تلتمس لكل ما جاء من هذا النوع، فإنْ أردت أنَّ الثاني سبب في معرفة مقتضى الأوَّل فترفعُ، فتقول: ما تأتيني فتحدِّثُني، أي فأنت الآن تُحَدِّثُنِي، فقد عزمت على[4] أنْ لا تأتيني، وَلَوْ عَوّلت على أَنْ تَأتيني لما حدَّثْتَ الآن، فدخلت الفاء لأنَّ العزمَ على مقتضى

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ج).

(٢) في (ب): قلت.

(٣) البيت في ديوانه: ٥٦١، وسيبويه ١: ٤٢٠، والمرادي في شرح الألفية ٤: ٢٠٨، والبغدادي في الخزانة ٣: ٦٠٧.

نديّنا: بفتح النون وكسر الدال والياء مشدَّدة على زنه (أعني): وهو مجلس القوم ومتحدَّثهم.

يقول: إذا نطق أحد منهم في مجلسهم عرف صواب قوله فلم نرد مقالته.

والشاهد قوله: (فينطق) حيث نصب الفعل بعد الفاء على الجواب، ولا عبرة بالنفي هنا لأنَّه انتقض بألَّا بعد الفاء.

(٤) سقط من (ب).

الأوَّل سببُ وقُوعِ الثَّاني، وتقول: ائتني فأحبُّكَ بالرَّفْعِ والنَّصبِ، فإنْ أثبتَّ الحُبَّ وقلتَ: ائتِني من أجله رفعتَ، وإن قلتَ: إنَّ الحب مسببٌ عن الإتيان ولم تثبت حبًّا نصبتَ. ويقال: ما تَأتيني فَتُحَدِّثني على معنى: ما تأتيني وما تُحَدِّثني. فإنْ قُلْتَ: يأتيني[1] زيدٌ فأكرمه لم يكن بدٌّ من الرفع لأنَّ ما قبل الفاء واجبٌ ولا ينصبُ ما بعد الفاءِ حتَّى يكونَ ما قبلها غير خبرٍ مثْبَتٍ.

وأمَّا الواو فَيُنْصَبُ الفعل بعدها بشرطين:

أحدهما: أن يكونَ ما قبلها غيرَ واجبٍ.

الثاني: أَنْ تريد بها معنى الجمعِ ولا تريدُ معنى العطفِ فتقول: لا تأكل السمكَ: وتشربَ اللَّبن. المعنى: لا تجمع بينَ هذينِ ولم يتعرضْ بالنهي لأحدهما، وكذلك قوله[2]:

لا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ[3].

---

(١) في (ج) ما يأتني (بالنفي).

(٢) اختلف في قائل هذا البيت، فنسبه سيبويه ١:٤٢٤ للأخطل، والفراء في معاني القرآن ١:٣٣، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢: ٨٨ لحسان، ونسبه للمتوكل الليثي الآمدي في المؤتلف ص ١٧٩، وأبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال ٢: ٢٧٩، والأسود الغندجاني في فرحة الأديب (ورقة ١/٣٤) والبحتري في الحماسة: ١١٢، وفي فصل المقال: ٩٣، قال بعد نسبته للمتوكل: ويروي لسابق البربري، وقد وزد البيت في ديوان المتوكل ص ٤٤.

ونسبه لأبي الأسود الدؤلي الأعلم في شرح شواهد سيبويه ١:٤٢٤، وابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل، قال: الصحيح أنَّه لأبي الأسود، فإن صحَّ ما ذكر عن المتوكل فإنَّما أخذ البيت عن شعر أبي الأسود، والشعراء كثيراً ما تفعل ذلك. انظر: الخزانة ٣:٦١٨.

ويرى هذا البطليوسي في الحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٦١. والبيت في ملحقات ديوانه: ١٣٠.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢: ٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ١:١٦١، والإيضاح العضدي ١: ٣١٤، والحجة لابن خالويه ١٣٨، والأزهية: ٢٤٣.

(٣) عجز البيت: عار عليك إذا فعلت عظيم.

أي لا تجمعْ بينهما، وأمَّا قوله سبحانه: ﴿ولا تَلْبِسُوْا الحقَّ بالباطِلَ وَتَكْتُمُوْا الحقَّ﴾[1] فيحتملُ وجهَيْنِ:

أحدهما: أن يكونَ الثاني مُشَرَّكاً معَ الأوَّلِ في حرف النَّهي، والتقديرُ: ولا تَلْبِسُوا ولاَ تَكْتُمُوا، أي لا تَفْعَلُوْا هذا ولا هذا، وهذا كما تقولُ: لا تأكلِ السَّمك وتشربْ اللبن بالجزم، أي لا تفعلْ واحداً من هذينِ فيكون «تَكْتُمُوا» مجزوماً.

الثاني: أن يكونَ «تَكْتُمُوا» منصوباً، ويكون التقدير: لا تَجْمَعُوْا بين هذينِ ويكون مثل: لا تَأْكُلِ السَّمكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ، والمعنى لا تجمَعُوْا بين هذينِ الفعلين القبيحين كما تقول لِمَنْ تعِيبُهُ: أمَّا كفاك أحدهما حتَّى جمعتَ بينهما، وليسَ في هذا إباحَةُ أحدِهِمَا، والأولُ أَظْهَرُ. وتقول: ما يسعُنِي شيءٌ ويعجز عنك، أي لا يقع هذان أَنْ أعلمُ شيئاً وتجهلهُ أنتَ فالنفي إنَّما تَسَلَّط على الجمع، والله أعلم.

والنَّصب بإضمارِ أَنْ، وهي مع الفعل بتأويل المصدر والمصدرُ معطوفٌ على مصدرٍ متوهَّمٍ، والتقدير: لا يكن منك أكلٌ وشرب، ولا تظهر «أَنْ» على حسب ما تقدم في الفاء، قرأ حفص[2] وحمـزة[3]: «وَلَا نُكَذِّبَ»

---

(١) سورة البقرة آية: ٤٢.

(٢) هو حفص الدوري بن عمر بن عبد العزيز أبـو عمر الأزدي البغـدادي النحوي الضـرير (ت ٢٤٦)، إمام القراء في زمانه وشيخ الناس، قرأ على الكسائي، وأخذ قراءة نافع عن إسماعيل بن جعفر، وقراءة حمزة عن محمد بن سعدان، قرأ بالسبعة وبالشواذ، وسمع من ذلك شيئاً كثيراً. انظر: النشر ١: ١٣٤، وغاية النهاية ١: ٢٥٥.

(٣) هو حمزة بن حبيب الزيَّات أبو عمارة الكوفي، كان إمام النَّاس بعد عاصم والأعشى، وأحد القراء السبعة الذين انعقد الإجماع على تلقِّي قراءتهم بالقبول، قال عنه الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً إلَّا بأثر. (١٥٦ هـ، وقيل ١٨٨ هـ) انظر طبقات القرَّاء ١/٢٦١، وتهذيب التهذيب ٣/٢٧.

«وَنَكونَ»[1] بالنَّصب والتقدير: يا ليتنا يجتمعُ لنا الردُّ وعدم التكذيب، فهم لم يَتمنَّوا الردَّ خاصةً وإنَّما تمنوه مع التوفيق. وَمَنْ قَرَأَهُ بالرفع[2] فالتمنِّي وقع على الرد خاصةً ثمَّ أُخبروا بما يكونُ حالهم عليه إذا ردُّوا فالقراءتان تكونان على معنى واحدٍ وتكونانِ على معنيين مختلفينِ ولا تكونانِ على معنيين متضادَّينِ.

وأمَّا أو فينتصِبُ الفعلُ المضارِعُ بعدها بإضمارِ «أَنْ» [إذا أردتَ بها معنى إلَّا أنْ، نحو قولك: لألْزَمَنَّك أو تقضيني حقي، والمعنى إلَّا أنْ تقضيني. فالأوَّل واقعٌ ومستمرٌ إلى أنْ يقعَ الثاني وعلى هذا تأتي أبداً، ويقعُ بعد الواجب وبعد النَّفي، والنصبُ بعدها بإضمار أَنْ، وأنْ لا يظهرُ][3] وأَنْ مع الفعل بتأويل المصدرِ والمصدر معطوف على المصدرِ المفهوم من الكلام الأوَّل والتقدير: ليكوننَّ لزومٌ أو قضاء وتكون أَنْ محذوفةً في هذه الستة لا تظهر أَنْ، وفي موضعين يجوز إظهارُها وحذفها:

أحدهما: إذا وقعت بعد لام كي نحو: جئتك لِتُكْرِمَنِي، ويجوزُ أَنْ تَقولَ: جئتك لأنْ تُكْرِمَنِي ما لم تلحق لا فإنَّه يلزم ظهورُها، فتقولُ: لَئِلَّا تكرِمُنِي وهذه اللام جارة / ومجرورها المصدر الذي أنْ والفعل في تأويلِهِ.

الثاني: إذا وقعت بعد حرفِ العطف[4] وهو معطوف على اسم قبله وأكثرُ ما يكون ذلك الإسم مصدراً، نحو قوله[5]:

---

(١) سورة الأنعام آية: ٢٧.

(٢) الرفع قراءة باقي السبعة غير ابن عامر وحمزة وحفص. انظر الكشف ١:٢٦، ٢٧، وحجَّة القراءات: ٢٤٥. أمَّا ابن عامر فقرأ: فعل «لا نكذِّبُ» بالرفع ونصب فعل «نكونَ». انظر النشر ٢:٢٤٨، والإتحاف: ٢٠٦.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٤) أرد: الواو، وأو، والفاء، وثم، لأنَّها هي التي يصدِّق عليها نصب الفعل المضارع بعدها على إضمار أنْ إذا عطف على اسم خالص.

(٥) القائل ميسون بنت بحدل الكلبية امرأة معاوية بن أبي سفيان، وقد طلَّقها لمَّا رأى من شدَّة =

لَلبسُ عبـادَةً وتقـرَّ عيـني   أحبُّ إليَّ من لَبسِ الشُّفُوْفِ[1]

يريد: وَأَنْ تقرَّ عيني ولو كان في الكلام لجاز ظهورُ أَنْ وأنشد سيبويه:

ولـولا رجـالٌ مِنْ رزامٍ أعـزةٍ   وآلَ سُبَيْعٍ أَوْ يَسُوءَكَ علقماً[2]

فيسوءُكَ منصوبٌ بإضمارِ أَنْ، التقدير: أو أنْ يسوءَكَ، وَهُوَ مَعْطُوْفٌ على رجال وليس بمصدرٍ، وأنشد أيضاً:

وما أنا للشيءِ الذي ليس نافِعي   ويَغْضَبُ منه صاحبي بَقؤُولِ[3]

أراد: وأنْ يغضبَ، وهو معطوف على «للشيء» وليس مصدراً، وما عدا هذه الثمانية فأنْ تظهر ولا تضمر إلَّا في الضرورة وفي قليل من الكلام كما جاء: تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه، الأصل: أن تسمعَ، و«أن» إذا حذفت ضرورة أو في قليل من الكلام فيجوز أن يبقى عملها والأكثر أن لا يبقى عملها ويصيرُ الفعل مرفوعاً.

= حنينها إلى أهلها. انظر الحلل بشرح أبيات الجمل: ٢٦١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي: ٣٢٤.

(١) البيت في سيبويه ١: ٤٢٦، والمقتضب ٢: ٢٧، والأبيات المشكلة: ٣٤١، ومشكل إعراب القرآن ١: ٢٣٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٠.
والشاهد قوله: (وتقر) حيث نصب الفعل المضارع هنا لأنَّه معطوف بالواو على اسم خالص وهو المصدر (للبس)، والناصب له أن محذوفه.

(٢) البيت للحصين بن الحمام كما في سيبويه ١: ٤٩٩. ورد البيت في المحتسب ١: ٣٢٦، وشرح الألفية للمرادي ٤: ٢٠٠.
ورزام: أبو حي من تميم.
والشاهد قوله: (أو يسوءَك) حيث نصبَ بعد أو على تقدير: أنْ.

(٣) البيت لكعب الفتوى كما في سيبويه ١: ٤٢٦، واستشهد به المبرد في المقتضب ٢: ١٩، وابن جنى في المنصف ٣: ٥٢، وابن يعيش ٧: ٣٦. وهذا البيت من قصيدة لكعب الفتوى في الأصمعيات: ٧٦.
والشاهد قوله: (يَغْضَبَ) بالرفع والنَّصب، فالرفع حملاً على جملة الذي، قال الأعلم: وهو أبينُ وأحسنُ. والنَّصبُ حملاً على معنى: أنْ يغضبَ.

وأمَّا «لَنْ» فلا تكون إلَّا ناصبةً ولا تكون إلَّا ظاهرةً، فتقول: لن يضرِبَ زيدٌ عمراً، ولن يضربَ جوابٌ لِمَنْ قالَ: سيضرب زيدٌ عمراً، فكما يجوز أنْ تقولَ: عمراً سيضربُ[1] زيدٌ يجوز أنْ تقولَ: عمراً لن يضربَ زيد، وهذا يدل على أنَّ لن ليست مركبة من أنَّ ولا[2]، لأنَّ معمول أن لا يتقدم عليها.

وأمَّا «إذنْ» فَتَنْصِبُ الفعلَ بثلاثة شروط:

أحدهـا: أنْ يكونَ الفعل مستقبلاً فإنْ كان حالاً فلا ينصب، فتقول لِمَنْ حدثك: إذنْ أظُنُّكَ صادقاً فترفع ولا يجوز النَّصب لأنَّ الفعلَ المنصوبَ لا يكونُ إلَّا مستقبلاً.

الثاني: أن تقعَ أولاً فإنْ وقعت بين شيئينِ الأول طالبٌ بالثاني فلا تنصب، فتقول: زيد إذنْ يكرمُك، وأن تكرمني إذن أكرمُك، وتقول: والله إذنْ لأكرمنَك لا حكم[3] لإذن في هذه المواضع وما أشبهها.

الثالث: ألا يفصلَ بين إذنْ والفعل بفاصل، فإنْ فصلت بفاصل بطل عملها إلَّا أنْ تفصلَ بواحدٍ من ثلاثة، فإنَّ الفصل بذلك كلا فصل، والثلاثةُ هيَ: القسمُ، والنِّداء، ولا[4]، فتقولُ: إذنْ واللّهِ أكرمَكَ، وإذنْ لا أكرمَك،

---

(١) لأنَّ السين وسوف ليست للصدارة، فيعمل ما بعدهما فيما قبلهما. انظر شرح الرضى ١: ١٥٠. وذهب ابن القيم في البدائع إلى أنَّ السين وسوف لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيجعلهما مما له صدر الكلام، قال: لا تقول غداً سيقوم زيدٌ. انظر بدائع الفوائد ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) القول بأن (لَنْ) مركبة هو رأي الخليل، قال في سيبويه ١: ٤٠٧: وزعم الخليل أنَّها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويلمه يريدون: ويل لأمِّه، وكما قالوا يومئذٍ. ورد سيبويه هذا الرأي، قال: ولو كان على ما يقول الخليل لما قلت: أمَّا زيداً فلن أضْرِبَ: لأنَّ هذا اسم والفعل صلة. انظر سيبويه ١: ٤٠٧، وسر صناعة الأعراب ١: ١٠٤، ٣٠٥، ومعاني الحروف للرماني. . ، ورصف المباني: ٢٨٥.

(٣) يريد: أن لا عمل لإذن في هذه الأمثلة التي أوردها.

(٤) زاد ابن عصفور الفصل بالظرف والمجرور نحو: وإذن في الدار آتيك. انظر المقرب ١: ٢٦٢.

وإذن يا زيد أكرمَكَ، فبقيَ عمل إذنْ ولا ينظر إلى الفصل بواحد دون هذه الثلاثةِ، وكذلك لو اجتمعت كلُّها لم تؤثِّرْ، فتقول: إذنْ والله يا زيدُ لا أكرمَكَ فتنصب بإذن / أكرمك ولا تنظر إلى ما بينهما من هذه الفواصل، فإنْ قلت: إذنْ إن تكرمْني أكرمْك جزمت بالشرط ولم تنصب بإذن لمكان الفاصل.

فقد حصل مِنْ هذا أنَّ إذنْ إذا اجتمعت مع الشرط فالحكم للشرط تقدَّم أو تأخَّر ولا حكم لإذن فإنْ اجتمعت إذنْ مع القسم فإنْ كان القَسَمُ متقدِّماً فالحكم للمُتَقَدِّم، فإنْ كانت إذَنْ هي المتقدمةُ جاز لك وجهانِ، فتقولُ: إذنْ واللَّهِ لأكرمَنَّك وإذنْ واللَّهِ أكرمك، فإنْ اجتمع القسمُ مع الشرطِ فالحكمُ للمُتَقَدِّم فتقول: واللَّهِ لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لأكرمَنَّك فيكون لأكرمَنَّك جواباً للقسم ويغني عن جوابِ الشرط. وتقول: إنْ تكرمني والله أكرمُك فيكونُ أكرمُك جواباً للشرط ويغني عن جواب القسم، وأمَّا قولُ عنترةُ:

وَلئِنْ سألتِ بذاكَ عبلةَ أخبَرتْ ... أَنْ لا أريدُ مِنَ النِّساءِ سواها[1]

فشاذٌ لأنَّه جعلَ أخبَرت جواباً للشرط وأغنى عن جواب القسم، ولا يأتي مثل هذا في الكلام ولو جاء في الكلام لكان لتخبرَنَّ.. فإِنْ أَدْخلتَ على إذنْ حرف العطف وهي قد جمعت الشروط الثلاثة كان لك وجهان:

أحدهـا: أن تُبْطِلَ عملها لتوسطها بدخول حرف العطف عليها وهو الأكثر وبهذا جاء القرآن، قال الله سبحانه: ﴿وَإِذنْ لا يَلْبَثُوْنَ خِلَافكَ إلَّا قليلاً﴾[2]. وقال تعالى: ﴿فإِذنْ لَا يأْتُوْنَ النَّاس نَقِيراً﴾[3].

الثاني: أنْ تبقى عاملةً ولا تعتد بحرف العطف لأنَّه داخلٌ على إذا

---

(١) البيت في ديوانه: ٣٠٨ برواية (خبرت).
والشاهد قوله (أخبرت) حيث جاء بجواب الشرط وأغنى به عن جواب القسم مع تقدم القسم على الشرط، والأصل أنْ يكون الجواب للقسم لسبقة، وقد جعله المؤلف شاذاً.

(٢) سورة الإسراء آية: ٧٦.

(٣) سورة النساء آية: ٥٣.

بعدما وجب لها العمل، وحكى سيبويه عَنْ عيسى بن عمر أَنَّه قال: مِن العربُ من لا يُعْمِلُها مطلقاً[1] وهذه لغة ضعيفةٌ، والأكثرُ ما ذكرتُه أولاً ـ والله أعلم.

فصل: [الفعلُ المشتَرَكُ بينَ الحالِ والاسْتِقبال]

الفعل المشتركُ بينَ الحالِ والاستقبالِ معربٌ على حسب ما تَقدَّمَ إلاَّ أنْ تلحقه إحدى النّوناتِ الثَّلاثِ: نونُ جماعةِ النِّسوةِ وقد مضى الكلام فيها، والنُّونُ الخفيفة، والنُّون الشديدة والكلام فيهما في فصول ثمانيةٍ:

أحدها: في بناءِ هذا الفعلِ عند لحاقِها إيَّاه مطلقاً ويبنى لأنَّه عند لحاقها أشبه صيغة الأمر كما بُنِي عند لحاق نون جماعة النسوة لشبههِ بالفعلِ الماضي.

الفصل الثاني: أنَّهما إذا لحقاهُ خصَّاهُ بالاستقبالِ عند المخاطب وأكَّداهُ، والنونُ الشديدةُ أبلغُ في التوكيد.

الفصل الثالث: في ذكر مواضع لحاقِهما وهي ستة:

أحدها: الاستفهام، نحو: هل يضربن زيدٌ.

الثاني: العرض والتحضيض، نحو: هلَّا يضربن زيدٌ.

/ الثالث: الأمر والنَّهي نحو: اضربن زيداً ولا تضربنَ عمراً.

الرابع: الشرط المقرون بما وأكثرُ ما يكونُ ذلك مع أَنْ ولذلك لم

---

(١) في سيبويه ١: ٤١٢: وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناساً من العرب يقولون: إذَنْ أفعلُ ذلك في الجواب فأخبرتُ يونسَ بذلك فقال: لا تبعدَن ذا، ولم يكن لِيَرْوي إلَّا مَا سَمِعَ.

يذكرها أبو القاسم[1] ولا أبو علي[2] إلّا مع أَنْ، والمبرد[3] يذهبُ إلى أَنَّ النونَ الشديدة أو الخفيفةَ تلزمُ مع ما هذه اللاحقةِ لأنَّ، قال اللَّهُ سبحانه: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحداً﴾[4] وجُمْهُور النحويين يذهبون إلى أَنَّ ذلك لا يلزم، قال الشاعر[5]:

زعمتْ تماضِرُ أنَّني إمَّا أَمُتْ ... يسدُدْ أبينوها الأصاغِرُ خَلَّتِي[6]

---

(١) هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧).

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفاسي الفسوي.

(٣) الذي يظهر من كلام المبرد في المقتضب والكامل أنَّ التوكيد بعد إمَّا غير واجب بدليل الأمثلة التي أوردها والشعر الذي احتجَّ به، جاء في الكامل ١: ٢٥٤، وأما تأتني آتك، تدغم النون في الميم، لاجتماعهما في الغنة، كما قال امرؤ القيس:

فإمَّا تَريني لا أُغمِّضُ ساعةً ... من اللَّيلِ إلَّا أَنْ ألب فأنْعَسا

فاستشهاده ببيت امرىء القيس الخالي من التوكيد بعد (إما) يؤكِّد أنَّه لا يرى وجوب توكيد الفعل المضارع بعد (أن) المدغمة في (ما) الزائدة.

وجاء في المقتضب ج ٢: ١٢: لأنَّ الأفعال أنتَ في إدخال النُّون عليها مخيَّرٌ إلَّا ما وقع منها في المستقبل في القسم.

وجاء في ج ٣ ص ٢٩ قوله: أما تأتيني آتك، وإمَّا نَقُمْ أقم معك، وكرر هذين المثالين في ص ٢٣٥ من هذا الجزء.

ونسب أبو حيَّان في البحر ٧/٤٧٧ والسيوطي في الهمع ٤: ٧٧ إلى المبرد والزجاج أنَّ نونَ التوكيد تلزم الفعل المضارع الواقع بعد (إمَّا) ولا يجوز حذفها إلَّا في الضرورة كقوله:

أما ترى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ

ولكثرة حذْفِها في الشِّعر قال سيبويه والجمهور: بجوزِهِ في الكلام.

وفي الأزهية ص ١٥٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٥ ما يشير إلى وجوبها ولا تسقط إلَّا في الشعر..

وجعلها صاحب رصف المباني لازمة في جواب القسم وجواب الشرط بإن إذا كانت معها ما، انظر رصف المباني ص ٣٣٤.

(٤) سورة مريم آية: ٢٢.

(٥) هو سلمي بن ربيعة أخو بني السيد كما في شرح الحماسة ٢: ٥٤٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٢/٤٣: ٦٩، والخزانة ٣: ٤٠٠.

(٦) البيت في ابن يعيش ٩: ٥و٤١ غير منسوب. =

الخامس: القسم، وَهِيَ لازمةً فيه في أكثر الكلام ما لم يفصل بين اللام والفعل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[1] وقالَ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾[2] [فإنْ فصلتَ لم تَلْحقَ، قال الله تعالى: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُوْنَ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[4] [5]]
ولا يقال: تَاللَّهِ أَفْعَلَنَّ وتحذف اللام، وكذلك لا يقالُ: تَاللَّهِ لأفعلُ إلاَّ في ضرورة الشِّعرِ وفي قليل من الكلام.

السادس: أفعالٌ مستقبلةٌ، نحو: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ»[6]. ولا تَلْزَمُ النُّونُ الشديدةُ والخفيفةُ في الفصولِ المتقدِّمَةِ، لا تَلْزَمُ في الاستفهامِ ولا في الاقتضاءِ[7] ولا في التَّحضيضِ وما جرى مجراهُ إلَّا في القسم[8].

الفصل الرابع: تَوَافُقُهُمَا واختِلاَفُهُمَا، فالنُّونُ الشديدةُ تلحقُ الفعلَ المستقبلَ في جميع أحوالِهِ، فتقول: هل تضربَنَّ يا زيدُ، وهل تضربانّ يا زيدانِ، وهل تضرِبُنَّ يا زيدون، وهل تضرِبِنَّ يا هند، وهل تضربان يا هندان، وهل تضربْنَانِ يا هنداتُ. وكان الأصل في المفرد المذكر هل تضربُ

= زعم: هنا أراد به الظن، و«أنني» مع جملتي الشرط والجواب بعدها سدَّت مسد المفعولين.
«أبينوها» تصغير أبناء والشاهد قوله: (إما أَمُتْ) حيث حذف نون التوكيد من الفعل المضارع المسبوق بأمَّا، وهو جائز..

(١) سورة الأنبياء آية: ٥٧.

(٢) سورة العلق آية: ١٥.

(٣) سورة آل عمران آية: ١٥٨.

(٤) سورة الضحى آية: ٥.

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٦) هذا مثل أورده سيبويه ٢: ١٥٣ (في باب النون الثقيلة والخفيفة) فما هنا صلة دخلت للتوكيد ولأجلها أوكد الفعل بالنون الثقيلة.
والمثل يضربُ في الحثِّ وترك البطيء، والمعنى: أعمل كأنِّي انظرُ إليكَ. انظر: مجمع الأمثال ح ١: ١٠٠.

(٧) سقط من (ج). ويريد بالاقتضاء: الأمرَ والنَّهيَ.

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

يا زيد فلما لحقت النونُ الشديدةُ والخفيفةُ بُنِي الفعلُ فزالتِ الحركةُ عن الباءِ ولم تُسَكّنْ لأنَّ النونَ الأولى ساكنةٌ وكان البناءُ على الفتحِ أولى لأنَّ الفتح أخفُّ الحركاتِ، وليست الفتحةُ لالتقاء السَّاكِنَيْن بدليل ظهُورِ الواو في قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقُوْلَنَّ لِشَيءٍ [إنِّى فاعلٌ ذلك غداً إلَّا أنْ يَشَاء اللَّه(١) (٢)﴾.

وأمَّا التثنية فكان الأصلُ: هل تضربَانِنّ يا زيدان فلمَّا لحقت النون الشديدةُ بُني الفعلُ فسَقَطَتْ النُّونُ التي للرفع فَبَقِيَ هل تضربَانِ ولم تحذف الألفُ وجمعُ بين ساكنينِ لأنَّ الأوَّل حرفُ مدٍ ولينٍ والثاني مشدَّدٌ، ولا تلحق هنا النُّونُ الخفيفةُ لأنَّها لو لحقتْ لوجبَ حذف الألفِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ولو حُذِفَتْ لالتبسَ بالمفردِ.

وَأَمَّا الجمعُ المذَكَّرُ فكانَ الأصلُ فيه، هل تضربُونَنَّ يا زيدون فلمَّا لحقتِ النون الشديدةُ أو الخفيفة بُنِيَ الفعل فسقطت النُّونُ التي للرَّفعِ فبقي هل تضربُونّ، وهل تضربُونْ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين في الخفيفةِ وأجريت الشديدة مجرى الخفيفة فقيل: هل تضربُنَّ وَهَلْ تضربُنْ ولو ما حذفت عند لحاق الخفيفة لم تحذف عند لحاق الشديدة لأنَّه يجمع بين ساكنين إذا كان الأوَّل حرفُ مدٍ ولينٍ والثاني مُشَدَّداً، نحو: يقل لك إذا أدغمت اللَّامَ مِنْ يقولُ في اللَّامِ مِن لك.

وأمَّا الواحدةُ المؤنثة فكان الأصلُ: هل تضربِينَنَّ يا هندُ فلمَّا لحقت النون الشديدة أو الخفيفة بُنِيَ الفعل ولذلك سقطت النون التى هيَ علامةُ الرفع فَبَقِيَ هلْ تَضْربين يا هندُ، فحذفت الياءُ عند لحاق الخفيفةِ لالتقاء الساكنينِ، وأجريت الشديدةُ مجرى الخفيفة فقيل: هَلْ تضربِنَّ يا هندُ كما

---

(١) سورة الكهف آية: ٢٣.
(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) و (ج).

قيل: هل تَضْرِبنْ يا هند، ولو (ما)[1] حذفت في الخفيفة ما حذفت الشديدة لأنَّهم يقولون: قيل لك ويدغمون اللاَّمَ من قِيلَ في الـلام من لَكَ.

وأمَّا الجمعُ المُؤَنَّثُ فكان الأصلُ: هل تَضْرِبْنَ يا هنداتُ فلمَّا لحقت الشديدة جاء هل: تَضْرِبْنَنَّ فاستثقلوا اجتماع النونانِ فألحقوا ألفاً ليفصلوا بَيْنَهُنَّ فقالُوا: هَلْ: تضْرِبْنانِ وكَسَرُوا النون المشدَّدة لوقوعها بعد الألفِ ولا تلحق الخفيفةُ لأنَّها إن لحقتها فلا تخلو أنْ تلحِق الألف أو لا تلحِقُ، فإن لحقت الألف جمعت بين ساكنينِ والثاني غير مُشَدَّدٍ وإنْ لم تُلْحِقَها جمعت بين النونينِ. فكل موضع دخلته الشديدةُ دخلتهُ الخفيفةُ إلاَّ ما لحقه[2] ضميرُ التَّثْنِيَةِ وما لحقه نونُ جماعةِ النِّسوةِ.

الفصل الخامس: في الفعل المعتل إذا لحقتْهُ النُّونُ الشـديدةُ أو الخفيفةُ فأمَّا ما آخرهُ ياء، نحو: يَرْمِي وَيَرْتَمِي وما أشبه ذلِكَ فإنَّ الياءَ تَتحرَّكُ بالفتح، فإن كانت محذوفةً رجَعَتْ وحُرِّكَتْ بالفتح وذلك نحو قولك: هلْ تَرمِيَنَّ يا زيدُ وكذلك تقولُ: هل أرمِيَنَّ يا زيدُ. وكذلك تقولُ: لترمِيَنَّ يا زيدُ وإنَّما رَجَعَتْ الياءُ في لترمِيَنَّ لأنَّها إنَّما حذفت للجزْمِ وهذا الفعلُ يصير مبنيَّاً عند لحاقِهِمَا فيجبُ أَنْ ترجِعَ الياءُ. وأمَّا رجوعُها في أرمِيَن فإنَّما حذفت في أرم لتجري مَجْرى لِتَرْمِ لأنَّ المعنى فيهما واحدٌ. والياء في لترْمِ ترجعُ عند لحاقهما، فتقول في التثنية: ارْمِيَان، وفي الجمع: إرمِنَّ، : والأصل: ارموا فلمَّا لحقت الحقيقةُ اجْتَمَعَتْ الواو ساكنةً والنُّونُ ساكنةً فَحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكنينِ فلمَّا حذفتْ عند لحاقِ الخفيفةِ حُذِفَتْ عند لحاقِ الشديدة.

وتقولُ في الواحدة المؤنثة: ارْمِنْ (بسكون النون) وارمِنَّ. والأصل: ارمِيَنْ فلما لحقت الخفيفة حذفتِ الياءُ لالتقاء الساكنين وليس الثانى مُشَدَّداً، ثم حذفت مع الشديدةِ ليجريا مجرىً واحداً.

---

(١) في (أ) و(ب) و(ج): لاما.
(٢) في (أ): موضعين، وقد شطبه الناسخ.

وتقول في الجمع المؤنث: ارمينانٍّ [والأصل: ارمينَنْ ثم لحقت الشديدةُ ولحقت الألف لتفصل بينَ النَّوناتِ ولا تلحقُ الخفيفة على حسب ما علمت قبل.

وتقول: شِيَنْ. وشِيَانٍّ وشُنَّ وشِّنَ وشِيَان وشِيَّنانّ][1] وعلى ذلك فقس.

وَأَمَّا ما آخِرُهُ واوٌ فكذلك أيضاً، تقولُ اغزُونّ واغزُوانَّ واغزُنَّ واغزِنَّ وتشمّ الزاي الضم. واغزُوانّ واغزونَانّ، والكلامُ ها هنا على حسب ما تقدَّمَ في ما آخره ياء.

وأما ما آخره ألف فإنَّ الألف تردُّ لأصلِها. .[2] وَتُحَرَّكُ بالفتح فتقول: هل تَخَشَيَنَّ عَمْراً وإن حذفت الألف للجزم أو الوقف فإنها تُرَدُّ فتقول: اخشَيَنّ عمراً، والكلام على حسب ما تقدَّم في الياء.

وتقول في التثنيةِ: أخشيانّ عمراً وفي الجمع اخشَوانّ عمراً، والأصل: اخْشَوْا فلمَّا لحقت النّون حرَّكَتْ الواوُ بالضَّمِّ.

وفي المؤَنَّثِ: اخشِينَّ عمراً واخشِيانّ عمراً، واخشِيْنانْ عمراً.

وتقول في الأمر من رَأَى: رَهْ، وفي التثنية: رَيا في المذكر والمؤنَّث لأنَّ المذكَّر والمؤنَّث يستويان في الصحيح، وفي الجمع: رَوا.

وفي الواحدة المؤنثة: رِي، وفي التثنية: رِيا وفي الجمع: رِيْنَ، فإنْ لحقت النونُ الشديدةِ قلتَ في المفرد: رِيْنّ وفي التثنية: رِيّانَّ، وفي الجمع: رُونّ، وفي المؤنثة: رِينّ وفي التثنية: رِيَّانّ وفي الجمع المؤنث: رِينانٍّ.

---

(١) إلى هنا سقط من (ج).

(٢) في (أ) يا، وهي زيادة.

وكل موضع دخلتْهُ الشَّديدةُ دخلتْهُ الخفيفَةُ إلَّا في التثنيةِ والجمعِ المؤنَّث وقد تَقَدَّم ذلك[1].

الفصل السادس: في الفعل المضَعَّف إذا لحقته النونُ الشديدةُ تقولُ في المذكر: رُدَنَّ وفي التثنية رُدَانّ وفي الجمع: رُدُّنَّ.

وفي الواحدة المؤنثة: رِدِّنَّ، وفي التثنية رِدّانِّ، وفي الجمع: ارْدُدْنَانِّ، وهل: تَردُدْنَانِّ، وتقول: اشمِئزَنَّ واشمِئزانِّ، واشمِئزُّنَّ، واشمئزِنَّ واشمِئزَّانِّ، واشمِئْزِزْنانِّ، وعلى حسب ما ذكرتهُ يجري يَطْمَئِنَّ وكلُّ مضاعفٍ.

الفصل السابع: أعلم أنَّ العربَ تقف على النُّونِ الشديدةِ ولا تقفُ على النُّونِ الخفيفةِ، فإن كان ما قبل النُّونِ الخفيفةِ فتحةً فاقلِبْها ألفاً كما تقلب / التنوين ألفاً. قال الله سبحانه: ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيةِ﴾[2] وقال سبحانه[3]: ﴿وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِين﴾[4] فإنْ كانَ ما قبلها ضمةً أو كسرةً فاحذفها في الوقف ورد ما كان قد ذهبَ من أجلها فتقولُ في الوقف على أضربن: اضربوا لأنَّ الأصل: اضربوا فلمَّا لحقته النون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فلمَّا وقفت حذفتها فرجعت الواو. وتقول في الوقف على تَضْرِبُنَ: هل تضرِبُونَّ لأنَّ الأصل ذلك فلمَّا لحقت النون حذفت النون التي هي علامةُ الرَّفعِ للبناءِ ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فلمَّا وقفت زالت النُّون الخفيفة فرجعت النُّونُ التي هي علامةُ الرَّفعِ ووَاوُ الضَّمير، وتقول في أضرِبِنْ اضربي لأنَّ الأصل: اضربيْنَ، فلمَّا لحقت النُّون الخفيفة أو الشديدة حذفت الياء لما ذكرتُهُ من التقاء الساكنين. فلمَّا وَقَفْتَ حُذِفَتْ النُّون الخفيفة فرجع إلى الأصل. وتقول في هل تضرِبن إذا وقفت عليه: هل: تَضْرِبينَ لأنَّ هذا هو

---

(1) انظر (ص ١٤٣).

(2) سورة اقرأ آية: ١٥.

(3) في (ج): تعالى.

(4) سورة يوسف الآية: ٣٢.

الأصلُ فلمَّا لحقت النُّونُ بُنِي الفعلُ فحذفت[1] النُّونُ التي هِي علامةُ الرَّفع ثُمَّ حذفتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكنينِ فلمَّا وَقَفْتُ حذفْتَ النُّونَ، الخفيفةِ فرجعتْ الكلمةُ إلى أصلها.

الفصل الثامن: إعلم أنَّ الخفيفةَ إذا لَقِيَها ساكنٌ مِنْ كلمةٍ أُخْرى حذفْتها لالتقاء الساكنينِ ولم يجز تحريكُها كما حُرِّكَ التَّنْوِيْنُ لأنَّ ما يلحقُ الأسماءَ أقوى مِمَّا يلحقُ الأفعالَ، وقد كان التَّنـوينُ فيه الحـذفُ في[2] الضَّرورةِ وفي قليل مِن الكلامِ إذا لقيه سَاكِنٌ فلزمَ الحذف في النون الخفيفةِ ولم يجز غيره.

وأمَّا الجوازِمُ فهيَ أربعةٌ: ثلاثةٌ منها تَجْزِمُ فعلاً واحداً، وَهِيَ لامُ الاقتضاء وتكون للأمر، وتكون للدعاء، فتقول: لِتَغْفِرْ لِي يا رب وإنْ كان الاقتضاء مِمَّنْ هو فَوْقَكَ قِيْلَ لَهُ[3] دعاء، وإنْ كان الاقتضاء مِمَّنْ هُو دُوْنَك سُمِّيَ أمراً، وإذا كان مِمَّنْ يُسَاوِيكَ فهو طلبٌ[4]، وإذا كان هذا الاقتضاءُ مِن غير المخاطبِ فلا بدَّ من اللَّامِ، وإذا كان الاقتضاءُ مِن المخاطبِ فيكونُ باللَّام، فتقول: لِتَضْرِبْ وَلِتَخْرجْ...[5].

وقرأ يعقوبُ[6]: «فَبِذلِكَ فَلْتَفْرَحُوْا»[7] وروى عن النَّبي ﷺ: «لِتَأْخُذُوا

---

(١) في (ب) و(جـ): فزالت.

(٢) في (ب): عند.

(٣) سقط من (ب) و(جـ).

(٤) هذا يسمى التماساً عند البلاغيين.

(٥) كلمة غير واضحة في (أ) و(جـ) وسقطت من (ب).

(٦) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي المقرىء (ولد سنة ١١٧، وقيل ١٢٠)، كانَ إماماً في القراءة، وإليه انتهت بعد أبي عمرو.
انظر: نور القبس ١٧٨، وطبقات النحويين واللغويين ٥٤.

(٧) سورة يونس آية: ٥٨. والقراءة عشرية قرأ بها زيد بن ثابت، ويزيد بـن القعقاع، ويعقوب في رواية رويس. انظر معاني القرآن: ١:٤٦٩، وإعـراب القرآن للنحـاس ٢:٦٥، وحجة القراءات: ٣٣٣، والبحر المحيط ٥:١٧٢، وإتحاف البشر: ٢٥٢.

مَصَافِّكُمْ»[1]، والأكثرُ الاستغناءُ بالصيغة إذا بُنِيَ للفاعل، وَهِيَ تَجْرِي على حسب الأفعالِ المضارعة المبنيةِ للفاعلِ المجـزومة بعـد إسقاطِ حـرفِ المُضَارِعة، والجازم؛ فإنْ احْتِيجَ إلى ما يُتَوصَّلُ به إلى النُّطقِ بالساكن جِيء بهمزةِ الوصل[2].

وذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ صيغةَ الأمرِ مختصرةٌ من الأفعال المضارعة المجزومةِ بهذه اللام، فإذا قلت: اضرب فالأصل: لِتَضْرِبْ ثُمَّ حذفت اللام والتاء فبقيت الضَّاد ساكنةً[3] فاحتيجَ إلى همزةِ الوصلِ، واستدلوا على ذلك بحذف الفاءِ من (عِدْ) واللام من (ارْمِ)، والبصريون يذهبون إلى أنَّ الحذفَ في الفاء واللَّام وجد في (عِدْ) (وارْمِ) بالحملِ على لِتَعِدْ، ولِتَرْمِ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ في هذا كله والشيءُ يجري على الشيء لاتفاقِهما في المعنى، كَيَذَرْ حُمِلَ على يَدَعْ، وحمل البصريون على ما ذكرتُهُ أنَّ العربَ لم تَحذِفْ حرفَ المضارِعةَ في شيءٍ من كلامها وكذلك اللَّامُ الجازمةُ لم تحذف إلَّا في الشِّعر فلا ينبغي أنْ يُدَّعى فيما كثر من كلام العرب أمران:

أحدهما: لا يوجد في شيء من الكلام.

الثاني: لا يوجد إلَّا في الشعر. ونحنُ قادِرون في (عِدْ) (وارْمِ) أنَّ يُقالَ إنَّهما مَحْمُولان على لِتَعِدْ وَلِتَرْمِ لاتِّفاقهما في المعنى، والله أعلم.

وهذه اللَّامُ مكسورةٌ، فإذا دخلَ عليها واوُ العطفِ أو فاؤُهُ كان لك وجهان:

---

(1) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب الحديث، وفي الترمذي تفسير سورة (ص): قال لنا: على مصافكم كما أنتم.

(2) في (جـ): بالهمزة.

(3) انظر تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف المسألة (٧٢) جـ٢: ٥٢٤، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٧٢، وانظر المقتضب ٢: ٣، ٤، ١٣١، وإعراب القرآن للنَّحاس ١: ١٢٣، ومشكل إعراب القرآن ١: ١١، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٥٧، ٢: ١١٢، وأسرار العربية لابن الأنباري ٣١٧.

أحدهما: البقاءُ على الأصلِ.

الثاني: التسكينُ. فتقول: وَلْتضربْ وَفَلْتَضْرِبْ وَقُرِىءَ بهما[1].

ومن العرب من يجري ثم مجراهما فيقول: ثم لتضرب[2]، وهذا ليس بقوَّة الواو والفاء[3] لانفصال ثم وصحَّة الوقوف عليها، والله أعلم.

الثاني: لا التي لاقتضاء ترك الفعل، وتكون للدعاء بمنزلة اللام إلَّا أنَّ اللام لاقتضاء وجود الفعل[4] ولا لاقتضاء ترك الفعل، فتقول: لا تضرب زيداً ولا تدن من الأسد.

الثالث: لَمْ، وهيَ تدْخُلُ على الفعل المضارِعِ في اللَّفظِ وهو ماضٍ في المعنى، وَلَمْ يَقُمْ جَوابٌ لِمَنْ قال: قَامَ.

وَأَمَّا لَمَّا فأصلُها لَمْ ولحقتْها ما بإزاءِ لحاقِ قَدْ في الواجِب، فتقولُ: لمَّا أضرِبْ، وهي في مقابلةِ قَدْ ضربتُ. وكما كان الفعلُ الماضي يُحْذَفُ بعد قَدْ حُذِفَ بعد لمَّا فتقول: قاربتُ المدينةَ ولمَّا، تريد: ولمَّا أدْخُلْ، كما قال النابغة:

---

(١) قرىء بهما في آية النساء (١٠٢) «وَإذا كنتَ فيهِمْ فأقمتَ لَهُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفةٌ منهم مَعَكَ وَلْيأخُذُوا أَسْلِحَتَهُم».
بسكون اللاَم في (فَلْتقم) (ولْيأخذوا). قال الفراء: وكلّ لام أمرٍ إذا استُؤْنِفَتْ ولم يكنْ قَبْلَها واوٌ ولا فاءٌ ولا ثُمَّ كُسِرَتْ، فإذَا كان معها شيءٌ من هذه الحروف سكنتْ. وقد تُكْسَرُ مع الواو على الأصل. انظر معاني القرآن ١/٢٨٥.

(٢) وقد قُرِىء بإسكان اللام «ثم لِيَقْضُوا تَفَثَهُم» قرأ أهلِ المدينة وعاصم والأعمش. وأهلُ الكوفةِ. قال ابن النحاس: وهو وجهٌ بعيدٌ في العربية لأنَّ ثُمَّ يوقفُ عليها ولا يجوز أن يبتدأ بساكنٍ، وجوازه على بعدٍ. انظر معاني القرآن ٢/٢٢٤، وإعرابُ القرآن للنحاس ٢/٣٩٩.

(٣) لأنَّ الواو والفاء يصيران كشيءٍ من نفس الكلمة نحو كتفٍ، أمَّا ثُمَّ فلم يكنْ إسكانُ اللاَّمِ معها بِقَويّ قوّته مع الواو والفاء لكونها على أكثر من حرفٍ واحدٍ، وذلك لأنَّ ثم ينفصل بنفسه ويسكت عليه.
انظر ابن يعيش ٩/١٤٠.

(٤) سقط من (جـ).

أَفِـدَ التَّـرحُّـلُ غيـرَ أَنَّ رِكـابنـا   لمَّا تَزُلْ بـرحَالِنـا وَكَأَنْ قَـدِ[1]

أَراد: وكأنَّها قد زَالت.

وتُسْتَعْمَلُ لَمَّا داخلةً على الماضي وتكونُ حرفَ (وجوبٍ لوجوبٍ)[2]، فتقول: لمَّا قام زَيْدُ قام عمرو.

وأمَّا الرابع: فيجزِمُ فعلين، وهو إنْ، وهذه تجزم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ظاهِرةً.
الثاني: أن تكون مُضَمَّنةً.
الثالث: أن تكونَ محذوفةً.

وَإِذَا تبيَّنَ لك المواضعُ التي تُضَمَّنُ فيها والمواضع التي تحذفُ فيها تَبَيَّنَ لك المواضعُ التي / تعمل فيها ظاهرةً.

فأمَّا الكلم التي تَتَضَمَّنُ إنْ فَهِيَ ثَلاَثَةُ أسماء: مَن، وما، ومَهْمَا، وثلاثةُ ظُرُوْفِ زَمانٍ، وهي: متى، وإذْما، وأَيَّانَ. وثلاثةُ ظروفِ مكانٍ وهي: أَيْنَ، وأنَّى، وَحَيْثُما.

وَأيّ، وهـي بحـسب مـا تـضـافُ إليـه، وَكَـيْـفَ وهـيَ صـفـةٌ، وظاهِرُ كلام سيبويـه أنَّها ملحِقةٌ بظروفِ المكـان[3]، وقلَّما يجـازى

(١) البيت في ديوانه: ٣٠، والخصائص ٢: ٣٦١، ٣: ١٣١.
وابن يعيش ٨: ٥، ١١٠، ١٤٨/٩: ١٨، ٥٢.
وأفد: دنا وقرب، ويروي: أزف، والترحل: لارتحال. والركائب الإبل الرواحل واحدها راحلة. تزل: بضم الزاي مضارع زال، وأصله تزول.

(٢) كذا في (أ) و(ب) و(جـ).

(٣) في سيبويه ٢: ٣٥: وكذلك: أَيْنَ وكيف ومتى عندنا، لأنَّها ظروف. وفي ٢: ٤٤ جعلها من الظروف المبهمة غير المتمكِّنة، وانظر المقتضب ٣:١٧٨. وقال ابن يعيش ٤: ١٠٩: والصحيح أنَّها اسم صريح غير ظرف وإنْ كان قد يُؤدِّي معناها معنى على أي حال، والذي يدل على ذلك أنَّك تُبدِلُ منها الإسم، فتقول: كيف أنتَ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ، ويقع الجواب بالإسم..، ولو كانت ظرفاً لوقَع البدلُ منها والجواب عنها بالظرف. ا هـ. بتصرف.

بكيف[1]. فهذه إحدى عشرةَ كلمةً تضمَّنت إنْ فجزمت بذلك.

ومهما أصلها ما فزيدَتْ عليها ما توكيداً للشرط كما زيدتْ ما على إن فقيل إمَّا، قال الله تعالى: «فإمَّا تَرِينَ مِن البَشَرِ أحداً»[2] فجاء ما فَكرِهوا تكرارَ اللَّفظِ فأبدلوا الألفَ هاءً فقالوا: مَهْمَا[3] كما قالُوا: حاحيتُ والأصل حَيْحَيْتُ فأبدلوا من الياء ألفاً كراهيَّة تكرارِ اللَّفْظِ[4]، فقد صارت بهذه عشرة، وإذ، وحيث لا يجازي بهما إلَّا مع ما، [ومعنى لا يُجازي بهما في هذا كله لا يُجْزَمُ.

وأَمَّا السَّببيَّة فَلا تُفارِق ذلِك في كلِّ حال[5]]، فإذا قلتَ: حيثُ تَجْلِسُ أجلِسُ فلا تجزم.. لأنَّها لم تضمّن إنْ فإنَّما تُضَمَّن إنْ إذا لحقتها ما.

وأمَّا مَنْ وأَيَّانَ وأنَّى، فهذهِ لا تَلْحقُها ما، فتقولُ: من تضربْ أضربْ، وأيَّان تجلسْ أجلسْ، وأنَّى تركبْ أركبْ. وأمَّا أنْ، ومتى، وأينَ وكيفَ وأينَ فأنت بالخيار إنْ شئتَ ألحقتها ما توكيداً للشرط وإنْ شئت لم تُلْحقْها. وأمَّا أيُّهم إذا كانت مضافةً فلا تَلْحَقُها ما في الأكثرِ.

وهذه الكلم إذا دخلت على الفعل المضارع فإنَّها تجزُمُه ولا بدَّ لها مِن جوابٍ ظاهراً، ويكونُ مجزوماً، أو بالفاءِ، أو بإذا ولا يكونُ بالماضي إلَّا في الشعر[6]، وكذلك لا يجوز حذفُ الجوابِ إلَّا في الشعر، قال[7]:

---

(١) في سيبويه ١: ٤٣٤: وسألتُ الخليلَ عن قوله: كيفَ تصنعْ أصنعْ، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء، لأنَّ معناها: على أيِّ حالٍ تكن أكن.

(٢) سورة مريم آية: ٢٦.

(٣) في سيبويه ١: ٤٣٣: سألت الخليلَ عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتني آتك.. فاستقبحوا أن يكرِّروا حرفاً واحداً فيقولوا: ما ما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. اهـ.

(٤) انظر سيبويه ٢: ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٨٦.

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٦) يريد: أنَّ جواب الشرط لا يكون بالماضي إذا كان فعل الشرط مضارعاً إلَّا في الشعر كالبيت المستشهد به هنا.

(٧) هو أبو زبيد الطائي.

مَنْ يَكـذِبْنِي بِسَيِّءٍ كنتُ منه كالشَّجي بينَ حلقِهِ والـوريدِ[1]

فجعلَ الجوابَ ماضِياً والشَّرطَ مُضارِعاً، وأنشد سيبويه:

يـا أَقْرَعُ بنُ حـابسٍ يـا أقـرعُ إنَّك إنْ يصرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ[2]

أراد: أنَّك تُصْرَعُ إنْ يصرع أخوك، وأنشد أيضاً[3]:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا[4]

أراد: فاللَّهُ يَشْكُرُها.

وإذا دخلت على الفعل الماضي فيكون الجوابُ محذوفاً ويكون.. ظاهراً، فإن كان مضارعاً كان مجزوماً فتقول: إنْ جِئْتَنِي أكرمْكَ، والأكثرُ أنْ يكونَ ماضياً، ويجوزُ أنْ يكونَ مرفوعاً وينوي به التقديم فتقول: إنْ جئتني أُكْرِمُكَ، ومنهم مَنْ قال: الرَّفعُ هنا أحسنُ قال زهير:

---

(١) البيت في ديوانه: ٥٢، والمقتضب ٢: ٥٩، والمقرب ١: ٢٧٥.
والشاهد في البيت قوله (مَنْ يَكْذِبْنِي.. كنتُ) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً.

(٢) البيت في سيبويه ١: ٤٣٦ لجرير بن عبدالله البجلي، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢: ١٢٢ إلى أبي الخثارم البجلي في منافرة بجيلة وكلب، ونسبه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب: ٢٠٧. إلى عمرو بن الخثارم البجلي. وورد هذا البيت في المقتضب ٢: ٧٢.
وابن الشجري ١: ٨٤، والإنصاف ٢: ٦٢٣، وابن يعيش ٨: ١٥٨.

(٣) البيت في سيبويه ١: ٤٣٥ لحسَّان بن ثابت، وفي ديوان حسان: ٥١٦ منفرداً، ونسبه المبرد في المقتضب ٢: ٧٢ إلى عبد الرحمن بن حسان، وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي ١٧٨ أنَّه لعبد الرحمن بن حسَّان أو لكعب بن مالك، وكذا في الخزانة ٣: ٦٤٤، والبيت في ديوان كعب في مقطوعة من أربعة أبيات. وورد الشاهد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ١٠٩ منسوباً لكعب بن مالك الأنصاري.

(٤) تمامه: والشَّرُ بالشَّرِ عند الله مِثْلانُ.
والبيت في مجالس العلماء ٣٤٣، وسر صناعة الإعراب ١: ٢٦٦.
والشاهد قوله: (اللَّهُ يَشكُرها) حيث حذف الفاء من جواب الشرط وهو جملة إسميَّة، ولو جاء به على الأصل لقال: فالله يشكرها.

وإنْ أَتَـاهُ خليـلٌ يـومَ مَسْـأَلَـةٍ   يقولُ لا غائبٌ مالي وَلاَ حَرِمُ[1]

والظروفُ التي ذكرتُ أنَّها تَضَمَّنت معنى إنْ موضِعُها نصبٌ وتتعلَّقُ بفعل الشرط ولا تتعلَّقُ بالجواب، فإذا قلت: حيثما تَجْلِسْ أَجْلِسْ، فحيثما متعلقة بتجلس ولا تضافُ لها، فإنْ قلت: حيث / تجلسُ اجْلِسْ فحيث متعلقة بإجلس وتجلس في موضع خفضٍ بالظرف.

وأمَّا الأسماء فإنْ كانت في المعنى فواعلُ أو مُنَزَّلةٌ منزلةَ الفواعِلِ فَإِنَّها مبتدأتٌ لأنَّ الفاعل وما جرى مجراه [(وهو)[2] المفعول الذي لم يسمّ فاعله][3] إذا تقدَّمنَ ارتفعْنَ بالابتداء، فتقول: أيُّهم يأتِني أكرمْهُ، وكذلك تقول: مَنْ يَأتني أكرِمْهُ، فمن مبتدأ وفعل الشرط هو الخبر وليس لها هنا ولا في الاستفهام صلةٌ ولا صفةٌ وكذلك ما في التَّعجُبِ، فإنْ كانت في المعنى مفعولةً لم يبن لها الفعلُ فينظر، فإنْ لم يكن في الفعل ضميرٌ فالإسم في موضعِ نصبٍ لأنَّه مفعولٌ، نحو قوله سبحانه: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فلا مُمْسِكَ لها﴾[4] وإنْ كانَ في الفعل ضَمِيْرٌ كانَ الإسمُ في موضعِ رفعٍ بالابتداء وهو أحسنُ والخبر فعل الشَّرطِ، ويجوز أن تكونَ في موضع نصبٍ لأنَّه من باب الاشتغال، نحو: مَنْ تضرِبْهُ اضربْهُ، ومَنْ تَمُرّ به أَمُرّ بهِ، وَإنْ كان الفعل مشتغلاً بسبب الأول فإنْ كان السَّبَبُ مرفوعاً فالإسم في موضع رفعٍ بالابتداء لا غيرُ، وإنْ كان السَّببُ منصوباً فالإسم في موضِع رفع بالابتداء ويجوزُ أن يكونَ في موضع نصبٍ لأنَّه من باب الاشتغالِ نحو: زيدٌ

(١) البيت في ديوانه: ١٥٣، وسيبويه ١: ٤٣٦، والكامل ١: ١١٧، والمقتضب ٢: ٧٠، وشرح أبيات سيبويه ٢: ٨٤.
والشاهد في البيت قوله: (يَقُوْلُ) بالرفع لأنَّه لم يجعله جواباً للشرط في اللفظ وذلك على نيَّة التقديم، كأنَّه قال: يقول: لا غائب مالي إن أتاه خليل.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٤) سورة فاطر آية: ٢. والاحتجاج بالآية على مجيء (ما) شرطية في محل نصب بفعل الشرط لأنَّها مفعول به له، وجواب الشرط (فلا ممسك لها).

أُكْرَمَ أخُوْه وزيدٌ أكرمتُ أخاهُ. فإنْ كان السبب مخفوضاً فينظرُ فإنْ كان في موضعِ رَفْع جرى مجرى السَّبَب المرفوعَ، وإنْ كان في موضعِ نصبٍ جرى مَجْرى السبب المنصوبَ، فإنْ دخل عَلَيْه حرفُ جرٍ أو أضيف إليه اسم كان في موضعِ خفضٍ.

مسألة

إذا وقعَ بَيْنَ الشُّرطِ والجزاءِ فعلٌ مضارعٌ فإنْ كان يُرادُ به الحالُ أَوْ ما يَجْري مَجْرى الحال كانَ مرفوعاً لا غيرُ، فتقولُ: إنْ تأتني تَمْشِي أحسنُ إليكَ قال[1]:

مَتى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَـارِهِ   تجدْ خَيرَ نارٍ عندها خَيْرَ مُوقِدِ[2]

ومَا كَانَ مثل الحال قول زهير:

وَمَنْ لاَ يَزَلْ يُسْتَحمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ[3]

فإن كان يرادُ به البدلُ، وسواءٌ في ذلك بدلُ الشَّيْءِ من الشَّيْءِ وبدلُ الغلطِ، فإنَّه يكونُ مجزوماً لا غيرُ، فمثال الأوَّل قول امرىء القيس:

فَـإنْ تَنْأَ عنهـا حِقبةً لا تُـلاَقِها   فإنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتْ بالمُجَرَّبِ[4]

---

(١) هو الحطيئة.

(٢) البيت في ديوانه: (٢٥) وسيبويه (١: ٤٤٥)، ومعاني القرآن (٢: ٢٧٣) ومجالس ثعلب (٢: ٤٦٧)، والمقتضب (٢: ٦٥)، وابن السيرافي (٢: ٦٥) وابن الشجري (٢: ٢٧٨).
والشاهد رفع الفعل المضارع (تَعْشُو) لوقوعه بين الشرط والجواب مراداً به الحال.

(٣) عجزه: ولا يغنها يوماً من الدهر يسأم.
والبيت في شعر زهير: ٢٥، وسيبويه: ١: ٤٤٥، والمقتضب ٢: ٦٥، وابن السيرافي ٢: ٦٤، وشرح القصائد السبع الطوال: ٢٨٤ برواية:

وَمَن لا يـزلْ يَسْتَرحـل النَّـاس نفسـه   ولا يعضهـا يـومـاً من الـذل ينـدم

والشاهد قوله: (يستحمل) بالرفع لأنَّه ليس بدلاً من فعل الشرط، وهو في محل نصب خبر (يزال)، كأنَّه قال: من لا يزل مستحملاً الناس نفسه.

(٤) البيت في ديوانه: ٤٢، والبحر المحيط ٦: ١٤١، ورصف المباني: ٢٥٧، والتصريح =

مسألة

إذا عطفتَ على الجوابِ فيجوزُ لكَ وَجْهَانِ[1]:

أحدهما: الجَزْمُ.

الثاني: النَّصب والأوَّل أحسنُ، فتقولُ: إنْ تَأتِني أكرمْكَ وَأُحْسِنْ إليكَ ويجوز لك أَنْ تقول: وأحْسِنَ، / وَأحْسِنَ منصوبٌ بإضمارِ (أنْ) وأنْ) معَ الفعلِ بتَأويلِ المصدر وهو معطوفٌ على المصدر المقدَّرِ من أكرمك كأنَّك قلت: إنْ تأتني يَكُنْ منِّي إكرامٌ إليكَ وإحسانٌ وهذا قليلٌ، ويجوز أن تقطعَ وترفعَ، وكذلك إنْ عطفتَ على الشَّرط جاز لكَ النَّصبُ والجزم، والجزمُ أكثرُ والنَّصبُ قليلٌ ولا يجوزُ الرَّفعُ لأنَّه لا يمكنُ القطعُ.

فصل: [في اقترانِ جملةِ الجوابِ بالفاءِ]

جواب الشرط إذا كانَ جملةً غير خبريَّة فلا بدَّ مِنْ الفاء في أولها إسميةً كانت أو فعليةً، نحو: إنْ تشتمني فغفرَ اللَّه لك أو فاللَّهُ يغفِر لكَ، أو فيغفِرُ اللَّه لكَ، فإنْ كان الجواب خبراً فينظرُ فإنْ كانت الجملةُ إسميَّةً فيكونُ في أوَّلها الفاءُ أو إذا، والفاءُ أكثرُ، قال سبحانه: ﴿وَإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِم إذا هُمْ يَقْنَطُون﴾[2] فإنْ كانت فعليَّةً والفعلُ ماضٍ فإنْ دخلَ عليه قَدْ أَوْما أَولاً فلا بدَّ من الفاءِ، وإنْ لم تُدْخِلْ عليه واحدٌ مِن هذه الحروف فلا تَدْخُلُ عليه الفاءُ، فتقول: إنْ جئتني فقد أكرمتُكَ وتقول: إنْ جِئْتَنِي فما

= ٢: ٢٠٢. و(الحقبة) بكسر الحاء المهملة: السنة، وجمعها حقب. و(المجرب) بكسر الراء من التجربة وهو الاختبار.
والشاهد قوله: (تُلاقِها) حيث جاء مجزوماً على البدليَّة من فعل الشرط (تَنْأَ).

(١) الذي يجوز ثلاثة أوجه الوجهانِ اللذان أوردهما المؤلف هنا، والوجه الثالث القطع إلى الرفع، وقد ذكره المؤلِّف، بقوله: ويجوزُ أن نقطع ونرفع..

(٢) سورة الروم الآية: ٣٦.

أكرِمْكَ وإنْ قلتَ هذا فَلا تكَلّمْتَ ولا سَكَتَّ[1]، فـإنْ جاء: إنْ جئتني فأكرمتُكَ فهو على تقدير فقد أكرمتُكَ[2]، فإنْ كانت فعليَّةً والفعلُ مضارعٌ فإنْ دخلت عليه السينُ وَسَوْفَ أَوْ ما النَّافية أو لمَّا فلا بدَّ مِنْ الفاءِ فإنْ لم يدخل عليهِ واحدٌ ممَّا ذكرتُهُ فيكونُ مجزوماً فإنْ دخلت عليه الفاءُ كان مرفوعاً وقدرت بعد الفاءِ مبتدءاً محذوفاً، فتقول: إنْ جئتني فأكرِمَكَ التقدير: فأنا أكرمَكَ. قال الله سبحانه: ﴿فَمَنْ يُؤمِنْ بِرَبِّه فَلَا يَخافُ بَخْسَاً وَلَاَ رَهقاً﴾[3] التقدير: فهو لا يخافُ[4].

فصل: [في حذف إنْ]

وتحذفُ إنْ إذا وقعَ الفعلُ جواباً لغير الخبرِ، ومعنى جوابٍ مُسَبّبٌ، فتقول: اِئْتني أُكْرِمْكَ والتقدير: إنْ تَأْتِنِي أكرمْكَ وكذلك هل تأتني أكرمْكَ، وليت زيداً عندنا نُكْرِمْهُ، وتقولُ لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ التقدير: إنْ لَاَ تَدْنُ مِن الأَسَدِ تَسْلمْ[5]، ولا تقول: لا تَدْنُ من الأسدَ يأكلْكَ بالجزم على تقدير: إنْ تَدْنُ من الأسد يَأْكُلْكَ، هذا مذهبُ البصريين، وأجازُه الكوفيـون[6]

---

(١) إنَّما قال: فلا تكلمت ولا سكت فأورد لا مرتين، لأنَّ لا، لا تدخل على الفعل الماضي إلاّ إذا تكررت، أو كانت للدعاء.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٣) سورة الجن آية: ١٣.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٥) سقط من (ب).

(٦) الجواز منسوبٌ إلى الكسائي في بعض المصادر، وفي بعض إلى الكوفين قاطبةً. وتجويز ذلك عند الكسائي لأنَّه لا يشترط تقدير إنْ قبل لا، بل يقدر: إنْ تَدْنُ من الأسدِ يأكلم، وقد استدل الكوفيون أو الكسائي بالقياس على النصب بعد الفاء في قوله تعالى: ﴿لَاَ تَفْتَرُوا عليَّ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ﴾ وبالسماع قول النبي ﷺ: «فلا يَقْرب مَسْجِدَنا يُؤذنا بريح الثوم» وبالحديث الذي أورده المؤلف، وقد أجاب البصريون بأنَّ القياس على المنصوب لَا يحسن، وأمَّا السماع فمحمول على البدل. انظر المرادي على شرح الألفية ٤: ٢١٤، والتصريح ٢: ٢٤٢، ٢٤٣.

واستدلُّوا بما جاء في الحديث: «لا تَرْجِعُوْا بعدي كفارَاً يَضْرِبْ بَعضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[1] ويمكن أنْ يكونَ هذا من قبيل الإدغام، والأصلُ: «يضْرِبُ»[2] برفع الباء والله أعلم، ولا تقول: ما تأتيني أحدِّثْكَ فتجزم لأنَّه جوابُ خبرٍ مَنْفِي ولا يُجْزَمُ إلاَّ جواب غير الخبر، وخالف في ذلك الكوفيون والصحيح ما ذهب إليه البصريون، والله تعالى أعلم[3].

---

(١) الحديث في البخاري ٣: ٤٣ كتاب العلم باب الإنصات للعلماء.

(٢) ويمكن أن يكونَ على تقدير شرط محذوف، أي: إنْ ترجعُوا كفاراً يضربْ بعضكم رقاب بعض، وأكثر المحققين من النحويين لا يجيزون الجزم في مثل هذا الحديث، لأنَّه يصير المعنى: إن لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربْ بعضكم. وهذا ضدُّ المعنى، بل لو قال: لا ترجعوا بعدي كفاراً تسلموا وتوادوا، كان مستقيماً..).

(٣) سقط من (ب) و(جـ).

باب المبتدأ

أعلم أنَّ المبتدأ هو الإسمُ المعرَّى عن العواملِ اللفظيَّةِ المسند إليه، فالإتيانُ[1] به لِيُسْنَدَ إليه هُوَ العاملُ[2]، والتَّعرِّي شرطٌ في العملِ، وهذا التَّعرِّي يكونُ عن العواملِ الداخلةِ على المبتدأ والخبر، وهي كان وأخواتُهَا وما أُجْرِي مجراها، وإنَّ وأخواتها وما أُجْرِي مجراها، وَظَنَنْتُ وأخواتها وما أُجْرِي[3] مَجراها، ونَتَبيَّنُ أخواتها وما أُجْرِي مجراها في أبوابٍ بعد هذا[4] إنْ شاء الله.

شروط المبتدأ

ومن شروطُ المبتدأ أنْ يكونَ مفرداً من جهةِ المعنى ولا ينظرُ إلى اللفظ، وجاء في الحديث «الحمدُ للَّه تملأُ الميزانَ وسبحَانَ اللَّه والحمدُ للَّهِ

---

(١) في هامش (أ) فمجيئه.

(٢) يريد العامل المعنوي كما سيأتي، وهي مسألة خلافية بين البصريين، فمنهم مَنْ جعل العامل معنويًّا، وهو التَّعرِّي عن العوامل اللفظيَّةِ، ومنهم من ذهب إلى أنَّ العامل هو التَّعري وإسناد الخبر إليه، وظاهر كلام المؤلِّف هنا يتوجَّه إلى هذا الوجه. انظر ابن يعيش ١ : ٨٤، والمغني لابن فلاح الـ ٤٩ / ب.

(٣) يستثني من هذا العوامل اللفظيَّة الزائدة والشبيهة بالزائدة فهذه تدخل على المبتدأ كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللَّهِ﴾ ومثل: ربَّ كلمة حقّ أنصفت قائِلها.

(٤) سقط من (جـ).

تَمْلآنِ أَوْ تُمْلأُ ما بينَ السَّماواتِ والأرض»[1]، وليس الحمدُ للهِ هنا جملةً من جهةِ المعنى، وإنْ كان جملةً من جهة اللَّفظِ لأنَّه ليس المقصودُ هنا التَّسْبيحُ، إنَّما المقصودُ الإخبارُ عن هذا اللَّفظِ بما فيه من الثَّوابِ. فمتى وجدْتَ جملةً وقعتْ موقِعَ المبتدأ فاعلم أنَّه يصِيرُ[2] خبراً على جهة الاتِّساعِ، وحينئذٍ وقعتْ الجملةُ موقِعَهُ، ومثل ذلك سواءٌ على أقمتَ أَمْ قَعَدْتَ، الأصل سواءٌ عليَّ قيامك وقعودُكَ، وبلا شك أنَّ قيامَكَ وقعودَكَ في هذا مبتدأ والخبر سواءٌ لأنَّه بهِ وقعتْ الفائِدَةُ، فلو بَقِيَ على هذا ولم يتَّسع في سواءٍ[3] وجعل مبتدأ، وجعل قيامُك وقعودُكَ خبراً على جهة الاتِّساعِ[4] ولم يجعل أقمت أم قعدْتَ مكان[5] قيامك وقعودك، لأنَّ الأخبارَ تقعُ موقِعها الجملُ، ولا تقعُ الجملُ موقعَ المبتدإ، وجَعْلُ سواءٍ عَلَيَّ مبتدأ وقيامُك خبراً بمنزلةِ[6] قولِ العرب: إنْ خيراً منك زيد[7]، ولأجلِ هذا لم يَتَحَمَّلْ: أقمتَ أم قعدْتَ[8] ضميراً كما لم يتحمَّل قيامَكَ وقعودَكَ ضميراً، لأنَّه في الأصل مبتدأٌ ولا يحتاج الخبر إلى ضميرٍ يعودُ إليه من مبتدئِهِ وَيُنْزَعُ من سواءٍ الضمير، لأنَّه صار مبتدأ، وكذلك الصفات إذا جَرَتْ مجرى الأسماء يُنْزَعُ

---

(١) هذا جزء من حديث أورده الإمامُ مسلم في صحيحه في كتاب الطَّهارة جـ ١ / ٥٠٠.

(٢) في (ب): صير.

(٣) إنَّما كان في هذا التأويل اتِّساعٌ لأنَّ سواءً تتضمَّنُ معنى المشتقِّ وهو مُستوٍ فتكون على هذا حاملةً لضمير يعود على المبتدأ، فأمَّا على جعلها مبتدأً فهذا يكون على الاتِّساع وذلك لأنَّها جامدةٌ والحالةُ هذه.

(٤) الاتِّساعُ هنا من ناحيتين:
الأولى: جعلِ المبتدأ نكرةً والإخبارُ عنها بالمصدر المؤوَّل المعرفة وهذا على خلاف الأصل.
الثانية: تأويلُ الفعلِ بالمصدر مع أنَّه لم يتقدَّمه حرفُ مصدري.

(٥) سقط من (ب) في الترميم.

(٦) سقط من (ب) في الترميم.

(٧) بمنزلة قولِ العربِ في الإخبار بالمعرفة عن النكرة والأصل العكس، وفي مجيء الخبر جامداً ولهذا لم يحتج إلى ضمير يعود إليه من الخبر..

(٨) سقط من (جـ).

عنها الضمائر التي تحمَّلتْها عند جريانها صفاتٌ، كما أنَّ الجوامد إذا جرت صفاتٍ تحملتْ الضمائر قالوا: مررت بقاعٍ عرفجٍ كله[1].

فصل

المبتدأُ لا يكونُ إلَّا معرفةً، ولا يكونُ نكرةً إلَّا في سبعةِ[2] مواضعٍ:
أحدُها: أن يكونَ في المبتدأ العموم نحو: كلُّ رجلٍ فَعَلَ كذا.

الثاني: أن يكونَ فيه معنى الحصر نحو قوله: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ[3]، أي ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شَرٌّ[4]، وكذلك / تقول: شَيْءٌ ما جاء بك، أي ما جاء بك إلَّا شيءٌ، وإنْ قُصِدَ هذا المقصد في المعرفةِ وقُدِّمت لذلك كان فيها أيضاً[5] معنى الحصر فتقول في مثل قوله: ما جاءني إلَّا زيدٌ. زَيْدٌ جاءني وأنت تريدُ ذَاك المعنى، وعلى هذا أخذَ الزمخشري[6] قوله سبحانه: ﴿إنَّه هُوَ يُبْدِيءُ

---

(١) العرفج: شجر. والعرافج: رمال لا طرائق فيها.

(٢) هذا هو العدد الغالبُ لمسوغات الابتداء بالنكرة، ولا تنحصر فيه كما يفهم من ظاهر كلام المؤلِّف.

(٣) هذا مثل يضرب فيما يستدل به على الشر.
انظر سيبويه ١: ١٦٦، والمستقصي في الأمثال ٢: ١٣٠، ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠، واللسان (هرر ١٢٢).

(٤) ويرى بعض النحويين أنَّ المسوغ هنا هو الوصف، ويقدَّر: شر عظيم أهر ذا ناب. انظر الأشموني حـ ١: ٢١٥.

(٥) في (ب) و(جـ) أيضاً فيها.

(٦) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري نسبة إلى زمخشر من أعمال خوارزم، على مذهب المعتزلة في الصفات. وكان غاية في الذكاء وقوَّة القريحة، جاور بمكة فَلُقِّبَ «جارَ اللَّه» له مصنفات كثيرة منها: الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، وتعليقات على المفصل مخطوط، وأساس البلاغة، وربيع الأسرار وغيرها، توفي سنة ٥٣٨ هـ. انظر ترجمته في نزهة الألباء: ٣٩١، وأزهار الرياض ٣: ٢٨٢ ـ ٣٢٥، ومعجم الأدباء ١٩ : ١٢٦، وأنباه الرواة ٣: ٣٦٥، والبداية والنهاية ١٢ : ٢١٩.

وَيُعِيْدُ﴾[1] أي ما يبدي ويعيدُ إلَّا هو[2]، هذا هو الأصل، ثُمَّ قُدِّمَ فقيلَ هو يبدي ويعيد على ذلك المعنى، وتفعل هذا العربُ طلبا للاختصار، ويؤخذ هذا أيضاً في الفَضلات[3] تقول: ما ضربتُ إلَّا زيداً، ثُمَّ تختَصِرُ فتقولُ: زيداً ضربتُ. وَمِنْ هذا قولهم: «إيَّاك أعني واسمَعِي يا جارة»[4]. ومن هذا[5] قوله سبحانه: ﴿إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ﴾[6].

الثالث: أن يكونَ فيه معنى طالب بالفعل فتقول: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ففيه معنى الدعاء، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَصِيَّةً لأزْوَاجِهِم﴾[7] فيه معنى الأمرُ.

الرابع: أَنْ يكونَ المبتدأُ مُخَصَّصاً فتقول: رجل مِنْ بني تميمٍ جاءني ورجل عاقل من بني فلانٍ.

الخامس: أنْ يكونَ الخبرُ ظرفاً أو مجروراً وتقدَّمَ عليه فتقولُ: في الدار رجلٌ، وإنَّما جازَ هذا لأنَّ المخبرَ عنه في الحقيقة الدار، لأنَّ المقصود الدار مَعْمَورة برجلٍ فقيلَ: هذا على جهةِ الاختصار.

---

(١) سورة البروج آية: ١٣.

(٢) لم أقف على هذا التأويل للزمخشري عند تفسيره لهذه الآية في الكشاف ٤: ٢٣٩، ولعلَّه ذكر ذلك في موضع آخر. من كتاب الكشاف.

(٣) في هامش (أ): المفعول.

(٤) هذا شطر بيت جرى مَجْرى الأمثال قائِلُهُ سهل بن مالك الفزاري، انظر الفاخر في الأمثال ص ١٥٨، ١٥٩، وفصل المقال: ٧٦، ٧٧.

(٥) في هامش (أ): وكذلك.

(٦) سورة الفاتحة آية: ٤.

(٧) سورة البقرة آية: ٢٤٠، والاستشهاد بالآية على قراءة الرفع، وهي قراءة الحرَمَيْنِ وأبي بكرٍ والكسائي، والرفع في «وصية» على وجهين:
أحدهما: أن تكون مبتدأ خبرها «لأزواجهم».
والثاني: أن تكونَ مبتدأ والخبر محذوف، و«لأزواجهم» صفة للوصية. انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١: ٢٩٩، وحجَّة القراءات ص: ١٣٨.

السادس: أنْ يكونَ في النَّكرةِ تنويعٌ نحو قولهم: شَهْرٌ ثَرَىَ وشَهْرٌ ترى وشهر مَرْعى[1].

ومِن هذا قول امرىء القيس:

بِشِقٍّ وَشَقٍّ، عندنا لَمْ يُحَولِ[2]

وعندنا: هو الخبر ولا يجوزُ أنْ يكونَ لم يحول خبراً، وعندنا صفة لأنَّ الخبرَ لا يكونُ إلا مفيداً.

السابع: أنْ يتقدَّمَ على المبتدأ حرفُ طالبٌ بالفعلِ نحو: أَقائِمٌ زيدٌ؟، وما قائِمٌ زيدٌ، فتجعل زيداً فاعلاً بقائِم، ولا يُثَنَّى قائم على هذا ولا يجمع في الأكثر لأنَّه جرى مجرى الفعل المتقدم، فَمَنْ قال: أكلوني البراغيث. قال: أقائمان الزيدان؟، وقد جاء: أمتٌ في الحَجَرِ لا فيك[3]. وهو مثل شذَّ

---

(١) انظر سيبويه ١: ٤٤، والأصل: شهر ذو ثرى، وهو التراب الندي، وشهر ترى فيه العشب، وشهر ذو مرعى. انظر أمالي ابن الشجري ١: ٣٢٦.

(٢) صدره:

إذا ما بكى من خلفها انصرفت له

والبيت في شرح القصائد السبع الطوال: ٤١ برواية:

وَتَحْتِي شِقها لم يحول

وشرح القصائد السبع لابن النحاس ١٢٣، وجمهرة أشعار العرب ١: ١٣٦، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٣١. ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

والشاهد على رواية المؤلف مجيء المبتدأ نكرة، وهو قوله: (وشِقٌّ) وسَوَّغَ الابتداء بالنكرةِ التنويع..

(٣) في سيبويه: ١: ١٦٦ بدون الألف واللام: أمتٌ في حَجَرٍ لا فيك. وهو مثل معناه: إعوجاجٌ في حجر لا فيك، وقد أورده المؤلف على أنه مبتدأ وليس فيه مسوغ من المسوغات السابقة، ولهذا جعله شاذاً، وهو المفهوم من كلام سيبويه، قال: وقد ابتدىء في الكلام على غير ذلك المعنى، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل، قالوا في مثل: أمت في حجر لا فيك. اهـ ١: ١٦٦.

وفي ابن يعيش ١: ٨٧: إنّما هي دعاء أو مسألة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة، وقولهم: أمت في حجر لا فيك معناه: ليكن الأمت في الحجارة لا فيك.. بتصرف. والمثل في المستقصى في الأمثال ١: ٣٦٠.

والأمت: العوج. انظر اللسان (أمت).

ولا يستبعد أَنْ يجيىءَ المبتدأ بغير الشروط االمذكورة في الشّعرِ أو في قليل من الكلام.

فصل

المبتدأُ أصله التَّقدِيمُ ويجوزُ تأخيرُهُ.

حَكَى الخليل: مشنوءُ مَنْ يَشْنَؤُكَ، وتميميٌّ أنا[1]، وتطرأ طوارىءُ تلزمُ التَّقدِيم:

منها أنْ يتضمّن المبتدأ معنى طالباً بالتقديم نحو: أيّهم قائِمٌ.

ومنها: التشبيه نحو: زيدٌ زهيرٌ، شعراً، فلو قلت: زهيرٌ زيدُ لانعكَسَ المعنى إلَّا أنْ يكونَ معك ما يدلّكَ على مرادِكَ، وهو تشبيه زيدٍ بزهيرٍ.

ومنها: أَنْ يكون الحصرُ في المبتدأ[2] وذلك/ نحو قولك: ما زيدٌ إلَّا قائم، فالمعنى إنَّ زيداً لم يتصف بغير القيام ولم يتعرّضْ لغير زيدٍ، فلو قلت: ما قائم إلّا زيدٌ، لكان المعنى لم يتصف بالقيام إلّا زيدٌ، ويمكن أن يكون زيدٌ مُتّصِفاً بغير القيام، ولا يمكن أن يكونَ القيام لغير زيدٍ، وكذلك إنما قائم زيدٌ، أي لم يتصف بالقيام غيرُ زيدٍ ويمكن أن يكون زيدٌ مُتّصفاً بغير القيام. فلو قلت: إنَّما زيدٌ قائم[3] كان بمعنى: ما زيدٌ إلَّا قائِمٌ على حسب ما تقدَّمَ، وكما يوجد المبتدأ يلزم التقديم يوجد الخبر كذلك أيضاً.

---

(١) انظر سيبويه ١: ٢٧٨. والمسألة خلافية، وما ذكره المؤلف هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فمنعوا تقديم خبر المبتدأ الجائز التقديم مفرداً كان أو جملة لأنَّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ورتبة ضمير الاسم بعد الظاهر، ويرد هذا أنَّ الضمير هنا على نية التأخير لأنَّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر. انظر الإنصاف ١: ٤١، وابن يعيش ١: ٩٢، ٩٣، وشرح الرضى ١: ٨٨ وما بعدها.

(٢) في (أ) في الحصر المبتدأ.

(٣) في (أ) إنما قائم زيد.

فمما يلزم الخبر فيه التقديمُ أنْ يوجدَ متضمِّناً حرفاً يطلبُ بالتقديم، وذلك نحو: أيْنَ زيدٌ؟ وكَيْفَ عمرو؟.

والأصل: أصحيحٌ زيدٌ أم مريضٌ؟. وَمِنْ ذلك أنْ يكونَ في المبتدأ ضميرٌ يعودُ إلى الخبرِ نحو قولك: على التمرةِ مِثْلُها زيداً، ولا يجوز مِثْلَها زيداً على التمرة، لأنَّ الضميرَ لا يكونُ مقدّماً لفظاً، ومرتبةً إلَّا في أبوابٍ أربعةٍ ليس هذا منها. وسيأتي بيانُها إنْ شاءَ اللّهُ تعالى.

العامل في المبتدأ

والعاملُ في المبتدأ الابتداءِ[1]: وهو معنىً على حسب ما تقدّمَ، والعاملُ في الخبرِ المبتدأُ، ولا يَتَغَيّر ما ذكرتُه بالتقديمِ والتأخير، ولا ينظر هنا إلى التَّصَرُّف وعدمه في منع تقديم المعمول وجوازه، إنما ينظرُ ذلك في الفعل وما عمل عَمِلَهُ فتقول: إنَّ زيداً قائِمٌ، ولا يجوز إنَّ قائمٌ زيداً، لأنّ إن غيرَ متصرّفةٍ في نفسها، فلا تَتَصرَّفُ في معمولها. وتقول: كان قائماً زيدٌ، لأنّ كان مُتَصرّفةٌ في نفسها فتَتَصرّفُ في معمولها، وكذلك تقول: هذا زيداً ضاربٌ، لأنَّ ضارباً متصرفٌ في نفسه، ولا تقول: زيداً عليك، لأنَّ عليك اسم فعل وأسماء الأفعال لا تتصرّفُ في أنفسها، فلا تتصرّفُ في معمولاتها

---

(١) سبق أنْ ذكرَ هذا في مُهَلِّ كلامه على المبتدِأ في ص١٥٨ وما ذكره هو مذهب سيبويه كما في الكتاب ١: ٤١، ٢٠٢، ٢٧٨، ٢٩٢.
وذهب المبرد والزجاج إلى أنَّ العامل في المبتدأ الابتداء، والعامل في الخبر المبتدأ والابتداء، انظر المقتضب ٢: ٤٨، ٤: ١٢، ١٢٦، والأصول لابن السراج ١: ٦٣.
وذهب الجرمي إلى أنَّ العامل هو تجرد المبتدأ والخبر للإسناد من العوامل اللفظية. انظر: الإنصاف ١: ٣٤، والمساعدة على تسهيل الفوائد ١: ٢٠٤.
ذهب الأخفش وابن السراج فيما ذكر الرماني والعكبري إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، وقد رجح هذا القول ابن جني في الخصائص ٢: ٣٨٥، وابن الأنباري في الإنصاف: ١: ٣٢، والعكبري في البيان والتبيين ١٢٦، وابن يعيش ١: ٨٤، ٨٥.
وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، انظر المصادر السابقة.

لأنَّ الأفعال أصلها التَّصرُّفُ، فإذا كانت غيرُ مُتَصَرِّفةٍ فقد ضَعُفَتْ في أنفسِها فتضعفُ فيما تعمل فيه، والمبتدأ ليس أصله التّصرف فيضعف بعدمه فيه فلا يتصرف في معموله. وإذا كان الخبرُ مفرداً جامداً فيتقدمُ ويبقى خبراً، وذلك نحو: زيدٌ رجلٌ صالِحٌ، فتقول: رجلٌ صالِحٌ زيد، وإذا كان الخبرُ مشتَقّاً مُنَكّرَاً فإنَّهُ إنَّ تَقَدَّمَ، فسيبويه يذهب إلى أنَّه خبرٌ لما بعده لا يجيز غيره[1]، وذلك نحو: قائِمٌ زيدٌ وحسنٌ عمرُو.

وأجاز أبو الحسنِ[2] وجهَيْنِ ما ذكره سيبويه، وأنْ يكونَ فاعلاً به يسد مسد الخبر، فإنْ دخل عليه ألِفُ الاستفهامِ أوْ هلْ أوْ ما النَّافيةِ أوْ لا النَّاهِيةِ اتفق سيبويه وأبو الحسن على جوازِ الوجهَينِ فتقول: أقائِمٌ زيدٌ وأحسن عمروٌ؟ فيكون لك فيه وجهان:

---

(١) في سيبويه ١: ٢٧٨، وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد. الحد فيه أن يكون فيه الابتداء مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا ومَشْنُوُ مَنَ يشْنَؤُكَ، ورجلٌ عبدُالله وخزٌ صفتك. ا هـ.

(٢) هو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط..

والخلاف بين سيبويه والأخفش في مجيء الوصف مبتدأ غير معتمدٍ على استفهام أو نفي، فسيبويه وجمهور البصريين يشترطون اعتماده على أحدهما، ويمنعون الابتداء بالوصف من غير اعتماد، ونقل ابن عقيل عن ابن مالك أن سيبويه يجيز مجيء الوصف مبتدأ، قال: ومن زعم أن سيبويه يمنعه فَقَد قَوّلَه ما لم يَقُلْ. ا هـ. قال ابن عقيل: وعلى هذا يقال: قائم الزيدان. وجعل منه قوله:

فخير نحن عند الناس منكم ... إذا الداعي المثوب قال يالا

فخير مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر، ولا يجوز كون نحن مبتدأ وخير خبراً مقدماً للزوم الفصل بين أفعل التفضيل ومن بالمبتدأ ولا يفصل به بينهما. انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١: ٢٠٧، ٢٠٨.

ومذهب الكوفيين والأخفش من البصريين جواز مجيء الوصف مبتدأ غير معتمد على استفهام أو نفي نحو: قائم زيد واحتجوا بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغيا ... مقالةَ لَهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرّتِ

فخبير مبتدأ وبنو لهبٍ فاعل سد مسد الخبر، هكذا وجه الأخفش. والكوفيون البيت.

أما البصريون فيرون «خبير» خبراً مقدّماً وبنو مبتدأ مؤخراً. انظر: شرح الكافية. وأوضح المسالك ١: ١٩١، والأشموني ١: ١٩٢.

أحدهما: أن يكون خبراً مقدَّماً، فإنْ جعلتَهُ خبراً ثُنِّيَ وجمع، فإن جعلته مبتدأ وما بعده فاعل به يسد مسد الخبر لم يُثَنّ ولم يجمع في الأعرف[1]، فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فالخلاف فيه إذا تقدم[2] كالخلاف في الصفة على حسب ما تَقَدَّم.

ومِن النحويين مَنْ يمنعُ مطلقاً[3] الفاعليةَ في الظرف والمجرور[4]، فإنْ كان الخبرُ فعلاً فاعله ضميرُ المبتدأ نحو: زيد قام، وعمرو ضرب، ومحمد يكرِمُ، فإنَّك إذا قدمت الفعل بطل الابتداء لأنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وذلك نحو: قام زيدٌ، ويُكْرِمُ عمروٌ، ويجري مجرى هذا: زيدٌ ضربتُ، بالرَّفعِ، هذا يجوزُ على ضَعْفٍ[5].

فإن قدَّمت ضربت وأخرت زيداً لم يجز أنْ يبقى على رفعِهِ فتقول: ضربت زيداً لا غير، لأنك لو قلت: ضربتُ زيدٌ لكان في ذلك تهيىء العامل للعمل وقطْعهُ عنه لعاملٍ معنوي. فإن كان الخبرُ جملةً من مبتدأ وخبر أو شرطٍ وجزاء أو قسمٍ وجوابٍ أو فعلٍ وما اتصل به غير ما ذكرتُهُ، فإنه إذا تقدَّمَ بَقِيَ خبراً، وذلك نحو: ضربتُه زيدٌ وأبوه قائِمٌ عمرو، وإنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ عمروٌ وما أشْبَهَ ذلك.

---

(١) لأنه بمنزلة الفعل لا يثنى ولا يجمع إلاَّ على لغة أكلوني البراغيث...

(٢) الخلاف إذا لم يعتمد الظرف والجار والمجرور على الاستفهام أو شبهه أو موصول أو موصوف أو ذي حال.. فذهب البصريون إلاَّ الأخفش إلى أنَّ الاسمَ الظّاهِرَ بعد الظرف والجار والمجرور مبتدأ خبره الظرف والجار والمجرور. وذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه إلى أنَّ الاسم الظاهر فاعلٌ للظرف لاعتقادهم أنَّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ.
انظر الإنصاف ١: ٧٦، وابن يعيش ١: ٩٢، وشرح الرضى ١: ٩٤، والمغنى ٢: ٤٤٤.

(٣) في (ب) و(جـ): الظرف والمجرور الفاعلية مطلقاً.

(٤) أي سواء اعتمد على شيءٍ قبله أم لا، وهذا هو مذهب البصريين إلاَّ الأخفش.

(٥) إنما كان ضعيفاً لأنّه مفعول به للفعل بعده ولم يشتغل الفعل عنه بضميره فهو متوجه إليه بالعمل..

فصــل

إذا كان الخبرُ جملةً فلا بدَّ من ضميرٍ يعودُ إلى المبتدأ، فإنْ كان شرطاً وجزاءً فيكونُ الضّمِيرُ في الجملة الأولى أو في الجملة الثَّانية فتقول: زيد إن تُكرمْهُ أكرمْ عمراً، الضمير في الجملة الأولى، وتقول: زيدٌ إنْ تُكرمُ عمراً، أكْرِمْهُ الضّميرُ في الجملة الثانية، وإذا قلتَ: زيدٌ إنْ تُكرمْهُ أكرمْهُ، ؛ فهو بمنزلةِ زيدٌ ضربْتُهُ في دَارِهِ، الرَّبْطُ وقعَ بأحدِهما[1] والضّميرُ الآخر جِيءَ به لِمكانِ المعنى، ويجري مجرى الشرط والجزاء كل جملتين عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء على معنى السبب نحو قولك: زيدٌ جاءني، عمروٌ فضربتُهُ، فالربط وقع بالهاء التي في ضربته، وتقول: زيد جاءَنِي فضربتُ عمراً، فالربط وقع أصلاً بالفاعل الذي في جاء. فإن قلت: زيد أكرمتُهُ وأعطيتُهُ فلا تكتفي هنا بضمير واحدٍ، لأنَّ الجملتين لا ترتبطان ارتباط الشَّرْطِ والجزاءِ إلَّا بالفاء.

فإن قلت: زيدٌ أكرمْتُهُ، وأعطيتُ عمراً، فلا يكون أعطيتُ عمراً معطوفاً على أكرمتُهُ، وأنت تريدُ تبقيه خبراً عن الأوَّلِ، ويجوز على أنْ يكونَ معطوفاً على أكرمتُهُ/ بعد[2] أنْ تقدّره غيرَ خبرٍ عن زيدٍ أو تعطفُه على زيدٍ أكرمتُهُ على ضعفٍ[3]، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: زيدٌ أكرمتُ عمراً، وأعطيتُهُ وأنتَ تريدُ أعطيتُ زيد البقاءِ الأولى وَهِيَ خبرٌ بغير رابطٍ[4]، فإنْ كان الخبرَ ظرفاً أو مجروراً فلا بدّ من ضميرٍ يعودُ إلى المبتدأ فتقولُ: زيدٌ في الدار، فالأصل زيدٌ مُسْتَقِرٌ أو استقر في الدار، ففي كل واحدٍ منهما ضميرٌ يعـود إلى

---

(١) ما بين الحاصرتين ذهب في الترميم من (ب).

(٢) في (ب) على.

(٣) إنما كان ضعيفاً لأنَّ فيه عطف الجملة الفعلية على الاسمية وأجازه البيانيون.

(٤) لا تجوز تلك المسألة على أي حال، سواء أردت: وأعطيت زيداً، أم أردت وأعطيت عمراً. أما الأوّل فلما ذكر، وأما الثاني فَلِخُلُوِّ الجملة الأولى والثانية من الرابط. فإن قلت: زيد أكرمت عمراً فأعطيته وأنت تريد أعطيت زيداً. جازت المسألة لوجود الربط بالفاء.

المبتدأ[1]: ثم إنَّ العرب حذفت مُسْتَقِّراً أو استقرَّ، وأقامت المجرور مقامه، فصار الضمير مستتراً في المجرور وكذلك الظرف، ومتى قدرتَهُما قد نابا مناب الفعل فهما في تقدير الجملة لأنَّهُما لو ظَهَرَ مَا نَابَا مَنابَهُ كانَ جملةً، فإنْ قدَّرتَهما قد نابا منابَ مُستقرٍّ فهما في تقدير المفرد لأنَّ مستقراً مفردٌ. فإنْ قلت: زيدٌ في الدَّارِ أخوهُ، فالضمير المضافُ إليه الأخ هو العائد على المبتدأ، ولك في أخيه وجْهَانِ: أَنْ تجعلَهُ فاعلاً بالمجرور[2]، لأنَّه قد اعتمد، ولك أَنْ تجعله مبتدأً والمجرور خبرٌ، وفيه ضميرٌ يعود إلى الأخ، والجملة خبر لزيدٍ، فإنْ كان الخبرُ مفرداً مشتقّاً، فإنْ كان جارياً على مَنْ هُوَ له فلا بدَّ مِنْ ضمير مُستتر فيه، ولا يظهرُ ذلك الضمير على كل حال أبداً، وذلك نحو: زيدٌ حسنٌ، وعمرو قائِمٌ، وأنت ضاحكٌ، وأنا جالسٌ، والزيدان قائمانِ، والزيدون[3] ضاحكون، فالضمير في هذا كله مستتر ولا تكون الواوُ والألف ضميرين، أَلَا تراهما يتغيران بالعوامل، والضمير لا يتغير بالعوامل.
فإنْ كان جارياً على غير مَنْ هُوَ له، فلا بدَّ من ظهورِ الضمير مفرداً كان أو غير مفردٍ مُؤَنَّثاً كان أو مذكراً[4]، وهذا إنما يكونُ في اسم الفاعل واسم المفعول. وأمثلة المبالغة إذا كنّ بمعنى الحال أو الاستقبال، وذلك قولك: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو[5]، فضاربها خبر لهند، وهو في المعنى لزيدٍ فقد جرى على غيرِ مَنْ هو له فيبرز فاعلُه وهو هُو، ولا يجوز أَنْ يَسْتَتِرَ في الأعرفِ[6].

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).
(٢) هذا على مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين كما سلف.
(٣) في (ب) و(جـ) العمرون.
(٤) سيذكر المؤلف هذا مرة أخرى في مبحث الضمائر.
(٥) سقط من (ب).
(٦) ما ذكره المؤلف هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد فصلوا القول في الضمير العائد على غير من هو له، فقالوا: لا يخلوا الكلام مع هذا الضمير من أمرين:
الأول: أن يكون الكلام مأمون اللبس بحذف الضمير كمثال المؤلف هنا، فهذا يجوز ذكر الضمير وحذفه، فتقول: زيد هند ضاربها هو، وتقول: زيد هند ضاربها.
الثاني: ألا يؤمن اللبس بحذف الضمير نحو: زيد عمرو ضاربه هو: فهنا يتعين ذكر الضمير، =

وإنْ ثَنّيتَ الضميرَ أو جمعتَهُ فلا يُثَنَّى ضاربٌ ولا يجمعُ، لأنه قد رفع الضمير المنفصل وهو عندهم كالظاهر، والصفة إذا رفعت الظاهر فلا تُثَنّى ولا تجمعُ جمع السلامة، لا جمعاً مذكراً ولا جمعاً مؤنّثاً في الأكثرِ، وتجمع جمع التكسيرِ والله أعلم.

وأما جريانُ الصفةِ عَلَى مَنْ هِي له فيكونُ في الصفات كُلِّها. ويَجْرِي مَجْرَى/ الصّفاتِ الأسماءُ التي لُحِظَ فيها الوصفُ فتَتَحَمَّلُ الضمائر كما تَتَحَمّلُها الصفاتُ، كما أنَّ الصفات التي جرت مجرى الأسماء ووليت العوامل فإنَّما تَنْخَلِعُ عن الضمير، وذلك قولك: زيدٌ صاحِبُكَ، فليس في صاحب ضمير لأنَّه جرى مجرى الاسم، تقول: جاءني صاحب عمرو، ورأيت صاحب عمرو، ومررت بصاحب عمرو. وقالوا: مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّهُ، وبقومٍ عربٌ أجمعون، ففي عرفج وعرب ضمير جرى عليه التوكيد لأنه لحظ فيه الصفة، فإنْ كان الخبر مفرداً جامداً فلا يتحمل ضميراً، ويكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون هو الأوّل حقيقة.

الثاني: أن يكون الأول اتِّساعاً، وذلك نحو: زيدٌ زُهَيْرٌ، وأبو يوسف أبو حنيفة. قال الله تعالى[1]: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهاتُهُمْ﴾[2]. والمعنى مِثْلَ أمّهاتِهم في التَّحريم، وليس يريد تعالى أنهنَّ أمهات، لأنَّه تعالى[3] قال في موضع آخر في سورة المجادلة: ﴿إِنْ أُمَّهاتُهُم إِلَّا الَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾[4].

= لأنه لو لم يصرح به لم يعرف أيهما الضارب من المضروب. انظر المساعد ١: ٢٣٠. وتوضيح المقاصد والمسالك ١: ٢٧٩.

(١) في (ب) و(جـ) سبحانه.

(٢) سورة الأحزاب آية: ٦.

(٣) سقط من (ب) وفي (جـ): سبحانه.

(٤) سورة المجادلة آية: ٢.

فصل
[في الإخبار بظرف الزمان والمكان]

المبتدأ إذا كان حدثاً أخبرَ عنه بظرف الزَّمانِ وظرفِ المكان، فإنْ كان جُثَّةً أُخْبِرَ عنه بظرف المكان خاصةً[1]، ولا يُخْبَرُ عنه بظرف الزمان لأنَّه لا يفيد. فإنْ قلتَ: قد جاء الهلالُ اللّيلةُ، قلت: يكونُ بمنزلة: الليلةُ الهلالِ إذا رفعت الليلة، التقدير بلا شك: الليلةُ ليلةُ الهلالِ، ويكون التقدير في النَّصب اللّيلةَ حدوثُ الهلالِ.

وأما القتالُ اللّيلة، فاللّيلةُ خبرُ القتالِ ولا تحتاجُ هنا إلى[2] تقدير حدوث القتالِ[3] الليلة، لأنّك إذا قدرت[4] ذلك فقد أخبرتَ بظرفِ الزمان عن المصدر، فبالوجه الذي تُخْبِرُ بظرف الزمانِ عن الحدوث تخبر به عن القتال، والله أعلم. فإن قلت: فقد جاء:

أكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ[5]

---

(١) سقط من (جـ).
(٢) سقط من (أ).
(٣) في (أ): الهلال.
(٤) في (ب): إذا قلت.
(٥) هذا بيت من الرجز لقيس بن حصين بن زيد الحارثي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ١١٩، والخزانة ١: ١٩٨. ونسبه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب ص ١٦٤ لرجل من بني ضبه قاله يوم الكلاب الثاني.. ونسبه ابن الأثير في الكامل ١: ٣٨٠ لقيس بن عاصم المنقري.
والبيت في سيبويه ١: ٦٥ غير منسوب، وأورده أبو عبيدة في مجاز القرآن ١:٣٦٢، والطبري ١٤: ٨١، وابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٣٤٦، والزاهر ٢: ٢٩٣، والمخصص ١٧: ١٩، والإنصاف ١: ٦٢.
نَعَمٌ: بفتحتين واحد الأنعام وهي المال. قال أبو بكر بن الأنباري: والنعم في قول بعضهم لا يقعُ إلَّا على الإبل، وقال آخرون: النعم والأنعام بمعنى واحد.
والشاهد قوله: (أكلّ عَامٍ نَعَم) حيث أخبر بظرف الزمان عن الجثة وهي: (نعم) وهذا لا يجوز =

وتقولُ: على هذه الطريقةِ أَكُلُّ يومٍ رجلٌ شَتُومٌ لَكَ، فكلُّ يومٍ ظرفُ زمانٍ وهو خبرٌ عن رجل، ورجلٌ ليس بحدثٍ. قلت في الصفة صحّ ذلِك. ألا ترى أنَّك لو قلتَ: أكلُّ يومٍ رجلٌ؟ لَم يكُنْ له معنى، فجاز ذلك لأنَّ المعنى: أكلُّ يومٍ شَتْمُ رجلٍ لك، فهذا إخبار بظرف الزمان عن الحدث. فإنْ قلتَ: فقد جاء وجهُهُ حين وَشَمْ، وتقول على هذه الطريقة: زيدٌ حين التَحى، وعمرو حين شَابَ. قلت: هذا مخرج عن حده، والتقدير والله أعلم: عمرو شَاب، وزيدٌ التَحى، ووجه وَشَم، [وإذا كان كذلك فهو في حين/ وقع فيه الشيب، فلذلك قالوا: وجهه حينَ وَشَم][1]. فإن قلتَ: قد[2] جاء: نحن في يوم السبت، ونحن في شهر المحرم. قلتُ: هذا كلامٌ مخرّجٌ أيضاً عن حده لأنه لا يجهل أحدٌ أنا في هذا الشهر، وإنَّما يجهل أي شهر هو فكان القياس أنْ يقالَ شهرنا شهرُ المحرّم، ويومنا يومُ السبت، فإذا حققت جميع هذا كله تَبَيَّنَ لك صحةُ ما قال النحويون إن ظروفَ الزمان تكون أخباراً عن المصادر ولا تكون أخباراً عن الجُثَثِ، وظروفَ المكان تكونُ أخباراً عن الجُثث وعن[3] المصادر.

فصل

قد تقدَّم أنَّ الخبرَ إذا كان جملةً فلا بدَّ أنْ يكونَ في الجملة ضميرٌ، أو ما يقومُ مقام الضّميرِ، والذي يقومُ مقامَ الضمير ثلاثةُ أشياءٍ: اسم الإشارةِ، وأن يتكرر الاسمُ بلفظه، واسم الجِنْسِ، فاسم الإشارة نحو قولِهِ سُبْحَانَهُ[4]:

= إلا بتقدير مضاف اسم معنى هو المبتدأ تقديره: أكل عام إحرازُ نَعَمٍ أو ما أشبَهَهُ، وابن أبي الربيع يذهب إلى جواز ذلك مع الصفة، فالتقدير عنده: أكل عام حوايةُ نَعَم، ولهذا قال في المثال بعده: فجاز ذلك لأنّ المعنى: أكلّ يوم شَتْمُ رجلٍ لك.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٢) في (ب) و(جـ): فقد.

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (ب) تعالى.

﴿إِنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[1]. والضمير في عنه يعودُ على كلّ[2]، واسم كان مضمر يعودُ على المكلّفِ، والتقدير: كان المكلّفُ عَنْهُ مسؤولاً، وعنه في موضعِ نصبٍ يتعلق بِمَسْؤُولاً، ولا يجوزُ أنْ يَكُونَ عنه في موضعِ رفعٍ[3]، لأنَّ المفعولَ الذي لَمْ يُسَمَّ فاعله بمنزلة الفاعل لا يتقدم، وأمَّا التكرارُ باللفظ فنحو قوله سبحانه: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[4] وإنَّما يكونُ هذا في موضع التَّعظِيم، وأمَّا اسم الجنس فنحو قولهم: زيدٌ نِعَم الرَّجُلُ، فالرجلُ اسمُ جنسٍ[5] أغنى عن الضَّميرِ، وسيأتي بيانُ هذا في باب نِعْمَ وبِئسَ إنْ شاء الله.

وهذا الضمير الذي يعودُ على المبتدأ [يجوز حذفُ العائد إذا لم يكنْ][6] الضميرُ شاغلاً للفعل أو ما جرى مَجْرى الفعل من اسم قبله، وذلك نحو قولك: زيدٌ ضربتُهُ، فلا يجوزُ حذفُ الضمير في الأعرفِ، لأنَّ ضربتُ صالحٌ للعمل في زيدٍ، وقد جاء في الشعر وفي قليل من الكلام، وقرأ ابنُ عامرٍ[7]:

---

(١) سورة الإسراء آية: ٣٦.

(٢) في البحر ٦: ٣٧. والضمير في عنه عائد على «ما» من قوله: «ما ليس لك به علم» فيكون المعنى: إنّ كل واحدٍ من السمع والبصر والفؤاد يسأل عما لا علم له به، وقيل: الضمير في كان عائد على القائف والضمير في عنه عائد على كل. اهـ. بتصرف.

(٣) ذهب إلى هذا الوجه الزمخشري في الكشاف ٢: ٤٤٩، قال: «عنه» في موضع رفع بالفاعلية: أي كل واحد منها مسؤولاً عنه، فمسؤولاً مسند إلى الجار والمجرور كالمغضوب في قوله: «غير المغضوب» اهـ. وما ذهب إليه الزمخشري مردود عليه، لأنَّ الجار والمجرور ما يقام مقام الفاعل من مفعول ومن مصدر أو ظرف بشروطها ـ جار مجرى الفاعل لا يجوز أن يتقدم فكذلك ما أقيم مقامه. انظر إملاء ما من به الرحمن ١: ٩١، والبحر المحيط ٦: ٣٧.

(٤) سورة الحاقة آية: ٢.

(٥) في (ب): الجنس.

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) في الترميم.

(٧) هو عبدالله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي، مقرىء الشام، أحد أئمة القراءات السبع، ولد سنة (٢١ هـ) وتوفي سنة (١١٨ هـ) انظر ترجمته في طبقات القراء ١/ ٤٢٣، والجرح والتعديل ٥/١٢٢، وسير أعلام النبلاء ٥/٢٩٢، ٢٩٣.

﴿وَكُلًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[1]. وقال الشاعر[2]:

قَـدْ أصبحتْ أُمُّ الخيـارِ تَـدّعِي عـليَّ ذنبـاً كُـلُّه لَـمْ أَصْـنَـعِ[3]

فَإذا لَمْ يَكن الضميرُ شَاغِلاً للفعلِ ولا شبيهاً بذلك فيجوزُ حذفُ الضمير، ومِنْ هذا قَوْلُهم: السّمْنُ منوانٍ بدرهم، الأصل: السمن منوانٍ منه بدرهمٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ منوانٍ/ خبراً للسمن على حذف مضافٍ، وبدرهم في موضع الصفة للمنوين، وعلى هذا يكونُ ما حكاه سيبويه، كانَ السّمنُ منوينِ بدرهم، لأنَّ كان لا تَنْصِبُ الخبرَ حتّى يكونَ مفرداً، ويجري مَجْرَى زيدٌ ضربتُهُ في قبح حذف[4] الضمير، زيدٌ هل ضَرَبْتُهُ يقبحُ حذفُ هذا الضمير، وإنْ كان الفعلُ لا يَصِحُّ أنْ يعملَ في الاسم، لأنَّ حرفَ الاستفهام لا يعملُ ما بعده فيما قبلَهُ لأنّه شبيهٌ بِهِ في أنّك في كل واحدٍ من الموضعين قد جئت بالاسم أولاً ونبّهتَ مُخاطَبكَ لمن تخبره عنه، ثم جئت بعد ذلِكَ بالكلام الذي تريدُه، وكذلك زيدٌ هلاَّ ضربتَهُ؟ يقبح حذفُ هذا الضمير، وكذلك زيدٌ إنْ تَضْربْهُ أضربْهُ، لأنَّ هذه كُلّها مُشتَبِهَةٌ في المساق فيجب أنْ تجري مَجْرىً واحداً والله أعلم.

فصل

تقول: كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، التقدير: كلُّ رجلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ[5] وضيعتُهُ

---

(١) سورة الحديد آية: ١٠. ووجه الرفع في «كل» أنَّ الاسم لما تقدَّمَ على الفعل رُفعَ بالابتداء وقدر مع الفعل ضمير محذوف اشتغل الفعل به، والتقدير: وكل وعده الله الحسنى. انظر: الحجة لابن خالويه: ٣٤١، والكشف ١: ٣٠٧، وحجة القراءات: ٦٩٨.

(٢) هو أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي.

(٣) البيت في سيبويه (٤٤، ٦٤، ٦٩، ومعاني القرآن ٢: ٩٥، وشرح الأبيات المشكلة للفارقي ١٣٠، والخصائص ١: ٢٩٢، ٣: ٦١. والمحتسب ١: ٢١١، وشرح أبيات سيبويه ١: ١٤، ٢: ١٢٦، والمغني: ٦٤٧.

والشاهد في البيت «كلّهُ لم اصْنَعِ» حيث رفع «كل» مبتدأ وحذف العائد إليه من جملة الخبر.

(٤) في (ب): هذا.

(٥) هذا الفصل قد جرى لحذف خبرِ المبتدأ بعد واو المعية في مثل: كلّ رجلٍ وضيعته، وزيد =

معه، فحذف من الأوّل ما دلّ الثاني عليه، وحذف من الثاني ما دلّ الأوّل عليه، وعلى هذا يَجْري ما كان من هذا كله، فتقول: زيدٌ وكتابُهُ، وعمروٌ وفَرَسُهُ إذا أردْتَ أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يفارِقُ صَاحِبَهُ وتدخل نواسخُ الابتداء على هذا، قال عنترة:

فَمَنْ يَـكُ سـائِـلاً عنّي فـإنّـي وَجِـرْوَةَ لا تَـرُودُ ولا تُـعـارُ[1]

وكذلك قَوْل امرِىءِ القيس:

فكان تَنادِيناً وعقْدَ عذَارِه[2]

فخبرُ كان محذوفٌ، نابَ المعطوفُ مَنابُهُ، وكذلك فإنّي وجـروةَ، والتقدير: كان تنادينا مع عقد عذاره، وعقد عذاره مع تنادينا، وكذلك التقدير في بيت عنترة: فإني مَعَ جِرْوَة وجِرْوَة معي، فحذف مِن الأوّل ما أُثبتَ نظِيرُهُ من الثاني، وحذِفُ من الثاني ما أُثْبِتَ نظيرُهُ من الأوّل، ويجري مَجْرى هذا في الاستغنا قَوْلُهم: أنت أعلم وربّك. التقدير: أنت أعلم بربّكَ وربّكَ أعلم بِكَ، وعلى هذا الباب جاء الحديث: «لا أَنَا، وثَابِتٌ»[3] هو في تقديـر: لا أنا مع ثابت، ولا ثابت معـي، وهـذا التقدير أغنى عن تكرار لا.

= وكتابه. التقدير: كل رجل وضيعته مقترنان، وزيد وكتابه. لكن ابن أبي الربيع لم يوضح هذا إلّا بعد بيت امرىء القيس الآتي، حين قال: خبر كان محذوف.

(١) البيت في ديوانه: ٣٠٩، وسيبويه ١: ١٥٢، وأنساب الخيل لابن الكلبي ٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١: ٣٥٧، وأسماء خيل العرب للأسود الغندجاني ق ٦/ ب.

وجروة: اسم فرس شداد. لا ترود: لا تذهب وتجيء، يقول: إنّها لا تُخلّي وَتُتْرَكُ تَذْهَبُ وتجِيءُ مع الخيل، ولا تعارُ لِمَنْ التَمَسَ إعارتها ضناً بها.

والشاهد نصب «جِرْوَة» عطفاً على اسم إنَّ أو الواو بمعنى مع كقولك: إني وعمراً متفقان، وخبر إنّ محذوفُ ناب المعطوف منابه.

(٢) عجزه:

وقال صِحابي: قد شَأَوْنَكَ فاطلُب

البيت في ديوانه: ٥٠، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٥٨، فكان تنادينا: يريد نداء بعضهم لبعض بالخروج إلى مطاردة الوحش وعقد عذر الفرس من الخلف من العجلة..

والشاهد: (فكان تَنادِيْنا وعَقْدَ) حيث حذف خبر كان وناب عنه المعطوف.

(٣) الحديث ورد في مخالعة حبيبة بنت سهل الأنصاري لزوجها ثابت بن قيس بـن شماس، وهو =

فصل

وتقول: ضربي زيداً قائماً[1]، وضربي زيداً إذ كان قائماً، وتقول: ضربي زيداً إذا كانَ أخاك، أو إذْ كان أخاك، ولا تقولُ: ضربي زيداً أخاك، فدل هذا على أنَّهم لا يحذفون/ إذا كان وإذ كان إلاَّ وَهِي تامةٌ، ويكون قائماً حالاً، ولو كانت المحذوفة الناقصة لقيل: ضربي زيداً أخاك والله أعلم.

فصل

اعلم أنَّ المبتدأ يوجد على ثلاثة أقسام: يحذفُ ولا يجوزُ إظهارُهُ، وذلك نحو قول الشاعر[2]:

ألَا مرحبٌ واديكَ غَيْرُ مُضَيَّقِ[3]

والأكثرُ في هذا النَّصبُ بإضمار فعلٍ لا يظهر، ومما لا يجوز فيه إظهار المبتدأ كلّ صفة للمدحِ أو الذمِ أو التَّرحُمِ إذا قُطِعَتْ، فإنها إذا قطعت نصبت بإضمار فعلٍ أو رفعت بإضمار المبتدأ، ولا يجوزُ إظهار الفعل ولا

= في الموطأ (باب الخلع) ٣٤٨، ٣٤٩ ط ١ الشعب من طريق يحيى عن مالك، عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن، أنها أخبرته عن حبيبة بنت سهل الأنصاري، أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، وأنَّ رسول الله ﷺ خرج إلى الصبح، فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الغلس. فقال لها رسول الله ﷺ: «من هذه» فقالت: أنا حبيبةُ بِنتُ سهلٍ يا رسولَ الله.

قال: «ما شَأنُكِ» فقالت: لا أنا ولا ثابتُ بنُ قيسٍ. لزوجها... الحديث.

وعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث.

(١) في (ب). أخاك.

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي.

(٣) هذا عجز البيت وصدره:

إذا جِئتَ بواباً لَهُ قالَ مرحبا

والبيت في ديوانه: ١٦٥، وسيبويه ١: ١٤٩، والمقتضب ٣: ٢١٩، وشرح أبيات سيبويه ١: ١٠١.

والشاهد: رفع (مرحب) على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

إظهار المبتدأ، فإنّ كانت الصفةُ لغير ما ذكرته[1] فإنَّها إذا رفعت بإضمار المبتدأ أو بإضمارِ الفعل فيجوز إظهار المبتدأ وإظهار الفعل ويحذف ويجوزُ إظهاره، وذلك كل مبتدأ في الكلام ما يدل عليه وليس من المَوضِعَيْنِ المذكورين[2]، وذلك نحو قولك: الهلالُ، واللّهِ، إذا سمعت تكبيرَ مَنْ كبَّرَ لرؤيةِ الهلالِ. وَمِنْ هذا قولُه سبحانه: ﴿بلاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ﴾[3] أي هذا بلاغٌ، وكذلك قوله سبحانه[4]: ﴿مَتَاعٌ قَلِيْلٌ﴾[5] وهو كثير في كلام العرب، وفي القرآن ومِنْ هذا قوله تعالى: ﴿بَلْ عبادٌ مُكْرَمُونَ﴾[6] أي بل هم عباد مكرمون، وعلى هذا أخذ أبو علي[*] قوله تعالى[7]: ﴿بَشـرٍّ مِنْ ذَلِكُم النّارُ﴾[8] أي هيَ النَّارُ، ويشبهُهُ قوله جلّ[9] ذكره: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَونَ سُوءُ العَذابِ. النَّارُ﴾[10]أي هِيَ النَّارُ، ويمكن أنْ يكونَ النّارُ في الآيتين مبتدأ والخبر الجملة التي بَعْدَها، ويمكن في الآية الثانية أنْ يكون النّارُ بدلاً مِنْ ﴿سُوءِ العذاب﴾.

والقسم الثالث: أَنْ يكونَ المبتدأ ظاهراً لا يجوز حذفُهُ، وذلك كل مبتدأٍ إنْ حُذِفَ لم يَبْقَ في الكلام ما يَدُلُّ عليه، وقد ذكر[11]سيبويه: لَا

---

(١) يريد: لغير المدح والذم أو الترحم.
(٢) يعني موضعي حذف المبتدأ وجوباً في المصدر: (ألا مرحب) والنعت المقطوع.
(٣) سورة الأحقاف آية: ٣٥.
(٤) في (جـ): تعالى.
(٥) سورة آل عمران آية: ١٩٧.
(٦) سورة الأنبياء آية: ٢٦.
(*) هو أبو علي الفارسي. انظر: الإيضاح العضدي ١: ٥١.
(٧) في (ب) و(جـ): عز وجل.
(٨) سورة الحج آية: ٧٢.
(٩) في (ب): عز وجل.
(١٠) سورة غافر آية: ٤٥، ٤٦.
(١١) على هامش (أ) وفي (جـ): حكى.

سواءٌ؛ على تقديرِ لا هُما سَواءُ[1]، ولا يظهرُ هنا المبتدأُ.

وكما يُوجدُ المبتدأ على ثلاثة أقسام يُوجَدُ أيضاً الخبر كذلك، فخبر يحذف ولا يجوز إظهارُهُ فمن ذلك (خبر)[2] المبتدإ الواقع بعد لولا التي لغيْــرِ التحضيـض والعرضِ، وذلك نحو قوله سبحانه: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ﴾[3] فأنتم مبتدأٌ، والخبر محذوفٌ تقديره: لولا أنتم حاضرونَ، ولا خلاف في هذا أنَّه لا يُظْهَرُ، واختلَفُوا هلْ يكونُ الخبرُ غيرَ ما ذكرتُهُ، فمن النَّاس مَنْ ذهبَ إلى أنَّه لا يكونُ الخبرُ[4] بعد لولا إلا ثابتاً أومستقِّراً ولا يكونُ إلَّا محذوفاً وهو الصحيح. وَمن النَّاسِ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الخبرَ يكونُ غيرَ/ ذلِكَ، وإنْ كان غَيْرَهُ فلا بدَّ من ظهوره فأجازوا لولا زيدٌ قائمٌ لا أكرمتُكَ ولولا عمروٌ جالسٌ لكلمتُكَ، وهذا لَم يَثْبُتْ بالسَّماعِ[5]، والمنقولُ لولا قيامُ زيدٍ لا أكرمتُكَ، ولولا جلوسُ عمرو لكلمتُكَ. ومن ذلك خبرُ المبتدأ في القسم، فإنَّه قد يُوجدُ محذوفاً لازم الحذف فتقول: لعمْرُكَ ما أُكلِّمُ زيداً. فالتقدير: لعمْرُكَ يمينى، وكذلك أيمنُ اللّهِ، ويمينُ اللّهِ وأمانةُ اللّهِ[6]. ويأتي خبرُ

---

(١) في سيبويه ١: ٣٥٧: لا سواء؛ وإنَّما دخلت «لا» ها هنا لأنَّها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء، ألَا ترى أنَّك لا تقولُ: هذان لا سواء.

(٢) في هامش (أ) وفي (ب): ولا يقع ذلك إلا بعد لولا. ا هـ.

(٣) سورة سبأ آية: ٣١.

(٤) في (ب) و(جـ): خبر المبتدأ.

(٥) تابع ابن أبي الربيع في هذه المسألة مذهب جمهور النحويين في وجوب حذف خبر المبتدأ بعد لولا، لأنه لا يكون إلّا كوناً عاماً، وأمَّا ما ورد فيه الخبر كوناً خاصاً فهو إمَّا مؤول، وإمَّا لحنٌ. وزاد ابن أبي الربيع هنا بأنه (لم يثبت بالسماع). وفي كتابه شرح الجمل ١/١٢١ أنكر رواية حديث الرسول ـ ﷺ ـ: «يا عائشة لولا قومُكِ حديثُ عهدٍ بكفر لنفضتُ الكعبةَ..». قال: لم أرَ هذه الرِّوايَةَ بهذا اللَّفْظِ من طريقٍ صحيحٍ.. وذكر رواياتٍ أخرى. والحديث في صحيح البخاري بهذه الرواية.. لولا قومكُ حديثُ عهد بجاهلية لنقضت الكعبة... الفتح ٤٣٩/٣.

(٦) أورد المؤلف هنا ثلاثة أمثلة لوجوب حذف خبر المبتدأ، والمتعيِّن حذف الخبر في أحدهما، وهو لعمرك والسبب وجود لام الابتداء في المبتدأ، أما المثالان الآخران فيجوز فيهما أن يكون

المبتدأ في القسم ظاهراً فتقول: عليَّ عَهْدُ اللّهِ لأفعلنَّ. وتقول: زيدٌ قائِمٌ وعمروٌ. التقدير: وعمروٌ قائِمٌ، وقَلَّما يظهرُ هذا الخبرُ، وسَنُبَيِّنُ هذا في بابِ العطفِ مكملاً إنْ شاء الله، وما عدا ما ذكرتُهُ فإنَّه إنْ كان عليه دليلٌ جاز حذفه وإظهارُهُ وإنّ لم يكن عليه دليلٌ لم يجز حذفُه.

فصل
[شروطُ دخُولِ الفاءِ في خبرِ المبتدأ]

المبتدأ لا تَدْخُلُ الفاءُ في خبرِهِ إلَّا بشروطٍ أربعةٍ، وزاد سيبويه في الموصول خامساً.

أحدُها: أنْ يكونَ المبتدأ موصولاً أو نكرةً موصوفةً، والنَّكرة الموصوفةُ: كلُّ نكرةٍ دخلَ عليها كُل، نحو قولك: كلّ رجلٍ يأتيني.

الثاني: أنْ تكونَ الصفةُ أو الصلةُ فعلاً وفاعلاً أو ظرفاً أو مجروراً، فإن كانت الصلة أو الصفة مبتدأ أو خبراً أو شرطاً وجزاءً أو قسماً وجواباً فلا تدخل الفاء لأنَّ الشرطَ والجزاءَ والقسمَ والجوابَ، والمبتدأ والخبرَ لا يكونان شرطاً، لأنَّه لا يصلح دُخولُ كلمةٍ[1] الشرطِ على المبتدإ والخبر ولا على القسمِ والجوابِ، ولا يدخلُ الشّرطُ على الشّرطِ. وقولُهُ سبحانه: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ﴾[2] دخلت الفاءُ في الخبر، لأنَّ الصلة إذا كانت ظرفاً أو مجروراً، فيتعلق بفعل محذوف تقديرُهُ استقرَّ فحكم لما نابَ منابه بِحُكْمِهِ.

الثالث: أنْ تكونَ الصلة أو الصفة سبباً في الخبر لذاتِها أو لمعنى فيها،

المحذوف الخبر. والتقدير: يمين الله قسمي أو أيمن الله قسمي، وأن يكون المحذوف المبتدأ ويكون التقدير: قسمي يمين الله، أو أيمن الله.

(١) في هامش (أ): أداة.

(٢) سورة النحل آية: ٥٣.

فتقول: الذي يكرمني فمكرمٌ. وتقول: الذي يأتي فمكرُمٌ؛ فالإكرامُ سببٌ في الخبر [بذاته، والإتيان سببٌ في الخبر][1] لما فيه من المَبرَّةِ.

الرابع: أنْ لا يدخلَ على الموصولِ أو الموصوف عاملٌ ما عدا إنْ، فإنَّ دخولَها كخُرُوجِها لأنَّها لا تُؤَثِّر في المعنى شيئاً فتقول: إنَّ الذي يأتيني فله درهم. قال الله سبحانه: ﴿إنَّ[2] الّذينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ والْمُؤْمِناتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذابُ جَهَنَّمَ﴾[3]. ولا تقول: لَعلَّ الذي يأتيني فله دِرهمٌ، ولا ليت الذي يأتيني فله درهم، لدخول ما لا يدخل على اسم الشّرْطِ عليه، وكذلك لا تقولُ لعلَّ كل رجل يأتيني فله درهم، وهذه الشروط لم يُخالفْ فيها المبردُ/وخالف في الخامس الذي زاده سيبويه وهو أنْ يكونَ الموصولُ غيرَ الألف واللام فلا تقولُ عند سيبويه السارقُ فاقطع يده، وعلى هذا قال سيبويه في قوله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾[4] إنَّ السارق مبتدأ وخبره محذوفٌ تقديره: مِمَّا يُقَصُّ عليكم حكم السّارق والسّارِقة، وكذلك[5] ﴿الزَّانِيَةُ والزَّاني فاجلِدُوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جَلْدةً﴾[6].

وأجاز سيبويه في قوله سبحانه: ﴿واللَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذوهُما﴾[7] وجهين:

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٢) سقط من (جـ).

(٣) سورة البروج آية: ١٠.

(٤) سورة المائدة آية: ٢٨.

(٥) كذا في سيبويه على قراءة الرفع، وخالفه في هذا أبو الحسن الأخفش والمبرّدُ والكوفيون، وذهبوا إلى أنَّ خبر المبتدأ ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾، ودخلت الفاء في الخبر لأنّه لم يرد سارقاً بعينه وإنَّما أراد: كلّ مَنْ سَرقَ فاقطعوا. فينزل السارق منزلة الذي سرق وهو يَتَضمَّنُ معنى الشرط والجزاء، والمبتدأ إذا تضمن معنى الشرط والجزاء دخلت الفاء في خبره. انظر معاني القرآن للفراء ١: ٣٠٦، والكامل للمبرد ٢: ٦٤١، وإعراب القرآن للنحاس ١: ٤٩٥، ومشكل إعراب القرآن ١: ٢٢٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١: ٢٩٠.

(٦) سورة النور آية: ٢.

(٧) سورة النساء آية: ١٦.

أحدهما: أنْ يكونَ فأذوهما خبراً، ودخلت الفاء في الخبر، لأنَّ في المبتدأ معنى الشّرطِ والصِّلةِ والموصولِ فيهما الشروط المذكورة.

الثاني: أنْ يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: مِمَّا يُقَصُّ عليكم، وتكون الفاء رابطةً بيْنَ الجملتينِ، ويكون هذا بمنزلةِ[1] قول الشاعر[2]:

وقـائلةٌ خَـوْلانُ فـانكِـحْ فَتَـاتَهُمْ   وأكـرُومَةُ الحَيَّيْنِ خُلْوٌ كمـا هِيا[3]

التقدير: هذه خولانُ فانكح فتاتَهُمْ، وذهب المبرد[4] في الآياتِ كُلِّها إلى أنَّ الخبر في قوله سبحانه: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾ وكذلك الخبر ﴿فَاجْلِدُوا﴾، ودخلت الفاء لمكان الشرط في المبتدأ[5] والفراءُ[6] يَذْهَبُ إلى أنَّ الفاء دخلت في الخبر هنا كما دخلت في قولك: بزيدٍ فأمرر، والتقدير مهما يكن مِنْ شيءٍ فأمرر بزيدٍ، فلَّما حذفت جملة الشرط بقيَ فأمرر بزيد، فاستقبح مجيء الفاء أولاً، فَقُدِّم شيءُ من الجملة ليزولَ القبحُ فقيل بزيدٍ فأمرر، فكذلك الأصلُ مهما يكن من شيء فخولانُ أنكح فتاتهم، ثم حذف

---

(١) انظر سيبويه ١: ٧١، ٧٢.

(٢) لم أقف على اسمه.

(٣) البيت في سيبويه ١: ٧٠، ٧٢، والأخفش في معاني القرآن ١: ٨٠، والفارسي في الإيضاح ١: ٥٣، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١: ٤١٣.
خولان: قبيلة باليمن. أكرومة: على وزن احدوثه، وهي بمعنى اسم المفعول. الحيين: حيى أبيها وأمها. خلو: خالية من الأزواج.
والشاهد قوله (خولان فانكح فتاتَهم) فإن (خولان) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه خولان، كذا وجه الكلام عند سيبويه، والأخفش في معاني القرآن ١: ٨٠.
وذكر السيوطي في الهمع ٢: ٥٩ أنَّ الأخفش يُجيز دخولَ الفاء في كل خبرٍ، واستشهد بالبيت: وقائلةٌ خولانُ... البيت.
وكذا يرى الأعلم، فقد جعل (خولان) مبتدأ خبره (فانكح) انظر الأعلم على سيبويه ١: ٧٠.

(٤) في (ب): المبرد يذهب.

(٥) انظر الكامل ٢: ٢: ٦٤١، ٦٤٢، وإعراب القرآن للنحاس ١: ٤٩٥.

(٦) الفراء والأعلم جوزاً دخول الفاء في كل خبر هو أمر أو نهي، نحو: زيد فاضربه، وزيد فلا تضربه. انظر الهمع: ١: ١١٠.

مهما يكن مِن شيءٍ فبقيَ فخولان أنكح فتاتهم، فجاءت الفاء أولاً وهي لم توضع إلا أنْ تكون بعد جملةٍ فاستقبح فَقُدِّمَ شيءٌ مِن جملتها ليزولَ القبحُ، وهذا لم تفعلْهُ العربُ مطلقاً إلاَّ بالعِوضِ، وهو أمَّا فتقول أمّا زيدٌ فمنطلقٌ الأصل مَهْمَا يكنْ مِنْ شيْءٍ فزيدٌ منطلقٌ، فحذف مهما يكن من شيءٍ وجعل مكانُهُ أمَّا فَصَار أَمَّا فزيدٌ منطلقٌ فَقَبُحَ ولايَةُ الفاءِ الحرفَ المفهوم منه الشرط فَقُدِّمَ شيءٌ من الجملة ليزولَ القبْحُ فقالوا: أما زيدٌ فمنطلِقٌ، وإذا حذَفْتَ ولم تُعوّضْ فلا تفعلْ ذلك إلاَّ بشرطينِ:

أحدهما: أن تكون الجملةُ فعليةً.

الثاني: أن يكون الفعلُ أمراً أو نهياً وما جرى مجراهما في الاقتضاء، والدليل على ذلك أنَّك لا تقولُ: زيدٌ فمنطلقٌ، كما تقول: أمَّا[1] زيدٌ فمنطلقٌ[2].

(١) سقط من (جـ).

(٢) في (ب) و(جـ) زيادة: والله أعلم.

باب الإخبار بالذي أو بالألف واللّام

إذا قيلَ لك أخبرَ عن الاسمِ بالذي، فمعناه اجعلْ الاسم خبراً عن الّذي بعدما تَجْعَلْ الذي مبتدأً له، وتَجْعَلْ الجُمْلَةَ صلةً له، وتجعلْ مكانَ الاسم المخبر عنه ضميراً يعودُ إلى الّذي، وكذلك إذا قيلَ لك أخبر عنه بالألفِ واللّامِ، والإخبار بالذي أعمُّ لأنّك تخبرُ بالذي عَنْ كلِّ اسمٍ كان في جملة اسميةٍ أو في جملة فعليّةٍ متصرفاً كان الفعلُ أو غيرُ متصرّفٍ، ولا تخبرُ عن الاسم بالألفِ واللّامِ حتّى يكونَ الاسمُ في جملة فعليّةٍ والفعل متصرّفٌ لأنَّ الألفَ واللّامَ لا يوصلان[1] إلّا باسم الفاعلِ أو اسمِ المفعول، ولا يُخْبَرُ عن الاسم إلا بشروطٍ سبعةٍ:

أحدها: أنْ تكونَ الجملة خبريّةً فإنْ كان الاسمُ في جملةٍ غيرِ خبريّةٍ، فلا يخبرُ عنهُ لأنَّ الصلةَ لا تكونُ إلّا جملةً تحتمل الصدقَ والكذب.

الثاني: أنْ يكونَ الاسمُ يجوز فيه التّأخِيرُ ولا يلزم التقديمُ فأسماءُ الاستفهام وأسماءُ الشّرطِ لا يخبرُ عنها، وكذلك ضميرُ الأمرِ والشأنِ لا يخبر عنه للزومه التقديم، وكذلك الضمير في نعم وبئس وربّهُ رجلاً لأنَّهُ وُضِعَ على أنْ يكونَ مقدّماً وتفسيرهُ ما بعده، وإذا أخبرت عنه أخرته وجعلت مكانه ضميراً يعودُ إلى الذي فقد صار يعود على ما قبله، مع ذلك يكون الخبر لا فائدة له.

---

(١) سقط من (ب) في الترميم.

الثالث: أنْ يكون الاسم يجوز تعريفه، فإن كان اسماً يلزمه التنكير، فإنه لا يخبر عنه لأنك إذا أخبرت عنه جعلت مكانه ضميراً، والضمير لا يكون إلّا معرفةً وذلك كالحال والتمييز، وكذلك الأسماء التي لا تستعمل إلّا في النفي نحو: ما جاءني أحدٌ، وما بالدار كتيعٌ وما بها أرمٌ لأنها لا تكونُ إلّا نكرةً والضمير لا يكونُ إلّا معرفةً، ولا بدَّ إذا أخبرت عنها أنْ تجعلَ مكانها ضميراً.

الرابع: أنْ يدخلَ عليه ما لا يَدْخُل على المُضْمَراتِ نحو الاسم المخفوض بكاف التشبيهِ، وكذلك الاسم المخفوض بحتّى، فإنَّ هذين الحرْفَيْنِ لا يدخُلانِ على المُضمَرات، وذلك نحو قولك: قامَ القومُ حتّى زيدٌ، لا يجوزُ الإخبارُ عن زيدٍ، وكذلك ما جرى مجراهما.

الخامس: كلّ اسمٍ لا يَتصرّفُ فإنّه لا يخبر عنه، وذلك نحو الظروف التي لا تَتَصَرّفُ نحو: جلست عندك. لو قيل: أخبر عن عندك لم يجز لأنَّه لا يرتفع/ ولا تستعمله العرب إلّا منصوباً أو مخفوضاً بمن.

السادس: أن لا يكون تابعاً فلا يخبر عن الصفة لأنَّكَ إن أخبرت عنها لزم أنْ تجعل مكانها ضميراً، والضمير لا يُوصفُ به، وكذلك التوكيد لا يخبر عنهُ إلّا المعطوف بالحرف فإنه يخبر عنه فتقول: في قام زيد فعمرو: الذي قام زيد فهو عمرو، وكذلك الذي قام زيد ثم هو عمرو. وأمَّا الواو ففي الإخبار عن المعطوف بها خلاف، فمنهم من قال: يبقى الضمير في موضع المخبر عنه. ومنهم من قال: يتقدم ويصير معطوفاً عليه، وحينئذ يخبر عنه لأنَّ الواو لا تقتضي الترتيب، والبدل عندي يجري مجرى الصفة لا يخبر عنه.

السابع: كل اسم رابط[1] فإنّه لا يجوز أنْ يخبر عنه لأنَّك لو أخبرت

---

(١) في (جـ): تابع.

عنه لجعلت مكانه ضميراً وجعلت الجملة صلةً، فإنْ أعدت الضمير على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير[1] [وإن بَقَّيْتَ الضميرَ عائداً على المبتدأ بقيَ الموصولُ بلا ضميرٍ يعود إليه من صلته][2]، ولأنَّه يكونُ الخبر لا فائدة له، ومتى أخبرتَ عن الاسم العامل فيما بعده نقلته بمعمولهِ وجعلت مكانَهُ الضميرَ فقلت: إذا قيل لك أخبر عن الضرب من قولك: أعجبني ضرب زيدٍ عمراً، الذي أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، ولو أخبرت عن الضرب من قولك: عجبت من ضرب زيد عمراً لقلت: الذي عجبت منه ضربُ زيدٍ عمراً، ومتى لم يَجُزْ أَنْ ينقَلَ بمعموله فلا يجوز الإخبار عنه. لو قلت: ضربي زيداً قائماً. وقيل لك: أخبر عن ضربي لم يجز، لأنَّك إن نقلته بمعموله وهوزيدلم يكن قبل الضمير الذي في «قائماً» اسم يصح أَنْ يعودَ إليه. أَلا ترى أنَّ الضمير الذي في قائم عائدٌ على زيد أو على ما يعود على زيدٍ، لأنَّ الأصل ضربي زيداً إذا كان قائماً أو إذ كان قائماً وهو الصحيح على حسب ما تقدم. فإنْ نَقَلْتَهُ وتركت المعمول في مكانِهِ لم يصح لأنَّ الضمير لا يعملُ. أَلَا ترى أنّكَ لو فعلتَ ذلك لقلت الذي هو زيداً قائماً ضربني وهذا لا يصح.

فصل

ومتى أخبرْتَ عن الاسم الموصوفِ نقلْتَهُ بصفتِهِ ولم يجز أنْ تترك الصفة في مكانها لأن الضمير لا يوصف، فإذا قلت: ضربت زيداً العاقل. فإن قيل لك: أخبر عن زيدٍ. وجب أَنْ تقولَ الذي ضَرَبْتُهُ زيدٌ العاقلُ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ الذي ضرْبَتُهُ العاقلُ زيدٌ، وكذلك ما أَشْبَهَهُ.

فصل

ومتى أخبرْتَ عن الظَّرفِ وجب أَنْ/ تجعل مَكانَهُ ضميراً مخفوضاً لأنَّ

---

(١) في (جـ): يعود على المبتدأ من صلته.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

الظرف إذا أُضْمِرَ وجب أَنْ يعُودَ إليه حرفُ الجَرِّ، فإذا قيلَ لك: أخبر عن يوم الجمعة، من قولك: خرجتُ يومَ الجمعة. قلتَ: الذي خرجتُ فيـهِ يومُ الجُمعةِ، وكذلك المفعول مِن أجله إذا أخبرتَ عنه وجب أَنْ تردَّ إليه حرفَ الجر. فإذا قلتَ: جئتُك ابتغاءَ الخيرِ. وقيل لَكَ: أخبر عن ابتغاء الخيرِ وجب أَنْ تقول: الذي جئتُكَ له ابتغاءُ الخيرِ، لأنَّ المفعول من أجلهِ أصلُهُ بحرفِ الجر فلا يحذَفُ منه حرفُ الجَرّ إلاَّ أَنْ يكونَ مصدراً بشرَطيْهِ أو يكونَ في تأويل المصدرِ، وعلى حسب ما يَتَبَيَّنُ في بابِ المفعولِ مِنْ أَجلِهِ إنْ شَاءَ اللّهُ تعالى.

فصل

والضَّميرُ الذي يُجْعَلُ مكان الاسم المخبرِ عنه لا يكونُ إلَّا غائِباً ويكون على حسبه مفرداً كان أو تثنِيَةً أو جمعاً مذكراً كان أو مؤنَّثاً منصوباً كان أو مرفوعاً أو مخفوضاً إلَّا ما ذكرتُهُ في الفصل الذي قبل هذا، فإذا قيل لك: أخبرْ عن التَّاءِ من قولك: ضربتُ زيداً، فإنك تقول: الذي ضربَ زيداً أنا، وتعيدُ الضَّميرَ على لفظ الذي ولا تعيدُ الضمير على المعنى لأنكَ إنْ فعلتَ هذا وجب أن تقولَ: الذي ضربت زيداً أنا، فيكون الخبرُ لا فائدةَ له، والخبر مِن شرطهِ أنْ يُفِيدَ خلاف ما أفاده المبتدأ، ولو أخبرت عن زيدٍ لوجب أن تقولَ: الذي ضربتُه زيدٌ. فلو أخبرت عن زيدٍ بالألف واللام لوجب أن تقولَ: الضاربُهُ أنَا زيدٌ، ويظهر الضمير لأنَّ اسم الفاعل قد جرى على غيرِ مَنْ هُو لَه فيلزمْ أَنْ يظْهَرَ ضميرُهُ على حسب ما تَبَيَّنَ في باب المبتدإِ. ولو قلتَ: كان زيدٌ قائم، وجعلْتَ في كان ضمير الأمر والشأن. وقيل لك: أخبر عن زيد بالألفِ واللام لوجب أن تقولَ: الكائنُ هو هو قائمٌ زيدٌ فهو الأوَّل ضمير الأمر والشأنِ برزَ من الصفة لأنها جرتْ على غيرِ مَنْ هي له وهو الثانية الضمير المجعول مكان المخبر عنه إلا أنَّ مثل هذا لا يأتي من كلام العرب لما فيه من الطول والإبهام.

فصل

اعلم أنَّك إذا عطفت جملةً على جملةٍ بغير الفاء فلا يخبر عن الاسم الذي في الجملة الأولى ولا عن الاسم الذي في الجملة الثانية حتى يكونَ الاسم متكرراً في الجملتين، فإذا قلت: قام زيد، وقعد عمرو، لم يجز أنْ تخبرَ عن زيد ولا عَن عمرو، لأنَّكَ إنْ أخبرتَ عن واحدٍ منهما جعلت مكانه ضميراً: / ويكون الضميرُ عائداً على الموصول من الجملة الواحدةِ، ولا يكونُ في الجملة الأخرى ضميرٌ يعود إلى الموصولِ، والموصولُ قد وُصِلَ بصلتينِ فلا بدّ مِنْ ضميرَيْنِ. ألا ترى أنَّك لو قلت: الذي قامَ وقعدَ عمروٌ زيدٌ، لكانت الجملة الأولى بضمير والثانية بغير ضمير وهما صلتان فتحتاج كل واحدةٍ منهما إلى ضمير لأنَّها صلة الذي. فإن قلت: قام زيد وقعد، فيجوز لك الإخبار عن زيدٍ لأنَّه قد تكرر فتقول: الذي قام وقعد زيدٌ، وتجعل ضميرِيْنِ في الجملتين، فإنْ قلتَ: قام زيدٌ في الدار، وقعدَ عمرو، فيها جاز الإخبار عن الدار، ولم يجز الإخبار عن زيد ولا عن عمرو على حسب ما تقدم. وإذا قلتَ: ضربتُ وضربني زيدٌ، جاز الإخبار عن الضمير وعن زيدٍ لتكرُّرِهما، فإذا أخبرتَ عن الضمير قلتَ: الذي ضرب وضربه زيدٌ أنا، وإن أخبرتَ عن زيد قلت: الذي ضربتُه وضربني زيدٌ، فعلى حسب هذا يجري هذا النوع كله. فإن كانت الثانيةُ معطوفةً على الأوَّل بالفاء، وكان فيها معنى السبب فلا يُشْتَرطُ تكرارُ الاسمِ لأنَّ الجملتين قد صارتا جملةً واحدةً لارتباطها بالفاء ارتباط الشرط بالجزاء، وذلك نحو: يطيرُ الذباب فيغضُبُ زيدٌ، المعنى إن يطر الذباب يَغْضَبُ زيدٌ، وكما يخبر عن الذباب وعن زيدٍ هنا يجوز أنْ يخبر عنهما في ذلك.

باب الموصولات

الموصولات: تكونِ حروفاً وتكون أسماءً، والحروف أربعةٌ: أنَّ المفتوحة الهمزة المَخفّفَةَ، وكي الناصبة، وما، وأَنَّ المفتوحة الهمزة المشددة، فَأمَّا كي: فتوصل بالفعل المضارع وتنصبه نحو قوله سبحانه: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾(١). وأما أنْ فتوصلُ بالفعل المضارِع والماضي، والمضارِع يرادُ به الاستقبال، وأما أَنْ: فتوصل بالمبتدأ والخبر وتعمل فيهما فتقول: يعجبني أنّ زيداً قائمٌ، وإذا كفت بما بقيت مع ما بعدها في تأويل المصدر: وكذلك إذا خُفِّفَتْ، وأمّا ما: فتوصلُ بالماضي والمضارع، ويراد بِهِ الحال، فمثال الماضي قوله سبحانه(٢): ﴿وَدُّوا ما عَنِتّمْ﴾(٣). ومثال المضارع قوله سبحانه: ﴿ولَا أَنْتُمْ عابِدُونَ مَا أَعْبدُ﴾(٤). وجعل الأخفشُ(٥) ما هذه(٦) بمنزلة الذي، وقدروا العنتَ الّذي عَنِتّم، وما ذكره سيبويه أبيَنُ(٧). وقد وصلت بالمبتدأ والخبر قليلاً.

---

(١) سورة الحديد آية: ٢٣.

(٢) في (ب): تعالى.

(٣) سورة آل عمران آية: ١١٨.

(٤) سورة الكافرون آية: ٣.

(٥) في معاني القرآن للأخفش ١: ٢١٤ (جعل «ما عنتم» في موضع العنت..

(٦) في (ب) و(جـ): هنا.

(٧) الذي في سيبويه ١: ٤١٠ أنّها مصدرية وهي وما بعدها في تأويل مصدر، قال: ومن ذلك قولهم: ائتني بعد ما تفرغ، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ، وتفرغ صلة..).

قال الشاعر[1]:

أعـلاقـةً أُمَّ الـولـيـدِ بعـدَمـا أفنانُ راسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ[2]

فهذه الجملةُ مَعَ ما في تأويلِ المصدرِ، ويَظْهَرُ من سيبويهِ أنّ ما في هذا البيت كافةً كفت بَعْدَ عن الجَـرِّ[3] ولا ضميرَ يعودُ إلى الحرفِ من صلتِهِ إلا أنّ تجعل ما مُرَكّبَةً معَ ما قبلَها[4].

---

(١) هو المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي كما في كتاب سيبويه ١: ٦٠، ٢٨٣.

(٢) البيت في المقتضب ٢: ٥٤ غير منسوب، والأزهية ٨٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٢، وابن يعيش ٨: ١٣٣، ١٣٤، والمقرب ١: ١٢٩، ورصف المباني ٣١٤.
الثغام: شجر. المخلس من النبات: ما اختلط رطبه بيابسه، يقال: أخلس الشعر والنبت إذا كان فيه لونان. والعلاقة أنْ يَعْلَقَ الحبُ بالقلب.
والشاهد قوله: (بعد ما أفنانُ رأسِكِ كالثّغام..) حيث وصلت (ما) بالجملة الاسمية وهو قليل، قال ابن هشام: وهو الظاهر لأنَّ فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة، لأنَّها لو لم تكن مضافةً لنونت..) انظر المغنى ١: ٣١١.. وجعلها سيبويه زائدة في ١: ٦٠، وجعلها كافة لبعد عن الإضافة في ١: ٢٨٣ وإلى هذا ذهب ابن يعيش في شرح المفصل ٨: ١٣١، ١٣٢.

(٣) في هامش (أ) إلّا أنْ تجعل ما مركبة مع ما قبلها. وليت في (ب) و(جـ). والذي يظهر لي أنها توضيح لقول سيبويه الذي أخذ بظاهره، لأن سيبويه جعل (بعدما) بمنزلة حرف واحد، وبعيد أن يكون مزاده أن الضمير يعود على ما إذا تركبت مع ما قبلها.

(٤) انظر توجيه سيبويه لهذا البيت ١: ٢٨٣.

الأسماء الستة

والأسماءُ الستة: الّذي وتثنيتُها، وهي: الّلذانِ وجمعُها وهو الذِينَ في الأحوالِ الثّلاثةِ، ومِن العرب مَنْ يستعمِلُ الذينَ استعمالَ الجمعِ المذكّرِ السّالم فيرفعُ بالواو ويخْفِضُ[1] وينْصِبُ بالياءِ، وهذا قليلٌ، ويجري مَجْرَى الذي «ذو» في لغة طَيّء قال الشّاعر[2]:

قُولا لهذا المرْءِ ذُو جاءَ طالباً[3]

أيْ الّذي جاء طالباً.

وذا: ولا يكونُ بمنزلةِ الّذي إلّا مَعَ ما ومَنْ الاستفهاميتّيْن نحو قَولِهم: مَنْ ذا يفعلُ هذا؟ أيْ مَن الّذي يَفْعَلُ هذا؟ ويَجْرِي مَجْرَى الّذينَ: الأُلـى. قال الشاعر[4]:

(١) في (ب) و(جـ) بنصب وخفض.

(٢) هو قوال الطائي كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٢: ٢١٠، والإنصاف ١: ٢٨٣، وروايتهما (ساعياً).

(٣) عجزه: هلم فإن المشر في الفرائض.
والشاهد في البيت مجيء (ذو) الطائية بمعنى الذي، وَهِي في محل جرٍ صفةٍ للمرء، أي قولا لهذا المرء الذي جاء يطلبُ زكاةَ أموالنا تعال...

(٤) هو مرة بن عداء الفقعسي، وقيل: إنه لبعض بني فقعس، انظر الحماسة البصرية ١: ٧٥، والهمع ١: ٨٣، والتصريح ١: ١٣٣، والدرر اللوامع ١: ٥٧.
والشاهد فيه إجراء الأُلى بمعنى الذين وتكتب بغير واو بخلاف أُولى التي للإشارة فإنها تكتب بالواو بعد الهمزة لعدم وجود أل فيها.

رأيتُ بَني عمِّي الأُلى يَخْـذُلُونَنِي   على حـدثـانِ الـدَّهْـرِ إذْ يَتقَلَّبُ

والتي وَتثْنِيَتُها وهِيَ اللّتانِ وجمْعُها وهو اللاّئِي واللاَّءِ واللاّتِي واللاَّتِ واللّواتِي واللّواتِ، ويَجْرِي مَجْرَى اللّتي ذو في لُغَةِ طَيِّء. قال الشاعر[1]:

وَبِئرِي ذو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ[2]

أيْ الَّتي حفرْتُ والّتي طَوَيْتُ، ويَجْرِي مَجْرى جمعها الألى، قال زهيرُ:

تَبذّ الألي يأتِينها مِنْ وَرائِها[3]

وتقعُ على ما لا يَعْقِل وعلى مَنْ يَعْقِل.

وَمَنْ: وَهِيَ تَقَعُ على مَنْ يَعقِلْ، وما وهي تَقَعُ على مـا لا يَعْقِلْ وعلى جنس مَنْ يَعقِـل. قال الله سبحـانه: ﴿فَـانْكِحُوا مَـا طَـابَ لَكُمْ مِنَ النِّسـاءِ مَثْنَى وَثُـلاَثَ وَرُبـاعَ﴾[4]. وعلى صفـةِ مَنْ يَعْقِـل قـال الله

---

(١) هو سنان بن الفحل من طيّء كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٢ : ٥٩٠، ٥٩١، والإنصاف ٢ : ٧٧٣، والخزانة ٢ : ٥١٣.

(٢) صدره: فإنَّ الماءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي.

وورد الشاهد في الأزهية ٣٠٥، وأمالي الشجري ٢ : ٣٠٦، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤٧/ ٨: ٤٥.

والشاهد مجيء (ذو) اسماً موصولاً بمعنى التي، وهي لغير العاقل.

(٣) تمام البيت:

وإنْ تَتَقدّمها السوابقُ تَصْطَدِ

انظر ديوان زهير: ١٨٠.

يصف زهير بقرة من بقر الوحش بسرعة العدو، فهي تسبق الكلاب اللاتي أرسلن في إثرها ومن ورائها.

والشاهد قوله: (الألى يأتينها) فقد أجرى الشاعر: (الألى) مجرى جمع التي وهو اللاتي، واستعمله في جماعة الإناث غير العاقلات، وهن الكلاب، يدل على ذلك نون النسوة في (يأتينها)، وسياق الكلام، فهو يريد أن هذه البقرة تسبق الكلاب اللائي تجري من ورائها.

(٤) سورة النساء آية: ٣. وفي جعل ابن أبي الربيع (ما) في الآية لجنس ما يَعْقِلُ تسامحٌ، والأولى

سُبْحَانَه[1]: ﴿قَالَ فِرْعَونُ وَمَا رَبُّ العَالَمِينَ﴾[2]. وَأَمَّا مَا حَكِيَ مِنْ قَوْلِهِم: سُبْحَانَ مَا سَخَرَكُنَّ لَنا. فما مصدرِيّة[3] في مَوْضِعِ الظرفِ. وسُبْحانَ: اسمُ علمٍ بمنزلة سبحانَ في قولِ الشاعر، وهو قول[4] الأعشى:

أقــولُ لَــمَّــا جــاءَنــي فَــخْــرُهُ سُبْحــانَ مِنْ علقمةَ الفَــاخِــرِ[5]

أي براءة، والضمير الّذي في سَخَّر يعودُ على الله تعالى لأنَّ الكلام دل عليه سبحانه. وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي على بَطْنِهِ﴾[6] وبلا شكٍ أنَّ الذي يَمْشي على بطنه/ غير عاقل. فالجواب أنَّه تعالى لَمّا خَلَطَ مَنْ يعقِل بما لا يَعْقِل في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كلَّ دابةٍ مِنْ مَاءٍ﴾[7] غلب مَنْ يعقل على ما لا يعقل في التفصيل، فجاء فيها كلُّها بِمَنْ لتجري على طريقة واحدةٍ.

أنّها لصفةِ ما يَعقِل، وذلك أنّ (ما) لِنعُوتِ العقلاء كما تقعُ لِمَا لا يَعْقِل، يقالُ: ما عِندَك؟ فتقولُ: كريمٌ وطيّب. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٩٣.

وذهب الفراءُ في معاني القرآن ١:٢٥٣، ٢٥٤ إلى أنَّ (ما) في الآية مصدريّة، وقد استبعد ذلك النَحّاس. انظر إعراب القرآن ١: ٣٩٣.

(١) في (جـ): تعالى.

(٢) سورة الشعراء آية: ٢٣.

(٣) في (ب): ظرفية.

(٤) سقط من (جـ).

(٥) البيت في ديوانه: ١٤٣، وهو مِن شواهد سيبويه ١: ١٦٣، وثعلب في مجالسه ٢٦١، والمبرد في المقتضب ٣: ٢١٨، وابن السيرافي ١: ١٥٧، وابن جني في الخصائص ٢: ١٩٧، ٤٣٥/ ٣: ٤٢، وابن الشجري في أماليه ١: ٣٤٧/ ٢ ٢٥٠، وابن عصفور في المقرّب ١: ١٤٩.

وعلقمةُ الوارد في البيت، هو علقمة بنُ عُلاثَةَ العامِريّ، كان سيداً في قومه، تولّى حوران في خلافة الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهجاه الأعشى لمنافرته عامر بن الطفيل العامري ابن عمه، وكان الأعشى مع عامر هذا. انظر: المعارف لابن قتيبة ٣٣١، وثمار القلوب: ٣٥٢، والإصابة: ٢: ٤٩٦.

والشاهد قوله (سبحان) فإنّه علمٌ غيرُ مضاف.

(٦ و٧) سورة النور آية: ٤٥.

ومَنْ وما: تقعان على المذكّرِ والمؤنّث وعلى المفردِ والمثنى والمجموع.

وأي: وهي تقعُ على مَنْ يعقلُ وما لا يعقلُ، وعلى المفردِ والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، وتستعملُ مضافةً وغيرُ مضافةٍ، وإذا وقعت على المؤنث استعملت بالتاء، وبغير تاء.

السادس: الألف واللاّمُ في نحو: الضَّارِب والمضروب وهما بمنزلة الّذي، وهذه الأسماءُ[1] الموصولاتُ تحتاجُ إلى صلاتٍ وإلى ضمائِرُ تعودُ إليها مِن صلاتِها. فأمَّا الألفُ واللاّمُ فَتُوصلاَنِ باسم الفاعلِ واسم المفعول والضّمير العائد يكون مرفوعاً ويكون منصوباً ويكون مخفوضاً، فإنْ كان مرفوعاً فيكون مستتراً على كل حالٍ مفرداً كان أو غيرَ مفردٍ، فإنْ كان منصوباً أو مخفوضاً فلا يجوز حذفه في الأعرفِ. واختلف الناس في الضمير المتصل باسم الفاعل الذي يُرادُ به الحالُ أو الاستقبالُ وليس معرفةً بالإضافةِ، فذهب أبو الحسن[2] إلى أنَّه منصوبٌ في كل حال فقال: في ضاربه والضاربه أنّه منصوب، وذهب الجرمي والمازني[3] والمبرد[4] إلى أنّه مخفوض في كلّ حال، فقال في ضاربِه والضَّاربِه إنّه مخفوضٌ. وذهبَ سيبويه إلى أَنَّهُ معتبرُ بالظّاهِرِ العاري عن الألفِ واللاّمِ فقال: في ضَارِبهِ: إنَّهُ مَخْفُوضٌ لا غيرُ، لأنكَ لو جعلت مكانه زيداً وما أشبهه لكان مخفوضاً لا غَيْرُ[5]، وكذلك قال في هذانِ ضارباك، وهؤلاء ضاربوكَ، الكاف في موضع خفضٍ فأنْ قلت: هذا المكرمكُ لم يكن الكافُ إلاّ في موضع نَصْبٍ، لأنَّكَ لو قلت: هذا

(١) خالف في اسمية (الـ) الأخفش والمازني، فأما الأخفش فذهب إلى أنَّها حرف تعريف وليست موصولية، وأمَّا المازني فعنده موصول حرفي. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢: ٦٩٥، وارتشاف العزب ٢: ٤٥٧، والمساعد ١: ١٤٩.

(٢) هو الأخفش كما في ارتشاف الضَّرَبْ ٢: ٤٥٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) لم أقف في المقتضب على هذا الوجه ولعله ذكره في غيره.

(٥) في سيبويه ١: ٩٦ قريب من هذا مع اختلافٍ في التعبير والأمثلة.

المِكْرِمُ زيداً لم يكنْ في زيدٍ إلاّ النَّصب. فإنْ قلتَ: هذان المكرماك، وهؤلاء المكرموك، جاز أنْ يكونَ الكافُ في موضع نصبٍ، وأنْ تكونَ الكاف في موضع خفضٍ لأنَّك لو قلتَ: هذان المكرما زيـدٍ، وهؤلاء المكرموعمرٍو، جـاز لك في زيـدٍ وعمرٍو النَّصبَ والخفضَ، والخفضُ أحسنُ. ويعودُ الكلامُ في هذا في باب اسم الفاعل.

وأمَّا ما عدا الألفُ واللاّم من الأسماء الموصولات فإنها توصلُ بالجملة من المبتدإِ والخبرِ، وبالفعل والفاعل أو بالشّرطِ والجزاءِ أو بالقسم والجواب/ أو بالظرف أو المجرور فتقول: الّذي في الدار زيدٌ، وإذا جئتَ بالصلةِ فحينئذٍ يصير الموصول بمنزلةِ اسم واحدٍ، ولا بدَّ في الصلةِ من ضمير، والضميرُ يكون على ثلاثةِ أوجهٍ: مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً، فإنْ كان منصوباً فأنت بالخيار في حذفه إن كان متصلاً لا يوقع حذفه لبساً، فإنْ كان منفصلاً فلا يجوز حذفه، فإن كان مخفوضاً فيجوز حذفه إن اجتمعت فيه ثلاثةُ شروطٍ، فإنْ نَقَصَ مِن الشروط الثلاثة شرطٌ واحدٌ فلا يجوزُ حذفه في الأعرفِ.

والشروط الثلاثة أنْ يكونَ مخفوضاً بحرفٍ، وأنْ يكونَ ذلك الحرفُ قد تَقَدَّم، وأنْ يكونَ الفعلُ المعدي واحداً، وذلك نحو: مررتُ بالذي مررتَ به. فإنْ قلتَ: أمررتَ بالذي مررتُ بهِ جازَ الحذفُ[1] بِقُبْحٍ[2] وإنْ كانَ مرفوعاً، فإنَّ كان فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعِله أو اسمُ كان وأخواتِها فإنَّه يَسْتَتِرُ في الإفراد ويظهرُ في التَّثنيةِ والجمعِ نحو: الذي قامَ واللّذانِ قاما والذينَ قاموا، فإن كان المرفوعُ مبتدأً قَبُحَ حذفُه إلاَّ في أي فإنَّه لا يَقْبُحُ فتقول: مررتُ بالّذي هو قائمٌ، ويَقْبُحُ[3] بالذي قائِمٌ[4]، ويَحْسُنُ بعضُ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٢) في (ب) و(جـ): فإن الحذف يقبح.

(٣) في (جـ): مررت بالذي.

(٤) السبب هو قِصَرُ الصلةِ، لأنَّ حذفَ صدر الصلةِ يَقْبُحُ إذا لم تَطُلْ فإنْ طالت حَسُنَ الحذفُ إلاَّ في أيّ فإنّه يَجُوزُ حذفُ صدرِ صِلَتِها سواء طالتْ أم لم تَطُلْ.

حسنٍ، إذا طالَ الكلامُ، وذلك نحو: ما أنا بالّذي قائِلٌ لَكَ سوءاً التقدير ما أنا بالذي هُوَ قائلٌ لكَ سوءاً، وَحِكَى هذا الخليل[1]، وأَمَّا في أي فَيَحْسُنُ فتقولُ: أمرُر على أيِّهم أفضلُ. والأصل أمرر على أيّهم هو أفضلُ، وكلاهما حسنٌ إلَّا أنَّك إذا أظهرتَ الضميرَ أعربتَ أيّاً وإذا لم تُظْهر الضمير، فإنْ شِئْتَ بنيتَ لمخالفتِها أخواتِها[2]، قال الله تعالى[3]: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهم أَشَدُّ[4]﴾[5]. وإنْ شِئْتَ أعربتَ على القيـاسِ[6] الجـاري فيهـا بالحمـلِ على كلٍ وعلى بعضٍ، وهذا في أيٍّ إذا كانت مضافةً، فإنْ كانت غيرُ مضافَةٍ فلا بدَّ من الإعراب حذفتَ الضميرَ أو أظهرتَهُ فتقول أمرر على أيٍّ أفضلُ، وفي هذا الفصل كُلّهِ خلافٌ[7]، وما ذكرته مذهبُ سيبويهِ وهو الصحيحُ[8]، فإنْ كانَ المرفوعُ غير ما ذكرتُه فلا يجوزُ الحذف ولا بدَّ من الإظهارِ.

---

(١) في سيبويه ١: ٢٧٠: (زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً).

(٢) البناء قول سيبويه ١: ٣٩٨.

(٣) في (ب): سبحانه.

(٤) سقط من (ب).

(٥) سورة مريم آية: ٦٩.

(٦) هذا قول الخليل، قال سيبويه ١: ٣٥٧: (وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال: القياس النصب كما تقول: اضرب الذي أفضل، لأنَّ أيّاً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي..).

(٧) يريد الخلاف في إعراب أي وبنائها في حال الإضافة وحذف صدر الصلة، انظر سيبويه ١: ٣٩٧، ٣٩٨، وإعراب القرآن ٢: ٣٢٢، ٣٢٤، والبيان ٢: ١٦١.

(٨) مذهب سيبويه هو البناء كما سبق، وقد اعترض عليه فيما ذهب إليه، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢: ٣٢٣: (وما علمت أنَّ أحداً من النحويين إلَّا وقد خطأ سيبويه في هذا. سمعت أبا أسحاقٍ يقول: ما يبين لي أنَّ سيبويه غلط في كتابه إلَّا في موضعين هذا أحدُهما، قال: وقد عَلِمنا سيبويه أنّه أعرب (أيّاً) وهي منفـردة، لأنَّها تضـافُ فكيف يبنيها وَهِيَ مضافة؟..).

(باب الاشتغال)

أعلم أنَّ البابَ يَرْجِعُ إلى بَابِ المبتدأ والخبرِ[1]، وذلِك قولك: زيدٌ ضرْبتُهُ، وزيدٌ مَررتُ بهِ، وزيدٌ كلمت أخاه، وزيدٌ مررت بأخيهِ، فأنتَ في هذا كُلِّه قد بَنَيْتَ الكلامَ على الاسمِ ، ولو بَنيْتَ الكلامَ على الفعل أسقطتَ الضَّميرَ فقلت: زيداً ضربتُ، وبزيدٍ مررتُ، وأخا زيدٍ كلّمْتُ، وبأخي زيدٍ مررتُ. ومِن العرب من يَبْني على الفعل مع شغل الفعل الظّاهِر بالضمير أو بالسَّبَبِ فيقولُ: زيداً ضرْبتُهُ، وزيداً مررتُ بهِ، وزيداً كلمت أخاهُ، وزيداً مررت بأخيه، ويكونُ زيدٌ محمولاً[2] على فعل حذف على شريطةِ التّفْسيرِ وينزل هذا منزلة الضّمير الذي في نعم وبئس نحو قولك: نعم رجلاً زيدُ، وبئسَ رجلاً عمرو. والأصل أنْ لا يحذفَ الفعلُ حتّى يكونَ معك ما يَدُلُّ على الفعلِ قبلَ ذكر الاسم، وقد يكونُ المُفَسِّرُ حالاً وقد يكونُ لفظاً، وأنت إذا قلتَ: زيداً ضرْبتُهُ، فقد حذفتَ الفعلَ وجئت بالتَّفسيرِ[3] بعد، فهذا خروجٌ عن القياس، فهذا نظيرُ: نعم رجلاً زيدٌ، وذلك أنَّ الضمير الغائب لا يأتي إلاَّ بعد الظاهر لفظاً أو مرتبةً وهو هنا قد جاء قبل الظاهر على شريطة

---

(١) سقط من (ب) و(جـ).
(٢) في (جـ) معمولاً.
(٣) في هامش (أ): الدليل.

التَّفسير [فزيداً ضربتُهُ مثلُهُ في أنك حذفت على شريطة التفسير][1]، وهذا لا يكونُ إلَّا بِشُرُوطٍ خمسة:

أحدُها: أنْ لا يَحُولَ بين الاسم والفعل ما يمنعُ الفعلَ عن العمل، وذلك نحو قولك: زيدٌ ما ضربتُهُ، وزيدٌ هل ضربتَهُ، وزيدٌ هلَّا ضربتَهُ، وكذلك جميعُ حروفِ الصدورِ، وإنَّما لم يَجُزِ النَّصْبُ لأنَّه يُنَزِّلُ المُفَسِّرُ هنا منزلةَ العامل، فكما لا يَعْمَلُ ما بعد هذه الحروفِ فيما قبلَها فلا يُفَسِّرُ.

الثاني: أنْ يكونَ الاسم معرىً عن حرفٍ طالبٍ بالجملةِ الاسميةِ، فإنْ دخلَ على الاسم ما يطلبُ بالابتداء لم يَجُزْ الحملُ على الفعل، وذلك إذا التي للمفاجأةِ نحو: بينما أنَا أمشي فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عمرو. وأمَّا إنْ دخلَ على الاسم ما يَطْلُبُ بالفعل لم يكن سبيل إلى الابتداء وذلك نحو: إنْ الشرطية ولا يكونُ هذا في إنْ الشرطية في الكلام حتَّى يكون الفعلُ ماضياً وذلك نحو قولُه سبحانه[2]: ﴿وإنْ أَحَدٌ مِن المُشْرِكينَ استَجارَكَ فَأجِرْهُ﴾[3] وكذلك إذا الّتي للشرط نحو قوله[4]: ﴿إذَا السّماءُ انْشَقّتْ﴾[5] وكذلك حروفُ العرضِ نحو: هلَّا زيداً ضَرَبْتَهُ، ولولا عمراً أكرْمتَهُ، لا يكونُ في هذا إلَّا الحمل على الفعل مرفوعاً كان الاسم أو منصوباً، وأمَّا همزةُ الاستفهام فيكونُ بعَدَها الاسمُ محمولاً على الفعل ومحمولاً على الابتداء، والاختيار أنْ يُحْمَلَ على الفعل، وذلك نحو: أزيداً ضَرَبْتَهُ؟ وأمَّا حروفُ الاستفهامِ ما عدا الهمزة فإنَّه

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).
(٢) سقط من (ب).
(٣) سورة التوبة آية: ٩.
(٤) في (ب) و(جـ): سبحانه.
(٥) سورة الإنشقاق آية: ١، وتمثيل المؤلف بآية ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾ والآية قبلها ليس من باب الاشتغال على الراجح، وربَّما كان مرادُ المؤلف من هذا التمثيل الحكم العام في دخول إنْ وإذا على اسم متلو بفعل.

يقَعُ بعدها المبتدأُ إلَّا أَنْ يكونَ الخبرُ غيرَ فعلٍ، نحو: هل[1] زيدٌ في الدَّارِ؟ وهـلْ زيدٌ قائِمٌ؟ ولا تقولُ: هل زيدٌ ضَرْبتَهُ؟ وإنْ اضطّرّ شاعرٌ قال: هل زيداً ضربتَهُ، ونصب زيداً[2]. وكذلك تقول في الضرورة: هل زيداً ضربْتَ. وأما في الكلام فأنَّما يقولُ: هل ضربْتَ زيداً؟ ولا يليها إلَّا الفعلُ، وعلى حسب هذا يكونُ الكلام في جميع حروفِ الاستفهام ما عدا الهمزة. وتقول: إنْ تضرِبْ زيداً، ولا يجوز إنْ زيداً تضرب، ولا إن زيداً تضرِبْهُ إلَّا في الشعر لأنَّه قد ظهر عمل[3] حرف الشرط في الشرط، فلا بُدَّ أَنْ يليه الفعل، وما عدا إنْ مِن حروفِ الشرط فلا يقعُ بعدها إلَّا الفعلُ[4]، ولا يقع بعدها الاسم وإنْ كان محمولاً على الفعل إلَّا في الشّعر وسواءٌ كان الفعـلُ ماضِياً أو غيرَ ماضٍ[5]. وأنشد سيبويه:

أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَملْ[6]

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) هذا هو مذهب سيبويه. انظر الكتاب ١: ٥١، وقد خالفه الكسائي فجوز دخول (هل) على الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر. وذهب الرضى إلى أنه يقبح دخول هل على جملة فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو: هل زيداً ضربته، وحسن النصب ههنا. وقال ابن فلاح: وأما إذا كان الاستفهام بِهَلْ كقولك: هل زيداً ضربْتَهُ فإنّه شاذ سواءٌ رفعت أو نصبت بخلاف الهمزة. انظر الرضى على الكافية ١: ١٧٣، والمغنى لابن فلاح ق: ١٢٩/أ. والتصريح ١: ٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) سقط من: (ب).

(٤) في (ب): الفعل ماضياً كان أو..

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٦) هذا عجز بيت لكعب بن جعيل، وصدره:

صَعْدَةٌ نابت في عمائرٍ

وهو في سيبويه في بابِ الجزاء ١: ٤٥٨، وفي معاني القرآن للفراء ١: ٢٩٧، والمقتضب ٢: ٧٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٣٢، والإنصاف ٣٦٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٧، والمغنى لابن فلاح ق ١٣٠، ونسبه الأعلم لحسام بـن صعداء الكلبي. انظر سيبويه ١: ٤٥٨.

والشاهد مجيء الاسم مرفوعاً بعد أداة الشرط أينما والأصل أن يليها الفعل، وهذا لا يكون إلَّا في الشعر، والاسم المرفوع فاعل لفعل الشرط المحذوف.

فالريحُ فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ، وأنشد أيضاً:

ومتى وَاغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّوهُ وَتُعْطَفْ عليهِ كأسُ السَّاقي[1]

فَواغِلٌ فاعلٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ يَنُبْهُمْ.

الثالث: أنْ يَكُونَ حالُ الاسمِ مع الفعلِ المُقَدّرِ كحال الضمير أو السبب مع الفعل المفسر، فإن كانَ عمدةً له كان الاسم مرفوعاً، فإنْ كان فضلة له كان الاسم منصوباً فتقول: أزيداً ضرْبتَهُ؟ وأزيدٌ قام[2]؟ وكذلك تقول: أزيداً مررت به، وأزيداً جلست إلى أخيه؟ لأنَّ المجرور في موضع نصب. وتقول: أزيدٌ مُرَّ به؟ وأزيدٌ مُرّ بأخيهِ؟ لأنَّ المجرورَ في موضعِ رفعٍ لأنَّه الذي أقيم مقامَ الفاعلِ، ولا يكونُ الاسم مخفوضاً إذا كان الضمير أو السبب مخفوضاً، لا تقولُ: أبزيدٍ مررت بهِ، على أنَّه من هذا الباب لأنَّهُ لا طالب بالفعل، لأنَّه يمكن أنْ يكونَ بزيدٍ متعلقاً بمررتُ ويكون به بدلاً، ولا يحذف الشيءُ حتى يكونِ معك ما يطلُبُهُ، ويكونُ معك ما يَدُلُّ عليه، ويكونُ إذا ظهرَ لم يخل بالمعنى، وجرى السبب مجرى الضمير.

فإنْ قلتَ: أحذف حرف الجر، فحرفُ الجرِّ لا يُحْذَفُ ويَبْقى عَمَلُهُ، ولأنَّ الظاهر أقوى من المحذوفِ، فحرفُ الجر ألزمُ للأضعف فلا تقول:

---

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي كما في ديوانه ١٥٥، وسيبويه ١: ٤٥٨، وشرح أبيات سيبويه ٢: ٨٨، والمغنى لابن فلاح ق: ١٣٠، وضرائر الشعر ٢٠٧، والإنصاف ٢: ٦١٧، وورد غير منسوب في المقتضب ٢: ٧٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٢.
والواغل بالغين المعجمة: هو الرجل الداخل على القوم في شرابهم من غير أن يدْعُوهُ، وينبهم من باب ينوب: إذا أتى، وينبهم: ينزل بهم.
والشاهد قوله: (متى واغل ينبهم) حيث فصل بين (متى) والفعل (ينبهم) بـ(واغل) واعمل في واغل الفعل المحذوف الذي يفسره (ينبهم)، وأصله: فمتى ينبهم واغل ينبهم.

(٢) كذا في (أ) و(ب) و(جـ). والذي يبدو أن في الكلام سقط، لأنَّ الجملة خلت من المفسر وبدونه لا يَصِحّ حمْلُها على باب الاشتغال.

أزيدٌ ضربْتُهُ؟ على تقدير: أضْربْ زيدُ ضَرَبْتُهُ[1]. وإنَّما يَجِيء هذا على أنْ يكونَ زَيداً[2] مبتدأً ويكنُ ضَربْتُهُ في موضعِ الخبر.

الرابع: أن يكون وجه النَّصبِ واحداً فلا نقول: أزيداً جلست عنده، لأنَّ زيداً منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ به، وعنده منصوبٌ على الظرف وكذ لك لا تقول: أزيداً ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ، لأنَّ ضرْبَهُ مفعولٌ مطلقٌ، وفي مراعاةِ هذا خلافٌ، والصحيـحُ أنَّه يُراعى ولا يكونُ هذا/ إلَّا مرفوعاً بالابتداءِ، والجملةُ في موضعِ خَبَرِهِ[3]، وتقولُ: أيوَمُ الجمعةِ جلست فيه؟ لأن يَومَ الجمعة مفعولٌ فيه، والمفعولُ فيه إذا أُضمر عاد إليه حرفُ الجر، ويجوزُ أنْ يُنْتَصَبَ يومُ الجمعة على الاتسَاعِ وليس مثل زيد، لأنَّ زيداً لا يَصحُّ أنْ يكـونَ مفعـولاً فيه، ويوم الجمعة أصلُهُ الظّرف.

الخامس: أنْ يكونَ المُفَسّرُ فعلاً أو اسماً جرى مجرى الفعل ولا يكونُ المُفَسّر معنىً فلا تقولُ: أزيداً أنت أميرٌ عليهِ؟ لأنَّ المعنى لا يُفَسِّرُ إلَّا مثله، والمعنى لا يعملُ هنا محذوفاً ولأن المعنى لا يعمل في المفعولات الصحاح[4].

[فإنْ[5] قلتَ: أيومَ الجمعةِ أنت أميرٌ فيه؟ فلا يجوزُ النَّصبُ على إضمارِ فعلٍ][6]، لأنَّ الْمُفَسّرَ معنى فلا يُفَسِّرُ إلَّا مثله على حسب ما تقدّمَ، فإنْ قلتَ: أقدر معنى، قلتُ: المعنى لا يَعْمَلُ محذوفاً في الظرف والمجرور في هذا الباب. فإنَّ هذا الباب خارجٌ عن القياس كما تقدّمَ، ويجوزُ النَّصبُ على أنْ يَتَعَلَّقَ بأمير؟ ويكونُ فيه بدلاً، لأنَّ المجرورَ والظرفَ يعملُ فيهما

---

(١) لأنَّ فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع الظاهر، وإنَّما يرفعُ ضميراً مستتراً وجوباً.
(٢) هكذا بالنصب في سائر النسخ ولم يسبق له ذكر بالنصب فيحكى.
(٣) سقط من (أ).
(٤) جاء في موضعه في (جـ): (كما لا يجوز الخبر على حسب ما تقدم).
(٥) من هنا سقط من (جـ) ويقدر السقط بنحو خمس وعشرين ورقة.
(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) في الترميم.

[المعنى][1] بخلاف الحال. فإنَّ الحال لا يعمل فيها المعنى إلَّا ظاهراً مقدماً، وفي هذا البابِ شرطٌ سادِسٌ يأتي ذكره بعد إن شَاءَ الله تعالى[2].

فصل

قد يحصلُ أنَّ الرفعَ في باب الاشتغالِ أحسنُ لما في النَّصْب مِنْ تكلُّفِ الحذفِ، ومِن الخروجِ عن القياس إذا أمكن الوجهان إلَّا أنْ يَدْخُلَ على الاسم همزةُ الاستفهام، فإنَّ النَّصبْ أحسنُ لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى أو تكونُ الجملة معطوفةٌ على جملة فعلية نحو: قام زيدٌ، ومحمد اأكرمْتُهُ، النصب أحسنُ ليعطف على الفعل والفاعـل ما يُشَاكِلُه فيعتدِلُ الكلامُ. فإن قلتَ: زيـدٌ قامَ ومحمـدٌ أكرمتُـهُ زاد الرفـع حسناً لاعتـدال الكـلام في الرفع. فإن قلتَ: زيدٌ أعطيتُهُ ومحمدٌ أكرمتُهُ تصور لك الوجهانِ. فإن عطفتَ على زيدٍ أعطيتَهُ أُخْتِيرَ الرَّفْعُ[3]، فإن عطفتَ على أعطيتَهُ أُختِيْرَ النَّصبُ، وعلى هذه المسائل يجري هذا النوع كلُّهُ.

ومما يجري مجرى العطفِ في طلب[4] المشاكلة ما كان جواباً. فإذا قلتَ: أيّهم ضربْتُهُ. فيقال لك في الجواب زيـداً ضرْبتُهُ ليجري الجواب على حد السؤال. فإنْ قيل لك أيُّهُم ضربتهُ بالرفع فيختار أنْ تقولُ في الجواب زيدٌ ضربتُهُ ليكون الجواب على حَدّ السؤال، ولا يحسنُ زيداً ضرْبتَهُ بالنَّصب، ويحمل الجواب على ضربته لأنَّ الاستفهام وقع بأيِّهم[5]، ومما يختار فيه النَّصبُ الأمرُ والنهيُ، وما جرى مجراهما وهو الدعاءُ فتقول: زيدٌ/ اضربه،

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (أ).

(٢) سقط من (ب).

(٣) لأنَّ العطف هنا لجملة اسمية على جملة اسمية، وعلى الوجه الثاني عطف جملة فعلية على مثلهـا.

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (ب): وأجاز الأخفش النصب.

وزيداً اضربْهُ، وزيدٌ لا تضرِبْهُ[1]، وزيداً لا تُكْرِمْهُ، والنَّصبُ أحسنُ لأنَّ الرفعَ بالابتداء ليس بالقياس ، لأنَّ الخبر إنَّما أصلُه أَنْ يكونَ مفرداً، فإن كان جملةً فتكونُ الجملةُ قد وُضِعَتْ مَوْضِعَ المفردِ، وأمَّا زيدٌ اضربه وزيدٌ لا تكرِمْهُ، فإنَّه جاء على طريقةِ ما وضِعَ مَوْضِعَ المفرد، ولا يصحُّ أن يقدر في مكانه في الأمر مفرد، ومن هذا قولهم: أمَّا زيداً فسقيا له المختار النَّصْبُ، لأنَّ الأصل أَمَّا زيداً فسقاهُ الله، ثم وُضِع سُقْياً مَوْضِعَ سقاه اللّهُ وجاء له تفسيراً، ويتعلق بمحذوفٍ تقديره: لَهُ دعائي.

فصل

حروف الصدور حرف الاستفهام، وحروف الشرط، وكل حرف جِيء به رابطاً نحو اللام التي هي جواب القسم، والفاء التي هي جواب الشرط، وما، وإن، النافيتان، وأما لا، فلا تكون حرف صدرِ إلَّا أنْ تكونَ جواباً للقسم أو تكونَ دعاءً أو تكون تَبْرِئَةً نحو: لا رجَلَ في الدار، وكذلك حروف العرضِ والتحضيض وأنَّ وأخواتُها هذه كلها حروفُ صدورٍ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر.

مسألة:

تقول: والله لا زيداً أضربه، بالنَّصب بإضمار فعل ولا يجوز الرفع، لأنَّك إنْ رفعته بالابتداء فلا يجوز لعدم التكرار، لأنَّ لا إذا دخلت على المبتدأ والخبر، والمبتدأ معرفة فلا بد من التكرار إلَّا ما شذ على حسب ما يتبين في باب لا إنْ شاء الله تعالى، فإنْ رفعت بإضمارِ فعل فلا يجوز لأنَّ سبَبَهُ منصوبٌ. فإنْ قلت: والله ما زيداً ضرَبَه جاز الرفعُ على الابتداء، والنَّصبُ بإضمارِ فعلٍ وهما سواء.

---

(1) في (ب): لا تكرمه.

وقد قيل النَّصْبُ أحسنُ، وقد قيل أحسنُ. فإنْ قُلْتُ: واللّهِ لا زيداً أضرِبْهُ ولا عمراً أكرمْهُ، جاز لك وجهانِ، كما يجوزُ في ما الرفع على الابتداء والنَّصب بإضمارِ فعلٍ[1].

مسألة:

إذا قلتُ: أزيدٌ ضرب غَلاَمَهُ أخوه، جاز في زيـدٍ الرَّفعِ والنّصب، لأنّ له سببين: أحدهما مرفوعٌ والآخر منصوبٌ، وكذلك إذا كان لَه سَبَبٌ، وضمير مُنفصلٌ نحو: أزيداً لم يضرب أخاه إلاَّ هَو. وأزيداً لم يضرب أخوه إلاَّ إياهُ، فإنْ كان الضميرُ متصلاً فتجعل الاسمُ على حسب الضمير المتصل، فإنْ كان منصوباً فانصب الاسم، وإن كان مرفوعاً فارفع الاسم فتقول: أزيداً لم يضربه إلا أخوه، وأزيدٌ لم يضرب[2] إلاّ أخاه. فإنْ كان للاسم ضميرانِ فلا بدَّ أنْ يكونَ أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً فتحمل الاسم على حسب المتصل، فإنْ كان مرفوعاً/ فارفع الاسم، وإن كان منصوباً فانصب الاسم فتقول: أزيداً لم يضربه إلاَّ هو، وأزيدٌ لم يضرب إلاَّ إيّاه، لأنَّ المنفصل من الضمير يجري مجرى السبب وتقول: أإياك ظننتك منطلقاً، ويجوز أأنت ظننتك منطلقاً. وتقول: أإيّاهما ظناهما منطلقين، وأهما ظناهما منطلقين.

فإنْ قلت: أأخواكما ظنّاهما منطلقين لم يكن أخواك إلاَّ مرفوعاً ولا

---

(١) لم يرجح المؤلف أحد الوجهين ويبدو أنهما يستويان عنده، والذي ذهب إليه النحويون أن النّصب أرجح للمشغول عنه بعد النفي أو الاستفهام أو الأمر أو العرض أو المجازاة. وإنما رجح النصب هنا لأن هذه الأدوات تطلب الفعـل، قال الصيمري في التبصرة ١: ٣٣٢: (وإنما أختير النصب بعده هذه الأشياء، لأنها بالفعل أولى، فاختاروا إضمار فعل ينصب الاسم. .) وهذا هو مذهب سيبويه، فإنه حمل النفي على الاستفهام والأمر في كونه يختار معه نصب الاسم الذي يأتي بعد النفي ويبني عليه الفعل ويبني على الفعل نحو: ما زيداً ضربته، ولا زيداً قتلته، وما عمراً لقيت أباه. .). انظر سيبويه ١: ٦٩، ٧٣.

(٢) الضمير هنا هو الفاعل المستتر، العائد على زيد.

يجوز النصب، والأصل في هذا كله أنَّ باب ظننت يتعدى فيه فعل المضمر إلى مضمره، وفعل الظّاهر إلى مضمره، ولا يتعدَّى فيه فعل المضمر إلى ظاهره لا يجوز أأخويك ظَنّا منطلقين، وما عدا باب ظننت من أبواب العربية فلا يتعدى فيه فعل المضمر إلى مضمره ولا فعل الظاهر إلى مضمره في الأعرف، ولا فعل المضمر إلى ظاهره. فقد تَحصّلَ من هذا أنَّ فعلَ المضمر لا يتعدَّى إلى الظاهر الذي يعود عليه في باب من أبواب العربية فتفطن لهذا واضبطه، فإنْ هذه المسائل و ما جرى مجراها تبنى عليها والله الموفق بفضله.

مسألة:

تقول: أأنت عبدالله تضربْهُ المختار عند سيبويه في عبدالله الرفع بالابتداء، ويجوز فيه النَّصب[1] لأنَّ أنتَ قد حال بين الهمزة وعبدالله، فصار عبدُ الله هنا بمنزلته في الابتداء، فإذا رفعتَ عبدالله فالمختار في أنت أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء ولا يختار أن يكون محمولاً على فعلٍ كما يُختارُ إذا قلت: أأَنتَ تضرِبُ عبدَاللّهِ، لأنْ قولَك: أنتَ تضربُ عبدَالله بمنزلةِ أزيدٌ قائِمٌ، المختارُ الحمْلُ على الفعل لأنَّ الهمزةَ طالِبةٌ بالفعل على حسب ما ذكرته.

فإنْ قلُتَ: يكون تضربه مُفَسّراً للفعل الرافع لأنت، كما يكون ذلك إذا قلت: أنت تضرِبُ عبدَالله قلت: مِنْ شَرْطِ المُفَسّرِ في هذا الباب أَنْ يكونَ يلي الاسم المحمول على الفعلِ المفسر إذا أمكن وقوعه بعده، وَأمّا إذا لم يمكن وقُوعُه بعده فيفصل بينهما بما لا بدَّ منه، ولا يَصِحُّ أنْ يكونَ مُفَسِّراً إلا

---

(١) في سيبويه ١: ٥٤ (تقول: أأَنْتَ عبدالله ضربْتَهُ تجريه ها هنا مجرى: أنا زيدٌ ضربتُه لأنَّ الذي يلي حرف الاستفهام (أنت) ثم ابتدأت هذا، وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل. وإن شئت نصبته كما نصبت زيداً ضربته، فهو عربي جيد) بتصرف.

به، وذلك نحو قولك: أزيداً أنت ضاربه، لأنّ ضاربه لا يمكن أنْ يقعَ بعد زيد، لأنَّه ليس بجملة حتى يحمل على غيره فيصير جملة، فإذا صار جملة فحينئذٍ يصح أنْ يكونَ مُفَسّراً، وكذلك تقول: ما زيداً ضربته.

فإنْ قلت: ما أنا زيدٌ ضربته، ارتفع زيدٌ وضَعُفَ النَّصْبُ. فإنْ قلت: ما زيداً أنا ضارِبُهُ، كان النَّصبُ حَسَناً لما ذكرتُه، فإنْ نصبتَ عبدالله في قولك: أأَنتَ عبدالله تضْرِبُه؟ وليس بالمختار فيحسن أن يكون أنت محمولاً على فعل تقديره اضربه[1]، فلمَّا حُذِفَ الفعْلُ انفصل الضمير، وإنما كان المختارُ الحملُ على الفعل[2]، لأنَّ التقدير: أنت ضربتَ عبدالله ثم حُذِفَ الفعلُ وَفُسّرَ، فأنت فاعل/ بفعل مضمر يفسره الفعل النَّاصب لعبدالله وهو محذوفٌ، وإنَّما فسر وإن كان محذوفاً لأنَّه قد فسر واستبانَ حتى صارَ كالملفوظِ به. وأما أبو الحسن فقال المختار في أنت أَنْ يكونَ محمولاً على فعل ويكون ذلك الفعل ساقطاً على عبدالله[3] ويكونُ تضربه الذي بعده عبدالله مُفَسِّراً لذلك الفعل، وجعل الفعلَ في باب الاشتغال يَعْمَلُ في مَعْمُولينِ[4]. وَمن النَّاسِ مَنْ مَنَعَ أَنْ يعمَلَ في أكثر من واحدٍ وهو الظَّاهِرُ من كلام سيبويه[5] رحمه الله وهو عندي القياس على حسب ما قدمته، لأنَّ هذا البابَ خارِجٌ عن القياس فلا يقالُ منه إلَّا ما ثبت بما لا يحتمل التأويل،

---

(١) كذا في (أ).

(٢) هذا هو مذهب الأخفش الآتي. وإنَّما قال: وليس بالمختار، لأنّ المختار عنده رأي سيبويه وهو رفع عبدالله على أنه مبتدأ ثانٍ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول أنت. وَحُجّةُ سيبويه أنّ الفصل بين الاسم والهمزة بالمبتدأ أبعده من طلبَ الفعل فصار كأن الهمزةِ لم توجد. انظر سيبويه ١: ٥٤، والمغنى لابن فلاح ١ (ق ١٢٨/ ب).

(٣) الأخفش يختار النّصب في هذا لأنَّه يحمل الفصل هنا على الفصل بالظرف، وإلى هذا ذهب الرماني.

(٤) المعمولانِ الفاعل والمفعول لأنَّ الأخفشَ يجعلُ (أنت) فاعل للفعل المحذوف، وعبدُاللّهِ مفعولٌ به لهذا الفعل.

(٥) راجع مذهب سيبويه في هامش رقم ٢.

ويجوز على قياس هذا عند أبي الحسن أنْ يَقُولَ: أأنت عبدالله درهماً أعطيته إيّاه على أن يكونَ أنت فاعلاً بفعلٍ مضمرٍ يكون ذلك الفعل ساقطاً على عبدالله وعلى درهم فيصير ذلك الفعلُ المحذوفُ يعمل في ثلاثةٍ، وهذا كله قياسٌ على ما لو لم يجيء ما جاز أن يقالَ لأنَّه خارجٌ عن القِياسِ.

بـاب
العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وهي ثلاثة أقسام:

الأول: كان وأخواتُها، وما أجْرِيَ مَجْرَى ليس من أخواتها.

الثاني: أنَّ وأخواتها وما أُجْرِيِ مجرى أنْ.

الثالث: ظننت وأخواتُها وما أُجْرِيَ مجرى ظننتُ.

باب كان وأَخواتُها

وَهِي أصبحَ، وأضحى، وأمسى، وظلَّ، وبات، وصار، ويوجد بمعنى صار، غدا، وراح، وآض، وعاد. قال الله سبحانه: ﴿حَتَّى عادَ كالعُرجُونِ القدِيم﴾[1]. وقَعَدَ، قالوا: شحذَ شُفْرَتَهُ حتى قعدتْ كأَنّها حربةٌ[2] في هذا حكى أنَّ قعد بمعنى: صار، ولا يستنكر أن توجدُ في غير هذا الموضع بمعنى صار[3]، وجاء في قولهم: ما جاءتْ حاجتُكَ، أَيْ ما صارت، واسم جاء عائِدٌ على ما على المعنى لأنها الحاجة، ولو عاد على اللفظ لقال: جاء

---

(١) سورة يس آية: ٣٩.

(٢) حكاه ابن الإعرابي كما في التهذيب ١: ٢٠١، واللسان (قعد ٤: ٣٦٥) وانظر شرح القصائد السبع الطوال: ٦٥٣.

(٣) قال في الكافي: (ولم يأت قعد في معنى صار إلّا في هذا الموضع. ورد على الزمخشري في قوله سبحانه (فتقعد ملوماً محسوراً) حيث جعل «فتقعد» بمعنى تصير، قال ابن أبي الربيع: ولم أر غيره قال هذه المقالة في قعد ويمكن عندي ألا يكون قعد هنا بمعنى صار فيكون المعنى: ولا تبسط كل البسط فتقعد. أي لا تستطيع القيام، كما يقال: فلان قد قعد بالأرض إذا افتقر، ويكون ملوماً حالاً..) انظر الكشاف ٢: ٤٤٧.
والظاهر من كلام النحاة أنَّه ينقاسُ عليه ما كان الخبر مصدراً بكأن كما في هذا المثال الوارد عن العرب، وذلك لجريانه مَجْرى المثل، فلا يُقالُ قعد زيد كاتباً، وإلى هذا ذهب المؤلف في الكافي، وابن يعيش ٧: ١٠٩، وابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٨٣، وابن فلاح في المغنى جـ ١ ق: ٦٦، والأندلسي فيما ذكر الرضى ٢: ٢٩٢. وأجازه بعض النّحاة، وجعلوا منه: قعدَ لا يسألُ حاجة إلا قضاها. وعلى هذا حمل الزمخشري قوله تعالى: ﴿فَتَقْعَدَ مُذْمُوماً مخذولاً﴾ كما سبق. انظر حاشية الصبان ١: ٢٢٩.

إلاَّ أنَّ هذا جرى كالمثل والأمثال لا تُغَيّر.

ومن العرب من يرفع الحاجة ويجعلها اسماً لجاء، والخبر ما، كما تقول: أيّهم كان أخوكَ، والتأنيث في جاءت للحاجة ولا يجوز إسقاطُ التّاء من جاءت لأنَّ هذا لا يُغَيَّرُ[1] كالمثل.

وليس وما زال، وما أنفك/ وما فتىء وما برح، وهذه الأربعة لا تستعمل إلاّ بأداة النَّفْي فتقول: لَنْ يزالَ زيدُ عالماً، ووالله لا تزال عالِماً. قال الله سبحانه: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوءُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[2]. المعنى لا تفتوء وحذفت لا، ولم يزل زيدُ عالِماً، وما دام وما معها مصدريّة فيلزم أنْ لا تستقلّ كلاماً باسمها وخبرها، فإذا قلت: ما دام زيدٌ عالماً لم يكن كلاماً حتى تضمه إلى غيره لأنَّ ما مع ما بعدها في تأويل المصدر، والمصدر في موضع الظرف. التقدير: دوام زيد عالماً، والأصل مدة دوام زيد عالماً، وهذا لا يمكن أنْ يكونَ كلاماً حتى تأتي للظرف بمتعلّقٍ فتقول: لا أكلمك دوامَ زيدٌ مقيماً.

فصل

اعلم أن هذه الأفعال لا إشكالَ في فعليتها لتصرفها ودلالتها على الزمان إلاَّ ليس. فإنّ الدليل على أنها فعل لحاق علامة التأنيث لها دلالة على تأنيث ما يرتفع بها فتقول: ليست هند قائمة، كما تقول: ضربتْ هندٌ عمراً، ولحاق ضمائر الرفع فتقول: الزيدان ليسا قائميْنِ، والزيدونَ ليسوا قياماً، وهذه الأفعال لم يؤت بها للدلالة على وجود الحدث على حسب ما جيء بالأفعال. ألا ترى أنّك إذا أسقطْتَها لم يسقط بسقوطها إلاَّ الدلالة على الزمان، فإذا قلت: كان زيدٌ قائماً، دَلّتْكَ كان على أنّ مُقْتَضى هذه الجملة فيما مضى، فإن أسقطت كان فقلت: زيدٌ قائمٌ، لم يسقط غير الدلالة على

(١) سقط من (ب).
(٢) سورة يوسف آية : ٨٥.

الزمان الماضي وبقِيَ الإسنادُ، فلَّما كانت هذه الأفعال مجردةً عمَّا ذكرتُهُ لم تؤكد بالمصدر فلم يقل كان زيدٌ قائماً كوناً، ولم يتعلق بها مجرور ولا ظرف[1] ولا عملت في الحال[2] كما لم يكن ذلك في أمسى وما أشبهها ولا تعمل إلاَّ في المبتدأ وخبــره، ويرتفعُ بها ما كان مرتفعاً بالابتداءَ ويُنْتَصبُ ما كان مُرْتَفِعاً بالمبتدأ[3] تشبيهاً بالفعل المتعدّي لأنها طالبةً المبتدأ والخبر من جهتينِ، كما أنّ ضرب يطلب اسمين من جهتَيْنِ فقالوا: كان زيد منطلقاً كما تقول: ضرب زيدٌ عمراً.

فصل

اعلم أنَّ هذه الأفعال تتقدم أخبارها على أسمائها ما لم يمنعْ منِ ذلك مانعٌ فتقول: كان قائماً زيدٌ، وليس شاخصاً عمرو. فإن قلت: ما كان زيد إلا قائماً لم يجز هنا تقديم الخبر لأنَّ المعنى أنَّ زيداً اتصف بالقيام لا غير فلو قدمت الخبر فقلت: ما كان قائماً زيدٌ لصار معنى آخر، وهو أنَّ زيداً اتْصَفَ بالقيام وحدَهُ، ويمكن أن تكونَ له صفاتٌ أخر، وكذلك تقول: إنَّما كان زيدٌ

---

(١) ذهب إلى هذا القول المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين، وحجتهم أن الفعل الناقص لا يدل على الحدث، ورجح ابن هشام في المغنى أن الأفعال الناقصة تدل على الحدث ما عدا ليس، ولذا علق بعضهم المجرور في قوله تعالى: ﴿أكانَ للنّاسِ عجباً﴾ بكان. انظر المغنى لابن فلاح جـ ١ ق: ٦٥/ب، ومغنى اللبيب ٢: ٤٣٦، والهمع ١: ١١٤.

(٢) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخبر منصوبٌ على الحال، وقد ضعفه البصريون وردوه من عدة وجوه.. انظر الإنصاف ١: ٨٢١ المسألة (١١٩)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢١٩ وما بعدها المسألة (٤٤). والمغنى لابن فلاح جـ ١ ق: ٦٩.

(٣) ما ذكره المؤلف هنا هو مذهب البصريين، والفراء، وذهب غير الفراء من الكوفيين إلى أنّها لم تعمل في المرفوع شيئاً وإنَّما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها. انظر التصريح ١: ١٨٤.

قائماً على معنى ما كان زيد إلاَّ قائماً، فلو قَدّمتَ الخبر لصار المعنى آخر على حسب ما بينته.

وَممَّا يلزم فيه تقديم الخبر على الاسم أنْ يكون في الاسم ضميرٌ يعود على الخبر نحو: كان على التمرة مثلُها زبداً، فلا يجوز كان مثلُها زبداً على التمرة لأنَّ الضمير لا يتقدم لفظاً ومرتبةً إلا في أبوابٍ أربعة ليس هذا منها على حسب ما أبينه إنْ شاء الله.

فصل

إذا اجتمع معرفتانِ فاجعل أيّها شئت الخبرَ والآخرَ الاسم وجعل الأعرفَ اسماً أعرف، وفي هذا خلاف[1] وكذلك إن كان أحدهما أنْ والفعلُ، فجعل الاسم أنْ والفعل أحسن. قال الله سبحانه: ﴿**فَمَا كَانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلاَّ أنْ قَالُوا**﴾[2]. التزمت الجماعةُ[3] النَّصْبَ في «جواب»، فإنْ اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ، وفي النكرة تخصيص فجعل المعرفة اسماً أولى، ويجوز رفع النكرة على ضعف وتشبه بالمعرفة لأنَّها مختصةٌ، فإنْ لم يكن في النّكرةِ

---

(١) إذا اجتمع في باب كان معرفتان فالذي يتعيّن هو الاسم وما سواه الخبر، وإنْ لم يَتَعَيّنْ الا سم فأيّهما شئت جعلته الاسمَ والآخر الخبر، وهذا الأخير هو ما عناه سيبويه بقوله: ١: ٢٤: «وإذا كان الاسمُ والخبرُ معرفتينِ كنت بالخيار. ا هـ»، وتابعه الفارسي وابن طاهر، وابن خروف وابن مضاء وابن عصفور.
وذهب فريقٌ إلى أنَّك تنظر إلى المخاطب فإن كان يعرف أحد المعرفتين ويجهل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر، نحو: كان أخو بكر عمراً، إذا قدرت أن المخاطب يعلم أن لبكر أخاً ويجهل كونه عمراً، وكان عمرو أخا بكرٍ، إذا كان يعلم عمراً ويجهل كونه أخا بكر.
وعلى هذا السيرافي وابن الباذش، وابن الضائع، وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه. وإذا لم يستويا في رُتبةِ التّعريف جعل الأعرف منهما الاسم والآخر الخبر، نحو: كان زيدٌ صاحب الدار. انظر الهمع: ٢: ١١٨، ١١٩.

(٢) سورة الأعراف آية: ٨٢.

(٣) هم جمهور القراء. وقرأ الحسن برفع (جواب). انظر البحر ٤: ٣٣٤، وسيبويه ١: ٢٤.

تخصيصٌ، فلا يجوز إلا رفعَ المعرفة ونَصْبَ النكرةِ ولا تعكس فترفعُ النَّكِرةَ وتَنْصِبُ المعرفةَ إلاَّ في الضَّرورةِ لإقامةِ وزنٍ أو قافيةٍ، فإنْ كان معك نكرتانِ فأقم أَيَّتهما شِئْتَ إذا كان في ذلك فائدةٌ نحو: ما كان أحدٌ مثلَكَ أردتَ أَنْ تخبر أنَّه لم يكن أحدٌ في مثل حالِك، وإنْ قدّمتَ مثلك فكذلك أيضاً، ولا يجوزُ الرفع في مثلك فتقول: ما كان مثلُكَ أحداً، لأنَّك تكونُ قد أثبتّ له مُماثِلاً ونفيتَ عن ذلك المماثِلُ أنْ يكونَ من الأحدين وهذا مُحال لأنَّه لا يماثلك شخصٌ إلاَّ والشخص من الأحدينَ.

فإنْ اتسعتَ وجعلتَ مماثلةً من غير الأحدينَ جاز أنْ تقولَ ذلك كما تقول: ما قتلَ هذا أحداً، وكما تقولُ: كلمت زيداً، وما كلمت أحداً إنَّما كلمته بهيمة، ويجري هذا في الاتِّساع مَجْرى قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَراً إنْ هَذا إلاَّ مَلَكٌ كَرِيم﴾[1]. وكما قال الشعر[2]:

فَلَستُ لإنسيٍّ ولكن لِمَلأكٍ تَنَزَّلُ مِن جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ[3]

---

(١) سورة يوسف آية: ٣١.

(٢) هو علقمة الفحل كما في ديوانه: ١٧٨ والمفضليات ٣٩٤، والزاهر ٢: ٢٦٧، والحلل ٥٤ والأعلم ٢: ٣٧٩، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ١: ٣٣ رجل من عبد القيس جاهلي يمدح بعض الملوك.

(٣) البيت في سيبويه ٢: ٣٧٩ غير منسوب والطبري ١: ١١٣، والاشتقاق ١٧، والمنصف ٢: ١٠٢.
واللام في (لانسيٍّ) متعلقة بخبر ليس محذوفاً، تقدير: فلست ابنا لإنسيٍّ، واللام في (لِمَلأك) واقعة في موقع خبر مبتدأ، أراد: ولكن أنت للملك، وجملة (تنزل من جو السماء) صفة الملك. و(يصوب) يحتمل أنَّه صفةٌ ثانية لملك، وأنْ تكونَ حالاً من الضمير في (تنزل) ملأك على وزن مَفْعَلٍ، وقيل مَعفل مقلوب مالك. وأراد (لملك) فجاء به على الأصل بإثبات الهمزة من غير تخفيف للهمزة، كما قالوا في شمل شمأل، ويسل يَسْأل. انظر المنصف ٢: ١٠٣، ١٠٤، والحلل: ٥٥.

فصل

اعلم أنَّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع ما كان مرتفعاً بالابتداء تَشْبيهاً بالفاعل وتنصبُ ما كان مرتفعاً بالمبتدأ تشبيهاً بالمفعول به فجميعُ[1] ما يَصحُّ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأ، يكون خبراً لها، إلا أنّ الجملة إذا وقعت خبراً لها فلا بد أن تكون محتملة للصدق والكذب، فلا تقولُ: كان زيدٌ هل قام، ولا كان زيداً ضرب. وإذا كان خبر كان فعلاً ماضياً فأكثر ما يكون بقد[2] ويحذف، ثم إنَّ النّحويين اختلفوا فمنهم مَنْ أجاز أنْ يكون لها خبرانِ وأكثر، وأجرى ذلك مجرى المبتدأ، والمبتدأ تكون له أخبار عدة، ومنهم من لم يجز ذلك، ولم يجعل لها إلا خبراً واحداً. ويظهر هذا من كلام سيبويه رحمه الله في آخر أبواب الاشتغال[3]، وهذا القول عندي أقوى لأنَّ ضرب لا يكون له إلاَّ مفعولٌ واحدٌ، ولا يكونُ له مفعولانِ إلاَّ بحكم التبعيّةِ، فما شبه به يجري مجراه والله أعلم.

مسألة:

تقول: زيدٌ كان أبوه منطلقٌ، برفعِ منطلق، فزيدٌ رُفِعَ بالابتداء، لأنَّه اسم كان مشبه بالفاعل، والفاعل إذا تَقَدَّمَ على الفعل ارتفع بالابتداء، فاسم كان إذا تقدَّم على كان ارتفع بالابتداء ويكون في كان ضمير يعود إلى زيد وهو اسمها وأبوه مبتدأ ومنطلق خبره، والجملة خبر كان والضمير العائد إلى اسمها هو الهاء مِن أبيه، وإنْ جعلت في كان ضميرَ الأمرِ والشان فتكون الهاء من أبيه تعود إلى زيد، ويجوز أنْ تجعلَ أباه اسم كان، وتنصب منطلقاً على

---

(١) في (ب): جميع.

(٢) كذا في (أ) و(جـ).

(٣) لم أقف على مسا ذكره المؤلف في مطالعاتي لسيبويه في باب الاشتغال. والذي يظهر من كلام سيبويه عن كان أنه يجريها مَجْرى ضرب في التعدي إلى مفعول واحد، انظر كلامه في هذه المسألة في باب (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ).

أنه خبر كان وتكون الجملة خبراً عن زيد، وعلى هذا الحديث المروي[1] (كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حتَّى يكـونَ أبواهُ هُمـا اللّذانِ يُهَوِدّانِـه أَوْ يُنَصِرّانِهِ)[2]. فإنْ نَصبْتَ اللذين[3] فهما فصلٌ أو بدلٌ، وليس في يكون ضمير، فإنْ رفعت اللذين ولم تَجْعَلْ في يكون ضميراً[4] فهما مبتدآن لا غيرُ. فإنْ جعلت في يكون ضميراً فترفعُ اللّذيْنِ، ويجوز لك في هما أنْ يكون فصلاً، وأبواه مبتدأ واللّذانِ خبرٌ، والجملة خبر كان ويجوز لك أنْ تجعل هما مبتدأ، واللذانِ خبرهما، والجملة خبر أبواه، وأبواه وخبره خبر يكون، وكذلك إذا جعلت في كان ضمير الأمر والشأن. فإنْ قدمت منطلقاً فقلت زيدٌ كان منطلقاً أبوه جاز لك أنْ تنصبَ منطلقاً وهو الاختيار، وأنْ ترفعَهُ فإنْ نصبتَ منطلقاً فيكون أبوه فاعلاً به ومنطلقاً خبر كان، والجملة خبر زيد وإنْ رفعتَهُ فيكون مقدماً يراد به التأخير، ويجري فيه ما تقدّم في زيد كان أبوه منطلق، ولك أنْ تجعلَ كان زائدةً ويكون بمنزلة كان في قولك: زيدٌ كان قائمٌ، وتقول: من كان أخوك إذا جعلت من في موضع نصب.

وإنْ جعلت من في موضع رفع قلت من كان أخاك، كما تقول: أيُّهُم كان أخوكَ وأيُّهم كان أخاكَ.

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١: ١٠١.

(٢) الحديث في الموطأ ١١٥، وصحيح البخاري ٣/ ٢٤٦، بلفظ: (كلّ مَولُودٍ يُولَدُ على الفطرةِ فَأبواهُ يُهَوِّدانِه أَوْ يُنَصّرانِهِ.. إلخ).
وفي مسلم ٥/ ٥١٢ برواية: (ما مِن مَولُودٍ إلَّا يولدُ على الفِطْرَةِ..). ولم أقف على هذه الرواية التي أور دها المؤلف إلا عند سيبويه ١: ٣٩٦، وعند أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ١: ١٠١. ويولد: صفة لقوله: (مولود)، و(على الفطرة) جار ومجرور في محل رفع خبر (كل)، أو متعلق بالخبر وهو مستقر أو استقر، وحتى: متعلقة بقوله: على الفطرة لنيابته مناب استقر.

(٣) في هذه الحالة ـ أعني نصب (اللذان) يكون أبواه اسم ليكون، و(هما) فصل، أو بدل من الأبوين، و(اللذين) خبر «يكون».

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

فصل

وتقولُ كان اليوم زيدٌ شاخصاً، فتجعل اليوم متعلقاً بشاخصٍ، ولا يكون اليوم متعلقاً بمستقر/ ويكون خبراً عن كان، لأنَّ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة ولا يكون الحال إلّا بعد تمام الكلام.

فإنْ قلتَ: كان عندك زيدٌ شاخصاً، جاز لك في عندك أنْ تجعله خبراً عن كان، ويكون الذي يتعلق به الظرف مستقراً وتجعل شاخصاً حالاً من الضمير الذي في عندك، ويجوز لك أنْ تجعل الخبر شاخصاً، ويكون عندك متعلقاً بشاخصٍ والأول أحسنُ، لأنَّكَ متى جعلتَ عندك من صلة شاخصٍ فالتأخير أحسنُ، ومتى جعلت عندك خبراً لكان فالتقديم أحسن، ولا يجوز أنْ تقدّم شاخصاً على عندك إذا جعلته حالاً، لأنَّ الحالَ لا تتقدم على المعنى على حسب ما أُبَيِّنُهُ في بابِ الحال إنْ شاء الله.

ومن أجاز أنْ يكونَ لكان خبرانِ أجازَ أنْ يكون عندك خبراً لكان وشاخصٌ خبرٌ لكان أيضاً، ويظهر لي أنَّ كان لا يكونُ لها خبران لأنّها جارية مجرى الفعل المتعدى إلى واحد، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه رحمه الله. ألَا تَرَاهُ قال: بابُ الفاعلِ الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولٍ، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيهما لِشيءٍ واحدٍ[1].

فصل

إذا تقرر أنّ اسم كان مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول، فإذا تقدم اسم كان عليها ارتفع بالابتداء كما أنَّ الفاعل إذا تقدَّمَ على الفعل ارتفع بالابتداء، ويتقدمُ الخبر عليها ويبقى خبراً، كما يتقدم المفعولُ على الفعل

(١) انظر سيبويه ١: ٢١.

ويبقى مفعولاً فتقول: قائِماً كان زيدٌ، وكذلك قائماً أصبح زيدٌ[1]، وكذلك قائماً ليس زيدٌ، ومنع المبرد[2] هذا في ليس وقال: ليس لا تَتَصَرّفُ في نفسها فلا تَتَصَرّفُ في معمولها. ويدل على جواز التقديم إتفاقهم على تقديم الخبر على الاسم وقوله سبحانه: ﴿أَلَا يومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾[3]، ويومَ يأْتيهم مُتَعَلّقٌ بمصروفٍ، ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلَّا حيث يصحُّ أَنْ يتقدَّمَ العاملُ[4]، وإنَّما جاز أنْ تتصرفَ في معمولها، وإنْ لم تتصرف في نفسها،

---

(١) في (ب) عمرو.

(٢) نسب أبو علي الفارسي في الإيضاح ١: ١٠١ جواز تقديم خبر ليس عليها إلى المتقدمين من البصريين، قال: (وهو عندي القياس، فتقول منطلقاً ليس زيداً...).
قال ابن أبي الربيع في الكافي ١: ٢٣٣ (يريد بقوله: المتقدمين سيبويه وأبا عمرو... وغيرهم، ولا أعرفُ مَنْ خالف في تقديم خبر ليس عليها إلّا المبرد، حكى عنه أنه منع أَنْ تقول: قائماً ليس زيدٌ. وقال: ليس فعل غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله...).
وفي ابن يعيش ٧: ١١٤: (ومنهم مَنْ أجاز تقديم خبرها عليها نفسها، نحو: قائماً ليس زيد، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين...).
ونسب الجواز إلى سيبويه في هذه المسألة بهاء الدين القرمي في المحرر ق ١٠٩، قال في المثال: قائماً ليس زيد. (فسيبويه يجيز هذه المسألة، ويقول: ليس فعل على كل حال فيجوز تقديم خبرها عليها...).
والحق أنه لا يوجد في سيبويه نص صريح في جواز هذه المسألة وقد نبه إلى هذا ابن الأنباري في الإنصاف قال: والصحيح أنه ليس له في ذلك نص، انظر المسألة (١٨). وممن منع تقديم خبر ليس عليها من البصريين أبو بكر بن السراج في الأصول ١: ١٠٢، ومنعه الكوفيون، وقد رجح ابن الأنباري مذهبهم في هذه المسألة، قال بعد أن أورد حجة البصريين القائلين بجواز تقدم خبر ليس عليها: والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون.. ولعله قد لحظ أن البصريين خالفوا أصولهم القائمة على عدم القياس على القليل النادر، فأجازوا تقديم خبر ليس عليها دون اعتماد على سماع أو نقل عن العرب يؤيد مذهبهم.

(٣) سورة هود آية: ٨.

(٤) هذا أحدُ الأدلة التي اعتمد عليها البصريون في جواز تقديم خبر ليس عليها، والدليل الثاني فعليتها، وقد رد هذان الوجهان من قبل المانعين بعدم تصرف ليس وقياسها على (ما) في جمودها وعدم تقديم منصوبها عليها، وأنّ العامل في (يوما) في الآية فعل مقدرٌ، أي يلازمهم يوم يأتيهم العذاب. أو أنه مرفوع بالابتداء وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل..) انظر المصادر السابقة.

لأنَّ العرب قيدت أخبارها بالأزمنة الثلاثة فقالوا: ليس زيدٌ قائماً أمس، وليس زيد قائماً غداً. وليس زيد قائماً الآن، فصار ذلك بمنزلة تصرفها واختلاف الأَبْنِيَةِ للزمان والله أعلم.

وأما ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتىء، فإنَّها لا تستعمل إلاَّ بالنفي، فإنْ كان حرفُ النَّفي ليس بحرف صدر نحو: لم يزل زيد عالماً، ولن يزال زيد قائماً، ولمَّا يزل زيدُ عالماً، / ولا يزال زيداً عالماً، وليست لا جواباً للقسم فيجوز أنْ تتقدم أخبارُها عليها فتقول: عالماً لم يزل زيد، وقائماً لن يزال زيد، فإن كان حرفُ النَّفي حرف صدر نحو: ما زال زيد عالماً، ولا يزال زيد قائماً، ولا جواب للقسم فلا تتقدّمُ أخبارُها عليها لا تقولُ: عالماً ما زال زيدٌ[1] وأمّا ما دام فلا يتقدّم خبرُها عليها، لأنَّ ما مصدريّةٌ ودام واسمُها وخبرُها صِلَةٌ لما، والتقدير: دوام زيد وما هو مِن الصلّةِ لا يتقدّمُ على الموصولِ[2]، ولا بدَّ لما دام ما يُضَمّ إليها تكون به كلاماً فتقول: لا آتيكَ ما دام زيدٌ جالساً، والتقدير مدة دوام زيد جالساً.

فصل

هذه الأفعال إذا دخلتْ عليها ما النّافية جاز أَنْ تدْخُلَ إلاَّ إذَا أردتَ الإيجابَ والحصرَ فتقول: ما كان زيدٌ إلاَّ عالماً، أي: ليس لزيد إلاّ العلم خاصةً، إلاَّ زال وانفك وفتىءَ وبرح، فإنَّك لا تقول: ما زال زيدٌ إلاَّ عالماً،

---

(١) هذا على مذهب أكثر البصريين والفراء من الكوفيين، وقد ذكر المؤلف حجتهم في المنع. وذهب أكثر الكوفيين وابن كيسان إلى جواز تقدم خبر ما زال مطلقاً سواء كان النفي بما أو غيرها من أدوات النفي. انظر الإنصاف ١: ٩٠ المسألة (١٧). والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٢٨ المسألة (٤٥)، والمغنى لابن فلاح حـ ١ ق ٧٢/ أ، ب، وابن يعيش ٧: ١٠٦.

(٢) المنع باتفاق على تقديم خبر (مادام) على (ما) أما تقديمه على (دام) وحدها ففيه خلاف، منعه أكثر النحويين وجوزه بعضهم فتقول: لا أصحبك ما قائماً دام زيد. انظر المغنى لابن فلاح ١ ق (٧٢/أ) والمساعد ١: ٢٦٢.

وكذلك لا تقول: ما انفك زيدٌ إلَّا عالماً، لأنَّ إلَّا تقتضي أَنَّها لو لم تدْخُلْ لكان ما بعدها منفيّاً بما قبلها. ألا ترى أنَّك لو قلت: ما كان زيدٌ إلَّا عالماً، ثم أسقطت إلَّا فقلت: ما كان زيدٌ عالماً، لنفيت العلم من زيدٍ، وأنت إذا قلت: ما انفك زيدٌ عالماً، أو ما زال عالمًا أو ما فتِىءَ زيدٌ عالماً، أو ما برح زيدٌ عالماً فأنت قد أوجبت العلم لزيدٍ فهذه توجب الخبر، فلو أدخلت إلَّا لصارت هذه الأشياء عندك تنفي الخبر قبل دخول إلَّا فتصير ما انفك وأخواتها على هذا توجب وتنفي الخبر في حال واحدةٍ، وذلك محال فإنَّ شئت قلت هذه الأفعال توجب الخبر فلا فائدة في دخول إلَّا وقد جاءت في الشعر وتكون قد زيدت للتوكيد. أنشد سيبويه:

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلَّا مُناخَةً[1]

فصل

نقول في الابتداء هو زيد قائِمٌ. قال الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]. وتقول: هو قائم زيدٌ. وتقول: هِيَ هندٌ قائمة، وهي قائمة هند، هذا هو الاختيار، ويجوز أن تأتي بضمير المُؤَنَّثِ مع المذكر وبالعكس، فتقول: هِيَ زيدٌ قائِمٌ، وهذا الضمير ضمير الأمر والشأن إذا كان مذكراً أو

(١) تمامه: على الخَسْفِ أَوْ تَرْمى بها بلداً قَفْرَا
والبيت الذي الرِّمة كما في ديوانه ١٧٢، وسيبويه ١: ٤٢٨، كما ورد في المحتسب ١: ٣٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٢٤، والإنصاف ١: ٩١، وابن يعيش ٧: ١٠٦، والمغنى لابن فلاح (١: ق ٧٢).
حراجيج جمع حرجوج، وَهيَ: الناقة المسنة أو الشديدة أو الضامرة.
يقول: إن هذه الإبلَ لا تبرحُ تَسيرُ في طريقها إلا في حال إناختها.
والشاهد قوله: (ما تنفك إلَّا مُناخَةً) فإن إلَّا زيدتْ للتوكيد بين اسم (ما انفك) وخبرها.
وقيل إن (ما انفك) هنا تامة و(مناخة) حال من الضمير في (ما انفك)، وقيل إنَّها ناقصة وأنَّ خبرها (على الحذف). . و«مناخة» حال.
(٢) سورة الإخلاص آية: ١.

ضمير القصة[1] إذا كان مُؤَنَّثاً، فإذا أدخلت على هذا كان أو إحدى أخواتها، فإنَّ الضمير يستتر لأنَّ اسم كان مشبه بالفاعل، والفاعل إذا كان ضميراً مفرداً غائباً استتر مؤنثاً كان أو مذكراً فتقول: كان قائم زيدٌ، وكان زيدٌ قائم، وكانت هند قائمةٌ، وعلى/ هذا قرأ ابن عباس: ﴿أَوَ لَمْ يَكُنْ لَهُم آيةٌ أَنْ يَعْلَمه عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرائِيل﴾[2] ولا يصح أن يكون أن يَعْلَمُه خبراً لتكون، لأنَّ العربَ لا تخبر بالمعرفة عن النَّكرةِ في الكلام[3] وقال الشاعر[4]:

وَلأُنَبِّأَنَّ أَنَّ وجهَكَ شَأْنُهُ   خُمُوشٌ وإنَّ كانَ الحَمِيمُ حَمِيمِ[5]

ففي كان ضمير الأمرِ والشأنِ، والجملةُ التي بعد كان مبتدأ وخبر في موضع خبرِ كان، وكذلك جميعُ أخواتِ كان يجوزُ فيها ذلك فتقول: ليس زيدٌ قائمٌ، وعلى هذا قولهم: ليس خَلْقُ الله مِثْلُهُ[6]، وكذلك تقول: أصبح عمرو شاخصٌ، وعلى هذا قياس جميع أخواتها.

وحكى سيبويه أنَّ من العرب مَنْ يقولُ: ليس الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ[7]، يقول هذا في ليس خاصةً. فإذا قال: ما كان الطِّيب إلَّا المسكَ بنصب

---

(1) في الإيضاح العضدي ١: ١٠٣: وقد أجازوا في الابتداء: هو زيد منطلق على أنْ يكون هو ضمير القصة والحديث، والجملة في موضع الخبر.

(2) سورة الشعراء آية: ١٩٧.

(3) يريد أنَّ و(آيةُ) لا تكون اسماً (لتكن) و(أن يعلمه) في موضع الخبر لما ذكر، وخروجاً من هذا القبح جعل اسم (تكن) ضمير القصة، و(أن يعلمه) في موضع رفع مبتدأ خبره (آيةُ) والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر (لتكن). انظر الحجة: ٢٦٢، والكشف ٢: ١٥٢، وحجة القراءات ٥٢٠، والإيضاح ١: ١٠٥، والبيان ٢: ٢١٦.

(4) هو عبد قيس بن خباب البرجمي كما في إيضاح شواهد الإيضاح ق: ٢٢.

(5) البيت في الإيضاح ١: ١٠٥ غير منسوب وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٣٨، والكافي ١: ٢٤٠. والشاهد قوله: (وإنْ كانَ الحَمِيمُ حَمِيمُ) حيث جاء اسم كان ضمير الشَّأنِ والحميم مبتدأ، وحميم خبره، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان.

(6) في سيبويه ١: ٣٥: (باب الإضمار في ليس): فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أنَّ فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في أنه.

(7) برفع الطيب والمسك، والمثال في سيبويه ١: ٧٣، وحكى أبو عمرو بن العلاء أنَّ لغةَ بني =

المسك فهؤلاء[1] يجرون ليس مجرى ما كما أجْرَوا أهل الحجازِ ما مَجْرى ليس في العمل فرفعتْ الاسمَ ونصبتْ الخبر، ولم يجعلوا في ليس ضميرَ الأمر والشأنِ، ويمكن أنْ يكونَ على هذا ليس خلق الله مثله، وإذا دخلتْ إنَّ وأخواتها على ضمير الأمر والشأن أو على ضمير القصة كان منصوباً لأنها تنصب ما كان مبتدأ. قال الله عز وجل: ﴿إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً﴾[2]. وقال تعالى: ﴿فإنَّها لا تَعْمَى الأبْصَارُ﴾[3]. وتكون كان تامةً ترفعُ الفاعلَ تكون بمعنى حدث وما جرى مجراه فتقولُ كان الشتاءُ بمعنى حدث الشّتاءُ قال الشاعر[4]:

= تميم إهمال ليس مع إلاَّ حملاً على (ما) وقد نازعه عيسى بنُ عمر فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدلج النَّاسُ. ليس في الأرض حجازيٌّ إلاَّ وهوَ ينصبُ، ولا تميميٌّ إلاَّ وهو يرفعُ.. انظر تفاصيل ذلك في مجالس العلماء ٢٤١ والهمع ٢: ٨٠.

(١) يعني من رفع الطيب والمسك وهم بنو تميم فيما رواه عنهم أبو عمرو بن العلاء، وتكون ليس ملغاة شأنها في هذا شأن (ما) المنتقض نفيها بإلاّ..

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه لا حجة في هذا القول على بطلان عمل ليس لاحتمال أن يتخرج على أوجه:

أحدها: أن يكون اسم ليس ضمير الأمر والشأن ويكون الطيب مبتدأ والمسك خبره، ودخلت إلاّ في غير موضعها، لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي الطيب المسك فتقول: ليس إلا الطيب المسك.

والوجه الآخر: أنْ يكون الطيب اسم ليس والخبر محذوفاً وإلاَّ المسك بدل منه، كأنه قال: ليس الطيب في الموجود إلا المسك، أو يكون إلا المسك نعتاً والخبر محذوف، كأنه قال: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود حقيقة، وحذف خبر ليس لفهم المعنى قد يجيء قليلاً..

قال ابن عصفور: وهذا الذي قاله باطل، لأنَّ أبا عمرو قد نقل أنه ليس في الدنيا حجازي إلاَّ وهو ينصب فيقول: ليس زيد إلا قائماً، ولا تميمي إلا وهو يرفع، فيقال: ليس عمرو إلا ضاحكٌ، فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يتأول..). انظر شرح جمل الزجاجي جـ ١: ٣٩٧، ٣٩٨.

وفي الهمع ١: ٨١ وزعم أبو نزار، الملقب بملك النحاة: أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ خبره محذوف تقديره: إلا المسك أفخره، والجملة في محل نصب خبر ليس.

(٢) سورة طه آية: ٧٤.

(٣) سورة الحج آية: ٤٦.

(٤) هو الربيع بن ضبع الفزاري كما في الحلل في شرح أبيات الجمل: ٥٧.

إذا كـان الـشّـتـاءُ فـأدفِئُـونـي فـإنَّ الشيـخَ يهْـدِمُـهُ الشّتَـاءُ[1]

وكذلك أمسى تكونُ تامةً ترفع الفاعلَ تكون بمعنى دخلنا في المساء، وكذلك أصبح تكون تامةً، تكون بمعنى دخلنا في الصّباح، وكذلك أضحينا، وكذلك ظلّ تكون بمعنى أقامَ فيقول: ظللتُ يومَ الجمعة في الدار، أي أقمتُ، وقد تكون هذه ناقصة لأنه يصلح أنْ تقولُ: أنا يومُ الجمعة في الدار. ويكون في الدار خبراً لأنا يتعلق بمحذوف، ويوم الجمعة يتعلق[2] بفي الدار، وتكونُ بات تامة، تكون بمعنى قام. وكذلك صار تكون تامةً وفيها الانتقال من حال إلى حال فتقول: صار زيدٌ بمعنى أمال. قال الله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إليكَ﴾[3]. وأمّا ما زال فإذا كانت ناقصة، فالمضارع يزال، وإذا كانت تامة فالمضارع يزولُ فهما شيئان، ومنهم مَنْ قال النّاقصةُ مغيرةٌ مِن التّامة كانت/ فعُل بضم العين، فَلمّا جُعِلَتْ ناقصةً صُيِّرت فُعِل بكسرِ العين بدليلِ يَفْعُلُ، ومِنْهُم مَنْ قال: النَّاقِصة مِن زَيّلْنا بينهم، أي فَرَّقنْا بَيْنَهُم. ويقال: زائل وعينها يا، وإلى هذا ذهبَ أبو علي، وأما بَرَحَ فتكون تامةً تقول: برح الخفاءُ، أي انكشفَ الأمر وظهرَ، وكذلك انفَكّ تكون تامةً.

---

(١) البيت في اللمع ٢٨، وجمل الزجاجي: ٦٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ حـ ١ ق ٤٣/أ. والأزهية ١٩٤، وأسرار العربية: ١٣٥، والبيان ١: ١٨١. والشاهد فيه (إذا كان الشتاء) حيث جاءت كان تامة بمعنى حدث.

(٢) في (ب): متعلق.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٦٠، والاحتجاج بالآية على قراءة الضم في الصاد، وهي قراءة السبعة غير حمزة، قال الطبري ٣: ٣٥، ٣٦: (قرأته عامة قرأ أهل المدينة والحجاز والبصرة بضم الصاد من قول القائل: صرت هذا الأمر: إذا ملت إليه، أصور صوراً، ويقال: إني إليكم لأصور، أي مشتاق مائل، ومنه قول الشاعر:

اللّهُ يـعـلـمُ أنَـا فـي تَـلَفُّـتِـنـا يـومَ الـفـراقِ إلى أحْـبـابِـنـا صُـورُ

وهو جمع أصْوَرُ، وصَوْراء، وَصُور، مثل: أسود وسوداء وسود. ومعنى قوله: «فَصُرْهُن إليك» على هذه القراءة: اضْمُمْهُنَّ ووجهن نحوك.

وفسرت بمعنى: أمِلْهُنَّ، وهو المعنى الذي عناه المؤلف هنا. انظر الحجة لابن خالويه ١٠١، وحجة القراءات ١٤٥، والكشف ١: ٣١٣.

تقول: انفكّ الشيءُ عن الشيءِ، إذا زالَ عنه. وأمّا ما فَتِىءَ فلا أعرفُها استعملتْ تامةً، وكذلك ليس لم تستعمل إلاَّ ناقصة. والأصل فيها فَعَل فكان الأصل لَيَسَ، فتَتَحرّك الياءُ وقبلها فتحة فَتَنْقَلِبُ ألفاً، فلو بقيت على هذا لانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير لاسى بمنزلة هاب إلا أنَّ ليس غير متصرفة، فصارت لذلك كليت فسكن ثانيها[1] لتخالف الأفعال المتصرفة. وذهب أبو علي إلى أنَّ ليس فعل في اللفظ، وهي حرف في المعنى[2]، لأنَّ معناها معنى ما لكنها[3] أُجْرِيَ لفظُها مجرى الفعل فَبُنِيتَ بناء الأفعال ولحقتها الضمائِرُ المرفوعة فقالوا: الزيدِان ليسا قَائمَيْنِ. والزيدون ليسوا قائمينَ، ولحقتها علامة التأنيث لتأنيث ما يرتفع بها فقالوا: ليست هندٌ قائمةً.

زيادة كان

وتوجدُ كان زائدةً لا ترفعُ ولا تنصبُ[4] فتقول: زيد كان قائمٌ، ولا توجدُ الزيادةُ في غيرها.

وإذا قلت: ما كان أحسن زيداً، اختلف النحويون في كان هذا فذهب أبو القاسم إلى أنَّها ناقصة واسمها مضمر فيها يعود إلى ما وخبرها أحسن

---

(١) سكنت الياء استثقالاً ولم تقلب ألفاً لأنَّها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي. انظر اللسان (ليس: ٢٨).

(٢) ذكر ابن فلاح في المغنى حـ ١ ق ٦٥/ب. أن أبا علي الفارسي قال في المسائل البغديات: إنها حرف. والحق أنه مسبوق إلى هذا القول، فقد ذهب إليه أبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن السراج. انظر المغنى ٢: ٢٩٣.

(٣) في (ب): لكنه.

(٤) هذا ما ذهب إليه ابن السراج في الأصول حـ١: ١٠٦، وأبو علي الفارسي وابن جني. انظر اللمع: ١٢٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٧:٩٩، ١٥١، والرضى في شرح كافية ابن الحاجب ٢: ٢٩٤.

=

زيداً، والجملة التي هي كان أحسن زيداً خبر ما[1]. وذهب غيره[2] إلى أنَّ كان زائدةٌ، وأحسنَ خبر ما وعلى هذا المذهب الثاني أكثرُ النحويين، لأنَّه ليس فيه إلاَّ الفصلُ بَيْنَ ما وفعل التعجب. وفي قول أبي القاسم الفصلُ وجَعْلُ فعلِ التعجب خبراً عن غير ما التي للتعجب، وجعلُ خبرِها غير أفعل، وهذه كلُّها خارجةٌ عن القِياس.

وَنُقِلَ عن السيرافي أَنَّها تامةٌ[3]، ويقوى هذا القولَ أنَّ الفصل وقع هنا بكان ولم يقع بغيرها لأنَّ كل فعل إليها ينحل فكأنَّها أمّ الأفعالِ فتصرفوا فيها لذلك، وليس هذا المعنى إلاَّ في كان التَّامةِ.

وحكى أبو الحسن ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأَها[4]، ويقوى بهذا مذهب أبي القاسم لأنَّ الزيادة لم تصح في غير كان، وأكثر النحويين يطعنون في هذا الذي حكاه أبو الحسن ويرونه مصنوعاً[5].

= وذهب السيرافي، والصيمري إلى كان الزائدة لها فاعل، قال الصيمري: ويكون فاعلها المصدر مضمراً فيها كقولك: زيد قائم كان، أي: كان ذلك الكون.. انظر التبصرة ١:١٩١ ط مركز البحث العلمي. وانظر المصادر السابقة.

(١) هذا القول للجرمي والزجاج، والسيرافي وحكاه أبو القاسم الزجاجي، انظر المغنى لابن فلاح حـ ١ ق ١٠٣ / ب، وابن يعيش ٧:١٥٠، والرضى ٢:٣٠٩.

(٢) انظر الأصول لابن السراج ١:١٢٤، والتبصرة ١:٢٦٩.

(٣) اتَّفقت النسختان (أ) و(ب) على هذا النقل المنسوب إلى السيرافي ولم يشر المؤلف إلى هذا النقل في كتابه الكافي ١:٢٢٦، ٢٢٧ عند كلامه على هذه المسألة. وعلى هذا فللسيرافي قولان:
الأوَّلُ: أنَّها ناقصةٌ.
والثاني: أَنَّها تامةٌ، وقد ذكر له هذا القول الأخير ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١:٥٨٥.

(٤) ذكر ابن السراج في الأصول ١:١٢٥ هذا القول لبعض النحويين، قال: وهو عندي غير جائز.. وكذا فعل الصيمري في التبصرة ١:٢٦٩، وذكر ابن عصفور: أنَّ بعض النحويين أجاز زيادة أضحى وسائر أفعال هذا الباب إذا لم تنقص المعنى.
انظر شرح جمل الزجاجي ١:٤١٥، وارْتِشَافِ الضَّرَبْ ٧٥٧.

(٥) رَدَّه أبو عمرو الجرمي، وقال السيرافي: إنَّه ليس في كتاب سيبويه، وإنَّما كان حاشيةً في كتاب سيبويه، انظر شرح الرضى ٢:٢٩٥، وابن يعيش ٧:١٥٢.

فقد صح بما ذكرته أنَّ كان على ثلاثة أقسام، وليس وما فتىء على قسم واحد، وما عدا ما ذكرته/ على قسمين والله أعلم.

باب إن وأخواتِها

وَهِيَ خمسةٌ[1]: إنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليْتَ ولعلَّى[2]، وفي لعلَّ لغاتٌ قالوا: علَّ. قال الشاعر[3]:

وَعَـلَّ الـنَّـوى في الـدّارِ تَـجْـمَـعُ بَـيْـنَـنَـا
وَهَـلْ يُجْمَـعُ الـسَّيـفـانِ وَيْحَـكَ فـي غِمْـدِ

ولأنَّ قال امروء القيس:

عُـوجـا عـلى الـطَّلَلِ الـمُـحِـيـلِ
لأنّنـا نَبْكِي الـدّيـارَ كمـا بَكَى ابنُ حَـرامِ[4]

---

(١) في (ب): خمس.

(٢) جرى المؤلفُ في هذا التقسيم على مذهب سيبويه، فجعل إنَّ وأنَّ حرفاً واحداً، قال سيبويه ١: ٢٨٠: (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي أنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ وكأنَّ).

(٣) هو العديل بنُ الفرخِ العُجَلي من شعراء الحماسة كما في الكافي ١: ٢٥٥.
والشاهد قوله: (وعلَّ) لغة في لعلَّ يحذف اللام.

(٤) ديوانه: ١١٦، وورد في شرح ابن يعيش على المفصل ٨: ٨٩، والمغنى لابن فلاح حـ ١ ق: ٧٧/ب، والكافي ١: ٢٥٥.
والشاهد قوله (لأنّنا) حيث أبدل عين لعلَّ همزة، والأصل: لعلّنا، وهي لغةٌ في لعلَّ. وابن حَرام: شاعرٌ جاهليٌّ قديم، يُقالُ: إنَّه أوَّلُ مَنْ بَكَى الدِّيارَ.

وأنَّ قال الله سبحانه: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إذا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونْ ﴾[1].

المعنى والله أعلم لَعَلَّها إذا جاءتْ لا يُؤمِنونْ، هذه مَشَاهِيرُها ومعناها كمعنى عَسَى. قال سيبويه: عسى ولعلَّ طمعٌ واشفاقٌ، وليت تَمَنٍّ، وكأَنَّ تشبيه، وإنّ وأنَّ للتوكيد، ولكنَّ استدراك وفيها توكيد، ولكنَّ[2] أصلُها لكنْ إنّ، ثمّ حذفت الهمزةُ فاجتمعت ثلاث نونـاتٍ، فحذفتْ إحداهُنَّ فصار لكنَّ، وكأنَّ مركبة من كاف التشبيه، وَأنَّ[3] كما أنَّ هلاّ مركبة مِن هَلْ ولا وحدث بالتركيب معنًى لم يكن، وهذه الحروفُ ألزمت الدخول على الجمل الأسميّة لما فيها من معاني الأفعالِ الماضِيةِ، ويبنى آخرُها على الفتح، لذلك أَلَا ترى أنَّ (إنَّ) معناها: أكد، «وكأنّ» معناها: شبه، و «ليت»: معناها: تَمَنّى، ولعلَّ، معناها: تَرَجَّى، ولكنَّ: معناها: استدرك، فلاختصاصها بالدخول على الجمل لا يستوجب أنْ تعمل، ولشبهها بالفعل المتعدىَ رَفَعَتْ وَنَصَبَتْ، ولمَّا أَرادُوا أَنْ يفرِّقُوا بينَ بابِ «إنّ» وباب «كانَ» شَبَّهوا «إنَّ» وأخواتِها بالأفعال التي تقدّمَ منصوبُها على مرفوعها فقالوا: إن زيداً قائِمٌ، كما تقول: ضَرَب عمـراً زيدٌ.

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٠٩. والاحتجاج بالآية على قراءة أهل المدينة والأعمش، والسبعة غير ابن كثير وأبي عمرو، وعلى هذه القراءة فـ(أنَّ) بمنزلة لعلَّ لغة فيها، قال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: (ائت السوق أنَّك تُشْتَري لنا شيئاً) أي لعلَّكَ، فكأنَّه قال: (لعلَّها إذا جاءت لا يُؤمِنون). انظر سيبويه ١:٤٦٣، ومعاني القرآن للفراء ١:٣٥٠، وإعراب القرآن للنحاس ١:٥٧٣، والكشف ١:٤٤٤، وحجَّة القراءات: ٢٦٦.

(٢) في (أ): كأن.

(٣) أخذ المؤلف في هذا الرأي بقول الفراء من الكوفيين، وللكوفيين رأيان غير هذا: الأول: أنَّها مركبة من لا وأنَّ والكاف زائدة والهمزة محذوفة. والثاني: أنَّها مؤلَّفة مِن لا وكأنَّ والكاف للتشبيه وأنَّ على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لما فيها من نفي الشيء لغيره وكسرت الكاف لتدل على الهمزة المحذوفة، واختار هذا السُّهيْلي. انظر الرضى ٢ : ٢٦٠، وارْتِشَافُ الضَّرَبْ ٢ : ٥٨٠.
والحق أنَّها مفردة كما هو مذهب البصريين. انظر الإنصاف ١:٢١٧، وابن يعيش ٨: ٨٠، والمصدران السابقان..

فصل

هذه الحروفُ تدخل على المبتدأ والخبر، فجميع ما يَصِحُّ أن يكون خبراً للمبتدأ يكون خبراً لهذه الحِروف إلّاَ الجملة التي ليست خبريّة، ويكون خبرها مفرداً ويكون جملةً ويكون ظرفاً ويكون مجروراً.

فإذا كان الخبرُ جملةً أو مفرداً فلا يجوز أن يتقدم على الاسمُ، وإذا لم يَتَقَدّم على الاسمُ فأنَّ لا يتقدّمَ عليها أَوْلى لأنَّها من حروف الصدور، وإنما لم تَتَقَدَّمْ أخبارُها على أسمائها لأنَّها لا تَتَصرّفُ في نفسها وما لا يَتَصرّفُ في نفسه من الفعلِ وما عمل عمله فلا يَتَصرّفُ في معمولِهِ، فإنْ كان الخبرُ ظرفاً أو مجروراً جاز أنْ يتقدّمَ على الاسم، وَلَمْ يَجز أَنْ يتقدّمَ عليها/ لأنَّها مِن حروفِ الصُّدُور، وجاز ذلك في الظرف والمجرور لأنه يجوز فيهما ما لا يجوزُ في غيرهما.

فتقول: إنَّ اليوم زيداً جالسٌ[1] لاتّساعِ العربِ فيهما، وكأَنَّ ذلِكَ لِكَثْرتها في الكَلام، وكذلك يجوزُ تَقْدِيمُ معمولَ الخبرِ على الاسم إذا كان ظرفاً أو مجروراً فتقولُ: إنَّ اليومَ زيداً جالسٌ، ولا تقولُ: إنَّ طعامك زيداً أكلٌ. وتقول: إنَّ زيداً طعامك أكلٌ[2]، ولا يَتَقَدّمُ على إنّ شيىءُ مِمَّا هو في خبرِها.

---

(١) كرر المؤلف هذا المثال مرتين في سطرين مرةً جعله لتقديم الخبر على الإسم إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ومرةً لتقديم معمول الخبر على الإسم. والمثال كما هو واضحٌ لتقديم معمول الخبر أمَّا الخبرُ فمذكور بعد الإسم وهو جالس. ومثال تقديم الخبر على الإسم: إنَّ عندك محمداً. وإنَّ في الدار عمراً. والمثال سقط من (ب).

(٢) إنَّما جاز هذا المثالُ دون الذي قبله لأنَّ معمول خبر إنَّ تقدّمَ على الخبر دونَ الإسم فتوسط بينهما.

فصل

وجميعُ ما يشترطُ في خبر المبتدأ يُشْتَرَطُ في خبرِ إنَّ، فإذا كان جملةً فلا بدّ في الجملة من ضميرٍ يعود إلى الاسم أو ما يَقومُ مَقامَ الضّميرِ[1]، وكذلك إذا كان الخبرُ مفرداً مُشتَقّاً، فإنْ كان الخبرُ مفرداً جامداً فلا يَحتاجُ إلى ضميرٍ يعود إلى اسم إنَّ كما لم يُشتَرَطْ ذلك في المبتدأ، وإذا كان الخبرُ جملةً فلا تكونُ إلّا محتملةً للصّدْقِ والكذبِ.

مسألة:

تقول: إن في الدار زيداً جالسٌ، يجوز لك في جالس وجهان:

أحدهما: النصب على الحالِ ويجعل المجرور خبراً لأنَّ، فَيَتَعلّقُ بمحذوفٍ لا يظهرُ، والعاملُ في جالسٍ المجرور لما فيه مِن معنى الاستقرارِ، [ويجوز أَنْ يَتَقدم جالس على الاسم فتقول: إنّ في الدار جالساً زيداً][2]، ولا يجوز أَنْ يتقدّمَ جالسٌ على المجرورِ، وهو منصوبٌ على الحال لأنَّ العاملَ ليس بفعلٍ، وإنّما هو معنى والحال لا يتقدَّمُ على المعنى، فلا يجوز إنَّ جالساً في الدار زيداً، ولا إنَّ زيداً جالساً في الدار.

الثاني: الرفع ويكون خبراً لأنَّ، ويكون المجرور مُتَعلّقاً به، وكذلك الكلام في كل ظرف أو مجرور يتم الكلام به مع الاسم نحو: إنَّ عندك زيداً ضاحكاً وضاحكٌ. فلا يجوز إلّا الرفع، ولا يجوز النَّصبُ لأنَّ الحالَ لا تكونُ إلّا بعد تَمامِ الكلام فتقولُ: إنَّ اليومَ زيداً ضاحكٌ، ولا تقولُ: إنَّ زيداً اليوم ضاحكاً، وعلى هذا تفسيرُ كلّ ما جاءَ مِن هذا النوع.

---

(١) في (ب): المضمر.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

فصل

اعلم إن اللاَّم تدخل في خبر إنَّ بشرطين:

أحدهما: أَنْ يَكونَ الخبرُ غيرَ متصلٍ بإنَّ.

الثاني: أَنْ لا يكونَ الخبرُ فعلاً ماضياً[1] ولا شرطاً وجزاءً، يَدُلُّكَ على ذلك أنَّك لا تقول: إنّ زيداً لئن تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ. وأمَّا قولهم: إنَّ زيداً لئن أكرْمَتَهُ ليكرِمَنَّك، ليست لام الابتداء وإنَّما هِيَ لام القسمِ، والقسم وجوابُهُ/ خبر إنَّ، وكذلك إن زيداً لَقائِمٌ، اللام هي جواب القسم، والأصل إنَّ زيداً والله لقد قام فحذفت قد، وحذفها[2] في القسم كثيرٌ، وذلك نحو قولك: إنَّ زيداً قائم، وإنَّ زيداً لقائمٌ، وكذلك تقول: إنَّ زيداً يقُومُ، وإنَّ زيداً ليقومُ، وكذلك إن زيداً لأبوه قائم، وإن زيداً أبوه قائم، وكذلك إنَّ زيداً لفي الدار، وإنَّ زيداً في الدار، وإنَّ زيداً عندك، وإنَّ زيداً لعندك. وإذا كان الفعل مضارعاً ودخلت عليه اللام تخلص للحال. وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[3]. فَهُو حِكايَةُ حالٍ يكونُ ولا بدَّ، وكذلك اسمُ الفاعل في التخليص للحال، وتدخلُ في الاسم بشرط واحدٍ وهو أَنْ يكون غيرُ متصلٍ بإنَّ وذلك نحو قولك: إنَّ عندك لزيداً. قال الله سبحانه: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِيْنَ لَحُسْنَ مآبٍ ﴾[4]. وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مآب ﴾[5] وتدخل اللاَّمُ

---

(١) جرى المؤلف على مذهب سيبويه وأكثر البصريين، وذهب الأخفش والفراء، وابن عصفور وابن مالك إلى جواز دخولها على الفعل الجامد، نحو: إن زيداً لَنِعم الفتى، وإنَّ محمداً لعسى أَنْ يفوزَ..

فإن كان الفعلُ مقترناً بقد جاز دخول اللاَّم، نحو إنَّ زيداً لقد قام، وذلك لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٤٢٩، وارتشاف الضَّرَبْ ٢: ٥٩٤، والتصريح ١: ٢٢٢، ٢٢٣، والهمع ٢: ١٧٤.

(٢) يريد لام القسم.

(٣) سورة النحل آية: ١٢٤.

(٤) سورة ص آية: ٤٩.

(٥) سورة ص آية: ٥٥.

في معمولِ خبر إنَّ بِشَرْطَيْنِ:

أحدهما: أَنْ لا يكونَ المعمولُ متصلاً بإنَّ.

الثاني: أَنْ يكونَ مُتَقَدّماً على الخبر، وذلك نحو قولك: إنَّ زيداً لطعامَكَ أكلٌ، وكذلك إنَّ زيداً لفي الدارِ جالسٌ، ولا تقول: إنّ زيداً جالسٌ لفي الدار، ولا إن زيداً آكلٌ لطعامكَ. والأصلُ في هذه اللام أنْ تقعَ قبلَ إنّ لأنَّها لام الابتداء فكأنَّ الأصل أَنْ تقولَ: لأنَّ زيداً قائمٌ. وقد جاء في الشعر:

لَهِنَّكَ مِنْ برْقٍ عليَّ كَرِيمٍ[1]

والأصلُ لأَنَّك ثُمَّ أُبدِلَتْ الهمزةُ هاءً، ولا يجوزُ أَنْ تُقَدِّرَ اللَّامَ بعد إنّ لأنَّها لو كانت كذلك لمَنعت إنَّ من العمل وَهِيَ لم تمنعْ، ولا يجوزُ تعليقُ إن

---

(١) صدره:

أَلَا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحمى

والبيت في مجالس ثعلب ١:٩٣ لغلام من بني كلاب، وفي أمالي القالي ١:٦٦ لفتى من بني نمير، وورد البيت في الخصائص ١:٣١٤ / ٢:١٩٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١:٤٣٣، والمغنى ٣٥٤، والمساعد ١:٣٢٥.

لَهِنّك: كلمة تكلم بها العربُ في حال اليمين، وليس كلّ العرب تتكلّم بها، تقول: لهنك رجل صدق، فهي إنّ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف. انظر سيبويه ١:٤٧٤.

وللشاهد قوله: (لَهِنّك) فإنَّ اللام لليمين ولحقت إن فأبدلت الهمزة هاءً فصارت لهنك، هذا هو مذهب سيبويه.

وذهب الفراء إلى أنَّ هذه الكلمة مركَّبة من كلمتين كانتا تجتمعان، كانوا يقولون: والله إنَّك لعاقل، فخلطتا فصار فيها ألف إنَّ كما حذفوا الواو من أوَّل (والله). انظر شرح أبيات المغنى ٣:٣٤٨.

وذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلى أنَّ هذه اللام هي لام الخبر، وتقدَّمت قبل إنَّ لأنَّ حقها أن تقع قبل إن، وأبدلت الهمزة هاءً، والأصل: لئنَّك، وإنَّما أُبدلت الهمزةُ لاجتماعها مع اللام في أوَّل الكلمة، قال ابن جني: إنَّ العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إنَّ) فيزول ما كان مُسْتَكْرَهاً..)، انظر الخصائص ١:٣١٤، ٣١٥.

وظاهر كلام المؤلف إنَّه يختار هذا الوجه الذي ذهب إليه الفارسي وتلميذه ابن جني.

لأنَّ الحروفَ لا تعلّق، وإنَّما يكون تعليقُ العوامل في الأفعال، وَوجُدَ ذلك في الأسماء قليلاً. قالوا: قطعَ اللّهُ يدَ ورجلَ مَنْ قالها. وقال الشاعر[1]:

بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسدِ[2]

ولذلك قالوا: علمت أَنَّ زيداً قائم، بفتح إنَّ، فإذا أدخلتَ اللامَ لم تفتحُ، لأنّ هذه اللام تمنعُ علمت وأخواتُها من العمل، ولا تقعُ المفتوحة إلاَّ في موضعِ عَمِلَ فيه عامِلٌ، والمكسورة تقع في مواضِعِ الجملِ على حسب ما يَتَبَيّن إنْ شاء الله.

ولا تقعُ هذه اللامُ في خبر ليتَ، ولا في خبر لعلَّ، ولا في خبر كأنَّ، لأنَّ هذه الحروف تصرف الخبر إلى غير الخبر، فلعل تَرُدّ الجملةَ إلى التَّرَجّي أو التوقّع، وليت تصرِفُها إلى التّمنّي، وكأن تقلبها إلى التشبيه، وهذه اللامُ لا تدخلُ إلاّ على جملةٍ خبريةٍ، وَأَمَّا لكن فإنّها لا تدخلُ اللام في خبرها لأنَّها لا تكونُ جواباً للقسم فلا تقولُ. والله لكن زيداً قائم، وإنَّ المكسورة تكون جواباً للقسم.

فقد تَحَصّل مِن هذا / كلِّهِ أَنَّ اللاّمَ لا تدخلُ إلاَّ في خبرِ إنَّ، أو على اسمِها أو على معمولِ خبرِها بالشروط المذكورةِ.

---

(١) هو الفرزدق كما في ديوانه: ٢١٥، والكتاب ١:٩٢، ومعاني القرآن للفراء ٢:٣٢٢، والمقتضب ٤:٢٢٩، وسر صناعة الإعراب ١:٢٩٧، والخصائص ٢:٤٠٧، والتبصرة ١:١٥٢، وابن يعيش ٣:٢١.

(٢) ورد الشاهد في إعراب القرآن للنحاس ٢:٥٧٩ غير منسوب.
ذراعا الأسد: هما أربعة كواكب، من كل كوكبين منهما ذراع تشبه الذراعين، وجبهة الأسد: مجموعة من الكواكب كأنّها مصطفّة تسمى جبهة الأسد. وعندهم أنَّ السحاب الذي يأتي من منازل الأسد يكون مطرُهُ غزيراً، فلذلك يسر به، انظر شرح أبيات المغنى للبغدادي ٦:١١٧، واستشهد به على إلغاء الإسم وهو قوله: بين ذراعي ـ حيث لم يعمل في المضاف إليه لوجود الفصل بالمعطوف، كذا مراده والله أعلم.

فصل

تقول إنَّ زيداً قائم، [وعمراً بالنصب والرفع على التشريك في إن، والتقدير: إن زيداً قائم وعمراً قائمٌ][1] ثم حذف قائم الثاني لدلالة الأول عليه، والرفع مِن وجهين:

أحدهما: بالعطفِ على الضمير الذي في الخبر وفيه ضعفٌ حتى تؤكد بالضمير المنفصل، أو تفصل بينههما فتقول: إنَّ زيداً قائم هو وعمرو. وقال تعالى: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آباؤُنَا ﴾[2].

الثاني: أَنْ تُقَدّرَ إنَّ كأَنَّها ساقطةٌ لأنَّها دخلتْ ولم تُؤَثّرْ في المعنى شيئاً، ونظيرُ هذا ما زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً بالنصب لأن الباء لم تغير المعنى، وإنَّما دخلت للتوكيد فتكون قد شَرّكْتَ الإسمين في ما ولم تُشْرِكْهما في الباء، وكذلك في إنْ لم تُشَرّكْ بين الخبرَيْنِ فيهما. فإنْ قدمت عمراً فقلت: إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ جاز الرفعُ والنَّصبُ، فالنَّصبُ على تقدير التأخيرِ قال[3].

فإنّي وقياراً بِها لَغَرِيْبُ[4]

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (أ).
(٢) سورة الأنعام آية: ١٤٨.
(٣) هو ضابيء بن الحارث البرجمي.
(٤) البيت في معاني القرآن للأخفض ١:٨٢ برواية النَّصب. (وقياراً) والنوادر لأبي زيد: ٢٠، ومعاني القرآن للفراء ١:٣١١، وبالرفع (وقياراً) في الكتاب لسيبويه ١:٣٨، ومجاز القرآن ١:١٧٢، ٢:٢٢، والأصول ١:٣١٢، وابن السيرافي ١ :٣٧٠.
وقيار إسم فرسه الذي أوطأه ضابيء بعض صبيان أهل المدينة، حتى أخذه عثمان وحبسه.. انظر فرحة الأديب ق ٢٠/ب.
واستشهد به المؤلف على نصب (وقياراً) لأنَّه على نيَّة التأخير، أي إني لغريب وقياراً، ويكون (قيَّاراً) معطوفاً على إسم أن، كذا مراد المؤلف والله أعلم. ويجوز أن يكون (وقياراً) معطوفاً على إسم إن، و(لغريب) خبراً عن أحدهما، واكتفى به عن خبر الآخر، أو يكون (لغريب) خبراً عنهما لأنَّ فعيلاً تقع على التثنية والجمع.
انظر المغنى لابن فلاح حـ ١ ق ٨٤/أ.

التقدير: فإني لغريبٌ بها وقياراً، والرفع من وجه واحد وهو العطف على الموضع[1]، وهو أيضاً على تقدير التأخير[2]، ولا يجوز العطف على الضمير لأنَّه مُتقدِّمٌ عليه، وليس مثلَ (عليك ورحمةُ اللّهِ السّلامُ)[3]، لأنَّ عليك طالبٌ بالسلام، فكأنَ السَّلامُ متقدمٌ، إذ تقدَّم ما يطلبُهُ[4]. فإنْ ثَنَّيْتَ قائِماً فقلت: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، لم يجز في عمرو إلاَّ النَّصب، ولا يجوزُ العطفُ على الموضعِ[5] حتَّى تأتي بالمعطوفِ بعد الخبرِ لفظاً أو تقديراً. وعلى هذا لا يجوزُ النَّعتُ والتوكيد والبدلُ وعطفُ البيانِ على الموضعِ، وإنما يكونُ على اللفظ لأنها جيىء بها لبيان المبتدأ وفصله ممن يشاركه في اسمه ليصح الأخبار عنه فحقه أنْ يَجيءَ قبل الخبر، ومتى جاء بعد الخبر فهو في نِية التقديم فلا يجري إلاَّ على اللفظ.

---

(١) هذا على مذهب الكسائي فإنه جوز العطف على موضع إسم إنَّ قبل تمام الكلام بالخبر، ووافقه الفراء بشرط خفاء الإعراب في إسم أن كهذا البيت. انظر معاني القرآن ١:٣١١.
أمَّا البصريون فيمنعون العطفَ على الموضع قبلَ تمام الكلام لأنَّه حملٌ على التأويل والحملُ على التأويل قبلَ التّمامِ فاسد. انظر الأصول لابن السراج ١:٣١١، والتبصره للصيمري ١:٢١١، وابن فلاح في المغنى ١ ق (٨٤ / ب).

(٢) هذا فيه إشارة إلى مذهب سيبويه والبصريين الذين يرون أنَّ الإسم المرفوع هنا مبتدأ خبره محذوف، التقدير: فإني بها لغريب وقيار كذلك فهو على التقديم والتأخير كما في سيبويه. انظر الكتاب ١:٢٩٠، وجوز غيره من البصريين أن يكون هذا الاسم مبتدأ خبره المذكور بعده، وخبر أنَّ محذوف دلَّ عليه خبر المبتدأ الذي بعده. انظر الأعلم ١:٢٩٠.

(٣) هذا عجز بيت ينسب للأحوص، وصدره:

أَلَا يا نحلةً من ذاتِ عرقٍ

وهو من شواهد سيبويه ١:٣١١، والمقتضب ٤:٢٠٣، والجمل ١٦٠، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٨٩.

(٤) هذا توجيه سيبويه لأنَّ السلام عنده مبتدأ و«عليك» خبره مقدم، و«رحمة الله» معطوفٌ على الضمير الذي في عليك. وذهب الأخفش إلى أنَّ هذا من تقديم المعطوف ضرورة، وأنَّه أراد: عليك السلام ورحمة الله، وإنَّما قال الأخفش هذا، لأنَّ «السلام» عنده فاعل بالاستقرار المضمر في «عليك» انظر الحلل بشرح أبيات الجمل: ١٨٩، ١٩٠.

(٥) جوز هذا الكسائي كما سبق، فتقول على مذهبه إنَّ عمراً وزيدٌ قائمان، وقد ردَّ عليه في هذا الفراء، انظر معاني القرآن ١:٣١١.

وحكى سيبويه: إنّهم أجمعون ذاهبون، وهذا كالغلط لمَّا لم يظهرْ لإنّ عَمَلٌ في الاسم ولا غَيَّرتْ الكلام جَرى مَجْرَى إنَّ، تقول: هم أجمعونَ ذاهبون، وكذلك تقول: إنّك وزيدٌ ذاهبانِ[1] لما لم يظهر عمل[2] النَّصب، نصَّ على هذا سيبويه، وأما لكن زيداً قائمٌ وعمراً فيجري مَجْرى إن زيداً قائم وعمراً، الرّفع فيه من وجهين[3]. فإن قَدّمتَ فقلت لكن زيداً وعمراً قائم جاز في عمر النّصبُ والرّفعُ. والرفعُ من وجهٍ واحدٍ[4].

فإنْ قلت: لكن زيداً وعمراً قائمانِ فلا يكون إلاَّ النَّصب، فجميع الأحكام المذكورة في إنّ جائزة في لكن، لأنَّ الأصل إنّ، وأمَّا كأن زيداً قائمٌ وعمراً، وليت زيداً قائمٌ وعمراً، ولعل زيداً قاعدٌ [وعمراً[5]]، / فالرّفعُ فيهنَّ من وجهٍ واحدٍ وهو العطفُ على الضميرِ الذي في قائِمٍ، والاختيارُ أَنْ لا يعطفُ عليه إلاَّ بعد ما يؤكد بالضمير المنفصل أو يفصل[6] في الأعرفِ، ولا يجوز العطف على الموضع لأنَّها دخلت لمعانٍ تَسقُطُ تلك المعاني بسقُوطِها وتثبتُ بثبُوتِها.

وَأَمَّا أنَّ المفتوحةَ الهمزة فتأتي على وجهين:

أحدهما: أَلَّا يصلح مكانها الابتداء نحو: يُعْجِبُنى أنْ زيداً قائمٌ

---

(١) النص في سيبويه ١: ٣٩٠ واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ..

(٢) في (ب): إنَّ وهو النصب.

(٣) الوجهان: العطف على موضع إسم إنَّ قبل دخولها، والثاني: العطف على الضمير المستتر في الخبر والأجود الفصل بين الخبر والمعطوف. والأولى في حالة عدم وجود الفاصل أن يكون الإسم مبتدأ خبره محذوف.. انظر الجمل ٦٨، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل: ١٧٠.

(٤) هو الرفع على أنَّه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ وهذا على مذهب البصريين، وجوز الكوفيون العطف على موضع إسم إنَّ كما سبق. انظر ابن يعيش ٨: ٦٨، ٦٩، والرضى ٢: ٣٥٤، والمغنى لابن فلاح حـ ١ ق: ٨٤.

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (أ).

(٦) في (ب): بينها.

وعمروٌ، فالرفعُ هنا من وجهٍ واحدٍ وهو العطف على الضمير المرفوع في قائم.

الثاني: أنْ يصلُحَ مكانُها الابتداء نحو: ظننتُ أَنَّ زيداً قائم وعمراً لأن ظننتُ إنَّما تدخلُ على المبتدأ والخبر. الرَّفع هنا على[1] وجهيْن[2] بمنزلة إنَّ المكسورة. وَمِنْ هذا قولُه سبحانه: ﴿وَأَذَانٌ مِن اللّهِ وَرسُولِه إِلى النَّاسِ يومَ الحَجِّ الأكبْرِ أنَّ اللّه بَرِىءٌ مِن المْشرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[3].

فصل

تقول إنّنِي قائمٌ فتلحق إنّ نون الوقاية لأنَّها جرت مَجْرى الأفعالِ. وَمِنَ العربِ مَنْ يَحذفُها لاجتماعِ النونات فتقولُ: إنّي قائمٌ، كما تقول: الزيدون يضربوني. والأصل يضربونَني، وكذلك تقولُ: يعجبني أنّني قائم، ويجوز أنِّي بغير نون الوقاية وكذلك تقول: لكنّنِي ولكنّي وكأنّنِي وكأنّي بغير نون الوقاية وتقول: لعلّنِي ولعلِّي بحذف النون، لأنَّ اللام قريبةٌ من النون في المخرج ويدغم كلّ واحدٍ منهما في صاحبه فكرهوا لذلك اجتماعهما، كما كَرِهوا اجتماع النّوناتِ، لأنَّهم يكرهُونَ مِن اجتماعِ المتقاربات مثلَ ما يكرهون من اجتماع الأمثال. وقالوا: لَيْتَني ولم يحذفوا النونَ هنا لأنّه لم تجتمع الأمثال ولا المتقاربات. وقد جاء في الشعر: ليتي بحذف النون. أنشد سيبويه:

---

(١) في (ب): من.
(٢) هما: العطف على الضمير المستتر في قائم، والثاني العطف على موضع إسم إنَّ كما سبق.
(٣) سورة التوبة آية: ٣.

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قالَ لَيْتِي
أصادِفُهُ ويَذْهَبُ بَعْضُ مالي[1]

أَجَروها مجرى لعلّى لقرب التّمني من التّرجي، ولِيَجْرِيَ الجميعُ مجرىً واحداً.

فصل

إنَّ المكسورة الهمزةَ إذا خُفِّفَتْ، فالأكثرُ في كلام العرب أَنْ يبطلَ عَمَلُها. وقد تستعملُ على حالِها في التشديدِ[2] فتقول: إنَّ زيداً قائمٌ. قال الله سبحانه: ﴿وإنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[3]. فكلّ اسم إنَّ وما خبرها، واللاّمُ هِيَ الداخلةُ في خبرِ إنَّ بمنزلةِ ﴿إنَّ ربكَ ليحكُمُ بَيْنَهم يوم القيامةِ﴾[4] وما بمنزلة الذي[5]، وَلَيُوَفِّيَنَّهم جوابُ قسمٍ محذوفٍ، والجملةُ

---

(١) البيت لزيد الخيل كما في سيبويه ١:٣٨٦، وابن السيرافي ٢:٩٦، والأسود الغندجاني في فرحة الأديب ق ٢٦/أ.
والشاهد في البيت تجريد ليت مِن نونِ الوقايةِ مع ياء المتكلم. إجراءً لها مَجْرى لعلَّ. وهذا نادرٌ.

(٢) في (أ) و(ب): التنديد وهي تصحيف.

(٣) سورة هود آية: ١١١، والاحتجاج بالآية على قراءة التخفيف في (إنَّ) وَهيَ باقيةٌ على عَمَلِها تشبيهاً لها بالفعل فإنَّه يعمل تاماً وَمُخَفَّفاً، واللام في (لمَّا) لامُ التأكيد دخلتْ على «ما» وهي خبر (إنَّ) وَ (لَيُوفِيَنَّهُمْ) جواب القسم، انظر معاني القرآن للفراء ٢:٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢:١١٤، وحجَّة القراءات ٣٥٠، ٣٥١، والكشف ١:٥٣٧، ٥٣٨.
وإعمال (أن) المخففة ممتنع عند الكوفيين وجائز عند البصريين، قال سيبويه ١:٢٨٣ (حدَّثنا من نثق به، أنَّه سمعَ من العرب مَنْ يقولُ: إنَّ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤن: «وإن كلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ» يخففون وينصبون..).

(٤) سورة النحل آية: ١٢٤.

(٥) ذكر هذا الرأي في (ما) الفراء على قراءة من شدد (إنَّ) قال: فمن قال: «وإنَّ كُلًّا لمَّا» جعل (ما) إسماً للناس كما قال: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» ونقل عنه هذا الرأي أبو حيان في البحر من غير تفصيل مع أنَّه أورد مذهب الكوفيين في (إنْ) المخففة. انظر معاني القرآن ٢:٢٨، ٢٩، البحر المحيط ٥:٢٢٦.

صِلَةُ ما، والضميرُ العائدُ على ما مِن صِلَتها هم، وعاد على المعنى، ولم يَعُدْ على اللفظ، وإذا بطلَ عملها لم يدخل إلا على المبتدأ والخبر، وعلى الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر إلاّ لَيْسَ فإنّها لا تدخلُ عليها لِتَدَافُعِ معنيهما. وتلزمُ الخبرَ/ اللاّمُ ليفرق بَيْنَها وبَيْنَ المخففةِ من الثقيلة والنّافيـةِ. قال الله عز وجل: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[1] لأنَّ وجدَ هذه بمنزلة علم. وقـال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَـانُوا لَيَقُـولُونَّ لَـوْ أَنَّ عندنـا ذكراً مِنَ الأوّلِينَ ﴾[2]. ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾[3]. لأنّ كاد تدخل على المبتدأ والخبر. وتقول: إنْ زيدٌ لقَائِمٌ. فإنْ أدخلت عليها علمت فقلت: علمتُ إنْ زيدٌ لقائم. وفي الحديث: «قدْ عَلِمْنا أَنْ كنتَ لَمُؤْمِنـاً»[4] وجب أنْ تفتحَ أَنْ لدخول علمت، لأن هذه اللام ليست لام الابتداء، وإنَّما هِيَ مفرقة بين إنَّ النافية والمخففة، ولزمتها مع الفتح لِتفرّق بين أنَّ التي فتحت وليس لها اسمٌ مقدرٌ، وإنّ التي اسمها محذوف والجملة التي بعدها خبرها، ولا يَصحُّ أَنْ يُدّعى أنَّ هذه اللام لام الابتداء[5]، لأنَّ لام الابتداء لا تقعُ في خبر كان، ولا تدخل على المفعول الثاني من مفعولي ظننت، وفي المسألة خلاف[٢] وما ذكرتُه مذهبُ أبي علي وابن أبي العافية، وإليه كان الأستاذ أبو علي يذهب وهو عندي الصحيح إن شاء الله.

---

(١) سورة الأعراف آية: ١٠٢.

(٢) سورة الصافات آية: ١٦٧، ١٦٨.

(٣) سورة الإسراء آية: ٧٦.

(٤) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ إلاّ في كتب النحو، وورد الحديث في إعراب الحديث للعكبري ص ١٨٦ من حديث أسماء بنت أبي بكر: «قد كنّا نعلم أنْ كنت لتؤمن به».

(٥) أشار المؤلف إلى الخلاف في هذه المسألة، واقتصر على مذهب أبي علي الفارسي ومن تابعه ورجَّحه، والمذهب الثاني الذي لم يذكره المؤلف هو مذهب سيبويه وخلاصته أنَّ هذه اللام لام الابتداء دخلت في خبر (أنْ) للتأكيد، وتابعه الأخفش الأوسط، والأخفش الأصغرُ، وابن الأخضر، وغيرهم. انظر سيبويه ١:٣٨٣، واللامات للهروي ٨٨، وابن يعيش ٨:٧٢، والمغنى لابن فلاح حـ ١ ق ٧٢/أ.

وأما أَنَّ المفتوحة الهمزة فَتُخَفَّفُ ويبقى عملُها، والأكثرُ أنْ يكون اسمها محذوفاً، وتقعُ بعدها جملةٌ هي خبرُها، والجملة تكونُ اسميةً وتكون فعلِيّةً والفعل ماضٍ وفعليّةً، والفعلُ مضارعٌ يُرادُ به الحال وفعليّةً، والفعل مضارعٌ يُرادُ به الاستقبال ويلزم الماضي قد إن كان واجباً، ويلزم المستقبل السين وسوف إن كان واجباً، فتقول: يعجبني أَنْ قد قام زيدٌ،! ويعجبني أَنْ سوف يقومُ زيدٌ، وأنْ سيقومُ زيدُ. ولا يجوز حذف السين وسوف فتقول: يعجبني أَنْ يَقُومُ زيدٌ غداً إلاَّ في الشعر وكذلك قد في الماضي لا تحذف إلا في الشعرِ أو في قليلٍ من الكلام، لأنَّ قد والسين وسوف صرْنً عوضاً من الاسم لمَّا حذف. وأما قوله سبحانه: ﴿ والْخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللّهِ عَلَيْها ﴾[1]. فليس مِن هذا لأنَّ غضب في الآية يُراد بِه الدعاءُ، ولا يجوز إدخال قد في الدعاء لا تقول: قد رحمك الله، تريد بذلك الدعاء. وأما قوله سبحانه: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ للإنسانِ إلاَّ مَا سَعَى ﴾[2]. أنَّ ها هنا مُخَفَّفَة من الثقيلة، واسمُها محذوفٌ والخبرُ ليس، وما في حيزها ولم تدخل قد، لأنَّ قد لا تدخل في النفي، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينْ ﴾[3]. أنَّ مخففةٌ من الثقيلةِ، واسمُها محذوفٌ والجملةُ الإسميةُ خبرُها. والتقدير والله أعلم: وآخر دعواهم أنّه الحمد لله ربّ العالمين، ولم تَدْخلْ قَدْ ولا السّينُ ولا سوفَ لأنَّهنَّ مختصاتٍ بالأفعال. وأما قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يُرْجِعُ إليهِمْ قَوْلَا ﴾[4]. فلا النافية هِي العوض/ من الاسم، وكذلك ما في مثل قولك: علمتُ أنْ ما يقوم زيدٌ، التقدير: أَنَّهُ ما يقوم زيدُ، ثم خُفِّفَتْ فَحُذِفت

---

(١) سورة النور آية: ٩، والاحتجاج بالآية على قراءة نافع بتخفيف (أن) و(غَضِبَ) بكسر الضاد وفتح الباء. انظر حجة القراءات: ٤٩٦، والكشف ٢: ٢٣٤..

(٢) سورة النجم آية: ٣٩.

(٣) سورة يونس آية: ١٠.

(٤) سورة طه آية: ٨٩.

اسمها، والجملةُ التي بعدها خَبَرُها، وما سادةٌ مسدّ اسمها، كما كانت لا النّافية كذلك. وأمّا قوله تعالى[1]: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا﴾[2] فيحتمِلُ أن تكونَ هُنَا مُخَفّفَةً[3] مِن الثَّقيلةِ بمنزلةِ إنّ فيما تقدّم، وأَنْ تكونَ تفسيراً بمنزلةِ أَيْ[4] وتكون بمنزلة أَيْ[5] في قولِهِ سبحانه: ﴿وَانْطَلَقَ الملأُ مِنْهُمْ إِنْ امْشُوا واصْبِرُوا عَلَى آلهتِكُمْ﴾[6]. التأويلُ - والله أعلم - أي امشوا، وَأَنْ التي للتفسير تقعُ بعدَ جملةٍ فيها مَعْنى القولِ، وليس فيها صريحُ القولِ، وإذا جعلْتَها المخَفّفَةَ مِن الثقيلةِ فالتقدير: ونَادَيناهُ أنّك يَا إبرَاهِيمُ قَدْ صَدّقْتَ الرّؤْيا، والفصلُ بالنداء كَلَا فصلٍ لأنّه مع ما بعده كجملةٍ واحدةٍ وبهذا قدَّرَهُ سيبويه[7] - رَحِمَه اللّهِ، ويجوزُ على ضَعْفٍ أنْ تُخَفَّفَ ويظهرُ عَمَلُها فتقول: علمت أَنْ زيداً قائمٌ، وأكثرُ ما يكونُ هذا في الشّعرِ، وَأَنْ المخففةُ من الثقيلة، إنّما تقعُ بعد أفعالِ العلمِ والتّحقيقِ ولا تقعُ بعد الأفعالِ التي ليستْ للتحقيق إلاَّ أنْ تكونَ مِن بَابِ ظننتُ فتقول: حسبتُ أَنْ تَقُومُ بالرّفع وحسبتُ أَنْ سوفَ تخرجُ. قال الله سبحانه: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾[8]. قَرَأَهُ أَبو عمرو والكسائي وحمزةُ بالرّفعِ[9]. وأما أَنْ النّاصِبةُ للفعل فتقعُ بعد الأفعالِ التي ليست للتحقيق تقولُ: اطمعُ أَلّا تقومَ بالنّصب،

---

(١) في (ب): سبحانه.

(٢) سورة الصافات آية: ١٠٤، ١٠٥.

(٣) في (ب) المخففة.

(٤) هذا هو رأيُ الخليلِ في (أن)، قال سيبويه: ١: ٤٧٩: زعم الخليل أنّه بمنزلة أي، لأنّك إذا قلتَ انطلق بنو فلانَ أي مشوا فأنت لا تريد بأنّهم انطلقوا بالمشي.

(٥) في (أ): أن.

(٦) سورة ص آية: ٦.

(٧) في سيبويه ١: ٤٨٠، ومثل ذلك: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يا إبراهيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا﴾ كأنّه قال: ناديناهُ أنّك قد صَدَّقتَ الرُّؤيا. وقال الخليل: تكون أيضاً على أي.

(٨) سورة المائدة آية: ٧١.

(٩) انظر إعراب القرآن ١: ٥١٠، والكشف ١: ٤١٦، وحجّة القراءات: ٢٣٣.

ولا يجوزُ الرفْعُ. ألا ترى أنَّك لا تقولُ: اطمعُ أنّك لا تقومُ، وتقول: حسبتُ ألَّا تقومَ بالنصب، وَقُرِئَتْ الآيةُ بالنّصبِ[1]، وَأَمَّا لَكِنْ فإذا خُفِّفَتْ صارتْ من حروفِ الابتداء، ووقعَ بعدها المبتدأ والخبرُ والفعلُ والفاعل فتقول: لكن زيدٌ قائِمٌ، ولكن قام زيدٌ، ولا يشترط [فيها ما يُشترط][2] في أنْ إذا خففت.

وأكثرُ ما تُوجدُ بحرفِ العطفِ. قال الله سبحانه: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾[3]. وتوجد بغير واوٍ، قال زهير:

أَنَ ابــنُ ورقــاءَ لا تُــخْــشَــى غَــوائِــلُهُ
لــكــنْ وَقــائِــعُــهُ فــي الــحــربِ تُــنْــتَــظَرُ[4]

وتأتي لكن حرفَ عطفٍ وتُذْكَرُ في بابِ العطفِ.

وَأَمّا كأنَّ إذَا خُفِّفَتْ فَتَجْري مَجْرى أنَّ المفتوحةِ إذا خُفِّفَتْ فتقول: كأنْ قد قامَ، التقدير: كأَنْهُ قد قام، وكذلك تقولُ: كأنْ سيفعلُ والتقدير: كأَنْهُ سيفعلُ. وتقولُ قليلاً، كأنْ زيداً أسدٌ، قال الشاعر[5]:

/كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ[6]

---

(١) هي قراءة باقي السبعة. انظر المصادر السابقة.
(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (أ).
(٣) سورة البقرة آية: ١٧٧.
(٤) ديوانه: ٩١، والمغنى: ٢٩٢، والعيني ٤: ١٧٨، والتصريح ٢: ١٤٧، والهمع ٢: ١٣٧.
واستشهد بالبيت على مجيء لكن حرف ابتداء بدون واو.
(٥) هو علياء بن أرقم بن عوف كما في الأصمعيات: ١٥٧.
(٦) صدره:
ويوماً توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ
والبيت من شواهد سيبويه ١: ٢٨٥ ونسبه لابن خريم اليشكري، وابن السيرافي ١: ٥٢٥، ونسبه إلى الأرقم بن علياء اليشكري، وينسب في بعض المصادر إلى باعث بن خريم، =

يُرْوى بالرّفعِ والنَّصبِ والخفضِ، فَمَنْ رفعَ فهو على تقديرِ: كأَنْها ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السّلمِ. وَمَنْ نصبَ فتكونُ ظبيةٌ اسم كأنْ، وتعطو في موضعِ الصفة إلى ظبية، والخبر محذوف، وَمَنْ خفضَ جعلَ أَنْ زائدة والتقدير: كظبيةٍ.

فصل

ليت إذا لحقَتْها ما فتكونُ ما معها على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أن تكونَ كافةً، وذلك إذا دخلتْ على المبتدأ والخبر، ولم تؤثر شيئاً فتقول: ليتما زيدٌ قائم.

الثاني: أَنْ تكونَ مهملةً وذلك إذا وقعَ بعدها الفعلُ والفاعلُ كان الفعلُ ماضياً أو مضارعاً فتقول: ليتما قامَ زيدٌ، وليتما يقومُ زيدٌ.

الثالث: أَنْ تكونَ زائدةً، وذلك إذا وقعَ بعدها المبتدأ والخبرُ وكان المبتدأُ منصوباً والخبرُ مرفوعاً نحو: ليتما زيداً قائمٌ. وأنشدوا بيت النابغة:

قالتْ أَلاَ لَيْتَما هذا الحمامُ لَنا
إلى حَمامَتِنا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[1]

بنصبِ الحمام ورفعه، فإذا نُصِبَ الحمامُ فما زائدة، والتقدير: لَيْتَ هذا الحمامَ لنا فهذا اسم ليت، والحمام تابع له، ولنا خبر ليت، وإذا رُفِعَ

= وكعب بن أرقم، وزيد بن أرقم، وراشد بن شهاب. انظر الإنصاف: ١١٣، واللسان (قسم) ١٥/٣٨٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١١١، والخزانة ٤:٣٦٥.

(١) البيت في ديوانه: ١٦ برواية: (فيا) بدل (ألا)، والتي أثبتها المؤلف هي رواية الأصمعي. وسيبويه ١:٢٨٢، والأصول ٢:٢٨٢، وابن السيرافي ١:٣٣، والخصائص ٢:٤٦، ومعاني الحروف للرماني: ٨٨، والكافي ١:٢٦٩.

الحمامُ كان ذلك على وجهين:

أحدهما: وهو الأحسنُ أَنْ تكونَ ما كافةً، وهذا مبتدأ ولَنا خبرُهُ.

الثاني: أن تكونَ ما اسمُ ليت، وهذا خبر مبتدأ محذوف تقديره: ليت الذي هو هذا الحمامُ لنا، وحذف هو، وهو الرّاجعُ إلى ما وهذا بمنزلة ﴿ تَماماً عَلى الّذي أَحْسَنُ ﴾[1] فيمن قَرَأَهُ برفع[2] أحسنُ وهذا ضعيفٌ، لأنّ حذف هذا الضمير من صلةِ الموصولاتِ ما عدا أيّاً ضعيفٌ[3].

وَقدْ تَبَيَّن هذا في باب الموصولاتِ وقالوا: ما أنا بالذي قائِلٌ لَكَ سوءاً، التقدير: ما أنا بالذي هو قائِلٌ لك سوءاً. وفي هذا بعض حسن لطُوله.

وَأَمَّا لعلّما فما معهما على وجهين:

أحدهما: أن تكونَ ما كافةً فتقول: لعلّما زيدٌ قائمٌ.

الثاني: أن تكون مُهْمَلَةً فتقول: لَعلّما يقومُ زيدٌ. قال الشاعر[4]:

أَعِـدْ نـظراً يـا عـبدَ قـيسٍ لَـعـلّمـا
أَضـاءتْ لـك الـنَّـارُ الحمـارَ الْـمُـقَـيَّـدا[5]

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٥٤.

(٢) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والأعمش. انظر: القرطبي ٧: ١٢٧، والبحر المحيط ٤: ٢٥٥، والإتحاف ٢٢٠.

(٣) إنّما كان الحذفُ هنا ضعيفاً لقصر الصلة، فلو طالت الصلةُ جازَ الحذفُ بلا ضعف.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت في ديوانه: ٢١٣، والإيضاح العضدي ١: ١٢٧، وأمالي الشجري ٢: ٤٢١، وابن يعيش ٨: ٥٤، والكافي ١: ٢٧٩.

والشاهد إهمال لعلَّ مع (ما) بدخولها على الفعل، وصارت لعلَّ بما الكافة حرف ابتداء تقع بعدها الجملة الفعلية والإسمية، ولهذا لم تعمل لزوال اختصاصها.

ومن النحويين[1] مَنْ أجاز أنْ تكونَ ما هنا زائدةً مع لعل بالقياس على لَيْتَ، فأجازَ أن تقولَ: لعلّما زيداً قائمٌ، لأنَّ التَّرجِّي والتَّمنِّي متقاربانِ. وقد أُشْرِبَتْ لعلّ معنى ليتَ. وعلى هذا أخذ صاحب الكرّاسة[2] قراءة حفص[3] (فأطلع)[4]. وأما كأنما فماأيضاً معها على وجهين:

أحدهما: أن تكون كافة فتقول: كأنما زيدٌ قائمٌ.

الثاني: أن تكون مهملةً فتقول: كأنما يقوم زيدٌ. / قال الله عز وجل: ﴿ كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون ﴾[5] ويدخلها معنى الظن. قال الله سبحانه: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللّهَ يَبْسُطَ الرِّزقَ لِمَنْ يَشاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيقْدِرُ ﴾[6]. ولا تخلو عن التشبيه حيث وقعت.

وَمِن النَّحويِّينَ مَنْ أجاز أنْ تكونَ ما زائدةً مع كأن بالقياسِ على لَيْتَ، فأجاز كأنّما زيداً قائمٌ، كما جاز ذلك في لعلَّ[7]. ألا ترى المجرورَ والظرفَ

---

(١) هُمْ أبو إسحاق الزّجاج وأبو بكر بن السَّراج لأنَّ لعلَّ من ليت، لأنَّها تنقل الكلامَ من الخبر إلى غير الخبر. انظر شرح جمل الزُّجاجي لابن عصفور ١: ٤٣٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٣.

(٢) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، كان إماماً في العربية، تصدر للإقراء بالمريَّة وغيرها، وقد أخذ عنه العربية جماعة منهم أبو علي الشلوبين، وابن معط، ومن مؤلفاته شرح أصول ابن السراج، والمقدمة ويُسَمَّى بالتقليد في النحو، والكراسه. انظر برنامج شيوخ الرعيني: ٨٤ وبغية الوعاة ٢: ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) هو أبو عمر حفص بن سليمان الأسدي الكوفي البزار (٩٠ - ١٨٠) أخذ القراءة عن عاصم، وهو راوية قراءته، وأعلم أصحاب عاصم بقراءته، لأنَّه كان ربيبه ابن زوجته، ثقة في الإقراء، وبروايته يقرأ أكثرُ العالم الإسلامي اليوم. انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ١: ٢٦١، وتهذيب التهذيب ٢: ٤٠٠، والنشر في القراءات العشر ١: ١٥٦.

(٤) سورة غافر آية: ٣٧، وقراءة حفص بنصب (فاطَّلع) لأنَّه أجْري التَّرجِّي مَجْرى التَّمنِّي، قال أبو موسى في الكراسة ٣٦: (أشربها معنى ليت من قرأ (فاطَّلع) نصباً.). وانظر حجة القراءات: ٦٣١، والكشف ٢: ٢٤٤.

(٥) سورة الأنفال آية: ٦.

(٦) سورة القصص آية: ٨٢.

(٧) هذا القول لأبي إسحاق الزّجاج وأبي بكر بن السراج كما سبق في لعلَّ.

يتعلقانِ بهذه الحروفِ لِما فيهِنَّ مِنْ قوّةِ معاني هذه الأفعالِ، ولا يوجدُ ذلك في غيرِهِنَّ مِن الحروفِ.

وأما إنَّ وأنَّ ولكنَّ إذا لحقتْها ما فتكونُ ما معهُنَّ على وَجْهَيْنِ: كافةً نحو قوله تعالى: ﴿إنَّما إلَهكُمُ اللّهُ الّذي لا إلَه إلاَّ هُوَ﴾[1]. ومهملةً قال الشّاعِرُ[2]:

ولـكـنّـمـا أَجْـدَى وأمْتَـــعَ جَـدُّهُ
بِـفِـرقٍ يُـخَـشِّـيـهِ بِـهَـجْـهَـجَ نـاعِـقُـهْ[3]

ومن النحويين[4] من أجاز أنْ تكونَ ما معهُنّ زائدةً، فأجاز أَنْ تقولَ: إنما زيداً قائمٌ، ولكنّما عمراً: شاخصٌ لأنّهُنَّ كلُّهُنَّ أخواتٌ فيجرينَ في اللفظ مَجْرىً واحداً. قال صاحب الكرّاسةِ: وموضِعُ السَّماعِ لَيْتَ[5].

وقال أبو القاسم الزجاجي: (وَمِن العربِ مَنْ يقولُ: إنَّما زيداً قائمٌ، ولعلَّما بكراً مقيمٌ فيلغي ما وينصب بإنَّ[6]، وكذلك سائرِ أخَواتِها)، ولا أعلم

---

(١) سورة طه آية: ٩٨.

(٢) هو الراعي النميري كما في ديوانه ٨٧، وإصلاح المنطق: ٧، واللسان (هجهج) ٣: ٢٠٩، ٢١٠.

(٣) البيت من قصيدة هجا بها الراعي عاصم بن قيس النُّمَيْري الملقَّب بالحلال كان مَرَّ بإبلٍ للراعي فعيَّرَهُ بها، وقبل البيت:

وَعَـيَّـرَنـي تـلـكَ الـحـلالُ ولـم يـكُـنْ لـيـجـعَـلَـهـا لابـنِ الـخـبـيـثـةِ خَـالِـقُـهْ

الفِرقُ: القطيعُ العظيم من الغنمِ. يخشِّيهِ: يزجُرُه ويخوِّفُهُ.

هجهج: إسم صوتٍ لزجرِ الغنمِ مبنيٌّ على الفتحِ، يقول له: فلم تعيرني إبلي وأنتَ لم تملك إلاَّ قطيعاً من غنم.

والشاهد مجيء (ما) في لكنَّما) مهملةً.

(٤) هذا القول لأبي القاسم الزجاجي، كما سيأتي في كلام المؤلف بعد هذا.

(٥) انظر الكراسة ٢٤ / ب. وإنَّما كان موضِعُ السَّماعِ ليتَ لبقاءِ اختصاصِها بالجملة الإسمية دون أخواتِها.

(٦) انظر الجمل: ٢٩٥.

مَنْ قالَهُ غيرُهُ فلعلَّهُ نسبَ إلى العربِ ما قيسَ على كلامِ العربِ، وفيه بعدٌ، وعلى أنَّ ما قيس على كلام العربِ يُنْسَبُ إلى العربِ.

كان الأستاذُ أبو علي يأخذُ كلامَ أبي القاسِمِ، ويظهر لي أنَّ الزيادة في الحرف جاءتْ على غير قياسٍ، وَسُمِعَتْ في ليت فلا يقاسُ عليها إلا ما قُربَ منها، والّذي قَرُبَ منها لعلّ وكان فيها قربٌ، وإنْ كانتْ في ذلك دونَ لعلّ.

وأما لكنَّ وإنَّ فلا يُقَسْنَ على ليتَ. فلا يقالُ: إنَّما زيداً قائمٌ بالقياسِ على ليتما زيداً قائِمٌ، لما ذكرتُه - واللّهُ أعلَمُ -.

فصل

خبرُ إنَّ يجوزُ حذفُهُ قال[1]:

إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرتَحَلاً
وإنَّ بالسفرِ إذ مَضَوْا مَهَلاً[2]

أرادَ: إنَّ لَنا مَحلًّا، وإنَّ لنا مُرتَحَلاً، فحذفَ لَنا، وعلى هذا جاء:

يا ليتَ أيَّامَ الصِّبَا رَواجِعا[3]

---

(١) هو الأعشى كما في ديوانه: ٢٣٣.

(٢) البيت في ديوان الأعشى برواية.

وإنَّ في السَّفرِ ما مَضى مَهَلاً

وسيبويه ١:٢٨٤، والمقتضب ٤:١٣٠، والخصائص ٢:٢٧٣، والمحتسب ١:٣٤٩، والتبصرة ١:٢١١، وأمالي ابن الشجري ١:٣٢٢، وابن يعيش ١:١٠٣، ١٠٤،
المحل والمرتحل: مصدرانِ ميميان، معناهما: الحلول والارتحال، أو يكون إسما زمان.
المهل: السبق.

(٣) هذا الرجز للعجاج كما في ديوانه ٨٢ الملحق، وورد في سيبويه ١:٢٨٤ غير منسوب، وابن السراج في الأصول ١:٣٠١، والرماني في معاني الحروف ١١٣، وابن يعيش ٨:٨٤. =

أراد: يا ليت لنا أيَّامَ الصِّبا، وَرَواجِعُ في موضع الحال. وفي هذا ضِعف لأنَّ المعنى لا يعمل في الحال محذوفاً ولا مُؤخَّراً، وعلى أنَّ[1] سيبويه قدّره أقبلتْ[2]، ويجوزُ حذفُ الاسم قليلاً فتقول: إنّ زيدٌ قائم، على تقدير: إنّه زيد قائم، وعليه جاء:

/فـليـتَ كَـفـافـاً كـان خـيـرُكَ كِـلُّهُ
وَشُــرِكَ عنِّي مــا ارْتَــوَى الـمــاءَ مُــرْتَــوى[3]

فاسم ليت محذوفٌ، والتقدير: فليتك، وكفافٌ خبرُ كان والجملةُ خبرُ ليت، والضميرُ العائدُ على اسم ليت، الكافُ مِن قولِهِ: خيرك. وشرّكَ فِيْمَنْ نَصَب معطوفٌ على اسم ليت المحذوف، ومرتوى معطوفٌ على الجملة[4] التي هي خبر.

= واستشهد به على حذف خبر ليتَ، وَيَسْتَدِلُّ به الفراءُ على نصب المبتدأ والخبر بليت، والكسائي على نصب الإسمين معاً لكنَّه يضمر (كـانت) ويجعل (رواجعـاً) خبراً لكـان المحذوفة، وذلك لكثرة استعمالهم كان بعد ليت وقد جاء منه في القرآن قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فوزاً عَظِيماً﴾ وقوله ﴿يا ليتَها كانتْ القاضِية﴾. انظر الأصول ١:٣٠١، والمغنى لابن فلاح جـ١ ق ٨٠، وابن يعيش ٨:٨٤.

(١) في (ب): وقدره.

(٢) سيبويه ١:٢٨٤.

(٣) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي من قصيدةٍ يُعاتِبُ فيها بن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن العاص.
روى القصيدةَ القالي في أماليه ١:٩٦، أمَّا بيتُ الشَّاهِدِ هنا فقد استشهد به أبو علي الفارسي في الإيضاح ١:١٢٣، وابن الشجري في أماليه ١:١٨٢، ٢٨٥، وابن الأنباري في الإنصاف ١:١٨٤.
والكَفَافُ ـ بفتح الكاف كَسَحاب ـ الذي لا يزيد عن قدر الحاجة و(ما) في (ما ارتوى) مصدرية ظرفية، ومرتوي إسم فاعلٍ فعله ارتوى إذا طلب الرِّي.
والشاهد قوله: (ليت كفافاً كان خيرك) حيث جاء إسم ليت محذوفاً وقد قدَّره المؤلف بضمير المخاطب، ويجوز أن يكونَ ضمير الشأن، كما يجوز أن يكون إسم ليت (كفافاً) وجملة كان في محل رفع خبر ليت.

(٤) في الكافي جـ١ ٢٧٩: (من كان واسمها وخبرها يكون بمنزلة ليت زيداً قائم وعمراً خارجٌ، فعطف جملة على جملة وشركها في البيت، فعملت ليت في المبتدأ والخبر عملها في زيد =

وَمَنْ رَوى شَرُّكِ بالرّفعِ عَطَفَهُ على خيرِك، ومرتوى معطوف على كَفاف[1]، وسُكِّنَ في موضع النَّصب للضرورة، أو وقف على المنصوب بالسكون.

فصل

تقول إنَّ زيداً كان قائماً، تجعل اسم كان مضمراً يَعودُ على زيدٍ، وقائمٌ خبر كانَ، والجملة خبر إن، وتقول: إنَّ زيداً كان قائمٌ، كان زائدة وقائم خبر إنّ، وعلى هذا جاء:

إنَّ الرَّزِيَّةَ كانَ يَوْمَ ذُؤابِ[2]

= قائم، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وإذا قيل إنَّ وعد الله حَقٌّ والساعة لا ريب فيها﴾ في قراءة حمزة، لأنّه قرأها بنصب السَّاعةِ فعطف «الساعة» على «وعد» وعطف «لا ريب فيها» على «حقٍ»، وإن كان أحَدُهما مفرداً والآخر جملة، وكذلك البيت عطف إسماً على إسم وخبراً على خبرٍ وإنْ كان أحدهما مفرداً والآخر جملة).

(١) قال ابن أبي الربيع في الكافي ١:٢٧٨: (ويكون كفاف خبراً مقدّماً. تقديره: كان خيرك كله كفافاً وشرُّك مرتوياً، فتعطف إسماً على إسم وخبراً على خبرٍ كما تقول: كان زيد قائماً وعمرو شاخصاً، ويكون إسم ليت ضمير محذوف، تقديره: فليتك كان خيرك كله كفافاً إلى أنْ تكف شرك عني..).

(٢) صدره:

ولقد عَلمتُ على التَّجلّدِ والأسى

والبيت لربيعة بن عبيد بن سعد من بني نصر بن قعين أحد شعراء الحماسة، قال أبو محمد: ليس في العرب ربيعة غيره. وهو أبو ذؤاب قاتل عبيدة بن الحارث اليربوعي يوم خوف.

انظر الحيوان ٤٢٦/٣، والمؤتلف ١٨٣، والأمالي ٢:٨١، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ١٩٤، ١٩٥، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢٢/٢.

والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه ذؤاباً كما في أمالي القالي ٢:٨١، وقد سقط هذا البيت من أبيات القصيدة في شرح ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٢:٨٤٣ـ٨٤٥، وشرح التبريزي ٢:٣٢٢.

وقد استشهد به المؤلف في البسيط ١:١٦١ ونسبه لأبيات الحماسة كما استشهد به في الكافي ١:١٣٩ ولم ينسبه.

والشاهد فيه زيادة كان بين إسم إنَّ وخبرها.

ولا يجوز أن تجعلَ أن خبر كان.

لا تَقولُ كان زيداً إنَّه قائمٌ، كأنه لمَّا اجتمعت إنَّ وكانَ، كان تقديم إنَّ أولى لأنَّها حرفُ صدرٍ. قال الله عز وجل: ﴿إنَّ اللَّهَ كانَ عَليماً حَكِيمًا﴾[1]. وتقول: إنَّ زيداً إنَّه قائِمٌ[2]، وأكثر ما يكون هذا مع طول الكلام. قال الله سبحانه: ﴿إنَّ الذيْنَ آمنوا والّذينَ هادُوا والصَّابِئِينَ والنَّصارى والْمَجُوسَ والَّذينَ أشرَكُوا إنَّ اللَّهَ يفصِلُ بَيْنَهُم﴾[3]. ويكونُ هذا بمنزلةِ قولك: إنَّ زيداً واللّهِ لأكْرَمَنَّهُ، فإنْ دخلتْ للتوكيدِ والقسمِ كذلك بمنزلة قولك: إنَّ زيداً لأخوهُ عالِمٌ، إنَّ واللام دخلتا لتوكيدِ الخبَرِ.

فصل

أنَّ المفتوحةَ المخففة تكونُ ناصبةً للفعلِ، وقد تقدَّمَ ذكْرُها[4]، وتكونُ مُخَفَّفةً من الثقيلة وقد تقدَّمَ[5] الكلام فيها، وتكون تفسيراً وقد ذكرتُها[6] وتكونُ زائدةً، وأكثرُ ما تقعُ بعد لَمَّا قال الله عز وجل: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءتْ رُسُلَنا لُوطاً﴾[7]. المعنى ولَمَّا جاءتْ، وَزِيدتْ أَنْ توكيداً.

وَأَمَّا إنَّ المكسورةَ المُخَفَّفَة فتكونُ مخففةً مِن الثَّقيلةِ، وقد ذكرتُ

---

(١) سورة النساء الآية: ١١.

(٢) منع الفراء في معاني القرآن ٢:٢١٨ تكرار إنَّ في الكلام قال: وأنت لا تقول في الكلام: إن أخاك إنه ذاهبٌ. أ هـ. وخرج تكرارها في آية الحج: «إنَّ الَّذينَ آمنُوا والَّذينَ هادوا.. إلخ» على أن في الكلام معنى المجازاةِ، أي من كان مؤمناً أو على شيءٍ من هذه الأديان ففصل بينهمَ وحسابهم على الله، وقد ردَّ عليه أبو إسحاق هذا القول. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢:٣٩٣، ومشكل إعراب القرآن ٢:٩٣.

(٣) سورة الحج الآية: ١٧.

(٤) انظر ص: ٢٤١.

(٥) انظر ص :٢٣٨ - ٢٤٠.

(٦) انظر ص: ٢٤٠.

(٧) سورة العنكبوت آية: ٣٣.

أحكامَها[1]، وتكونُ نافيةً وأكثرُ ما تُوجَدُ مع إلاَّ التي للإيجابِ. قال الله تعالى: ﴿ إنْ الكَافِرُونَ إلاَّ في غُرُورٍ ﴾[2]. وقد تأتي بغيرِ إلاَّ. قال الله عز وجل: ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إنْ أَمْسكَهَما مِنْ أحدٍ مِنْ بعدِهِ ﴾[3]. المعنى والله أعلم ما يُمْسِكُهُما أحدٌ مِن بعدِهِ ووضع الماضي موضع المضارع. وقال سبحانه: ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُتَخِذَ لهواً لاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا[4] إنّ كُنَّا فاعِلِيْنَ ﴾[5]. وقال تعالى: ﴿ إنْ عِندَكُمْ مِن سُلْطَانٍ بِهَذا ﴾[6]. وتكونُ شرطاً، وقد ذكرتُها وتكونُ كافةً، وذلك إذا وقعتْ بعد ما الحجازيّةِ/ أنشد سيبويه:

وَمـا إنْ طِـبُّـنـا جُـبْـنٌ ولـكِـنْ
مـنـايـانـا ودولـةُ آخـرِيـنـا[7]

وتكونُ توكيداً للإنكار تقول: أَأَحْمَدُ؟ إنيه[8] إذا قال لَكَ: جاء أحمدُ، ويكونُ هذا الإنكارُ على وجْهَيْنِ:

---

(١) انظر ص: ٢٣٧.
(٢) سورة الملك آية: ٢٠.
(٣) سورة فاطر آية: ٤١.
(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).
(٥) سورة الأنبياء آية: ١٧. قال الفراء عن (إنْ): ما كنا فاعلين، و(إنْ) تكون في معني ما كقوله: (إنْ أنتَ إلاَّ نَذير). وقد تكونُ إنْ في مذهبِ جزاءٍ، فيكون: إنْ كنَّا فاعلين ولكنَّا لا نفعل. ا هـ. وقال: الرماني وزعموا أيضاً أنَّها تكونَ بمعنى «لو»... والبصريون يأبون ذلك ويقولون إنَّ إنْ ها هنا شرط.. انظر. معاني القرآن ٢: ٢٠٠، ومعاني الحروف: ٧٧.
(٦) سورة يونس آية: ٦٨.
(٧) البيت لفروة بن مسيك المرادي صحابي، انظر الأصول لابن السراج ١: ٢٨٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ١٠٦، وفرحة الأديب لابن الأعرابي ٢٠٢.
واستشهد به سيبويه ١: ٤٧٥ ولم ينسبه، والمبرد في المقتضب ١: ٥١ و٢: ٣٦٤، وفي الكامل ١: ٣١١، وابن جني في الخصائص ٣: ١٠٨، والمنصف ٣: ١٢٨، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١: ٥٩٢.
والطب: العله والسببِ. يقول: إنَّ قتلنا لم يكن بسبب الجُبْنِ وإنَّما أمرٌ جرى به القدرُ فحلَّت بنا المِنيَّةُ وانتقلتْ عنَّا الدولة.
(٨) هذا من أمثلة سيبويه ١: ٤٠٦.

أحدهما: أَنْ تنكِر عليه ما قالَ، أو تنكر عليه أَنْ يكونَ رأيُهُ على غيرِ ما قال، ولا يكونُ هذا إلاَّ في الوقفِ، وتكونُ زائدةً للتوكيد قال[1]:

فَمَا إنْ كَانَ مِن نَسَبٍ بَعِيْدٍ
ولكنْ أدرَكُوكَ وَهُمْ غِضَابُ

وأمَّا أنَّ المفتوحةَ المشددة فتكون بمنزلةِ لعلَّ. قال الله عز وجل: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾[2]. وقد تقدَّمَ الكلامُ[3] فيها، وتكونُ مع الجملةِ التي بعدها في تَأويلِ الشَّأنِ تقولُ: يعجبني أنَّك قائِمٌ، أي يعجبُنِي هذا الأمرُ الواقعُ، فعبَّرَ عن هذا بأنها مع ما بعدها بمنزلة المصدرِ، وتقولُ: ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ، أي ظننت هذا الخبر لم ترد أنْ تخبرَ بأنَّ زيداً قائمٌ، وإنَّما أرْدتَ أنْ تُخْبِرَ أَنَّك ظننت هذا الخبرَ، وتقول: لو أن زيداً جالسٌ لاكرمتُ عمراً، فلم ترد أنْ تخبر بأنَّ زيداً جالسٌ، وكذلك لو أن زيداً جالس لأكرمتُكَ، لم ترد أن تخبر بأنَّ زيداً جالسٌ، وإنّما أردْتَ أَنْ تخبرَ أنَّ وقوعَ هذا الأمرِ هو الّذي مَنَعكَ من الإكرام، ففي هذه المواضعِ تَفْتَحُ أنَّ.

وأما إنَّ المكسورةَ المشددةَ فتقعُ في مواضعِ الجملِ ومواضعِ الأخبارِ فتقول: أكرَمني النَّاسُ حتى إنَّ الأميرَ أكرَمِني، فتقعُ إنَّ بعد حتى هذه لأنَّ قصدكَ الإخبارُ بذلك، وتقول: جاءني زيدٌ وإنَّه يضحكُ؛ لأنَّ قصدكَ الإخبارُ بضِحكِهِ وبمَجيئِهِ حَالة الضَّحِكِ. وتقول: علمت أنَّ زيداً لقائمٌ، لأنَّ علمت المرادُ بها هنا توكيدُ الخبرِ كما تقول: والله إنَّ زيداً لقائِمٌ، فقولك: علمت إنَّ زيداً لقائِمٌ مخالِفٌ في المقصد لقولك: علمت أن زيداً قائمٌ. وتقول: أمَّا

---

(١) هو النابغة الذبياني كما في ديوانه ٢٠.
يقول: لم يكن ما لقيتَ من هؤلاء القوم عن تباعدٍ في النَّسبِ ولكن أغضبتَهُمْ بما فعلتَ فجازوك على إغضابك إيَّاهم، والشاهد مَجيء (إنْ) زائدةً بعد مَا.
(٢) سورة الأنعام آية: ١٠٩.
(٣) انظر ص ٢٢٦، وحديث المؤلف المتقدم عن لغات لعلَّ، ومن لغاتها مجيء (أن) المفتوحة الهمزة بمعنى لعلَّ، وهو قول الخليل كما سبق.

إنَّك ظريفٌ، فتكسر إنَّ لأنَّ قصدكَ الإخبارُ بظرفه، وإذا فتحتَ فكأنَّكَ قُلْتَ: حقاً أنَّك ظريفٌ، كما تقول: عندي أنَّك ظريفٌ، ولا يجوزُ في عندي أنَّكَ ظريفٌ إلَّا الفتحَ[1]، ولا يجوزُ تقديمُ (أَنَّ) على عندي إنْ كانتْ عِنْدِي خبراً عن أنَّك ظريفٌ؛ لأنَّ (أنَّ) المفتوحة لا تُوجدُ في أوّلِ الكلام، ولا بدَّ أنْ تعتمدَ على ما قبلها. ألا ترى أنَّك لا تقول: إنَّك قائمٌ كَرِهتُ. وتقول: لأنك قائم أتيتُ، لأنَّ حرف الجر تقدمها.

وجوزُ حذفُ حرفِ الجرّ ويكونُ في تقديرِ الوجودِ وهي في موضعِ جرٍ، وتقول: أتقولُ إنّ زيداً منطلق؟ بالفتحِ والكسرِ لأن أتقولُ بمنزلة أَتظنُّ، وَمَنْ يُعْمِلْ القولَ يفتحْ أنَّ بعدها / ومَنْ لا يعملْ القولَ بكسرْ أنَّ بعدها.

مسألة:

تقول: أول ما أقولُ أنِّي أحمدُ اللّهِ، إنْ جعلتَ ما بمنزلة الَّذي فتكونُ إنْ مكسورةً لا غيرُ، وتكون قد حَكَيْتَ وجِئْتَ باللَّفظِ الذي به تحمَدُ اللّه، فإن جعلتَ ما مصدرية جاز لك في أنَّ الفتحَ والكسرَ، فالفتحُ على أنَّ أنَّ في تأويل المصدرِ، والكسر على وجهين:

أحدهما: أَنْ يكونَ على حذفِ القولِ، والتقدير: أَوّلُ قولي: قولي إنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ.

الثاني: أَنْ يكونَ مفعولاً بالقول المفهوم من قوله لِهِ: أَوَّلَ مَا أَقُولُ، لإنَّه في معنى أقولُ قبلَ كلّ شيىءٍ، وَسَدَّ الفعلُ مَسَدَّ الخبرِ، كما سَدَّ الزيدانِ في قولك: أقائِمُ الزيدانِ مسَدَّ الخَبرِ؛ ومتى كَسَرتْ إنّ فقد جئت باللفظ الذي به تحمد، ومتى فتحتَ أَنّ فلم تأتِ باللفظِ الّذي به تحمِدُ.

---

(1) لوقوعها موقع المفرد، فَهِيَ في تأويل مصدر مبتدأ خبره، الظرف عندي، ولا يجوزُ تقديم المبتدأ هنا لئلا تقع الهمزة المفتوحة في أوّل الكلام.

مسألة:

تقول: ما رأيتهُ مذ أنَّ اللّه خَلَقني، فتفتح أنَّ لأنَّ مُذْ لا تدخلُ إلاَّ على الزَّمانِ. والتقدير: مذ زمانَ أنَّ الله خلَقَني فحذف زمان وما بعد زمان مخفوض بالإضافةِ، والإضافةُ إنَّما تكونُ للمفرداتِ، فالموضِعُ مَوضِعَ مفردٍ وليس مَوضِعَ جملةٍ، ومتى جاء الفعلُ واقعاً بعد الزَّمان فقد وقعَ موقِعَ المفردِ، وكذلك إذا قلت: منذ أنَّ الله خَلَقني، الحكم واحدٌ إلاَّ أنَّ الاختيار في مذ أنْ تكونَ اسماً، والاختِيارُ في منذ أنْ تكون حرفاً.

بَابُ ظَننت وأخواتُها

هذه الأفعالُ داخلةٌ على الجملةِ الإسمية لِتَدُلّ على تحقيقِ الخبرِ أو التَّرَدّدِ فيه، فدخلت لمعنى الخبرِ، ولمَّا كان الخبرُ طالباً بالمبتدأ صارت ظننتُ وأخواتُها تطلُبُهُ فأشبَهت بذلِكَ أعطيتُ، لأنَّ أعطيتُ فعلٌ أخذ فاعلَهُ، وطلب بعد فاعلِهِ محلَّيْنِ وظننتُ كذلك فعلٌ أخذَ فَاعِلَهُ، وطلبَ بعد فاعلِهِ اسمَيْنِ من جهتَيْن، فعملتَ ظننتُ في المبتدأِ وفي الخبر النَّصب تشبيهاً بأعطيتُ من جهتَيْنِ، كما عَمِلَتْ كانَ في المبتدأِ والخبرِ بالتَّشبيه بالفعل المُتَعَدِّي إلى واحدٍ.

فصل

هذه الأفعالُ تأتي مُتَقدِمَةً ومتوسِّطَةً ومتأخّرَةً، فإذا كانت متقدمةً لم يكن فيها إلاَّ النَّصبَ إلاّ أنْ يَقَعَ بعدهـا حرفُ صدرِ نحو: علمتُ لزيدٌ قائِمٌ. / وعلمت ما زيدٌ قائِمٌ أو يكونُ المبتدأ أو الخبر طالباً بالصدرِ نحو: ظننتُ أيّهم عندك، وظننت أيّهم زيدٌ، وظننت أينَ زيدٌ، فإذا جاء في الشّعر علمتُ زيدٌ قائِمٌ، فهو على حذف ضمير الأمرِ والشأن، والأصل علمتهُ زيدٌ قائِمٌ كما جاء:

إنَّ مَــنْ يــدْخُــلُ الــكــنــيــســةَ يــومــاً
يَــلْقَ فــيــهــا جــآذراً وظِــبَــاءَ[1]

---

(١) البيت للأخطل كما في كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٨٧، وجاء غير منسوب في =

أو على حذفِ لامِ الابتداءِ، والتقدير: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وهما في الضعف سواء، والأول أقربُ لأنَّ في حذفِ الحرفِ المؤكِد نَقْضَ الغرضِ، فإذا كانت متوسطةً فذلك يكونُ على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أَنْ تَنْصِبَ المصدرَ نحو: زيداً ظننتُ ظَنّاً منطلقاً، فهذا لا يكونُ فيه إلاَّ الإعمالُ، لأنَّك إنْ رفعتَ وجئْتَ بالفعلِ ومصدرِهِ جمعتَ بَيْنَ المعاقبين لأنَّ العربَ تقولُ: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ، وزيدٌ[1] ظَنّاً منطلقٌ. فالمصدرُ يُعاقِبُ الفعلَ هنا كما يعاقِبُهُ في سُقْيَاً لك، وما أشبهَهُ مِمَّا يأتي ذكرُهُ إنْ شَاءَ الله.

الثاني: أنْ تأتِيَ مع الفعلِ بضميرِ المصدرِ أو بالإشارةِ إلى المصدر فتقول: زيداً ظننتُهُ منطلقاً، أو زيداً ظننتُ ذاك منطلقاً، فالإعمالُ وجهُ الكلامِ لأنَّك جئت بضميرِ المعاقبِ، ويجوزُ الإلغاءُ على ضَعفٍ، فتقولُ: زيدٌ ظننتُ ذاك منطلقٌ، وزيدٌ ظننتُه منطلقٌ، لأنَّكَ لم تأتِ بالمعاقبِ نفسهِ.

الثالث: أَنْ تأتِيَ بالفعل وحدَهُ فتقولُ: زيداً ظننت منطلقاً، وزيد ظننت منطلِقٌ، يجوز لكَ الإلغاءُ والإعمالُ بمقصدَيْنِ مُختَلِفَيْن، فإذا قصدتَ أنْ تَبْني الكلامَ على الظَّنِّ، ثم تُوسِّطه اتساعاً أعملتُ. فإنْ قصدتَ البناءَ على الابتداءِ وحدَثَ لكَ الإخبارُ بما انبنى الكلام عليهِ[2] ألغيْتَ، فإذا كانت متأخرةً فذلك أيضاً يكون على ثلاثةِ أوجه على حسب ما تقدَّمَ في التوسط،

= الجمل ٢٢١، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣١، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٩٥، والمقرب ١: ١٠٩، ٢٧٧، وضرائر الشعر ١٧٨.

واستشهد به على مجيء إسم (أن) ضمير الشأن، ولا يجوز أن تكون (من) إسم (إن) لأنَّها إسم شرط، وأسماء الشرط لها الصدارة فلا يتقدمها عامل إلَّا الخافض إذا كان معمولاً لفعل الشرط، نحو: بمن تمرر أمرر. انظر الضرائر لابن عصفور ١٨٧.

(١) في (أ) زيداً بالنصب، ولا يتَّفق هذا مع رفع منطلق، والظاهر أنَّ لغرض الإلغاء لا لإعمال، وكلاهما جائز لتوسط العامل، وسيأتي بهذا المثال لحالة الإعمال.

(٢) في (ب): عليه الكلام.

ولا فرق بين التَّوسُّيطِ والتّأخيرِ إلَّا في وجه واحدٍ، وهو أنَّ الأعمال مع التَّوسُّطِ أحسنُ والإلغاءُ مع التأخيرِ أحسنُ، وهذا كلُّه ما لم تجيىء بلام الابتداء نحو: لزيدٌ ظننتُ منطلقٌ، لا يكون إلَّا الرفعُ. ولا يجوز لزيدٌ ظننتُ ظَنّاً منطلقٌ، لا رفعتَ ولا نصبتَ[1]، لأنكَ إذا رفعتَ جمعتَ بَيْنَ متعاقبَيْنِ، وإنْ نصبتَ أدخلت لام الابتداء على الجملةِ الفعليةِ.

مسألة:

تقول: أينَ تَظُنُّ زيداً منطلقاً؟ / الإعمالُ أحسنُ ويجوز الإلغاءُ لأنَّ أينَ ظرفٌ يتعلقُ بمنطلقٍ، لأنَّ التقدير: أَتَظُنُّ زيداً منطلقاً في الدار أم في السوق، ثم اختُصِرَ هذا كلُّهُ فوضِعَ مكان همزةِ الاستفهام والظرفِ وأم أين فيتعلّقُ بمنطلقٍ، كما يتعلقُ به في الدار وما أشبهه، وَتَقَدُّمُ المعمولِ يُؤذِنُ بتقدُّمِ العاملِ، فكأنَّ منطلقاً متقدمٌ على تظنّ، لأنَّ معمولَ منطلقٍ متقدمٌ على تظنُّ، كأنَّكَ قلت: أمنطلقاً تَظُنّ زيداً؟ وهذه يجوز فيها الإلغاءُ والإعمالُ فيجوز في مثل: أَيْنَ تَظُنُّ زيداً منطلقاً؟ الإلغاءُ والإعمالُ.

مسألة:

تقول: ظناً زيداً منطلقاً[2]، كما تقولُ: ضرباً زيداً[3]، وتعمل ظنّاً كما تعمل ظننت إذا تقدّمت. وتقول: زيداً ظَنّاً منطلقاً بالإعمال أيضاً، ولا يجوز الإلغاء وإن كانت متوسطة لأنّها في نية التقديم ومبني الكلام عليها، وكذلك لا يجوزُ الإلغاء وإنْ كانت متأخرةً لأنَّ الأمر طالب بالفعل ومبنى الكلام عليه،

---

(١) هكذا جاءت في (أ) و(ب).

(٢) في (ب): منطلق.

(٣) نقل هذا القول أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل عن المؤلف، قال صاحب الملخَّص: تقول: ظنّاً زيداً منطلقاً كما تقول: ضرباً زيداً. انظر التذييل والتكميل حـ ٢ ق ٩٤.

فإن جئت بظن بعد ما بنيت الكلام على الأخبار، فلا عمل لظن، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ ظَنٍّ[1] تريدُ: ظنٌّ هذا ثابتاً. وتقول: أظنّنا زيداً منطلقاً ليس إلَّا الإعمال لأنَّها متقدمةٌ، فإنْ توسطت أو تأخرت جاز الإلغاءُ والإعمالُ كما يَجُوزُ في الخبرِ على حسب ما تقدّمَ[2].

فصل

يقعُ موقِعَ المفعولِ الثّاني في هذا الباب الجملةُ والظرفُ والمجرورُ لأنَّ خبرَ المبتدأ يَقعُ موقِعَهُ الجملةُ، والظرفُ والمجرورُ، ولا تؤثّرُ ظَنَنْتُ وأخواتُها في الخبرِ، إذ كان واحداً مما ذكرتُهُ، كما أنَّ المبتدأ لا يُؤَثِّرُ في الخبر إذا كان غيرَ مفردٍ فينتصِبُ بها ما يرتفع بالمبتدأ، ولا بدَّ في الخبر إذا كان جملةً من ضميرٍ[3] فكذلك المفعول الثاني إذا كان جملةً فلا بدَّ فيها[4] من ضميرٍ يعودُ إلى المفعول الثاني.

فصل

ظننت إذا كانت بمعنى اتهمتُ تعدَّت إلى مفعولٍ واحدٍ تقول: ظننت زيداً كما تقول: اتهمت زيداً، وتكونُ ظننت بمعنى علمتُ. قال الله عز وجل: ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُواقِعُوها ﴾[5]. وقال تعالى: ﴿ الّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ ﴾[6].

---

(١) إنّما ألغي وجوباً هنا لأنَّه صار مصدراً مؤكداً، ولو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل والتأخير بالتوكيد، واستحقاقه شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد محال، وجوز الأخفش التقديم. انظر التسهيل ١:١٦٧.

(٢) من قوله: ولأنَّ المعنى لا يعمل في المفعولات الصحاح ص ١٠٩ إلى هنا سقط من (جـ).

(٣) سقط من (ب).

(٤) سقط من (أ).

(٥) سورة الكهف آية: ٥٣.

(٦) سورة البقرة آية: ٤٦.

وعلمت: إذا كانت بمعنى عرفتُ تعدَّتْ إلى واحدٍ. قال اللَّهُ تعالى: ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُم اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[1]. تأويله لا تعرفونهم.

رأيتُ تكون على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أن تكونَ بمعنى أبصرتُ تقول: رأيت زيداً، كما تقول: أبصرت زيداً، فهذه تَتَعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ.

الثاني: أَنْ تكونَ من الرَّأْي[2] تقول: رأى مالكٌ في هذه المسألةِ الجوازَ/. وَمِنْ هذا قولُه تعالى: ﴿ لِتَحْكُم بينَ النَّاسِ بما أراكَ اللَّهُ ﴾[3]. التقدير والله أعلم بما أراكَهُ[4] الله.

الثالث: أنْ تكونَ بمعنى علمتُ فهذه التي تتعدُّى إلى مفعولَيْنِ هما في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ على حسب ما ذكرتُ. سمعت إنْ دخلتْ على ما يسمع تعدت إلى مفعولٍ واحدٍ، تقول: سمعتُ قراءةَ زيدٍ. وأَمَّا قوله تعالى: ﴿ هل يَسْمَعُونَكُمْ إذْ تَدْعُون ﴾[5]. فهو على حذف مضافٍ تقديره: ﴿ هَلْ يَسْمَعُون دُعَاءَكُمْ ﴾[6]، فإنْ دخلتْ على ما لا يسمع كانت من هذا الباب تقول: سمعت زيداً قارئاً، ولا بدَّ أَنْ يكونَ الثاني مِمَّا يعلم[7] بالسَّمْعِ كأنه قال: علمتُ زيداً قارِئاً بِسَمعي.

اتخذ: تستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تَتَعدّى إلى واحدٍ تقول: اتخذتُ عدةً للسّفرِ.

---

(١) سورة الأنفال آية: ٦٠.
(٢) رأى هنا تتعدَّى إلى مفعول واحد.
(٣) سورة النساء آية: ١٠٥.
(٤) لأنَّ الفعل هنا يتعدَّى إلى مفعولين بسبب دخول الهمزة عليه.
(٥) سورة الشعراء آية: ٧٣.
(٦) هذا توجيه الأخفش للآية، انظر معاني القرآن ٢: ٤٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٩١.
(٧) في (ب): ممَّا يدرك.

الثاني: أن تَتَعدّى إلى مفعولين الأول هو الثاني، فإذا كانت كذلك كانت من هذا الباب، ولم يجز الاقتصار على أَحدِ المفعولين دون الآخر.

قال الله عز وجل: ﴿ وَاتَّخذَ اللَّهُ إبراهيمَ خَلِيلاً ﴾[1].

جعل: فِعلٌ استعمِلَ[2] على أربعةِ أضربٍ:

أحدها: أَنْ تكونَ للأخذ في الفعل بمنزلة أخذ وأنشأ وطفِقَ. تقول جعل زيدٌ يقرأُ، كما تقول: أخذ زيدٌ يقرأُ، وأنشأ يقرأ، وطفِقَ يقرأُ. قال الله تعالى: ﴿ وَطَفِقا يَخْصِفانِ عَلَيْهما مِن وَرَقِ الجَنَّةِ ﴾[3]. وهذه تَدخلُ على المبتدأ والخبرِ بمنزلةِ كان، إلا أَنَّ كان[4] يكونَ خبرُها مفرداً أو جملةً، وهذه لا تكون أخبارَها إلاَّ فعلاً مضارِعاً. ويقال: خصفتُ النعلَ أخصِفُها، أنشده سيبويه:

وَقــد جـعـلتْ نـفـسِـي تَـطِـيبُ لِـضَـغْـمَـةٍ
لِـضَـغْـمِهِـمـا هـا يَقْـرَعُ الـعــظمَ نـابُـهـا[5]

فنفسي اسمُ جعلتُ، وتطيب خبرُ جعلتُ، وهـذا مِن وضْعِ (الضمير) المتصلِ موضعِ المنفصلِ، وكان الأصل لضغمهما إياها، كما تقـول:

---

(١) سورة النساء آية: ١٢٥.

(٢) في (ب): يستعمل.

(٣) سورة الأعراف آية: ٢٢، وطه آية: ١٢١.

(٤) سقط من (ب).

(٥) البيت لمغلس بن لقيط الأسدي كما في الأعلم ١:٣٨٤.
واستشهد به سيبويه ١:٣٨٤ ولم ينسبه، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ١:٣٤، وابن الشجري ١:٨٩، و٢:١٠١.
والضغم: العض بالفم، ومنه قيل للأسد ضيغم. و(ها) في (لضغمهما) يعود على الضغمة ونَصْبه نَصْبَ المصدرِ، وفاعلُ المصدر محذوف، والتقدير: لضغمي إيَّاها الضغمة، واللام في (لضغمهما) متعلِّقة بـ(يقرع). انظر أمالي الشجري ١:٨٩.

عجبت من ضربه إياها، وعلى وضع الضمير المتصل موضع المنفصل أتى سيبويه بالبيت.

الثاني: أن يكون بمنزلة عمل. فهذه تتعدى إلى واحدٍ. قال الله سبحانه: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُماتِ والنّورِ ﴾[1].

الثالث: أن تكون بمنزلةِ ألقى، فهذه تَتعدَّى إلى مفعولينِ، أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر. قال الله تعالى: ﴿ ويجعلَ الخبيثَ بَعْضَهُ عَلى بَعْضٍ ﴾[2]. أي فوقَ بعض. وتقول: جعلت الشيءَ من يدي، كما تقول: ألقيتُ الشيءَ من يدي، ولا يجوز اسقاط حرف الجر، كما يسقط في أمرت لأنَّ إسقاط حرف الجر مسموعٌ لا يقاس عليه[3].

الرابع: أنْ تكونَ من هذا الباب تَتعدّى إلى مفعـولين، ولا يجوزُ الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وهذه تكون على ثلاثة أقسام من جهة معناها:

الأول: أنْ يكونَ بمعنى صَيَّر. تقول: جعلت الطينَ خزفاً.

الثاني: أن تكون بمنزلة اعتقد. قال الله سبحانه: ﴿ وَجَعَلُوا الملائكةَ الذينَ هم عِبادُ الرَّحمنِ إناثاً ﴾[4]. وتقول: جعلت حُسْنِي قبيحاً[5].

---

(١) سورة الأنعام آية: ٣٩.
(٢) سورة الأنفال آية: ٣٧.
(٣) يريد أن إسقاط حرف الجر مع أمر سماعي كما في قول عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخير فافعل ما أمرتَ بهِ   فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

انظر سيبويه ١: ١٧.
(٤) سورة الزخرف آية: ١٩.
(٥) في (أ): قبيحا.

الثالث: أن تكون بمنزلة[1] سَمَّى. تقول: جعلتُ وَلَدِي زيداً.

عد: فعل استعمل على وجهين:

أحدهما: أنْ يكونَ من العدِّ، تقول: عددت الدراهمَ، فهذه تتعدى إلى مفعول واحد.

الثاني: أن يكون من هذا الباب تَتعدَّى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما.

قال جرير:

تعدونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُمْ[2]

معنى تعدُّون تَحْسُبُون.

ضرب تدخلُ في هذا البابِ، تقولُ: ضربت الفِضَّةَ خِلْخَالاً، وضربت الذهبَ سِواراً[3].

وَجَدَ: تكون بمنزلة أصابَ فتَتَعدَّى إلى واحدٍ تقول: وجدتُ الضّالةَ وجداناً، وتكونُ بمنزلة علم. تقول: وجدتُ زيداً عالماً. فهذه الأفعال وما جرى مجراها لا يجوزُ الاقتصار على أحدهما[4] دون الآخر، ويجوز

---

(١) من قوله: ألقى، فهذه تتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ص ٢٦٠ إلى هنا سقط من (جـ).

(٢) تمامه:

بَنِي ضَوْطَري لولا الكميَّ المُقَنَّعا

والبيت في ديوانه: ٩٠٧، والكامل ١:١٥١، والإيضاح العضدي ١:٢٩، وكتاب الشعر ق ١٩، والخصائص ٢:١٤٥، والصاحبي: ١٦٤.

وعقر النيب: ضرب قوائمها. والنيب جمع ناب، وهي الناقة المسنة.

(٣) ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ٢ ق ٩٧، هذا القول لابن أبي الربيع، قال: (وقد ذهب ابن أبي الربيع إلى أنَّ ضرب تكون بمعنى صَيّرَ مطلقاً، أي مع النكرة ومع غيره، نحو: ضربت الفضة خِلْخَالاً.

(٤) يريد: أحد المفعولين.

الاختصار، وهو الحذف لدلالةِ الكلام عليه، والاقتصار حذفك الشيءَ استغناءً عنه. قال الله عز وجل: ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلُون بِما آتاهُمُ اللّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خيراً لّهم ﴾[1]. فيمن قرأَهُ بالياءِ[2]. التقدير: والله أعلم ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله ﴾ البخلُ هَوَ خيراً لهم، فحذف البخل للعلم به، لأنَّ هو فصل، ولا يقعُ الفصلُ إلَّا بين المبتدأِ والخبرِ أو ما هو في الأصل، كذلك على حسب ما يتبين بعدُ إنْ شَاء الله.

مسألة:

تقول: ظننتُ ذاكَ، ذهبَ سِيبويهِ إلى أنَّ ذاك إشارةُ إلى المصدَر[3]، وكأنَّه قال: ظننتُ ذاك الظنّ وحذف المفعولين للعلم بهما. وهذا جواب لِمن قال: ظننت زيداً عالِماً أو غير ذلك فقال[4]: ظننت ذاك، أي ظننت مثل ظنك، ولا يجوز أن يكون ذاك المفعول الأول ولا الثاني [5]، لأنه لا يجوز الاقتصار في باب ظننت على أحدِ المفعولين إلَّا أن تكون بمنزلة اتهمتُ. قال الله تعالى: ﴿ وَما هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِين ﴾[6]. قرأه النحويان[7] وابنُ كثير[8] بالظاء، وهو فعيل بمعنى مفعول، والضمير هو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه، وقرأَه الباقون بالضّادِ، وهو بمعنى بخيل وفعيل فيه فاعل وفيه ضمير هو فاعله،

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٨٠.

(٢) هي قراءة السبعة عدا حمزة فإنَّه قرأ بالتاء (ولا تحسبن)، انظر حجة القراءات ١٨٣، ١٨٤، والكشف ١:٣٦٨، والتيسير ٩٢، والنشر ٢:٢٣٦.

(٣) انظر سيبويه ١:١٨، ١٩.

(٤) في (ب) و(جـ): قلت.

(٥) يريد أنَّ اسم الإشارة ذاك لا يجوز أن يكون عائداً على المفعولين، وفي هذا ردٌّ على الفراء الآتي في نهاية هذه المسألة.

(٦) سورة التكوير آية: ٢٤.

(٧) هما أبو عمرو والكسائي. انظر السبعة ٦٧٣، وحجّة القراءات ٧٥٢، والكشف ٢:٣٦٤٠.

(٨) هو أبو معبد عبدالله بن كثير الدارمي الفارسي الأصل، أمام أهل مكّة في القراءة (٤٥ - ١٢٠ هـ). وانظر طبقات القراء ٤٣٣/١، وسير أعلام النبلاء ١٨/٥.

والمعنى ليس /ببخيل على الغيب فلا يعلمه إلاَّ بِحلْوان[١]، كما يفعلُهُ الكهان، والمعنى على القراءة الأولى ليس بمتهم على الغيب لأنَّه الصادق المتفق على صدقه ﷺ، وللفراء في ظننت ذاك طريقة أخرى[٢].

مسألة:

تقول: ظننتُ بزيدٍ، قال الله عز وجل: ﴿وَتَظُنُّونَ باللَّهِ الظُّنُونَا﴾[٣]. فالباءُ هنا بمنزلةِ الباء في قولك: نزلت بزيدٍ وأقمتُ بالبلدِ، فالمعنى: أوقعت ظَنّي بزيدٍ وليست بزائدةِ. والله أعلم.

مسألة:

تقول: متى ظَنُّكَ زيداً قائماً، فزيد وقائم منصوبان بظنك، والمصدر[٤] هنا مقدر بأنْ والفعل، فلا يجوزُ تقديمُ هذا المصدرِ عليه لأنَّ ما هو من الصِّلَةِ لا يَتَقَدَّمُ على الموصولِ، وإذا كان المصدرُ مقدراً بالفعل جاز أنْ يَتَقدَّمَ معموله عليه.

---

(١) الحلوان: ما يعطاه الكاهنُ على كهانته. وفي الحديث: نَهَى صَلَّى الله عليه وسلَّم عن ثَمنِ الكلبِ، ومهر البَغْي، وحلوان الكاهن. انظر اللسان (١٨/٢١١)، وصحيح البخاري (كتاب البيوع - باب ثمن الكلب). والموطأ (كتاب البيوع، باب ما جاء في ثمن الكلب ٤٠٧.

(٢) طريقةُ الفراءِ التي عناها المؤلِّف أنَّه يجعلُ الإشارةَ (ذاك) إلى المفعولين: زيد وعالم في المثال السابق: ظننت زيداً عالماً، شبهه بقوله تعالى: «عوانٌ بَيْنَ ذَلك» فذلك إشارةٌ إلى الفارِض والبكر، والعوان المتوسطة بينهما، فكأنَّه قال: «عوان بين الفارضَ والبكرَ» ثم وضع إسم الإشارة (ذَلك) موضع الإسمين، فكذلك ظننت ذَاك وضعَ إسم الإشارة موضع «زيداً عالماً». انظر معاني القرآن ١:٤٥، والكافي ١:٢٩٨، والمغني لابن فلاح جـ١ ق ٩٧/أ / ب.

(٣) سورة الأحزاب آية: ١٠.

(٤) المصدر (ظنُّك) مبتدأ خبره متى وقد نصب المفعولين لكونه غير مؤكد للجملة، وإنَّما هو مقدرٌ بأن والفعل، وقد مثل له سيبويه ١:٦٣ بقوله: (وإن شئت قلت: متى ظنُّك زيداً أميراً، كقولك: متى ضربك عمراً..).

مسألة:

القول في كلام العرب إذا لم يصحبه اعتقادٌ فلا يكون فيما بعده إلاَّ الحكاية، لأنَّه طالبٌ بالجملةِ كلها طلباً واحداً، وما كان كذلك من الجمل لا تعملُ فيه العواملُ فتقولُ: قال زيدٌ: عمروٌ منطلقٌ. وقال زيدٌ: خرج عمروٌ، وما أشبه ذلك ويجري مَجْرى هذا، سمعت زيدٌ عالمٌ إذا سمعتَ مَنْ يتكلّمُ بهذا الكلامِ. قال ذو الرمة:

سمعتُ النَّاسُ ينتجِعُون غيثاً
فقلتُ لصيرَحَ انتجِعِي بِلاَلا[1]

سمع قائلاً يقول: الناسُ ينتجعون غيثاً، ولم يسمع النَّاس راغبين إلى الله في ذلك، ولو سمع ذلك لنصبَ النَّاسَ كما تقول: سمعت زيداً يقرأ إذا سمعت قراءتَهُ، فلو سمعَ قائِلاً يقولُ ذلك ولم يسمعْ قراءتَهُ لَرَفَعَ زيداً، وكذلك تقولُ: رأيتُ في الحائطِ زيدٌ فاضلٌ، وما أشبه ذلك، فإن كان القول يصحبه اعتقادٌ فللعرب فيه ثلاثُ لغاتٍ:

احداها: الحكايةُ على كل حالٍ مراعاةً للأصل.

الثانية: الأعمال مطلقاً[2]، ويجري مجرى ظننتُ أو علمت فتقول، قال زيد: عمراً منطلقاً.

والثالثة: وهي أفصحُها أنْ تُعْمِلَ القول بشروطٍ أربعةٍ:

أحدها: أن يكون فعلاً مضارعاً.

---

(١) البيت في ديوانه: ٤٤٢ والمقتضب ٤: ١٠، والكامل: ٢٦٨، ودرة الغواص ٢٣٨.
ويَنتَجِعون: يطلبون. والانتجاعُ: طلب العشب والماء، وطلب النجعة وهي مكان المطر.
والشاهد رفع (الناس) على الحكاية.

(٢) الإعمال مطلقاً هو لغة سليم، قال سيبويه ٣: ٣٣: (وزعم أبو الخطاب ـ وسألته عنه غير مرة ـ أنَّ ناساً من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت).

الثاني: أن يكون بتاء الخطاب.

الثالث: أن يدخلَ على القول أداة الاستفهام.

الرابع: ألَّا يفصلَ بين أداةِ الاستفهام والفعل بفاصلٍ أجنبي، الَّا أن يكون الفاصلُ ظرفاً أو مجروراً فتقول: أتقول زيد منطلقاً؟ أو متى تقول زيداً منطلقاً؟ أو كيف تقول زيداً منطلقاً؟ وما أشبه ذلك.

وتقول: أزيداً تقول منطلقاً؟ أو[1] أمنطلقاً. تقول: زيداً، قال[2]:

أَجُـهّـالاً تـقـولُ بَـنِـي لُـؤَيٍّ
لـعـمـرُ أبـيـك أَمْ مُـتَـجـاهِـلـيـنـا

/ فإنْ قلت: أَأنتَ[3] تقولُ زيدٌ منطلقٌ، رفعت في هذه اللغة، لأنّكَ فصلت بما ليس معمولاً للقول. فإن قلت: أفي الدار تقول زيداً منطلقاً؟ نصبت وإن جعلت المجرور معمولاً لمنطلق، ومن يعمل القول يفتح إنّ[4] بعده، ومن لا يعمِلُ القولَ يكسر إنَّ بعده، ومن يفرق وهي اللغة الثالثة يفتح إنّ بعد القول إذا كان بالشروط الأربعة، فإن نقص منها شرط كسر إن. والله أعلم.

---

(١) سقط من (أ) و (ب) و (جـ).

(٢) هو الكميت بن زيد كما في سيبويه ١:٦٣، وشرح أبيات سيبويه ١:١٣١. الشاهد في المقتضب ٢: ٣٤٩، وابن يعيش ٧:٧٨.
وبنو لؤيٍّ: هم بنو لؤي بن غالب بن مالك بن النضر، وهم قريش. والشاهد فيه إجراء القول مجرى الظن مع الفصل بين الاستفهام وفعل القول بمعمول القول (أجهالاً).

(٣) في (أ) و (جـ): أنت.

(٤) لأنّه في حالة الأعمال في موضع المفرد، وهو المفعول، أمّا في حالة الإهمال وكسر إنَّ فلا يكون في تأويل المفرد.

باب ما النافية

اعلم أنَّها في لغة بني تميم لا تعمل شيئاً، ويبقى المبتدأ بعدها مرفوعاً بالابتداء، لأنَّها ليس لها اختصاصٌ بإحدى الجملتين، وإنَّما يعمـلُ مِن الحروف ما يختصّ بإحدى الجملتين، وأمَّا أهلُ الحجازِ فَيُعْمِلُونها إذا دخلت على الجملة الإسمية بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكونَ الخبرُ مؤخراً.

الثاني: أن يكونَ الخبرُ منفيّاً لا موجباً.

الثالث: أنْ لا يقعَ بعدها أَنْ. نحو قولِكَ: ما زيدٌ قائِماً، فإنْ قلت: ما قائِمٌ زَيدٌ، رجعواْ إلى اللغة التميمية. قال الفرزدق:

فـأصـبـحُـوا قــد أعــادَ نُـعْـمـتَـهُـم
إذْ هُــمْ قــريشٌ وإذْ مَــا مِـثْـلَهــم بَـشَــرُ[1]

فذهب سيبويه إلى أنَّه أعمل ما والخبر مقدمٌ كما يعملها والخبر مؤخر،

(1) البيت في ديوانه ١ :٢٢٣ من قصيدة قالها في مدح عمر بن عبد العزيز وهو من شواهد سيبويه ١ :٢٩، والمبرد في المقتضب ٤ :١٩١، وثعلب في مجالسه ١١٣، والرماني في معاني الحروف ٨٨.

وأنها لغة قليلة[1]. ومن النَّحويين[2] مَنْ ذَهَبَ إلى أنه أجرى مِثلَهم مَجْرى مكانَهم. أَلَا ترى أنّك تقولُ: زيدٌ في مكانك في الشَّرفِ، فيكون بمنزلةِ زيدٌ مثلُكَ في الشرف، والأول أقربُ لأنَّ مثلاً لم يستعمل ظرفاً في شيءٍ من الكلام، وتقديم ما قياسه ألا يَتَقَدّم، قد جاء في الشعر. ومنهم مَنْ ذَهَب إلى أنَّ مِثلَهم منصوبٌ على الحال[3]. والتقدير: وإذْ ما في الموجود بشرٌ مثلهم، [ومثلهم نعت لبشر][4] [ومثلهم لو تأخر لجاز أنْ يكون صفةً لبشرٍ[5]] وصفة النكرة إذا تقدمت على النّكرة انتصبت على الحال، والعامل في الحال قوله في الوجود، ثم حذف والأولُ أقربُ مِن هذا، لأنَّ الحال إذا عمل فيها المعنى فلا يكونُ إلَّا مقدماً ظاهراً. وإن قلت ما زيدٌ إلَّا قائمٌ، رَجَعُوا إلى اللّغةِ التّميمِيّةَ أيضاً؛ لأنَّ الخبرَ مُوجَبٌ. ويَجْري مَجْرى هذا ما زيدٌ قائماً/ لكن قاعدٌ، لا يجوزُ نصبُ قاعدٍ بالعطفِ على قائم، لأنَّ العاملَ في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، ولكن توجب لما بعدها ما نُفِيَ عمَّا قبلها، و(ما) لا تعملُ في الواجب على حسب ما تقدَّمَ، فهذا لا يكون إلَّا مرفوعاً على خبر مبتدأ محذوف تقديره لكن هو قاعدٌ.

مسألة:

تقول: ما زيدٌ قائماً، بل قاعِدٌ بالرفع على أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ

---

(١) انظر سيبويه ١: ٢٩، وما ذكره المؤلف هنا هو المفهوم من كلام سيبويه.

(٢) هم الكوفيون كما في المغنى لابن فلاح حـ ١ ق ٧٦/أ.

(٣) هذا قول المازني كما في نقد المبرد لسيبويه، وقد أورد المبرد هذا الرأي في المقتضب ٤: ١٩١، ١٩٢، ولم يعزه للمازني، وعزا هذا الرأي للمازني ابن فلاح في المغنى حـ ١ ق: ٧٦، وقد ردَّه ابن ولاد في الانتصار ص ١٨ ـ ٢٠، قال: ليس بجائز عند النحويين قائماً رجل على إضمار الخبر، ولأن يكون الخبر منصوباً مقدماً، كما كان مؤخراً أقرب إلى الجواز على ضعفه ممَّا، قال المازني، لأنَّه أتى بحال، ولم يأت بعامل فيها، وأتى بمبتدأ ولم يأت له بخبر وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه، ولا دلالة فيه على المحذوف. ا هـ. بتصرف واختصار.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ) والجملة قبلها تؤدي معناها.

تقديره: بل هو قاعدٌ، بمنزلة قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا اتّخذَ الرحمنُ ولداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُون﴾[1]. تأويله والله أعلم: بل هم عباد مكرمون، ولا يجوزُ النّصب بالعطف على قائم، لأنَّ النّاصب لقائم ما، والعامـلُ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوف عليه، وبل توجب لِما بعدَها ما نُفِيَ عمّا قبلها بمنزلة لكن، وما لا تَنْصِب الخبر موجباً.

ومن النَّحويين[2] مَنْ جعلَ بل بعد النَّفي على وجهين:

أحدهما: ما ذكرتُهُ وهو أَنْ توجِبَ لما بعدها ما نُفِيَ عن ما قبلها، فهذه لا يكون ما بعدها منصوباً بما لما ذكرته.

الثاني: أَنْ يكونَ بل بعد النَّفي على حالها بعد الواجب لزوال الغلط، فهذه ينتصب الخبر بعدها، لأنَّ التقدير: بل ما زيدٌ قاعداً[3]، والذي يظهر لي أنك متى أردت هذا المعنى جِئْتُ بالثاني بدلاً[4] والله أعلم، فلا يكون ما بعد بل إلاَّ مرفوعاً، كما كان ذلك في لكنَّ وتقولُ: ما إنْ زيدٌ قائِمٌ، ولا يجوزُ النَّصب في قائم، لأنَّ (إنْ) تَكُفُّ ما عن العمل كما تَكُفُّ (ما) إنَّ عن العمل أنشدَ سيبويه:

وَمـا إنْ طِـبُّـنـا جُـبْـنٌ وَلـكِـنْ
مَـنـايـانَـا وَدَوْلَـةُ آخـريـنـا[5]

---

(١) سورة الأنبياء آية: ٢٦.
(٢) هو المبرد كما في رصف المباني ١٥٥، والمغني ١١٢، وزاد عبد الوارث.
(٣) في (أ): قائماً وما أثبتناه من (ب) و(جـ).
(٤) البدلُ هنا بدلُ غلطٍ، وقد نصَّ عليه في الكافي ١:٢٤٦.
(٥) سبق الاستشهاد به على مجيىء (إنْ) المكسورة الهمزة كافةً لما النافية الحجازية، انظر ص٢٥٠.

مسألة:

تقول: ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً، فتعطِفُ عمراً على زيدٍ وقاعداً على قائِمٌ. كما تقول: ليس زيد قائماً ولا عمرو قاعداً. فإن قدمت قاعداً في ما فقلت: ما زيد قائماً، ولا قاعدٌ عمرو. رفعت قاعداً[1] لأنَّ ما لا تعمل في الخبر وَهُو مقدمٌ، والعاملُ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه، ويجوز ذلك في ليس فتقول: ليس زيدٌ قائماً، ولا قاعداً عمرو، لأنَّ خبر ليس يتقدَّمُ على اسمها باتفاق[2]، ولَا يكُونُ ذلِكَ في (ما) لأنَّ ما إنَّما عملتْ بشبهها بِليس، وليس عملت بشبهها بالفعل فصارت لذلك ما في الدرجة الثالثة، وما هو في الدرجة الثالثة لا يتسع فيه. أَلَا ترى أنَّ التاء في القسم بدلٌ من الواو، والواو بدلٌ من الباء، فلزم لذلك أن لا تدخل التاء إلَّا على اسم الله تعالى، ولم تكن بمنزلةِ الواو تدخلُ على كلّ ظاهرٍ، وكذلك القول عَمِل بالحمل على الظنّ، والظنُّ عَمِلَ بالحمل على باب أعطيتُ على حَسْبِ ما تقدّمَ، فَلَزِمَ لذلك الَّا يَعملَ القولُ إلَّا بالشروطِ الأربعةِ المذكورِ في الأفصح، وإذا تَتَبَّعتَ هذا في هذه الصنعة وجدتَ العربَ تلْحَظُهُ كثيراً. وتقول: ليس زيد قائماً ولا عمرو قاعدٌ، كما تقول: ما زيد قائماً ولا عمرو قاعدٌ، وتكون لا غير زائدةٍ وإذا نصبتَ قاعداً كانت زائدةَ لتوكيد النفي.

فإنْ قلت: ليس زيد قائماً ولا قاعدٌ عمرو، جاز لك في عمرو وجهان:

أحدهما: أنْ يكونَ مبتدأ وقاعدٌ خبرُه، ويكون مؤخراً من تقديم.

الثاني: أن يكون فاعلاً بقاعد، ويكون قاعدٌ مبتدأ وسدّ الفاعل مَسدّ خبره وتقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ أخوه، يجوز لك في قاعد الرفع والنصب

---

(١) انظر سيبويه ١: ٣٠، والمقتضب ٤: ١٩٣.

(٢) ذكر ابن درستويه أنَّ بعضَ النَّحويينَ منع تقدُّم خبر ليس على اسمها إجراءً لها مَجْرى ما، قال ابن فلاح في المغنى حـ١ ق: ٧٢/أ: (وكأنَّه مذهبُ مَنْ جعلها حرفاً..). وقد ذكر الخلاف أبو حيان في التذييل والتكميل جـ٢/١٤٤.

والخفض، فالخفض بالعطف على قائم، وتكون قد أخبرت عن زيد بخبرين:

أحدهما: قائِمٌ والآخر قاعد، لأنَّ الهاء تعود على زيد والنصب بالعطف على قائم على الموضع، لأنَّ الباء زائدة ويكون التشريك قد وقع في ما وتكون أيضاً قد أخبرت عن زيد بخبرين [أحدهما قائم والآخر قاعد[1]]، لأنَّك تقول: ما زيد قاعداً أخوه، لأنَّ الأخ من سببه، والأخ في الوجهينِ فاعلٌ بقاعدٍ ولا في الوجهين زائدةٌ لتوكيدِ النفي، والرفع على أن تكون لا للنفي وقاعدٌ مبتدأ وأخوه فاعل به، ويسد مسد خبره[2]، ويجوز أنْ يكون قاعد خبراً مقدماً وأخوه مبتدأ، والتقدير: ولا أخوه قاعدٌ.

فإنْ قلتَ: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو لم يجز إلَّا الرفع ويكون على الوجهين المذكورين، ولا يجوز النّصبُ ولا الخفضُ لأنَّك إنْ جعلتَ عمراً فاعلاً ويكون قاعداً معطوفاً على قائم فتكون قد أخبرت عن زيدٍ بخبرين، وهذا لا يجوز، لأنك لا تقول: ما زيد قاعداً عمرو، لأنه أجنبيٌّ منه.

فإنْ جعلت الإخبارَ بالقعودِ عن عمروٍ، وتكون قد عطفت اسماً على اسمٍ وخبراً على خبرٍ لم يجز أيضاً، لأنّ ما لا يتقدّمُ خبرُها على اسمها على حسب ما تقدّم فإنْ جعلتَ مكان ما ليس جاز لك الرفعُ والنصبُ، الرفع على الوجهين المذكورين[3] والنَّصبُ على واحدٍ وهو أن يكون قاعدٌ خبراً عن عمروٍ، ويكون قد عطفت منصوباً على /منصوب، ومرفوعاً على مرفوعٍ، ولا يكون على أنْ عمراً فاعلاً بقاعد، ويكون قد أخبرت عن زيد بخبرين، لأنّك لا تقولُ: ليس زيد قاعداً عمرو، ولا يجوز الخفضُ، لأنك إنْ جعلتَ قاعداً مشتركاً مع قائم في الباء وعمراً فاعلاً بقاعد لم يجز، لأنّك لا تقولُ: ليس

---

(1) ما بين الحاصرتين سقط من: (جـ).

(2) في (جـ): الخبر.

(3) انظر ص: ٢٦٩.

زيدٌ بقاعدٍ عمرو، لأنَّه أجنبيٌّ. فإن جعلت عمراً معطوفاً على زيد، وقاعداً معطوفاً على قائم لم يجز، لأنّك تعطف على عاملين، ولا يجوز العطف على عاملين[1]، وأجازه أبو الحسن[2]. وسيأتي الكلام معه في باب العطف إنْ شاء الله، وأنشد سيبويه:

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ بكفِّ الإلهِ مَقادِيرُها
فليسَ بآتيكَ مَنْهِيُّها ولا قاصِرٌ عنكَ مَأمُورُها[3]

يجوز في قاصر الرفع والنصب والخفض، فالرفع على وجهين:

أحدهما: الابتداءُ، لأنَّه قد اعتمد على النَّفْيِ، ومأمورها فاعل بقاصر.

الثاني: ٠ أن يكون خبراً مقدَّماً.

وأمّا النَّصبُ فَعلى أَنْ يكونَ مأمورُها معطوفاً على مِنْهِيّها، وقاصرٌ معطوفاً على يأتيك على الموضع، والتقدير: ليسَ مَنهِيُّها آتيك ولا مأمورُها قاصراً عنك، والتشريكُ وقعَ في ليس ولا لِتوكيدِ النَّفْيِ، ويجوز النَّصبُ أيضاً على أن يكونَ قاصرٌ معطوفاً على يأتيك على الموضع، ومأمورها فاعلاً بقاصر، ويكونُ على تقدير: ليست الأمور بآتيتك إذا نهيت ولا قاصراً عنك

---

(١) لأنَّ العامل في زيد ما، والعامل في بقائم الباء.

(٢) أبو الحسن الأخفش يجيز العطف على عاملين إن تلي المعطوف مجروراً، وهو رأي الكوفيين، انظر الكامل للمبرد ٣:٨٢٥، والمقتضب ٤:١٩٥، وابن السيرافي ١:٢٣٩، وابن يعيش ٣:٢٧، ٢٨.

(٣) البيتان للأعورِ الشَّنّي كما في سيبويه ١:٣١، وابن السيرافي ١:٢٣٨، والفارقي في الأبيات المشكلة ٢١٥، والتبصرة ١:١٩٦، وورد في المقتضب ٤:١٩٦ غير منسوب، والأصول لابن السراج ٢:٧٠.

مأمورها، وأمَّا الخفضُ فيكون على وجهٍ واحدٍ[1] وهو أَنْ يُعطفَ على يأتيك على اللّفظِ، ويكونُ مأمورها فاعلاً بقاصرٍ، ويكون على التقديرُ الذي ذكرتُه في النصب على الوجه الثاني، ويجوز عند أبي الحسن على العطفِ على عاملين ولا يجوز أن يكونَ على تقدير ولا بقاصرٍ، ثم حذف حرف الجر لأنه زائدٌ للتوكيد، وما زيد للتوكيد لا يجوز حذفُهُ. والله أعلم.

فصل

وأمَّا لات فلا تكونُ إلَّا مع الحينِ في الأعرفِ[2]، ولا تستعمل إلَّا واسمها مضمرٌ فيها، ويكون خبرها الحين فيكون بعدها منصوباً، قال الله[3]: ﴿ فَنَـادَوْا ولَّاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾[4]. بنصب (حِينَ)، ولم يَقْـرَأْ أحـدٌ إلَّا

---

(١) ذكر الفارقي ثلاثة مذاهب لهذا الوجه:
منع الجر لأنه إنَّما يتوجَّه بالعطف على خبر ليس وهو (بآتيك)، ولا يجوزُ العطف على خبر ليس وفيه الباء خبراً بعده، إلَّا أن يكون ذلك الخبر عن شيءٍ من سبب إسم ليس، وعلامته أن يصلح لإقامته مقامه، في الإخبار به عن إسم ليس، نحو قولك: ليس زيد قائمٍ ولا قاعدٍ غلامه. فتجر (قاعد) لأنه خبرٌ عن الغلام، والغلام من سبب زيد لاتصاله بضميره، ولو قلت: ليس زيد بقاعد غلامه صح الكلام، وصار (بقاعد) خبراً عنه. وهذا لا يصح في البيت لأنَّ (مأمورها) ليس من سبب (مَنْهِيّ) لأنَّه لم يتصل بضميره، وإنَّما هو مُتَّصلٌ بضمير (الأمور).
والثاني: الجواز على العطف وَهُوَ قولُ سيبويه فإنَّه جعل الهاء في (مأمورها) عائدة على (منهيّ) لأنَّ منهيَّ الأمورِ من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنثه.
الثالث: قول الأخفش الذي أورده المؤلف فيعطف (ولا قاصر عنك مأمورها) على ما قبله، المرفوع على المرفوع والمجرور على المجرور.
انظر سيبويه ١:٣١، ٣٢، والمبرد في المقتضب ٤:١٩٦، وابن السيرافي ١:٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، والفارقي ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩.
(٢) قال في الأعرف، لأنَّ فيه رأياً يقول بإعمالها في كل ما دلَّ على زمنٍ، وَأَو إنِ وَيَؤيِّدُهُ السّماعُ، مثل قول مهلل بن مالك الكناني:

ندم البغاةُ ولاتَ ساعَةَ مَنْدَمٍ

وقد ذكر هذا المؤلف في الكافي حـ ١:٢٥٣، ٢٥٤، وانظر المساعد ١:٢٨٣، ٢٨٤.
(٣) في (ب) و(جـ): عز وجل.
(٤) سورة ص آية: ٣.

بالنصب[1]، وهي على هذا حرفٌ[2] أُجْرِيَتْ مَجْرَى الفعلِ في اللفظ، لأنَّه لا يُضْمَرُ في الحروفِ، فإنْ قلتَ: يكونُ اسمها محذوفاً. قلت: لا يحذفُ اسم لا، لأنَّه مشبَّهٌ باسم ليس، واسم ليس مشبه/ بالفاعل، ألا ترى أنَّك لا تقولُ: زيدٌ قائماً، وإنّما يقالُ هنا: زيد ما هو قائماً.

ويظهر لي أنَّ الأصلَ في (لات): ليس، فَأُبدلَ مِن السِّينِ التَّاءُ كما فعل ذلك في ستٍ، ثم قلبت الياءُ ألفاً، لأنه كان الأصلُ في ليس لاسَ لأنها فعل، وكأنّها كَرِهوا أنْ يقولُوا: ليتْ فَيصير لفظها لفظ التمني[3]. ولم يفعل هذا إلَّا مع الحين، كما أنَّ لَدُنْ لم تجعل نونُها كالتنوين، إلَّا مع غدوةٍ. ويجب على هذا أنْ يوقف عليها بالتاء، وكذلك وقف جميعُ القراء إلَّا الكسائي فإنَّه رُوِيَ عنه الوجهانِ[4]. فيكون على رواية الوقف لا التي للنفي لحقتها تاء التأنيث، كما قالوا: ثُمَّتَ. وقد جاء الحينُ بعدها مرفوعاً، حكاه

(١) قرأ عيسى بنُ عمرو أبو السمال برفع الحين وخفضه. انظر: البديع في شواذ القراءات: ١٣٩.

(٢) سقط من (جـ)، وعلى القول بأنَّها فعل تكون كلمة واحدة، وهِيَ فعلٌ ماض، وهل هي ماضي يليت بمعنى ينقص كما في قوله تعالى: ﴿لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعمَالِكُمْ شَيْئاً﴾ ثم استعملت للنفي كما أنَّ قلَّ كذلك، أو أنَّ أصلَها ليس كما سيأتي. انظر المغني لابن فلاح حـ ١ (٧٦/ب)، والمغني لابن هشام ١:٢٥٣، والتصريح ١:٢٠٠، والهمع ٢:١٢٣.

(٣) نقل هذا القول أبو حيان عن المؤلف، وعقب عليه بقوله: (ولا يخفى ما فيه من تَعَسّفٍ..). انظر التذييل والتكميل حـ ٢ ق ٢٦/ب.
ويضعف القول أمران:
الأوّل: أنَّ فيه جمعاً بين إعلالَيْن: قلب الياء ألفاً فتصير ليس لاس. وقلب السين تاء وهذا قليل في كلامهم.
وثاني الأمرين: أنَّ قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان . انظر الأشموني ٢:٢٥٨.

(٤) في معاني القرآن ٢:٣٩٨. قال الفراء: أقف على (لات) بالتاء، والكسائي يقف بالهاء. ونقل أبو بكر بن الأنباري عن الفراء قوله: (ورأيت الكسائي سأل أبا فقعس الأسدي عن و(لات) فوفق: ولاه بالهاء): انظر المذكر والمؤنث ١٧٠، وإيضاح الوقف والابتداء ١:٢٨٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢:٧٨٢.

سيبويه[١] ولم يُقْرَأ[٢] به فيكون على هذا حين مناص اسم لات والخبر محذوفٌ وتكون بمنزلة لا في قول الشاعر[٣]:

فَرَطْنَ فلا ردٌّ لِمَا بُتَّ وانْقُضى[٤]

وتكون على هذا التاء بمنزلتها في ثمّتَ.

فصل

وأما إنْ النافية نحو: إنْ زيدٌ قائمٌ، فمن النحويين مَنْ أعملَها عمل ما في لغة أهل الحجاز، فأجاز إنْ زيدٌ قائماً بالقياس على ما زيدٌ قائماً، وشبه «إنْ» بليس، كما شبه «ما» بليس. فإنْ قلتَ: إن زيدٌ إلَّا قائمٌ، بطل عملها، كما يَبْطُلُ عمل ما بدخول إلاَّ، وكذلك إذا قلتَ: إنْ زيدٌ قائماً، لكن قاعدٌ لم يجز النَّصب في قاعد، ويكوخ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، كما كان ذلك في ما، وكذلك إذا قلتَ: إنْ قائم زيدٌ لم يجز النّصب لتقدم الخبر، فَعَمَلُ «إنْ» النافية على مذهب من أعملَها[٥] يكون بشرطين:

أحدهما: أن يكونَ الخبرُ مؤخراً لا مقدّماً.

---

(١) انظر سيبويه ١: ٢٨.

(٢) قرىء به في الشواذ كما سلف.

(٣) هو مزاحم العقيلي كما في سيبويه ١: ٣٥٥. وشعر مزاحم العقيلي العدد ٢٢ ص ١٢٤ من مجلة معهد المخطوطات.

(٤) عجزه:

ولَكِنْ بَغُوضٌ أَنْ يُقالَ: عَدِيمُ

وورد البيت في الكافي ١: ٢٥٣.

وفرطن: ذهبن وتقدمن. بت: قطع. بغوض: إلى النَّاسِ، وفعول فيه بمعنى مفعول، كجزور بمعنى مجزور. وعديم: عدم شبابه.

قال الشَّنْتَمري: «وصف كبره وذهابَ شبابه وقوَّته وفتوَّتهِ، فيقول: فرطن، أي ذهبن وتقدَّمن، فلا رادّ لما فاتَ مِنْهُنَّ».

(٥) في (ب): يعملها.

الثاني: أنْ يكونَ الخبرُ منفيّاً لا موجباً، وأكثر النحويين[1] لا يعملون «إنْ» ويتركونها على القياس، لأنَّ القياسَ في «ما» كان أَنْ لَا تَعْمَلُ لأنَّها ليس لها اختصاصٌ بالجملة الإسمية، ولا يقاسُ على الشاذّ، وهذا عندي هو الصحيحُ[2] ـ والله أعلم. وسيأتي الكلام في لا وأحكامِها في باب النَّفْي بلا إنْ شاء الله.

باب

الفاعل هو الاسم الذي تقدّمه الفعلُ أو اسم جارٍ مَجْرَى الفعل وأسند إليه على أنه فعلُه حقيقةً أو اتّساعاً، والمفعول به هو المحل الذي أوقعَ به الفاعلُ فعلَهُ، ويقعُ الفرق بينهما بخمسةِ أشياء:

أحدها: الإعراب، إعرابُ الفاعل رفعٌ، وإعرابُ المفعول نصبٌ وقد يَكونُ الإعرابُ فيهما، وقد يَكونُ الإعراب في التابع[3].

---

(١) في (جـ): النحويون.

(٢) ما ذكره في إهمال (إن) هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين، وذهب المبرد إلى أنَّها تعملُ عمل ليس قال بعد أن ذكر مذهب سيبويه: (وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس كما فعل ذلك في ما، وهذا هو القول، لأنَّه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى، وتابعه ابن السراج، والفارسي وابن جني وغيرهم. انظر سيبويه ١:٤٧٥، والمبرد في المقتضب ٤:٣٥٩، والأصول ١:٢٨٥، ٢٨٦، ومعاني الحروف للرماني: ٧٥، ورصف المباني ١٠٧، ١٠٨.
وذهب إلى المنع سيبويه والفراء، وطائفة من البصريين والمغاربة، وقد رجَّح المؤلف هذا المذهب في هذا الكتاب وفي الكافي حـ١:٢٥٢، انظر سيبويه ١:٤٧٥، ٢:٣٠٦، والمقتضب ٢:٣٥٩، والأصول لابن السراج ١:٢٨٥، والأزهية: ٣٣، والتصريح ١:٢٠١، والهمع ٢:١١٦.
وذهب إلى جواز إعمالها الكسائيُّ، والمبردُ في المقتضب ٢:٣٥٩، وابن السراج في الأصول ١:٣٨٥، وأبو علي الفارسي وابن جني وابن مالك، وصحَّحه أبو حيان لمشاركتها (لما) في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسّماع، انظر التذييل والتكميل ٢/١٦١، والتصريح ١:٢٠١، والهمع ٢:١١٦.

(٣) لم يمثل له، وهو واضح، نحو: ضرب هذا الرجل ذلك الغلام.

الثاني: علامةُ التَّأنيثِ اللاّحقةِ للفعل نحو: ضربتْ موسى سُعْدَى، فالضاربةُ سعدى فهي الفاعلة، واستدل[1] على ذلك بلحاق علامة التأنيث الفعل، لأنَّ علامة التأنيث لا تلحق الفعلَ إلاّ للدلالةِ على تأنيث ما يُسندُ إليه الفعلُ.

الثالث: /المعنى، لأنَّ الأفعال على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لا يكونُ فاعِلُها إلاَّ عاقلاً ويكونُ المفعول عاقلاً وغير عاقِلٍ نحو: كَرِهَ وأحبَّ وما أشبهها. فإنَّك لا تقول: كره البغلَ. ومثل ذلك ضحك فاعله لا يكون إلاَّ عاقلاً. وعلم وأدرك وما أشبه ذلك من الأفعال.

الثاني: ما لا يكونُ مفعولُه إلاَّ عاقلاً ويكون الفاعلُ عاقلاً وغيرُ عاقِلٍ نحو: أعجب وأسخط فمفعولُ هذا النَّوعِ لا يكونُ إلاَّ عاقلاً ويكون الفاعلُ عاقلاً وغيرَ عاقلٍ. تقول: أعجب زيداً الفَرسُ فتعلم أن الفرس هو الفاعلُ، وأنَّ زيداً هو المفعول، لأنَّ مفعول الإعجابَ لا يكون إلاّ عاقلاً. ألا ترى أنَّك لا تَقدِرُ أنْ تقولَ: أعجبتُ الفرسَ، وإنما تقول: أعجبني الفرسُ.

الثالث: ما يكون فاعلُه عاقلاً وغيرُ عاقلٍ ويكونُ مفعولُه كذلك عاقلاً وغيرُ عاقلٍ نحو: ضرب وقتل وما أشبهها من الأفعال، فإذا تَبَيَّن لك هذا فإذا قلت: كَرِه الدنيا موسى. فتعلم أنَّ موسى هو الفاعل، لأنَّ الدنيا لا تعقل. فلا يَصحّ أنْ تكون فاعلةً بكره. ومن ذلك أكل الكمثري موسى. فتعلم أنَّ موسى هو الفاعل، لأنَّ الأكل لا يكون فاعله إلاَّ حيواناً ولا يكون غير حيوان. وهكذا تعتبر هذا النوع.

الرابع: أن يعلم بقرائن الأحوال.

الخامس: أنْ يعلمَ بالدرجة فإن العرب تقدّم الفاعَل على المفعول إذا

---

(١) في (جـ): ويستدل.

لم يكن معها في الكلام ما يدلُّ على الفرق بين الفاعل والمفعول، فإذا قلت: ضربَ موسى عيسى، وليس لك قرينُ حالٍ يدل على أن عيسى هو الفاعل حكمت عليه بأنه مفعول لتأخيره وحكمت على موسى بأنه فاعل لتقدمه، لأنَّ مرتبة الفاعل التقديم قبل المفعول، لأنَّ الفاعلَ هو الذي اشتق الفعلَ من المصدر للإسناد إليه، والمفعول أنت بالخيار في الإتيان به، وقد يُقَدَّمُ المفعولُ للاعتناءِ والاهتمامِ به، وقد يَتقدَّمُ لتضمنه حرفاً يطلب صدر الكلام، وقد يُقدَّمُ أيضاً للضمير العائد عليه من الفاعل، وقد يقدم أيضاً لشرفه وأن المقصود إن تخبر بهما، وقد يقدم للاتساع في الكلام. فمثال الأول: ركب الفرسَ زيدٌ إذا كان المقصود الأخبار بكون الفرس مركوباً وبه تَصِحُّ الفائدة للسامع إذ يدري أن زيداً ركب، ولم يدر ما ركب. وعلى هذا قوله[1]: إيَّاكَ أَعْنِي /واسْمَعِي يا جَارَة. وفي هذا مع الاعتناءِ الحصر، والعربُ قد تقدّمُ إذا أرادتْ الحصرَ فتقولُ: زيداً ضربتُ، أي لم أضرب غَيره، ألاَ تراهم قالوا: شيءٌ ما جاء بك، وشرٌ أهرَّ ذا ناب. المعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌ. وقال الله تعالى[2]: ﴿ إيّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ ﴾[3].

ومثال الثاني: أَيّهم ضربتَ، وَأَيّهم تُكْرِمُ أكرِمْ. قال الله عز وجل: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلّناسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسَكَ لَهَا ﴾[4].

ومثال الثالث: أكرم[5] الأميرَ زيدٌ، فتقدم الأمير لشَرفِهِ وإن كان[6] المقصودُ الأخبار عن الفاعلِ وعن المفعولِ معاً.

ومثال الرابع: ضرب زيداً غَلامُهُ، لأنّك لو قدمت الغلامَ على زيدٍ،

(١) هو سهل بن مالك الفزاري، وقد سبق هذا المثل في (باب المبتـدأ لا يكون إلاَّ معرفة).

(٢) في (ب) و(جـ): عزَّ وجل.

(٣) سورة الفاتحة آية: ٤.

(٤) سورة فاطر آية: ٢.

(٥) ورد هذا التوجيه في (ب) و(جـ) آخر المبحث تحت الرابع، وهو سهو من الناسخ.

(٦) في (أ) أن وعن، وفي (ب) و(جـ): وكان.

لكان الضمير متقدّماً على الظاهر لفظاً ومرتبةً. وهذا لا يَجُوزُ إلّا بالسّماع، وَسُمِعَ في أربعةِ أبوابٍ فلا تتعدى:

أحدها: بابُ ضمير الأمرِ والشّأنِ.

الثاني: بابُ نعم وبئس.

الثالث: ربَّهُ رجلًا.

الرابع: الإعمال إذا أعملت الثاني، والأوَّل يطلب عمدةً نحو: ضربني وضربت زيداً، وَأُبَيِّنُ هذا كلَّهُ بعدُ إنْ شَاء اللّهُ.

قال الله عز وجل: ﴿ وَإِذا ابْتُلَي إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْساً إيمانُها ﴾[2]. تقدم المفعولُ في هاتينِ الآيتينِ وما أشبههما لمكان الضميرِ، والضميرُ يتقدم لفظاً إذا كان مؤخراً في المرتبة نحو: ضرب غلامَهُ زيدٌ، والذي لا يجوزُ تقديم الضمير لفظاً ومرتبةً على الذي يعود عليه، فإذا اتصل الضمير بما مرتبتُهُ التَّقدِيمُ وهو يعودُ على ما مرتبته التأخير لم يجز أَنْ يتقدَّمَ، وإذا اتصلَ الضمير بما مرتبته التأخير وهو يعودُ على ما مرتبته التقديم، جازَ أن يتقدم، ومثال ذلك ما ذكرتهُ قبل، ومرتبةُ[3] الفاعل قبل المفعول على حسب ما بينته. ومرتبة المفعول الأول قبل الثاني فتقول: أعطيت سيفه زيداً ولا تقول: أعطيت صاحبَه السيفَ. ومرتبة المفعول قبل المجرور فتقول: رميت بسهمه زيداً، ولا تقول: رميت صاحبه بالسهم، ومرتبته المبتدأ قبل الخبر فتقول: أخوه منطلقٌ زيد، ولا تقولُ مثلها زيداً على التمرة، وَإنّما تقول: على التَّمرة مِثلُها زيداً[4]، وأعطيتُ السيفَ صاحِبَهُ ورميتُ بالسّهم

---

(١) سورة البقرة آية: ١٢٤.

(٢) سورة الأنعام آية: ١٥٨.

(٣) في (أ): ورتبة.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

صاحِبَهُ، وكذلك إذا كانَ الطالب بالظاهِرِ مقدماً على المضمر العائد على الظاهر نحو: أكرمته /وعظمته زيداً.

مسألة:

تقول: ما أكرم زيداً إلا عمرو إذا أردت الحصرَ في المفعول وتقول: ما أكرم عمرو إلاّ زيداً، إذ أردت الحصرَ في الفاعل وكذلك تقول: إنما أكرم زيداً عمرُو، وإنما أكرم عمرو زيداً على حسب ما تقدّم. قال الله عز وجل: ﴿ إنّما يَخْشَى اللّهَ مِن عبادِهِ العلماءُ ﴾[1]. ولو كان إنّما يخشى العلماءَ اللّهُ لكان معنى آخر[2].

مسألة:

وتقول: هل ضرب زيدٌ عمراً. وهل ضرب عمراً زيدٌ، ولا تقول: هل عمراً[3] ضرب زيدٌ، لأنَّ هل لا يليها إلاَّ الفعلُ، ولا يليها غيرُهُ إذا كان الفعلُ موجوداً في الجملة، وكذلك جميع أدواتِ الاستفهام إلا الهمزة، فإنه يجوز فيها ما ذكرتُ امتناعَهُ في أخواتها، لأنَّها أم الباب فتقول: أزيداً ضرب عمرو. وتقول: هل زيدٌ منطلقٌ؟ لأنّه لا فعلَ في الجملة التي بعدها، ولا تقولُ: هل زيدٌ انطلق[4]، لمكان الفعلُ إلاَّ في الضرورة، فاضبُطْ هذا كلَّهُ تُصِبْ إنْ شاء اللّهُ.

---

(١) سورة فاطر آية: ٢٨.

(٢) تقديم إسم الله تعالى ونصبه ورفع العلماء الغرض منه «أن يبين الخاشعون مَنْ هُمْ ويخبر بأنّهم العلماء خاصةً دون غيرهم، فلو تأخر ذِكرُ إسم الله وقدم العلماء فقيل: إنّما يخشى العلماء الله لكان معنى آخر، وهو بيان المخشى من هو، والإخبار بأنَّه الله تعالى دون غيره، وحينئذٍ لا تكون الخشية من الله مقصورة على العلماء، بل يشاركهم في هذه الخشية غيرهم، إلاَّ أنَّ هؤلاء مع خشيتهم الله يخشون معه غيره، والعلماء لا يخشون غير الله»، هذا ما أراده المؤلف. وانظر دلائل الإعجاز: ٢٦١.

(٣) سقط من (ب).

(٤) لأنّ هل إذا وجدت الفعل في حيزها لا تدخل إلاَّ عليه وقد جاء هنا الفعل بعد الإسم فامتنع هذا المثال، ولم يمتنع ما سبقه لعدم وجود الفعل.

فصل

الفاعلُ يكون مفرداً ويكون مُثنًى ويكونُ مجموعاً، فإذا كان مفرداً. فإن كان ظاهراً فتنظر، فإن كان مؤنّثاً حقيقيّاً فيلحق الفعلَ علامةُ التّأنيثِ في الأعرف للدلالة على تأنيث الفاعل، وحكى قال فلانه[1]، وحكى حضرَ القاضِي اليوم[2] امرأة وكان هذا أشبه لمكان الفصل بين الفعلِ والفاعلِ، وأمَّا ما ضرب زيداً إلاَّ هندٌ، فالأحسنُ فيه ألا تلحق التاء الفعل، لأنّ الفاعلَ حقيقة مذكر، لأنّ المعنى ما ضرب زيداً غيرُ هندٍ. فإنْ كان التأنيث غيرَ حقيقي، فأنتَ بالخيارِ في إلحاق العلامةِ فتقول: طلعت الشمسُ، وطلعَ الشمسُ. قال الله سبحانه: ﴿ وأخذَ الّذينَ ظَلَمُوا الصَيْحَةُ ﴾[2]. وفي موضع آخر ﴿ وَأَخَذَتِ ﴾[3] فإنْ كانَ مضمراً فإن كان منفصلاً مقروناً بإلاَّ وكانَ مُؤَنّثاً فأنت بالخيارِ في الحاق علامة التأنيث كالظاهر فتقول: هند ما قام إلاَّ هِيَ. فإن كان غيرَ مقرونٍ بإلاَّ جرى مجرى الظاهر[4] جاء في بعض[5] أحواله فإن كان الضميرُ متصلاً فلا بدَّ من إلحاق علامة التأنيث الفعل حقيقيّاً كان التأنيث أو غيرَ حقيقي فتقولُ: الشمسُ طَلَعَتْ، ولا يجوزُ طلع إلاَّ في الشعر. فإن كان مثنًى فيجري الفعلُ في إلحاق علامة التأنيث /إيَّاه مجراه إذا كان الفاعلُ مفرداً ولا يلحق الفعل علامة التثنية في نحو: قام الزيدانِ وقام أخواك. وَمِن العرب مَنْ يُلْحِقُ الفعلَ علامة التثنية فيقول: قاما الزيدانِ وقاما أخواك[6]، وليس ذلك بالأعرف[7] لأنَّ التثنية ليست بلازمة للاسم، فلم تكن العلامة

---

(١) انظر سيبويه ١: ٢٣٥.

(٢) سورة هود آية: ٦٧.

(٣) الآية من نفس السورة السابقة آية: ٩٤.

(٤) في (ب): أيضاً.

(٥) سقط من (ب).

(٦) انظر سيبويه ١: ٢٣٦.

(٧) يرد هذا الاصطلاح عند المؤلف كثيراً ويريد به الأشهر هنا.

لازمة كلزوم علامة التأنيث. فإن كان جمعاً فالجمع يكون سالماً ومكسَّراً. فإن كان مُكَسّراً فأنت بالخيار في إلحاق الفعل علامة التأنيث، وسواء كان الجمعُ جمع مذكرٍ أم جمع مؤنث فتقول: قام الهنود وقامت الهنود. قال الله عز وجل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ في المدينةِ﴾[1]. وتقول: قام الرجال وقامت الرجال. قال الله: ﴿قالتْ الأعرابُ آمنّا﴾[2]. ولك أنْ تُلْحِقَ الفعل علامة الجمع فتقول: قامُوا الرجال وليس ذلك بالأعرف، فإن كان الجمع سَالِماً فيَجْري عند البصريين مجرى التثنية في جميع ما ذكرتُه في التثنية فتقول: قام الزيدون، كما تقول: قام الزيدان. وتقول: قامُوا الزيدون، كما تقول: قاما الزيدان، وليس ذلك بالأعرف، ولا تقول: قامت الزيدون لأنَّ الواحد قد سلم كما سلم في التثنية فجرى في الموضعين مجرى المفرد وكذلك تقول: قامت الهنداتُ ولا تقول: قام الهنداتُ. كما تقول ذلك في التثنيةِ لما ذكرتُه. وأمّا الكوفيون فأجْرُوا الجمعَ السّالم مجرى الجمعِ المكسّرِ فأجازوا قامت الزيدون، كما أجازوا قامت الزيود، واحتجوا بقول النابغة:

قالتْ بَنُو عامرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ[3]

وليس في هذا حجةٌ لأنَّ بني وإنْ كان جمعاً سالماً فهو شبيه بالجمع المكسّرِ، لأنَّ الواحد ابن، وليس بنون بجارٍ عليه، وإنَّما هو جمع لواحد لم

---

(١) سورة يوسف آية: ٣٠.
(٢) سورة الحجرات آية: ١٤.
(٣) تمامه:

يا بؤسَ للجهلِ ضراراً لأقوامِ

والبيت في ديوانه: ٢٢٠، وسيبويه ١: ٣٤٦، والجمل: ١٨٧، وشرح أبيات سيبويه ٢: ٤١٨، والخصائص ٣: ١٠٦، أمالي ابن الشجري ٢: ٨٠، والحلل: ٢٤٣.
ومعنى خالوا بني أسدٍ: تَارِكُوهُمْ من خالي الرجل أهله إذا طلّقها.
والشاهد قوله: (قالت بنو عامر) بتأنيث الفعل (قالت) لأنَّه أسند إلى جمع ملحق بالسالم هو (بنو) وقد ردَّ المؤلف هذا بأن (بنو) لم يسلم فيه بناء الواحد.

يستعمل، فلذلك قال: قالت بنو عامرٍ، كما جاء قالت الأعراب، وهذا الذي ذهب إليه البصريون هو الصحيح إنْ شاء الله، ولا يبعد أنْ يوجدَ قليلاً ما ذهب إليه الكوفيون لأنه جمعٌ.

باب التنازع

تقول: ضربني وضربت زيداً تُعمِلُ الثاني ولا تُعمِلُ الأوَّلَ ما دام الثاني مفرغاً للعمل في الاسم. فإن أردت إعمال الأول أضمرت في الثاني ما يطلبه فتقول: ضربني وضربته زيدٌ، وأن لا تشغل الثاني بضمير أو بسبب، وتعمله في الاسم[1] أولى من أن تشغل الثاني، وتعمل الأول عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّ اشتغال الثاني بالضمير، وإعمال الأوّل أحسن، ولم يختلفوا/ في جواز الوجهين، وإنَّما اختلفوا في الأحسن منهما، وما ذهب إليه البصريون أكثر في الاستعمال وأقيس.

ألا ترى أنَّ القرآن إنَّما جاء بأعمال الثاني ولم يجيء بإعمال الأول. قال الله عز وجل: ﴿آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[2]. فالقطر هو النحاس يطلبه «أتوني وأفرغ» فاعمل أفرغ، وحذف مفعول أتوني ألا ترى أن «أفرغ» لم يشتغل بضميره، فلو أعمل «أتوني» لكان: أتوني أفرغه عليه قطراً، ويعود الضمير على قطر لأنَّهُ مؤخر في اللفظ مقدم في المرتبة لأنَّ طالبه تقدم، والتقدير: أتوني قطراً أفرِغه عليه. وقال تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ﴾[3]. فهذا على إعمالِ الثاني، إذْ لو كان على إعمال الأوّل لكان اقروْه، ويكون

(١) سقط من (ب).
(٢) سورة الكهف آية: ٩٦.
(٣) سورة الحاقة آية: ١٩.

التقدير والله أعلم هاؤم كتابيه اقرؤُه، فهذا يدل على أنَّ إعمال الثاني أكثر في كلام العرب.

وأمَّا القياس فإذا كانوا يقولون: هذا جحر ضبٍ خربٍ، بخفض خرب لقرب جواره[1] من الضب، وإنْ كان الخراب في المعنى للجحر فأحرى أنْ يحملوا[2] على الأقرب مع صحة المعنى، وَحَسُنَ أنْ يُقالَ: ضربني وضربت زيداً، ويضمر في ضربني ضمير، ولا يعودُ على ما قبله لفظاً ولا مرتبةً، لأنَّ ضربني وضربتُ زيداً في معنى ضاربت زيداً، فلما كان الفعلان في معنى فعل واحد، توارد الفعلان على اسم واحد من جهة المعنى إلَّا أنهما في اللفظ لا يمكن أن يعملا فيه، لأنه لا يكون في اسم واحدٍ رفعٌ ونصبٌ، فجعلوا الفعل الآخر عاملاً في اللفظ، وأضمروا للأول ما يطلبه لأنه عمدةٌ والعمدة لا يستغني عنها، وهذا الضمير يستتر في الإفراد، ويظهر في التثنية والجمع لأنّه غير مُبْهَمٍ، ولم يُضمَرْ أولاً على شريطة التفسير طلباً للتعظيم، فجرى مَجْرى الضميرِ في قام، مِن قولك: زيدٌ قام فيقول: ضرباني وضربت الزيدين، كما تقولُ: الزيدان قاما، وتقول: ضربوني، وضربتُ الزيدِينَ[3]. كما تقولُ: الزيدون قاموا.

وحكى سيبويه: ضربوني وضربت قومك[4]. وَمِن العربِ مَنْ لا يضمر في التثنية ولا في الجمع. فتقول: ضربني وضربت الزيدَيْنِ، [وضربني وضربت الزيدين][5]، وأجروه مجرى نعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، لأنَّ في كلّ واحدٍ منهما ضميراً يفسره ما بعده، وعلى هذا جاء قول علقمة:

---

(١) في (ب): لجواره.

(٢) سقط من (ب).

(٣) سقط من (جـ).

(٤) سيبويه: ١: ٤١.

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

تَعفَّقَ بالأرْطَى لَها وأرادَها رجالٌ فبذتْ نَبْلَهُم وَكُلَيْبُ[1]

فرجالٌ: فاعل فأرادها. وأضمر[2] في تعفّقَ، ولو جاء على القياس لجاء تَعفّقُوا لكنه جاء مفرداً على حد نِعم رجالاً الزيدون، وكذلك قول ذي الرمة:

وهلْ يَرجِعُ التَّسليمُ أوَ يكشِفُ العمى ثلاثُ الأثافي والرُّسُومُ البلاقِعُ[3]

فثلاثُ الأثافي يرتفع بيكشِفُ، وأضمر في يرجعُ مفرداً ولو جاء على القياس لقال: وهلَ يَرْجِعْنَ التسليم أو ترجع بالتاء، والاختِيارُ يَرْجِعْنَ كما قال سبحانه: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُم﴾[4] ومن الإضمارِ قبل الذكر قوله[5]:

وَكُمْتاً مُدَمّاةً كَأَنَّ مُتُونَها جَرَى فوقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[6]

نصب (لَوْنَ مذهب) باستشعرت، وأضمر في جرى ما يطلبه جرى.

---

(١) البيت في ديوانه: ١٣٢، وشرح المفضليات ٣: ١٣١٢، والرد على النحاة: ٨٧، والكافي ١: ١٨٩، والمقرب ١: ٢٥١.

تعفق: استتر، والأرطى: شجر، وبذت: غلبت.

(٢) في (ب): والضمير.

(٣) البيت في ديوانه: ١٧٧، والمقتضب ٢: ١٧٦/ ٤: ١٤٤، والجمل ١٤١، والحلل ٢: ١٧٠، والكافي ١: ١٨٩.

الأثافي: حجارةُ القدرِ. والمفرد أُثفِيَة بضم الهمزة، وإثْفِيه بكسرها، ووزنها مختلف فيه، قال بعضهم: أفعوله، وعلى هذا فأصل الكلمة: أثفُويه فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء وقيل وزنها فعلية على أصالة الهمزة.

الرسوم البلاقع: البالية.

(٤) سورة التوبة آية: ٣٦.

(٥) هو طفيل الغَنَوى كما في ديوانه: ٧، وسيبويه ١: ٣٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ١٨٣، والحلل ١٤٦.

(٦) البيت في المقتضب ٤: ٧٥ غير منسوب، والإيضاح العضدي: ٦٨، والجمل: ١٢٧.

وَكَمْتاً: هو الأكلَف الذي تصف حمرته وفي شعره سوادُ. مدماة، المدمى: الشديد الحمرة. متونها: ظهورها. واسْتَشعَرَت لَوَن مُذْهَب: لبسته شعاراً.

والتقدير: جرى فوقها لُون مُذْهَبٍ، واسْتَشْعَرت لَونَ مُذهبٍ، ولا بدَّ من تقدير الضمير لأنَّ الفاعل لا يحذف والإضمار قبل الذكر قد جاء، فالحمل على ما له نظيرٌ وإن كان مسموعاً قليلاً أولى من الحمل على ما لا نظيرَ له، مع أن سيبويه حكى ضربوني وضربتُ قومَك[1].

ومن هذا أيضاً قولُ الشّاعر[2]:

مثلُ القنافذِ هدَّاجُون قد بَلَغَتْ نُجْرانَ أو بلغتْ سَوءاتِهم هَجَرُ

فبَلَغَتْ الأول يطلب السَّوءاتِ، وكذلك بَلَغَتْ الثاني يطلُبها أيضاً، فاعمل الثاني وقلب[3]، ونصب الفاعل ورفع المفعول لأنّه قد علم واضطر إلى ذلك للقافية، وبقي الأوّل على القياس فأضمر فيه ضمير السَّوءاتِ فكأنَّه قال: بلغتَ سوءاتِهم نجرانَ أو بلغتْ سوءاتِهم هَجَرا. وَأَمَّا قولُ امرىء القيس:

فَلَو أنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى مِعِيشَةٍ كَفانيَ ولَمْ أَطْلُبْ قليلٌ مِن المالِ[4]

فليس مِن بابِ إعمال الأوَّل، لأنَّ التَّقدير كفاني (قليلٌ)[5] مِن المال

---

(١) سيبويه ١: ٤١.

(٢) هو الأخطل كما في ديوانه ١١٠، والكامل ١: ٣٣٢، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٢٥٨، والحلل: ٢٧٦.
هدَّاجُونَ: مشَّاؤُون: يقال: هدج يهدج، إذا أسرع، ومصدره: الهدج، والهدجان.

(٣) سقط من (ب).

(٤) البيت في ديوانه: ٣٩، والكتاب ١: ٤١، والمقتضب ٤: ٧٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٣٨. وشرح الأبيات المشكلة: ٣١٣، والإنصاف ١: ٨٤.
والشاهد قوله: (كفاني ولم أطلُب قليل من المال) حيث أعمل الفعل الأول (كفاني) في (قليل) فرفعه على أنه فاعل، ولم يعمل (أطلب) في (قليل) ولو أعمله فيه لنصبه على أنه مفعول به لأن أعمال (لم أطلب) يفسد معنى البيت، إذ يجعل القليل من المال كافياً له لو طلبه وسعى له، والشاعر لم يرد ذلك وإنما طلبه الملك، يدل عليه قوله:
وإنَّما أسْعَى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يدرِكُ المجدُ المؤثَّلُ أمْثالِي
فالمعنى على إعمال الأول: «فلو أن سعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الرياسة والملك». انظر الأبيات المشكلة للفارقي ٣١٣.

(٥) زيادة من (ب) و(جـ).

ولم أطلبْ ما أطلُبُهُ من الملك فلم يَتواردِ العاملان على معمول واحدٍ من جهة المعنى[١]، لكنه شبه باب إعمال الأول لأنَّ كفاني وصل إلى القليل لأنَّ لم أطلب[٢] لم يتوجه إليه لأنَّه غيرُ مطلوبِهِ، وكذلك إذا قلتَ: ضربني وضربته زيدٌ وصل إلى زيد ضربني لأنَّ/ ضربته لم يتوجه إليه ولا طلبه لاشتغاله بالضمير، وكل واحدٍ منهما قد فصل بينه وبين معموله بجملةٍ معطوفةٍ، فبهذا[٣] أدخله من أدخلَهُ في بَاب إعمال الأول والله أعلم، ومن باب إعمال الأول قوله[٤]:

وَقَــدْ تَغْنَى بهـا ونَــرى عُصُــوراً   بهـا يَقْتَـدْنَنَـا الخُـرْدَ الخِـدالاَ[٥]

أُعمل نرى وأُضمرَ في يقتادُ، والخردُ الْحَيِيْاتُ مِن النّساءِ، والخِدالُ الغِلاظُ منهُنّ. يقالُ: امرأةٌ خَدِلَةٌ إذا كانت غليظةً، وهذا البيت يدلّ على أنَّ باب الإعمال يكونُ في الفعلين وإنْ كان مِن جملة واحدة لأنَّ يقْتَدْنَنا في موضع الحالِ من الخُردِ الخدالِ أو مِنْ فاعل نرى، وأنَّه يكون أيضاً في الفعلين وإنْ لم يكونا (من جملة واحدةٍ)[٦] مثل ضربني وضربتُ زيداً وإن

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في (أ) و(جـ) يطلب.

(٣) في هامش (أ): فلذا.

(٤) هو المرار الأسدي كما في سيبويه ١: ٤٠، ونسبه الزجاجي في الجمل ١٢٨ لعمر بن أبي ربيعة وغلطه ابن السيد في إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ١٢٨، وفي كتاب الحلل شرح أبيات الجمل ١٥٢ ورجح نسبته للمرار الأسدي اعتماداً على سيبويه.

(٥) البيت في المقتضب ٤: ٧٧ غير منسوب، وفي الأبيات المشكلة ٣١٤ غير منسوب، وفي الإنصاف ١: ٨٥، ٨٦ لرجل من بني أسد.
وتَغْنى مضارع غنى بالمكان، إذا أقام به وتوطنه. والخرد بضم الخاء والراء جمع خريدة وهي المرأة الحيية، أو هي البكر. . والخدال: جمع خدلة، وهي الغليظ الساق.
والشاهد قوله (نرى يَقْتَدْنَنَا الخردَ) حيث نصب (الخرد) بـ (نرى) واعمل الفعل الثاني وهو (يقتد) في ضميره وهو نون النسوة، ولو أنه أعمل الفعل الثاني لقال: نرى يقتادُنا الخردُ الخدال يرفع الخرد على أنه فاعل يقتاد، ويحذف ضميره لأنَّ الأوّل يطلبه معمولاً فضلةً.

(٦) سقط من (جـ).

كان هذا الباب أصلُه في الفاعلين المفعولين الّلَذيْنِ فَعَل كلّ واحدٍ منهما بصاحبِهِ مثل ما فعل بِهِ الآخرُ. ومن باب إعمال الأول قول الشاعر[1]:

إذَا هِيَ لَمْ تَسْتَـكْ بِعُـودِ أَرَاكَـةٍ   تُنُخِّـلَ فاسْتَـاكَتْ بِهِ عُـودُ إِسْحِلِ

فَهِيَ على أعمال الأوّلِ، وَيُرْوَى عُودِ بالخفض على أنّه بدلُ من الضمير، ويكونُ المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه مُسْتَتِراً في تَنَخّلَ، ويجوزُ على هذا ضربوني وضربتُهم قَومَكَ بِنَصبِ قَوْمِك، ويجوزُ رَفْعُ قَوْمَكَ على قولك: قاموا الزيدون والاختيار أنْ تقولَ: ضربَنني وضربتُهُم قَومك إنْ أردتَ إعمال الأوّل، وَمِن بابِ الإعمالِ ما أنشدَ سيبويه:

إنِّي ضمِنتُ لِمَنْ أتـانِي مـاجَني   وأبـى فكانَ وَكُنْتُ غيـرَ غَدُورِ

لأنَّ كان الأولى تطلبُ غير غَدُورِ، وكذلك كنت تطلب غير غَدُور فأعملَ الثّاني وحذف خبرَ الأول لدلالةِ خبرِ الثاني عليه، ولو أعمَلَ الأول لقال: فكان وكنتُ وإيّاه غير غَدُور، ويجوزُ وَكُنْتُم كما قالَ[3]:

---

(١) هو طفيل الغنوي كما في ديوانه: ٣٧، وابن السيرافي ١: ١٨٧، وفرحة الأديب ق ٤٣/أ.
وينسب لعمر بن أبي ربيعة كما في ديوانه ٤٩٨، وسيبويه ١: ٤٠، والإيضاح العضدي ٦٨، والحلل ١٥٥، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٢١٨، والشاهد في البيت إعمالُ الفعلِ الأوّل وهو (تنخل) كأنه قال: تنخل عود إسحل فاستاكت به، ولو أنّ الشاعر أعمل الفعلَ الثاني لقال: تنخل فاستاكت بعود إسحل، ولكن البيت ينكسر على هذا التقدير والاعمال.

(٢) البيت للفرزدق في سيبويه ١: ٣٨، والفراء في معاني القرآن ٣: ٧٧، وابن السيرافي ١: ٢٢٦، وابن الأنباري في الإنصاف ١: ٩٥.
ولم أقف عليه في ديوانه.
وورد البيت غير منسوب في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٦٣.
والشاهد قوله: (فكان وكنت غير غَدُور) حيث جعل (غير) خبراً لكان الثانية وحذف خبر كان الأولى لدلالة خبر الثانية عليه وذ لك لاتفاقهما في المعنى، والتقدير: فكان غير غدور، وكنت غيرَ غدور.. ويجوز أن يكون المذكور خبر كان الأولى وأنّ المحذوف هو خبر كان الثانية، وهو مذهب الكوفيين.

(٣) هو أبو الأسود الدؤلي كما في ديوانه ٧٢، وسيبويه ١: ٢١.

فـإلاَّ يَـكُـنْـهـا أَوْ تَكُـنْـهُ فـإنَّـهُ   أَخُـوهـا غـذَّتـه أُمّـه بلَبـانِهـا[1]

والأكثر أنْ يؤتى بخبر كان إذا كانَ ضميراً مُنْفَصِلاً والله أعلم. وتقول: متى تقولُ أو تظنُّ زيداً منطلقاً على إعمال الثاني، ويحذفُ ما يطلُبُه تقول، وكذلك تقول: متى تظن أو تقولُ: زيدٌ منطلقٌ، ترفعُهما وتحذِفُ مفعولَيْ تظن. وهذا كله على إعمالِ الثاني، ولو أعملت الأوّل لوجب أنْ تُضْمِرَ في الثاني/ ضميرَيْنِ وليس[2] وَجْهُ الكلام. والله أعلم.

فصل

وكما تأتي بفعلين تأتي بثلاثةِ أفعالٍ. قال الشاعر[3]:

أَتـاني فَلَمْ أُسْرَرَ بـهِ حِينَ جاءني   حـديثٌ بـأعلى القُنَّتَيـنِ عَجِيْبُ

---

(1) البيت في المقتضب ٣: ٩٨ غير منسوب، والإنصاف ٢: ٨٢٣، وابن يعيش ٣: ١١٧، والمقرب ١: ٦١.

والشاهد قوله: (يكنها أو تكنه) حيث جاء خبر (تكن) في البيت ضميراً متصلاً، والأكثر أن يكونَ منفصلاً كما هو القياس كما في قول ابن أبي ربيعة:

لئـن كـانَ إيَّاه لـقـد حـالَ بَـعْـدَنـا   عـن العـهـدِ، والإنـسـانُ قَـدْ يَـتَـحَـوَّلُ

(2) سقط من (جـ).

(3) هو جزء بن ضرار أخو الشمّاخ بن ضرار كما في الحماسة ١: ٢٠١ ط جامعة الإمام، وشرح الحماسة للمرزوقي، وتوضيح المقاصد ٢: ٦٠، والعيني ٣:٣٨.

القنتان: جبل ليس بالشاهق، وقنة الجبل أعلاه.

والشاهد قوله: (أتاني فلمُ أسرر به حين جاءني حديث) فقد تنازع (حديث) الأفعال الثلاثة، وقد جَعَل العامل الأول دون الأخير لأنّ ترك إعماله يؤدي إلى الإضمار قبل ذكر المرجع، ولأنه أعاد عليه ضمير الفضلة به. وزعم ابن خروف أنّه اسْتَقْرَأ كَلامَ العربِ فوجدهم يعملون الثالث ويلغون ما عداه، قال ابن مالك: وهو كما قال: وقد اعُتِرضَ بما سُمع من كلامهم من إعمال الأول من الثلاثة كقول أبي الأسود الدؤلي:

كـسـاكَ وَلَمْ تَـسْتَـكْـسِهِ فـاشـكُـرْنَ لَـهُ   أخٌ لَـكَ يـعـطيـكَ الـجـزيـلَ وَنَـائِلَهُ

فقد أعمل الأول وهو (كساك) فرفع به (أخٌ) واضمر في الثاني والثالث.

انظر التصريح ١: ٣١٦.

فحديث فاعل بأتاني، وفاعل جاءَني ضمير يعودُ عليه كما عاد عليه به، والتقدير: أتاني حديثٌ بأعلى القنتَيْنِ عجيبُ فلم أسرر به حين جاءني والله أعلم.

وَمن إعمال الثاني قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يفْتِيْكُم في الْكَلاَلَةِ﴾[1]. ففي الكلالة يتعلّقُ بيُفْتِيكم وحذف ما يطلبه يستفتُونَك، ولو أعملَ الأول لأضمر في الثاني، ويجوز أنْ لا يكون[2] على الإعمال. وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَأَنّهُم ظَنُوا كَما ظَنَنْتُم أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللّهُ أَحَدا﴾[3]. والله أعلم.

---

(١) سورة النساء آية: ١٧٦.

(٢) في (جـ): على أن يكون.

(٣) سورة الجن آية: ٧.

باب
الفعل المبني للمفعول

الفعلُ الّذي يُبْنى للمفعولِ الفعلُ الماضي والفعلُ المضارِعُ؛ فأمَّا الفعلُ الماضي فإذا بنيتَهُ للمفعولِ كَسَرْتَ ما قبلَ آخرِهِ، ثم تنظر إلى أوّلِهِ فإنْ كان أوّلُه ألفَ وصلٍ ضَمْتَها[1] والثالث فتقولُ اسْتُخْرِجَت الدّراهمُ، فإنْ لم يكنْ أوّلُه ألفَ وصلٍ ضمت أوّلَه وثانيه إن كان الثاني مُتَحَرِّكاً[2]. فإنْ كان الثاني ساكناً ضممت الأوّلَ وحدَهُ فتقول في دَحْرَجَ زيدُ الحجرَ، دُحْرِجَ الحجرُ. وتقول في: تَدَحرجَ تُدُحْرِجَ. وتقول في: ضارب ضُورِب، قلبت الألف واواً لانضمام أول الفعل وتقول في قاولَ قُوول، ولا تدغم لأن الأصل قاول وتقول في فَوْعَلَ من القول قول، فإذا بنيته للمفعول قلت: قوول ولا تدغم خيفة أن يلتبس بفعل نحو: قول، وكذلك تقول في بيع بُويِع[3] إذا لم يَكُنْ مُضَاعفَ العينِ.

وأما الفعلُ المضارع فتضم أوّلَه وتفتحُ ما قبل آخرهِ فتقولُ يُدَحرجُ الحجرَ، وَيُنْطَلَقُ بزيدٍ، وتقول: يُكَال الطعامُ ويُبَاعُ المتاعُ، والأصل يبيع فاعلٍ فنقل حركة الياء إلى الباء بالحمل على الماضي فتنقلب الياء ألفاً

---

(١) في (جـ): ضممت أوله.

(٢) هذا في المبدوء بالتاء نحو: تدارك، وتدحرج، وتعلم.

(٣) كذا في (أ) و(ب) و(جـ) بدون قلب ولا إدغام، لأنَّ المراد بايع فلمّا بُنِيَ للمفعول قلبت الألفُ واواً فلمَّا كانت الألفُ لا تدغَمُ في الياء فكذلك ما يُبْدَلُ منها.

لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ.

فصل

هذا الفعلُ يبني للمفعول ويبنى للمصدر إذا كان مفيداً، فإنْ كان المصدر مؤكداً لم يبن له الفعلُ إلَّا أن يكون يتعلق به ظرفُ غير مُتَصرّف نحو: جاءني/ دونك. قال الله تعالى: ﴿وَحيلَ بَيْنَهُمْ وَبيْنَ ما يَشْتَهُونَ﴾[1]. المفعولُ الّذي لم يُسَـمَّ فَاعِلهُ مضمرٌ يعودُ إلى المصدرِ المفهومِ من حِيلَ، وكذلك قولُ طرفةَ:

فيا لَكَ مِن ذي حَاجةٍ حِيـلَ دُونَها   وَمَا كُلُّ ما يَهْوى امْرُؤٌ هُوَ نائِلُه[2]

ولا يُقَامُ المصدرُ حتّى ينصبَ نصبَ المفعولِ بِهِ على جهة الاتساعِ؛ لأنَّ هذا البناءَ إنَّما يطلبُ المفعولَ بِهِ لأنَّه يُبْنَى لَهُ فلا يُقامُ المصدرُ مقام الفاعلِ إلَّا بثلاثةِ شروط:

أحدها: أَنْ يكونَ مفيداً.

الثاني: أن يكون مُتّسِعاً فيه على حسب ما ذكرتُهُ.

الثالث: أَنْ لا يحضر المفعول بِهِ حقيقةً ويبنى لظرفِ الزّمان، ولظرفِ المكان بثلاثةِ شروط أيضاً:

أحدها: أَنْ يكونَ الظـرفُ مُتَصرِّفاً.

الثاني: أن يُنْصَبَ، نصبَ المفعـول به على جهة الاتِّساعِ.

---

(١) سورة سبأ اية: ٥٤.

(٢) البيت في ديوانه: ٤١، وفي الكافي ١: ٢٥٣ وقد نسبه للنابغة خطأً.
والشاهد في البيت قوله: (حيلَ دُونَها) حيث جاء نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره هو، أي الحول المعهود، أو حول دونها، ولا يكونُ الظرف (دونها) نائب فاعل لعدم تصرفه عند الجمهور، وذهب الأخفشُ إلى جواز نيابة الظرف (دونها).
انظر التصريح ٢٩٠ بتصرف.

الثالث: أنْ لا يحضرَ المفعولُ بهِ حقيقةً.

والمجرورُ يَقامُ مقام الفاعلِ إذا لم يحضر المفعول بهِ حقيقةً، فإذا كان الفعل يتعدَّى إلى مفعولين، فإنْ كان من باب أمرتُ وهو ما يتعدَّى إلى مفعولينِ أصل أحدها أن يكونَ بحرف الجر أقمت الأوّل لا غيرُ[1] فتقول: أمر زيدٌ الخيرَ، ولا تقول: أمر الخير زيداً برفعِ الخير إلاّ على القلب. فإنْ كان مِن بابِ ظننتُ أقمت الأول لا غيرُ[2]، [وهو ما يدخل على المبتدأ والخبر فينصب المبتدأ والخبر][3] فتقول: ظُنّ زيدٌ قائماً، وحسب عمرو شاخصاً هذا هو الصحيح، فإن كان مِن باب كسوتُ أُقمْتَ الأوّل وأقمتَ الثاني، وإقامة الأوّل أحسن فتقول: كسى زيدٌ ثوباً، وكسى ثوبٌ زيداً. والأوَّل أحسنُ وتقول: دُخِل بزيدٍ الدَّارُ، وترفعَ الدَّارَ، لأنَّ الدار وإن كانت في الأصل مجرورة فإقامتها أحسن لأنَّها قد اتُّسِعَ فيها وأُجْرِيَتْ مجرى ما يصِلُ الفعلُ إليه

(١) ما ذكره المؤلف هو مذهب الجمهور، وهو الصحيح لوروده في السماع قال الفرزدق:

مِنَّا الذي اختِيرَ الرجالَ سماحةً ... وجوداً إذا ما هبَّ ريحُ الزَّعازِعُ

فأقامَ الضمير مقام الفاعل وترك الرجالَ لأنّه مجرور في الأصل، لأن المعنى: اختير من الرجال. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٥٣٨، والهمع ٢: ٢٦٤.

وجوز الفراءُ وابن مالك إقامة الثاني نحو اختيرَ الرِّجالُ زيداً، وأشار أبو حيان إلى أنَّ الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور مع وجود المفعول به الصريح لأنّ الثاني هنا على تقدير حرف الجر.

انظر الهمع ٢: ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) هذا أحدُ الأقوالِ في ما يَنوبُ عن الفاعل مِن مفعولي ظننتُ، وهو قول الجزولي والخضراوي وبه جزم المؤلف هنا.

والقول الثاني: جوازُ نيابة المفعولِ الثاني من مفعولي ظننت إذا أمن اللبس، وهو اختيار ابن طلحة، والسيرافي في الإقناع، وابن عصفور، وابن مالك، والرضى، والاختيار عند ابن عصفور إقامة الأوّل، انظر شرح جمل الزجاجي ١: ٥٣٨، والمقرب ١: ٨١، ١: ٣٩٩، والتصريح ١: ٢٩٢، والهمع ٢: ٢٦٤.

والمذهب الثالث: جواز إنابة الثاني عند أمن اللبس، ولم يكن الثاني نكرة، فنحو: ظن قائم زيداً لا يجوز، وقد نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيداً والبابان واحد، قاله الشاطبي: انظر التصريح ١: ٢٩٢.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ) في هذا الموضع، وقد ذكر متقدماً.

بنفسه، فكانت بذلك أولى مِن المجرور الذي لم يُتّسعُ فيه والله أعلم.

باب

الفاعلُ يرفعُهُ الفعلُ، وإسمُ الفاعِل والمصدرُ والصفةُ المشبَّهةِ باسم الفاعل، وأمثلة المبالغةِ وإسم الفعـلِ، والمفعولِ يـرفعُهُ الفعـل، وإسمُ المفعول وقد مضى الكلام في الفعل المبني للمفعول، وأمَّا إسمُ المفعول فهو جار في رفعهِ ونصبه وجميع أحكامِهِ مجرى اسم الفاعل وبالشروط المذكورة / في إسم الفـاعل، واختلف في المصـدرِ، فمنهم مَنْ أجازَ أعجبني ركـوبُ الفرسُ[1]، على تقدير أن رُكِبَ الفرسُ. وأكثرُ النحويين يذهبون إلى أنَّ المصدر لا يكون المفعولُ مَعَهُ إلَّا منصوباً. قال الله سبحانه: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾[2]. وإنَّما غُيِّرَ الفعلُ عند حذفِ الفاعل لأنَّه ببنيته طالبُ الفاعل وما يطلبه الفعل بالبنية لا يحذفُ، والمصدرُ لا يطلب الفاعلَ بالبنية، فجاز لذلك حذف الفاعل[3] مع المصدرِ فبقِيَ المفعول معه لذلك منصوباً، وإذا غُيِّر الفعلُ عند حذفِ الفاعلِ صار طالباً ببنيته للمفعول به، فارتفع لذلك المفعول به، كما ارتفعَ الفاعلُ، وهذا القول عندي هو الأظهرُ وإليه كان الأستاذ أبو علي[4] يذهب.

---

(١) يرفع الفرس على أنَّه نائب فاعل، لأنَّ المصدر هنا نائب مناب الفعل المبني للمجهول فيأخذ حكمه في رفع المفعول به، وسيأتي ذكر لهذه المسألة في باب الصاد، انظر ص: ٣١٨.

(٢) سورة البلد آية: ١٤، ١٥.

(٣) ما ذكره هو مذهب جمهور النحويين، وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوزُ حذفُ الفاعلِ مع المصدر، بل يضمر فيه كما يضمر في الصفات والظروف، انظر الكافي ١: ٣٣٠، والهمع ٢: ٧٤.
وذكر السيوطي أنَ ابن الأبرشُ الأندلسي قال: إنَّ فاعل المصدر ينوي ولا يقال إنَّه محذوف، لأنَّ الفاعل لا يحذف، ولا يضمر فيه، لأنَّ المصدر بمنزلة اسم الجنس لا يتحمَّل ضميراً. انظر الهمع ٢: ٧٤.

(٤) انظر التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ٥٣.

باب
إسم الفاعل

إسم الفاعل يُوجَدُ على ثلاثة أقسام: معرفاً بالألفِ واللاَّمِ، ومعَرّفاً بالإضافةِ، وعارياً عن الألفِ واللاَّمِ والإضافةِ، فإذا كان عارياً عن الألف واللام والإضافةِ رفع الفاعل الظاهر ونصبَ المفعول بأربعة شروط:

أحدها: أنْ لا يُصغَّر[1].

الثاني: أن لا يُوصفَ فلا تقول: هذا ضويرب زيداً، ولا تقول: هذا ضارب عاقل زيداً، وإنَّما استوى التَّصغيرُ مع الصفة في منع العمل؛ لأنَّ التَّصغيرَ في الإسم بمنزلة وصفة بالصُّغر، ويجوز أنْ يُوصفَ إسم الفاعل بعد العمل.

الثالث: أنْ لا يكونَ بمعنى الماضي، وأجازَ الكسائي عمله، وإن كان

---

(١) هذا على مذهب البصريين، وجوز الكسائي وباقي الكوفيين غير الفراء وأبو جعفر النَّحاس إعمال المُصَغَّر، واستدلَّ الكسائي بقول العرب: أطفني مرتحلاً فسويراً فسرخاً. ولا حجَّة له فيه لأنَّ الظروف والمجرورات قد يعمل فيها روائح الأفعال. وأمَّا أبو جعفر فقاس المُصَغَّر على جمع التكسير، فإذا كان اسم الفاعل يعمل إذا كان جمع تكسير فأحر به أن يعمل مصغراً لأنَّ التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال ولم يوجد التكسير فيها..

والصحيح أنَّه لا يعملُ مصغّراً لأنه لم يحفظ من كلامهم، ولأنَّه بسبب التصغير قوي شبهه بالأسماء وَوُجِدَ فيه خاصَّةٌ من خواصِ الأسماء أبعدت شبهه بالمضارع بتغير البنية.
انظر التذييل والتكميل ٣/ ق ٣٠٧ بتصرف.

ماضياً، واحتجَّ بقوله سبحانه: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1]. وهو عند البصريين على حكاية الحال بمنزلة قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فيها رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[2]. والإشارة لا تكونُ إلَّا لحاضرٍ، ولم يعمل اسمُ الفاعِل إذا كان بمعنى المضي[3]، وعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لشبه اسم الفاعل بالفعل المضارع وعدم شبهه بالماضي، ولذلك أُعْرِبَ الفعل المضارعُ ولم يُعْرِبْ الماضي.

الرابع: الاعتماد على ما قبله، وهو أن يكون خبراً لمبتدأ أو صفةً لموصوف أو حالاً لذي حال نحو: زيد قائم أخوه، ومررت برجل مكرم أبواه، وجاءني زيدٌ صالحةً حالهُ، ويجري مجرى هذا / تقدم همزة الاستفهام أو حرف النَّفِيْ فتقولُ: أقائمٌ أخواه، وما قائِمٌ أخواك. وإنَّما عمل عند الاعتمادِ ولم يعملْ بغيرِ اعتماد، لأنَّه إذا اعتمد قوي جانب الفعل، وكذلك يقوى جانب الفعل بتقدم همزة الاستفهام ولا النافية وما النافية لأنهنَّ بالفعل أولى. وخالف أبو الحسن[4] فأعمل إسم الفاعل بغير اعتماد فأجاز قائمٌ أخواك. وتقول: زيدٌ ضاربٌ أمسِ لعمرو وتأتي بحرف الجر، لأنَّ المجرورَ يتعلَّقُ بالمعنى، وإنَّما الخلافُ في رفعِ الفاعل الظاهر ونصب المفعول به. وتقول: زيدٌ ضاربُ عمرو أمس. وخالـد بالخفض بـالعطف على عمـرو ويجوز النَّصب على إضمار فعل[5] يدل عليه الظاهر تقديره وضربٌ خالداً.

---

(١) سورة الكهف آية: ١٨.

(٢) سورة القصص آية: ١٥.

(٣) لم يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي النَّصب في المفعول به، ولكن يعمل في الفاعل فقط، نحو مررت برجل قائمٍ أبوه، أو ضاربٍ أبوه أمسِ. انظر الهمع ٢: ٨١.

(٤) ولعلَّ الكوفيين تابعوه في هذا، وربما يكونُ الأخفش هو الذي تأثَّر بهم. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٥٥٣، والمعنى لابن فلاح ح ١ ق ٢٢١، والهمع ٢: ٨١.

(٥) أو اسم فاعل منوَّن ليطابق المذكور قبله، ولأنَّ حذف المفرد أخف من حذف الجملة، فيقال في المثال المذكور هنا: وضارب خالداً بالتنوين. وقدر سيبويه الفعل والوصف. الكتاب ١: ٨٦، والأصول لابن السراج ١: ١٥٥، وشـرح ابن يعيش ٦: ٦٩، وشرح الـرضى ٢: ٢٠٥.

فصل

تقول: هذا ضاربٍ زيداً الآن، وهذا مكرِمٌ عمراً غداً بالتنوين والنَّصب، ويجوز أن تضيفَ طلباً للتخفيف وتكون الإضافة غير محضةٍ فتقول: هذا ضارب زيد الآن. وهذا مكرمُ عمرو غداً. فإن قلت: هذا ضاربُ زيدٍ الآن وعمروٍ جاز لك في عمرو وجهان: الخفض بالعطف على زيد والنصب ويكونُ على وجهَيْنِ:

أحدهما: أنْ يكونَ منصوباً بإضمارٍ تقديره ويضرب عمراً أو ضاربٍ عمراً الآن عمل إسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال قوي، ويجري مجرى عمل الفعل ويتصرف فيما يعمل فيه بالتقديم والتأخير.

الثاني: أَنْ يكون معطوفاً على الموضع لأنَّ الأصل التنوين والنصب وكلا الوجهين جائز عند سيبويه، وعند أبي علي الفارسي إلَّا أنَّ الذي يظهر من سيبويه أنَّه يختار الإضمار[1] لأنَّه لم يذكر في هذا الموضع غيره، ويظهر من أبي علي أنَّ الأحسنَ عنده العطف[2] على الموضع[3] ويقتضي كلامهما جواز الوجهين، وإذا قلت: هذا ضارب زيد أمس وعمرو جاز لك الخفض والنصب إلَّا أنَّ النصب يكون بإضمار فعل تقديره: وضرب عمراً، ولا يجوز النصب على الموضع لأنَّه لا موضع له قال الله سبحانه: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلَ سَكَناً والشَّمسَ والقمرَ حُسْبَاناً﴾[4]. نصب الشمس بإضمار فعل تقديره وجعل،

---

(١) في سيبويه ١: ٨٦ (وتقول في هذا الباب: هذا ضارب زيد وعمرو، إذا أشركت بين الآخر والأول، لأنَّه ليس في العربية شَيْءٌ، يَعْمَلُ في حرفٍ فيمتنع أنْ يشرك بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضارب زيدٍ وعمراً، كأنَّه قال: ويضرب عمراً، أو ضارب عمراً..).

(٢) في (ب): النصب.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ١: ١٥٨.

(٤) سورة الأنعام آية: ٩٦، والاحتجاج بالآية على قراءة السبعة غير عاصم وحمزة والكسائي، وعلى هذه القراءة فـ(فجاعلٍ مضاف إلى الليل و(سكنَا) منصوب بفعل مُقَدَّرٍ، أي وجعل =

وإنَّما / قدَّره النحويون بالماضي، لأنَّ الكُوفيين قرؤا: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾[1]. وسكن حال، كما جاء مررت برجل مَعه صقرٌ صائداً به، أي مقدِّراً الصيد به غداً[2] والله أعلم. وجعل هنا بمعنى خلق، كما قال الله سبحانه: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورِ﴾[3].

الثاني: أن يكون بالألف واللام نحو: الضارب والقاتل، فهذا يعمل مطلقاً ما لم يصغَّر (سواءُ)[4] كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو الاستقبال فتقول: هذا الضارب زيداً أمسِ، لأنَّه بمنزلة الذي ضرب زيداً أمس، وأكثرُ ما يُوجَدُ بالألفِ واللام بمعنى الماضي، فإن كان منصوبَهُ بغير ألف ولام ولا مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللاَّمُ لم تجز فيه إلاَّ النصب نحو: هذا الضارب زيداً أمسِ، وإن كان بالألفِ واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألفِ واللامِ جاز لك مع النصب الإضافةُ مع التَّشبيه بالحسن الوجه فتقول: هذا الضَّارِبُ الرجلَ وهو القاتل غلامَ الرَّجلِ بالنَّصبِ والخفضِ، ويجري مجرى المفرد الجمعُ المكسَّرُ والجمعُ المؤنَّثُ السالم. قال (زهير)[5]:

وَهُنَّ الشَّافياتُ الحَوائِمُ[6]

= الليل سكناً. والشمس والقمر منصوبان بفعل محذوفٍ تقديره: وجعل، أو بالعطف على موضع «الليل» لأنَّه في موضع النَّصب. انظر حجَّة القراءات: ٢٦٢، والكشف ١: ٤٤١، ومشكل إعراب القرآن ١: ٢٧٩، والبيان ١: ٣٣٢.

(١) سورة الأنفال الآية: ٩٥.

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) سورة الأنعام آية: ١.

(٤) سقط من (أ) و(ب) و(جـ).

(٥) سقط من (ب) و(جـ) وقد وهم في نسبته لزهير، وإنَّما هو للفرزدق كما في ديوانه ١٥٤، والعيني ٣: ٣٨٩، وهو من قصيدة قالها في مقتل قتيبة بن مسلم ومدح سليمان بن عبد الملك.

(٦) هذا جزء من شطر البيت الأخير، والبيت بتمامه:

أَبَانَابِهَا قَتْلَى وما في دمائِها ... شفاءٌ وهنَّ الشافياتُ الحمائم

انظر: التصريح ٢: ٢٩، والأشموني ٢: ٢٤٥.

=

فأمَّا المثنى والمجموعُ فبالواو والنُّونِ في الرَّفع وبالياءِ والنُّونِ في النَّصبِ والخفضِ نحو: هذان الضَّارِبَانِ، وهؤلاء الضَّارِبُوْنَ. فإنَّه يجوز لك في الإسم الذي بعدهما وفيهما ثلاثة أوجه:

أحدها: إثباتُ النون والنصب. قال الله سبحانه: ﴿وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ﴾[1]. وقال: ﴿وَالْمُقِيْمِيْنَ الصَّلاةَ﴾[2].

الثاني: إسقاط النون والخفض فتقول: هذان الضاربا زيدٍ، وهؤلاء الضاربو عمرو. وقال تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ﴾[3]. والإضافة هنا للتخفيف لأنَّ اللَّفظَ يَخِفُّ بإسقاطِ النُّونِ.

الثالث: إسقاط النُّونِ والنَّصب ويكون الإسقاطُ على جهة التَّخفيفِ كإسقاطِ النُّون من الَّذِين، واللَّذِين لطولهما بالصلة، قال[4]:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا   قتلا الملوكَ وَفَكَّكا الأغْلالَا

أراد اللذانِ فحذف النون للطول بالصلة، كما حذفوا الياءَ من إشهباب،

= والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء، والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء، جمع حائمه بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره.
والشاهد قوله: (الشافيات الحوائم) حيث جرَّ (الحوائم) بإضافة الشافيات إليه، والشافيات إسم فاعل، وهو جمع مؤنَّث سالم.

(١) سورة النساء آية: ١٦٢.
(٢) سورة النساء آية: ١٦٢.
(٣) سورة الحج آية: ٣٥ يخفض الصلاة على الإضافة، ولم تمنع الألف واللام الإضافة لأنَّها بمعنى الذي.
والنصب مع حذف النون لأنَّ الألفَ واللام بمعنى الذي. انظر سيبويه ١: ٩٣، ٩٥.
(٤) هو الأخطل التغلبي، قال ذلك في هجاء جرير، ويفتخر على قيس. انظر ديوانه: ٤٤، وسيبويه والأعلم ١: ٩٥. والمبرِّد في المقتضب ٤: ١٤٦، وابن الشجري ٢: ٣٠٦، وورد غير منسوب في معاني القرآن للأخفش ١: ٨٥.
وبني كليب: هم رهط جرير. وعمي: مثنى عم، وأراد بعميه: عمراً ومرة بن بني كلثوم.
والملوك: عمرو بن هند والنعمان بن المنذر وهما اللذان قتلهما: عمرو بن كلثوم ومرة ابنة كلثوم.

والأصل إشهيباب للطول. لأنَّه على سبعة أحرف، وهو أقصى ما تُوجَدِ عليه الأسماء بالزيادة، وعلى هذا أخذ سيبويه رحمه الله قول الشاعر(1):

إنَّ الَّذي حانت بفلجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القومُ كلُّ القوم يَا أُمَّ خالدِ(2)

أراد الذينَ فحذف النون للطول بالصلة، ويدلك على ذلك قوله: دِمَاؤُهُمْ، وهذا هو الظاهر في هذا البيت وإنْ كان يمكن أَنْ يكون التقدير: إنَّ الحي الذي حانت بفلج دِماؤُهم. وقال دماؤهم حملاً على المعنى، فإذا صحَّ أنَّ العرب تقول: اللَّذا فعلا، والذي فعلوا، يريدون اللَّذِيْنَ، فكذلك يقولون في الضاربَيْنِ والضاربِيْنَ قال(3):

الحافظُو عورةَ العشِيرَةِ(4)

أراد الحافظين وأسقط النون للطول بالصلة، لأنَّ التقدير: الذين حفظوا

---

(1) هو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة، وأمُّه رميلة. انظر طبقات فحول الشعراء: ٥٨٥، والمؤتلف ٣٢، والخزانة ٢: ٥٠٩.

(2) البيت في سيبويه ١: ٩٦ منسوباً، ومجاز القرآن ٢: ١٩٠، والمقتضب ٤: ١٤٦، والمنصف ١: ٦٧، والضرائر لابن عصفور: ١٠٩، ونسبه للفرزدق بن السيد في إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢٠٥.

وذكر صاحب الخزانة أنَّه ورد في أبيات لحريث بن مخفض في مختار أشعار القبائل لأبي تمام. انظر الخزانة ٢: ٥٠٧.

وورد البيت غير منسوب في معاني القرآن ١: ٨٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٦.

وفلج: اسم بلد في بني مازن. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية. يا أم خالد: حثٌّ واستثارةٌ للنساء على البكاء، ومثله: يا ابنة القوم.

(3) اختلف في قائل البيت، فنسبه ابن السيرافي ١: ٢٠٥ لشريح بن عمران من بني قريضة، ثم قال: ويقال: أنَّ الشعر لمالك بن العجلان الخزرجي. وتعقبه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب ١٦٧، ورجح أنَّه لعمرو بن أمرىء القيس، وهو في جمهرة أشعار العرب لعمرو بن امرىء القيس في مذهبته ١٢٢.

(4) تمامه: لا يَأْتِيهم مِن وَرائِهِمْ نَطَفُ

والبيت في سيبويه ١: ٩٥، ومعاني القرآن ١: ٨٥، والمقتضب ٤: ١٤٥، وجمل الزجاجي ١٠١، والإيضاح العضدي ١: ١٤٩، والمنصف ١: ٦٧.

والله أعلم، ولا يجوز هؤلاء ضاربو زيداً، لأنَّه ليس في معنى اللذْين واللذين كما كان الضاربان والضاربون.

قال أبو زيدٍ[1]: وكان أبو السمال[2] يَقرأُ حرفاً يَلْحَنُ فيه بعدَ أنْ كَان فصيحاً، وهو قوله سبحانه: ﴿إِنَّكُمْ لَذائِقُو العذابَ الأَلِيم﴾[3]. كانَ يقرأُ بنصبِ العذابِ[4].

الثالث: أن يكون مضافاً فهذا يجري مجرى اسم الفاعل بغير ألف ولام ولا إضافةٍ.

فإذا قلت: هذا معطي زيد أمسِ درهماً، فدرهم منصوب بإضمار فعل تقديره أعطاه درهماً[5] ولا تقول: هذا ظان زيدٌ شاخصاً أمس، وإنَّما تقولُ في هذا: هذا الظان زيداً شاخصاً أمسِ لأنَّك إن نصبتَ زيداً[6] بإضمارِ فعل كنتَ قد اقتصرتَ على مفعول واحدٍ، ولا يجوز الاقتصار في ظننت على مفعول واحد، وإنْ نصبتَ بِظانٍ أعملتَ اسم الفاعل بمعنى الماضي، وهذا لم يثبت وأجاز السيرافي عمله بمعنى الماضي إذا كان مضافاً ولم يعمله إذا كان عارياً عن الإضافة، وعن الألف واللام، والكسائي[7] يعمله إذا كان

---

(١) هو سعيد بن أوس الأنصاري، كان عالماً بالنحو واللغة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء توفي سنة (٢١٤ ـ ٢١٥ هـ). انظر أخبار النحويين البصريين ٥٢، ٥٧، ونزهة الألباء ١٢٥ ـ ١٢٩، ووفيات الأعيان ١:١٦٢.

(٢) هو قعنب بن أبي قعنب العدوي البصْرِي، له قراءةُ شاذةٌ، روى عنه أبو زيدٍ الأنصاري. انظر: طبقات القراء ٢:٢٧.

(٣) سورة الصافات آية: ٣٨.

(٤) وهذه القراءة شاذَّة، لأنَّ اسم الفاعل غير مقترن بالألف واللام، وقد لحَّن المازني أبا السَّمالِ في هذه القراءة. قال: لحنَ أبو السمال بعد أنْ كان فصيحاً. . انظر.
البيان ٢: ٣٠٤، والكافي ١:٣١٣.

(٥) في الكافي ١:٣٠٨: (وقال ابن جني: وسألت أبا عليٍّ عن قولهم: هذا مُعطي زيداً أمس درهماً ما لناصب لدرهم؟ فقال: فعل مضمر تقديره: أعطاه درهماً).

(٦) في (ب) و(جـ) شاخصاً.

(٧) تقدم مذهب الكسائي في أعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي. انظر ص : ٢٩٦.

بمعنى الماضي مطلقاً مضافاً وغير مضافٍ، وإذا كان بالألف واللّام والصواب أنَّه لا يعمل بمعنى الماضي حتى يكونُ بالألفِ والّام فتقولُ: هذا الضارب زيداً أمس لأنَّه بمنزلة هذا الذي ضرب زيداً أمسِ. ألا ترى أنَّ تقولُ: الضَّاربَة زيدٌ عمروٌ فتعيد الضمِير على الذي وإنْ لم يكن موجود لأنَّ الذي نطقت به بمنزلتها، فلمَّا تنزل الضاربة أنا زيد بمنزلة الذي ضربته زيد تنزل في العمل منزلته لأنَّك كَأَنَّك نطقت به والله أعلم.

فصل

أعلم أَنَّ الضمير إذا اتَّصل باسم الفاعل زالَ التنوينُ لما بينهما من التضادِ لأنَّ التنوينَ يطلبُ بالانفصال، والضمير يطلب بالاتصـال فتقول: ضارِبَهُ. ومذهب سيبويه في هذا الضمير أَنْ يعتبر بالظاهر العاري عن الألف واللام وعن الإضافة إلى الألف واللام[1]، فإن وجدته مخفوضاً حكمت على الضمير بالخفض، وإن وجدته منصوباً حكمتَ على الضمير بالنصب، وإن وجدتَهُ يجوز فيه الوجهان حكمت عليه[2] بجواز الوجهين. مثال ذلك: هذا مكرِمُكَ، وهذان مكرِمَاك، وهؤلاء مكرِمُوْكَ، وهنَّ مكرِماتُكَ، وهم ضُرَّابُكَ، فالضمير في هذه المواضع كلِّها مخفوض[3]. فإذا قلت: هذا المكرمك وهم الضُّرابك، وهنَّ الضَّارِباتُكَ، فالضمير في[4] هذا كلِّه[5] في «موضع نصبِ. فإذا قلت: هما الضَّارِباكَ، وهم الضَّارِبُوْكَ، فالضمير في هذينَ يجوز أن يكونَ في موضعَ نصبٍ، وأَنْ يكون في موضِعَ خفْضٍ.

---

(١) انظر سيبويه ١ : ٩٦.

(٢) في (ب): المضمر، وفي (جـ): المضمير.

(٣) لأنَّ تجرده من الألف واللام أبعده عن الشبه بالفعل المضارع، وهو إنَّما عمل لأنَّه بمعناه.

(٤) في (ب) و (جـ): فيها.

(٥) في (ب) و (جـ): كلها.

وذهب الأخفشُ[1] في هذا الضمير في هذه المواضع كلِّها إلى أنَّه في موضع نصبٍ ولم يعتبرها بالظاهر، لأنَّ الاتِّصال لم يكن من انفصال، فيكون مضافاً.

وذهب الجرمي والمازني والمبرد إلى أنَّ هذا الضمير في موضِعِ خفضٍ[2] في هذه الأحوالِ كلِّها، لأنَّ الإسمَ لا يتَّصلُ بالإسم إلَّا بالإضافةِ، ولكلٍّ وجهٌ. وما ذهب إليه سيبويه أعدلُ وعليه مضى النحويون. وهذا كله إذا اتَّصل الضميرُ بإسمِ الفاعل الَّذي يُرَادُ به الحالُ والاستقبالُ ولا تكونُ الإضافةُ إضافةَ تعريفٍ، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: هما الضاربانِكَ، ولا هُمُ الضارِبُونَك. فإنْ جاء في الشعر فَضَرُورة[3]، ولا يجوز أنْ يُقاسَ عليها، والله الموفق بفضلِهِ.

فصل

أعلم أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا جمع جمع تكسيرٍ، فإنَّه يجري على حكم مفردِهِ، وإن زال منه الجريان على الفعل لأنَّه ناب منابه فيرفع ما يرفعه المفرد، وينصب ما يَنْصِبُهُ المفردُ، على حسب ما تقدَّم في المفرد من الشروط فتقول: هؤلاء ضراب زيداً الآن، وضراب زيداً غداً وهؤلاء ضراب أخوتهم عمراً، ويجوز أنْ تُضيف للمفعـول طلباً للتخفيف ولا تعمله إنْ كان

---

(١) حجة الأخفش أنَّ الظاهر أصل والضمير نائب عنه فلو جُعِلَ مكانَه اسمُ ظاهرٌ ما كان إلَّا منصوباً فكذلك الضمير هو في موضع نصب. انظر التذييل والتكميل ح ٣ ق ٢١٧.

(٢) وسقوط النون في الأصل للإضافة، وهنا احتمل أن يكون للإضافة وأن يكون للطول، وقد حمل هنا على الأصل إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه من النَّصب أحوج واضطرنا إلى سقوط النون لغير الإضافة ولا ضرورة هنا إلى ذلك فالوقف مع الأصل هو الواجب. انظر التذييل والتكميل حـ٣: ٢١٧ / أ بتصرف.

(٣) كقول الشاعر:

هـم الـقـائـلون الـخيـر والآمـرونـه ... إذا ما خَشَوْا مِن محدث الأمر مُعظماً

فقد جمع بين النون والضمير في قوله: (الآمرونه).

بمعنى الماضي. وتقول: هؤلاء الضراب زيداً أمسِ، كما تقول: هـذا الضارب زيداً أمس، وكذلك أمثلة المبالغة تجري مجرى ما ذكرته، وإن زال منها الجريان على الفعل، لأنَّها نائبةٌ مناب إسم الفاعل. ألا ترى أنَّك إذا قلت: هذا ضرَّابٌ زيداً، فكأنَّك قلت: هذا ضاربٌ زيداً ضرباً كثيراً، فعدلوا عن هٰذا إلى ضرَّاب طلباً للاختصارِ، كما عدلوا عن العطف إلى الجمع طلباً للاختصار، وكذلك جميع أمثلة المبالغة إذا جمعْتَها جمع التكسير تنصِبُ وتَرفَعُ جميعَ ما يرفَعُهُ وينصِبُهُ اسمُ الفاعل إذا كان مفرداً لما ذكرتُهُ، وبالشروط التي ذكرتُها في إسم الفاعل،

وأمثلةُ المبالغةِ خمسةٌ: فَعَّالٌ، أنشدَ سيبويه:

أخَا الحربِ لَبَّاساً إلَيْها جِلاَلَها[1]

وفعولُ أنشد سيبويه:

ضروبٌ بنصلِ السَّيفِ سوقَ سِمانِها إذا عَدِمُوْا زاداً فـإنَّكَ عـامِرُ[2]

---

(1) تمامه: وليس بولَّاجِ الخوالفِ أعْقَلَا.
والبيت للقلاخ بن حزن التَّميمي كما في سيبويه ١: ٥٧، وابن السيرافي ١: ٣٦٣.
وورد البيت في المقتضب ٢: ١١٢ غير منسوب، والمفصل ٢٦٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٥٦٠.
وأخا الحرب: أي الملازم لها الذي يُعَالِجُها ولا يفرُّ منها جلالها: الجلال هو ما يلبس في الحرب من الدروع وشبِّهها. و(لاج): هو الكثير الولوج.
والشاهد قوله (لَبَّاساً جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة (لَبَّاساً) إعمال إسم الفاعل فنصب بها المفعول به، وهو (جلالها).

(2) البيت لأبي طالب بن عبد المطَّلب عم النبي ﷺ كما في سيبويه ١:٥٧ من أبيات في رثاء أبي أميَّة بن المغيرة المخزومي. انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١:٦٩، ٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢:٢٠٦، وذكر أنَّ الأبيات قالها أبو طالب في مدح النبي ﷺ وقد ردَّ عليه البغدادي في الخزانة ٢:١٧٥ / ٣:٤٤٦.
وورد الشاهد غير منسوب في المقتضب ٢:١١٣، والأصول لابن السراج ١:١٤٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١:٥٦٠.
=

ومفعال حكى سيبويه: إنَّه لِمِنْحَارٌ بوائكُهَا[1]، والبوائِكُ السِّمانُ، وفعل أنشد سيبويه:

حــذِرٌ أمــوراً لا تضيــرُ وآمِنَ ... مـا لَيْسَ مُنْجِيَهُ منِ الأقـدارِ[2]

ولا يلتفت إلى ما حكاه اللاَّحِقِي[3] لأنَّه أقرَّ على نفسه بالكذب فلا يُقْبَلُ[4] ما يقولُ، ويبقى مع ما نَقَلَهُ الثِّقَةُ.

وفعيلٌ: وخالف المبرد[5] والمازني[6] في فَعِلٌ وفي فَعِيْلٌ، والقياس

= وسوق: جمع ساق، وهو ضرب قوائم البعير ليبرك فيسهل نحره.
والشاهد قوله (ضروب سوق سمانها) حيث أعمل صيغة فعول فنصب بها المفعول به وهو (سوقَ سمانها).

(١) سيبويه ١:٥٨.

(٢) البيت في سيبويه ١:٥٨ غير منسوب، والمبرِّد في المقتضب ٢:١١٥، وقال عن البيت: هذا بيت موضوع، وابن السيرافي ١:٤٠٩، والجمل ١١٥، وإصلاح الخلل: ٢٠٦، والحلل ١٣١، وأمالي ابن الشجري ٢:١٠٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١:٥٦٢. والشاهد إعمال صيغة المبالغة (حَذِرٌ) ونصبه المفعول به (أموراً). وقد اعترض على سيبويه في إعماله صيغة فعل وفعيل لأنَّهما بناءان لما لا يتعدَّى كبطر وأشر وكريم ولئيم.

(٣) هو إبان بن عبد الحميد بنُ لاحقٍ، شاعرٌ عبَّاسيٌّ إتَّصل بالبرامكة ونظَّم لهم كليلة ودمنة، وله هجاء في أبي نوَّاس، توفي سنة (٢٠٠ هـ). انظر الخزانة ٣:٤٥٨.

(٤) يشير إلى ما حكاه المازني عن اللاَّحقي، قال المازني: أخبرني أبو يحيى اللاَّحِقِي، قال: سألني سيبويه عن (فَعِل) يتعدَّى فوضعت له هذا البيت..) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١:٥٦٢، والخزانة ٣:٤٥٦، ٤٥٨.

(٥) قال المبرد في المقتضب ٢:١١٣: (فأمَّا ما كان على «فعيل» نحو: رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزاً، وذلك أنَّ (فعيلًا) إنَّما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدَّى فما خرج من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به.
والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنَّما هو ما كان على (فعل) نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف وظرف فهو ظريف.
وكذلك ما ذكر في (فعِل) أكثر النحويين على ردِّه، انظر حـ٢:١١٤. وإلى هذا ذهب ابن السراج في الأصول، فإنَّه بعد أن أورد اعتراض النحويين على سيبويه قال: والقول عندي كما قالوا. انظر الأصول: ١٤٦، ١٤٧.

(٦) انظر اعتراض المازني في الحلل ١٣١، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢٠٦، ٢٠٧، وابن يعيش ٦:٧٢.

يقتضي أَنْ يَعْمَلاَ لأنَّهما نائبانِ مناب إسم الفاعلِ العامِلِ ولا يُنْظَرُ إلى اللفظ، كما لا يُنْظَرُ إلى لفظ قلتُ. ألا تراه قد نُقِلَ إلى فُعُلٍ بضم العين وهو باقٍ على عمله. تقول: قلت الحق وإنْ كان فُعُلٌ في أصله لا يعمل لأنَّ العمل والتَّعَدِّي راجعٌ لا إلى اللَّفظِ، ويتصرف ما تعمل فيه هذه الأمثلة وجموعها فتقول: هذا زيداً ضراب.

حكى سيبويه أَمَّا العَسَلُ فَأَنا شَرَّابٌ[1]، ولا يتقدَّمُ على الفاء لإصلاحها إلاَّ ما يجوز أنْ يلي الفاء بعدها عند ظهور الشرط، وفُعُل جمع فَعُول ويعمل عمله، قال طرفة:

غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غيرُ فُجْرِ[2]

فعمل غُفُر لأنَّه جمعُ غَفُورِ. فإن جمعتَ اسمَ الفاعِلِ جمعَ سلامةٍ أو ثنيّتَهُ / نصَبَ ورفَع الضمير ولم يَرفَعِ الظاهرَ في الأعـرف فتقول: هذان الضَّاربان زيداً، وهؤلاء المكرمون عمراً، ولا يجـوز في الأعرف هؤلاء المكرَّمون أخوتُهُم عمراً، ولا هؤلاء المكرمون عمراً أخوتُهُم على أَنْ يكون إخوتُهُم فاعلاً بالمكرمين إلاَّ على مَنْ قالَ[3]:

يَعْصِرْنَ السليطَ أَقَارِبُهُ[4]

---

(١) انظر سيبويه ١:٥٧.

(٢) صدره: ثـم زادوا أنهم في قومهم.
والبيت في ديوانه: ٧٥ ـ ٨٩، وهو من شواهد سيبويه ١:٥٨، والجمل: ١٠٦، والحلل: ١٣٣.
وفخر بالخاء المعجَّمة، يريد أنَّهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم وإنَّما يتواضعون للناس. و(فُجْرٍ) بالجيم المعجَّمة، وهي رواية الديوان، جمع فجور، وهو الكثير الفسق، ويكون الكثير الكذب، لأنَّه يقال فجر الرجل إذا كذب.

والشاهد قوله: (غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ) حيث أعمل صيغة المبالغة فنصب بها المفعول به.

(٣) هو الفرزدق كما في ديوانه ١:٥٠، وسيبويه ١:٢٣٦، وابن السيرافي ١:٤٩١، وابن الشجري ١:١٣٣، وابن يعيش ٧:٧.

(٤) هذا جزء من عجز بيت للفرزدق، وقد سبق الاستشهاد به في باب الأفعال ص ١١٣. =

والكلام أَنْ تقولَ: هؤلاء المكرمُ أخواتُهم عمراً + قال الله سبحانه[1]. ﴿خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ﴾[2]. قرأه أبو عمرو وحمزة والكسائي[3] بالإفراد، وقرأ الباقون على الجمع ﴿خُشَّعاً أبصارُهُمْ﴾[4]. وجمع التكسير يجري مجرى المفرد والله الموفق بفضله.

وجميع ما ذكرتهُ في إسم الفاعل يجري في إسم المفعول. فإذا كان بالألف واللام عمل وإنْ كان بمعنى الماضي وإذا كان بغير ألف ولام عمل بالشروط الأربعة ويرفع وينصب إلَّا أنَّهُ يرفَعُ المفعولَ الَّذي لم يُسَمّ فاعِلَهُ. وجمعه المكسَّر يعملُ عملَهُ كما كان ذلك في إسم الفاعل وإذا كان مثنى أو مجموعاً جمعاً سالِماً [جرى مجرى إسم الفاعل إذا كان مُثَنًّى أو مجموعاً جمعاً سالماً][5] على حسب ما ذكرتُه، وإسم الفاعل وإسم المفعول وأمثلةِ المبالغة وجمعُها السَّالِمِ والمكَسَّـرِ وتثنيَتَها يجـري مَجْرى الفعـل، يكن للماضي والحال والمستقبل فتقول: هذا ضاربُ أمسِ ، وهذا ضاربٌ غداً، وهذا ضاربٌ الآن. وكذلك تقول هذا مضروب أمسِ . وحكى الكسائي هذا مار بزيدٍ أمس وجميع ما عدا ما ذكرتُهُ لا يكون إلَّا للحالِ من الصفات[6] تقولُ هذا حسن الآن ولا تقول هذا حسن غداً وهذه الصفات التي لا تكون

= والشاهد قوله (يعصرن. . أقاربه) حيث جاء في الفعل بعلامة الجمع، وهي ضمير النسوة مع أنَّ الفعل مسند إلى إسم ظاهر هو الفاعل.

(١) في (ب) و (جـ): عزَّ وجل.

(٢) سورة القمر آية: ٧.

(٣) احتجوا بقراءة ابن مسعود: (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ) وبأنَّ العرب تجتزىء في مثل هذا وتختار الإفراد لأنَّه قد جرى مجرى الفعل في رفعه الظاهر بعده. . انظر حجة القراءات ٦٨٨، والكشف ٢ :٢٩٧.

(٤) إنَّما جمعوا ليفرقوا بين الإسم الرافع لما بعده وبين الفعل، وفي الجمع دلالة على التأنيث فصار بمنزلة (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ). انظر المراجع السابقة.

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٦) ذكرها في (ب) بعد قوله: ما ذكرته، وفي (جـ): الصفة. وموضعه كما في (ب).

إلاَّ للحال توجدُ على خمسةِ أقسامٍ :

أحدها: الصفات المشبَّهة بإسم الفاعل.

الثاني : أفعل إذا كان بمن.

الثالث: سواء، فإنَّ لها حكماً مخالفاً لأحكام الصفات كلِّها.

الرابع : غير ما تقدَّم ذكرُهُ من الصفات، وهو ما لا يثنَّى ولا يجمعُ من الصفات نحو: مثل.

الخامس: أسماء لُحِظَ فيها بيانُ الصفة.

باب
الصفة المشبَّهة بإسم الفاعل

/أعلم أنَّ كلَّ صفةٍ تُثَنَّى وتجمع وتذكَّرُ وتؤنث ليست مِّا ذكرُ في الباب المتقدِّم فهيَ صفةٌ شبيهة باسم الفاعل وهِيَ مشبَّهة بإسم الفاعل غير المتعدِّي في الرفع وشبيهة بإسم الفاعل المتعدّي في النصب فتقول: مررت برجل حسنٍ وجهُهُ، فهذه مشبَّهةٌ بقولك: مررت برجلٍ قائمٍ أبُوهُ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يثنى ويُجْمَعُ ويُؤنَّثُ تقول: مررت برجل حسنةٍ أُمُّهُ، كما تقول: مررت برجل قائِمةٍ أُمُّهُ، وتقول: مررت برجلين حسَنَيْنِ كما تقولُ: مررت برجلينِ نائمينِ. وتقول: مررت برجالٍ حسنِيْنَ وحسان[1] كما تقول: مررت برجال قائمينَ وقيامٍ، ومع ذلك يُرادُ بكلٍّ واحدٍ منهما الحالُ، فقائمٌ لا يشبه به حسن وما جرى مجراه حتى يكونَ بمعنى الحال، وكذلك جميعُ الصفات التي تثنى وتجمع وتُؤنَّث وليست بجاريـة على الفعل ولا هِيَ من أمثلة المبالغة فرفعها بالحمل على اسم الفاعل غير المتعدي إذا أُريدَ به الحال.

ومنها أفعل الذي مؤنَّثه فَعلاء، لأنَّه يثنَّى ويجمع وَيُؤنَّث وإن كان لا يجمع جمع السلامة لكنَّه يجمع جمع التكسير، إلَّا أنْ ما يكسر ويسلم أقوى في التثنية، ومهما قوي الشبه قوي العمل.

ومنها ما كان منسوباً فتقول: مررت برجل هاشمي خالُهُ لأنَّهُ يثنَّى ويجمع.

---

(١) سقط من (ب).

ومنها أفعل الذي للتفضيل إذا كان بالألف واللام فتقول: مررت بالرجل الأفضل أخوه، لأنَّ أفعل إذا كان بالألف والـلام يثنَّى ويجمعُ، ثم إنَّ العرب استخفت هذا النوع فنقلت الضمير من وجهةِ في مثل قولهم: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ فجعلته فاعلاً بحسن ليخف اللفظ ولم تحذفه لبقاء الصفة بلا ضمير، وَهِيَ مفردٌ فصار حسنٌ عند تحمله الضمير شبيهاً باسم الفاعـل المتعدِّي إلى مفعولٍ نحو: مررت برجلٍ ضارب الغلام لأن حسناً من قولك: مررت برجل حسن الذي نقل إليه الضمير يتحمَّل الضمير، وهو مع ذلك طالب لمحله الذي يتعلَّق به من جهة المعنى فأشبهه ضارباً من قولك: مررت برجل ضارب الغلام، لأنَّ ضاربَ قد تحمل الضمير وطلب محلاً يقع به وهو المفعول، كما أنَّ ضارباً نصب ذلك المحل لأنَّه مفعولٌ به نَصَب حسنُ المحلَّ الذي يتعلَّق به ويطلبه / من جهة المعنى بعد نقل الضمير، وجعله فاعلاً طلباً للاختصارِ، ولذلك قال النَّحويون: الوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به، وكما أضافت العربُ اسم الفاعل إلى المفعول فقالت: مررت برجل ضارب الغلام. قالت: مررت برجل حسن الوجه، فأضاف إليه لأنَّه لم ينصب حتى تنزل منزلة المفعول فأضيفت الصفة إليه كما أضيف إسم الفاعل إلى المفعول فقد تَحَصَّل مِمَّا ذكرتُهُ أنَّ الخفضَ ثانٍ عن الرفع، والإضافةُ أحسنُ من النصب وهو من غلبة الفروع الأصولَ. أَلَا ترى أنَّ الواو في القسم بَدَلٌ من الباءِ والواو أكثر في الاستعمال لأنَّ عمل الخفض أنسب إلى الأسماء من النصب، والمنصوب والمخفوض بمعنى واحدٍ، ويكون الثاني مُنَكَّراً ومُعَرَّفاً بالألفِ والـلَّام، ومعرفاً بالإضافةِ إلى ما فيه الألف واللام والتعريف أحسنُ لأنَّه الموافق لحالة الأصل، ولا يأتي معرفاً بالإضافة إلى الضمير، لأنَّ ذلك نقضُ الغرضِ ، وقد جاء في الشعر مررت برجلٍ حسنِ وَجْهَهُ بالخفض وبالنصب، وهو رديء لا يكاد يستعمل فيه، وأمَّا في الكلام فلا يوجد لما ذكرتُهُ من نقض الغرض، وهذا الذي استعمل في الصفة استعمل في إسم الفاعل الذي لا يَتَعَدَّى فتقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، ومررت برجلٍ قائمٍ

الأبِ، وقائم أباً، وقائم الأب، وقائم أب. وكذلك أيضاً إسم المفعول إذا كان لا يتعدَّى فتقول: مررت برجلٍ معروفٍ نسبه، ومعروف النَّسب، ومعروفٍ نسباً ومَعْرُوفِ النَّسبِ، ومعروف نسبٍ، ولا يكون هذا في الفعل، وأمَّا ما جاء من تهراق الدماء فهو على إسقاط حرف الجر، ولا يجوز مررت برجل مقطوع الرأس، ويجوز مررت برجل كثير المال على البدل من الضمير في كثير لأنَّكَ تقولُ: كثر زيدٌ، إذا كثر ماله، ولا يقالُ: قطع زيدٌ، إذا قطع رأسه وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿مُفَتَّحَةً لَهُمْ الأبواب﴾[1]. جاء على البدل من الضمير في مفتحة[2]، والضمير يحذف كثيراً من بدلِ البعضِ مِن الكلِّ، ومِنْ بدلِ الاشْتِمَالِ، فإن عَرَّفْتَ هذا عَرَّفْتَهُ بالألفِ واللاَّمِ، ولا يَتَعَرَّفُ بالإِضافة لما ذكرتُهُ، والمسائلُ كلُّها الخمسُ تَتَعَرَّفُ بالألفِ واللاَّمِ إلاَّ واحدةً وهِيَ مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ، فتقول: مررتُ بالرَّجلِ الحسنِ وجههِ، ومررت بالرَّجُلِ الحسنِ الوجه، ومررتُ بالرَّجلِ الحسنِ الوجهِ، ومررت / بالرَّجلِ الحسنِ وجهاً، وإنَّما جاز مررت بالرَّجلِ الحسنِ الوجهِ بالخفضِ، وأنتَ قد جمعتَ بين الألفِ واللاَّمِ والإضافةِ، لأنَّ هذا لا يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ أبداً، وَهُوَ مضافٌ إلى المعرفةِ فخالفَ جميعَ المضافاتِ في أبواب العربية فصار لذلك كالمنفصل فأدخلوا الألفَ واللاَّمَ كما أَدْخلُوْهَا على المنفصل، ثم أَجْروا مررتُ بالرَّجل الضَّارِبِ الغلامِ مَجْراهُ، لأنَّ اسمَ

---

(١) سورة ص آية: ٥٠.

(٢) إلى هذا الإعراب ذهب أبو علي الفارسي، في الإيضاح ١: ٨٥٤، وذهب الفراء إلى أنَّ الألفَ واللاَّم في الأبواب بدل من الهاء والألف، والمعنى: مفتحة لهم أبوابها، قال: والعرب تَجْعَلُ الألفَ واللاَّمَ خلفاً من الإضافة..). انظر معاني القرآن ٢: ٤٠٨.
وَيَرُدَّه أنَّ الألف واللام لا تكون بدلاً من الهاء والألف، لأنَّ الألف واللام حرف جاء لمعنى، والهاء والألف إسم ومحال أن يقوم أحدهما مقام صاحبه، وإنَّما المعنى: مفتحة لهم الأبواب منها. وهذا كلام الزجاج، وجعل (الأبواب) مفعولاً لم يسم فاعله وجعله على حذف الضمير. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢: ٧٩٩، والكافي ١: ٣٢٤.

الفاعلِ قد يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، فلم يكنْ بمنزلةِ الصفةِ فكان الجمعُ بين الألفِ واللَّام ، والإضافة في إسم الفاعلِ بالحمل على الحسَنِ الوجهِ على حسب ما ذكرتُهُ، ولذلك لا تقولُ مررتُ بالرَّجلِ الضَّاربِ زيدٍ، لأنَّك لا تقول مررتُ بالرجل الحسنِ وجهِ لأنَّه لم يخالفْ هذا جميعَ المضافاتِ في جميع أبواب العربية فيصيرُ كالمنفصلِ لأنَّه مضافٌ إلى نكرةٍ، وما يُضافُ إلى النَّكرةِ لا يكونُ إلَّا نكِرَةً، وإذا ثبت أَنَّه يقالُ: مـررتُ بالـرَّجلِ الضـارب الغلامِ بالخفضِ ثبتَ أنْ يُقَالَ في مررت بالرجلِ الحسن الوجهَ المنصوب أن يخفضَ لأنَّه مشبَّهٌ باسم الفاعل، فقد صار مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ بالخفض. يُقال على وجهين على ما فسرت لك. وتقول هم الطَّيبون الأخبار، وهم الطيِّبون أخبـاراً. كما يُقالُ: هم الضاربون زيداً، وهم الضاربون الغلامَ. ويقال: هم الطَّيبُو الأخبارِ، والطيِّبُو أخبارِ. كما يقالُ: هم الضَّاربو زيد، وهم الضاربو الغلام. وتقول: هم الطيبو الأخبار، والطيبو أخباراً كما يقال: هم الضاربو زيداً، وهم الضَّاربو الغلامِ ، فعلى ما ذكرتُهُ يجري هذا البابِ كلِّه.

باب أفعل

اعلم أنَّ أفعلَ إذا كان بِمَنْ فلا يرفعُ إلَّا المضمرَ ولا يرفَعُ الظَّاهِرَ في الأعرفِ، ولا ينصب إلَّا النكرةَ على التَّمييز في الأعرف أيضاً فتقول: مررتُ برجلٍ أفضلُ منك أخوهُ. ترفعُ أفضلَ منك ويكونُ أخوهُ مبتدأً، وأفضـلُ منك خبرهٌ، والجملةُ صفةٌ للرجل، ولا يجوز مررت برجل أفضلُ منك أخوهُ في الأعرفِ إلَّا في موضع واحدٍ، فإنَّه يرفع الظَّاهِرَ قياساً، وذلك إذ كانت الصفة في محلّ تفضل نفسها في جميع / محالها فتقول: ما رأيت رجلًا أحسن في عينِهِ الكحلُ منه في عين زيد، وكذلك ما علمت شهراً أفضلُ فيه الصومُ منه في شهر رمضان، لأنَّ الصومَ في شهر رمضان يفضلُ الصَّومَ في جميع الشهور وكذلك الكحل في عين زيد يفضل الكحل في جميع العيون ورفع هنا لأنَّه مخرج عن حدِّه، وكان حَدُّه أن يكون ما رأيت رجلًا مؤثراً في عينه الكحلُ أثرُهُ في عين زيدٍ، ثمَّ وُضِعَ هذا موضعه فبقي الكحلُ على حاله مرفوعاً وارتفعَ بأحسن إذ هو المفهوم منه مؤثر، ويجوز أنْ تختصرَ فتقول: ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحل من زيد، كأنَّك قلت: ما رأيت رجلًا أحسن بالكحل من زيد لأنَّه معناه، وعلى هذا جاء ما أنشد سيبويه:

مررتُ على وادي السِّباع ولا أرى ... كوادي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ وادِياً
أقـلَّ بـه ركـبٌ أَتَـوْهُ تئيَّـةً ... وأخْوَفُ إلَّا ما وقى اللَّهُ سارِيا[1]

التقدير والله أعلم: ما رَأيتُ وادياً أخْلى وأخوفَ مِنْ هذا الوادي.

---

(١) البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي كما في سيبويه والأعلم ١:٢٣٣. وعمدة الحافظ: ٧٧٤، =

باب سواء

أعلم أنَّ سواءً لا يرفعُ إلَّا المضمرَ ولا يرفعُ الظَّاهِرَ إلَّا إذا كان معطوفاً على المضمرِ فتقول: مررتُ برجلٍ سواءٍ هو العدمُ[1]، فالعدم معطوف على الضمير في سواء المؤكد بهو، وهو مرفوعٌ بسواءٍ، وهو ما جاز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، ويجري هذا مجرى كلّ شاةٍ وسخلتها بدرهمٍ، ولا تقول: كلّ سخلتها وكذلك تقول: رب رجل وآخيه، وإنْ كنتَ لا تقول: رُبَّ أخيهِ، وكذلك تقولُ: كلّ رجلٍ وأخيه، وهذا وإن لم يكن قياساً قد جاء في أبواب، وهذا كله في الأعرف. ومن العرب مَنْ يَرفَعُ به الظَّاهِرَ على كلِّ حالٍ، وليس بالكثير. والكثيرُ ما ذكرتُهُ أولاً ـ واللّه الموفِّقُ بفضلِهِ.

= ٧٧٥، والرَّضي ٢: ٢١٩، والعيني ٤: ٤٨، والخزانة ٣: ٥٢١.
وادي السباع: بين البصرة ومكّة.. والتَّئيَّة: التوقف والتلبث.
والشاهد قوله: (أقلّ به ركبٌ) فقد رفع اسم التفضيل (أقل) الظاهر وهو (ركب) على الفاعلية.

(١) سيبويه ١: ٢٣٢.

باب
الصفات التي لا تثنى ولا تجمع(١)

وليستْ مِمَّا تقدَّم ذكرهُ، وذلك نحو: مِثْلُك وشَبْهُكَ وما أشبهه، فهذه لا ترفعُ الظاهرَ في الأعرفِ فتقول: مررت برجل مثلُكَ أبوه، ترفع مثلكَ، ولا يجوز أن تقولَ: / مثلُك أبوه بخفض مثلك، وكذلك مررتُ برجلٍ أبو عشرةٍ أبوهُ لا يجوزُ الخفض، ولا يكونُ في الأعرف إلَّا مرفوعاً على ما ذكرتُه، وإنَّما لم يرفع الظاهر لأنَّ الأصل في الأسماء ألَّا ترفع الفاعلَ إلَّا بشبه الفعل أو بشبه ما أشبه الفعل، وليس مثلك وما جرى مجراه من هذا، وأمَّا المضمرُ فجميعُ الصِّفاتِ المشبَّهةِ وغيرَ المُشَبَّهَةِ ترفعه وإذا قالوا: مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّهُ، وبقوم عربٍ أجمعون. والعرفج اسم جامد، لكنَّه تحمل الضمير لأنَّه لحظ فيه الصفة لُحِظ فيه معنى خشنٍ، ولُحِظ في عرب معنى فصحاء فيجب لما هو صفة بنفسه أن يكون ذلك فيه أولى وقد سُمِعَ مَنْ يقولُ: مررت برجل مِثْلُكَ أبوه بخفضِ مثل وهو قليل لا يكادُ يُعْرَفُ.

(١) انظر سيبويه ١: ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣.

الباب الخامس

أسماء لُحِظَ فيها الصفة نحو: خزٍ وجديدٍ وما أشبههما، فهذه لا ترفعُ في الأعرف الظاهر. ومن العرب من يرفعُ بها فيقول: مررت برجلٍ خزٌ صِفتُه، وبصحيفةٍ طينٌ خَاتَمُها[1]، والأكثرُ في هذا أن يقالَ برفع خزٍ وهو الوجهُ، ورفع هذه الأسماء بخزٍ، وما أشبهه بهذه الملاحظة أضعف من رفع مثلك وبابه. والله الموفق بفضله.

(١) إذا أريدَ حقيقة هذه الأسماء تعيَّن الرفع لأنَّها أسماء جامدة لا ينعت بها، فإن أريد بها المماثلة والحمل على المعنى اختير فيها ما سُمعَ عن العرب وممَّا سُمع: هذا خاتم طينٌ برفع طين، وقد جعل سيبويه الرفع هنا قبيحاً، قال: (وقد يكون في الشعر: هذا خاتمٌ طينٌ، وصُفَّةٌ خَزٌّ مُسْتَكْرِهاً. فالجر يكون في مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتَمُها على هذا الوجه..)
انظر سيبويه ١:٢٢٨، ٢٢٩.

باب المصادر

أعلم أنَّ المصادرَ تُوجدُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

أحدها: أنْ يكونَ نائباً منابَ أنْ والفعل، وما جرى مَجرى أنْ.

الثاني: أَنْ يكونَ نائباً منابَ الفعلِ.

الثالث: أنْ لا يكون نائباً منابَ غيرِهِ.

فأمَّا إن كان نائباً منابَ أنْ والفعلِ فذلك يكونُ على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أن يكونَ منوَّناً.

الثاني: أنْ يكونَ مضافاً.

الثالث: أن يكون بالألفِ واللَّامِ فإنْ كانَ مُنَوَّناً رَفَعَ الفاعلَ ونصبَ المفعول فتقول: أعجبني قيام زيد، وأعجبني أكلُ طعامَك. قال الله سبحانه: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيْمَاً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[1]. ومن هذا قوله: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهَ إِليكُمْ ذِكْرَاً رَسُولاً﴾[2]. ويجوز أَنْ يكونَ رسولُ بدلاً مِن ذكرٍ، ويكونُ ذكرٌ بمعنى الشَّرف. قال الله تعالى: ﴿فِيْهِ ذِكْرُكُمْ﴾[3]. أو يكونُ على حذفِ مضافٍ، / ويُحذَفُ مع هذا المصدر الفاعلُ لأنَّه لا يطلُبُه بِهُ بِبُنْيَتِهِ، وإنَّما

(١) سورة البلد آية: ١٤، ١٥.

(٢) سورة الطلاق آية: ١٠، ١١.

(٣) سورة الأنبياء آية: ١٠.

يطلبُهُ بمعناه كما يطلبُ المفعولَ بمعناه بخلاف الفعل، وَمِن النَّاس مَنْ أجا: أعجبني أَكْلُ طعامُك برفع طعامك على تقدير أعجبني أَنْ أُكِلَ طَعَامُك[1]، والصحيح عندي أنَّ المصدرَ لا يكونُ المفعولُ معه إلَّا منصوباً، وعلى هذا هو كلامُ العربِ، ولا يَبْعُدُ أنْ يجيىءَ مرفوعاً إلَّا أنِّي لا أعلَمُهُ، فإنْ جاء فإنَّه قليلٌ، فإن كان مضافاً خُفِضَ ما يضاف إليه المصدرُ فاعلاً كان أو مفعولاً، ثم يحمل ما بعد المخفوضِ على المعنى، فإن كان فاعلاً رفع وإنْ كان مفعولاً نُصِبَ فتقول: أعجَبَني أكلُ، زيدٌ طعامَك، وأعجبني ركوبُ الفرس زيدٌ، ترفع زيداً لأنَّه الراكب. قال الله تعالى: ﴿ولولا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾[2]. وَيُوْجَدُ مضافاً إلى المفعولِ وليس مَعَهُ فاعلٌ. قال الله عزَّ وجل: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إلى نعاجِهِ﴾[3] ومن هذا أيضاً قوله سبحانه: ﴿لَا يَسْئَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَاءِ الخَيْرِ﴾[4]. لأنَّ الخيرَ مفعولٌ في المعنى، ويضافُ إلى الفاعل وليس مَعَهُ مفعولٌ قال الله عزَّ وجل: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُوْنَ بِشِرْكِكُمْ﴾[5].

وقد تقدَّم الإضافة إلى الفاعل بحضرةِ المفعول، وأمَّا الإضافةُ إلى

---

(١) يريد أنَّ المصدرَ مناب أنْ والفعل، إذا ناب مناب الفعل المبني للمفعول رُفِعَ المفعول به، نحو: أعجبني ركوبُ الفرسِ، التقدير: أعجبني أنْ رُكِبَ الفرسُ، وكذلك أعجبني أكلُ طعامك برفع طعامك على أنَّه نائب فاعل للمصدر النائب عن أنَّ والفعل المبني للمفعول.. قال في الكافي ١: ٣٣١ (وفي كلام سيبويه ما يقتضي ظهور ذلك وإنْ لم يكن قد نصَّ عليه، ونقل هذا عن أبي علي. وأكثر النحويين على أنَّ المفعول مع المصدر لا يكون إلَّا منصوباً، ولا يكون المصدر إلَّا نائباً مناب الفعل المبني للفاعل. ويظهر لي أنَّ الصحيحَ والله أعلم ـ أنَّ المفعول لا يكون مع المصدر إلَّا منصوباً لأنَّ المفعول لم يرتفع حتى يُبني له الفعلُ وصُيِّرَ طالباً له بالبنية والمصدرُ لا بُنْيَةَ له طالبةٌ بالمفعولِ فلا يَرتفعُ..). وقد ذكر المؤلِّف هذه المسألة في باب الفاعل يرفعه الفعل. انظر ص ٢٩٤.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٥١.

(٣) سورة ص آية ٥٤.

(٤) سورة فصلت آية: ٤٩.

(٥) سورة فاطر آية: ١٤.

المفعول بحضرةِ الفاعل فلا أعلَمُهُ جاء في القرآن[1]. وأمَّا قولُه عزَّ وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إليهِ سَبِيْلًا﴾[2]. فليس من هذا، (مَنْ) بدلٌ من (الناس) بدلُ مِن كلٍّ، والمعنى (في الآية) يَرْفَعُ أَنْ تكُوْنَ مَنْ فاعلةً بِحِجٍّ ـ والله أعلم ـ، لكنَّه قد جاء في الشعر وفي قليلٍ من الكلام. أنشدَ أبو علي:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُـربَـعٌ وَمَصيفُ ... لِعَيْنِكِ مِنْ مَاءِ الشَّؤُونِ وَكَيْفُ[3]

فصل

يجوزُ العطف في هذا الباب على اللَّفظِ وعلى الموضعِ فتقـول: أعجبني قيامُ زيدٍ وعمرٌو، وعمرٍو، فَمَنْ خفضَ عطفَ على اللَّفظِ وَمَنْ رَفَعَ عطف على الموضعِ، لأنَّه فاعل فَمَوْضِعُهُ رفعٌ، وعلى هذا جاء قولُ امرىء القيس:

أو مصابيحُ راهبٍ[4]

---

(١) إلّا ما رواه يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر أنّه قرأ: ﴿ذكر رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا﴾ بضم الدال والهمزة. انظر التذييل والتكميل حـ ٣: ٢٣٨/ب.

(٢) سورة آل عمران آية: ٩٧.

(٣) البيت للحطيئة كما في ديوانه ٢٥٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٥١، واستشهد به أبو علي في الإيضاح العضدي ١: ١٥٨ ولم ينسبه وأبو حيان في التذييل والتكميل حـ٣: ٢٣٨ / ب.
رسم مصدر رسمه يرسمه أي أعفاه، ورسم مضاف، ودار مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، ومربع مرفوع برسم على الفاعلية، والمصيف معطوف على مربع. والشؤون مجاري الدمع، مفردها شأن.
والشاهد قوله: (رسم دار مربع) حيث أضيف المصدر وهو (رسم) إلى المفعول به وهو (دار) ورفع الفاعل وهو (مربع).

(٤) هذه قطعة من صدر بيت في معلقته، وهو بتمامه:
يـضيءُ سُنَـاهُ أو مـصـابيـحُ راهـب ... أمـال الـسليط بـالـذبـال المـفتـل
وقيل البيت:
أصـاح تـرى بـرقـاً أريـك وميضَـهُ ... كـلمـعِ اليـديـنِ في حُـبي مُكَـلَّلٍ
والشعر في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٩٩، ١٠٠، وأشعار الشعراء الستة

بالرفع لأنَّه معطوفٌ على اليدينِ على الموضع، وكذلك قولُ النَّابغة:

أَوْ ذُو وُشُومٍ بحوضي باتَ مُنكَرِساً (في ليلةٍ من جُمادي أَخْضَلَتْ دِيَما)[1]

معطوفاً[2] على الحوض[3] على الموضع. وتقول: عجبت من ركوب الفرس والبغل بالخفض / والنصب، لأنَّ الفرسَ مفعولٌ، وكما يجوز هنا العطفُ على اللَّفظ، وعلى الموضِعِ يجوز هنا النَّعتُ والبدلُ والتَّوكيدُ على اللَّفظِ وعلى الموضع، وعلى هذا (أخذ)[4] أبو علي قول الشَّاعر:

طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلُومُ[5]

الجاهليين: ٣٩.

قوله: (مصابيح) يروى على ثلاثة أوجهٍ: بالرَّفع، والخفضِ والنَّصب. فمن رفع عطف (أو مصابيحُ) على اليدين على الموضع لأنَّ اليدين هما اللامعتان فلو نون اللمعان لكانتا مرفوعتين، وَمَنْ خَفَضَ (أو مصابيح) عطف على اللَّفظِ، ومن نصب فيكون بإضمار فعلٍ يدل عليه قوله: كلمع، كأنَّه قال: أو يشبه مصابيح راهبٍ.

انظر الكافي حـ ١: ٣٣٨.

(١) تمام البيت من (ب). والبيت الذي قبله:

وانشقَّ عنها عمودُ الصبح جافلةً عَدْوَ النَّحوص تخاف الرامي اللحما

وهو في ديوانه: ١١٠، والكافي حـ ١: ٣٣٧.

ذو وشوم، قال الأصمعي: يعني به ثوراً وحشيًّاً بقوائمه سواد. وَمُنْكَرِساً: منقبضٌ داخلٌ، يقال: انكرسَ في كناسه إذا دخل فيه.

والشاهد قوله: (أَوْ ذُوْ وُشُوم) فإنَّه معطوف على قوله: (النحوص) في البيت قبله، لأنَّ النحوص فاعل في المعنى لقوله: (عدوِ النُّحوصِ) ولو نون (عدوٍ) لكانت (النُّحوص) مرفوعه. ولو قال: أو ذي وشوم لكان معطوفاً على اللفظ.

(٢) أي قوله: (أو ذو وشوم).

(٣) وردت في البيت سابق على بيت الشاهد كما بيَّن ذلك.

(٤) سقط من (أ).

(٥) صدره: حتَّى تهجَّرَ في الرواحِ وهَاجَها.

والشعر للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشيًّاً وأتنه، وهو في ديوانه ١٢٨، والإيضاح العضدي ١: ١٥٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٢٨ / ٢: ٣٢، والإنصاف ٢٣٢، ٢٣٣. والكافي ١: ٣٣٩.

المعقب: هو الذي يطلب حقَّه المرَّة تِلْوَ المَرَّةَ. والشاهد قوله (المظلوم) بالرفع فإنَّه نعتٌ للمعقب باعتبار محله؛ لأنَّ محل (المعقب) الرفع على أنَّه فاعل للمصدر (طلب) ومراعاة المحل جائزةٌ كما هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين.

جعل المظلومَ نعتاً للمعقب، والعطف على الموضِعِ في هذا يَدُلُّ على أنَّ الإضافةَ هنا إنَّما هِيَ للتخفيف، وأنَّ الأصلَ التنوين كما كان في قولك: مررت برجلٍ ضاربٍ عمرو وزيداً الآن ـ والله أعلم ـ. فإنْ كانَ بالألفِ واللامِ رُفِعَ أيضاً وَنُصِبَ فتقولُ: أعجبني الضربُ زيداً والركوبُ الفرسَ، وتقول: أعجبني القيامُ زيدٍ، قال الشاعر[1]:

ضعيفُ النكايَة أعدَاءَهُ[2]

وهذا ضعيفٌ لم يجيء في التنزيل لأنَّ الألفَ واللاَّمَ هنا زائدتان[3] كزيَادَتِهما في الذي والتي، وإنْ جعلْتَهُما[4] للتعريف فلا يصحُّ أنْ يرفَعَ ولا أنْ يَنْصِبَ؛ لأنَّ المصدرَ أخذُ مطلقاً وما كان هكذا لا يَعْمَلُ. وأمَّا قوله

---

(١) لم أقف على اسم الشاعر في المصادر التي بين يدي.

(٢) تمامه: يخالُ الفرارَ يُراخِي الأجل

والبيت من شواهد سيبويه ١:٩٩، وورد في شرح أبيات سيبويه ١:٣٩٤، والإيضاح العضدي ١:١٦٠، والمنصف ٣:٧١.

والشاهد قوله: (النكاية أعداءه) فإنَّ المصدر عمل عمل فعله وهو مقترنٌ بأل فنصبَ المفعول به وهو (أعداءه). وأعمال المصدر المعرف بالألف واللام هو رأي سيبويه والخليل، والمبرد، انظر سيبويه ١:٩٩، والمقتضب ١:١٥٢، ١٥٣.

ونسب الرضى في شرح الكافية ٢:١٩٧ إلى المبرد منع إعمال المصدر المعرَّف بأل، قال لاستفحال الإسمية فيه. وقدر العامل في (أعداءه) مصدراً منكَّراً، أي ضعيف النكاية نكاية أعداءه، فيضمر المصدر لقوَّة القرينة الدالة عليه.

ومذهب الكوفيين منع إعمال المصدر. وضَعَّفَ أعمال المصدر المعرَّف بأل أبو علي الفارسي، قال: ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل، انظر الإيضاح العضدي ١:١٦٠، وابن يعيش ٦: ٦٤، ٦٧، والكافي ١:٣٤١، والتصريح ٦٣٠٢.

(٣) ينفردُ المؤلِّف بهذا الرَّأي، والذي عليه النحاةُ أنَّ ألْ الداخلةَ على المصدر للتَّعريف، قال أبو حيَّان: (وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خلافاً إلَّا ما ذهبَ إليه صاحِبُ «الكافي» من أنَّها زائدةٌ، كما في الذي والتي ونحوهما؛ لأنَّ التَّعريف في هذه الأشياء بغير أل، فلا وجه لادِّعاء زيادتها، إذ لا يَجْتَمِعُ على الإسم تعريفان..). انظر.

والهمع ٥:٧٣.

(٤) في هامش (أ): أخذتها.

سبحانه: ﴿لا يُحِبُّ اللَّهُ الجهرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلاَّ مَنْ ظُلِمَ﴾[1] فَمَنْ منصوب على الاستثناء وهو منقطعٌ[2] ـ والله أعلم.

فصل

يُحافظُ في هذا المصدرِ وهو المقدر بأنْ والفعل وما جرى مجراها على شيئين:

أحدهما: ألاَّ يتقدَّمَ معمُولُ هذا المصدرِ عليه.

الثاني: أنْ لا يفصلَ بين المصدرِ ومعموله بأجنبي وهو ما لا يكونُ معمولاً له فيلْزَمُ عن هذا أن لا يُنْعَتَ هذا المصدرُ ولا يُبْدَلَ منه ولا يعطفَ عليه ولا يخبرَ عنه حتَّى يتمَّ بصلَتِهِ فتقول: أعجبني أكلُ زيدٍ طعامَك يوم الخميس عند أخيك مُتَّكِئاً أكلاً شديداً، فهذه المسألةُ تجوز إذا جعلت يوم الخميس وعند أخيك متعلقين بأكل، وأنْ الأكل وقع فيهما، وكذلك متكىء يكونُ حالاً من زيد فيكون معمولاً للأكل، وأمَّا الطعام فلا يكون إلَّا مفعولاً بأكل[3]، وكذلك أكلاً شديداًلا يكون إلَّا منصوباً بأكل، فإذا تبيَّن أنَّ جميع هذا منصوبٌ بأكل، فلا يجوز تقديم واحد منهما على أكل، لأنَّه معمول له فهو من صلته. فإن جعلت يوم الخميس متعلِّقاً بأعجبني، وتريد أنَّ الإعجاب وقع منك يوم الخميس فلا تجوز المسألة[4] لأنَّه يكون إذ ذاك أجنبيَّاً من المصدر

---

(١) سورة النساء آية: ١٤٨.

(٢) نسب المؤلف في الكافي حـ ١: ٣٤١ لأبي علي الفارسي قال: (ومن الناس من ادَّعى أنَّه جاء في التنزيل، وذكر قوله سبحانه: «لا يُحِبُّ اللَّهَ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلاَّ مَنْ ظُلِمَ» فقال: إنَّ مَنْ ظُلِمَ فاعل بالجهر، وكان الأستاذ أبو علي (الشلوبين) يقول: إلاَّ مَنْ ظُلِمَ استثناء منقطع، والتقدير: لكن مَنْ ظُلِمَ فله أنْ يَجْهَر. ا هـ). وانظر التوطئة: ٢٥٣.

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (ب) و(جـ): أيضاً. وموضع هذه الكلمة متأخِّر كما سيأتي.

وقد فصلَ بِهِ بين المصدرِ ومعموله وهو أكلٌ شديدٌ وكذلك / عند أخيك إذا جعلته متعلِّقاً بأعجبني، وتريد أنَّ الإعجاب وقعَ منك عند أخيك، [وأنَّ الأكلَ لم يكنْ عنده](١) فلا تجوزُ المسألةُ أيضاً، لأنَّه أجنبيٌّ من المصدر، وقد فصل به بين المصدر ومعموله فلا بدَّ لهذين الظرفين إذا كانا متعلِّقين بأعجبني ولم يكن الأكل وقع فيهما من أن يكونا مؤخرين عن المصدر وجميع معمولاته أو يكونا متقدِّمين عن المصدر فتقول: أعجبني يوم الخميس عند أخيك أكل زيد طعامك متكئاً أكلاً شديداً، وكذلك مُتَّكيء إذا جعلْتَهُ حالاً منك وجعلت الإعجاب وقع في حال الاتِّكاء لا يجوز إلاَّ أنْ يكونَ متقدِّماً على المصدر أو مؤخَّراً عن المصدر ومعمولاته فتقول: أعجبني متَّكئاً أكل زيدٌ طعامك أو تقول: أعجبني أكلُ زيد طعامَك يوم الخميس عند أخيك أكلاً شديداً متَّكئاً إذا جعلت الظرفين وقع فيهما الأكلُ، فإنْ جعلت الظرفين لأعجبني ومتَّكئاً معمولاً لأعجبني أتيت بالثلاثة متقدِّمة على المصدر أو متأخِّرة عن المصدر ومعمولاته فتقول: أعجبني مُتَّكِئاً يوم الخميس عند أخيك أكل زيد طعامك أكلاً شديداً أو تقول: أعجبني أكلُ زيدٍ طعامَكَ أكلاً شديداً مُتَّكِئاً يـوم الخميس عند أخيك، ولك أن تقدِّم كل واحدٍ من الثلاثة على صاحبه لأنَّها كلَّها راجعة لأعجبني كما أنَّه إذا جعلتها الثلاثة راجعة للأكلِ جاز لك أنْ تقدِّمَ بعضها على بعضٍ، لأنَّ بعض الصلة يتقدَّمُ على بعض ولا يتقدَّمُ واحدٌ منهنَّ على المصدر لأنَّ ما هو من الصِّلةِ صلةٌ ولا يتقدَّمُ شيءٌ من الصِّلة على الموصول فإنْ جعلتَ مُتَّكِئاً حالاً من الكاف في أخيك وتكون الأخوّةُ أُخُوَّةُ الصداقة لا أُخُوّةُ النَّسبِ لم يكن إلاَّ بعد أخيك متَّصلاً به، ولا يجوزُ إزالته عن هذا الموضعِ، وكذلك يوم الخميسِ إذا جعلتَهُ متعلِّقاً بأخيك على أنْ تكونَ الأُخُوَّةُ أُخُوَّةَ الصداقةِ، فلا بدَّ أنْ يَكونَ بعد أخيكَ ولا تقدِّمه عليه ولا تفصِل بينه وبين أخيكَ بما ليس معمولاً لأخيكَ، ويجوزُ أَنْ تقَدِّمَ يـومَ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

الخميس على مُتَّكِىءٍ، وَمُتَّكِئاً[1] على يوم الخميس إذا كانا متعلِّقين بأخيك، فهذه / المسألة توضِّحُ لك هذا البابَ وَتُبَيِّنُهُ إن شاء الله.

فصل

اعلم أنَّ المصدرَ النَّائبَ منابَ أنْ والفعلِ هُو المصدرُ الذي يَعْمَلُ فيه غيرُ فعلِهِ. فإنْ كان مبتدأً فهو نائِبٌ منابَ أَنْ والفعلِ، وكذلك إذا كان فاعلاً، وكذلك إذا كان مفعولاً[2] بهِ، وكذلك إذا كان مجروراً، فمثال المبتدأِ أَكْلُ زيدٍ طعامَك حسنٌ ومثال الفاعل: أعجبني أكلُ زيدٍ طعامَك ومثال المفعول به: كرهت أكلَ زيدٍ طعامَك. ومثـال المجرور: عجبت مِن أكـلِ زيدٍ طَعامَك، فإن كان[3] المصدر معمولاً لفعله على جهة التشبيه، فكذلك أيضاً يكون نائباً مناب أنْ والفعلِ نحو: ضربت ضربَ الأميرِ اللِّصَ، وإذا خفضتَ هذا رجَعَ إلى قسمِ المجرور لأنَّ الأصلَ ضربتُ ضرباً مثلَ ضربِ الأميرِ اللِّصَ، ولا يصحُّ أن يكونَ مفعولاً مطلقاً حقيقةً لأنِّي لا أفعلُ فعلَ غَيْري[4] لكِنِّي أفعلُ مثلَ فعلِهِ، فحذف ضرب وأقيم مقامه، مثلَ ثمَّ حذف مثل وأقيم مقامه ضربَ الأمير اللِّصَ، وهذا في حذف الموصوفِ والمضاف مثل ما حكاه أبو علي: (أنتِ واحدةٌ) التقدير[5]: أنتَ ذاتُ تطليقةٍ واحدةٍ[6]، ثم حُذِفَ ذاتُ فقيل: أنتِ تطليقةٌ واحدةٌ، ثم حذف تطليقة فأقيم واحدة مقامها فقيل أنتِ واحدةٌ.

فصل

أعلم أنَّ هذا المصدرَ المقدَّرَ بأنْ والفعلِ لا يجوز أنْ يُحْذَفَ ويبقى

(١) في (أ): ومتكىء، وما أثبتناه من (ب) و (جـ).
(٢) به: سقط من (أ).
(٣) في (جـ): جاء.
(٤) في الإيضاح ١٦٨:١: (ولا يجوز انتصابُه على حد ضربتُهُ ضرباً، لأني لا أفعل فعل غيري).
(٥) سقط من (ب).
(٦) انظر الإيضاح ص ١٦٨/١.

معمولَهُ إلَّا في الشعر أو في قليلٍ من الكلام وعلى هذا ما أنشده سيبويه:

مِن لدُ شولاً فإلى إتْلائها[1]

التقدير: مِن لدُ كَوْنِها شولاً، فحذف كونها وهو مصدرٌ مقدَّرٌ بأنَّ والفعل، ألا تراه منصوباً[2]، وكذلك مالك وزيداً التقدير: مالك وملابسةً زيداً، فحذفت الملابسة وبقي زيدٌ، وهو معمولٌ للملابسة وهذا كله يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه. ولا يُقالُ ما وُجِدَ عند مندوحةٌ. ألا ترى أنَّ سيبويه في قول الشاعر[3]:

وكـلُّ أخٍ مـفـارِقُـهُ أخـوهُ   لَعمـرُ أبيـك إلَّا الفَـرقـدانُ

جعل (إلَّا)[4] هنا بمنزلة غير كأنَّه قالَ غير الفرقدين، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلَّا اللَّهُ لفَسَدَتَا﴾[5]. التقدير والله أعلم لو كان فيهما آلهة غيرُ الله ولم يقدر سيبويه هنا إلَّا أنْ يكون الفرقدان[6]، لأنَّه وَجَدَ مندوحةً ولو لم يجدْ عنه / مندوحةً لقدَّره كما قدَّرَهُ في لد شولاً: من لدُ أنْ كانتْ

---

(1) أنشده سيبويه ١: ١٣٤ ولم ينسبه، وابن الشجري في أماليه ١: ٣٢٢، وابن يعيش ٤: ١٠١/٨: ٣٥.
والشاهد عند المصنف نصب (شولاً) بمصدر محذوف. ونصبه سيبويه بكانَ محذوفة مع أَنْ، والتقدير عنده: مِن لد أَنْ كانت شولاً فإلى إتلائها. انظر سيبويه والأعلم ١: ١٣٤.

(2) يريد «شولاً».

(3) هو حضرمي بن عامر بن مجمع كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ٤٦، وحماسة البحتري ١٥١، وفرحة الأديب ق ٥٤/ب، ونسبه سيبويه ١: ٣٧١ لعمرو بن معد يكرب، والمبرد في الكامل ٣: ١٢٤٠.
واستشهد به في المقتضب ٤٠٩، ولم ينسبه والفارقي في الأبيات المشكلة ٣٧٤.
وذكر الأعلم ١: ٣٧١ أنَّ البيت يروى لسواد بن المضرب.
واستشهد به المؤلِّف على مجيء (إلَّا) نعتاً (لكلّ) بمنزلة غير.

(4) سقط من (أ).

(5) سورة الأنبياء آية: ٢٢.

(6) انظر سيبويه ١: ٣٧١.

شولاً[1]، ورأيتُ مَنْ لم يضبطْ هذا[2] الذي ذَكَرَ يقولُ: إنَّ سيبويه تناقض لأنَّه ذكر في المنصوباتِ من لدُ شولاً، وقال: إنَّ التقدير من لَدُ أَنْ كانت شولاً، وجاء في الاستثناء فقال: لا يجوزُ في قولِ الشاعر: لعمر أبيك إلَّا الفرقدانُ، أَنْ يكونَ الفرقدانُ على تقدير أَنْ يكون، وهذا بلا شكٍ تناقضٌ، والجواب، ما ذكرتُهُ وهو أنَّه وُجَدَ على هذا التقدير في لعمر أبيك إلَّا الفرقدان مندوحةً ولم يجدْ مندوحةً عنه في لد شولاً.

فقد تحصل ممَّا ذكرَه سيبويه في الموضعين أنَّ تقدير أنْ كان وما أشبهَهُ لا يقالُ إلَّا عند الاضطرار - والله الموفِّق بفضله.

فصل

الموصولاتُ حروفٌ وأسماءٌ، فالحروفُ أَنْ الخفيفةُ وَأَنَّ المشدَّدةُ وَكَيْ وما، فلا يُحذَفُ واحدٌ منها وتبقى الصِّلةُ فيما أعلم إلَّا أنْ فإنَّها تحذفُ قليلاً. قالوا: تسمعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ من أَنْ تَرَاهُ[3]. الأصل أَنْ تسمعَ، كما قال سبحانه: ﴿وَأَنْ تَصُومُوْا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[4]. وَحَسُنَ هذا هنا لأنَّه مثلٌ والأمثالُ تُغَيَّرُ كثيراً. وقال طرفة:

أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِري أحضُرَ الْوَغَى ... وَأَنْ أَشهدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[5]

---

(1) سقط من (جـ).

(2) من هنا إلى قوله: (فتنصب) سقط من (جـ) ص: ٣٣٢.

(3) سبق هذا المثل في ص: ١٠١.

(4) سورة البقرة آية: ١٨٤.

(5) البيت في ديوانه: ٤٩، واستشهد به سيبويه ١:٣٥٢ على رفع الفعل المضارع بعد «أن»، وورد في معاني القرآن للأخفش ١:١٢٦، ومعاني القرآن للفراء ٣:٣٦٥، والمقتضب ٢:٨٥، ١٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢:٤٩.
واستشهد بالبيت على حذف (أنْ) من قوله: (أن أحضرَ الوغى) ونصب الفعل المضارع بأن مضمرة، وهو مذهب الكوفيين، ومنع البصريون النَّصب هنا. انظر سيبويه ١:٧٥٢، والأخفش في معاني القرآن ١:١٢٦، والمبرد في المقتضب ٢:٨٥.

الأصلُ ألا أيُّها الزاجِري أَنْ أحضرَ الوغَى، ويَدلّ على ذلك قوله وأَنْ أشهد اللَّذات، لأنَّ الإسم لا يُعطَفُ على الفعل إلَّا أنْ يكون الفعلُ في تأويل الإسم ولا يكونُ في تأويلِ الإسم هنا إلَّا بتقدير أنْ محذوفةً وحَسُنَ حذفُ أنْ هنا أنَّ[1] الشعرَ موضعُ ضرورةٍ، ولأنَّ المعطوفَ بالواو كأنَّه معطوفٌ عليه. ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: جاءني زيدٌ وعمروٌ فهو بمنزلةِ جاءني عمروٌ وزيدٌ، لأنَّ الواوَ لا تَقْتَضِي الترتيبَ، وإنَّما هي موضوعةٌ للجمع خاصَّةً على حسب ما يَتَبَيَّنُ في باب العطف إن شاء الله. فكأنَّك قلت هنا: ألا أيُّهذا الزاجري أنْ أشهدَ اللَّذاتِ وَأنْ أحضرَ الوغى. ولو قال هذا لجاز حذفُ أنْ من أنْ أحضرَ والتَّشريكُ في أنْ المتقدمة، وهذا في معناه فحذفت أنْ المتقدمة فَتَقَوَّى هنا على هذا النصب في أحضر، ومن أبيات الحماسة:

والـلَّـهُ عَنْ يَشْفِيكَ أَغْنَى وَأَوْسَعُ[2]

فهو في تقدير عن أنْ[3] يشفيك فحذف أنْ للضرورة، وهذا كله تعليلٌ ما سُمِعَ، / ولا يُقالُ منه شيءٌ بالقياس إنَّما يوقف فيه عند السِّماع، وإذا حذفتْ أنْ جازَ بقاءُ الفعلِ على نصبه وجاز رفعُ الفعل لأنَّ النَّاصب قد زالَ من اللَّفظِ ولم يقمْ مقامَهُ شَيْءٌ، وقد مضى الكلامُ في المواضعِ التي تحذف

---

(١) في (ب): لان.

(٢) صدره: رعاك ضمان الله يا أم مالك.

والبيت لأعرابي مَن هذيل كما في الحيوان ٧:١٤٨. وفي البيان والتبيين ٣:٣٣. وينسب لمجنون ليلى. انظر ديوان الحماسة ١٨٩.

وورد في شرح الحماسة للمرزوقي ٣:١٣١٦ غير منسوب. ورواية الشطر:

والله أنْ يَشْفِيك أَغْنى وَأَوْسَعُ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

(٣) جَعَلَ المؤلِّف الحذف لأنْ وأثبتَ حرفَ الجَرِّ، والذي يظهر أنَّ المحذوف هنا حرف الجر، وجعل الجار «عن» والأولى أنْ يكون الباء، وذلك لسلامته من اللبس الذي يتحمَّله معنى «عن» ولهذا قدر المرزوقي حرف الباء في تفسيره لمعنى البيت. قال: (والله بأن يشفيكَ، فحذف حَرْف الجَرّ، والجار يحذف مع أنْ كثيراً، لأنَّ حَذْفَهُ أظهَرُ غناءً وأوسعُ قدرةً). انظر شرح الحماسة ٣:١٣١٦.

فيها أنْ ولا يجوز إظهارُها، وفي المواضع التي تحذف فيها أنْ، ويجوز إظهارها في باب الأفعال بما يغني عن الإعادة إن شاء الله. والكلام هنا في ما حذف من أنْ في غير تلك المواضعِ، ولا يجوزُ حَذْفُ الصلةِ وإبقاءُ هذه الحروفِ لأنَّ المراد المصدرُ، والدالُّ على المصدرِ الفعلُ، ولا يجوزُ حذف هذه الحروفِ إلَّا أنْ فيجوزُ حَذْفُها على حَسَب[1] ما ذكرتُهُ.

وأمَّا الأسماءُ الموصولاتُ فقد مضى الكلامُ فيها في باب الموصولاتِ، والفرقُ بين الحروفِ والأسماء أنَّ الحروفَ لا يعودُ عليها ضميرٌ من صلتها[2]، والأسماء لا بدَّ لها من ضميرٍ يعودُ إليها من الصِّلةِ ولا تحذفُ الصلةُ في الأعرَفِ وقد جاء:

وَكُفِيْتَ جَانِبَها اللَّتَيَّا والَّتي[3]

الصلةُ[4] هنا مَحْذُوفَةٌ، ولا يُحذفُ المصولُ وتبقى الصلةُ إلاَّ في الشّعرِ وهذا[5] في الشِّعرِ قليلٌ أنشدَ يعقوبُ[6]:

---

(١) في (ب): كما تقدم.

(٢) في (ب): الصلة.

(٣) هذا عجز بيت لسلمي بن ربيعة كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٢:٥٥١. وأمالي ابن الشجري ١:٢٥. وصدره:

ولقد رأيتُ ثَأْيَ العشيرة بَيْنَهَا

والشاهد فيه حذف صلة الموصولين (اللتيا والتي) وذلك لدلالة الحال عليهما، فإنَّه أراد: اللَّتَيَّا والتي تأتي على النفوس، لأنَّ تأنيث «اللتيا والتي» ها هنا لتأنيث الداهية. وإذا جعلت اللَّتَيَّا والتي (إسمين للكبيرة والصغيرة من الدواهي استغنيا عن الصلة وانتقلا عن كونهما وصلتين). انظر شرح الحماسة ٢:٥٥٢، وأمالي ابن الشجري ١:٢٥٠

(٤) في (ب): التي.

(٥) في (ب): وهو.

(٦) هو أبو يوسف يعقوبُ بن إسحاق المعروف بابن السكيت، وهو لقب أبيه إسحاق لكثرة سكوته، كان إماماً في اللغة عالماً بالنحو على مذهب الكوفيين أخذَ عن الكوفيين والبصريين توفي في رجب سنة ٢٤٤ هـ. انظر ترجمته في مراتب النحويين: ٩٥، ٩٦، ونزهة الألباء: ١٧٨.

لَـكُـمْ مـسـجِـدَا الـلّـه الـمــزورانِ والـحـصـى
لَـكُـمْ قِـبْـصُـةُ مِـن بـيــنِ أثْــرى وأَقْـتَــرا[1]

وقال يعقوب: (أراد: مِن بَيْنِ مَنْ أَثْرى وَمَنْ أَقْتَرى)[2] وحذفُ الموصولِ وإبقاءُ الصلةِ أقلُّ من حذفِ الصلةِ [وإبقاءِ الموصولِ[3]] - والله أعلم.

القسم الثاني: المصدرُ النَّائِبُ مَنابَ الفعلِ.

اعلم أنَّ المصدر جاء نائبًا منابَ الفعل، ولا يظهرُ معه في سبعةِ مواضعَ:

أحدها: الأمرُ نحو: ضرباً زيداً. فضرب هنا قد ناب مناب أضرب، ولا يظهر مَعَهُ لا تقولُ: اضرب ضرباً زيداً، فإنّ أخرت ضرباً فقلت: زيداً ضرباً، كان ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يكونَ على نية التأخير ويكون المصدرُ قد ناب مناب الفعل، فهذا أيضاً لا يظهر فيه الفعل.

الثاني: أَنْ يكونَ الفعلُ قد حذف لدلالة الحالِ عليه كما تقولُ لمن أشال سوطاً: زيداً، وتأتي بضرب بعد ذلك توكيداً فهذا يجوز فيه إظهارُ

---

(١) البيت للكميت كما في اللسان (قبص ٧٠).
وأنشده يقعوب في إصلاح المنطق: ٣٩٧ ولم ينسبه، وابن الأنباري في الإنصاف ٢: ٧٢١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٧٢. وشرح عمدة الحافظ ٥٤٨.
المسجدان: المسجد الحرام، ومسجد (رسول الله ﷺ) بالمدينة المنورة. والقِبْص بكسر القاف وسكون الباء مجمع النمل الكثير، واستعمل هنا في العدد الكثير مِن الناس. أثْرى: افتقر. والشاهد فيه حذف إسم الموصول قبل أثرى، وقبل أقترا، والتقدير: مِن بين مَنْ أثرى، ومَن اقترى، فحذف الموصولين وأبقى صلتهما ضرورةً.
(٢) انظر إصلاح المنطق: ٣٩٧.
(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

الفعل. فإنْ قلتَ: أمَّا زيداً فضرباً، فإنْ جعلت المصدرَ قد نابَ منابَ الفعل فقولُك جائزٌ ولا يظهرُ الفعلُ، وكأنك قلت: أمَّ زيداً فاضربْ. فإن جعلتَ زيداً منصوباً بفعل دلت عليه الحالُ[1] فلا بدَّ من ظهورِ الفعل[2] فتقول: أمَّا زيداً /فاضربْ، وإنْ شئتَ أكدّتَهُ بالمصدر. فإنْ قلتَ: أمَّا زيداً فضرباً له، وأمَّا زيداً فضربه فهو من باب الاشتغال[3] لأنَّ ضرباً له نائب مناب اضربْهُ. وإذا قلت: أمَّا زيداً فاضرَبه، فهو من باب الاشتغال. فإن قلت: فكيف يكونُ هذا مُفَسِّراً فقد لا يَصِحُّ أنْ يكونَ عاملاً. قلت: هذا بمنزلةِ أزيدُ قامَ. كُلّهم قالوا: إنّ زيداً هنا مرفوعٌ في الاختيار بفعل يدلُّ عليه هذا الظّاهِرُ، ولا يجوزُ لقامَ أنْ يعملَ في الفاعل، وهذا بخلافِ. زيدٌ هل ضَرَبْتَهُ، لأنَّ الفعلَ لو قدَّرتَهُ يتخلى عن الضمير في: أزيدُ قَام؟ لعمل قام في زيدٍ[4] كما يعمل في المفعول[5]، ولو قَدّرتَ ضربتُ يتخلى عن الضمير في قولك: زيدٌ هل ضربْتُه؟ لم يصح أنْ يعملَ في زيدٍ لمكان الاستفهام لأنَّهُ لا يتقدم عليه ما كان في حيزه ـ والله أعلم ـ. وكذلك إذا قلت: ضرباً ضرباً لا يجوزُ ظهورُ الفعلِ هنا لأنّ المصدرَ نابَ منابَهُ.

الثاني: التعظيم، نحو: سبحان الله ومَعَاذَ الله وَرْيحَانَهُ، هذا كله وما جرى مجراه من التعظيم لا يظهر فيه الفعل، ومعنى سُبحان الله براءةُ الله من السُّوءِ هذه صفةُ تَنْزِيهٍ وتقديسٍ ويَجْرِي مَجْرى التّعظيمِ ما كان ذمّاً وتحقيراً

---

(١) جاء في هامش (أ): الحالة.

(٢) لأنَّ المصدر مؤكدٌ لعامله، والمؤكد لعامله لا يُؤكّد عاملاً محذوفاً، انظر شروح ألفية ابن مالكٍ لِقوله: (وحذف عامل المؤكد امتنع).

(٣) إنَّما كان العامل في قوله: أمَّا زيداً فاضربه، من باب الاشتغال ومُفَسِّراً لعامل محذوف لأنَّ الفاء الداخلة والواقعة في جواب أمَّا لا تمنعُ مدخولَها من العمل فيما قبله، فهي بمنزلة الهمزة من قوله: أزيدٌ قام.

(٤) يفهم من كلامه أنَّ الفاعل يتقدَّم على الفعل، وهذا هوَ مَذْهَبُ الكوفيين.

(٥) في كلام المؤلِّف هنا تَسامحٌ؛ لأنَّ قام فعل لازم لا يعمل في المفعول به.

نحو: رغماً وهواناً، هذا كله منصوبٌ بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ في غير الدُّعاءِ والأمرِ. ومن هذا لبيكَ وسعْديْكَ، ومعنى لبيكَ قرباً منكَ، أيْ لا أَنْأى عنك في شيىءٍ تأمرني به، وهو مِنْ أَلَبَّ فلانٌ على كذا إذا لازَمَهُ ولم يفارقْهُ وهو تَثْنِيةٌ في اللفظ والمراد به التكثير، ويدلك على أنّه تثنيةٌ[1] قولُهم: لبَّ وأنهم يقولون لبَّيْ زيدٍ، أنشد سيبويه:

دَعــوت لــمــا نــابَــنِــي مِــســوراً
فــلَبَّــى فَــلَبَّــيْ يــدَيْ مِــســورٍ[2]

ولو كان القلبُ في لبيَّكَ كالقلبِ في إليكَ لم تَنْقَلبْ الألفُ عند الإضافة إلى الظّاهِر. وأما سعدَيْكَ فمعناهُ موافقةٌ لك، يُقَالُ: أَسعدَنِي فلانٌ، أيْ وافقَنِي وحنانَيْكَ من الحنانِ، والحنانُ الرحمةُ، ولبَّى زيدٍ معناه قال: لَبَيّكَ بمنزلةِ سبّح وهلّل.

الثالث: ما كان دعاءً وذلك تَبّاً له وويلاً وسُقْيّاً وتُفَّةً[3] فهذه كلُّها تُنتصبُ بإضمار فعلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ وقولك: سُقْيّاً بمنزلة سقاك الله، ولا

---

(١) في (ب): تثنية لب.

(٢) البيت في سيبويه ١: ١٧٦ غير منسوب، وابن السيرافي ١: ٣٧٩. وفي اللسان ٢٠: ١٠٤ (لتا) للأسدي.
والشاهد فيه قوله: «لبَّى» فإنَّه تثنِيَةُ لبَّى، وكان يونس يرى أن لبَّى إسم مفردٌ على وزن فَعْلَى، وأنَّ ألفه انقلبت ياءً عند اتصالها بالضمير كما انقلبت في عليك وإليكَ، ورد عليه بأنَّ الألف لو كانت لغير التثنية لم تنقلب مع الظاهر، كما أنَّ ألف (على) لا تنقلب في قولك: على زيد مال... انظر شرح أبيات سيبويه ١: ٣٨٠.

(٣) تُفَّةً من أمثلة سيبويه في الكتاب ١: ١٥٧، ١٧٧، قال في باب (ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره): وذلك قولك: سُقياً ورُعياً... وبؤُساً، وأُفّةَ وتفَّة.
وقال في (باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقَّ منه ١٧٧) ومثل ذلك تمثيلك: أُفَّةً وتُفَّةً، إذا سئلت عنهما تقولك: أَنْتَناً، لأنَّ معناهما وحّدهما واحد. اهـ بتصرف.
وتُفَّة: وسخ الأظافر، وهي تقال عند الشيء يُستَقْذَرُ منه، ثمَّ كَثُرَ حتَّى صاروا يستعملونه عند كلِّ ما يتأذون به). اللسان (تفف ١٠/ ٣٦٠).

يكونُ سُقياً بمنزلة سقى الله وَلا /نائباً منابه لأنَّ سُقْياً يكون دعاءً، وإذ قلت: سقى الله لا يكونُ دعاءً، وإنما يكون دعاء إذا جئت بالمفعول مع الفعل نحو: سقاك اللّهُ أو سقاه الله، فلهذا ادعى النَّحويُّونَ في لك من قولك سُقْياً لك، أن لك مُتعلِّقاً بمحذوفٍ وهو خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره دعائِي لك، ولا يكون لك من قولك: سُقْيّاً لك متعلّقاً بِسُقْياً، ولو كان مُتعلِّقاً بسقياً لكان التقدير سقاك الله لك، وهذا خلف[1] في الكلام، لأنَّ سقّياً ناب مناب سقاك الله، وكذلك تَبّاً لكَ، لكَ متعلِّقٌ بمحذوفٍ وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره لك دعائي، وتبّاً[2] منصوبٌ بإضمار فعلٍ على حدِّ ما تقدَّمَ في (سُقْيّاً) لك ولا يجوز الرفع في تب من قولك: تَبّاً لكَ، لأنَّ العرب التزمت فيه النصب، كما أنك إذا قلت: ويحٌ لك، لا يجوز فيه النصب، لأنّ العرب التزمت الرفع ولم تقُلْ ويحاً له[3]، وأما ويل له فيجوز فيه الرفع والنصب لأنَّهما سُمِعا فيه، ولو رجعنا إلى القياس لرأينا تبّاً له وويحاً له وويلاً له سواء لكن الشأن أنْ يلتزم مَا التَزِمَتْ العرب ولا يَتَعدّى ما سُمِعَ في هذا وفي أمثاله. فإن قلت: تَبّاً له وويحاً، فتنصبَ[4] ويحاً بالعطف على تبٍّ، ولا يجوزُ الرَّفعُ لأنَّه لا خبرَ لَهُ.

---

(١) يريد: أنَّه رديء في الكلام، وذلك لأنَّ المصدر (سُقْياً) نائب عن فعل الأمر (اسق) وهو يتضمَّنُ كفعله مخاطبة الله بالدعاء، والضمير المجرور في (لك) للمدعو له، فاللاّم هنا للبيان، فلو تعلَّق الجار والمجرور بالمصدر لأدّى إلى فسادٍ في المعنى، لأنَّه يكون في تقدير: اسْقِي يا الله لك، فيؤدِّي إلى أنَّ اللَّه منه السقي وله السقي، والجملة الأخيرة تُفْسِدُ الكلام. وعلى هذا تعيَّن أن يكونَ لك متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا الدعاء لك. انظر شرح الرضى ١:١١٧، والمغنَّى ٢٩٢.

وذهب ابنُ مالك إلى أنَّ اللام في (سُقْياً لك) متعلقة بالمصدر، وَهِيَ للتبيين. قال ابن هشام: وفي هذا تهافت، لأنَّهم إذا أطلقوا القولَ بأنَّ اللاَّم للتبيين فإنَّما يريدون بها أنَّها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

انظر المغنى ٢٩٢.

(٢) في (أ): تب.

(٣) في (ب): ويحاً لك.

(٤) من قوله: (من لم يضبط هذا) من ص ٣٢٦ إلى هنا سقط من (جـ).

فإنْ قلت: ويحٌ لَهُ وتباً، لم يكن في تب إلاَّ النَّصبَ، لأنَّك تنصب بإضمارِ فعلٍ، وتعطِفُ الجملة الفعلية على الجملة الإسمية لتساويهما في المعنى.

فإن قلت: تبّاً له وويحٌ له فلا يكون في ويح هنا إلاَّ الرفعُ كما أنك لا تقولُ في ويحٍ له إذا جئت به وحده إلا بالرفع وتقولُ: ويلٌ لَّهُ، ويلاً كثيراً، فيكونُ ويلاً كثيراً مصدراً، ويجوز أنْ تجعلَهُ حالاً من النّكرةِ والأوّل أحسنُ وتقول: ويلاً له ويلاً كثيراً، ويكون لك في ويلٍ كثيرٍ الوجهانِ المذكورانِ، ويجوز[1] البدلُ والنّعتُ وتقول: ويلٌ له، ويلٌ كثيرٌ، ويكونُ ويلٌ كثير نعتاً ويكون بدلاً [وتقول: ويلاً لّه ويلٌ كثيرٌ][2]، ويكون خبرَ مبتدأ محذوف. وتقول: يا ويلاً[3] كثيراً، ويكون ذلك على وجهين:

أحدهما: النداء.

الثاني: أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ، ويكون يا تنبيهاً بمنزلةِ يا في قوله سبحانه: ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾[4]. /قراءةُ الكسائي كأنَّ التقدير: يا قَوْمِ اسجُدُوا[5]، وكذلك يكون التقدير هنا يا هذا ويلاً كثيراً ألزمك الله ذلك، وعلى هذا يجوز في قول امرىء القيس:

فيا عجباً مِن رحْلِها المُتَحَمّلِ[6]

---

(١) سقط من (ب)، و(جـ).

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) في هذا الموضع.

(٣) في (ب): ويلاً له ويل كثير، وكثير خبر مبتدأ محذوف.

(٤) سورة النحل آية: ٢٥.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢:٥١٧، وحجّة القراءات: ٥٢٦.

(٦) صدره:

ويومَ عَقَرْتُ للعذارى مَطِيَّتي

والبيت من معلقته المشهورة، انظر شرح القصائد السبع الطوال: ٣٣، ورصف المباني: ٣٤٩، ٤٤٧، والمغني ٢٠٩، والعيني ٤:٥٨٦.

وجهان:

أحدهما: أن يكونَ نادى العجب.

الثاني: أَنْ يكونَ التقدير: يا قومِ عجباً مِن رحلها[1]، [ويكون عجباً منصوباً بإضمار فعل تقديره: يا قوم اعجبوا من رحلها المتحمل][2]، وكذلك:

فيا عجباً حتَّى كليبٌ تَسبُّنِي[3]

ومما جاء على الرفع قول الشَّاعِر[4]:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول من يلقي وشر ميسر

وفيه معنى النصب، وقد تأتي بلك في سُقياً لك، وما جرى مجراه توكيداً، كما تقول للمقبل عليك: يا زيدُ افعل كذا ولو اسْتَغْنَيْتَ عنه لم يحتج إليه،

---

(١) في (ب): المتجمل.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٣) تمامه:

كأنَّ أباها نهشلٌ أو مُجَاشِعُ

والبيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ٥١٨، وسيبويه ١: ٤١٣، والمقتضب ٤: ٤٠٦، والجمل: ٧٨، والحلل: ٨٣، وابن يعيش: ٨: ١٨، ٦٢.

والشاهد قوله: (فيا عجباً) فإنَّه يروي بالتنوين منصوباً وبغير تنوين، فعلى رواية (فيا عجباً) بالتنوين يجوز فيه وجهان من الإعراب:

الأوَّل: أن يكون مصدراً، والمنادى محذوف كأنَّه قال: يا قومي اعجبوا عجباً، وهذا هو مراد المؤلف من البيت.

والوجه الآخر: أن يكونَ نكرةً غير مقصودةٍ كيا رجلاً. انظر الحلل: ٨٣.

(٤) هو أبو زبيد الطائي كما في سيبويه ١: ١٥٧، وابن السيرافي ١: ١٥٣، والمقوي الذي لا زاد له. يصف أسداً جائعاً فهو يثب على أوَّل من يلقاه. والميسر المعجَّل الذي لا يحتبس.

والشاهد قوله: (وخيبة) حيث رفعَ هذا المصدرَ بالابتداء وخبره لأوَّل من يلقي) وهذا المصدر يُدعا به فحقه النَّصب على إضمارِ الفعل المتروك، لكنَّ العربَ سُمِعَ منها رفعه عندما تريد تأكيد وقوع الأمر.

ويجري لكِ في سُقْياً لك مجرى لك في (هلم لك، التقدير: لك كلامي)[1]، فقد تأتِي بلك في هَلُمَّ لك وغيره بياناً[2]، وقد تأتي بلك توكيداً، وكذلك الكافُ في رويدكَ، وما جرى مجراها يجري على حسب ما ذكرتُه بياناً وتوكيداً، وتضعُ العربُ أسماء جوامدَ فتجري مَجْرى المصادر التي يدعى بها فتقول: تُرباً وجَنْدَلاً فيوضعانِ موضعَ هلاكاً، ولما وُضِعَ موضعَ المصدر جرى مَجرى المصدر فقالوا: فَتُرْبٌ لَه[3]، قال الشاعر أنشد سيبويه:

لَقَدْ أَلَّبَ الواشُون ألباً لِجَمْعِهِمْ
فَتُربٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ[4]

وفيه معنى النَّصب، ومِنْ هذا قولُهم: فاهاً لفيكَ، يريدون: فا الدَّاهيةِ، فَوُضِعَ فاهاً موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الدَّعاءِ: دهاك الله. أنشد سيبويه:

فقلتُ لَهُ فاهاً لفيكَ فإنَّهُ
قلوصُ امرىءٍ قاربكَ ما أنتَ حاذِرُهْ[5]

---

(١) في (أ): هَلّم. التقدير: لك كلامي لك. والذي أثبتنا من (ب) و(جـ).

(٢) بياناً للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً. انظر المغنى ١:٢٢١.

(٣) في (ب): لك.

(٤) لم أقف على إسم الشاعر، والبيت في سيبويه ١:٥٨، والمبرد في المقتضب ٣:٢٢٢، وابن السيرافي ١:٣٨٣، والمرزوقي في شرح الحماسة ٣:١٣١٨، وابن يعيش ١:١٢٢.
وألّب الواشُون: سَعَوْا في الإفساد.. لبينهم: لفراقهم. فتربٌ لأفواهِ الوشاةِ. وجندلٌ: كناية عن الخيبة. والجندل: الحجارة.

(٥) البيت لأبي سدرة الأسدي سُحيم بنُ الأعرف من بني الهجيم كما في سيبويه ١:١٥٩، وابن السيرافي ١:٢٦١، وأبو زيد في النوادر ١٩٠، والغندجاني في فرحة الأديب: ٦٤، وابن يعيش ١:١٢٢.
فاها لفيك: أي فم الداهية لفيكَ وخُصَّ الفم لأنَّ أكثر الأمراض تصدره بسبب ما يؤكل أو يشرب «قلوص»: هي الناقةُ الفتية. «قاريك»: هو تقديم الطعامُ للضيف، واستعمل للسيف أو =

وهذا كما قال(١):

وداهيــةٍ من دواهـي المـنــو نِ يَرْهَبُها النَّاسُ لَا فَالَهـا(٢)

وتضع العربُ صِفاتٍ تجري مجرى المصادر المدعو بها فقالوا: هَنِيْئاً مَرِيْئاً، قال كثير:

هَـنِـيْـئـاً مَـرِيـئـاً غـيـرَ داءٍ مُـخَـامِـرٍ
لـعـزةَ مِـن أعـراضِـنـا مـا اسْتَـحَـلَّتِ(٣)

وأنشد سيبويه:

هَـنِـيْـئـاً لإربـابِ الـبْـيُـوتِ بُـيُـوتُـهُـم
ولـلـعـزبِ الـمـسـكـيـنِ مـا يُـتـلمَّسُ(٤)

= ما يخافه الأسد الذي عرض له، أي ليس لك قرى إلاّ ما تحاذرُهُ من القتل بدل لحم القلوص.
والشاهد قوله: (فاهاً) حيث نصَبهُ بفعل مضمر، تقديرُهُ: ألزم أو جعل فاها لفيك.. فهو بمنزلة تُرباً وجندلاً، كأنَّه قال: تُرباً لفيك.

(١) هو عامر بن جوين الطائي كما في ابن السيرافي ١: ٢٠٣، والخنساء عند الأعلم ١: ١٥٩، ولم يرد الشاهد في ديوانها.

(٢) البيت في سيبويه ١: ١٥٩، غير منسوب، وابن يعيش ١: ١٢٢.
المنون: الدهرُ والداهية. لا فالها، أي: لا مدخل لها تعالج منه، فلا يتوجَّه إلى دفعها والتلطُّف في صرفها.
والشاهد قوله (لافا) فإنَّه دلل به على أنَّ المراد الفم، أَيْ لا فم لها، وأنَّ المراد من قول الشاعر السابق (فاها لفيك): فم الداهية، و(فا) إسم لا النافية للجنس، و(لها) في موضع الخبر واستعمل الشاعر (فا) مجردة من الإضافة ضرورةً أو أنَّ اللاَّم في (لها) زائدة، ويكون (فا) مضافاً إلى الضمير والخبر محذوف، أي لا فا لها يَعلُمُه النَّاسُ.
انظر ابن السيرافي ١: ٢٠٣، ٢٠٤ بتصرف.

(٣) البيت في ديوانه ١: ٤٩، وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٥.
والشاهد قوله: (هَنِيْئاً) فإنَّ العرب أجرت هاتين الصفتين مَجْرى المصادر المدعو بها، والعامل فعلٌ محذوفٌ لا يظهَرُ.

(٤) البيت لأبي الغطريف الهداوي كما في شرح أبيات سيبويه ١: ١٩٢، وهو في سيبويه ١: ١٥٩ غير منسوب.
والشاهد فيه نصب (هَنِيْئاً) بفعل محذوفٍ لا يجوزُ إظهاره.

/وهنيءٌ هنا: منصوبٌ بإضمار فعلٍ لا يظهرُ وكأنَّه وُضعَ موضعَ هنيء وهنيء وُضِعَ مَوضِعَ هناك اللّهُ، أنشد سيبويه:

إلى أَمامٍ تغادينا فَواضِلُهُ
أظفرَهُ اللّهُ فَليْهنَأ له الظَّفَرُ[1]

فهذا بمنزلة هَنْيِئاً لَهُ الظَّفرُ، وأمَّا قوله سبحانه: ﴿فَكُلُه هَنِيْئاً مَرْيئاً﴾[2]. فليس يَعْني يهنيء هنا الدعاء إنَّما هو حال من الهاءِ في كلوه، كما تقول: كله طيباً، أو حال[3] من المصدر فلو كان معناه الدعاءُ لكان منصوباً بإضمارِ فعلٍ لا يظهرُ ولم يكنْ منصوباً بكلوهُ، ويكون على حسب ما تقدّمَ والله الموفق.

الرابع: ما كان حالاً مستمرةً[4] وذلك يكونُ في الخبرِ والاسْتِخبارِ فمثال الخبرِ إنَّما أنتَ سيراً وإنَّما أنتَ سيرَ البريدِ، فسيرٌ منصوبٌ بإضمار فعلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ التقدير: إنَّما أنتَ تسيرُ سيراً، ثم حذف الفعل وأُنيبَ المصدرُ مَنابَه. وأنشد سيبويه:

---

(١) البيت للأخطل كما في ديوانه: ١١٠، وسيبويه ١: ١٦٠، والمبرد في الكامل ٣: ١٢٣٦، وابن السيرافي ١: ١٧٢، وابن يعيش ١: ١٢٣.
الإمام: هو عبد الملك بن مروان، وتغادينا: تباركنا غدوة. فواضله: العطايا. أظفره الله. يريد أظفره بقيس عيلان، وكانوا ممَّن بايعوا ابن الزبير. والشَّاهد أنَّه صرَّحَ بالفعل (فليهنئ له الظَّفرُ) وهذا يدل على أنَّ معنى هَنِيْئاً له الظفر هو معنى (يَهْنِيء له الظَّفرُ) وأنَّه موضوع موضعه فلذا لزمه النصب. انظر الأعلم ١: ١٦٠ بتصرف.
(٢) سورة النساء آية: ٤.
(٣) جوز الزمخشري أن يكون وصفاً المصدر محذوف، أي أكلا هَنِيْئاً مريئاً. انظر الكشاف ١: ٤٩٩.
(٤) يريد بهذا المصدر المكرر والمحصور، ويعني بالحال المستمرة استمرار فعله وقت الكلام، قال سيبويه ١: ١٧٠ (وذلك قولك أنت سيراً سيراً، وإنَّما أنتَ سَيراً سَيراً. إلى أنْ يَقُولَ وكذلك أنت في الاستفهام إذا قلت: أأنت سيراً؟، ومعنى هذا الباب أنَّه فعلٌ مُتَّصلٌ في حال ذكرك إيَّاهُ، استفهمت أو أخبرت..).

سَماعَ اللّهِ والعلماءِ أنّي
أعوذُ بِحَقْوِ خالِكَ يا ابنَ عَمْرِو[1]

قال سيبويه: جعل نفسَهُ في حال مَنْ يسمعُ فصارَ بمنزلةِ مَنْ رآه في حال سيرٍ كأنّه قال: أسماعاً الله[2]، ومثال الاستخبار:

أَطَرباً وأنتَ قِنِّسْرِيُّ[3]

فطربٌ نائب مناب تطرَبُ، وَمِنْ هذا قَولُه[4]:

أَغُدَّةً كغُدَّةِ البعيرِ وَمَوتاً في بيتِ سَلُولِيّةٍ.

ومن الخبر قوله سبحانه: ﴿ فَإِمَّا مَنّاً بعدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[5]. وقد أجرت العربُ مُجْرى هذا صفاتٍ وضعتها موضعَ المصدرِ وذلك أقائماً وقد قعدَ النَّاسُ. المعنى أقياماً وقد قعدَ النّاسُ كما وضعت هنِيئاً موضع المصدرِ الموضوعِ موضعَ الفعلِ، ويكون هذا في الخبر فتقول: عائذاً بالله كما تقول

---

(١) البيت في سيبويه ١: ١٧٠ غير منسوب، والمنصف ٣: ٦٩.
الحَقْو: الخصر وما تحته، وقال قوم: بل الحقو مشدّ الإزار. انظر المنصف ٣: ٦٩.
والشاهد قوله: (سماع الله) حيث نصبه على المصدر الموضوع موضع الفعل، والتقدير: أسمع الله العلماء إسماعاً، فوضع المصدر سماعاً موضع إسم المصدر إسماعاً كما قالوا: أعطيته عطاء وإعطاء.

(٢) النص في سيبويه ١: ١٧١، ليس فيه (كأنّه) وفعل (قال) جاء مسبوقاً بالفاء (فقال).

(٣) الرجز للعجاج كما في ديوانه: ٦٦، وسيبويه ١: ١٧٠، وابن السيرافي ١: ١٥٢، والخصائص ٣: ١٠٤، وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٢.
وَقِنّسْرِيُّ: هو الشيخُ الكبير السّنِ. وقيل لم يسمعْ إلاّ في بيت العجاج هذا.

(٤) هذا نثر أورده سيبويه ١: ١٧٠ لبعض العرب، هو عامر بن الطفيل وفد على النبي ﷺ فاستخف به فدعا عليه فأصابته غدة فلمّا اضطرَّه المرض لجأ إلى امرأة من سلول فقال ذلك.
انظر سيرة ابن هشام ٢: ٣٣٧، وأمتاع الأسماع ٥٠٧، وفصل المقال ٣٧٤، والمستقصي في الأمثال ١: ٢٥٨، ومجمع الأمثال ٢: ٥٧.

(٥) سورة محمد آية: ٤.

عياذاً بالله من شر هذا، وأنشد لعبد الله بـن الحارث السهمي[1] من أصحاب رسول الله [ﷺ][2]:

أَلْحِقْ عَذابَكَ بالقَوْمِ الذينَ طَغَوْا
وعائذاً بكَ أَنْ يَعْلُوا فَيَطْغُونِي[3]

كأنَّه قالَ وعياذاً، لأنَّه في تلك الحالةِ وأنشد أيضاً:

أراكَ جمعتَ مَسْألةً وحِرْصاً
وَعِنْدِ الحَقِّ زَخّاراً أَناناً[4]

/ وقد وضعت العربُ موضعَ هذه المصادرُ أسماءً غير مأخوذةٍ من الفعل، ومثل ذلك قول الشّاعر[5]:

أفي السِّلْمِ أعياراً جفاءً وغلظةً
وفي الحربِ أشباهَ النِّساءِ العوارِكِ[6]

وكذلك أنشد:

---

(١) في (أ): ابن السهمي.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) و (جـ).

(٣) البيت في سيبويه ١:١٧١، وابن السيرافي ١:٣٨١، وأورده المرزوقي في شرح الحماسة ١:٤٧٥ غير منسوب.
والشاهد قوله: (عائذاً) حيث نصبه على الحال والعامل فيه فعل محذوف، تقديره: أستجير بك عائذاً، أو أستغيث، أو أعوذ بك، وقدَّر المؤلف العامل مصدراً، كما قدَّره سيبويه.

(٤) البيت للمغيرة بن حبناء كما في ابن السيرافي ١:٢٠٤، وورد بلا نسبه في المقرب ١:٢٥٨.
والشاهد قوله: (زخاراً) فإنَّه وضعه موضع زخير تكثير زاخر، ونصبه بفعل محذوف من لفظه، تقدير: تزخر زخيراً.

(٥) هو هنداً بنت عتبة كما في سيرة ابن هشام ٢:٣١١، والعيني ٣:٦٤٣، والخزانة ١:٥٥٦.

(٦) البيت في سيبويه ١:١٧١ غير منسوب، والمبرد في المقتضب ٣:٢٦٥، والكامل ٣:١٧٤، وابن السيرافي ١:٣٨٢.
والشاهد نصب (أعياراً) على الحال بفعل محذوف، وضعت (أعياراً) موضعه.

أَفــي الــولائِــم أولاداً لــواحــدةٍ
وفــي الــعــيــادةِ أولاداً لِــعِــلاَّتِ[1]

ومنه هذا: أتميميًّا مرةً وقيسيّاً أخرى[2]، وتميميٌّ لم يؤخذ من الفعل، وإن كان جارياً مجرى الصفات فهو مُتَرَدِّدٌ بين هذا الفصل، والفصل الذي قبله.

الخامس: ما كان تشبيهاً وذلك قولك: له صوتٌ، صوتُ الحمار، يكون صوت الحمارِ مرفوعاً ومنصوباً، فإذا كان مرفوعاً كان بدلاً، وإذا كان منصوباً كان منصوباً بإضمار فعلٍ تقديره فبدى صوت الحمارِ أو بصوت صوت الحمار، ولا يكون عند سيبويه حالاً وإنْ كان على تقدير مثل صوت الحمار لقبح اللَّفظ، لأنَّ الحال لا تكونُ معرفةً وأجازَهُ الخليلُ[3] ولكلٍّ وجه.

فإن قلت: له صوتٌ صوتَ حمار اتفق الخليل وسيبويه على جواز الحال لأنه[4] نكرة[5]. [فإذا قلت: مررتُ به فإذا عليه نوحٌ نوحَ الحمام،

(١) البيت في سيبويه ١:١٧٢ غير منسوب، والمبرد في الكامل ٣:٩٠٢، والمقتضب ٣:٢٦٥، وابن السيرافي ١:٣٨٢، وشرح الأبيات المشكلة ٣٠٨.
والعلات: نساء الأب، وأولاد العلات: أي أولاد الأمهات شتّى. يريد: أنَّهم يتَّفقون في شهود الولائم حتى لكأنَّهم أبناء أم واحدةٍ، ويختلفون في عيادة المريض اختلاف أولاد الأمهات المتعددات.
والشاهد نصب (أولاداً) بفعل محذوف، تقديره: أتصيرون. وأولاداً ليست من المصادر السابقة التي وقعت بدلاً من لفظ الفعل بل إسم. ولذلك يقدَّر لها فعل من غير لفظها. وإنَّما أورده المؤلف هنا لأنَّه جرى مجرى المصادر التي تأتي بدلاً من الفعل.
(٢) تميمياً مرة وقيسيَّاً مرة ينصبان على الحال على تقدير: أتتحوَّل تميماً مرةً، وقيسياً مرة، ويجوز أن يكونا من باب المصدر على حذف مضاف، التقدير أتتخلَّق تخلق تميميّ مرة..
(٣) انظر سيبويه ١:١٨١.
(٤) قال سيبويه ١:١٨٧: (فإنَّما انتصب هذا لأنَّك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأوَّل ولا بدلاً منه ولكنك لما قلت: له صوتٌ علم أنَّه قد كان ثمَّ عمل فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت فحملت الثاني على المعنى. اهـ).
(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

فالرفع الوجه لأنَّ الضمير من عليه[1]] ليس الفاعل[2]، ويجوز النَّصب لأنَّه إذا قال عليه نوح دل على النائح[3]، ويكون هذا بمنزلة:

لِيُبْكَ يزيدٌ ضارِعٌ لخصُومِهِ[4]

تقديره: يبكيه ضارعٌ لخصومه، فكذلك يكون التقدير هنا تنوح نوح الحمام.

فإن قلت: مررت به فإذا له علُم علمَ الفقهاءِ. فإنْ أردت أنَّه قد استكمل أنْ يكونَ عالماً بالفقه لا تريدُ أنَّه يتعلّمُ فالرفع لا غيرُ، فإن أردتَ أنه يتعَلّمُ ولم يَسْتَكْملْ[5] أن يكونَ عالماً جاز الرفعُ والنّصبُ[6] على ما تقدَّمَ في له صوت صوتَ حمارِ. فإنْ قلتَ: مررت به فإذا صوتُه صوتُ حمارٍ كان الرفعُ الوجهُ ويجوزُ النصب[7] على ضعف.

السادس: ما تريد به التوكيد وهذا يكون على وجهين:

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) انظر سيبويه ١:١٨٣.

(٣) سيبويه ١:١٨٣: (ولو نصبت كان وجهاً لأنَّه إذا قال: هذا صوت أو هذا نوح، أو عليه نوح فقد علم أنَّ مع النوح الصوت فاعلين فحمله على المعنى).

(٤) تمامه:

ومختبطٌ ممَّا تطيحُ الطَّوائحُ

والبيت في سيبويه ١:١٤٥ للحارث بن نهيك النهشلي وكذا عند أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ١:٧٤، ونسبه ابن السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي، ونسبه الأعلم إلى لبيد. وينسب لمزرد أخي الشمَّاخ، قال العيني ٢:٤٥٤، أقول: قائله هو نهشل بن ضمرة بن جابر النهشلي، وأورد من سبق ذكرهم.

وورد الشاهد غير منسوب في المقتضب ٣:٢٨٢.

والشاهد قوله: (ضارِعٌ) فإنَّه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه ما قبله.

(٥) في (ب): يستكملوا.

(٦) إنَّما تعينَّ الرفعُ في الوجه الأول لأنَّ فِعْلَهُ غيرَ علاجي. وجاز في الثاني الرفع والنَّصب لأنَّ فعله علاجِي أو مشبه للفعل العلاجي فأشبه بهذا.

(٧) الرفع والنصب هنا يرجعان إلى المرفوع بعد إذا الفجائية، وهو مبتدأ يجوز أن يسكت عليه ولا يؤتي بالخبر، وفي هذه له أن ينصب (صوت حمار) إمَّا على أضمار فعل وإمَّا على الحال، ويجوز أنْ يؤتي بالخبر فيجب رفع (صوت حمار) الثاني. انظر سيبويه ١:١٨٤.

أحدهما: أن يكون توكيداً لمقتضى الكلام نحو: له عليّ ألفُ درهم عرفاً، فعرفُ منصوبٌ بإضمار فعل لا يظهرُ، وإذا ظهرَ الفعل زال المصدرُ فهما يتعاقبان وجِيءَ بعرف توكيداً لما اقتضاهُ لـه عليّ ألف درهم لأنّه يقتضي الاعتراف والإقرار بالدين.

الثاني: ما كان توكيداً لوقوع الخبر لا لمقتضاه ويسمَّى التوكيد العام ويسمَّى الأول التوكيد الخاص وهذا يكون على وجهينِ:

أحدهما: ما يصحبه مع التوكيد البيان.

[الثاني: ما لا يصحبه البيان[1]] وإنَّما / هو توكيد خاص[2]، فمثال الأول: قوله: هذا زيد حَقّاً، وهذا عمرو علماً فقولك: حقّاً وعلماً هو توكيد للاخبار، وفيه بيان لأنك قد تخبر بمظنون عندك، ومثله في الحال:

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نَسَبى[3]

فقولك: معروفاً بها نَسبى، فيه توكيد للاخبار لقوله: أنا ابنُ دارة. وفيه مع ذلك بيان، فإنّ الشخص قد يكون ابن دارة، ولا يكون مع ذلك معروفاً بها، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿ وَهُوَ الحقّ مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ ﴾[4].

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٢) في (أ): خالص.

(٣) تمامه:

وهل بدارةَ يا للنَّاسِ مِن عارِ

والبيت لسالم بن مسافع الغطفاني كما في نوادر المخطوطات ١٥٦:٦، والشعر والشعراء ٤٠١:١، والإصابة (٣٦٥٧).

وفي ابن السيرافي ٥٤٦:١: قال سالم بن دارة ودارة أمه كما في فرحة الأديب ١٨٨، وفي سيبويه ٢٥٧:١: قال ابن دارة.

والشاهد قوله: (معروفاً) فإنَّ هذه الحال جاءت مؤكدة لمضمون الجملة الإسمية قبله (أنا بن دارة).

(٤) سورة البقرة آية: ٩١، وفي (أ): لما بين يديه، والصواب ما أثبتنا من (ب) و(جـ) لأنَّ آية =

ومثال الثاني: الله أكبرُ دَعْوةَ الحقّ. فإنَّ قولَهُ: دعوةَ الحقّ مؤكد لا غيرُ، وهذا كلّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ لا يظهرُ، ومتى ظهر الفعل زالَ المصدرُ لأنهما يتعاقبان، ولذلك لم يجز أنْ تقول: زيدٌ منطلقٌ، ظننت ظنّاً، ولا يجوزُ هنا إلاّ الإعمال لأنك إنْ رفعتَ وألغيت ظننت جمعت بين المتعاقبين. فإنْ أردتَ الإلغاء جئت بأحدهما (و)[1] هذايُبَيّنُ إن شاء الله.

السابع: المصدر الذي وُضِعَ موضع الحال[2] وهو يكون على ثلاثة أوجهٍ: نكرة ومعرفة بالألف واللام، ومعرفة بالإضافة. فمثال النكرة قوله سبحانه: ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دأباً ﴾[3]. ومنه كلمتهُ مشافهةً، ورأيتهُ عياناً، وذهب سيبويه في هذا إلى أنّه سماع لا يقال منه إلاّ ما قالته العربُ[4]. والمبرد يذهب إلى أنّه قياس[5]، ومثال المعرف بالألف واللام: أرسلها العراكَ. المعنى تَعتَرِكُ العراك. ومثال المعرف بالإضافة طلبتُهُ جهدي. ولا خلاف بين المبرد وسيبويه، أنَّ المعرف يُحفظُ للتنظير لا للقياس، ووضعت العرب اسماءً موضعَ المصدر الموضوعِ موضعَ الحال، وذلك يكون على ثلاثةِ أوجهٍ أيضاً:

= «لما بين يديه» من سورة فاطر وليس فيها الواو التي قبل الضمير (هو) وقد سقطت من الآية من السطر في (أ) واستدركت في الهامش بخط مغاير.

(١) سقط من (جـ).

(٢) سيأتي ذكر لهذا المصدر في باب الحال، انظر ص ٣٨٧ عند الكلام على الشرط الثالث من شروط الحال.

(٣) سورة يوسف آية: ٤٧.

(٤) لم يجعل سيبويه مجيء المصدر المنكر حالاً قياساً، بل قصره على السماع، ولهذا قال بعد أن أوردَ أمثلةَ الباب: (وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأنَّ المصدر ها هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً، الا ترى أنَّه لا يحسن أتانا سرعة ولا أتانا رجلة. انظر سيبويه ١: ١٨٦.

(٥) المبرد يجيز مجيء الحال من المصدر النكرة إن كان نوعاً من فعله، نحو: جاءنا سرعة، وجئته مشياً، انظر المقتضب ٣: ٢٣٤، ٢٦٩، وانظر المغنى لابن فلاح ق ١٦٦/ب.

أحدها: أن يكونَ نكرةً مثاله جاءوا طُرّاً، المعنى جاءوا مجتمعين، فوضع موضع مجتمعين اجتماع، ثم وضع موضع اجتماع طُرّاً، وليس طُرّاً حالاً بنفسه، إذْ لو كان حالاً بنفسه لوصف به، ولا يقال مررت بقوم طُرٍّ.

الثاني: أن يكون معرفاً بالألف واللام مثاله: جاءوا الجمَّاءَ الغفيرَ المعنى جاءوا مجتمعين فـوضع[1] موضع مجتمعين الاجتماع، ثُمّ وُضِعَ مَوضِعَ الاجتماع الجماء الغفير، وهذه صفة لازمة.

الثالث: أن يكون معرفاً بالإضافة مثاله: جاء زيد وحده، المعنى جاء زيد منفرداً، أي لم يكن معه /غيره، ثم وضع موضع منفرداً انفراده، ثم وضع موضع انفراده وحده، ولا يكون وحده إلاَّ منصوباً على ما ذكرت لك.

وذهبت يونس إلى أن وحدَهُ على إسقاط حرف الجر والأصل جاء زيدٌ على حياله[2]، وهذا يبعد لأنَّه لم يسمع حذف حرف الجر في هذا. قال يونس: هو بمنزلة عنده مما لزم فيه إسقاط حرف الجر. ألا ترى أنَّ عنده ظرف وأصل الظرف أن يكون بحرف الجر، فالتزم هنا حذفه، فلا يقال جلست في عنده. الجواب: ليس مثله لأنَّ العربَ فعلت هذا في الظرف الذي منعته التصرف، وجاء زيدٌ على حيالِهِ ليس بظرف، فالصحيحُ ما ذهب إليه الخليلُ[3]. ولا يُثَنّى وحدَهُ ولا يجمعُ، ويُثَنّى الضمير الذي يضاف إليه وحده ويجمع، وذلك الضمير عائد على صاحب الحال فتقول: جاء زيد

---

(١) في (أ): فيوضع.

(٢) في سيبويه ١: ١٨٩: (وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل عـلى حيالـه فطرحت على فمن ثم قال: هو مثل عنده.

(٣) ردَّ المؤلف قول يونس ورجَّح قول الخليل ولم يروه بلفظه كما روى قول يونس، واكتفى بالقول: (ولا يكونُ وحْدَهُ إلاَّ منصوباً). ورأى الخليل في وحده كما في سيبويه ١: ١٨٩ أنَّه منصوبٌ على المصدر، قال سيبويه: (وهو عند الخليل كقولك: مررت به خصوصاً..).
وبقي في و(حدَهُ) قول ثالث للبصريين، وهو النصب على الحال وذلك على تأويل وحده بمنفرداً، انظر شرح أدب الكاتب للجواليقي: ١٥٩.

وحده، وجاء الزيدان وحدَهُما، وجاء الزيدون وحدَهُم، وجئت وحدي إذا كان حالاً من الفاعل وجئتك وحدك[1] إذا كان حالاً من المفعول ولم يسمع مرفوعاً ولا سمع مخفوضاً إلَّا في ثلاثَة ألفاظٍ قالوا[2]: هو نَسِجُ وحدِهِ، إذا أرادوا المدح، والمعنى لم ينسج على منواله غيره، وجاء على جهة التشبيه والمثل فقالوا: هو عُيَمِيْر وحدِهِ، وجُحَيْشُ وحدِهِ[3]، ومعناهما الذَّم، والمراد بذلك أنَّه ينفردُ برأيه ولا خير في رأيه وأهل الحجاز يضعون موضع «وحده» خمستهم وثلاثتهم فيقولون: جاءوني خمستَهُم بالنّصب، والمعنى جاءوني وحدهم، وكذلك ثلاثتهم وعشرتهم وما بينهما[4]، والمعنى لم يجيء غيرُهم، وبنو تميم[5] لا يقولون هنا إلَّا وحدهم ويَضعُونَ ثلاثُتُهُم وعشرتُهُم وما بينهما موضعَ كلهم فيقولون: مررتُ بالقوم عشرتِهم على معنى كلهم، وربّما مرَّ بغيرهم، ولا يقول أهلُ الحجاز إذا أرادوا المعنى إلا كلهم وأجمعين، ولا خلاف في الاسم الموضوع موضع المصدر الذي وضع موضع الحال أنه يحفظ للنظير منكراً كان أو معرفاً.

القسم الثالث[6]: المصدر الذي لم ينبْ منابَ الفعل ولا مناب أَنْ والفعل، فهذا لا يُنصَبُ، لأنه لم يَنُبْ منابَ ما يُنْصَبُ، ولأنَّ الفعل قد ظهر فله العمل، وذلك كلّ مصدرٍ عمل فيه فعلُهُ على غير جهة التشبيه، وذلك قولك: ضربتْ ضرباً، وقمتُ قياماً، ويسمَّى المفعول المطلق لأنه الذي أوقعه الفاعل. ألا ترى أنك تقول/: أوقعت ضرباً وأوقعت قياماً، ولا يمكن

(١) سقط من (جـ).

(٢) سقط من (ب).

(٣) سقط من (جـ).

(٤) انظر سيبويه ١: ١٨٧.

(٥) في سيبويه ١: ١٨٧: (وأمَّا بنو تميم فيجرون على الإسم الأوَّل إن كان جرَّاً فجراً وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً فرفعاً..).

(٦) في (جـ): بياض بمقدار الكلمة.

أنْ تقولَ في ضربت زيداً أوقعت زيداً، لأنَّ زيداً ليس فعلك، ويجوز أن تنصب هذا المصدر نصبَ المفعول به على جهة الاتِّساع[1]، ومن هذا النّصب يرفع بالفعل المبني للمفعول به[2]، وأما إذا كان مفعولاً مطلقاً فلا يكون إلا منصوباً، وهذا معنى قول أبي القاسم: إذا أطلقت عليه الفعل في موضعه[3].

(١) سقط من (ب).
(٢) يريد أنَّه إذا نصب على أنَّه مفعول به على جهة الاتِّساع فإنَّه يرفعُ نائب فاعل للفعل المبني للمفعول به.
(٣) انظر الجمل: ٩٣.

باب أسماء الأفعال[1]

اعلم أنَّ العرب تحذف الأفعال اتِّساعاً في الكلام وتجعل لها اسماء تدل عليها كدلالة الاسماء على مسمياتها وتوجد مفردةً ومركبةً ومضافةً على حسب ما تكون الاسماء عليه، فمثال المفردةُ رويدَ، وَبَلْهَ، ومثال المضافةَ دونك، عليك[2]، ويجري دونك مَجْرى عبد الله ويجري عليك مَجْرى دونك إن جعلت على هنا اسماً، فإنْ جعلتها حرفاً جرى مَجْرى رجلٍ سميته بجار ومجرور كرجل سَمْيته: عن زيد، وعلى عمرو والاختيار في هذا أن يجري مَجْرى المضافِ والمضافِ إليه[3]، ومثال المركبة حيهل، ولما كانت أسماء الأفعالِ مدلولاتُها الأفعالُ، والأفعال لا توجد فاعلةً ولا مفعولة ولا مضافةً، لم يدخل أسماء الأفعال الإعراب، لأن الإعراب إنّما يدخل في الأسماء للدلالة على هذه المعاني (في المسمّياتِ)[4]، فأسماء الأفعالِ لا موضعَ لها مِن

---

(١) ما بين الحاصرتين لم يظهر في (جـ).

(٢) وما أضيف من أسماء الأفعال فلا يضاف إلاَّ إلى كاف المخاطب، فلا يقال: رويده زيداً ولا دونه عمراً، يريد به غير المخاطب لأنَّه ليس بفعل، وذكر سيبويه ١:١٢٦: (أنَّ بعضهم قال عليه رجلاً لَيْسِي، وهذا قليل). بتصرف، وانظر الأصول لابن السراج ١:١٦٨، ١٦٩.

(٣) ما ذكره هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين، وقد صرَّح به المؤلف في كتابه الكافي ١:٣٤٩، ٣٥٠، فقال: (وما ذكرته أولاً من أنَّ الكاف إسم، وأنَّ موضعها خفض مذهب سيبويه وجمهور النحويين. . .).

(٤) سقط من (جـ).

الإعراب، وفي هذا خلافٌ[1] لكنّ الأظهرَ عندي ما ذكرتُهُ.

وتعمَلُ عمَلَ الفعلِ الذي هي اسم له لأنها نابتْ مَنَابَهُ ودلّتْ عليه، فإنْ كان ذلك الفعلُ متعدِّياً كانت هي متعدِّيَةً، وإنْ كان الفعلُ غيرَ مُتَعَدٍّ كانت هي غيرَ متعدّيةٍ، وإنْ كان الفعلُ متعدِّياً بحرفٍ تعدَّتْ هي بذلك الحرف ولا بدّ من تَحَمُّلِها الضميرَ الذي كان في الفعل إلَّا أنه في الفعل يظهر ويستتر وهو في أسماء الأفعال مستترٌ لا غيرُ لا يجوز ظهوره، وتكون هذه الأسماء في الأمر وتكون في الخبر إلَّا أنها في الأمر أكثر لأنَّ الأمر لا يكون إلَّا بالفعل، ولأنَّ حذف الفعل في الأمر أكثر منه في الخبر، وإذا كانَ في الخبر جرى مَجْرى فعلِهِ، فإن كان الفاعلُ ظاهراً/ مع فعله كان معه ظاهراً فتقول: شتانَ زيدٌ وعمروٌ، وإن كان مع الفعل مضمراً كان مع اسمه مضمراً ولا يظهَرُ، وإن كان في الفعل ظاهراً، فإذا قلت: شتان ما هما، فما زائدة وفاعل شتان مضمرٌ وهما توكيدٌ لذلك الضمير[2]، مثال ما لا يتعدَّى: مَهْ؛ لأنَّ مَهْ اسم لأكْفُفْ، وصه اسمٌ لاسكت، واسكت لا يَتعدّى، فصه لا يتعدى وتقول: دونك عمراً[3]، وعليك زيداً[4]، لأنَّ عليك ودونك اسمان لخذ والزم، والزم متعد،

---

(١) اختلف العلماء في أسماء الأفعال، ألها محل من الإعراب أم لا؟.
فذهب الأخفشُ وجماعةٌ واختاره ابنُ أبي الربيع هنا وفي (الكافي ١: ٣٤٤) وابن مالك والرضى إلى أنَّ أسماء الأفعال لا موضعَ لها من الإعراب.
وذهب بعض النحويين إلى أنها في محلِّ نصب فجعلها موضع المصدر الموضوع موضعَ الفعل فنزال وُضِعَ مَوضعَ نزول، ونَزُولُ وُضِعَ موضعَ انزلَ، فيجب لذلك أن تكون منصوبة لأنَّها وضعت موضع المصدر المنصوب، قال ابن الربيع بعد أنْ أوردَ هذا وردَّه: (وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي أنَّ موضعها نصب وإن لم يكن واضحاً. اهـ).
والقول الثالث أنَّها في محل رفع مبتدأ والإسم المرفوع بعدها سد مسد الخبر كما في أحاضر زيدٌ.
انظر الكافي ١: ٣٤٥، ٣٤٦.
(٢) في (ب): المضمر.
(٣) في (ب): زيداً.
(٤) في (ب): عمراً.

فدونك وعليك متعديانِ، وفي عليك ودونك ضميرُ الفاعلِ، والكاف مخفوضةٌ، كما كان القيس من امرىء القيس مخفوضاً، لأن الاسم إذا كان مضاف فلا بدّ من خفض الثاني، ويجري الأول مجراه لو كان مفرداً والمفرد هنا مبني، فدون من دونك مبنيةٌ، ولما كان الضميرُ المخفوضُ مِن دونك، وما جرى مجراها هو الضمير المستتر في المعنى جرى على حسب حاله، فإنْ كان مفرداً كان مفرداً، وإنْ كان مثنّى كان مثنّى، فتقول: عندك زيداً ودونك عمراً إذا أمرت واحداً. فإن[1] أمرت اثنين قلت: دونكما. وتقول في الجميع: دونكم، فصار لذلك الضمير المخفوض مبيّناً للضمير المرفوع كما تبين الكاف في رويدك وإنْ كانا مختلفين لأنه في رويدك مثل الكاف حرف جيءَ به لبيان الضمير المرفوع المستتر أو لتوكيده إن كان يعلم من غيره، وهو في دونك وما جرى مجراها اسم مخفوض فيلزم عن هذا إذا أكدت المأمور برُوَيْدَك بالنفسِ والعينِ أن تؤكدَهُ بالضمير المنفصل لأنَّه لا يجوزُ تأكيدُ الكافَ لأنَّه حرفٌ، وإذا أكدّتَ المأمور بدُونك وما جرى مجراه بالنّفس والعين جاز لك وجهان: أَنْ تؤكدَ المرفوعَ فيلزم في ذلك ما يلزم في رويدك، وَأنْ تؤكد الضمير المخفوض لأنَّه هو في المعنى فتقول: دونك نَفْسِكَ بالخفض إذا أجريتَ التوكيدَ على الكافِ، فإنْ أجرَيْتَهُ على المضمرِ المرفوع المستتر قلت دونك أنتَ نفسُكَ لا يجوز غيرُ ذلك لأنّ الضمير المرفوعَ لا يؤكد بالنفس والعين حتى يؤكد بالضمير المنفصل وَيَتَبَيَّنُ هذا في بابِ التوكيد مكملاً إنْ شاء الله، وكذلك حذرك يجري مجرى دونك لأنَّ الكاف/ مجرورة وهي اسم وكذلك حيهل الصلاة فحيهل مركب وهو اسم إيت فإن قلت: حيَّ على الصلاة، فحيّ مفرد وهو اسم أقبل فَتَعَدَّى تَعَدِّيهِ بعلى.

(١) في (جـ): فإذا.

فصل[1]

وَلَمَّا كان اسمُ الفعلِ لا يتصرّفُ في نفسهِ لم يتصرّف في معموله فلا يجوز زيداً دونك عند البصريين[2]. وأما قولُهُ تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُم﴾[3]. فليس على: عليكم كَتابَ الله، وإنّما هُوَ مَصْدَرٌ[4] لكتب دلّ عليه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهاتُكُمْ﴾[5]. كما جاء ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾[6] وكقول الشاعر[7]:

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاَّ منكِبٌ
منه وحرفُ السّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ[8]

وأما قول الشاعر[9]:

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) وإلى هذا ذهب الفراء من الكوفيين. انظر معاني القرآن ١: ٢٦٠، والإنصاف ١: ١٢٦.

(٣) سورة النساء آية: ٢٤.

(٤) ما ذكره هو مذهبُ سيبويه وأكثرُ البصريين، انظر سيبويه ١: ١٩١، والمقتضب ٣: ٢٠٣.
وذكر سيبويه أنَّ بعضهم نصبَ كتاب الله على قوله: عليكم كتاب الله. وفي المقتضب ٣: ٢٣٢ (ومن زعمٍ أنَّ قوله: ﴿كتاب الله عليكم﴾ نصب بقوله: عليكم كتاب الله - فليس يدري ما العربية لأنَّ الأسماء الموضوعة موضعَ الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال فتنصب ما قبلها.
وذهب الكسائي إلى أنَّ (كتابَ اللَّهِ) منصوبٌ على الإغراء بـ (عليكم)، وقد ردَّ النُّحاة ما ذهب إليه الكسائي بأنَّ ما انتصب بالإغراء لا يتقدَّمُ في هذا الموضع.

(٥) سورة النساء آية: ٢٣.

(٦) سورة النحل آية: ٨٨. و(صنع) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه ما قبله، وهو قوله: ﴿وترى الجبال تَحْسَبُها جامدةً وهي تمرُّ مَرَّ السَّحاب﴾.

(٧) هو أبو كبير عامر بن الحيسس الهذلي كما في ديوان الهذليين ٩٢، وسيبويه ١: ١٨٠، وشرح أشعار الهذليين. وابن السيرافي ١: ٣٢٤.

(٨) البيت في المقتضب ٣: ٢٠٤، ٢٣٢، والإيضاح العضدي ١: ١١٦، والكافي ١: ٣٥٤.
المحمل: أراد به حمالة السيف.
الشاهد فيه (طَيَّ الْمِحْمَلِ) حيث نصبَ (طيَّ) بفعل مضمرٍ، كأنَّه قال: طوىَ طيَّاً مثلَ طَيِّ المحل وليس منصوباً بـ (يمس).

(٩) لم أقف على إسم الشاعر.

يَا أيُّها الماتِحُ دَلْوِى دُونَكا[1]

فدلوى منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ دلتْ عليه الحالُ، كما تقول لِمَنْ أَشَال سوطاً، أو شهر سيفاً: زيداً[2]، وجاء دونَك توكيداً ومع هذا فإنَّ الشاعر قد يَضْطَرّ فيقدّم ما لا يَتَقَدّم في الكلام، كما قال[3]:

وأبغضُ مَنْ وَضَعْتُ إلـيَّ فيه
لساني معشرٌ عَنْهُم أَذُودُ

والأصل وأبغضُ مَنْ وضعتُ فيه لساني إليَّ فَفَصلَ بَيْنَ الموصول وبعض الصلة بأجنبيٍّ من الصّلةِ لأنَّ إليَّ متعلقٌ بأبغضَ.

فصل [4]

اعلم أنَّ أسماء الأفعال إنَّما يُقالُ منها ما قالَتْهُ العربُ، ولا يُقَالُ منها

---

(١) تمامه:

إني رأيتُ النَّاس يحمدُ وَنَكا

والبيت في معاني القرآن للفراء ١:٢٦٠، وأمالي القالي ٢:٢٧١، وأمالي الزجاجي ٢٣٧، والإنصاف: ٢٢٨.

المائح بالهمزة: إسم فاعل لميح، وهو الرجل الذي ينزل إلى جوف البئر ليملأ الدلاء، فإن وقف على شفير البئر ينزع الدلاء فذاك الماتح ـ بالتاء.

والشاهد قوله: (دلوي دونك) حيث نصب دلو بفعل محذوف دلَّ عليه إسم الفعل، كذا وجه البصريون البيت، وذهب الكسائي وبعض الكوفيين إلى أنَّه مفعول به مقدم لـ (دونك).

(٢) في الكافي ١:٣٥٤ (وتقول لمن أشال سوطاً أو شهر سيفاً: زيداً، ثمَّ تقول: اضرب فتأتي بإضرب على جهة التأكيد..) وقد سبق أن أورد المؤلف هذا المثال في المصدر النائب عن فعله.

(٣) لم أعثر على إسم الشاعر، والبيت في الهمع ١:٣٠٣، والدرر ١:٦٤. وسيذكر المؤلف الشاهد في باب التمييز، انظر ص .

والضرورة جاءت من الفصل بين الصلة ومعمولها ومتعلقها بأجنبي وهو إلي.

(٤) سقط من (جـ).

شيءُ بالقياس إلاَّ فعالِ نحو: حذارِ فإنَّه قياس في كلِّ فعلٍ ثلاثي فتقول: قراء بمعنى اقرأ، وسماع[1]، وخراج ودخالِ.

فصل

اعلم أن رويداً استعمل على ثلاثة أوجهٍ:

أحدهما: اسمُ فعلٍ وهو ما ذكرتُهُ فيقول: رويدَ زيداً على معنى دَعْ زيداً. حكى سيبويه: والله لو أردتُ الدراهِمَ لاعطيتك رويدَ ما الشِّعرَ[2]، وما زائدةٌ، والمعنى دع الشعر.

الثاني: أن يكونَ مصدراً حكى سيبويه عن العرب رويد نفسِهِ بخفض نفسهِ[3]، جعله مصدراً بمنزلة قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾[4]. الأصل فضرباً الرقاب بالتنوين والنصب، وَأُضِيفَ للتخفيف، ويمكن أن يكون رويدك بمنزلة حذرك، وَسَمّي الفعلُ بالمصدرِ المضافِ، وتكون الكاف على هذا اسماً مخفوضاً بمنزلة الكاف في دونك فَتجْرِي مجراها.

الثالث: أن يكون صفةً حكي سيبويه ساروا /سيراً رويداً[5]. فإذا قلت: ساروا رويداً فيكون رويداً حالاً من السير الذي تضمنه الفعل، ولا يجوز أن يكون مصدراً، وإنْ كان في الأصل صفةً للمصدر. ألا ترى أنك لا تقولُ في الأعرف سيرٌ شديدٌ، وتقول: سير سيرٌ شديـد، وكـذلك بلة، تستعمل استعمالَيْنِ:

---

(١) في (ب) زيادة: بمعنى سمع.

(٢) سيبويه ١:١٢٤.

(٣) في سيبويه: (وحدثنا مَن لأنتهم أنَّه سمع من العرب من يقول: رويدَ نفسه، جعله مصدراً كقوله: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾، وكقولك: عذيراً لحى..).

(٤) سورة محمد آية: ٤.

(٥) سيبويه ١:١٢٤.

أحدهما: أن تكون اسمَ فعلٍ. ومعنى بَلْهَ زيداً دع زيداً.

الثاني: أن تكون مصدراً فتقول: بَلْهَ زيدٍ، فلا يكون هذا اسم فعل، لأنّ أسماء الأفعال لا تضافُ ولا تلحقها كاف الخطاب لبيان الفاعل، كما لحقت رويدك وهاك[1] وحيهلك. وتقـول العرب: هلم لـكَ، ولا تقول هلمك. وكذلك يجوز لك أن تقول: بَلْهَ لَكَ ولَكَ ولَكَما، ويكونُ التقدير لَكَ دعائي، ولا يكون التقدير لك ادعوا إذ لو كان محمولاً على الفعل لجاز أَنْ ينصبَ فيقال: إيَّاكَ تريد، إياك أعني، ولأنَّ الفعل الذي يصل بحرف الجر لا يحذف في الأكثرِ، فدل هذا على أن لحاق الكاف لرويدك وما جرى مجراها لا يقاسُ عليه، ومجيىء لك لبيان الفاعل قياس ـ والله أعلم.

---

(١) في (جـ): هاءك.

بَابُ المنصُوباتِ

المنصُوباتُ على قسمَيْنِ: ما انْتَصبَ بعد تَمامِ الكلام، وما انْتَصبَ بعد تَمامِ الاسمِ، فالمنصوبُ بعد تمامِ الكلامِ مفعولٌ ومشبهٌ بالمفعولِ، والمَفعولاتُ خمسةُ أقسامٍ:

أحدُها: المفعولُ المطلقُ.

الثاني: المفْعُولُ بهِ.

الثالثُ: المفْعُولُ فيهِ.

الرابعُ: المفْعُولُ مَعَه.

الخامسُ: المفْعُولُ مِنْ أجْلِه.

فأَمَّا المفعولُ المطلقُ فهو المصدرُ إذا نصَبَهُ فِعْلُهُ ويكونُ مبهماً نحو: ضربتُ ضرباً، ويكونُ مُخْتصّاً فتقولُ: ضربتُ ضرباً شديداً، وضربتُ ضرْبَتَيْنِ، وضربتُ الضَّرْبَ الّذي تَعْلَمُ، ويكونُ نوعاً منه فتقولُ: رجعتُ القَهْقَرَى، وقَعَدَ القُرْفُصاء، ومشى الخَوْزلاء، لأنكَ إذا قلتُ رجعْتُ القَهْقَرى، فكأنكَ قلتَ: رَجعْتُ رُجُوعاً إلى خَلْفٍ، وإذا قلتَ: قَعدَ القُرْفُصاء[1]، فكأنَّك قلتَ: قعد قعُوداً على صفة كذا، ومشى الخَوْزَلاءَ

---

(١) القُرْفُصَاءِ: هي أن يجلسَ على إليَتَيْهِ مُلصِقاً فَخِذَهُ بِبطْنِهِ ويحْتَبي بيديْهِ يضعهما على ساقَيْهِ كما =

بمنزلةِ مشى مِشْيَةً فيها تَفَكّكٌ. وأنتَ لو قلتَ هذا لكان مصدراً مُخْتَصّاً فما وقعَ موقِعَهُ يكونُ مِثْلَهُ. ومِنْ هذا: صَلَّيتُ الظُّهرَ إذا جعلتها اسماً للصلاة المفروضةِ عند الزَّوال. فإنْ جعلتَ الظُّهرَ اسماً/ للوقتِ كان ظرفاً. وتضعُ العربُ أسماءً موضِعَ المصدرِ. قال اللّهُ عزَّ وجَل: ﴿ فَلَنْ يَضُرّ اللهَ شيئاً ﴾[1]. التقدير: لَنْ يَضُرَّ الله ضرراً قليلاً ولا كثيراً، ومِنْ هذا: ضربتُ زيداً سوطاً، التقدير: ضربت زيداً ضربةً، ويكونُ المصدرُ جارياً على المصدرِ نحو: ضربتُ ضرباً. ويكونُ جارياً على غيرِ المصدرِ نحو قوله سبحانه: ﴿ واللَّهِ أنبتكُمْ مِنْ الأرضِ نَباتاً ﴾[2]. وُضِعَ نباتٌ موضِعَ انْباتٍ اتساعاً، ويمكنُ أن يكونَ نباتٌ مصدراً لِنَبتَ، لأنَّ أنبتَ يدلُّ عليهِ فيكونُ التقدير: فَنَبتّمْ نباتاً، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وتَبَتْلْ إليهِ تَبْتِيلاً ﴾[3]. يكون تَبْتِيلٌ في موضعِ تبتّل، ويكون أيضاً مصدراً لبتل المفهومُ من تبتل، فيكون التقدير: فَبَتّل نفسكَ إليهِ تَبْتيلاً، ويكون المصدرُ ملاقياً في المعنى. قال امْرُؤُ القيسِ:

وَآلتْ حَلْفةً لَمْ تَحْلُلِ[4]

= يَحْتَبيء بالثّوب، وقيل هي أن يجلسَ على ركبَتَيْه منكبّاً ويلصقُ بَطْنَهُ بفخِذَيْهِ يتأبَّطُ كَفَّيْهِ، وهي جَلْسَةُ الأعرابِ. انظر اللسان (قرفص).

(١) سورة آل عمران آية: ١٤٤.

(٢) سورة نوح آية: ١٧.

(٣) سورة المزمل آية: ٨.

(٤) هذا جزء من عجز البيت، وصدره مع جزئه الباقي من العجز:

ويوماً على ظهر الكثيبِ تعذَّرَتَ. . عَلَيَّ

والبيت من معلقته، في شرح القَصائد السبع الطوال: ٤٢، والمساعد ١:٤٦٧، والهمع ١:١٨٧.

وآلت: حلفت. ولم تحلل: أي لم تستثن.

والشاهد يَنْصُب (حلفة) بآلت، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل محذوفٍ من لفظه، تقديره حلفتْ حلفةً.

وهذا المصدرُ هنا يُنْصَبُ نَصْبَين:

أحدُهما: على أنه مفعولٌ مطلقٌ وهُوَ الحَقِيقَةُ.

الثاني: أنْ يُنْصَبَ نَصْبَ المفعولِ به على جهةِ الاتساعِ، وقد مضى الاستدلالُ على الاتساعِ في بَابِ الفعلِ المبني للمفعولِ به(١).

فصل (٢)

المصدرُ اسمُ جنسٍ فيلْزَمُ عَنْ هذا أنْ يقعَ على القليلِ والكثيرِ فلا يُثَنَّى ولا يجمعُ في الأعرفِ، وإنْ اختلفتْ أنواعُهُ(٣). وقد يجمعُ للتكثيرِ كما يجمعُ الجمع للتَّكثيرِ وهذا يُحفظُ ولا يقاسُ عليه. واختلفَ النحويونَ في تثنيتِهِ وجمعهِ عند اختلافِ أنواعهِ، فَمِنهُم مَنْ ذهب إلى أنَّ هذا قياسٌ(٤).

وَمِنَ النحويين مَنْ قال كما لا يُثَنَّى ولا يجمعُ لاختلافِ آحادِهِ فلا يُثَنَّى ولا يجمعُ لاختلافِ أنواعِهِ، لأنَّ المانعَ واحدٌ لأنَّه كما يقعُ على الآحادِ يقعُ على الأنواعِ، وكذلك أسماءُ الأجناسِ فالغُسُولُ إذا جاءَ لا يُقاسُ عليه. وإلى هذا كان الأستاذُ أبو علي(٥) يذهبُ وهو عندي الصحيحُ والله الموفق.

---

(١) انظر ص: ٢٩٣.

(٢) سقط من (جـ).

(٣) سقط من (ب).

(٤) يريد أنَّ تثنيتَهُ وجمعَهُ عند بعضِ النحويين جائزةٌ قياساً، وهُو ظاهِرُ كَلام ابن جني في اللمع: ١٣٥، وإليه ذهب ابنِ مالك. انظر المساعد: ٤٦٦، والهمع ٣: ٩٧. قال أبو حيان: والتثنية أصلح من الجمع قليلاً، تقول: قمت قيامين، وقعدت قعودين، والأحسنُ أن يقالَ: نَوْعَيْنْ من القيام، ونَوْعَيْنْ من القعود.).
انظر الهمع ٣: ٩٧.

(٥) يريد أبو علي الشلوبين، والقولُ بعدمِ قياسِ تثنيةِ المصدرِ النَّوعِ هُو ظاهِرُ كلام سيبويه، واختَارَهُ الشلوبين، ورجحه المؤلف هنا، انظر: المساعد ١: ٧٦٦، وأوضح المسالك ٢: ٢١٥، والهمع ٣: ٩٧.

وأمَّا إذا لحقتْهُ التَّاءُ الدالةُ على الواحدِ فلا خلافَ أنَّ هذا يُثَنَّى ويُجمَعُ، وهو الذي يُسَمَّى المحدُودُ، وقد مضى الكلامُ في قولِكَ: ضربت ضربَ زيدِ عمراً[1]، وقد تقدم الكلام في أنَّ العامل إذا تصرَّف في نفسه تَصَرَّف في مَعمُولِهِ فتقول: ضرباً ضَرَبْتُ عمراً.

مسألة:

تقولُ: ضربتُ ضرباً ضَرْبَتْينِ على البدلِ ولا تقولُ: ضربتُ ضربتين ضرباً لامتناع البدل/ فدلَّ هذا على أنَّ الفعلَ لا يَنْصِبُ إلَّا مصدراً واحداً، وتقول: ضربتُ ضرباً شديداً ضَرْبتينِ، وضربتُ ضربتينِ ضرباً شديداً لصحة البدلِ فقولُ العربُ: اعلمت زيداً عمراً قائِماً العلمَ اليَقِين إعلاماً إنما جاءَ على أنَّ العلْمَ اليَقِينِ مَنصوبٌ بإضْمارِ فعل تقديره فَعَلِمَ العِلْمَ اليقينِ.

---

(١) انظر ص: ٣٢٩ وما بعدها.

بَابُ المفعُولِ بِهِ[1]

المفعولُ بِهِ هو المحلّ الذي أوقع به الفاعلُ فعلَهُ وَهُو يُوجدُ على قسمينِ:

أحدهما[2]: ما يطلبُ محلاً واحداً فهذا يَتَعَدَّى إلى واحدٍ نحو: ضربتُ عمراً، وأكرمتُ محمداً.

الثاني[3]: ما يطلبُ محلينِ فهذا يتعدَّى إلى اثنينِ نحو: كسوتُ زيداً ثوباً، وكلّ واحدٍ منهما ينقسمُ ثلاثَةَ أقسامٍ:

أحدُها[4]: ما يتعدَّى بنقلِ الهمزةِ أو بالتَّضعيفِ، فقد يكونُ لا يتعدَّى فينقلُ بواحد منهما، فَتُعدِّي نحو: أَفرَحْتُ زيداً وفرَّحْتُهُ، وأدْخَلْتُهُ وأخْرَجْتُه، وأمَّا دخلتُ الدارَ، فالأصلُ دخلتُ في الدَّارِ، يَدُلّكَ على ذلِكَ النَّظِيرُ وهو قَوْلُك: غَارَ الْمَاءُ في الموضع، والنَّقيضُ، وهو قَوْلُكَ: خرجتُ مِنَ الدّارِ. وأنَّ مصْدَرَهُ على فُعُولٍ... وفُعُولُ يَقِلُّ في المتعـدّي ويكثرُ في غيـر المُتَعدِّي، وأنَّهُ يُنْقَلُ بالهمزة وبالياءِ والنَّقْلُ بهما يكثرُ في غيرِ المُتَعدِّي ويَقِلُّ

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) سقط من (جـ).

(٣) سقط من (جـ).

(٤) سقط من (جـ).

في المُتَعدِّي، وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ النقلَ بالفاءِ لا يكونُ في المتعدِّي، وأنَّك تقولُ: دخلتُ في أمر زيدٍ [ولا تقولُ: دخلتُ أمرَ زيدٍ][1]، وإنَّما يكونُ لَكَ الوجهانِ في الظّرُوفِ، وقد يكونُ يَتَعدَّى إلى واحدٍ فيُنَقلُ بالهمزةِ أو بالتَّضعِيفِ، ومثال ذلك: أعطيتُ زيداً درهماً. الأصل: أُعْطِيَ زيدٌ الدرهمَ. قال امـرؤ القيسِ:

وَتَعْطُو برَخْصٍ غَيْرَ شَثْنٍ كأنَّهُ[2]

ومثالُ التَّضعِيفِ: لَقِّي زيدٌ عمراً، وَلَقَّيتُهُ عمراً. قال اللّهُ تعالى: ﴿ **وَلقَّاهُمْ نَضْرةً وسُرُوراً** ﴾[3]. والظاهِرُ مِن مذهبِ سيبويه أنَّ النَّقْل بالتَّضعيْفِ سماعيٌّ في المتعدّي وغير المتعدّي، وأنَّ النقلَ بالهمزةِ قياسٌ في غير المتعدي، وسماعٌ في المتعدّي[4] فأخرَجتُ زيداً، قياسٌ، وأعطيتُ عمراً الدرهمَ، سماعيٌ لكثرةِ ذلك في غيرِ المُتعدّي وقِلّتِهِ في المُتعدّي، وَمِنهُم مَنْ ذهبَ إلى القياسِ فهما، ومنهم مَنْ ذهبَ إلى السماعِ فيهما، والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه لما ذكرتُهُ، وهو الكثرةُ.

الثاني[5]: ما يتعدَّى بإسقاطِ حرفِ الجَرّ مثاله فيما يتعدى بحرف

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (أ).

(٢) تمامه:

أساريعُ ظَبْيٍ أَوْ مساويكِ اسْحلِ

والبيت من معلقته في شرح القصائد السبع الطوال: ٦٦، والمنصف ٥٨:٣، وشرح ابن يعيش ١٤٤:٧/٩٢:٦.

تعطوا: تتناول. برخص: ببنان، وهي الأصابع. غيرَ شَثْنٍ: يريد أنَّها لَيِّنَةٌ غير غليظة.

والشّاهد قوله: (وتَعْطُو بِرَخْصٍ) فإنَّ همزةَ النّقلِ حُذِفَتْ مِن الفعلِ لأنَّ أصلَهُ يُسْتَعمَلَ بغيرِ الهمزة.

(٣) سورة الدهر آية: ١١.

(٤) ما ذكرهُ المؤلِّفُ هُو المفهومُ مِن كلام سيبويه. انظر ١٧:١، ٢٣٤، ٢٣٥، وإنَّما كان النَّقْلُ في غيرِ المُتَعدِّي هو القياسُ لِكَثْرَتِهِ، وكان في المُتعدِّي سماعي لِقلّتِه.

(٥) في (جـ): بياض بمقدار للكلمة.

الجرِ/ دخلتُ الدارَ، فالأصلُ دخلتُ في الدَّارِ لما ذكرتُهُ. ومثالِه فيما يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسهِ ولآخر بحرفِ الجرِ، ثم أسقِط حرفُ الجرِّ فظهرَ عملُ الفعلِ وذلك قولُكَ: أمرتُ زيداً بالخير، وأمرتُ زيداً الخيرَ. يدلك على أنَّ الأصلَ حرفُ الجَرِّ اطْرادُهُ وعدمُ اطّرادِ النَّصب. ألا ترى أنَّك تقولُ: أمرتُ زيداً بعمروٍ، ولا تقولُ: أمرتُ زيداً عمراً، وإنَّما يكونُ لَكَ الوجهانِ إذا كان الثاني مصدراً. ومن هذا: استغفرتُ اللَّه اَلذَّنْبَ. الأصـلُ: استغفرتُ اللَّهَ مِن الذَّنْبِ، لأنه الأكثرُ في كلامِ العربِ وَيَجِبُ أَنْ يدعى في الأقل أنَّه ثانٍ.

وذهب أبو الحسنِ ابنُ الطراوةِ إلى أنَّ استغفرتَ اللَّه من الذنْب ثانٍ وأنه ضُمِّنَ اسْتَتَبْتُ، وأنَّ الأصلَ استغفرتُ الله الذنبَ[1]، لأنَّ استغفرَ طلبٌ أنْ يغفرَ لَه فهذا بمنزلةِ استقيتُ زيداً الماءَ، واستطعمتُ عمراً الخبزَ. الأصلُ سقاني زيدُ الماءَ، وأطعمني عمروُ الخبزَ، فكما كان الخبزُ والماءُ في المثالين منصوبَيْنِ في الحالَتَيْنِ[2]، كذلك يكونُ الذنبُ في الحالتينِ منصوباً ولا يكونُ منصوباً في إحدهُما مجروراً في الآخر، وهذا الذي ذهبَ إليه تنكرُهُ العربُ. تقولُ: استفهمتُ زيداً عن المسألةِ، وفهمني زيدُ المسألةَ، فإذا صحَّ هذا فأقولُ إنَّ استغفرتُ اللهَ من الذّنبِ بمنزلةِ استفهمتُ زيداً عن المسألةِ ولم يجيءْ مَجيءَ استطعمتُ، ويبقى مع أنَّ الأصلَ ما كثرُ والله أعلم.

ومن هذا سميْتُ ولدي زيداً، الأصل سَمَّيْتُ ولدى بزيدٍ، ثم أُسْقِطَ حرفُ الجر فظهرَ عملُ الفعلِ لأنَّك إذا سمَّيتَهُ بزيدٍ فقد عرفتَهُ بزيدٍ، ولا

---

(١) يرى ابنُ الطراوةِ أنَّ (اسْتَغْفَرَ) متعدٍ بنفسه إلى المفعول الثَّاني وعلى هذا (فالذَّنْبَ) في المثال مفعولٌ به ثان لـ (استغْفَرْتُ) أمَّا قولهم: استَغْفَرْتُ اللَّه من الذنب فإنَّه تضمَّن معنى فعل متعدٍّ إلى المفعول الثاني بحرف الجر وهو اسْتَتَبْتُ، وقد أخذ بهذا السهيلي، وابن هشام في المغني، انظر ارتشاف الضَّربَ ص ١٠٥٥، والتذييـل والتكميل ٢/ق ٥٦، والمغنى اللبيب ٦٧٨، ٦٧٩.

(٢) هما حالتا دخول الطلب (السين والتاء، وحالة عدم الطلب، مثل غفر الله الذنب).

يتعدى عرَّفتُ إلى الثاني: بغير حرف الجر فيجبُ أن يكونَ الذي في مَعْناهُ يَتعدَّى بحرفِ الجر، فقد تقررَّ أنَّ الأدِلَّةَ على أنَّ الأصلَ حرفُ الجَرِّ في هذا النَّظِيرُ والنقِيضُ والإحكام والإطِّرادُ والكثرةُ.

الثالث[1]: أنْ يكونَ مُتَعدِّيًّاً إلى واحدٍ وإلى اثنين بنفسهِ لا بزيادةٍ ولا بنقصانٍ، وذلك ضربتُ زيداً، وكسوت زيداً ثوباً. وذهبَ الكوفيونَ إلى أن الأصلَ كُسِيَ زيدٌ الثوبَ. كما تقول: لبس زيدٌ الثوبَ. قال[2]:

وَأنْ يَعرِيْنَ إنْ كَسِيَ الجَواري
فَتَنبُو العينُ عن كَرمٍ عُجَافِ[3]

وكذلك ذَهَبُوا في: شَتَرت عينُه، وشَتَرها[4] الله، وأن النقلَ وقع بالتَّغيِيْر. والصحيح أنَّ شَتَرها الله أصلٌ، وأن المرادَ أوقعَ اللهُ فيها الشَّتَر. ويجوزُ الإقتصارُ على الأول/ وعلى الثاني لأنّهما مَحلاّنِ، فلك أنْ تحذِفَ أحدُهُما لجهلكَ بهِ أو لعلم المخاطب بهِ أو لغير ذلك، وهذا جارٍ في الأقسام الثلاثة فتقول: أعطيتُ زيداً ولا تذكُر ما أعطيتَهُ. وتقولُ: أعطيتُ اليوم درهماً، ولا تذكرُ من أعطيتَهُ.

وأما ظننتُ زيداً قائماً فإنما انتصبا على التَّشبيهِ بالمفعولِ به، وقد تقدَّم ذلك.

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) هو سعيد بن مسحوق الشيباني كما في اللسان (كرم) و(كسا).

(٣) البيت في الكامل ٣: ٨٩٥، والخصائص ٢: ٢٩٢، ٣٤٢، والمنصف ٢: ١١٥، وابن الشجري ١: ٢٣٣، والمغنى ٥٢٧.
والشاهد: كَسِيَ الجواري «بكسر السين، فإنَّه على مذهب الكوفيين فعلٌ لازمٌ كَفرِحَ ولَبِسَ.. فإنْ فتحتَ السِّينَ صارَ بمعنى سَتَرَ وغَطَّى فيتعدى إلى مفعول واحدٍ..

(٤) الشَّتر بالتحريك: الانقطاعُ وانقلابُ الجفن من أعلى إلى أسفل وانشقاقه واسترخاءُ أسفله، وهو من أمثلة سيبويه ٢: ٢٢٢، وانظر اللسان (شتر ٦/٦٠).

وأمَّا الفعلُ الذي يَنْصِبُ ثلاثةَ مفعولين[1] فَمَنْقُولٌ بالهمزةِ من باب ظننت أو مضمَّنٌ، وجملتُها سبعةُ أفعالٍ: اعلم، وأرى، وأنبأَ، ونَبَّأَ، وأخبَرَ، وخبَّرَ، وحدَّثَ، فاعلمَ وأرى مَنْقُولانِ من عَلِمَ، وَأرى، وأنْبأَ، وَنبَّأَ، وأخبرَ، وخبَّرَ، وحدَّثَ، ضمنتْ مَعنى: أعلمتُ، فعملتْ عَمَلَها، لأَنَّكَ إذا أخبرتَ فقد أعلمتَ، فيلزمُ عن هذا أنْ يكونَ الثاني والثالثُ في هذا البابِ في الأصلِ مبتدأً وخبراً، لأنَّ ظننتُ وأخواتُها إنما يَدخلْنَ على المبتدأِ والخبرِ، فلا يجوزُ الاقتصارُ على الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني، ويجوز ذكر الأول دونهما لأنَّه في الأصلِ الفاعلُ، بِعَلِم وحَسِبَ وخال، وقد جاء «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[2] ويجوزُ ذكرُ الثاني والثالثُ دون الأولِ فتقولُ: أعلمتُ اليوم الفرسَ حصاناً، وإنْ لم تذكرْ مَنْ أعلمتَـهُ ذلك، ولا يجوز الإلغاءُ في أعلمَ وأخواتُها، لأنَّ مبني الكلام عليها ولا تجيءُ بعد ما مضى الكلامُ على الابتداء فتلغى، ولا أعلم في هذا خلافاً[3].

وأما التعليقُ فاخْتلِفَ فيـه، فمنهُمْ مَنْ أجازَ «أعلمت زيـداً لعمرو شاخصٌ» واستدلَّ بقوله تعالى[4]: **﴿ هَلْ نَدُلّكُمْ على رجلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقتُم كلَّ مُمَزَّقٍ إنكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيْدٍ ﴾**[5].

---

(١) في (جـ): مفاعِيل، وكتب بأعلى الحاشية: مفعولين وَهُوَ مِن اصطلاح سيبويه كما في الكتاب ١: ١٩.

(٢) هذا مثل، ومعناه من يسمع إخبار النَّاسِ ومَعايبهم يقعُ في نفسه عليهم المكروه. ويخَلَ من خِلْتُ الشيءِ أخاله بمعنى ظَنَنْتُهُ.
والشاهد حذف مفعولي (يخل).

(٣) وعلى هذا طائفةٌ من النحاة منهم ابنُ النُّحاس والسُّهيلي وابنُ يعيش. وخالف ابنُ مالك فأجاز في الثاني والثالث من الإلغاء والتعليق ما جاز في الأوَّلِ والثاني من علمت وظننت. وتابعه ابن هشام وظاهر كلام الرضي أنَّه مع ابنِ مالك فيما ذهب إليه.
انظر ابن يعيش ٨: ٦٧، والرضي ٢: ٢٨٥، والمساعد ١: ٣٨١، وأوضح المسالك ٢: ٨٠، والهمع ١: ١٥٨.

(٤) في (ب) سبحانه.

(٥) سورة سبأ آية: ٧.

ومنهم من ذهب إلى أنّها لا يكونُ فيها تعليقٌ وجعلَ الآيةَ بمنزلةِ قَولِه سَبْحانَهُ[1]: ﴿ وَعَدَ اللّه الذينَ آمنُوا وَعَمِلُوا الصّالحاتِ لهُم مَغْفِرَةٌ وأجرٌ عَظِيمٌ ﴾[2]. فَقَوْلُه تَعالى: ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأجرٌ عظيمٌ ﴾ جملةٌ تُفَسّرُ الموعودَ بهِ[3] وكذلك قولُهُ تعالى: ﴿ إنّكم لَفي خَلْقٍ جَديدٍ ﴾ تفسيرٌ للمنبأ بهِ وعلى هذا أكثرُ النَّحويين وهو عندي المختارُ، وإليه كان الأستاذُ أبو علي يذهب، وإذا قلتَ: أعلمتُ زيداً عمراً قائماً فانتصب الأول لأنَّه مفعولٌ حقيقةً. وأمّا الثاني والثالث فبقيا على ما كانا عليه قبل النقل وقد تقدم أنَّهما نصبا قبل النقل على الشبيه بالمفعولَيْنِ في باب أعطيت.

فصل

الفعل بالنظر إلى التَّعدِّي على سبعةِ أقسامٍ:

القسم الأول: ما لا يتعدى إلى مفعول بهِ وهو الذَّي لا يطلبُ بعد فاعله محلاًّ وهو يوجدُ على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنْ تكونَ بِبُنَيَةٍ مختصةٍ بما لا يَتَعدَّى نحو: كَرُمَ وانطلقَ وأحمرَ؛ فإنَّ فعلَ مختصةٌ بما لا يَتعدَّى لأنَّها وضعت للغرائز والطبائع نحو: شَجُعَ وجَبُنَ، وكذلك انْفَعلَ إنَّما وُضِعَ للمطاوعةِ[4]، وأفْعلَ للألوانِ.

الثاني[5]: أن يكونَ البناءُ يوجدُ لغير المتعدِّي على وجهٍ، ويوجد مُتَعدِّياً على وجهٍ آخر، وذلك تفاعل فإنه إذا كان من فعل يتعدَّى إلى واحدٍ وكان من اثنين فإنه لا يتعدَّى فتقولُ: تضاربَ زيدٌ وعمروٌ، فإن كان من فعلٍ

(١) في (ب): تعالى.
(٢) سورة الحجرات آية: ٣.
(٣) سقط من.
(٤) في الأصل: إنما هو مطاوعه، وصوبه في الهامش أثبتناه.
(٥) في (جـ) بياض بمقدار الكلمة.

يتعدَّى إلى اثنينِ تعدَّى إلى واحدٍ، وذلك قَوْلُكَ: تَعَاطَيْنا الشّيْءَ وإذا لم يكن من اثنينِ فقد يتعدَّى. قال امرؤُ القيسِ:

تجاوزتُ أَحْراساً وأهوالُ مَعْشَرٍ[1]

الثالث[2]: أنْ يكونَ البناءُ يُوجدُ للمتعدّي نحو: قَعَـدَ بِناؤُهُ بناءُ قَتَلَ.

القسم[3] الثاني: ما يتعدَّى إلى مفعولٍ به وَهُو على قسمينِ:

أحدهما: أنْ يَتَعدَّى بزيادة الهمزةِ أو بالتّضعيفِ نحو: أدخلتُ زيداً وأخرجتُ، وهذا قياسٌ. ونحو: فَرَّحتُ زيداً، وهذا[4] غيرُ مقيسٍ، وهذا أحسنُ ما في ذلك عندي، وقد مضى ما فيه مِنَ الخلاف[5].

الثاني: أنْ يَتعدَّى بغيرِ نقلٍ نحو: ضربتُ زيداً وقتلتُ عمراً.

القسم[6] الثالث: ما يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ وقد مضى الكلام فيه، وأنه ينقسم ثلاثة أقسام.

القسم[7] الرابع: ما يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفعولينَ، وقد مضى الكلام فيه[8].

---

(١) البيت من معلقته، وتمامه:

عليَّ حِراصاً لو يَسُرُّونَ مَقْتَلي

انظر: البيت في جمهرة أشعار العرب ١: ١٤٠، وشرح القصائد السبع الطوال: ٤٩، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٣٢، والمغني: ٢٦٦، والخزانة ٤: ٤٩٦.

والشاهد قوله: (تجاوزت أحراساً) حيث نصب (أَحراساً) بتجاوزت ولم يكن هذا الفعل من اثنين كتعاطينَ.

(٢) في (جـ): فراغ بقدر الكلمة.

(٣) سقط من (جـ).

(٤) في (جـ): وهذا.

(٥) انظر ص.

(٦) سقط من (جـ).

(٧) سقط من (جـ).

(٨) انظر ص ٣٦٢.

القسم[1] الخامس: ما يَتعدَّى إلى واحدٍ بنفسهِ ولآخرٍ بحرف الجر، ولا يجوز إسقاطُ حرفِ الجرّ، وذلك قولك: ركبتُ الفرسَ إلى زيدٍ. وجعلتُ الثوبَ على الأرضِ. وقد مضى ما أُسْقِطَ منه حرفُ الجرِّ، وليسَ بقياسٍ، ليس كلُّ فعلٍ مِنَ هذا يَجْرِي مَجْرَى أمرتُ زيداً الخَيْرَ.

القسم[2] السادسُ: ما لَا يتعدَّى إلَّا بحرفِ الجر نحو: مررت إلى زيدٍ. وركبت إلى عمروٍ.

القسم[3] السابع: ما يتعدَّى تارةً بحرفِ الجرِّ وتارةً بنفسهِ وهذا يكون على ثلاثة أقسام:

أحدها: أنْ يكونَ الأصلُ حرفَ الجر، ثم أُسقِطَ اتّساعاً فانتصبَ الاسمُ نحو: شكرتُ لزيدٍ وشكرتُ زيداً[4]، وذلك أن الفعلَ يطلبهُ بحرف إضافةٍ طلب الفضلاتِ/ لأنَّه قد أخذ عمدته، فالفعلُ يطلبه بـالنّصبِ، وحرفُ الإضافة يطلبه بالخفضِ، فوجبَ ظهورُ عملِ الحرفِ، لأنَّ الحروفَ لا تُعَلّقُ

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) سقط من (جـ).

(٣) سقط من (جـ).

(٤) يرى المؤلف أنَّ الأصل في هذا القسم حرف الجر، وعلى هذا طائفة من العلماء، قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١: ٣٠٠، فينبغي على هذا أنْ يُجعلَ نصحتُ زيداً وأمثاله الأصل فيه نصحت لزيد فحذف حرف الجر في الاستعمال.
وزعم ابن درستويه أنَّ هذا القسم مِمّا يتعدَّى إلى مفعولين: أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، نحو: نصحت لزيد رأيه، واستدلَّ على ذلك بأنَّه منقول من قولك: نصحت لزيد ثوبه بمعنى خطته.. قال ابن عصفور: وهذا فاسد لأنَّه دعوى لا دليل عليها. المصدر السابق ١: ٣٠١.
وذهب ابن مالك إلى أنَّ هذا القسم فرعٌ من الفعلِ المتعدي إلى واحد، وجعله جائز التعدِّي واللُّزُوْم، انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٨٤، والمساعد ١: ٣٢٠.
وذهب أبو حيان إلى أنَّ الأصل في هذا التعدِّي بنفسه..
ولغة القرآن في شكرت ونصحت التعدِّي بالحرف، قال تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ وقال: ﴿وأَنْصَحُ لَكُمْ..﴾ انظر المساعد ١: ٣٢٠.

والأفعالُ تُعَلَّقُ، فيقالُ: ظننتُ لزيدٌ منطلِقٌ، وقد يكون التعليقُ في الاسم قليلاً نحو: مررت بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ[1]، فإذا زال الحرف ظهر عمل الفعل.

الثاني[2]: أنْ يكونَ الفعلُ أصله أنْ يتعدّى بنفسهِ، ثُمّ زيدَ حرف الجر توكيداً، وحروف الجر تعمل زائدة[3] عملها غير زائدة، وذلك قرأت بالسورة قال: ﴿ يَقْرَأْنَ بالسّورِ ﴾[4]. الأصل يقرأن السّورَ، لأنَّ قرأتُ بمعنى تلوتُ، وتلوتُ لا يتعدَّى إلاَّ بنفسه.

الثالث[5]: أن يكونا أصلَيْنِ نحو: جئتك، وجئت إليكَ فمن قال: جئتك، لحظ قصدتك. ومن قال: جئت إليكَ لحظَ وصلت إليك والله الموفق بفضله.

---

(١) التعليق في أفضل، فإنّه مضاف إلى من ثم محذوفة، وكأنَّ الأصل: بخير من ثمَّ وأفضلِ من ثَمَّ، ثُمَّ حذف المضاف إليه بعد أفضل فصار بخيرِ من ثمَّ وأفضل، ثم أقحِمَ أفضلُ بين المضافِ والمضافِ إليه فصار: بخير وأفضلِ من ثمَّ هذا على مذهب سيبويه، ويرى المبرد أنَّ الحذف من الأوَّل، وسيأتي المؤلف بهذا المثال مرَّة أخرى في الفصل بين المتضايفين.

(٢) في (جـ): بياض بمقدار الكلمة.

(٣) سقط من (ب).

(٤) هذه كلمة من بيت للشاعر الراعي النميري، وقيل للقتال الكلابي. انظر الخزانة ٤: ٦٦٧، ٦٦٩. والبيت بتمامه:

هُنَّ الحرائِرُ لا ربّاتِ أحْمِرَةٍ سُودُ المحاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

والبيت في مجالس ثعلب ١: ٣٠١ غير منسوب، والمخصص ١٤: ٧٠، والمغنى: ٢٩، ١٠٩، ٦٧٥، وشعر الراعي ١-١.

والشاهد قوله: (يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ). فإنّ فعل قرأ متعد بنفسه فالياء الداخلة على المفعول به هنا زائدةٌ، وأصل الفعل: يَقْرَأنَ السُّوَرِ.

(٥) سقط من (جـ).

(بابُ المَفْعُولِ فيه)[1]

المفعولُ فيه ظَرْفُ زمانٍ وظرفُ مكانٍ.

فأمَّا ظرف الزمان فإنْ كان مضمراً فلا يكونُ إلا بحرف الجر نحو: يَومُ الجمعةِ جلستُ فيه ولا تقول: جلستُهُ إلا إذا نَصَبتَهُ نصبَ المفعولِ بهِ اتِّساعاً قال[2]:

وَيْومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْماً وعامِراً[3]

فإن كان مظهراً فَتُسقِط منه حرفَ الجرِّ وتَنْصِبُ على كلِّ حالٍ معرفاً ومنكراً وعاماً وخاصاً ليجري مجرى المصدر إذ كانا مُقْتَضِيَنِ للفعل. المصدر يقتضيه الفعل بحروفهِ والزمان يقتضيه (الفعل)[4] ببنيتهِ، ولأن الزمانَ نوعٌ من المصدرِ

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) هو رجل من بني عامر كما في سيبويه ١: ٩٠.

(٣) تمامه:

قَليلٌ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

والبيت في الكامل ١: ٣٣، والمقتضب ٣: ١٠٥، وأمالي ابن الشجري ١، ٦، ١٨٦، وابن يعيش ٢: ٤٥، ٤٦، والكافي حـ٢: ٣٢.

سُلَيْمٌ وعامرٌ: قبيلتان من قيس، عيلان، والنوافل: الغنائم.

والشاهد نصب الضمير المتصل في (شهدناه) العائد على اليوم وذلك على الاتِّساع، والأصل: شهدنا فيه.

(٤) سقط من (أ) و (جـ).

وشبيه به لأنه مُضيّ الليل والنهار، والأصلُ فيه حرف الجر وذلك قولُكَ: خرجتُ يوم الجمعةِ وخرجت في يوم الجمعةِ ولا يسمَّى ظرفاً إلَّا إذا أُسقِطَ منه حرفُ الجرِ وَنُصِبَ على غيرِ الاتِّساعِ.

ومن الظروف ما يلزم فيه إسقاطُ حرف الجر، ولا يُسْتَعْمَلُ فيه الأصلُ، وذلك قولك: لقيتُهُ بَعْيداتِ[1] بَيْنٍ وما كان هكذا لا يُسْتَعملُ فاعلاً ولا مفعولاً ولا يوجدُ في باب من أبواب العربيةِ، ويسمَّى غير مُتَصرِّف، وما استعملَ بحرف الجر استعمـل في جميعِ أبوابِ العربية ويسمَّى متصرِّفاً وما كان من الظروف مُتصرِّفاً جاز أن يُنصَبَ نَصْبَ المفعولِ به على جهةِ الاتِّساعِ وما كان غيرَ متصرِّفٍ لا يُنصبُ إلَّا على الظرف ولا يُنصَبُ نَصْبَ المفعولِ به على جهة الاتِّساعِ.

/ فصل[2]

اعلم أنَّ سحرَ إذا كان ليومٍ بعينهِ لم يَنْصَرف للعدلِ والتعريفِ. لم يَنْصرف للعدل، لأنَّ الأصل في تعريفه أنْ يكونَ بالألفِ واللّام أو بالإضافة، فَعُدِلَ عن هذا للعلميّةِ[3]، وأمّا غُدْوةٌ وبكرةٌ في الأكثر إذا أردتهما ليوم بعينه لم يَنْصَرفا للتعريف والتأنيث، والعلمية فيهما أصل.

وأما عشيّة في الأكثر وعتمةٌ وضحوةٌ وبكرةٌ وما عدا ما ذكرتُه إذا أردتَها

---

(١) بُعَيداتِ جمع بعد وصغِّر لقصد القرب، أي لقيته مراراً قريباً بعضها من بعض متفرقة. وبينٌ بمعنى فراقٍ. قال الجوهري: لقيته بعيداتِ بَيْنٍ، أي بعيداتِ فراق، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثمَّ يأتيه، ثمَّ يمسِك عنه نحو ذلك أيضاً ثمَّ يأتيه، قال: لقيته بعيدات بين. انظر الصحاح (بعد)، والمساعد ١:٤٩٣.

(٢) سقط من (جـ).

(٣) لأنَّه جُعِل علماً لوقت مُعَيَّن. وقيل إنَّ منعه للعدل والتعريفِ المشبَّه لتعريف العلمية لأنَّه تعرفَ بغير أداة تعريف، بل بالغلبة على ذلك الوقت المُعَيَّن، وليس تعريفُه العلميـة، لأنَّه في معنى السحر، وتعريف العلمية ليس في مرتبة أل. انظر ابن يعيش ٢:٤١، ٤٢، والهمع ١:٩٢.

ليوم بعينه لم تَنْصرف[1] لأنّها وُضِعَتْ غيرَ موضعها، ويجري ذلك مَجْرى، ما رأيتُه أوّلَ[2] أمسِ وأنتَ تريدُ اليومَ الذي قبلَ يومِكَ، ويجري ما رأيتُهُ عاماً أولَ، وأنت تريدُ العام الذي قبلَ عامِك وإنْ كان اللّـفظُ بوضعهِ يَقتضيه وغيرُه.

وبعضُ العرب يجري عشيّة مجرى غُدْوةً. وحكى الخليلُ أنَّ من العرب مَنْ يُجري غُدْوةً وبُكْرةً مجرى ضَحْوة[3]، وعلى هذا أُخِذ قـولُه سبحانه: ﴿وَلَهم رِزْقُهُم فيها بُكْرَةً وَعشِيًّا﴾[4]. والعلميةُ فيما ذكرتُ فيه العلمِيّةَ علميةُ الجنسِ كأسامةَ، وفيهم اختلافُ مقاصدِ العرب في ذلك من اختلاف الأحكام وجميع ما ذكرتُه إذا كان نكرةً انصرف وتصرف.

فصل[5]

اعلم أنَّ ذاتَ مرَّةٍ وذا صباحٍ وما جرى مَجْراهما لا يَنْصَرِفانِ عند جميعِ العرب ويَنْصرِفانِ في لغة خثعم قال[6]:

---

(١) هذه الظروف التي أوردَها المؤلِّفُ إذا أُريدَ بها وقتاً بعيْنِهِ كانت ظروفاً غيرَ مُتصرِّفة، ملازمةً للنصب على الظرفية.
انظر سيبويه ١:١١٥، والأصول ٢:٣٠٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٠.

(٢) في (أ) أول من..

(٣) في سيبويه ٢:٤٨، ٤٩: وزعم الخليل أنّه يجوز أنْ تقولَ: آتيك اليومَ غدوةً وبكرةً، تجعلهما بمنزلة ضحوةٍ.
وزعم أبو الخطاب أنّه سمعَ مَنْ يُوثق به من العرب يقولُ: آتيك بكرةً وهو يريد الإتيان في يومِهِ أو في غده. ومثل ذلك قول الله عزَّ وجل: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فيها بكرةً وَعَشِيًّاً﴾.

(٤) سورة مريم آية: ٦٢.

(٥) سقط من (جـ).

(٦) هو أنس بن مدرك الخثعمي كما في فرحة الأديب: ٢١، والخزانة ١:٤٧٦، نقلاً عن أبي محمد الأعرابي في فرحة الأديب.

عزمتُ على إقامةِ ذي صَباحِ[1]

وأمَّا صباحُ مساءِ فَيُستَعْمَلان مركَّبْينِ وعلى جهة الإِضافةِ، فإذا كانا مركبينِ فلا ينصرفانِ وإذا كان الأول مضافاً إلى الثاني فإنه ينصرف، تقول: أنتَ تأتينا في كل صباحٍ مساءٍ.

وأما المكانُ فإنْ كان مضمراً فلا يكونُ إلَّا بحرفِ الجر نحو مكانكم قمتُ فيه، ولا تقول: قمته إلَّا إذا نصبتَهُ نَصْبَ المفعولِ بهِ اتساعاً، فإن كان ظاهراً فإنه ينقسم ثلاثة أقسام: قسمٌ ينصبه كلُّ فعلٍ وهو المبهم والمقدر نحو: جلستُ أَمامكَ، وسرتُ ميلاً[2]. وقِسمٌ ينصبُهُ فعلٌ دونَ فعلٍ وهو المشتَقّ فإنه يَنْصِبُهُ فعلُه المشتَقُّ هُوَ مِنْ مصدَرِه، نحو: جلستُ مجلساً حسناً، ولا تقولُ: ضربتُ زيداً مجلساً /وتقول: ضربتُ زيداً في مجلس سيىءٍ. وقسم لا يَنْصِبُهُ فعلٌ[3] وهو ما عدا ما ذكرتُهُ تقول: جلستُ في

---

(١) تمامه:

لِشيْءٍ ما يَسُودُ مَنْ يَسُودُ

والبيت في سيبويه ١١٦:١ لرجل من خثعم، وفي المقتضب ٤٣٥:٤، والخصائص ٣٢:٣، والتبصرة للصيمري ٣٠٨:١، وأمالي ابن الشجري ١٨٦:١، وشرح ابن يعيش ١٢:٣، والكافي حـ ٢: ٣٤.

والشاهد قوله: (ذي صباح) حيث جُرَّ بالإِضافةِ على لغةِ خثعم لأنَّهم يجرونه مجرى المُتَمَكِّنِ بمنزلة قولك: عزمتَ على إقامةِ يومٍ. والأصلُ فيه لزومُ النَّصب على الظَّرْفيَّة.

(٢) تابع المؤلِّف في هذا شيخه أبا عليِّ الشلوبين في جعل ميلاً وشبِّهه من المقادير لكونها معلومة المسافة.

وذهب أبو علي الفارسي وغيره من النحويين إلى أنَّ هذه الظروف مبهمة، وإنَّما يرجع في تقديرها إلى السماع. فالغلوة مائة باع والميل عشرة غلاء، والفرسخ ثلاثة أميال.... فيلزم على هذا أن تكون هذه المقدرات غير محققة النهاية والحدود، بل تحديدها على جهة التقريب.

وذهب أبو حيان إلى أنَّها من الشبيهة بالمبهم، ولذلك وصل إليها الفعل بنفسه. انظر الهمع ١٥٠:٣ بتصرف.

(٣) هذا القسم من الظروف المختصة، وهي التي لها حدودٌ محصورةٌ ونهاياتٌ تحيط بها، وهذا النوع ملازمٌ للجر بـ في أو ما في معناه.

الحانوتِ، ولا تقول: جلستُ الحانوتَ، وقد شذَّ مِن ذلك ألفاظٌ قالوا: «هما خطّانِ جنابتي أنفّهما»[1]، ومِنْ هذا عند سيبويه: هُو منّي مَنَاطَ الثُّريا، وهو مِنّي مَزْجَرَ الكلبِ[2]، وأمَّا الخليلُ فَيْظهَرُ مِنْ مذهبِهِ في قولِ العربِ: له صوتٌ صوتُ الحمارِ، أن هذا قياسٌ لأنه جعل صوتَ الحمارِ صفةً لأنه في تقدير: مثل صوتِ الحمارِ[3] ولم يَنْظُرْ إلى قبح اللَّفْظِ فتقولُ[4]: (هنا نصبه)[5] نصب الظرف قياس[6] لأنه في[7] تقدير: هو مني مكاناً مثلَ مناطِ الثّريا، ولا ينظرُ إلى قبحِ اللَّفْظِ[8] وقولُ الشّاعر[9]:

---

(١) هذا المثال الوارد عن العرب ليس ممَّا قبله، وإنَّما هو ممَّا لا تَعْرِفُ حقيقتُهُ بنفسِهِ، بل بما يضاف إليه، كمكان، وخلف وجانب، ووراء. وقد أورده سيبويه ١:٢٠٢ تحت قوله: (هذا بابٌ ما يُنْصَبُ من الأماكن والوقت). قال: ويقال: هما خطًّا جانبتي أنفها. يعني الخطّين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية، قال الأعشى:

نَحنُ الفــوارسُ يــوم الحنــو ضــاحيــةً   جَنْبَيْ فُــطَيْمَــةَ لا مَيــلٌ ولا عُــزْلُ

فهذا كله نصبٌ. . ، وجعل سيبويه نصب هذا وأمثاله على الظرفية والعامل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهماً. ولا أرى شذوذاً في هذا المثال، وما ذكره المؤلف هو قول أبي علي، وقد تعقَّبَهُ ابنُ الطراوة وجَهَّلَهُ في هذا المسلك قال بعد أن أورد نص سيبويه في هذه المسألة: (فهذا النَّصُّ الذي لا يمكن دَفْعَهُ ولا ينبغي جَهْلَهُ ومنه قول الفرزدق:

وَحَنينُ جنابتي مُفرحات

وجعل بإزاء جنابتي أنفهما مناط الثريا ونحوه وليس من بابه، وإنَّما هو من باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص. . .) الإفصاح ق ١٩/ب.

(٢) انظر سيبويه ١:٢٠٥.

(٣) انظر المصدر السابق ١:١٨١.

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (ب): فالنصب هنا.

(٦) سقط من (ب).

(٧) في (ب): على.

(٨) حمل المؤلف رأي الخليل هنا على ما ذهب إليه الخليل في المصدر التشبيهي.

(٩) هو عامر بن الطفيل كما في ديوانه: ٥٥، وسيبويه ١:٨٢، وابن السيرافي ١:٢٤٦، والخزانة ١:٤٧٠.

فَلأبْغِيَنَّكُمْ قَنَاً وَعوارِضاً[1]

ضرورة وهو في تقدير بقنا وعوارض.

فصل[2]

مِن ظروفِ المكانِ ما يتصرَّفُ، ومنها ما لا يَتَصرَّفُ، فما يتصرَّفُ منها يجوزُ إدخالُ حرفِ الجر عليه، وينصبُ نصبَ المفعولِ بـه على جهةِ الاتساعِ فتقولُ: جلستُ مكانك، وجلستُ في مكانك، وما لا يَتصرَّفُ لا يستعملَ بفي، وإنْ كان الأصل، تقولُ: جلستُ عندك، ولا تقولُ: جلستُ في عندك، كما كان ذلك في ظُرُوفِ الزمانِ وجميع ظروفِ المكان مبنيها ومعربها ما يتصرّف منها وما لا يتصرّف يدخلُ عليه من، تَقولُ مِن أينَ جِئتَ، وجئت مِن عندك، إلا سوى وسواء، فإنَّ من لا تَدْخلُ عليهما لأنَّ فيها معنى الإستثناء وقد جاءتْ بِمَنْ في الشعر أُجرِيَتْ مَجْرى غير، قال[3]:

إذا جلَسُوا منَّا ولا مِنْ سِوائِنا[4]

---

(١) تمامه:

ولأُقبلنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغَدِ

والبيت في الإيضاح العضدي ١:١٨٢ غير منسوب، وأمالي ابن الشجري ٢:٢٤٨، والكافي ٢:٤٣.

ولأبغِيَنَّكم: لأطلبنكم.. قناً: جبل في ديار بني ذبيان. وعوارِض: جبل لبني أسد. واللَّابة: الحرة. ضرغد: حرة، أو جبل. لأُقبلنَّ الخيلَ: لأُورِدَنَّها.

والشاهد قوله: (قناً وعوارضاً). حيث نصبهما نصب الظروف، وهما ظرفان مختصان لا ينصبان إلَّا على إسقاط الخافض، والأصل: بقنا وعوارض. وذهب ابن السيرافي إلى أنَّهما نُصباً على أنَّهما مفعولَيْن على السَّعةِ. انظر شرح أبيات ابن السيرافي ١:٢٤٦.

(٢) سقط من (جـ).

(٣) هو المرار العُجَيْلي كما في سيبويه ١:١٣، والسيرافي في شرح الكتاب ١:٣٠٧، وابن السيرافي ١:٤٢٤.

ونسبه سيبويه في ١:٢٠٣ لرجل من الأنصار..

(٤) صدره: ولا ينطق الفحشاء من كان منهم.

أرادَ مِنْ غَيرِنا[1].

وذُو وذاتُ في ظُرُوفِ المكان يَتَصَرَّفانِ بخلافهما في ظُرُوفِ الزَّمان تقولُ: جلستُ في ذاتِ اليَمِينِ.

فصل[2]

قد صحَّ مِمَّا ذكرتُهُ أنَّ الظرفينِ إذا كانا مُتصرِّفينِ يُستعملانِ في جميع أبواب العربية وينصبان نصبَ الظرف، وذاك هو الحقيقة فيهما ويُنْصبانِ نصبَ المفعولِ به على جهةِ الاتِّساع، ويُعْلَمُ ذلِك فيهما بثلاثةِ أشياء:

أحدها[3]: أنَّك إذا قُلْتَ: جلستُ يومَ الجمعةِ، أو جلستُ مكانك، فقيل لَكَ ردَّ الفعلَ إلى ما لم يسمَّ فاعِله فتقولُ إذا نُصبا نصب[4] الظرف: جُلِسَ في يوم الجمعةِ، وجلس في مكانِكَ، وهذا/ تَقْرِيبٌ، والصحيح أنَّه لَا يُبْنَى له الفعلُ حتَّى يُنصبَ نَصْبَ المفعولِ بهِ[5]، وإذا نُصِبَ[6] نَصَبْ المفعولَ بهِ اتِّساعاً. قلت: جُلِسَ يومَ الجمعةِ وجُلِسَ مكانَكَ، كما كان ذلِك في المصدرِ نحو: ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ، لأنَّ هذا البناءَ إنَّما يَطْلُبُ المفعولَ به فلا يرتفع به إلَّا ما نصب نصب المفعول به حقيقة أو اتِّساعاً.

= والبيت في المقتضب ٤: ٣٥٠، والإنصاف ٢٩٤.

(١) أخذ في سوى هنا برأي أبي القاسم الزجاجي حيث جعل سوى إسماً وليست ظرفاً لبُعْدِ تَصَوّرِ الظرفيةِ فيها ولذلك عدَّها من الأسماء الخافضة، حيث قال: والأسماء غير وسوى. انظر الهمع ٣: ١٦١، وفي الكافي ٢: ٥٠، ٥١ اختار (مذهب سيبويه في كونها ظرفاً، قال: والصحيح ما ذكره سيبويه لما ذكرت لك ولا يبالي بالبعد إذا كان ممكناً واقتضاه الدليل).

(٢) سقط من (جـ).

(٣) سقط من (جـ).

(٤) في (جـ): نصب نصباً.

(٥) سقط من (جـ).

(٦) في (جـ): نصباً.

الثاني[1]: الإضافة تقول: هذا ضاربُ اليومَ، فإذا نَصَبْتَ اليومَ على الظَّرْف لِم تجز إضافةَ ضارب إلى اليومِ، لأنه في تقدير حرْفِ الجرّ، فكأنَّ حرفَ الجرِّ ظاهرٌ بدليلِ ظُهُورِه مع الإضافةِ، ولا يضافُ إلى المخفوص بالحرفِ. وقولُ العربِ: لا أبا لك. وقولُهم: يَا بُؤسَ للحربِ[2]، لا يقاسُ عليهِ. ولا جاء إلا في اللَّامِ في هذيْنِ البَابَيْنِ[3] خاصةً، والحربُ لم تُخْفضُ ببُؤسَ وإنْ كان مضافاً إليه إنما خُفِضَ باللَّامِ الزائدة لأنَّ الحروفَ لا تُعلَّق، وقد يكون التَّعليقُ[4] في الأسماء.

فإن نصَبْتَ اليومَ على أنَّه مفعولٌ بِهِ جاز أن يضافَ ضاربٌ إليه كما يقال: هذا ضاربُ زيدٍ، قال[5]:

طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرى زَادُ الكَسِلْ[6]

من خَفَضَ زاداً جعل طبَّاخاً مضافاً إليه، ونَصَب (ساعاتِ) على الظَّرْفِ وفصل به[7] بين المضافِ والمضافِ إليه، ولا يُنْصبُ ساعاتُ على الاتِّساعِ لأنه لا يُفْصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه[8] في الشَّعر بغير الظرف إلَّا في

---

(١) في (جـ): فراغ بمقدار الكلمة.

(٢) انظر سيبويه: ١: ٣٤٦.

(٣) يريد بالبابين: النَّفي في لا أبالك، والنداء في يا بؤس للحرب.

(٤) سبق أن أشار المؤلف إلى التعليق في الأسماء، وعدم التعليق في الحرف، انظر ص ٣٠٨.

(٥) هو جيار بن جزء بن ضرار بن أخي الشماخ كما في ديوان الشماخ ٣٨٩، وابن السيرافي ١: ١٢، والخزانة ٢: ١٧٤.

(٦) البيت في سيبويه ١: ٩٠ ونسبه إلى الشماخ، والكامل ١: ١٩٩، والإيضاح العضدي ١: ١٨٦. والشاهد فيه إضافة (طباخ) إلى (زاد) ونصب (ساعات) على الظرف وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، ويجوز فيه وجه آخر وهو أن يكون (طباخ) مضاف إلى (زاد الكسل) ونصب (زاد) بفعل محذوف دلَّ عليه طباخ. انظر سيبويه ١: ٩٠.

(٧) في (ب): وقد.

(٨) سقط من (ب).

مثلِ قولِ العربِ: مررتُ بخيرٍ وأفضلِ مَن ثَمَّ[1].

وقد جاء في القرآن: ﴿زُيِّنَ لكثيرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾[2]. قرأ ابنُ عامرٍ بنصب (أَوْلَادَهُم) وخفض (شُرَكَائِهِم)[3]، ولا أَعْلَمُ مثلَ هذا في غير المصدر، وإنَّما جاءَ في المصدر إذا كانَ مضافاً إلى الفاعلِ، وَمَنْ نَصَبَ زاداً جعل طباخاً مضافاً إلى السَّاعاتِ بعد ما نصَبها نَصْبَ المفعولِ به.

الثالث[4]: الإضمارُ، فإذا قلتَ: جلستُ يومَ الجمعةِ، ثم أضمرتَهُ بعد ما نصبْتَهُ على الاتِّساعِ قلتَ يومَ الجمعةِ جلستُهُ. فإنْ أضمرتَهُ[5] بعد مَا نَصَبْتَهُ[6] على الظَّرفِ وهو الحقيقةُ قلتَ يومَ الجمعَةِ جلستَ فيه.

مسألة:

تقول: آتيكَ يومَ الجمعةِ أَبْطَؤُهُ، يجوزُ لك رفعُ الإسمَيْنِ على الابتداءِ والخبرِ، وتكونُ جملةً ثانيةً، ويجوز لك نَصْبَ الإسمينِ على أن يكونَ يومُ الجمعةِ / ظرفاً ويكونُ أَبْطَؤُهُ حالاً من المصدرِ الذي في آتيك، ويجوز نصبَ يوم الجمعةِ على الظرف ويكون أبطؤُهُ خبرَ مبتدإٍ مضمرٍ تقديرُه: ذاك أَبطَؤُهُ ولا يجوزُ العكس. فإنْ قلتَ: آتيك يومَ الخميسِ أو يومَ الجمعةِ أبطؤُهُ جاز لك رفعُ يوم الجمعة وأبطؤُهُ على الابتداءِ والخبرِ، ويجوزُ نَصبَهما على أن

---

(١) سبق في ص ٣٦٦، على أنَّه ممَّا علِّق فيه الإسم عن العمل، وأورده هنا شاهداً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في الشعر، وهو من أمثلة سيبويه. انظر الكتاب ١: ٩٢.

(٢) سورة الأنعام الآية: ١٣٧.

(٣) انظر: حجَّة القراءات ص ٢٧٣، والكشف ١: ٤٥٣.

(٤) فراغ في (جـ): بمقدار الكلمة.

(٥) في (ب): أضمرت.

(٦) في (جـ): نصبت.

يكونَ يوم الجمعة معطوفاً على يومِ الخميس، وأبطؤهُ حالاً، ويجوز نَصْبَ الظرفينِ[1] وَرَفْعَ أَبْطَئِه على تقدير ذاك أَبْطَؤُهُ، ولا يجوز العكس وعلى هذا يَجْري أعطيتُهُ درهماً أكثرُ ما أعطيتُهُ، وأعطيتُهُ درهماً أو درهمينِ أكثرُ ما أعطيتُهُ، ويجوز نَصْبَ أكثرَ ما أعطيتُهُ وأبطؤُه[2] على الحال إذا نصبت الإسم الذي يليهما.

مسألة:

تقول: دخلتُ في الدار، ودخلت الدارَ، وليس من الظَّرفِ لأنَّ الدار يطلبها دخلتُ بالاستدعاء، والظرف إنَّما يطلبه الفعلُ بالملازمةِ، ولأجل ذلك قال الجرمي: إنَّهما أصلان ولم يرد أحدٌ على الجرمي[3] في قوله: إنَّهما أصلانِ، فإنَّ الدارَ ظرفٌ، والظرفُ أصلُهُ بحرفِ الجرِ فيظهرُ أنَّ الجميعَ اتَّفقوا على ما قلتُهُ.

مسألة:

قالوا: جلستُ في وسَطِ الدَّارِ فحركوا[4] السينَ، فإذا أسْقَطُوا حرف الجرِّ قالوا: جلستَ وَسْطَ الدارِ، فسكَّنوا السينَ إشعاراً بأنَّ هذا ليس من بابِ شَكَرْتُكَ، لأنَّ هذا لا يتغيَّرُ فيه الإسمُ عند إسقاطِ الحرفِ[5].

---

(١) في (جـ): الإسمين.

(٢) في (جـ): أبطئه.

(٣) ذهب الجرمي إلى أنَّ دخل مُتعدٌّ وما بعده مفعولٌ به. ورجَّح ابنُ يعيش والرضى أنَّه من قبيل الفعل اللاَّزم، وأنَّه إنَّما يتعدَّى بحرف الجر، ويحذف تَوَسُّعاً لكثرة الاستعمال، وممَّا يدل على أنَّه فعل لازم مجيء مصدره على فعول، نحو قعود ودخول.
انظر ابن يعيش ٧:٦٣، والرضي ١:١٨٦.

(٤) في (جـ): بتحريك.

(٥) وسط محركه السين اسمٌ لما بين طرفيِّ الشيء وهو منه، يرفعُ وينصبُ ويجرُّ لتمكُّنِهِ في الإسميَّةِ، ولا يخرجُ عنها ألى الظرفية إلا على جهة الاتِّساع والخروج عن الأصل.
وأما وسْطَ بسكون السين فظرف بمعنى بين، تقول: جلستُ وَسْطَ القوم، أي بَينهم، وهو ملازم للظرفية. فإذا دخل عليه حرفُ الجر خرج عن الظرفيَّةِ ورجع إلى معنى وسَط بفتح السين.
انظر اللسان (وسط ٩:٣٠٦، ٣٠٧)، وسيبويه ١:٢٠٤، والمقتضب ٤:٣٤١، ٣٤٢.

باب المفعول [مَعَه][1]

هُوَ (الإِسْمُ)[2] الذي يَنْتَصِبَ بما تقدِّمُهُ مِنَ الفعلِ بوساطةِ الواو مِنْ غيرِ تَشْرِيكٍ. ولا يقال منه إلَّا ما قالَتْهُ العربُ. وفي هذا خلافٌ[3] فتقولُ: استوى الماءُ والخَشَبة فانتصبتِ الخشبةُ باستوى، بواسطةِ الواو من غير عطفٍ، ولا يعمل في المفعول معه إلَّا الفعلُ، وفي هذا خلافٌ[4] قيل يعملُ فيه المعنى[5]، والصحيحُ ما ذكرتُه لك.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٢) سقط من (أ).

(٣) الخلاف في المفعول معه من حيث قياسه وعدم قياسه، فذهب الأخفش وأبو علي الفارسي إلى القياس وحجَّة الأخفش أنَّ الواو في التعديه بمنزلة إلَّا في الاستثناء فكما لا يقتصر في الاستثناء على المسموع فكذلك المفعول معه. والحجَّة الثانية أنَّه من جملةِ المفاعيل فكما أنها لا يقتصر فيها على المسموع، فكذلك الشأن في المفعول معه. انظر الإيضاح ١:١٩٥، والمغنِّي لابن فلاح ١ ق ١٥٩، والرضى ١:١٩٨، وابن يعيش ٢:٥٢.
ويرى أبو العباس المبرد أنَّه مقيس فيما كان فيه الثاني مؤثراً للأوَّل وكان الأول سبباً له، نحو: جاء البرد والطيالسة، فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة. انظر الهمع ٣:٢٣٦.
وذهب آخرون منهم ابن أبي الربيع إلى قصره على السَّماع وعدم قياسه، لأنَّ المفعولَ مَعه لم يَكثرْ كَثرةَ المفاعيل ولم يردْ منه في التنزيل إلَّا ما يمكن حمله على غيره.. انظر الهمع: ٢٣٦/٣.
والراجح قياسه في كل إسم وقع بعد واو المعية المسبوقة بجملة ذات فعل أو شبْهه، وهو قول الجمهور.

(٤) انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ١:٢٤٨، والتبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين ٣١٥، والمغنى لابن فلاح ١ ق ١٥٨، ١٥٩.

(٥) القائل بأعمال المعنوي أبو علي الفارسي، فقد أجاز في قول النابغة:
=

ويكونُ ظاهراً ويكونُ محذوفاً نحو: كيف أنتَ وقصعةً من ثريد، مَنْ نصبَ قصعةً فبفعلٍ مقدَّر لأنَّه يقالُ كثيراً: كيف تكونُ وقصعةً من ثريدٍ، فتوهم هذا الَّذي يكثُرُ النطقُ به فنصبَ الإِسم بهِ، وكذلك ما أنتَ وزيداً. والوجه في هذا الرَّفْعُ على العطفِ[1]. وَمَنْ قالَ: كيفَ أنتَ وقصعةً من ثريدٍ، بالرفعِ[2] قال: ما لزيدٍ وعمرو بالخفض[3] / ومن قال هذا بالنَّصبِ قال: ما لزيدِ وعمراً بالنَّصب، والنصبُ بالفعل الَّذي يستعملُ هنا كثيراً وهو ما كان لزيد وعمراً. وأمَّامالك وزيداً، فمن قال: ما أنت وزيداً، قال: ما لك وزيداً على أضمار كان. وَمَنْ قال: ما أنتَ وزيدٌ، بالرَّفعِ وما لزيدٍ وعمروٍ، بالخفضِ قال: مالك وزيداً بالنصب ونصبه بإضمارِ الملابسة[4] والتقدير: ما لك وملابسةٌ زيداً برفع الملابسةِ، ولا يجوزُ نصبها لأنَّ الناصبَ لها ينصِبُ زيداً ولا يحتاج[5] إلى تقديرها وتكون[6] معطوفةَ على موضعِ لكَ، وكون العربِ لم يُسْمَعْ منها كلّ رجلٍ وضيعتُهُ بالنَّصب دليلٌ واضحٌ على صحَّة ما قلتـه[7]، وهو الَّـذي ذهب إليه سيبـويه[8] ويبـطل بهذا قـول مَنْ جَعَلَهُ

=

هذا رِدَائي مطويًّا وسِرْبالاً

أن يكونَ العاملُ هذا، وظاهرُ كلام سيبويه أنَّ العاملَ فيه قوله: مطويًّاً. انظر المساعد ١:٥٤٠، والتصريح ١:٣٤٣.

(١) العطف على أنت لأنَّ الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر وليس في الجملة فعل ظاهر يتعدَّى إليه فينصبه، انظر ابن يعيش ٢:٥١.

(٢) الرفع في هذا كسابقه بالعطف على أنت، وأجاز سيبويه النصب بفعل مقدر، تقديره: ما كنت وزيداً، وكيف تكون وقصعةً من ثريد. انظر الكتاب ١:١٥٣.

(٣) الخفض بالعطف على الإسم المجرور قبله.

(٤) الملابسة مصدر لابس، ويرى السيرافي وابن خروف أنَّ المقدر فعل (لابس) لأنَّ المصدر لا يعمل مقدراً. انظر الهمع ٣:٢٤٢.

(٥) في (ب) و(جـ): هنا.

(٦) يريد أنَّ المصدر، وهو الملابسة معطوف على موضع لك لأنَّهما في موضع رفع خبر لما الاستفهامية.

(٧) ما قاله هو أنَّ الناصب للمفعول معه هو الفعل بدليل امتناع النصب في كل رجل وضيعته.

(٨) انظر سيبويه ١:١٥٠، ١٥١.

ظُرْفاً[1]، وجُعِلَ الأصلُ استوى الماء مع الخشبةِ، ثم وُضِعَتِ الواوُ موضعَ مع وصار ذلك النَّصبُ في الخشبة لأنَّ الحرف لا[2] يَتَحَمَّلُ الإعرابُ، وأجراه مجرى لو كان معنا رجلٌ إلَّا زيدٌ، لغلبنا لأنَّ الأصلَ لو كان معنا رجلٌ غيرُ زيدٍ. قال الله سبحانه: ﴿لو كانَ فيهما آلهة إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتا﴾[3]. الأصل غير اللَّهِ، ثُمَّ وُضِعَتْ إلَّا مكان غيرَ، فصار إعرابُ غيرَ فيها بعد إلَّا، فكذلك استوى الماءُ مع الخشبةِ. وفرَّق سيبويه[4] بينهما لما ذكرته، وهو أنَّ العربَ لا تقولُ: كل رجلٍ وضيعَتُهُ بالنَّصب[5]، وأمَّا قوله تعالى: ﴿فأجْمِعُوْا أمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكم﴾[6] . فلا يصح أن يكون «شُرَكَاءَكُمْ معطوفاً على (أَمْرَكُمْ)، لأنَّك لا تقولُ: أجمعتُ الشُّركَاءَ، إنَّما يقالُ: جَمَعتُ. ويقالُ: أجْمَعْتُ أمْرِي، لأنَّ معناه عزمتُ، ويجوزُ أنْ يكونَ منصوباً على أنَّه مفعولٌ مَعَه[7] ويكونُ التقدير: إعزِمُوْا وشُرَكَاءَكُمْ أَمْرَكُمْ[8]، ولو جاء في السَّبعِ معطوفاً لكان معطوفاً على الضمير وكان مرفوعاً، ويجوز أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ تقديره: واجمعوا شركاءكم يوصل الألف ويكون بمنزلة قول امرىء القيس:

---

(١) هو الأخفش. انظر معاني الحروف للرماني: ٦٠، والإنصاف ٢٤٩، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٥، ٣١٧، وابن يعيش ٢:٤٩، والرضي ١:١٩٥، والمغنى لابن فلاح ١: ق ١٥٨ / ب.

(٢) سقط من (جـ).

(٣) سورة الأنبياء آية: ٢٢.

(٤) فرَّق سيبويه بين هذا وما قبله، أنَّ الإسم الواقعَ بعد الواو هناك مسبوقٌ بفعلٍ نَصَب ما بعدَ الواوِ، والواو بمعنى مَع، وما قبله هنا اسمٌ مرفوع بالابتداء، فرفع ما بعد الواو بالعامل قبلها من الابتداء والمبتدأ. . انظر سيبويه ١:١٥٠، ١٥١.

(٥) سقط من (جـ).

(٦) سورة يونس آية: ٧١.

(٧) في الكامل ٢:٦٥٥ ما يُشِيرُ إلى هذا الوجه، قال عن الآية الكريمة: (وأجود التفسير عندنا في قوله جلَّ وعز: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ أن تكون الواو في معنى مع. .». وأكثر المصادر تورد هذا القول لأبي إسحاق الزجاج. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢:٦٨، ومشكل إعراب القرآن ١:٣٨٧.

(٨) كذا قدره المؤلف، وهو على تقدير المعيه.

... ... يُحلَّيْنَ ياقوتاً وشذراً مفقَّراً

وريحَ سناً في حقةٍ حِميْرِيَّةٍ[1] ... ...

التقدير: ويُضَمّخْنَ ريحَ سنى، وَحُذِفَ لدلالة ما قبله عليه لأنَّ التضميخَ بالطيبِ نظيرُ التحليةِ بالياقوتِ، وكذلك قولُه[2]:

يا ليتَ زوجُكَ قد غَدا مُتقلِّداً سيفاً ورُمْحاً[3]

/ أراد وحاملاً رُمْحاً وحُذِفَ لدلالة الفاعِلِ عليه، وقُرِىَءَ في الشاذ[4]:

---

(١) الشاهد ملفق من بيتين، وقد جاء في (أ) هكذا:

وريح سنا في حقة حميرية يحلين ياقوتاً وشذراً مفقراً

فجعل عجز البيت الذي قبل بيت الشاهد عجزاً لشطر الشاهد، وفي نسخة (ب) و (جـ) عكس ذلك تماماً فجاء شطر الشاهد عجزاً لعجز البيت قبله كما يلي:

يُحلينَ ياقوتاً وشذْراً مُفَقَّراً وريحَ سنا في حقَّه حميريَّةٍ

ورواية الشاهد بتمامه مع البيت قبله كما يلي:

غَرائِزُ في كن وصون ونعمة يُحَلّيْنَ ياقوتاً وشذاراً مُفَقَّراً
وريحٍ سنا في حقةٍ حميريةٍ تخُص بمفروك من المسك أذْفرا

انظر ديوان امرىء القيس: ٩٢.

ومردُّ هذا التلفيق في النسخ الثلاث فيما يظهر لي إلى النساخ، فقد أورد المؤلِّف الشاهد (وريح سنا. . .) بعد عجز البيت قبله (يحلين ياقوتاً. .) لارتباط الشاهد بعجز البيت قبله فكتبه النساخ بيتاً واحداً، ثم اختلفوا في تركيب البيت، فناسخ (أ) جعلهما بيتاً واحداً، فجاء شطر الشاهد عنده صدراً لعجز البيت الذي قبله، وناسخ (ب) وجـ) عكساً هذا الترتيب.

ريح سنا: نوع من الطيب، وخصَّ الحقة الحميرية: لأنَّ أكثر ملوك العرب من حمير. الشذر: قطع الذهب. مُفَقَّراً: ما صوغ من الذهب على هيئة فقار الجُرادة.

(٢) هو عبدالله بن الزعبري كما في الكامل ١ : ٢٨٩.

(٣) البيت في المقتضب ٢ : ٥٠، وتأويل مشكل القرآن: ١١٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٦٨، والخصائص ٢ : ٤٣١، وأمالي ابن الشجري ٢ : ٣٢١، والإنصاف ٦١٢، وابن يعيش ٢ : ٥٠. والشاهد قوله: (متقلداً سيفاً ورمحاً) فإنَّه على تقدير: وحاملاً رمحاً.

(٤) هي قراءة سليمان بن جماز المدني كما في البحر المحيط ٤ : ٥١٨.

﴿تريدون عرض الدنيا والله يريدُ الآخرة﴾[1]. بخفضِ الآخرة، والتقديرِ: باقي[2] الآخرةِ وهو كثير.

فصل[3]

المفعولُ معه لا يجوزُ تقديمُهُ وإنْ كان العامِلُ فيه الفعلُ المتصرِّفُ، لا تقولُ: استوى والخَشَبَةَ الماءُ[4]، ولا والخَشَبَةَ استوى الماءُ، وكذلك تقول: جاء البردُ والطيالسةَ ولا يجوز التقديم لأنَّ الأصلَ في الواو العطفُ، وجعلت هنا اتِّساعاً لقرب المعنى وتساويه فلم يقدِّموا محافظةً على الأصلِ، ولذلك لم يخفِضُوا بهذه الواو، وجعلوا ما بعدها منصوباً وإن كانتْ موصلةً الفعل الذي قبلها لأنَّها في أصلها لا تمنع العامل عمله وتوصله فبقيت على ذلك بعد النقل.

---

(١) سورة الأنفال آية: ٦٧.

(٢) التقدير: باقي الآخرة لا يماثل المعطوف المعطوف عليه بل يقابله، والأولى أن يكونَ التقدير بلفظ مماثل للمعطوف عليه، وقد قدَّره النُّحاة: والله يريد عرض الآخرة.
انظر البيان للعكبري ٢:٦٣٢.

(٣) في (جـ): فراغ بمقدار الكلمة.

(٤) جوز ابن جني في الخصائص ٢:٣٨٣ تقديم المفعول معه على مصاحبه، فتقول: جاء والطيالسة البرد، واحتجَّ بقول يزيد بن الحكم الثقفي:

جمعت وفحشاً غيبةً ونميمةً ... ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بِمُرْعَوِي

قدَّم المفعول معه (وفحشاً على مصاحبه (غيبة ونميمة).

(باب المفعول من أجله)[1]

على ثلاثة أقسام:

أحدها[2]: أن يكونَ إسماً غيرَ مصدرٍ، فهذا لا يكون إلَّا باللام نحو: جئتكَ لزيدٍ، أي لأجله. وجئتك لوجه خالدٍ.

الثاني[3]: أن يكونَ مصدراً، فإن اجتمعَ في المصدر شرطانَ كان لك فيه وجهان: إثباتُ اللام وإسقاطُها، والشرطان: أن يكونَ فعلاً لفاعل الفعل المُعَلَّلِ[4]، وأن يكونَ معه في زمان واحدٍ، نحو: جئتكَ ابتغاءَ الخيرِ، فقد اجتمع فيه الشرطانِ لأن الابتغاء والمجيء هنا من فاعل واحدٍ[5]، وزمان الابتغاءِ والمجيءِ واحد، فإن نقص من الشرطين واحدٌ، لم يكنْ بدٌ من اللاَّمِ فتقولُ: جئتكَ لابتغاءِ زيدٍ الخيرِ. وتقول: جئتكَ اليوم لمجيءِ لك أمسِ، لا

(١) بياض في (جـ).

(٢) سقط من (جـ).

(٣) في (جـ): فراغ بمقدار الكلمة.

(٤) ما بين الحاصرتين بالنص من التوطئة لأبي علي الشلوبين، أوردها المؤلف ولم يعزها إلى شيخه أو إلى كتابٍ من كتبه، أو غيرها، والنص كما يلي في التوطئة ص ٣١٠: (وشرطه أن يكون مصدراً وفعلاً لفاعل الفعل المعلَّل..).

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) وكتب في موضعه منى، ولعلَّها من المذكورة بعد الظرف (هنا).

بدَّ من اللَّام، قال الشاعر[1]:

يــركبُ كـلَّ عــاقــرٍ جُمْهُــورِ   مَـخــافــةً وَزَعَــلَ المَـحْـبُــورِ
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهبُورِ[2]

فقد اجتمعَ الشرطان في الثلاثةِ، والأوَّل نكرةٌ والثاني معرفةٌ بالإضافة والثالثُ معرفةٌ بالألف واللَّام.

الثالث[3]: أن يكونَ في تأويل المصدر نحو: جئتُك أَنْ تُكْرِمُني، وجئتُك أنَّك فاضلٌ، يجوزُ لك أنْ تأتي بحرفِ الجرِّ وأن تسقطَهُ مطلقاً، فقد صحَّ ممَّا ذكرتُه أنَّ المفعولَ من أجلِهِ أصلُهُ حرف الجرّ[4] لأنَّه المطردُ في الجميعِ، والنَّصبُ ليس كذلك على حسب ما ذكرتُهُ، والمشبه بالمفعولِ على ثلاثة أقسامٍ:

أحدها[5]: ما شُبِّه بالمفعول فيه وَهو الحال.

الثاني[6]: ما شبِّه بالمفعول مَعهُ / وهو الاستثناء.

الثالث[7]: ما شُبَّه بالمفعول به وجملتها أربعة:

---

(١) هو العجاج عبدالله بن رؤبة كما في ديوانه ٢٨.

(٢) الشعر في سيبويه ١ :١٨٥ منسوباً للعجاج، وابن السيرافي ١ :٤٧، وابن يعيش ٢ :٥٤، وفي الإيضاح العضدي ١ :١٩٧ غير منسوب، والتوطئة ٣١٠، والكافي ٢ :٦١.
والعاقر: الرملة التي لا تنبت شيئاً، الجمهور: الرملة العظيمة المرتفعة، الزعل: النشاط، والمحبور: الفرح، الهول: الخوف. الهبور: جمع هبر، وهو: ما اطمأنَّ من الرمل يهول النازل فيه.
يقول: يركب هذا الثورُ كلَّ رملةٍ عاقر عظيمة خوفاً من الرماة، وأنَّه في نشاطه كالفرح المسرور، ولهذا يركب كل مهول ركوبه لشدَّة خوفه من الرماة.
والشاهد نصب (مخافة وزعل والهول) على أنَّها مفعول لأجله، والتقدير: للمخافة، وللزعل، وللهول، فلما حذف حرف الجر وصل إليها الفعل.

(٣) لم يظهر في التصوير من (جـ).

(٤) سقط من (جـ).

(٥) في (جـ): بياض.

(٦) في (جـ): بياض.

(٧) في (جـ): بياض.

أحدها[1]: تميز الفاعل.

الثاني[2]: خبر كان وخبر ما المشبهة بليس.

الثالث[3]: إسم إنّ.

الرابع[4]: مفعولاً ظننتُ وما جرى مجراها، وكلُّها قد ذكر إلَّا تمييز الفاعِل، فالذي بقي لم يذكر ممَّا شُبِّه بالمفعول ثلاثةُ: الحالُ وتمييزُ الفاعِل، والاستثناءُ.

(١) في (جـ): بياض.
(٢) في (جـ): بياض.
(٣) في (جـ): بياض.
(٤) في (جـ): بياض.

(بَابُ الحالِ)[1]

الحالُ بيانُ ما انْبَهَم مِن الهيْئاتِ، فأصلها أَنْ تكونَ مشتقةً فيجبُ لذلِك أنْ لا تلي العواملَ فَنَصْبُ الفعلِ لها على التّشْبِيهِ بالمفعول فيهِ، لم ينصبها الفعل لأنه طلبها لأن الفعلَ لا يطلبُ إلا الجامدَ، وما يَدلّ على الجنسِ وما استغنى به عنه كالضمائر وأسماء الإشاراتِ، وشبهِ الحال بظرفِ الزمان من وجهين:

أحدهما[2]: أنْ كلَّ واحدٍ منهما يُقَدّرُ بفي فتقولُ: جلستُ ضاحكاً، فيكونُ في تقدير: جلستُ في حال الضحكِ، كما أنّك إذا قلتَ: جلستُ يوم الخميسِ، فهو في تقديرِ: جلستُ في يوم الخميس.

الثاني[3]: أنَّ الحالَ يصلحُ أنْ يقعَ في موضِعِها ظرفُ الزَّمانِ فتقولُ: جلستُ ضاحكاً. وتقول: جلستُ إذ كنتُ ضاحكاً، ويعطي ذلك المعنى، ولذلك عملَ في الحالِ المعنى كما يعمل في الظرف إلا أنَّ المشبه لا يقوي قوَّة المشبه بهِ فلم يعملْ المعنى في الحال إلَّا مقدّماً ظاهراً بخلاف الظرف فإنه يعملُ فيه المعنى مؤخراً ومحذوفاً، وإنَّما لم يعمل المعنى في الحال

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) سقط من (جـ).

(٣) سقط من (جـ).

مؤخراً لأنَّ العامل إذا تأخر يضعفُ بدليلِ أنَّكَ تقول: لزيدٍ أكرمتْ[1]، ولا تقول: أكرمت لزيدٍ، وأنتَ تريدُ أنَّ زيداً هو المكرم، وأنَّك تقولُ: زيدٌ ضربتُ، ولا تقول: ضربتُ زيدٌ، وتقول: ضربتُه زيدٌ، كما تقول: زيدٌ ضربتُه.

فصل[2]

وللحال ثلاثةُ شروطٍ لازِمَة:

أحدها[3]: أن تكونَ منصوبةً وقد مضى الكلام في نصبها.

الثاني[4]: أن تكونَ بعد تمامِ الكلام وأخذ الفعلِ ما يطلُبُهُ، فإنْ لم تأتِ للفعل بمطلوبهِ فيصلُ (الفعلُ)[5] إليه حسْبَ ما يطلُبُهُ ويكونُ من إقامة الصفةِ مقام الموصوفِ وهذا عندهم ضعيفٌ إلَّا في مواضعِ أذكرُها في باب الصفة إنْ شاء الله. فإذا قلتَ: قام زيدٌ ضاحكاً، فضاحكٌ قد جاء بعدَ ما أخذَ الفعلُ فاعلَهُ/ فلو لم تأتِ بزيدٍ لقلتَ: قام ضاحكٌ، تُريدُ قام رجلٌ ضاحكٌ، وكذلك أكرمتُ هنداً ضاحكةً، لو لم تأتِ بهندٍ لَقُلتَ: أكرمتُ ضاحكةً،

---

(١) زيدت اللام في المعمول المتقدّم لتقوية العاملِ بعده كقوله تعالى: ﴿لِلَّذينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ الأعراف آية ١٥٤، وقوله: ﴿إنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤيا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف آية: ٤٣.
ولا يجوز إدخال هذه اللّام على معمولِ الفعل المتعدّي المتأخّرِ إلا بالسماع، فتقول: ضربت زيداً، وأكرمت عمراً ولا تقول: ضربت لزيدٍ، وأكرمتُ لعمروٍ، انظر اللامات لأبي الحسن الهروي ٥٢، والكافي ٢: ٦٢.

(٢) سقط من (جـ).

(٣) سقط من (جـ).

(٤) سقط من (جـ).

(٥) سقط من (أ) و(جـ).

ويكونُ على تقدير أكرمتُ امرأةً ضاحكةً، وهذا يعني قُولُهم: تأتِ الحالُ بعد تَمامِ الكلام، وبهذا يَزولُ عنك اعتراضُ من اعترضَ من المتأخرينَ على[1] قول النحويّينَ: إن الحالَ لا تكونُ إلا بعد تمامِ الكلام بقولِ الشاعر[2]:

إنَّما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كئيباً
كاسفاً بالُه قليلُ الرَّجَاءِ[3]

الثالث[4]: أَنْ تكونَ نكرةً، ومتى جاءتْ معرفةً فإنما يكونُ ذلك مصدراً، أو اسماً وضع موضع المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحالِ، والحالُ في الحقيقة ما نصبَ المصدرَ أو الاسمَ الموضوعَ مكانَهُ، وهو عند سيبويه يُحفظُ ولا يقاسُ عليه، ويكونُ هذا[5] المصدر[6] الموضوعُ موضعَ الحالِ أو الاسمِ الموضوعِ موضِعَهُ نكرةً ومعرفةً بالألف واللّامِ ومعرفةً بالإضافةِ، وقد تقدَّم هذا الفصلُ مكملاً[7]، ومما يتصلُ بهذا البابِ قولُ العربِ: بايَعْتُه يداً بِيَد، تريدُ بايعتُهُ نقداً، وكذلِكَ كلمتُهُ فاهُ إلى فيَّ، وضع موضعَ مشافهةً ويتعلق المجرورُ بمحذوفٍ تقديره إلى فيَّ ذلك[8] بمنزلةِ لك في قولك: هلم لك،

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) هو عدي بن الرعلاء الغساني كما في العيني ٣: ١٦١، والخزانة ٤: ١٨٧ر وشرح أبيات المغنى ٣: ١٩٧.

(٣) البيت في التوطئة ٢٠٠ غير منسوب، والمغنى ٢: ٤٦١.
والشاهد قوله (من يعيش كئيباً) حيث جاءت الحال (كئيباً) من الضمير في يعيش والكلام قبلها لا يتم معناه بدونها.

(٤) في (جـ): بياض.

(٥) سقط من (ب).

(٦)سقط من (أ)، و(ب) و(جـ).

(٧) انظر كلامه المصدر الذي وضع موضع الحال ص ٣٤٣.

(٨) سقط المتعلق الذي وضعناه بين الحاصرتين من (ب) و(جـ) وكلام المؤلف متوجه إلى تقدير متعلق معين، وفي الكافي ٢: ٥٥ قدره: (جاعلاً) وهو الحال في الحقيقة فلما حذف ناب عنه فاه إلى في وأعرب بإعرابِه. وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٣٣٦، ٣٣٧. وقد =

إلا أنَّ المجرورَ هنا لازمٌ أن تأتيَ به لفهم المعنى. ومن ذلك رَجَعَ عَودُه على بدئهِ، المعنى رجع في حافرتهِ وقد يكونُ المعنى رجعتُ كما جِئتُ، ويجوز أن يكونَ عوده مفعولاً[1] يرجعُ ويتعلقُ على بدئهِ برجعَ، ويجوز الرفع على الابتداء[2] في فيه وعودُه، ويجوزُ دخولُ الواوِ عليهما إذا رُفِعا ويكونُ الواوُ واوُ الحالِ. ومِن ذلك بِعْتُهُ الدار ذراعاً بدرهم، وبِعْتُهُ الشاءَ شاةً بدرهمٍ، وبعتُهُ البُرَّ قَفِيزاً بدرهمٍ، والكلام في المجرور هنا كالكلام في ما تقدَّمَ، أو يكونَ بدرهمٍ صفةً، ويجوزُ الحذفُ إذا دلَّ الدليلُ عليه.

قال سيبويه: وأما قولُ النَّاسِ: كان البُرُّ قفيزينِ، وكان السمنُ منوينِ، فإنما استَغْنَوا عن ذكرِ الدّرهمِ لما في صدُورهم من عِلْمِهِ، ولأنَّ الدرهمَ هو الذي يُسَعّر عليه[3]. وإذا كانَ الحذفُ يوقعُ لبساً لم يحذفْ المجرور، لا تقولُ: بعتُهُ الدارَ ذراعاً، ومن ذلك بعتُهُ الشاءَ شاةً ودرهماً، وهذا بمنزلةِ «كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ» في الابتداء، والتقديرِ: شاةً بدرهمٍ ودرهماً بشاةٍ، ثم حُذِفَ من الأول ما أثْبَتَ نظيرُه في الثاني، وحذف من الثاني ما أثبتَ نظيرُه من الأوّلِ، ويجوزُ الرّفعُ في شاةٍ بدرهم وفي شاء ودرهمٍ وَتكُونُ الجملةُ في

= رده ابن مالك لأنَّ إضمارَ جاعل لا نظير له.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن متعلّقَ الجارِ والمجرورِ وهو فاهُ إلى فيَّ لنيابته عن مشافهة وكذا قياس يداً بيد لنيابته عن ناقد ومسلم. وضَعَّفَ هذا القولَ ابنُ فلاح في المغنى حـ١: ق ١٦٧/أ.

وذهب الدماميني إلى أنَّ الجارَ والمجرورَ هنا للتبين لا يتعلق بشيءٍ كلك من سقيا لك. وذهب الصبان إلى أنها صفة لفاه، الكائن إلى في، أي للمواجهة إليه. انظر حاشية الصبان ٢: ١٧١، وحاشية الخضري ١: ٢١٤.

(١) يريد: مفعولاً مطلقاً.

(٢) انظر سيبويه ١: ١٩٦، وقد أوردَ وجهين من الإعراب، النصب على الحال، والرفع على الابتداء. وأما المفعولية فأوردَها المؤلفُ وغيره من النحويين، وذلك لأن فِعْلَ رجَعَ متعدٍ، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ رَجَعَكَ الله﴾. ويجوز أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً لرجَعَ، أي رجع على بدئهِ عوده المعهودُ. انظر شرح الرضى ١: ٣٠٢، والمغنى لابن فلاح ١ ق ١٦٧.

(٣) انظر سيبويه ١: ١٩٦.

موضع الحالِ ويكونُ بمنزلتِهِ: كلَّ رجلٍ وضيعتُهُ، والمضمرُ محذوفٌ لِلعلم بهِ، ومن ذلك، بعتُهُ الشاءَ شاةً شاةً وعملتُ حسابَه بَاباً باباً تريدُ الولاءَ[1]، ومِن ذلك: لك الشّاءُ شاةً بدرهمٍ على أنَّ لك هو الخبرُ، وشاةً بدرهمٍ حالٌ على ذلك التقديرِ ويجوزُ الرفع في شاةٍ، والتقدير الشاءُ مسعَّرٌ هذا التسعير لك، فلك مُتَعلّقٌ بِمَسعّرٍ، ومن ذلك: أبيعَكَهُ ناجزاً بناجزٍ التقدير: أبيعكَهُ معجَّلاً، ووضع ناجزٌ موضعَ المصدرِ الموضوعُ موضعَ الحالِ، وكـذلك سادُوك كابراً عن كابرٍ، أي سادوك وراثةً، ومن ذلك دخلُوا الأوَّل فالأوَّلَ، ويجوز الرفعُ على البدلِ، وكذلك ادخلوا الأوّلَ[2] فالأوّل، وإذا رفعتَ كان على تقدير ليدخلِ الأوَّلُ فالأوَّلُ، ومن الحال هذا بسراً أطيبُ منه رطباً. التقدير: هذا إذا كانَ بسراً طيبُ منه إذا كان رطباً، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بسرٌ خبراً لكان المحذوفة لأنّه لو كان كذلك لجاز أنْ تقولَ: هذا البسرُ أطيبُ منه الرَّطِبَ، ويكونُ التقديرُ: هذا إذا كان البسرُ أطيبَ منه إذا كان الرّطَب فلا تحذف كان هنا حتى تكونَ تامةً، ويلزمُ أن يكونَ المنصوبُ حينئذٍ حالاً[3]، وكذلك ضربي زيداً قائماً. التقدير: ضربي زيداً إذا كانَ قائماً أو إذ كان قائماً، ولم تحذف كان إلاّ وهي تامة لأنَّك تقول: ضربي زيداً إذا كانَ صاحبك ولا تقولُ: ضربي زيداً صاحبك. وتقول: مررت برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبث ما تكون. التقدير مررت برجل إذا كان أخبث ما يكونُ أخبثَ منك إذا كنتَ أخبثَ ما تكونُ. فأخبثُ الأولُ حالٌ من الضمير في كان المحذوفة، وكذلك أخبث الثالث، وأخبث الثاني صفة لرجل وَلزُومُ التنكير عند حذف كان دليلٌ على الحال، ويجوزُ الرفع في أخبثَ الأول

---

(١) انظر سيبويه ١ : ١٩٦.

(٢) البدل من واو الجماعة، قال سيبويه ١ : ١٩٨ (وإن شئت رفعت فقلت: دخلوا الأوّل فالأوّل جعلته بدلاً وحملتَهُ على الفعل كأنه قال: دخل الأوّل فالأوّل..).

(٣) في سيبويه ١ : ١٩٩ (ولو كان على إضمار كانَ لقلتَ هذا التَّمْرُ أطيبُ منه البسر، لأنَّ كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنه حال..).

والثاني فتقول: مررت برجلٍ أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون ويكون بِمَنْزِلةِ نهارُهُ صائمٌ وليلُهُ قائِمٌ، ولا يكون الثالث إلا منصوباً على الحال من الضمير، والتقدير: أخبثَ أكوانه أخبث منك إذا كنت أخبث ما تكون، ومن ذلك البرُّ/ أرخصُ ما يكون قَفِيزان بدرهمٍ، يَجُوزُ الرَّفعُ في أرخصَ، ويجوزُ النَّصبُ. فإذا رفعتَ فيكونُ على نهارِه صائمٌ، وإذا نصبت فيكون على تقدير البر إذا كان أرخصَ ما يكون قفيزانِ بدرهم، ويكونُ حالاً من الضمير في كان، ومِن هذا:

الحربُ أولُ ما تكونُ فتيَّةً
تَسْعى ببزِّتِها لكلِّ جَهُولِ[1]

يجوز رفعُ أوَّلَ وفتيَّةً ويكونُ بمنزلةِ: نهارُهُ صائمٌ وأُنِّثَ لإضافته إلى ضمير المؤنثِ بمنزلة ذَهَبَتْ بعضُ أصَابعِهِ، وتسعى صفةً لفتيةٍ ويجوزُ نصْبُها ويكونُ الخبرُ تسعى ويكون أوَّلُ ظرفاً وفتَّيةٌ خبرٌ تكونُ الظاهرةَ أو يكونُ فتيةً بدلاً من أوَّل على أنْ يُجعَلَ أولاً حالاً[2] ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في كان

---

(١) هذا البيت لعمرو بن معدي كرب كما في ديوانه ١٥٦، وسيبويه ١: ٢٠٠، والمبرد في المقتضب ٣: ٢٥١، وابن السيرافي ١: ٢٩٣، والفارقي في الأبيات المشكلة ٣٢١.
والشاهد قوله: (الحرب أول ما تكون فتية) فإنه يروى على أربعة أوجه: الأول برفعها كلها (الحرب أول ما تكون فتية).
٢ - برفع (الحرب وفتية) ونصب (أول) إما على الحال، أو على أنه ظرف.
٣ - ويروي بنصب (فتية) ورفع ما عداها، وعلى هذا الوجه تكون (فتية) حالاً سدت مسد الخبر للمبتدأ الثاني (أول)، وكان هنا تامة.
٤ - ويروي برفع (الحربُ) ونصب ما عداها، وعلى هذا الوجه فـ(أول) ظرف و(فتيةً) منصوبة على الحالِ، وهي في موضع خبر المبتدأ (الحرب)، والتقدير: الحرب إذا كانت فتية أول ما تكونُ.
وهذه الأوجه أوردها المؤلف متداخلةً... وانظر ابن السيرافي ١: ٢٩٣، ٣٩٤، والفارقي في الأبيات المشكلة: ٣٢١، ٣٢٢.
(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

المحذوفةِ ويكون التقدير: إذا كانت فتيةً، وإذا بدل من أول، وهذا حسن، ويجوزُ رفعُ أوَّلَ ونصبُ فتيَّةٍ على أنها خبرُ تكونُ، ويكون الخبر تسعى أو يكونُ على تقديرِ إذ كانت أوَّلَ ما تكونُ فتيةً، ويكون حالاً وتكون الجملةُ التي بعد فتية صفة لها[1]، ويجوزُ نَصْبُ أَوَّل على الظرفِ أو على الحالِ على تقدير إذا كانت أوَّلَ ما تكون ورفع[2] فتيةً على أنه خبر الحرب وما بعد فتيةٍ صفةٌ لها، ففيها أربعة أوجهٍ. وتكون (تسعى)[3] حالاً (من الضمير)[4] في فتيّةٍ، وتكونُ الحال من النِكرةِ قليلاً. (وقيل إنما تقبحُ الحال من النكرةِ)[5]، لأنَّكَ قادرٌ على الصفةِ، وإذا كانت بعد المعرفةِ لم تكن الصفة فنصبوا على الحال لأنَّ المعرفة لا توصفُ بالنكرةِ والبدلُ ضعيف لحذف الموصوف وإقامة الصفةِ مقامُهُ، وتكونُ الحال بالجامدِ قليلاً وهو أكثرُ من الصفةِ[6] بالجامد فقولك: مررت برجلٍ أسدٍ، أقلُّ من قولِكَ: مررت بزيدٍ أسداً لأنَّ الحال خبرٌ في الحقيقة ويخبرُ بالجامدِ كما يخبرُ بالمشتَقِّ وإذا كانت الحالُ بالجامدِ فلا بدَّ أن تكون في تأويل المشتقِّ وتكونُ الحال مؤكدةً، وذلك يكون على وجهين:

أحدهما[7]: التوكيدُ العام[8] نحو قوله[9]:

---

(١) في هامش (أ): فتية.
(٢) في هامش (أ): ترفع.
(٣) سقط من (أ).
(٤) سقط من (أ).
(٥) سقط من (جـ).
(٦) في (ب): الوصف.
(٧) في (جـ): بياض بمقدار الكلمة.
(٨) يريد به توكيد مضمون الجملةِ.
(٩) هو سالم بن مسافع الغطفاني. ودارةَ في البيت: أُمّه. كما في ابنِ السيرافي ١: ٥٤٦، والأسودُ الغندجاني في فرحة الأديب: ق ٦٧/ ب والأعلم ١: ٢٥٧، والخزانة ١: ٥٥٧.

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نَسَبِي[1]

والعاملُ في الحالِ معنى الكلامِ التقدير: أعرِفْني في هذه الحال ويَجْري هذا في الأخبارِ كُلِّها.

الثاني[2]: الخاصُ[3] نحو قولُكَ: أنَا عنترةُ شجاعاً، أي: أعرفُني كما بلغَكَ عني، وأكثرُ ما تكُونُ/ هذه الحالُ بعد الجملةِ الإسميةِ فهذه سِتَّةُ شروطٍ للحالِ، ثلاثةٌ لازمةٌ، وثلاثةٌ غيرُ لازِمةٍ.

فصل

تقولُ: أمَّا عالماً، فأنا عالِمٌ، فعالم حالٌ والعامل فيه ما في أمَّا من معنى الفعلِ. التقدير: مهما ذكر شيءٌ في هذه الحال فهو حقٌّ، وإذا قلتَ: أما علماً فأنا عالمٌ كان ذلك على وَجْهَينِ:

أحدهما[4]: أن يكونَ حالاً[5] ويكونُ بمنزلةِ عالمٍ، والعاملُ ما في أمَّا مِن معنى الفعلِ.

الثاني[6]: أنْ يكونَ مصدراً[7] والعاملُ فيه عالم، والتقدير: مهما يَكُنْ

---

(١) تمامه:

وهلْ بدارةَ يا للنَّاسِ مِن عَارِ

والبيت في سيبويه ١: ٢٥٧ ونسبه لابن دارة، وابن جني في الخصائص ٢: ٢٦٨، وابن الشجري في أماليه ٢: ٢٨٥ ولم ينسبه.

والشاهد قوله: (معروفاً) فإنَّه حالٌ مؤكدةٌ لمضمون الجملةِ قبله، ومضمونُ الجملةِ الفخر لاشتهار نسبه إلى دارة.

(٢) في (جـ): بياض بمقدار الكلمة.

(٣) يريد بها الحال المؤكدة لصاحبها.

(٤) سقط من (جـ).

(٥) هذا هو مذهب سيبويه والخليل في الواقع بعد أمَّا مِن المصادر، انظر الكتاب ١: ١٩٢.

(٦) في (جـ): بياض.

(٧) هذا هو مذهب الأخفش كما في الهمع ٤: ١٦.

من شيءٍ فأنا عالمٌ علماً، ثم قدم علمٌ إصْلاحاً للّفظِ، وإذا قلتَ: أمَّا سَمِناً فَسَمينٌ، فَسَمِناً[1] حالٌ لا غيرُ، وكذلك: أمّا كرماً فأنتَ كريمٌ، فإنَّ كرماً مصدرٌ لكريمٍ، فلا يتقدَّم عليهِ لأنه لم يَقْوَ قُوَّةَ اسمِ الفاعلِ. فإنْ قلتَ: أمَّا العلمَ فأنا عالمٌ، جازَ لك في العلم الرفعُ على الابتداء[2]، والتقدير: مهما يكنْ من شيءٍ فالعلمُ أنا عالمٌ بهِ، ثم حُذِفَ الضميرُ. ويجوزُ النَّصبُ[3] على المصدرِ[4]. والتقديرُ: مهما يَكُنْ من شيءٍ فأنا عالمٌ العلمَ وتقول: أمَّا العلمَ فلا عِلْمَ عنده، فبنُو تَميمٍ يرفعونَ هذا لا غيرُ[5]، وأهلُ الحجازِ يُجيزونَ النَّصب فيكونُ عندهم على المفعولِ من أجلِهِ[6]، ويكونُ خارجاً عن القياسِ لأنه ليس فعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلّلِ. وعلى هذا قولُ الشّاعر[7]:

ألا ليتَ شِعْري هلْ إلى أمِّ مالكٍ
سبيلٌ فأمَّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرا[8]

بَنُو تميمٍ يرفعونَ لا غيرُ، وأهلُ الحجاز يجيزونَ النَّصبَ على تقدير: مهما ذكرتني للصبر عنها فلا صبرا. فإنْ قلتَ: أما العبدُ فأنا ذو عبد. فإنْ أردت

---

(١) في (أ): فَسَمِينٌ. وانظر سيبويه ١: ١٩٢.

(٢) الرفع لغة بني تميم ويمتنع النَّصبُ عندهم لأنهم يتوهمون فيه الحال. انظر سيبويه ١: ١٩٢.

(٣) النَّصبُ لغة أهلِ الحجاز والرفع عندهم أرجح، ونصبه على أنّه مفعولٌ لأجله كذا وَجَّهَهَ سيبويه. انظر الكتاب ١: ١٩٣، وسيذكره المؤلف بعد هذا.

(٤) هذا التوجيه على مذهب الأخفش كما في الهمع ٤: ١٧، وسيأتي بعد هذا أنَّ النصبَ على أنه مفعول لأجله.

(٥) انظر ما سبق هامش (١) و(٢).

(٦) ذكر قبل هذا أن النَّصبَ على المصدر، وقدر العامل فيه بقوله: مهما يكن من شيء فأنا عالم العلم.

(٧) هو ابن ميادة كما في ابن السيرافي ١: ١٦٩، والغندجاني في فرحة الأديب ق ١٥/أ، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٩.

(٨) البيت في سيبويه ١: ١٩٣، غير منسوب، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٦، والمغنى ٥٠١. والشاهد نصب (الصبر) على أنه مفعول لأجله، وهذا على لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فيرفعونه لكونهِ معرفاً بالألفِ واللام لأنَّه يمتنع أن يكون حالاً.. وهم إنّما استحسنوا النَّصبَ على الحال في حال التنكير.

بالعبدِ الجنسِ جاز النَّصبُ على ضعفٍ، وجرى مجرى المصدرِ[1]، وإنْ أردتَ غيرَ الجنسِ وأردتَ عبيداً مَخْصُوصينَ، فالرفعُ لا غيرُ عند الجميع.
فإنْ قلت: أما أنْ يكون عالماً فهو عالم، فإنْ يكون في موضع المفعول من أجلهِ وهذا متفقٌ عليه لأنه في تأويل المصدرِ فلا يكونُ في إسقاط اللام منه شرط، وقد تقدم بيان هذا في بَابِ المفعولِ من أجلهِ[2] مُكَمَّلاً إنْ شاء الله تعالى[3].

---

(١) انظر سيبويه: ١: ١٩٤، ١٩٥.
(٢) انظر ص ٣٨٢ وما بعدها.
(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) و(جـ).

بُابُ التَّمييزِ[1]

التَّمْييزُ بيانُ ما انْبَهم مِن الذواتِ، وهذا التمييزُ وهو الذي انتصبَ بعد تمام الكلام/ على التشبيه بالمفعول به لا يكونُ إلاَّ في الفاعلِ ويكون العاملُ فيه فعلاً وصفةً، فمثال الفعلِ تَفَقَّأَ زيدٌ شحماً[2]، الأصل تَفَقَّأَ شَحْمُ زيدٍ، ثم أُسْنِدَ تفقَّأَ إلى زيدٍ اتِّساعاً فقيلَ: تفقأ زيدٌ، ثم بُيّنَ المُتَفَقَّأُ حقيقةً، ومثلُ ذلك: سُرْعانَ ذي إهالةٍ[3] الأصل: سُرعان إهالةً ذي، ثُمَّ اتُسِعَ على حسب ما ذكرته لك وبيّنَ ومثال الصفة: مررت برجلٍ حسنٍ وجهاً. ومِنْ هذا: زيدٌ خيرٌ منك أباً. والأصلُ[4] أبو زيدٍ خيرٌ من أبيكَ. وأما قوله سبحانه:

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) الأمثلة التي أوردها المؤلف لتمييز الجملة، أما تمييز المفرد فقد أفرد له مبحثاً خاصاً بعد الاستثناء.

(٣) المثل في جمهرة ابن دريد ٢: ٣٣١، برواية (ذا إهالة) والأمثال لأبي عبيد ٣٠٥ برواية: (لو شكان ذا إهالة)، وجمهرة الأمثال ١: ٥١٩.

والمثل قيل في شأن رجل أحمق اشترى نعجة عجفاء فجاء بها إلى أمه وَرُغامُها يسيلُ على منخريْها لِهُزالها فقيل له: ما هذا الذي يسيل من منخريها؟ فقال: هذه إهالة. فقالت له أمه: (سرعان ذا إهالة).

قال أبو عبيد: الإهالة: الودك المذاب، فأراد القائل أن ودكها عجل سيلانة من قبل أن تذبح الشاة، وقبل أن تمسها النار. يضرب للرجل يُخْبِرُ بكَيْنُونةِ الشيء قبل وقْتِهِ).

وسرعان اسم فعل ماض بمعنى سرع والشاهد نصب (إهالة) على التمييز.

(٤) في (أ) المعنى، وقد صوبه في الهامش وبالصواب جاء في (ب) و(جـ).

﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدا ﴾[1]. فليس مِنْ هذا. «أَمَداً» مفعول بهِ لأَحْصى، وأَحْصى فعل ماضٍ، وليس أَحْصى أفعلَ من، وأمداً تمييز، لأنَّ الأمد ليس بفاعلٍ، وإنما هو مفعول به[2]. وأما قوله تعالى: ﴿ وأَحْصى كلَّ شَيْءٍ عَـدَداً ﴾[3]. فَعَدَدٌ بـدلٌ[4]، وكذلـك قولـه تعـالى: ﴿ وَفَجَّـرْنـا الأرضَ عُيُوناً ﴾[5]. (عُيُوناً) بدلٌ أو يكونُ على إسقاطِ حرف الجرِ[6]، (والأَوَّلُ أحسنُ)[7]، ولا يُحْمَلُ على التمييز، لأنَّ التمييزَ لا يكونُ في المفعولِ، وفيه خلاف[8].

---

(١) سورة الكهف آية: ١٢.

(٢) اختلف في نصب (أمداً) على ثلاثة أقوال:
الأول: أنَّها تمييز، وهو قول الفراءِ، قال في معاني القرآن: ٢: ١٣٦: (إن شئت جعلته خرج من (أحصى) مفسراً، كما تقول: أي الحزبين أصوب قولاً). وبه قال الزجاج ورجحه أبو جعفرٍ النحاس في إعراب القرآن ٢: ٢٦٨، وعلى هذا الوجه فأ(حصى) اسم تفضيل على أفعل. وقد ضعف النحاة هذا الوجه لأن (أحصى) فعل ماض فعله رباعي وصيغة أفعل لا تأتي من الرباعي إلا شذوذاً انظر مشكل إعراب القرآن ٢: ٣٧، ٣٨.
والوجه الثاني: أنَّ (أمداً) مفعول به لأحصى، وهذا ما ذهب إليه المؤلف هنا تبعاً لغيره من العلماء، وجعله الفراء مفعولاً (للبثو).. انظر معاني القرآن ٢: ١٣٦، والأول أقوى.
الوجه الثالث: أنه منصوبٌ على الظرفية والعامل فيه (لبثو) انظر مشكل إعراب القرآن ٢: ٣٨، والبيان لابن الأنباري ٢: ١١١.

(٣) سورة الجن آية: ٢٨.

(٤) لم أقف على هذا الإعراب لغير المؤلف في مطالعاتي.. والذي ورد في إعراب (عدداً): النصب على التمييز، أو على المصدرية على معنى: إحصاء، ويجوز نصبه على الحال من (كل شيء) وصوغ مجيء الحال من النكرة اندراج المعرفة في العموم، انظر مشكل إعراب القرآن ٢: ٤١٧، والبيان ٢: ٢٦٨، والبحر المحيط ٨: ٣٥٧.

(٥) سورة القمر آية: ١٢.

(٦) هذا الرأي ينفرد به المؤلف والأُبذي، وقد رده ابن هشام في اللمحة البدرية ص ١٥١ - ١٥٢.

(٧) سقط من (أ).

(٨) الخلاف في نصب (عيوناً) على التمييز، فالشلوبينَ يرجِّحُ أنْ تكونَ حالاً، أي فجرنا الأرض في حال أنها عيون، وحجته أنَّ التمييز المنقول من المفعول به لم يثبت وإنَّما الثابت كون التمييز منقولاً عن الفاعل. انظر التوطئة: ٢٨٥.

=

ولا يتقدّم التمييز على عامله وإنْ كان فعلاً لأنَّه قد اتُّسِعَ فيْه فَكَرِهوا الإتِّساعَ بعد الإتِّساعِ، ولأنَّه فاعلٌ في الحقيقة والفاعلُ لا يتقدَّمُ ولأنَّه لم يُسْمَعْ، وأجازَ المبرُد[1] تقديمَ التَّمييزِ على عامله إذا كانَ فعلاً واستدل بقولِ الشاعر[2]:

أَتَـهْـجُـرُ لَـيْـلَى لِـلفِـراقِ حَـبْـيـبَـهـا
وما كـانَ نـفـساً بـالـفِـراق تَـطِـيـبُ[3]

وأنكر الزَّجاجُ هذه الرواية. وقال الرِّوايةُ:

وما كان نفسٌ بالفراقِ (تَطِيبُ)[4]

ومع ذلك فقد تقَدَّمَ في الشّعر ما قياسهُ ألَّا يَتَقَدَّم للضَّرُورةِ كما قال[5]:

= وذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك وغيرهم إلى أنَّ (عيوناً) تمييز. وزاد أبو حيان وجهاً ثالثاً:
هو أن تكون مفعولاً ثانياً. انظر البحر المحيط ٨: ١٨٧، والتصريح ١: ٣٩٧، والهمع ٣: ٣٩٢.

(١) القول قول المازني واقتفاه المبرد. وتقديم التمييز عند المازني لشبهه بالحال في الآية الكريمة (خُشّعاً أبصارُهُم يخرجونَ من الأجداث) وفي مثلِ: راكباً جاء زيدٌ، لأنَّ العامل فعلٌ متصرف. فيجوز على هذا أن تقول: شحماً تفقأتْ، ووجهاً حسنت. والمنع مذهب سيبويه والكوفيين. انظر الأصول لابن السراج ١: ١٧٠، والتبصرة ١: ٣١٨، ٣١٩، والمقتضب ٣: ٣٦، والخصائص ٣٨٤، والحلل ٣٣٢.

(٢) هو المخبل السعدي كما في الخصائص ٢: ٣٨٤، والحلل ٣٣١.

(٣) البيت من شواهد المازني، وورد في المقتضب ٣: ٣٧، والأصول ١: ٢٧١، والجمل ٢٤٦، والخصائص ٢: ٣٨٤، والتبصرة ١: ٣١٩، والإنصاف ٨٢٨.
والشاهد تقدم التمييز وهو (نفساً) على عامله وهو (تطيب، وهو مذهب المازني ومَنْ وافقه كأبي العبّاس المبرد.

(٤) سقط من (أ) و(جـ).

(٥) سبق الاستشهاد به في باب أسماء الأفعـال على أنَّه قد يضطر الشاعر فيقدم ما لا يتقدّم في الكلام.
وساق البيت هنا لنفس الغرض، فإنَّ فيه الفصلَ بينَ الصلة ومتعلّقِها ومعمولها بأجنبي وهو إلى

وأَبْغَضُ مَنُ وضعتُ إلـيَّ فيـهِ
لِسـانـي مَعْشَرٌ عَنْهُمْ أَذُودُ

ولو كانَ في الكلام لكانَ، وأبغضُ مَنْ وضعتُ فيه لساني إليَّ. ويَجْري مَجْرى تَفقَّأَ زَيدٌ شَحماً امتلأَ الإِناءُ ماءً، لأنَّ ماءَ تمييزٌ للمالىءِ، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ على قياسِ امتلأَ الإِناءُ ماءً، ضرب زيدٌ رجلاً، لأنَّ الفاعلَ لا يأتي فَضْلةً في بقاءِ الفعل للمفعولِ بهِ، لأنَّ الفعل لا يُبْنى للمفعولِ بهِ إلَّا إذا عُزِمَ على أَنْ لاَّ يُذْكَرَ في جملتِهِ الفاعلُ، ولأنَّ هذا يُؤدِّي إلى أَنْ تقولَ: ضرَبَ زيدٌ عمراً، وَينْتَصِبُ عمرُوَ على التَّمييزِ، والتَّمييزُ لا يكونُ إلَّا نكرةً، فلاَ يَصِحُّ هذا في كلالةٍ مِن قولِهِ سُبْحانَـه: ﴿ **وَإِنْ كَانَ / رَجُـلٌ يُورَثُ كَـلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ** ﴾[1]. أَنْ يكونَ تَمْييزاً[2]، كما نُقِلَ عن بعضِ المُتأخّرين، وأمَّا تمييزُ الأعدادِ والمقاديرِ فهو عَنْ تمامِ الإِسمِ ويأتي بَيانُه بَعْدَ[3] هذا إنْ شاءَ اللّهُ.

= لأنّه مُتعلّقٌ بالمضاف إلى اسم الموصول وهو أبغض، ولو جاء به على الأصل لذكره بعد لساني، فكأنَ يقولُ: وبغض مَنْ وضعتُ فيه لساني إليَّ.

(١) سورة النِّساء آية: ١٢.

(٢) أي: «كلالة» وفي نصبه أوجهٌ:

أحدها: التمييزُ وهو ما استبعده المؤلف، وقد أثبته مكيّ بنُ أبي طالب وابنُ الأنباري، ويكونُ المراد بالكلالةِ على هذا الوجه الميِّت.

والوجه الثاني: أَنْ يكونَ منصوباً على الحالِ من الضمير في يُورَثُ. والكلالة على هذا الميت أيضاً.

الوجه الثالث: أنَّها نعتٌ لمصدر محذوف، تقديره: يورَثُ وراثةَ كلالةٍ. والكلالةُ هنا المال.

الوجه الرابع: أن تكون كان هنا ناقصة وكلالة خبرها. انظر إعراب القرآن ١: ٤٠٠، ومشكل إعراب القرآن ١: ١٨٣.

(٣) انظر ص: ٤١١.

(بَابُ الإستثناءِ)[1]

الاستثناءُ في أصله إخراجُ بعضٍ من كل بأداةٍ من هذه الأدواتِ، وهي ثمانٍ[2]: إلاَّ، وغيرَ وسُوى، إذا ضممتَ السِّينَ أو كسرتَها قصرْتَ، وإذا فتحتَ السينَ مَددْتَ، وحاشا، وخلا، وعدا، وليس، ولا يكونُ، وزادَ المبرد[3] لا سيما، وتابَعَهُ أبو علي[4] وهو صحيح[5] من جهةِ أنَّك إذا قلت: أكرمني القومُ لا سيما زيداً، فكأنك قلت: أكرمني القومُ إكراماً وسطاً إلا زيداً، فإنَّه زاد على النَّاسِ في الكرامةِ، فأمَّا إلَّا فإذا كانَتْ استثناءً في المعنى[6] كان ما بعدها على حسب العامل الذي قَبْلَها، فتقولُ: ما قام إلا زيدٌ، وما أكرمتُ إلَّا عمراً. قال الله تعالى: ﴿ ما تَعْبُدُونَ من دونِهِ **إلَّا أسماءً**

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) في هامش (أ) وفي (ب) و(جـ): وهن.

(٣) لم أقف على هذا القول للمبرد في مطالعاتي، وقد أورده ابن السراج في الأصول ١: ٢٧٢، وعزاه لبعض النحويين، وقال أبو حيان في الارتشاف ٧٥٠: وعدها جماعة من النحاة كالأخفش، وأَبو حاتم والنحاس في أدواتِ الاستثناء لمَّا رأوا ما بعدها مخالفاً لما قبلها بالأولية التي لما بعدها، والصحيح أنَّها ليست من أدواتهِ..

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١: ٢٠٩.

(٥) ذهب أبو علي الشلوبين في التوطئة ٢٨٠ إلى أنَّ لا سيما ليست من أدوات الاستثناء فلا تكون بمعنى إلا، ولكن قوماً من النحويين ألحقوها بالباب لِنَصبِ ما بعدها.

(٦) يريد الاستثناء المفرغ كما سيأتي.

سَمَّيْتُموها ﴾[1]. وما مَرْرتُ إلا بعمرو، وكأنَّك قلتَ: إنما قام زيدٌ، وَإنَّما أكرمتُ عمراً، وإنَّما مررتُ بزيدٍ[2]، ويسمَّى هذا النوعُ المفرغَ، فإنْ كانت استثناءً في اللَّفظِ والمعنى فَتَنْظُر إلى ما قبلها، فإن كان غير واجبٍ، وغير الواجب في هذا الباب كلُّ ما يَصِحُّ فيه التفريغ، فلك في الاسم الواقع بعد إلَّا وجهانِ:

أحدهما: البدلُ فيكونُ في إعرابه بحسب الاسم المستثنى في إعرابهِ في اللَّفْظِ، وفي الموضع إلَّا بابَ النفي بلا والمخفوضُ بِمِنْ الزائدةِ، فإنَّ البدلَ في هَذْينِ يكونُ على الموضعِ لا غيرُ لأنَّ لا ومَنْ هذه لا يعملان إلا في النكرةِ الشَّائعةِ المنفيةِ، ولانَّ البدلَ على تقديرِ تكرارِ العاملِ، ولا لا تعملُ محذوفةً فتقول: لا رجلَ إلا زيدٌ، وما مِنْ رجلٍ إلَّا زيدٌ بالرَّفعِ إذا أردتَ البدلَ وهذا هو الأحسنُ.

الثاني: النَّصبُ بما تقدَّمُ من الفعلِ أو معنى الفعلِ بوساطةِ إلَّا كما انتصبَ المفعولُ معه بالفعل المتقدم بوساطةِ الواو[3]، وذلك قولكَ: ما قام القومُ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيداً. قال الله تعالى: ﴿ مَا فَعلَوهُ إلَّا قَليلٌ مِنْهُم ﴾[4]. قَرَأَتْهُ الجماعةُ بالرَّفعِ على البدلِ من المضمرِ في فَعَلُوهُ إلا ابن عامرٍ فإنَّه نَصَبَ[5] على التَّشبيهِ بالمفعولِ مَعَه. وقيل في الاستثناءِ نصبٌ على التَّشبيهِ

---

(1) سورة يوسف آية: ٤٠.

(2) في (ب): بعمرو.

(3) هذا مذهب جماعة من النحويين البصرين وأبي علي الفارسي. انظر التذييل والتكميل ٣/ ١٨، ومذهب سيبويه أنّ الناصبَ له ما قبله من الكلام. حمله على عشرينَ في كونها تعملُ النَّصب فيما بعدها. انظر سيبويه ١: ٤٢٢، ط.بيروت. وذهب إلى هذا القول الفارسي في تذكرته وجماعة من البصريين.
انظر التذييل والتكميل: ١٨/٣.

(4) سورة النساء آية: ٦٦.

(5) انظر حجة القراءات: ٢٠٦، والكشف ١: ٣٩٢.

لأنَّ الفعلَ قد أخذ ما يَطْلُبُه، وإنَّما جيءَ بها لإخراج/ ما بعدها عن الاسم الذي قبلها عند إسناد الفعل إليه.

ومثال المعنى: ما أحدٌ صَاحِبَك إلَّا عمروٌ، والرفع أحسنُ على حسب ما ذكرتُهُ. فإنْ كان واجباً فالنَّصبُ لا غيرُ نحو: النَّاس إخوتُك إلا عمراً، وقامَ القومُ إلا زيداً، ولا يجوز البدل لأنَّه لا يصحُّ أنْ يَحُلَّ الثاني مَحلَّ الأوّلِ، وكذلك إذا قلت: ما أكلَ أحدٌ إلَّا الخبزُ إلَّا زيداً لا يجوز (في زيداً)[1] إلَّا النَّصب لأنَّ إلا زيداً لا يحل محلَّ أحدٍ هنا فيكونُ بدلاً، وأَمَّا إلَّا الخبزَ فهو مِن المفرَّغِ فلا يكونُ إلَّا منصوباً. وأمَّا غيرَ فيكونُ ما بعدَها مخفوضاً لا غيرُ وتَجْري[2] هي بإعرَابِ الاسْم الواقع بعد إلَّا، فَتَقُولُ: ما قامَ غيرُ زيدٍ[3] لا غيرُ، كما تقولُ: ما قام إلا زيدٌ لا غيرُ، وتقولُ ما قام القومُ غيرُ زيدٍ بالرفع على البدلِ وبالنَّصبِ على الاستثناء، وتقولُ: قام القومُ غيرَ زيدٍ بالنَّصب لا غيرُ، وأصلُ غيرَ[4] الصِّفةِ، فالأصل إذا قلتَ: ما قام رجلٌ غيرَ زيدٍ أن يكونَ غيرُ صفةً للرَّجل لكن لمَّا كان المعنى معنى ما قام رجلٌ إلَّا زيدٌ، جعلُوه على حكم إلَّا زيدٌ فوضعوا غيراً موضعَ إلَّا وصار الإعرابُ الذي كان في الاسم الواقع بعد إلا في غير وخفضوا ما بعد غير. قال الله عز وجل: ﴿ **لَا يَسْتَوِي القاعِدُون مِن الْمُؤْمِنِينَ غيرَ أُولِي الضَّرَرِ** ﴾[5]. مَنْ قرأ غيراً بالرفع[6] جعله صفةً للقاعدين، وَمَنْ قرأهُ بالخفضِ[7] جعله صفةً للمؤمنين، ومَنْ قَرَأَهُ

---

(١) سقط من (ب) و(جـ).

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (جـ): برفع زيد لا غير، وهو سهو من النَّاسخ والله أعلم.

(٤) في (أ): أن يكون. وقد صحح الناسخُ ذلك بما أثبتناه.

(٥) سورة النساء آية: ٩٥.

(٦) الرفع قراءة السبعة عدا نافع وابن عامر والكسائي، وتكون فيه (غير) إمَّا صفة للـ (قاعدين) وإنْ كان حقها أن تكون صفة لنكرة، وأما أن تكون بدلاً من الـ (قاعدين). انظر إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٤٧، وحجة القراءات ٢١٠، والكشف ١: ٣٩٦.

(٧) الخفض قراءة الأعشى وأبي حَيْوةَ وتكون (غير) نعتاً للمؤمنين، قال الفراء: ولو قرئت خفضاً

بالنَّصب[1] جعله استثناءً، ولم يُقْرأْ في السَّبعِ بالخفضِ، ولمَّا جعلوا غيرَ استثناء ووضعوهُ موضعَ إلَّا، وضعوا إلا موضعَ غيرَ فجعلوهُ وما بعده صفةً، أنشد سيبويه:

وَكـلُّ أَخٍ مـفـارِقُـهُ أخُـوهُ
لـعـمـرُ أبـيـكَ إلَّا الـفَـرقَـدانُ[2]

أرادَ غيرَ الفرقديْن، فوضعَ إلَّا موضعَ غيرَ، وإلَّا حرف والحرف لا يكونُ فيه إعرابٌ ولا يضافُ إلى ما بعدَهُ فزال الخفضُ من الفرقديْنِ، وصار فيهِ إعرابُ غيرَ، ولا تجعلُ إلَّا بمنزلةِ غيرَ إلَّا وغير تابعة لا تقولُ: قام إلَّا زيدٌ، تريدُ قام غيرُ زيدٍ، وعلى هـذا قولُـه سبحانـه: ﴿لَو كـانَ فِيهمـا آلهـةٌ إلَّا اللَّهُ لَفسدَتا﴾[3]. المعنى لو كان فيهما آلهة غيرُ اللَّهِ.

وأما سِوى وسُوى وسَواء، فما بعدها مخفوضٌ/ وهي منصوبةٌ على الظَّرْفِ لقولهم: مررتُ بمَنْ سواك، ولو كانت اسماً لم يُنْصَب، ولا يكونُ إلَّا استثناءً على حسب ما ذكرتُهُ، إلَّا في الشعر فإنها تجري مجرى غير أنشد سيبويه:

إذا جَلَسوا مِنَّا ولا مِنْ سِوَائِنا[4]

لكان وجها تُجْعلُ مَن صفةِ المؤمنين. انظر معاني القرآن ١: ٢٨٤، وإعراب القرآن ١: ٤٤٧، والبحـر ٣: ٣٣٠، ٣٣١.

(١) النصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي وعليه فغير منصوبة على الاستثناء.
انظر المصادر السابقة، ومشكل إعراب القرآن ١: ٢٠٢.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت انظر ص ٣٢٥.
والشاهد فيه هنا مجيء إلا في موضع غير، لأن إلا نعت لكل أراد فكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه.

(٣) سورة الأنبياء آية: ٢٢.

(٤) صدره:
ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كان مِنْهُمُ
والبيت للمرار بن سلامة العجلي كما في سيبويه ١: ١٣، وفي ابن السيرافي، وشرح الكتاب =

أَرادَ ولا مِن غَيْرِنا. وَأَنْشَدَ:

وما قصدَتْ مِن أَهْلِها لِسَوائِكا[1]

أَرادَ لغيرِك.

وأمَّا حاشا[2] فحرفُ جرٍ يدلك على أَنَّها لا تكونُ فِعْلاً أنَّك لا تقولُ: ما حاشا زيداً.

وَأمَّا عدا فلا تكونُ إلَّا فعلاً، فلا يكونُ ما بعدها إلَّا منصوباً[3]، وتقولُ: قام القومُ ما عدا زيداً، وما مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر في موضع الحالِ، والتقدير: قام القومُ مجاوزينَ عمراً[4].

= للسيرافي حـ ١ ق ٣٠٧. وورد غير منسوب في المقتضب ٤: ٣٥٠، والإنصاف: ١٨٥، ١٨٦.

والشاهد أنَّه وضع (سواء) موضع (غير) وأدخل من عليها.

(١) صدره:

تجانفَ عَنْ جل اليمامةِ ناقتي

والبيت للأعشى كما في ديوانه: ٨٩. وورد غير منسوب في المقتضب ٤: ٣٤٩، والتبصرة ١: ٣١٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٣٥، ٢: ١٢٤، والإنصاف ١٨٥.

(٢) هذا هو مذهب سيبويه، انظر ١: ٣٧٧، وذهب الفراءُ إلى أنَّها فعل لا فاعل له. وذهب المبرد وابن جني إلى أنَّها تكون فعلاً فتنصبُ ما بعدها، وتكونُ حرفاً فتخفِضُ ما بدها، وهذا هو الراجحُ، ويؤيدُه ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أنَّ بعض العرب تخفض بها وتنصب.

وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت إعرابيّاً يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ وأبَا الإصبع. فنصب بحاشا.

وقد اختار هذا القول ابن مالك وأبو حيان والمرادي وغيرهم.. انظر هذه المسألة في المقتضب ٤: ٣٩١، والأصول ١: ٣٥١، ٣٥٢.

والإنصاف المسألة (٣٧) والتبيين عن مذاهب النحويين المسألة (٦٦)، وابن يعيش ٢: ٨٥، والرضى ١: ٢٤٤، وابن فلاح في المغني ق ١٨٥/ ب.

(٣) نقل الأخفشُ عن بعض العرب الجر بعداً، نحو: قام القوم عدا زيدٍ، وهؤلاء قائمون عدا زيدٍ، والأكثر فيها نصب ما بعدها. انظر ابن يعيش ٢: ٧٨، وابن فلاح في المغنى ق ١٨٦/ب، والمالقي في رصف المباني: ٣٦٦.

(٤) في (جـ): زيداً.

وأما خلا فتكونُ بما، وتكون بغير ما، وإذا كانت بما كانت فعلاً لا غير، وقلت: قام القومُ ما خلا زيداً، والكلام في هذا[1] كالكلام في قولك: قام القوم ما عدا زيداً، وإذا كانت بغير ما كانتْ فعلاً وكانت حرفاً، وإذا كانتْ فعلاً كان ما بعدها منصوباً لأنه مفعولٌ بهِ وجرى مَجْرى قام القومُ ما عدا زيداً، وإذا كانتْ حرفاً كان ما بعدها مخفوضاً، وكانت حرف جرٍ وكانت بمنزلةِ حاشا.

هذا الذي ذكرته في هذه الثلاثة هو مذهب سيبويه وهو الصحيح، وأَمَّا قولُ النابغةِ:

ولا أُحاشِى مِن الأقْوامِ مِنْ أَحدٍ[2]

فالمعنى ولا أَسْتَثْني فهذا بمنزلةِ بَسْمَلتُ واستعذتُ وأمَّا قوله تعالى: ﴿ حاشَى لِلَّهِ ﴾[3]. فحاش هنا معناهُ صار في حَاشِيةٍ[4]. مِنْ هذا الَّذي نُسِبَ إليه، ولِلَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديره لِلَّه فِعلُهُ ومجانَبتُهُ ما أُريدِ مِنْهُ[5]، وقد يتعَلّقُ بحاش.

وأمَّا ليس فلا يكونُ ما بعدها في الاستثناءِ إلّاَ منصوباً على أنَّهُ خَبَرُها

---

(١) في (جـ): فيها.

(٢) صدره:

ولا أرى فاعلاً في النَّاس يُشْبِهُهُ

والبيت في ديوانه ٣٣، والجمل ٢٤٠، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٣١١، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٥/ ٧: ٤٨، ٤٩، والمغني ١٢١.

والشاهد قوله (أُحاشي) حيث جاءت فعلاً مضارعاً وهي حرف، والحروف لا تصرف لها، ولا اشتقاق فيها. انظر الحلل: ٣١٢.

(٣) سورة يوسف آية: ٣١.

(٤) لم أقف على هذا المعنى في مطالعاتي، والذي ذُكِر في معناها: أنها بمعنى معاذ الله.

وقال الزجاج: «معنى حاشا لله» براءة الله تعالى، فمعناه: قد تنح يوسف من هذا الأمر الذي رُمِيَ به. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٣٨، ومشكل إعراب القرآن ١: ٤٢٨.

(٥) هذا الوجه من الإعراب لم أره لغير المؤلف وقد أورده في الكافي ٢: ٩٣.

واسْمُها مُضْمَرٌ تقديرُه: لَيْسَ بَعْضُهم[1] زيداً إلَّا أنَّ هذا لا يظهر ولا يقعُ في الاستثناء إلا هكذا. فإذا قُلتَ: ما أتتني امرأةٌ ليس هنداً كانت استثناء وكان التقدير: ليس بعضهن هنداً. فإنْ قلتَ: ما أتتني امرأةٌ ليستْ هنداً، فليست استثناء وإنَّما[2] الجملة صفة لامرأة، ويدلك على أنَّها لا تكونُ ليست بالتَّاءِ استثناء أنهم يقولون: النساءُ أتينَني ليس هنداً، ولا يقال: أتينَنِي ليستْ هنداً فلا تقعُ في الاستثناءِ إلَّا واسمها مضمرٌ فيها/ مذكر، وتقديره: بعضُهْم على حسب ما ذكرتُهُ.

وأما لا يكونُ فيجري في الاستثناءِ مَجْرى ليس في الإستثناء اسمها مضمرٌ فيها، وتقديره لا يكونُ بعضُهُنَّ هنداً أو بعضُهُمْ زيداً فتقول: ما أتتني امرأة لا يكون هنداً إذا كانت استثناءً فلا بدّ من التذكير، وإذا كانت بتاء التأنيث لم تكن[3] استثناء وكانت الجملة صفةً على حسب ما تَقَدَّم في ليس.

وأما لا سيما فتكونُ ما فيها على وجهين:

أحدهما[4]: أنْ تكونَ بمنزلةِ الذي، وإذا كانت كذلك كان ما بعدها

---

(١) هذا هو مذهب سيبويه والمبرد وأكثر البصريين في كون اسم ليس ولا يكونُ ضميراً يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق. انظر سيبويه ١: ٣٧٦، والمقتضب ٤: ٤٢٨، والأصول ١: ٣٥.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ اسم ليس ضميرٌ يعود على مصدر فعل زيد، ولا يكونُ فعلهم فعل زيد، وإذا قلت: قام القوم ليس زيداً، فالتقدير ليس القيام قيام زيد، أو ليس قيامهم قيام زيد. وما ذهب إليه سيبويه والبصريون أَسَدُّ لأنه أقل إضماراً؛ أما قولُ الكوفيين فَفِيه تقديرُ مضافٍ محذوفٍ، وهو ضعيفٌ لعدم إطراده.

وذهب ابن درستويه إلى أن اسمها اسمُ فاعلِ الفعلِ المتقدّم ، فإذا قلت: أتاني القومُ ليس أباكَ، فالتقدير: ليس الآتي أباك، وهذا الذي ذهب إليه ابن درَستَوَيهِ إنَّما يَستقِيمُ بعد الفعلِ، وعلى هذا فليسَ بمطردٍ إطرادَ مذهب سيبويه. انظر المغنى لابن فلاح ١ ق ١٨٦/ب، وشرح ابن يعيش ٢: ٧٨.

(٢) سقط من (ب).

(٣) في هامش (أ): فلا يكون.

(٤) سقط من (جـ).

مرفوعاً على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ فتقول: أكرمني القومُ لا سيما زيدٌ، التقدير: لا سيِّىء الذي هو زيدٌ، والسِّيء المثلُ.

الثاني[1]: أنَّ تكونَ زائدةً فيكونُ ما بعدها مخفوضاً بمنزلة ما في قول امرىءِ القيس:

بَعدَ مَا مُتَأَمَّلِ [2]

قال امروء[3] القيس:

ولا سيما يومٌ بدارةَ جُلْجُلِ [4]

يجوزُ في يوم[5] الرفعِ والخفضِ على ما تقدَّم، وأمَّا النَّصب إنْ سُمِعَ فيكونُ على الظرف ويكونُ ما بمنزلةِ ما[6] في قولـه سبحانـه: ﴿ فَنِعِمَّا

---

(١) في (جـ): فراغ بقدر الكلمة.

(٢) هذا جزء من عجز البيت، والبيت بتمامه:

قـعـدتُ لـه وصَحْبتي بينَ ضـارج وبـينَ الـعُـذيْب بـعـد مَـا مُـتَـأمـل

والبيت في معلقته في شرح السبع الطوال لابن الأنباري ١٠٢، وأشعرا الشعراء الستة الجاهليين ٣٩، والكافي ٢: ٩٣.

والشاهد قوله: (بعد ما متأمل) حيث خفض (متأمل) بإضافة (بعد) إليه وما صلة للكلام والتقدير: بعد متأمل.

(٣) في (أ): امرىء.

(٤) صدره:

ألا ربَّ يومٍ لَك مِنُهنَّ صالحُ

والبيت في معلقته في شرح السبع الطوال: ٣٢، وجمهرة أشعار العرب ١: ١٣٠، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٣٠، وابن يعيش ٢: ٨٦.

والشاهد قوله: (ولا سيما يوم) فإنه يروي بالرفع والخفض والنصب، فمن رفع فعلى جعل ما اسماً موصولاً، واليوم مرفوع على إضمار هو. وَمَنْ خفض اليوم فبإضافة س إليه وما زائدة، ومن نصب جعله ظرفاً، أو بتقدير أعني. انظر ابن يعيش ٢: ٨٦، وابن فلاح في المغنى حـ ١ ق ١٨٥.

(٥) في هامش (أ): يوماً.

(٦) أي في كونها نكرة فإنها تكون منصوبة تمييزاً لفاعل نعمْ.

هِيَ ﴾[1]. لمَّا قال: لا سيما، على أنَّه مُتعجِّبٌ من أمر قاله: فجاء بظرفه فكأنَّه قال ذلكَ: في يوم بدارة جُلْجُلِ. ونقول: ما قام القوم إلَّا أنْ يكونَ زيدٌ، فيجوزُ لك في أنْ يكونَ، أَنْ يكونَ بدلاً وأنْ يكونَ منصوباً على الإستثناء، وأما زيدٌ فيجوز فيه الرفعُ وتكونُ كانَ تامةً، وهو أبينُ[2] من جهة المعنى، ويجوز النَّصب، وتكونُ كان ناقصةً. قال الله عز وجل: ﴿ إلَّا أنْ تَكُونَ تِجَارَةً ﴾[3]. قُرِيءَ بالرَّفع والنَّصب[4].

فصل[5]

فإنْ قدَّمت المستثنى بقي على حاله مع التأخير إلا زيدٌ وغير زيدٌ وما جرى مجراهما فإنَّهما إذا تقدَّما بطل البدل بالتقديم ولزم النَّصب، وحقيقةُ ذلك أنْ تقول البدلُ لا يتقدَّمُ على المُبْدَلِ منه، والمنصوب يتقدَّمُ فلَا يصِحُّ تَقَدُّمُ المستثنى على المستثنى منه إلا أنْ يكونَ منصوباً فتقول: ما قام إلَّا زيداً أحدٌ، وما قام غيرَ زيدٍ أحدٌ.

وحكى يونسُ أنَّ من العربِ مَنْ يقولُ: إلَّا زيدُ أحدٌ[6] فيرفع زيداً كأنَّه يجعل أحداً بدلاً من إلا زيد، وليس وجه الكلام.

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٧١.

(٢) في هامش (أ): وهذا بين.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٧٢.

(٤) قرأ بالنصب عاصم فتكون كان ناقصةً واسمُها ضميرٌ، و«تجارة» خبرها، و«حاضرة» نعت لـ «تجارة».

وقرأ باقي السبعة برفع «تجارة» وعلى هذه القراءة تكون كان بمعنى وقع وحدث، وهي تامة لا تحتاج إلى خبر.. انظر إعراب القرآن ١: ٣٠٠، وحجة القراءات ١٥١، والكشف ١: ٣٢١، ٣٣٢.

(٥) في (جـ): فراغ بمقدار الكلمة.

(٦) في سيبويه ١: ٣٧٢: (باب ما يتقدم فيه المستثنى) قال: «وحدثنا يونس أنَّ بعضَ العرب الموثوقُ بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررتُ بمثلِهِ أحدٍ، فجعلوه بدلاً..).

مسألة:

/تقول: ما قام أحدٌ إلَّا محمدٌ أبو بكرٍ فهذا بدلٌ فَيَجْرِي على حكم الأوَّل في رفعهِ وفي نصبِهِ، وكذلك إذا كان الثاني بدَلُ إضرابٍ. فإنْ قلت: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلَّا عمراً، وأنتَ تريدُ أنَّ زيداً وعمراً قاما فيجوز لك نَصْبُهُما، الأوَّلُ[1] نُصِبَ لأنَّهُ مستثنًى من أحدٍ. والثاني[2]: نُصِبَ لأنـهُ مستثنًى من معنى الكلامِ لأنَّك إذا قلتَ: ما قام أحدٌ إلا زيداً فهو في معنى ما قام غيرُ زيدٍ، فاستثنى مِنْ غيرِ زيدٍ عمرو[3] فَتَحَصَّلَ مِن هذا أنَّهما قاما، ويجوزُ لَكَ رفْعُ أحدهما ونَصْبُ الآخر، الرَّفْعُ على البدلِ، والنَّصبُ على الاستثناء كما تقولُ: ما قام إلَّا زيدٌ إلَّا عمراً، وما قام إلَّا عمروٌ إلَّا زيداً فيحصل من هذا أنَّهما قاما[4]، ولا يجوزُ لك رَفْعَهُما إلَّا أنْ يكونَ بدلاً على طريق الإضراب، فإنْ أدخلتَ حرفَ العطف كان الثاني على حسب الأوّلُ ولا يجوزُ لك أنْ ترفع واحداً وتنصب الآخر.

مسألة:

تقول: ما جاءني أحدٌ إلَّا قريشاً إلَّا بني مخزومٍ، فيجوز لك في قريشٍ الرَّفعُ على البدلِ والنَّصبُ على الاستثناء، ولا يجوزُ لك في بني مخزومٍ إلَّا النَّصبَ لأنه مستثنى مِن قريشٍ وهو واجبٌ. فإنْ قلتَ: أتاني النَّاسُ إلَّا قريشاً إلَّا بني مخزوم، فلا بدَّ من نصب الإسمينِ. قال الله عز وجل: ﴿ **قالُوا إنَّا أُرسِلْنا إلى قِوْمٍ مُجْرِمين إلَّا آل لُوطٍ إنَّا لمنجوهُم أَجْمَعين إلَّا امرأتَهُ**﴾[5]. فامرأته مستثناةٌ[6] مِن آلِ لوطٍ وآلِ لوطٍ مستثنى من قومٍ مُجرِمين.

---

(١) في هامش (أ): أما إلا زيداً فنصب.
(٢) في هامش (أ): وأما إلا عمراً فنصب.
(٣) في هامش (أ): عمراً.
(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) و(جـ).
(٥) سورة الحجر آية: ٥٨، ٥٩، ٦٠.
(٦) في (ب) و(جـ): مستثنى.

باب الاستثناء المنقطع

هُوَ ألَّا يكونَ الثاني من جنسِ الأوَّلِ، وسُمِّيَ استثناءً منقطعاً لأنَّه جاءَ على طريقةِ الاستثناء المتصل ويكونَ عند بِني تَميمٍ على وجهينِ:

أحدهما: ما يُتَصوَّرُ فيه الاتصالُ بمجازٍ فيجري مجرى المتصل[١].

الثاني: ما لا يُتَصوَّرُ فيه الاتصالُ بمجازٍ فلا يكونُ فيه إلَّا النَّصب. ومنه قوله سبحانه: ﴿لا عاصِم اليومَ من أمرِ اللَّهِ إلا مَنْ رُحِمَ﴾[٢]. إذا كانَ «من رحم» بمعنى المرحوم، والعاصم على ظاهره، فإنْ كانَ عاصمٌ بمعنى ذا عصمةٍ[٣]، أو يكون من رحم بمعنى الراحم[٤] فيصير متصلاً.

---

(١) بنو تميم يجيزون البدل والنصب، أمَّا البدلُ فعلى تأويلين:
الأول: أنَّك إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلا فرس، فكأنك قلت: ما جاءني إلا فرسٌ وذكرت أحداً توكيداً.
والوجه الثاني: أن تجعل الفرس يقوم مقام من جاءني من الرجال على التمثيل كما تقول: عتابك السيف، وتحيتك الضرب. انظر سيبويه ١: ٣٦٣، والمقتضب ٤: ٤١٢، ٤١٣، والأصول ١: ٣٥٣، ٣٥٤، وابن يعيش ٢: ٨٠.

(٢) سورة هود آية: ٤٣.

(٣) هذا على إرادة النسب.

(٤) على هذا التوجيه يكون (من رحم) في موضع رفع على البدل من (عاصم)، والتقدير: لا عاصم اليوم من أمر الله إلَّا الرَّحمُ، وهو اللَّهُ.

والمجاز يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكونَ ما بعد إلَّا من توابع ما قبله، نحو: ما في الدار أحدٌ/ إلّا حمار، لأن الحمار من توابع الأحدين، وعلى هذا بيت النابغة:

.... وما بالرَّبعِ مِن أحَدِ
إلّا الأواريَّ[1] ....

فإنَّ الأواريَّ من توابعِ الأحدين فيجوز الرّفعُ على البدلِ والنَّصبُ على الاستثناء، ويجوز الخفضُ على النَّعتِ مثل ما تقدم في قوله: «إلَّا الفرقدان».

الثاني: أنْ يكونَ الثاني مما يقومُ مقام الأوَّل نحو قول الشاعر[2]:

وبلْدَةٍ ليس بها أنيسُ
إلَّا اليعافيرُ وإلَّا العيسُ[3]

---

(١) الشاهد ملفق من جزءين لبيتين، أوردهما المصنف لارتباط الشاهد بهما معاً، وأول الجزءين عجزٌ لبيت، والثاني صدرٌ لبيت بعده، وتمام البيتين كما يلي:
وقفت فيها أصلاناً أسائلها عَيَّت جواباً وما بالربع من أحد
إلَّا الأواري لأياماً أُبيِّنُها والنُّؤيُ كالحوض بالمظلومة الجلد
وهما في ديوان النابغة ٣٢٢، واستشهد بهما سيبويه في الكتاب ٣٦٤/١، والفراء في معاني القرآن ٤٨٠/١، والمبرد في المقتضب ٤١٤/٤، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٥٢/٢.
والأوَارِيُّ: مجالس الدابة.

(٢) البيت في الكتاب لسيبويه ١: ١٣٣، ٣٦٥، ومعاني القرآن ١: ٤٧٩، والمقتضب ٢: ٣١٩، ٣٤٧/ ٤: ٤١٤، ومجالس ثعلب ٣١٦، ٤٥٢.

(٣) اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية أيضاً. العيس: الإبل التي يخالط بياضها شقرة، جمع أعيس، وأنثاه عيساء.
والشاهد إبدال (اليعافير) من العيس على الاتِّساع والمجاز.

فأمَّا أَهلُ الحجازِ فينصبونَ النَّوعينِ ولا يَجْرُونَ واحداً منهما مَجْرى المتّصلِ، وبهذا جاءَ القرآنُ. قال الله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلَّا اتباعَ الظَّنِ ﴾[1]. بالنَّصب قراءةُ الجَماعةِ.

المنصوب بعد تمام الاسم

وأمَّا المنصوبُ بعد تَمامِ الاسْمِ[2] فيكونُ في ثلاثة أبْوابٍ:

أحدها: المقاديرُ.

الثاني: ما جَرى مَجْرَى المقاديرِ.

الثالث: العدد.

فَأَمَّا المقاديرُ فإنَّها على ثلاثةِ أنواعٍ: مكيلٍ، وموزونٍ، وَمَمْسُوحٍ. فالمكيلُ نحو عندي ملءُ القدحِ براً، والموزون، نحو: عندي وزنُ[3] رطلٍ زيتاً، وللمسوح (ما في السماءِ موضع)[4] راحةٍ سحاباً، الراحة هنا الكف، وإنَّما انتَصبَ الاسم بعد هذه المقاديرِ لتعذر[5] الإضافةِ، فجرى مَجْرى اسم الفاعل لأنَّ كل واحد مِنهنَّ[6] طالبٌ ما بعدَهُ لأنَّك إذا قلتَ عندي ملءُ القدحِ، احتمل الملءُ أنْ يكونَ براً وأنْ يكونَ غيره، فَهُو لذلك طالبٌ ما يُفَسِّرُهُ، وقد تمَّ بالإضافةِ كما يَتِمُّ بالتنوينِ فوجبَ أنْ يُنصبَ[7] على التَّشبيهِ بزيد. من قولِك: هذا ضاربٌ زيداً لما ذكرتُه من التَّشبيهِ، وهذا[8]،

(١) سورة النساء آية: ١٥٧.
(٢) هذا هو تمييز الأعدادِ والمقاديرِ الذي وَعدَ المؤلفُ بِبيانِه في نِهايَةِ كلامه على باب التمييز. انظر ص: ٣٩٨.
(٣) سقط من (جـ).
(٤) وردت هذه الجملة مكررة في (جـ).
(٥) في هامش (أ): بتبذر.
(٦) في هامش (أ): فيها.
(٧) في هامش (أ): ينتصب.
(٨) في (جـ): وهو.

التَّمييزُ يقدر بمنْ فتقولُ في عندي ملءُ القدح[1] براً، (عندي ملءُ القدح من البرِ)[2]، وملءُ القدح من برٍ، ويكونُ من متعلقاً بالظَّرفِ لأنه نابَ منابَ مُسْتَقّر، ولا يقال: إنَّ حرف الجرّ حذف فانْتَصبَ الاسمُ لأنَّ المعاني إذا عملتْ في المجروراتِ لا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ ممَّا عملتْ فيهِ، ولأنَّه لو كان كذلك لجازَ عندي مِلىءُ القدحِ البر[3] فلزوم التنكير دليل على أن البُرَّ جيء به لبيان ذاتِ المالىءِ للقدحِ ولم يُنْصَبْ لأنَّ الإسم قد تمَّ بالإضافةِ ولا يضافُ الاسم إذا كان فيه ما يقومُ مقام التَّنْونين/ والمضاف إليه يقوم مقام التنوين، فشبه بزيدٍ في قولك: هذا ضاربٌ زيداً ونُصِبَ، ولذلك قيل منصوبٌ عن تمام الاسم، وكذلك الكلام في جميع هذا النَّوعِ، ويجري مجرى المقادير قولهم[4]: داري (من)[5] خلف دارِك فرسخينِ لَمَّا قال خَلْفَ دارِك. عُلِمَ أنَّ بينَ الدارينِ مسافةً فَمُيِّزَتْ بالفرسَخَيْنِ، ويجوز الرفع في الفرسخين فتقول: داري من خَلْفِ دارك فرسخانِ، ويكونُ على حذفِ مضافٍ تقديرُهُ بُعْدَ ذَلِك فَرْسَخَانِ، وعلى هذا أخذَ الأستاذُ أبو علي قَوْلَهُ سبحانه: ﴿ **وَرَفَعْنا بَعْضَهم فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجاتٍ** ﴾[6]. وكذلك عندي قَولُه سبحانه: ﴿ **وإذْ وَاعدْنا مُوسى أَرْبَعِيْنَ لَيْلَةً** ﴾[7]. لأنه تعالى لما قال: ﴿ **وَاعدنا** ﴾ عُلِم أنَّ هناكَ مسافةً في الزَّمانِ فميزته[8] بِثَلاثين[9]، وَمِمَّا[10]جرى مَجْرى المقاديرِ

---

(١) في (جـ): من البر.
(٢) سقط من (جـ).
(٣) في (جـ): براً.
(٤) سقط من (ب) و(جـ).
(٥) سقط من (ب) و(جـ).
(٦) سورة الزخرف آية: ٣٢.
(٧) سورة البقرة آية: ٥١.
(٨) كذا في (أ) و(ب) وغير واضحة في (جـ) ولعله فميزه.
(٩) كذا في سائر النسخ ويبدو لي أنه وقع سهواً، لأن «ثلاثين» من آية ١٤٣ في سورة الأعراف. والصواب هنا: «أربعين» لأنها ذكرت في الآية.
(١٠) في هامش (أ): وأما ما.

أيضاً قولُكَ: لِي مِثْلُك عالِماً، وذلك أنَّ المقدار عامٌ في أنواع فجيء بالنوع لبيان المقدار، وكذلك إذا قلتَ: لي مثلُكَ، فالمِثلُ عام إذ المخاطب على صفاتِ عالم وكريم وشُجَاعٍ فانبهم لذلك المثل، كما أنبهم ما خرج على المقدارِ في قولك: لِي مثلُ القدحِ فاحتاجَ المِثْلُ إلى مُفَسِّر كما احتاج الملءُ إلى مفسرٍ فكما انتَصَبَ «بر» في قولك: لي ملء القدح براً، انتصبَ عالمٌ، في قولك: لِي مثلك عالماً، وكذلك تقول: ما لي مثلكَ عالماً، كما تقولُ: ما عندي ملءُ القدح براً، ثمَّ جرى هذا في كل ما يَتَقَدَّر به فقالوا: لِلّهِ دَرُّك عالماً، لأن قولكَ: لِلّهِ دَرّكَ، بمنزلةِ ما في الدنيا مِثْلُكَ، فكما قالوا: ما في الدنيا مِثْلُكَ عالماً قالوا: لله دَرّكَ عالماً، وكذلك جميعُ ما يأتي على التعجبَ يَجْري على هذا، وقالوا: كفى بزيدٍ عالماً، لأنَّ كفى بزيدٍ، فيه معنى التَّعظيمِ، لأنَّ المعنى اكتفِ به[1] لأنَّه لا مثل له فكأنَّكَ قلتَ: ما في الدّنيا مِثلُه فجاء بعدَه عالِمٌ كما يجيءُ بعد ما في الدنيا مثله والباء زائدةٌ للتوكيد وهو الفاعل، ويجوز أَنْ تسقط قليلاً، قال[2]:

كفى الشَّيْب والإسْلامُ للمرء نَاهِياً[3]

ناهٍ تمييز بمنزلةِ عالم في كفى بزيدٍ عالماً. وتقولُ: حَسْبُكَ زيدٌ عالماً لأنه في معنى كفى بزيدٍ عالِماً، وكذلك عندي قوله ﷺ: «رَضِيتُ باللّه رباً وبالاسْلَامِ

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) القائل سحيم عبد بني الحسحاس كما في ديوانه ١٦، وابن يعيش ٢: ١١٥.

(٣) صدر البيت:

عُمَيْرَة ودع إنْ تَجهزت غازياً

والبيت في سيبويه ١: ٢٣٠/ ٢: ٣٠٨، والخصائص ٢: ٤٨٨، والإنصاف: ١٦٨، وابن يعيش ٢: ١١٥/ ٧: ٨٤، ١٤٨: ٨: ٢٤، ٩٣، ١٣٨.

والشاهد قوله: (كفى الشيب) حيث جاء فاعل كفى مجرداً من الباء الزائدة، و(ناهياً) يصح فيها أن تكون تمييزاً، وأن تكون حالاً من الشيب.

ديناً وبمحمدٍ[1]رسولاً[2]» لأنَّك لم ترضْ بالإسلام حتى كان عندك فوق كلّ دينٍ، فقد تَضَمَّن هذا ما في الدنيا عندي مثلُ الإسلامِ، وجئتَ بدينٍ كما جئتَ بعالمٍ هناك فَهُو تمييز وأنشد سيبويه:

فَأَبرحتِ رباً وأبرَحْتَ جاراً[3]

وأَنْشدَ أيضاً:

وَمُـرَّةُ يَـحِـمـيـهـم إذا مـا تَـبـدَّدَوا
ويَـطعـنُـهُـم شـزراً فـأبـرحـت فَـارِسـاً[4]

لأنَّ أبرَحْتَ يتضمَّنُ ما في الدنيا مثلُكَ، فَفَارِس[5] وربَّ وجارِ، كلهن تمييزٌ.

---

(١) في (أ): ومحمد.

(٢) الحديث في البخاري كتاب الفتن باب (١٥)، وكتاب العلم: (٢٩)، وكتاب المواقيت باب (١١) الأنبياء باب (٩)، كتاب الاعتصام باب (٣)، وورد في مسلم كتاب الصلاة باب (١٣)، وكتاب الصيام حديث ١٩٦، كما ورد في أبي داوود كتاب الأدب باب (١٠١)، والترمذي كتاب الصلاة باب ٤٢، وكتاب الأذان باب ٣٨ وكتاب الصيام باب ٧٣.
وورد في مسند أحمد حـ ٤ ص ٢٦٦/ ٥ ص ٢٩٧، ٣٠٣.
وورد بلفظ نبياً في مسلم حديث ٦، من كتاب الإيمان وفي مسند أحمد حـ ١: ٢٠٨/ ٣: ١٤.

(٣) صدره: تقولُ ابنَتي حينَ جدَّ الرحِيلُ
والبيت للأعشى كما في ديوانه ٣٣، وسيبويه ١: ٢٩٩، ونوادر أبي زيد: ٥٥، والفاخر: ٢١٤، والأصول ١: ٣٧٨، وشرح الحماسة ٣: ١٢٦٣، والتهذيب ٥/١٩، واللسان (رب).
ومراده من الرب الملك الممدوح، وكل من ملك شيئاً فهو ربه، و(أبرحت) يضبط بفتح التاء فيكون الخطاب من ابنَتِهِ له، وبكسرها فيكون الخطاب من الأعشى لابنته.
والمعنى: أبرحت من رب ومن جار، أي بلغت في الفضل.
والشاهد نصب (ربا وجارا) على التمييز.

(٤) البيت للعباس بن مرداس كما في ديوانه: ٧١، وسيبويه ١: ٢٩٩، والأصمعيات: ٢٣٧، والأصول ١: ٣٧٧، وابن السيرافي ١: ٥٠٧، وورد غير منسوب في المقتضب ٢: ١٤٩.
ومراده بيحميهم: أنه يحمي مَنْ تبدَّدَ من قومه ويطعن أعداءهم شزراً. وأبرحت: أتيت بالبرح والعجب: يقول: أتى بالعجب في قتاله.

(٥) في هامش (أ): ففارساً.

قال سيبويه: ومثله أكْرِم بِهِ رجلاً[1]، لأنَّ أكرم به بمعنى ما في الدنيا مثله، وكذلك:

لا كالعشيّة زائراً ومزوراً[2]

وكذلك:

ويل أمِّها في هواءِ الجو طَالِبةً[3]

فهذا كله تمييز، لأنَّ ما قبله يَتَضَمَّنُ ما في الدنيا مِثْلُهُ لأنَّه تعجبٌ وكذلك قال الخليلُ في قولِ الصَّلَتان[4]:

أَيا شاعراً لا شَاعرَ اليومَ مِثْلَهُ[5]

---

(١) انظر سيبويه ١: ٣٠٠.

(٢) صدره: يا صاحِبيّ دنا الرواحُ فَسِيرا
والبيت لجرير كما في ديوانه: ٢٩٠، وسيبويه ١: ٣٥٧، وابن السيرافي ١: ٥٥٦، وورد غير منسوب في المقتضب ٢: ١٥٠.
واستشهد سيبويه بالبيت على نصب (زائراً) بفعل محذوف تقديره: ولا أرى كالعشية زائراً، وكذا فعل المبرد في المقتضب ٢: ١٥٠، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٥٧، وجعله المؤلف تمييزاً لأنَّ ما قبله يتضمن معنى التعجب.

(٣) تمامه: ولا كهذا الذي في الأرض مَطلوبُ.
والبيت لامرىء القيس كما في ديوانه: ٢٢٧، وسيبويه ١: ٣٥٣، ونسبه في ٢: ٢٧٢ للنعمان بن بشر الأنصاري.
والشاهد عند المؤلف نَصْبُ (طالبةً) على التمّييز.

(٤) هو قشم بن خبيئة المُحاربي من عبد القيس شاعر مجيد، اشتهر بحكومته بين جرير والفرزدق، توفي سنة ٨٠ هـ تقريباً، انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١: ٥٠٠، والمؤتلف (تر ٤٦٣) والخزانة ١: ٣٠٨.

(٥) تتمة البيت:
جَريرٌ ولكنْ في كَلَيْبٍ تواضُعُ
والبيت في سيبويه ١: ٣٢٨، والمقتضب ٣: ٢١٥، وابن السيرافي ١: ٥٦٥.
والشاهد نصب (شاعِراً) على التمييز لتضمن (يا) معنى التعجب كما في حسبك به شاعراً، وجعل سيبويه والخليل نصبه على إضمار فعلٍ محذوف. =

لأنَّ يا تتضمَّنُ التعجبَ لأنَّه في معنى حَسْبَك به شاعراً، وتقول: يا لك فارساً، لأنَّ اللام للتعجب، وكذلك بيت الأخْطَلِ:

أَيَّـامَ جُـمْـلٍ خَـلـيـلاً لـو يَـخـافُ لـهـا
صُـرْمـاً لَـخُـولِطَ منـه الـعقْـلُ والْـجَسَـدُ(١)

لأنَّ قوله: أَيّامَ جُمْلٍ في معنى التَّعجُّبِ وكذلك:

يا جَارتا ما أَنْتِ جَارَهْ(٢)

لأنَّ ما أنتِ في معنى التعجب فَكأَنَّك قلتَ: أعظم بها جارةً وهذا هو البَيِّنُ، وأجاز أبو علي أنْ يكونَ حالاً(٣)، والتَّمييزُ أَبْيَنُ وجميعُ هذا كُلُّه تَلْحَقُهُ مِنْ فَتَقُولُ: لِلَّهِ دَرُّكَ مِنْ عَالِمٍ، ولِّلهِ دَرُّكَ مِنْ العلماءِ، وهذا هو الأصلُ فاخْتُصِرَ

= وقد سقط كلام الخليل على البيت في جميع النسخ التي بين يدي، ونصه كما في سيبويه ١: ٣٢٨ (وسألتُ الخليلَ رحَمَهُ اللّهُ ويونسَ عَنْ نصب قول الصَّلَتان العبدي:

يا شاعراً لا شاعِرَ اليومَ مِثْلَهُ - البيت

فزعم أنَّه غيرَ منادي، وإنَّما انتصب على إضمارٍ كأنَّه قال:

يا قائِل الشِّعر شاعِراً

وفيه معنى حسبك به شاعراً. كأنَّه حيث نادى قال: حسبك به، ولكنه أضمر كما أضمروا في قوله: تالله رجلاً..).

(١) البيت في سيبويه ١: ٣٢٩ للأخطل، وابن السيرافي ١: ٥١١، وورد غير منسوب في شرح الأبيات المشكلة ٣٣٣، وتفسير عيون سيبويه ق ٣٦/أ، وعفيف الدين الكوفي ق ١٩٦/أ.
والصرم بالضم والفتح: القطعية والهجران، وقيل بالضم اسم وبالفتح الفعل والمصدر.
وخُولِطَ: اخْتَلَّ وتغَيَّر. وأضاف الأيام إلى (جمل) على تقدير: أيّامَ حال جُمْل.
والشاهد في البيت نَصْبُ (خليلاً) على التمييز لأنَّ ما قبله تضمّنَ فعل تعجب محذوف، أراد: أيّامَ جُمْلٍ أكرمْ بِها خليلاً.

(٢) هذا صدر بيت للأعشى كما في ديوانه: ١٥٣، وقد سبق تخريج البيت، وروايته في الديوان: (ما كنتِ جاره) بدل: (ما أَنْتِ جاره).
والشاهد هنا نَصْبُ (جارةَ) على التمييز.

(٣) في الإيضاح لأبي علي ١: ٢١٤: ويجوز أن يكون موضِعُها نصباً على الحال، والعامل من معنى الفعل، لأنَّ معنى: ما أنتِ جاره نبلت جارةً، وكرمت جارةً، فنصب جارةً على الحال، كما انتصبت (آية) في قوله عز وجل: ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾.

فجيء بلفظِ الإفرادِ والتنكير، كما قالوا: كلُّ رجلٍ الأصل كلُّ الرّجالِ، ثم اسَتخَفّوُا فأتَوْا بالمفردِ وبالنكرةِ، والمجرورِ يتعلق بالخبر لنيابتهِ منابَ مستقرٍ، ثم عدلوا عن هذا إلى أنْ أتوا برجلٍ وما جرى مجراه لبيانِ ذاتِ الشَّيءِ المعظم، فجاء بعد تمام الاسم فانتصب على حسب ما تقدَّمَ في: لي ملءُ القدحِ براً[1]، ولا يقالُ في مِنْ، من قولك: لله درك مِنْ عالم: أنها زائدة، لأنَّ مِنْ لا تزاد إلاَّ بشروطٍ لم تستوفَ هنا، وسأبين الشروط في حروف الجَرّ إنْ شاء الله.

(١) في هامش (أ): ماء.

باب العدد

/ الكلام فيه في ثلاثة فصول:

أحدها: في أسماء العدد.

الثاني: في تمييزه.

الثالث: في تعريفه.

(الفصل الأول): في أسماء العدد: اعلم أنَّ واحداً يجري في كلام العرب على ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: اسمٌ كسائر أسماء العددِ فتقولُ: واحدٌ كما تقول: ثلاثةٌ وأربعةٌ وغيرهما من أسماء العدد، فكما يقال في أسماء العدد أنَّها أسماء وليست بصفات لأنَّها لم تجْرِ على شيءٍ[1] يقال في واحدٍ أنَّه اسم لأنَّه لم يَجْرِ على شيءٍ[2].

الثاني: أن يكون صفةً بمعنى مُنفَرِدٍ فيجْرِي مَجْرى مُنْفَرِدٍ، ولذلك لحقتْهُ التاءُ عند الجريانِ على المؤنَّث، كما لحقت منفرداً. قال الله عز وجل: ﴿ **مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ واحِدَةٍ** ﴾[3].

(1) في (ب) و(جـ): ما قبلها.

(2) في (ب) و(جـ): ما قبلها.

(3) سورة لقمان آية: ٢٨.

الثالث: أَنْ يكونَ صفةً جاريةً مَجْرى الأسماءِ، فإذا كان كذلك جُمِعَ على فُعْلان، كما يُجْمَعُ صاحب فيقال: صُحْبانٍ. قال الشاعر[١]:

أمَّا النَّهارُ فأحدَانُ الرّجالِ لَهُ[٢]

الأصل: وحدان فأبدلت الواو همزة لانضِمامها، ويقال: أَحَدٌ وَوَحدٌ في معنى واحد، والهمزة بدل من الواو إلا أنَّ هذا شاذٌ يحفظُ للتنظير، كما قالوا: أناةٌ في المرأة الثقيلة عن القيام والأصل: وناة. قال النابغة:

على مُسْتَأنِسٍ وحدٍ[٣]

وأكثرُ ما يستعمل أحدٌ مضافاً إلى غيرِهِ، وأما إحْدَى فلا تُسْتَعمَلُ إلا مضمومةً إلى غيرها إمَّا مركبةٍ بمنزلةٍ إحدى عشرة وإمَّا معطوفةً بمنزلة إحدى وعشرين، وإمَّا مضافةً بمنزلة قوله سُبْحانَهُ: ﴿ فتذكّرُ إحداهُما الأخْرَى ﴾[٤]. وقال تعالى: ﴿ وآتَيْتُم إحدَاهُنْ قِنْطاراً ﴾[٥]. وقال النابغة:

---

(١) هو مالك بن خالد الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ١ : ٤٤٣.

(٢) البيت في أشعار الهذليين ١ : ٤٤٣ برواية: يحمي الصريمة بدل: أما النّهار..

وتمام البيت: صِيدٌ ومُجْتَرِىءُ باللَّيلِ همَّاسُ.

وورد البيت في تهذيب اللغة (وحد)، واللسان (هَمَسَ)، وفي ابن يعيش جزء من شطر الشاهد ٦ : ٣٢.

وأحدان: جمع الواحد، والأصل: وحدان، فقلبت الواو همزة لانضمامها.

واستشهد به المؤلف على مجيء (أحدانُ) صفةً جاريةً مجْرى الأسماء كصاحب وصحبان وراع ورعيان، والأصل فيها وحدان بالواو.

(٣) هذا جزء من عجز بيت وتمامه:

كأنَّ رحلي، وقد زال النَّهار بنا بذي الجليل........

والبيت في ديوانه: ٦، والخصائص ٣ : ٢٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢ : ٢٧١، وابن يعيش ٦ : ١٦.

والمستأنس: الذي يستأنس وحده أو الذي يرفع رأسه هل يرى شبحاً.. وحد: هو الفرد الذي لا شيء معه. والشاهد قوله: (وحد) حيث أرجع (أحد) إلى أصلها وهو (وحَدَ) بالواو.

(٤) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٥) سورة النساء آية: ٢٠.

إحْدى بلِيٍّ وما هَامَ الفُؤادُ بِها[1]

والهمزةُ بدلٌ من الواوِ لأنَّها مكسورةٌ وهِي أَوَّل بمنزلة أشاحَ في وشاح ولزم هذا البدلُ، وأمّا الحادي عشر فهو مقلوبٌ بمنزلة عقاب بعنقباةٍ أصلُهُ عقنبات[2]، والأصلُ واحدُ عَشَرَ، وبمنزلة أشياءَ في قولِ الخليل[3] وَهُو الصَّحِيحُ؛ وأمَّا اثْنانِ فَهُو من ثَنّيْتُ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد ثَنّى على صَاحِبه فَجاءَ كذلك بلفظ التَّثْنِيَةِ فلا يُثَنى ولا يُجْمَعُ، وأمَّا جاء القومُ ثُنَاءَ[4] إذا جاءُوا اثْنَيْن اثْنَيْنِ فهو جَمْعٌ لمفردٍ لم يُنْطَقْ بهِ، كما جاءَ مذاكيرُ، وتقولُ في المؤنَّثِ اثْنَتانِ وثِنْتَانِ، فَثِنْتَانِ بمنزلةِ أُختٍ وَبِنْتٍ، التاء بدلٌ من اللاَّم وَلَمْ يُفْعَل ذلك إلاَّ في التَّأنيثِ، وعند الإلحاق بعدل وفعل فإذا صُغِّرَ/ ثِنْتَانِ رَجعوُا إلى اثنتين، وزالَ البدلُ لزوالِ التَّاءِ وأمَّا ثلاثةٌ وما بَعْدَها إلى عشرةٍ فإنَّها تُضَافُ إلى الجمع، وما يَتَنَزَّلُ مَنزلة الجمع، فإن كان الواحدُ منه مُذَكّراً أَلْحَقْتَها التَّاءَ فتقولُ: ثلاثةُ أكلبٍ، لأنَّ الواحدَ مُذَّكرٌ، فإن كان الواحدُ مُؤَنَّثاً لم تَلْحَق التَّاءُ فتقولُ، ثلاثُ جُبّاتٍ، فيلزمُ عن هذا أَنْ يُقالَ: ثلاثةُ حَمَّاماتٍ، لأنَّ الحَمَّامَ مذكرٌ.

---

(١) تمامه:

إلاَّ السَّفَاهَ وإلاَّ ذِكْرَةً حُلُما

والبيت في ديوانه: ١٠٥، والهمع ٥: ٣١٣.

وبلى: قبيلة من بني القَيْن بن جسر من بني قضاعة.

والشاهد إضافة (إحدى) إلى العلم (بلى).

(٢) في اللسان (عقنب ٢: ١١٧) عقاب عقنباة وعنبقات وقعنبات على القلب حديد المخالب.

وفي التهذيب: ذات المخالب المنكرة الخبيثة، قال الطرماح وقيل جران العود:

عقاب عقنباة كأنَّ وظيفها وخرطُومَها الأعلى بنار رماح

وقيل هي السريعة الخطف. وقال اللَّيْثُ: العقنباة: الداهية من العقبان، وجمعه عقنبيات.

(٣) أشياء من القلب المكاني عند الخليل وسيبويه وهي اسم جمع لا جمع كالقصباء والغضباء والطرفاء في القصبة والغضاء والطرفة. وأصلها شيئاء على وزن فعلاء قدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الألف فصار وزنها لفعاء.

(٤) في (أ)، (ب)، (جـ): أثناء وهو تحريف.

ومن النَّحويينَ مَنْ نَظَرَ هنا إلى الجمعِ بالألفِ والتَّاءِ فقالَ: ثلاثُ حَمَّاماتٍ[1] وإلى هذا ذهب ابن قتيبة[2]، وظاهر كلام سيبويه الأول. قال الله عز وجل: ﴿سَخَّرهَا عَلَيْهِم سَبْعَ ليالٍ وثمانِيَةَ أيَّام حُسُوماً﴾[3][4]. لأنَّ الليلة مؤنثة واليوم مذكرٌ، وإنَّما كان هذا[5]؛ لأنَّ العددَ كُلَّهُ مؤنثٌ، فثلاثةُ مؤنث بعلامة وثلاث مؤنث بغير علامة، والمؤنث بالعلامة هو الأصل والمذكر هو الأصل، والمؤنث بغير علامة ثانٍ، والمؤنَّثُ ثانٍ عن المذكر فناسبوا فأعطوا الأصلَ الأصلَ والفرعَ الفرعَ لأنهم كثيراً[6] ما يشاكلونَ في كلامهم، وأمَّا أحدَ عَشَرَ وما بعده إلى تسعَةَ عشَرَ، إلَّا اثنَيْ عَشَرَ فإنَّ الأصلَ فيهما أنْ تكونا مُشْتَركين بواو العطفِ فتقول: أحدَ وعشر للمذكر وإحْدى وعشرة للمؤنث وثلاثة وعَشَر للمذكر وثلاث وعشرة للمؤنث وتسعة وعَشَر للمذكر، وتسع وعشرة للمؤنث لكنهم ركبُوا المعطوفَ والمعطوفَ عليه، كما ركَّبُوا صَباحَ مَسَاءَ، لأنَّ الأصل صباحاً ومساءً طلباً للاختصار ولإزالة اللَّبْسِ، وحَدَثَ بالتَّركيب تَغْيير الثَّاني، فما كان بالتَّاءِ سَقَطَتْ منه التاء وما كان بغيرِ التَّاءِ زيدتْ فيه التَّاءُ وَسَكَّنَ الشينَ أَهْلُ الحجازِ وكَسَرها بنو تَميمٍ[7] وبقي

---

(١) عزا ابن الضايع في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٥ هذا الرأي إلى الكوفيين راعوا فيه جانب الجمع. وفي ارتشاف الضرب ٣١٢/٢ نسب أبو حيان هذا القول إلى الكسائي.

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المروزي، ولد بالكوفة سنة ٢١٣ أخذ عن أبي حاتم السجستاني وغيره، كان عالماً بالنحو واللغة والشعر، متقناً في العلوم. له مصنفات كثيرة، منها، تأويل مشكل القرآن، والمعارف، وتأويل مختلف تأويل الحديث، وعيون الأخبار، وأدب الكاتب، وغيرها.

(٣) سقط من (ب) و(جـ).

(٤) سورة الحاقة آية: ٧.

(٥) في (أ): هكذا، وصوابه في الهامش، وفي (ب) و(جـ).

(٦) في (أ): كثيرٌ.

(٧) سيبويه ١: ١٧١: (وإن جاوز المؤنث العشرة فزادوا أحد قلت: إحدى عشرة بلغة بني تميم كأنَّما قلت: إحدى نَبقه، وبلغة أهل الحجاز: إحدى عَشْرَةَ كأنما قلت: إحدى تَمْرَةَ..).

وبعض تميم وهم الأقلون من بني تميم يفتح الشين إبقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ =

الأوّلُ على حالِهِ فيلزمُ عن هذا أَنْ يقالَ ما ذكرتُه قبلُ في المؤنَّثِ وفي المذكّرِ، وَبُنِيَ الأوّل للتَّرْكِيبِ، والثاني لِتَضَمُّنِ الاسمِ حرفَ العطفِ.

وأمَّا اثْني عَشَرَ فالأصلُ فيه العطفُ أيضاً لكنَّهم أرادوا أنْ يَجْرِيَ على حكمِ ما قبلَهْ وعلى حكم ما بعْدَهُ فأزالُوا عنه العطفَ وتركوا الأوَّلَ على حاله وغيَّروا الثَّاني بذلك التَّغْيِيرِ فلزمَ أنْ يُقَالَ في المذكر: اثنا عَشَرَ، وفي المؤنَّث اثنتا عشرةَ لأنَّ الأصلَ في المؤنَّث اثنتانِ وعَشَرة، وفي المذكَّر اثنانِ وعَشَرَ وَنُزِّلَ عَشَرَ منزلةَ النَّونِ من اثنين، وَبُنِيَ لذلك لأنَّه لا موجِبَ للإعرابِ وليس/ بمركبٍ يدلُّك على ذلِكَ أَنَّك تقولُ: خمسةَ عَشَرَكَ وأحدَ عَشَرَك، ولا تقولُ، اثنا عَشَرك لأنَّك إنْ حذفتَ عَشَرَ صِرْتَ إلى عددٍ آخرَ وإنْ أثْبَتَّ عشر جَمْعْتَ بينَ ما هو مثلُ التنوين وما قامَ مقامَهُ والإضافةُ، ويدلك أيضاً على ذلك أنَّ التَّثنِيـةَ لا تُرَكَّب وأنَّ الإعـرابَ لا يكونُ في الاسم الأوّل من الاسمين المركَّبَيْنِ، ويجُوزُ أنْ تُعَرّفَ اثنيْ عَشَرَ واثنتي عَشَرة[1] بالألفِ واللَّام لا غيرُ وما عداهما يُعرَّفُ بالألف واللَّام وبالإضافةِ، ويبقى على حاله من البناءِ لأنَّ موجبَ البناء في التنكير باقٍ في التعريف. قال سيبويه: (ومن العربِ مَنْ يقولُ خَمْسَةَ عَشَرُكَ وَهِيَ لَغَةٌ رديئة)[2].

وأمَّا إذا سُمِّيَ بِخَمْسَةَ عَشَرَ مُذَكَّراً ومُؤَنَّثاً، فلا خلاف أَنَّهُ يُعْرَبُ وأمَّا عشرونَ وما بعده إلى التِّسْعِينَ من العقود فإنها تقعُ على المذكّرِ والمؤنَّث بلفظٍ واحدٍ، ولذلك جعلوا فيها شائبةً من التَّأنيثِ وهي سقُوطُ التَّاءِ، وشائِبَةً من التَّذْكِيرِ وهو الواو والنَّونُ وجَعَلُوها في اللَّفْظِ كالجمع ترفعُ بالواو وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ بالياء وجعلوا لَفْظَ العشرين من لَفْظِ العشرةِ وجعلوا لَفْظَ ما بعدَها من

= يزيد بن القعقاع: فانفَجرَتْ مِنه اثْنَتَا عشَرَةَ عيناً».
انظر التصريح ٢: ٣٧٤.

(١) في أصل(أ): عشر، وقد صوبها في الهامش.

(٢) انظر سيبويه: ٢: ٥١.

لفظِ ما يُجانِسها في الأحادِ فثلاثونَ من ثلاثةٍ، وَتِسْعُونَ مِنْ تِسْعَةٍ، وكذلك ما بينها وما بين العقودِ يجري على حسب ما تقدم في الثلاثة إلى العشرةِ تُثْبِتُ التَّاءَ إذا كان الواحدُ مُذكَّراً وتُسْقِطُ التَّاء إذا كان الواحدُ مُؤَنَّثاً وتُجْرِيها مَجْرَى المعطوفِ والمعطوفِ عليه. قال اللَّهُ عَزَّ وجل: ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[1]. وتقولُ في المُذَّكَر تسعةٌ وتسعونُ، وأمَّا المائةَ فَهِيَ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ بلفظٍ واحدٍ وهي مؤنثة ولامها محذوفةٌ. ويقال في جمعها مئاتٌ ومائونَ بمنزلة سنة. ويقال: مئي وهو مِن مائين واحدةٍ، وجمعه إسقاطُ التَّاءِ. وأَلْفٌ: كذلك تكونُ للمذكّرِ والمؤَنَّثِ بلفظ واحدٍ وهو مذكر بخلاف المائةِ، يقال: ألف واحدٌ ومائةٌ واحدةٌ. ويقال: ألفٌ أقرُعَ أي تامٌ ولا يقال قَرْعَاء.

(الفصل الثاني): في تَمْييزهِ وتفسيرِهِ؛ أمَّا الواحدُ والاثنان فلا يُحتَاجُ فيهما إلى تمييز لأنَّ لفظ الواحدِ ولفظ الاثنين يُفيدانِ العدَد والجِنْسَ تقولُ: كلبٌ وكلبانِ/ وقوله[2]:

....ثِـنْـتـا حَـنْـظَلٍ[3]

هو من إضافة اللام[4] وهو من إضافة الجزء إلى الجميع كما تقول: يد زيدٍ ورجل عمروٍ، لأنَّ حنظلاً جمع كثيرٌ، وأزيدُ هذا بياناً في باب الجموع إنْ

---

(١) سورة ص آية: ٢٣.

(٢) هو خطام المجاشعي كما في فرحة الأديب ص ١٥٨.

(٣) هذا جزء من عجز البيت، وتمامه:

كَـأَنَّ خُـصْـيَـيْـهِ مِـنَ الـتَّـدَلْـدُلِ ظَـرْفُ عـجُـوزٍ فيـه ثِـنْـتـا حَـنْـظَلٍ

والبيت في سيبويه ٢/ ١٧٧، وإصلاح المنطق ص ١٦٨، والمقتضب ٢/ ١٥٦، والمنصف ٣/١٣١.

(٤) جعل المؤلف الإضافة على معنى اللام، والمشهور من أقوال النحاة أنها هنا على معنى مِنْ، أي ثنتان مِن حنظلٍ.

انظر الأعلم على سيبويه ٢/ ١٧٧.

شاءَ الله. فإذا قلتَ: ثلاثةُ عُلِمَ العددُ ولَمْ يُعْلَمْ الجنسُ، وإذا قلت: أَكلباً عُلِمَ الجِنْسُ والجمعُ ولم يُعْلَمْ العددْ؛ لأنَّ أكلباً يقعُ من الثلاثةِ إلى العشرةِ بالوضع فقد صارا بمنزلةِ الحبةِ والخَزّ لأنَّك إذا قُلتَ: حبةٌ عُلِمَ الشَّكْلُ[1] وَلَمْ يُعْلَمْ الجِنْسُ، وإذا قُلتَ الخزَّ عُلِمَ الجِنْسُ ولَمْ يُعْلَم الشّكلُ، فكما يقال حبةُ خزٍ، ويكون من إضافة الشيىءِ إلى جنسهِ[2]. يقالُ: ثلاثةُ أَكْلُبٍ، ويكونَ من إضافةِ الشيىءِ إلى جنسه. أَلاَ ترى أنَّ الأكلب يقعُ على الثَّلاثةِ الشكل، فكما يقال حبةُ خَزٍ، ويكونُ مِن إضافةِ الشيىء إلى جَنْسِهِ[3]. يُقَالُ: ثلاثةُ أَكْلُبٍ، ويكونُ من إضافةِ الشّيىءِ إلى جنسه. ألا ترى أنَّ الأكلب يقعُ على الثلاثةِ كما يقعُ الجُزءِ على الحبّةِ، فقد علمتَ مِنْ هذا أنَّ الثلاثةَ إلى العشَرَةِ إنَّما ينبغي أَنْ تُضَافَ إلى الجَمْعِ القليل أو إلى مفردٍ يُفْهَمُ منه ما يُفْهَمُ مِنَ الجمعِ القليلِ ، فتقولُ: ثلاثةُ رَهْطٍ، وثلاثةُ نَفرٍ، لأنَّ النّفَرَ يقعُ على الثلاثةِ، وكذلك الرَّهطُ، وهذا لا يَنْكَسِرُ، إلاّ المائةَ فإنَّ الثلاثةَ إذا أُضِيْفَت إليها لم يُجْمَعْ ووُضِعَ المفردُ هنا موضعَ الجمعِ ولزم. ونظيرُهُ قولُ علقمةَ[4]:

بـهـا جِـيَـفُ الـحَـسْـرى فـأمَّـا عِـظَامُـهـا
فَـبـيضٌ وأَمَّـا جِـلْدُهـا فِـصـلِـيـبُ[5]

(١) في (جـ): الجنس.
(٢) في (جـ): نفسه.
(٣) في (جـ): نفسه.
(٤) هو علقمة بن عبدة شاعر جاهلي من تميم.
(٥) البيت في ديوانه: ١٣، وسيبويه ١/ ١٠٧، والمبرد في المقتضب ٢/ ١٧٣، وابن السيرافي ١/ ١٣٤، وشرح الأبيات المشكلة ٣٧٢، وفيه (القتلى بدل الحسرى).
والحَسْرى: المعيبة التي يتركها أصحابُها فتموتُ فتبيض عِظامُها من أكل السباع، والطير لها لما عليها من اللحم فظهرت بيضاء.. صليب: يابس، وقيل كل جلد لم يدبغ.
يصف الشاعر طريقاً شاقاً بفلاة انتثرت فيه جيف الإبل التي ماتت إعياءً فأكلت السباع والطير ما على عظامها من اللحم حتى بدت بيضاء، وجلودها يابسة.
والشاهد (جلدها) حيث جاء مفرداً وأريد به الجمع (جلودها).

ويقال: ثلاثةُ أكلُبٍ كما يقالُ: جُبَّةُ خزٍ. وإذا اضْطَّر شاعرٌ قال: ثلاثةُ أكلباً، كما تقول: جُبَّةً خزاً، وتقولُ ثلاثةُ كلابٍ فيكونُ على وجهينِ:

أحدهما: أنْ يكونَ[1] على ما أخذ عليه ثِنْتا حَنْظَلٍ.

الثاني: أن يكونَ من وضعِ الكثيرِ موضعِ القليلِ، وهكذا الكلام في أربعةٍ إلى عشرةٍ وما زادَ على العشَرَةَ فيُفسّر بواحدٍ منصوبٍ إلى تسعةٍ وتسعينَ لتعذّرِ الإضافةِ، أمَّا ما كانَ معطوفاً فلو أضيف لأدى إلى الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه، وأمَّا المركب، فأصله أنْ يكون معطوفاً فبقي عليه حكمُ أصلِهِ، وأمَّا عشرون وسائرُ العقودِ إلى التّسعينَ فأجْرِيَ على حكم ما قَبْلِهِ وعلى حكم ما بعده، فأجري العددَ من أحد عشر إلى تسعة وتسعينَ مَجْرَى المقدارِ لأنَّه مبهم مِثْلَهُ، وجِيءَ بما يُبَيِّنُ[2] ذاتهُ، والمفردُ يُغْني في ذلِكَ، وأمَّا المائةُ فلها شَبَهٌ بالعشرةِ، لأنَّ العشرة عقد الآحاد والمائة عقد العشراتِ وهي تلي التّسعِينَ /فأعطوها من شبه العشرةِ الإضافةِ وأَعْطُوها مِن ولايةِ التّسعِينَ التَّفسيرَ بالإفْرادِ ولم يَعْكِسُوا طلباً للاختصارِ، وتثنيتُها وجَمْعُها يجريانِ مَجْرى المفردِ، وجرت الألفُ على حُكْمِ المائةِ لأنَّها تَلِيهَا فقالوا: مائةٌ رجلٍ ومائتا رجلٍ ومئات رجلٍ، وألف دِرْهَمٍ وألفا دِرْهَمٍ والألف دِرهمٍ، فتقولُ على هذا: عندي إحدى عشرة مائةِ ألفِ درهمٍ، فمائةٌ منصوبةٌ لأنَّها تَفْسِيرُ إحْدَى عَشْرَةَ، وقلتُ: ألفِ بالخفضِ وأفردتُ لأنَّهُ تَفْسِيْرُ مائةٍ، وقلتُ: درهمٍ بالخَفْضِ أيضاً وأفردتُ لأنَّه تَفْسِيرُ ألف، وكذلك تقولُ ثلاثةُ مـائةِ ألفِ درهمٍ، وقلتُ: مائة لأنَّ المفردَ في هذا وُضِعَ مَوْضِعَ الجمع على اللّزُومِ في الأكثرِ وأفردت ألفاً لأنه تفسيرُ المائةِ وأفردت درهماً لأنه تفسير الألفِ،

---

(١) في هامش (أ) و(ب) و(جـ): يؤخذ.

(٢) مراده أن الإضافة على معنى اللام وهي من إضافة الجزء إلى الكل. انظر ما سبق هامش (٢) ص ٤٢٣.

وكذلك عندي ألفُ ألفُ دِرهم وعندي عشرةُ آلافِ درهمٍ، وهكذا يجْرِي العددُ في تفسيرِه، وأمَّا قول الشَّاعرِ[1]:

إذَا عـاشَ الـفـتـى مـائـتَـيْـنِ عـامـاً
فَـقَـدْ ذَهَـبَ الـمـسَـرَّةُ والـفَـتَـاءُ[2]

فَضَرُورةٌ، ويلزمُ عنه أنْ يُقالَ في الضَّرُورةِ عندي مائةٌ دِرْهَماً وألفٌ درهماً وألفانِ درهماً وآلافُ درهماً، ولا يوجد شَيْءٌ من هذا في[3] الكلام. والله الموفق بفضله.

(الفصل الثالث): في تعريف العدَدِ.

قد تقرَّرَ مِمَّا ذكرته أنَّ العِددَ يُفَسَّرُ بمنصوبٍ ويُفَسَّرُ بمخفوض فما يُفَسَّرُ بالمخَفُوضِ إذَا عَرَّفْتَهُ أدْخلتَ الألفِ واللَّام على الثَّاني تقولُ: ثلاثةُ الرِّجالِ ومائةُ الدِّرْهم وألفُ الدِّرْهم قال[4]:

ثَلاثُ الأَثافِي والرُّسُومُ البَلاقِعُ[5]

---

(١) هو الربيع بن ضبع الفزاري كما في سيبويه ١: ١٠٦، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٧، ٥٧، والخزانة ٣: ٣٠٦، ونسبه في ١: ٣٩٣ ليزيد بن ضبة.

(٢) البيت في مجالس ثعلب ٣٣٢ غير منسوب، والمقتضب ٢: ١٦٩، والجمل ٢٤٦.
والشاهد قوله: (مأتَيْنِ عاماً) حيث أثبتَ النُّونَ في (مأتيْنِ) ونَصبَ التّمييزَ وذلك ضَرُورةُ.

(٣) في (أ): وَلِي.

(٤) هو ذو الرمة كما في ديوانه: ٣٣٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٧٠.

(٥) صدره: وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسلِيمُ أوْ يَكْشِفُ العَمَى.
والبيت من شواهد المقتضب ٢: ١٧٦، والجمل: ١٤١، والاقتضاب ٣٩٤، وابن يعيش ٢: ١٢٢، والكافي ٢: ١٠٩.
الأثافي: حجارة القدر، والبلاقع: الخالية. والأثافي: جمع (أُثفية) بضم الهمزة و(إِثْفية) بكسرها. ووزنها (أفْعُوله) عند من جعل أصلها أثفُويه، فقلبت الواو ياءً، وأُدْغِمتْ في الياء وكُسِرَت الفاءُ مِنْ أجْلِ الياء.
ومن جعل همزتَها أصليةً قال: إنَّ وزْنَها (فُعْلِيَه). =

على هذا فصحاءُ العرَبِ وهو القياسُ، وقد حَكَى عن بعضِ العربِ الثلاثةُ الأثوابِ وهو قليلٌ[1]، وكأنَّ الألفَ والـلَّامَ الداخلتَيْنِ على العـددِ لَحِقَتا لِتَعْريفِهِ[2]، ودخلتا في الثاني لِزوالِ القبحِ لأنَّهم قد قالوا: الحسنُ الوجهِ، ولم يقُولوا: الحَسَنُ وَجْهٍ، والثلاثة أَثْوابٍ لا يجوز مِنْ جهةِ القياس، ولا حُكِيَ عن العربِ، وأجازه الفراء قياساً[3]، وهو خَطَأٌ.

وَمَا يُفَسَّرُ بالمنصوبِ إنْ كان العددُ معطوفاً ومعطوفاً عليه أَدخلتَ الألفَ واللَّامَ عليهما فتقول: الأحد والعِشْرُونَ درهماً، وإنْ كان العددُ مفرداً أو مركباً أدخلتَ الألف واللامَ/ على الأوّلِ[4]، فتقولُ: الأحدَ عَشَرَ درهماً، ولا تُعرَّف التَّمييزَ لأنَّ التّمييزَ لا يَتَعرَّفُ فتقولُ[5]: عندي العشرون درهماً (والخمسة

= والشاهد قوله (ثلاث الأثافي) حيث أدخل الألَف على ثاني المعدود المضاف مُكْتَفياً به عن تعريف العدد، قال سيبويه ١: ١٠٥ (وتَدخلُ في المضاف إليه الألف واللَّامُ لأنَّه يكونُ الأوّل به معرفةً. وذلك: ثلاثة أبواب وأربعة أنفس، وأربعة أثواب. . . وإذا أدخلتَ الألفَ واللَّامَ قلت: خمسة الأثوب، وستة الأجمال. .).

(١) عزا المؤلف في الكافي هذا القول إلى بعض البغداديين، قال: (وحكى بعض البغداديين: الثلاثة الأثواب فأدخلوهاَ على المضاف والمضاف إليه. . . إلى أنْ يقولَ: وهذا الذي حكاه بعض البغداديين خارجٌ عن القياس وتشبيه بعيد، والقياس ما ذكرته أولاً وعليه كلام العرب، قال ذو الرمة:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ ـ البيت. .

وهو عند المبرد من الخطأ الفاحش، قال في المقتضب ٢: ١٧٣: (اعلم أن قوماً يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم. وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف. . وهذا كله خطأ فاحش).

(٢) في هامش (أ): للتعريف.

(٣) لأنّ فيه الجمع بين الألفِ واللَّامِ والإضافة وليس في الثاني ألفٌ ولام، قال ابن الفخار في شرح الجملَ ١٦٧: وهل يقال: الخمسة أثوب بإدخالها في الأول دون الثاني أولًا؟ ظاهر الأستاذ أبي الحسين أنَّ الفـراء بقَوله كما يقول: الحسن وجهٍ. وظاهر ابن عصفور: أنَّ الإجماع على امتناع المسألتين. فإن كان الأستاذ نسب ذلك للفراء بالإلزام فالقول ما قاله ابن عصفور، وإنْ كان حفظه فالقولُ ما قاله الأستاذ، لأنَّ من حفظ حجّةٌ على مَنْ لَمْ يحفظ. .).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٥) في وسط السطر من (أ): على هذا، وقد ضرب عليها عليها الناسخ، وجاءت في (جـ).

عَشَرَ دِرْهماً)[1] على هذا فصحاءُ العربِ، وهو القياس.

وَمِنَ العرب مَنْ يقول: الأحدَ العَشَرَ درهماً مراعاةً للأصْلِ. وحكى الكسائي: الأحد العشَرَ الدّرهم[2]، وهذه كُلُّها أقوالٌ ولغاتٌ مرغوبٌ[3] عنها لخروجِها عن القياسِ وقلةِ المستعملينَ لها.

مسائل من باب العدد

اعلم أَنَّ العددَ لا يُضافُ إلى الصفةِ لأنَّها[4] إنما تضافُ إلى ما يُبَيِّنُ جِنْسَها فلا تقولُ في الأعرَفِ: ثلاثةُ بيضٍ إنَّما يقالُ: ثلاثةُ أثْوابٍ بيضٍ، فإنْ جاءَ ثلاثةُ بِيضٍ فَسَيكونُ على حَذْفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مقامَهُ وهذا قبيحٌ[5] إلاَّ في مواضع أُبَيِّنها في باب الصفةِ إنْ شاء الله، ومِنْ هذا قَوْلُهم: ثلاثةُ دوابٍ إنَّما لحقت التاءُ العدَدَ، والدَّابةُ مؤنثةٌ لأنَّ الأصل ثلاثةُ أشخاصٍ دَوابٍ، فحذف الموصوف؛ على هذا جَرَتْ، وَإنْ كانَ لا يُتَكلّم بِها إلا كما يُتَكَلَّم بالأسماءِ[6]، وقد حكى دوابٍ مراعاةً لِجَرِيَها مَجْرى الأسماء، وتقولُ:

---

(١) سقط من (جـ) وأثبتها في (أ) في الهامش.

(٢) في إصلاح المنطق ٣٠٢ (وقال الكسائي: إذا أدخلت في العدد الألفَ واللاَّمَ فأدخلها في العدد كله، فتقول: ما فعلت الأحد العشر الألف الدرهم..).
وفي الأصول لابن السراج ١: ٣٩٥ (والقياس على مذهب الكسائي: عندي الخمسة الألفُ الدرهمُ.. وتقول على مذهبهم: عندي الخمسةَ العشَرَ الألفَ الدرهم فتفتح الخمسة والعشر وتنصب الألف على التفسير ونضيفه إلى الدرهم، وهذا لا يجوز..) بتصرف.
وذكر الرضى أن دخول الألف واللام على المضاف والمضاف إليه، وعلى العدد المركب وتمييزه قياس عند بعض الكوفيين والأخفش.
انظر الرضى على الكافية ٢: ١٥٦، وانظر الكافي حـ٢: ١١٣.

(٣) في هامش (أ): يرغب.

(٤) في (ب) و(جـ): لأن الأعداد.

(٥) انظر سيبويه ٢: ١٧٥، والمقتضب ٢: ١٨٣.

(٦) في سيبويه: ٢: ١٧٤: (وتقول ثلاثة دوابٍ إذا أردتَ المذكر، لأنَّ أصل الدابة عندهم صفة،=

ثلاثُ أفراس ، وإنْ أردتَ المذكَّر لأنَّ الفرسَ جَرَى مُؤَنَّثاً[1] كما تقولُ: ثلاثُ شِياهٍ، وإنْ أَردْتَ المذكَّرَ لأنَّ الشاةَ مؤنثة في اللَّفظ[2]، وكما تقول: ثلاثةُ أشخاصٍ ، وإنْ أردْتَ نساءً لأنَّ الشخص مذكرٌ بالنَّظرِ إلى اللَّفظِ. وتقولُ: ثلاثُ ذَوْدٍ وَإنْ أردْتَ جِمَالاً؛ لأنّ الذودَ مُؤَنّثٌ. وأَمَّا قولُ ابنِ أَبي رَبيعةَ:

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ[3]

فجاء محمولاً على المعنى والأكْثَرُ الحملُ على اللَّفظِ، وتقولُ: ثلاثةُ أَبْعِرَةً، لأنَّ البَعيرَ مُذَكّرٌ، وإنْ كانَ يَقَعُ على المُذكرِ والمُؤنَّثِ. وقال رجلٌ مِنْ بَني كِلاب[4]:

وَإنَّ كِلاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ   وأَنْتَ بَرِىءٌ مِنْ قَبائِلِها العَشْرُ[5]

= وإنّما هي من دبيت، فأجروها على الأصل، وإنْ كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلَم بالأسماء..).

(١) في سيبويه ٢ : ١٧٤ : (لأنَّ الفرسَ قد ألزموه التأنيث، وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر..).

(٢) سقط من (ب) و(جـ).

(٣) صدره: فَكانَ مِجَنِّي دَونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي.

والبيت في ديوانه: ٩٢، وسيبويه ٢ : ١٧٥ ، والمقتضب ٢ : ١٤٨ ، والكامل ٢ : ٢٥١ ، وابن السيرافي ٢ : ٣٦٦، والخصائص ٢ : ٤١٧ ، والإنصاف : ٧٧٠.

الكاعب: التي نهد ثَدْيُها. والمعصر: التي دخلتْ في عصر شَبابها أو راهقتْ البلوغَ.

والشاهد قوله: (ثلاث شخوص) حيثَ ذَكَّر العدَدَ حملاً على المعنى لأنه أرادَ بالشخص المرأة.

(٤) هو النّواح الكلابي.

(٥) البيت في سيبويه ٢ : ٧٤، والمقتضب ٢ : ١٤٨، والكامل والخصائص ٢ : ٤١٧، والإنصاف ٧٦٩.

والشاعر يهجو رجلاً ادّعى نسبه في بني كلاب، فذكر أنَّ بطونهم عشرةٌ وأنه لا نسب له معلوم في بطن من هذه البطون..

والشاهد قوله: (عَشْرُ أبطنٍ) حيث ذكر العدد لأنه جعل (أبطنَ) مؤنثاً حملاً على معنى القبيلة بدليل ذكر القبائل.

فَأَنَّثَ أَبطناً لأنّه أَرادَ القبائلَ، وتقولُ: ثلاثةُ أشياءٍ وثلاثةُ رَجْلَةٍ لأنهما قد استغنى بهما عن أشياءَ، وأرجال[1] فجرى العددُ معهما وإنْ كانا مُؤَنَّثين كَما كَان يَجْرِي مع المُسْتغنى بهذَيْنِ عنهما. وتقول: سِرتُ خمسَ عَشَرةَ مِنْ بين يومٍ وليلةٍ[2] إذا سرتَ خمسَةَ عَشَرَ يوماً وخمْسَ عَشَرةَ ليلة تُغَلّبَ اللّيالي / لأنَّ الليالي أسبقُ في الشَّهر فتحمل العددَ على اللّيالي، ويعلم أنَّه مع كل ليلةٍ يومٌ وتقول: اشتربتُ خَمْسةَ عَشَرَ مِنْ بين عبدٍ وجاريةٍ، إذا اشتريتَ خَمْسةَ عشَرَ مِنْهُم عبيدٌ ومِنْهُم جَوارٍ، وتُغَلِّبُ المذكّرَ، ويلزم على هذا القياس أَنْ تقولَ: سرتُ خمْسَة عَشَرَ إذا كان بَعْضُها أياماً وبعضها لَيالِيَ والله أعلم.
وقال النابغة[3]:

فطافتْ ثلاثاً بينَ يومٍ وليلةٍ[4]

أرادَ أنَّ كل واحدٍ من الثلاثِ يومٌ وليلةٌ فهنا تُغَلِّب الليالي.

نوع من هذا الباب

اعلم أنَّك تقول: خمَّست القوم أَخمسهم بكسر الميم، وكذلك ثلَّثتهم أُثلثهم بكسر اللام وأثمنهم، وتفتح أسبعهم وأربعهم وأتسعهم لأجل حرف الحلق فتقول: على هذا ثالثاً ورابعاً، كما تقول: من ضربَ ضارِباً، فكما

---

(١) انظر سيبويه ٢: ١٧٤.
(٢) انظر المصدر السابق.
(٣) هو أبو ليلى قيس بن عبدالله العامري المعروف بالنابغة الجعدي، شاعر مخضرم معمر صحابي، شهد صفين. (ت ٥٠ هـ).
(٤) تمامه:

يكونُ النكيرُ أنْ تَضِيفَ وتجأرا

والبيت في ديوانه ٦٤، والمقرب ١: ٦٨، وشرح الرضى ٢: ١٧٦، والمغنى ٦٦٠، والخزانة ٣: ١٣٧.
والشاهد قوله (فطافت ثلاثاً بين يوم وليلةٍ) حيث ذكر العدد تَغْلِيْباً لليالي على الأيّام.

تقول: هذا ضاربٌ زيداً، تقول: هذا رابع ثلاثةً وخامسٌ أربعةً، وتقول (إذا) ثَنَّيتَ الواحدَ. هذا ثان واحداً ويعمل بالشروط المذكورة في اسم الفاعل، وإذا قلتَ: هذا الرابع الثلاثةِ جازت الإضافة مع النَّصب، كما تقول: هذا الضاربُ الرّجلَ. وتقول: هذا الرّابعُ ثلاثةً، ولا يجوزُ الخفضُ كما لا تقولُ: هذا الضارب زيدٍ بالخفض، هذا كُلُّه قد مضى في بابِ اسم الفاعل. فإنْ قلتَ: هذا رابع أربعةٍ، وهذا خامِسُ خمسةٍ، وهذه رابعةُ أربعٍ، فليس إلا الخفضَ[1] لأنَّ المعنى هذا واحداً من أربعةٍ فكما لا يعملُ واحدُ لا يعمل ما كان في معناه وتسقطُ التَّاءُ من أربعٍ إذا أردت المذكر وتثبتُها إذا أردْتَ المؤنَّث في الموضعيْنِ لأنَّها صفةٌ بمنزلةِ ضاربٍ فيجري على حكمه، فإذا جزت العشرة قلت: هذا حادي عَشَر بسكون الياء ويجوزُ فتحها فتقول: هذا حادي عَشَر، وكذلك هذا ثاني عَشَر بالسكون وبالفتح والسكون أكثرُ. وتقولُ: هذا ثالث عشر بالفتح، لأنَّ هذه حال الاسم الأوَّل من المركبينِ إنْ كان آخرُه ياءً جاز فيها الوجهان، فإنّ كان صحيحاً فالفتح/ لا غير، وتقول: في المؤنثة حادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة تثبت التاء فيهما، وكذلك الحكم إلى تاسعَ عشر في المذكر وتاسعةَ عشرة في المؤنث، فقد تَبَيّن أنَّ ثلاثَ عشر بمنزلة ثالثَ وثلاثةِ عشرة بمنزلة ثلاثة فيلزم على قولك: ثالث ثلاثةَ أَنْ تقول: ثالثَ عشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ في المذكر. وتقول في المؤنث هَذِهِ ثَالِثةُ عَشَرَةَ ثَلاثَ عَشَرَةَ. وقد نُقِل هذا عن العرب[2] إلاَّ أَنَّ الأكثرَ أَنْ يُحذَفَ

---

(١) هذا هو مذهب سيبويه ٢: ١٧٢ والمبرد في المقتضب ٢: ١٨٠، والفراء من الكوفيين في معاني القرآن ١: ٣١٧، وذهب الأخفش في أحد قوليه الموافق لجمهور العرب: لا تقول: خامس خمسة غداً بالنصب.. انظر ارتشاف الضرب ٢: ٣٢١.
وذكر ابن يعيش ٦: ٣٥ أن الخفض هو قول أكثر النحويين لأنه ليس مأخوذاً من فعل فاعل.
وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢: ٣٢٠، ٣٢١: (وذهب الأخفش في أحد قوليه والكسائي وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله، فتقول: ثاني اثنين وثالث ثلاثة.
وانظر توضيح المقاصد والمسالك ٤: ٣١٩، والتصريح ٢: ١٦٠.

(٢) ذكر سيبويه ٢: ١٧٢ أنّه القياس، قال: (ومن قال خامس خمسة قال: خامس خمسة عشر =

عشر من الأوَّل فيزول البناء لزوال التركيب فتقول في المذكر: هذا ثالث ثلاثة عشر، وفي المؤنث: هذه ثالثُ ثلاثَ عشرَةَ[1] لم يذكر البصريون غير هذين الوجهين، وزاد بعضُ الكوفيين وجهاً ثالثاً، وهو حذف عشر من الأوَّل وثلاثة من الثاني فتقول: هذا ثالثَ عَشَر، وهذه ثَالِثَةَ عشرة[2].

ومن الكوفيين[3] مَنْ زاد وجهاً رابعاً وهو التركيب بعد هذا الحذف فتقول: هذا ثالثَ عَشَرَ، وهذه ثَالثَةَ عشَرة، وهذا الوجه الرابع لا يثبت لأنَّه

= وحادي أحدى عشر، وكان القياس أن يقُولَ: حادي عشرَ أحدَ عشَرَ..

وقال بعضهم: تقول: ثالث ثلاثةَ عشَرَ، وهو القياس لكنه حذف استخفافاً، لأنَّ ما أبقوا دليل على ما ألقوا).

وعلل المبرد لحذف عشرةَ من الأول بقوله: (ولكن العرب تستثقل إضافته على التمام لطوله، فيقولون: حادي أحد عشر وخامس خمسة عشر..). وانظر ابن يعيش ٦ : ٣٥، والرضى ٢ : ١٦٠، والتصريح ٢ : ٢٧٨.

وقد منع الكوفيون هذين الوجَهين، ورد عليهم البصريون بسماع ذلك عن العرب والقياس يجوز ما ورد به السماع. انظر الإنصاف: ١: ٣٢٢ المسألة (٤٤) والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٨١.

(١) ويعرب الجزء الأول لزوال التركيب منه ويضاف إلى جملة التركيب الثاني، ويبقى المركب الثاني على بنائه، وهذا الوجه أكثر استعمالاً من الذي قبله. انظر شرح الجمل لابن الضائع: ٩١، وارتشاف الضرب حـ ٢ : ٣٢١.

وفي التصريح ٢ : ٢٧٧ : قال أبو حيان: (وهذا الوجه أكثر استعمالاً وجائزاً اتفاقاً وأعرب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب، وقياس من أجاز الأعمال في ثاني اثنين أن يجيزه ها. ا هـ).

(٢) يجوز في هذا الوجه إعراب الجزئين، الأول بحسب العوامل الداخلة عليه رفعاً ونصباً وجراً والثاني يجر بالإضافة، فتقول: هذا ثالث عشر، ورأيت ثالث عشر، ومررت بثالث عشر. ويجوز إعراب الأول وهو (ثالث) وشبهه بحسب العوامل وبناء الثاني، ووجه أنه لما حذف عجز الأول وهو (عشر) أعرب لزوال التركيب، ونوى صدر المركب الثاني فبنى، وهذا الوجه حكاه الكسائي عن العرب، قال: سمعت العرب تقول: (السّواء ثالثُ عَشَرَ، فيرفعون الثالث وينصبونه.

انظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢٢٦، وشرح الجمل لابن الضائع ٢ : ٤٣، وارتشاف الضرب ٢ : ٣٢٢.

(٣) حكى هذا الوجه ابن السيد البطليوسي في إصلاح الخلل ص ٢٢٦، وإنَّما بنى هذا الوجه لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه.

يمكنُ أَنْ يكونَ ثالثَ عَشَرَ الذي هو بمنزلة ثالث، وكذلك الكلام في قولك: هذا رابع عشر أربعة عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر يجري على حسب ما تَقَرّر في ثالث عشر ثلاثةَ عشر المذكر كالمذكر والمُؤنَّث كالمُؤنّث، والحذف كالحذف.

فقد تحصّل لك أنَّه لا يُقالُ هذه ثالثة عشر، وإنَّما يقالُ: ثالثة عشرة إنْ أردتَ المؤنث، وإنْ أردتَ المذكّر قلت: ثَالثَ عشَرَ. ولا يستعملُ هنا المختلف اللفظ لا يقالُ: هذا رابعُ عشَرَ، ثَلاثَةَ عَشَرَ؛ لأنَّ[1] المختلِفَ اللَّفظِ اسمُ فاعل واسمُ الفاعلِ لا يكونُ مركّباً، وإذا لم يقلْ هذا فَلا يُقالُ هذا رابعُ ثلاثةَ عشَرَ لأنَّه محذوفٌ منه، فإنْ سُمِعَ رفعت الثلاثةَ عشر على معنى صَيَرتْ الثلاثةَ عشر أربعةَ عَشَر، فيقالُ: هذا رابعُ ثَلاثَةَ عَشَرَ، وأَمَّا هذا رابعُ عَشَر ثَلاثةَ عَشَرَ فلا يقال بوجهٍ، ويظهر من سيبويه أنه يقال: هذا رابعُ ثَلاثةَ عَشَر[2]، والأمرُ على ما ذكرته لك والله الموفق بفضله.

---

(١) جوز هذا الوجه جماعة من المتقدمين وسيبويه، وهو أن يستعمل اسم الفاعل مع المركب، فتقول: هذا رابعَ عشَرَ ثَلاثَةَ عشر ببنائهما وإضافة المركب الأول إلى الثاني، وتقول رابع ثلاثة عشر، ومنعه الأخفش وأبو عثمان المازني والمبرد والفارسي والكوفيون.
انظر سيبويه ٢ : ١٧٢، وابن يعيش ٦ : ٣٦، وارتشاف الضرب ٢ : ٣٢٤، ٣٢٥، وتوضيح المقاصد ٤ : ٣٢٢، والأشموني ٤ : ٧٧، والتصريح ٢ : ٢٧٨، والهمع ٦ : ٣١٧.

(٢) انظر سيبويه ٢ : ١٧٢، والمقتضب ٢ : ١٨٠، والمصادر السابقة.

(باب كم)[1]

/كَمْ تُسْتَعملُ استفهاماً، وتُسْتَعْمَلُ أخباراً بكثرةٍ عددٍ، فَهيَ في الموضعين واقعةٌ على عدد مُبْهَمٍ، وتلزمُ الصدرَ لأنَّ الاستفهام له صدرُ الكلام وهي في الخبرِ للافتخارِ، فتلزمُ الصدر كما يلزمُ[2] ربَّ، لأن رُبَّ للافتخار، وهي مبنيةٌ في الاستفهام لِتَضَمُّنِ حرف الاستفهام، وفي الخبر للافتقار، وتُوجدُ في الموضعين فاعلةً في المعنى ومفعولةً، وإذا لم يقعْ بعدها فعلٌ فهيَ في موضعِ رفعٍ بالابتداء فتقول: كمْ مَالُك؟ وكم رجلاً في الدار؟ فإذا وقعَ بعدها فعلٌ فأنْ دخل عليه جارٌ فهي في موضع جرٍ، فإن لم يدخلْ عليها جارٌ فإنْ لم يشتغل الفعل عنها بضميرٍ أو بسببٍ فهيَ في موضعِ نصبٍ وتكونُ على حسب معناها، فإذا قلتَ: كم رجلاً ضربتَ؟ فكم مفعول به، وإذا قلت: كم يوماً جلست؟ كانت ظرف زمان، وإذا قلتَ: كم مكاناً جلست؟ كانتْ ظرف مكان. وإذا قلتَ: كم ضربةً ضربتَ؟ كانت مصدراً، فإنْ اشتغل الفعل عنها بالضمير أو بالسبب وكانَ الضميرُ أو السبُبُ مرفوعاً أو

---

(١) انظر سيبويه ١: ١٩٥، والمقتضب ٣: ٦، والإنصاف ١: ٢٩٨، وما بعدها، وهما المسألتان رقم (٤٠، ٤١) والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٧٢، وما بعدها، وهما المسألتان (٧٣، ٧٤) وابن يعيش ٤: ١٣١، وما بعدها، وابن الضائع في شرح الجمل ٢/١٧، وارتشاف الضرب ٢: ٣٢٧ وما بعدها.

(٢) في (أ) و(جـ) يلزمه، وصوابه من هامش (أ) و(ب).

مجروراً في موضع رفعٍ كانت في موضع رفعٍ بالابتداء. فإنْ كان منصوباً أو مجروراً في مَوضعِ نَصْبٍ كان الاختيارُ الرَّفعَ بالابْتِداء[1]، وجاز النَّصب بإضمار فعلٍ وتنزل منزلة زيد ضربته. وقد تقدَّم هذا في باب الاشتغال[2]، ويختلف الاستفهامُ والخبر في التفسير فإذا كانت استفهاماً فُسِّرت بالواحد المنصوب فتقول: كم رجلاً ضربتَ؟ ولا يجوز كم رجالاً ضربت؟ عند البصريين لأنَّك لا تجدُ عدداً يُفَسَّرُ بجمعٍ مَنْصوبٍ، وأمَّا ما حَكَى الكوفيُّونَ: كم لك غلماناً. فغلمانٌ حالٌ[3] ويدلك على ذلك أنَّك لا تقولُ: كم غلماناً لك. ولا سُمِعَ مثل هذا وتقولُ كم مِنْ غلامٍ ملكتَ؟ وكم ملكت مِنْ غلامٍ؟ والأصلُ كم ملكت مِنَ الغلمانِ؟ فاستخفوا وفعلوا مثل ما فعلوا في كل رجلٍ، وكذلك كَمْ من غلمانٍ ملكت؟ والأصلُ: كم مِن الغلمان ملكت؟ وَمِنْ للتبعيض ويجوز حذف مِن بثلاثةِ شروط:

أحدها: أَنْ تكونَ استفهاماً.

الثاني: أنْ تكونَ مِنْ تَلِي كَمْ.

الثالث: أنْ يَدْخُلَ على كم حرفَ الجَرِّ فتقولُ: بِكَمْ/ درهمٍ اشتريتَ ثوبكَ؟ وبكم من درهمٍ اشتريتَ ثوبَك؟ كأنَّهم كَرِهوا دخولَ حَرْفَيْ جرٍ على

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) و(جـ).

(٢) انظر ص.

(٣) ذهب إلى هذا الإعراب أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي ١: ٢٢١، وجعل العامل ما في الجار والمجرور من معنى الفعل، والمفسر محذوف، تقديره: كم نفساً غلماناً..

وعزا المؤلف هذا الإعراب إلى البصريين قال في الكافي ٢: ١٢٠، واستدلوا على ذلك بأمرين:

لزوم التأخير ولو كان (غلماناً) تفسيراً لكان الأكثر في السماع: كم غلماناً لك لأنَّ القياس في مفسر كم أن يأتي بعده، وإنْ كان يَجُوزُ الفصل بينه وبينها.. وإنما لَزِمَ التأخيرُ في الحال لأنَّ العالم المعنى والحال إذا عمل فيه المعنى فلا يتقدم عليه.

الثاني: أنَّ الحال تأتي في المشتق أو ما فيه معنى الاشتقاق. وغلماناً هنا في معنى مملوكين.. بتصرف.

اسمين متصلين، وَهما في المعنى واحد. حُكِيَ على كَمْ جذعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟[1] الأصل: على كَم مِن جذعٍ بيتُكَ مَبْنِيٌّ؟ (ويفصلُ بينَ كم وبَيْنَ)[2] مُفَسِّرِها فتقول: كَمْ تَرى الحروريّةُ رجلاً[3] ولا تجدُ ذَلِكَ في شَيْءٍ مِن الأعدادِ. لا تقولُ: عندي عشرونَ اليومَ درهماً إلا في الشّعرِ[4]. أنشدَ سيبويه:

عـلى أَنَّنِي بَعـدمـا قَـدْ مَضى ... ثـلاثـونَ لِلْهجْـرِ حـولاً كَمِيـلا
يُـذَكِّـرُنِيـكِ حَنِينُ الـعَـجـولِ ... وَنَـوحُ الحمامـةِ تـدعـو هَـديـلا[5]

وإنَّما كانَ ذلِكَ في كَمْ وحدَها، لأنَّها تَلْزمُ التَّقدِيمَ ولا يَجُوزُ فيها التَّوسيطَ والتَّأخيرِ، وَغَيْرُها مِنَ الأعدادِ يَتوسَّطُ ويَتَأَخَّرُ فَلَمَّا لم يُوجدْ فيها ما يُوجَدْ في نَظائِرِها فَعلُوهُ في مُفَسِّرِها ليكونَ ذلِكَ عِوَضاً مِمَّا مُنِعَ منها ولَزِمَ

---

(١) في سيبويه ١: ٢٩٣ (وسألته عن قوله: على كَمْ جذعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ، فقال القياس: النَّصب وهو قولُ عامةِ النَّاسِ، فأمَّا الذين جروا فإنَّهم أرادوا معنى مِنْ ولكنهم حذفوها تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً منها..).
انظر المقتضب ٣: ٥٦.
وذكر ابن يعيش أن الخليل حكى أنَّ من العرب من يخفض (جذعاً)، ويقول: على كم جذعٍ بيتك منى فالوجه النصب لأنَّه ليس موضع يكثر فيه وإنَّما هو سؤال واستفهام عن عدَّةِ الجذوع، والذين خفضوا فإنَّما خفضوا بإضمار مِنْ وحسن حذفُها ههنا لأنَّ على في أول الكلام صارت عوضها منها.
انظر ابن يعيش ١٢٨/٤.
(٢) سقط من (جـ).
(٣) انظر الإيضاح العضدي ١: ٢٢٣.
(٤) انظر سيبويه ١: ٢٩٢، والمقتضب ٣: ٥٥.
(٥) البيتان للعباس بن مرداس السلمي كما في ديوانه: ١٣٦، وهما في الكتاب ١: ٢٩٢ غير منسوبين، وفي مجالس ثعلب ٤٢، والمقتضب ٣: ٥٥، والأصول ١: ٣٨٤، والإيضاح العضدي ١: ٢٢٤، والإنصاف ١: ٣٠٨، وضرار الشعر لابن عصفور ٢٠٣.
وكميلاً: الكامل. العجول: الولة مِن الإبل لفقد ولدها. وقيل: هي الناقة التي ألقتْ وَلَدها، سميت بذلك لعجلتها في ذهابها وجَيْئَتِها جزعاً.
والشاهد فيه الفصل بين العدد (ثلاثين) وتمييزه (حولاً) بالجار والمجرور ضرورة.

عند[1] ذلك الفصلُ ويجوزُ في الحروريّةِ الرَّفع والنَّصبَ، فإذا رفعت كانت ترى ملغاةً، وإذا نصبت كانت ترى معملَةً.

وأمَّا كَمْ الخبريَّة فَتُفَسَّرُ بالمخفوضِ مفرداً وجمعاً فتقول: كم غلامٍ ملكتَ؟ وكم غلمانٍ ملكتَ؟ فَمَنْ قال: كم غلامٍ ملكتَ؟ أجراها مَجْرى مائةٍ وألفٍ، لأنَّها واقعةٌ على عددٍ كثيرٍ. ومن قال: كم غلمانٍ ملكتَ؟ أجراهُ مَجْرَى ما كانَ القياسُ أنْ يكونَ عليهِ مائةٌ وألفٌ. ألا تَرى أنَّه لولا وِلايَةُ المائةِ للتّسعينَ[2] لَفُسِّرَتْ المائةُ بالجمع، لأنَّ إضافتها مِنْ إضافـة الشّيْء إلى جنسهِ، وجِنْسُ المائةِ عددٌ كثير.

وتَقولُ: كَمْ مِنْ غِلامٍ مَلَكْتَ؟ وَكَمْ مِنْ الغلمانِ مَلَكْتَ؟ وهذا هو الأصِلُ فاسْتُخِفَّ واخْتُصِرَ، واكتَفَوْا، بالواحـدِ عنِ الجمعِ وبـالتَّنْكيرِ عن التَّعريفِ، كما فَعَلُوا في كلِّ رجلٍ، وَمِنْ للتبعيض قال الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلكٍ في السَّمواتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهم شَيْئاً﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قريةٍ أَهْلَكْناها﴾[4]. ثُمَّ قالَ: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[5]. وعادَ الضّميرُ على المعنى وَهُوَ هُمْ لأنَّ الهلاكَ حقيقةٌ لأهل القُرَى.

وتَقُولُ: كَمْ رجلٍ خَلَفَنِي وتُعِيـدُ الضّميرَ على اللَّفظِ، وَقَـدْ تُفَسَّرُ بالمنْصُوبِ[6] تَقُولُ: كم غلاماً مَلَكْتْ وأَنْتَ تُرِيدُ كثيراً مِن الغلمانِ ملكت

---

(١) في هامش (أ): عن.

(٢) في (جـ): التسعين.

(٣) سورة النجم آية: ٢٦.

(٤) سورة الأعراف آية: ٤.

(٥) سورة الأعراف آية: ٤.

(٦) في سيبويه ١: ٢٩٣: (واعلم أنَّ ناساً من العربِ يُعْمِلونها فيما بعدها في الخبر، كما يُعمِلونَها في الاستفهام فينصبون بها كأنها اسم منون..).

وذكر أبو حيان في الارتشاف ٢: ٣٣٠: أن النصب بلا فصل لغة تميمية، ثم أورد معنى كلام سيبويه الآنف الذكر.

وهو قليلٌ، وهذا كُلُّهُ ما لَمْ تَفْصِل/ فإنْ فصلتَ فلا بدَّ من النَّصبِ إلاَّ في الشّعرِ فإنَّهُ يَجُوزُ الجَرّ إذا كانَ الفاصلُ ظرفاً أَوْ مَجْروراً، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه يُفْصَلْ بَيْنَهما بالظرفِ والمجرورِ في الشَّعر أَنْشَدَ سيبويه:

لِلَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لاَمَهَا[1]

وَلُزُوم النَّصْبِ عند الفصلِ دليلٌ على جوازِهِ إذا لَمْ يكُنْ فصلٌ، لأنَّ الفصلَ إنما كانَ مِن نَصبٍ، فلو كانَ مع الاتصالِ يَلْزَمُ الخفضُ لم يُفْصَلْ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه لا يُفْصَلُ بَيْنَهُما إلاَّ بما ذكرتُهُ لأنَّ الأصلَ في المُفَسِّرِ أَنْ يَلِيَ[2] مَفَسَّرَهُ.

وتَقُولُ: كَمْ عبدٍ أتاني. لا واحدٌ ولا اثنان، فلا واحدٌ معطوفٌ على كم، كما تقولُ: زيدٌ في الدار لا عمروُ. قال امرىءُ القيس:

وَكَمْ أرضِ جدبٍ دُونها وَلصُوصُ[3]

فَقَوْلُه: لصوصٌ معطوفٌ على كم، لأنَّها في موضعِ رَفعٍ بالابتداء.

فصل

وَمِّما يَجْري[4] مَجْرى كَمْ الخبرية كأَيِّنْ إلاَّ أنَّ مُفَسِّرَها لا يكـونُ مخفوضاً إلا بِمِنْ ويكونُ منصوباً[5] فتقولُ: كأيّن رجلاً وكأيِّنْ مِن رجلٍ،

---

(١) صدره: لَمَّا رأتْ سَاتِيدَ ما اسْتَعْبَرَتْ.
والبيت لعمرو بن قميئة كما في ديوانه: ١٨٢، وسيبويه ١: ٩١، وابن السيرافي ١: ٣٦٧، وشرح الأبيات المشكلة: ١١٦، ١٥٦، والإنصاف ٢٢٦، والخزانة ٢: ٢٤٧.
والشاهد الفصل بين المضاف وهو قوله: (در) وبين المضاف إليه وهو (مَنْ لامها) باليوم.
(٢) في هامش (أ): أن يأتي مفسره.
(٣) صدره: وكم دونَها مِن مَهْمَهَةٍ ومفازةٍ.
والبيت في ديوانه ١٧٧، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٢٤.
والشاهد واضح من توجيه المؤلف للبيت.
(٤) في هامش (أ) و(ب) و(جـ): جرى.
(٥) في سيبويه ١: ٢٩٧ :(وكذلك كأيّن رجلاً قد رأيت، وزعم يونس، وكأين قد أتاني رجلاً. إلاّ =

وأكثر ما تكونُ بِمن قال الله عزَّ وجل: ﴿وكأيِّنْ مِنْ دَابةٍ لا تحملُ رِزْقَها اللَّهُ يرزقها وإيَّاكُمْ﴾[1]. وقال الشاعر[2]:

وَكَـأينٍ بـالأَبـاطِـحِ مِنْ صـديقٍ   يَـراني لو أُصِبْتُ هـو المُصَابَـا[3]

ويروى تَراه ويروى يَراه، ويروى يَراني[4] لَوْ أُصِبْتُ. ويروى تَراه لَوْ أُصِبْتَ[5] ولا يجوزُ كائِن رجلٍ، فإنْ جاء في الشعر فيكونُ على حذفِ مِنْ ولا أذكرُه، ولا تَجوزُ الإضافة كما لم يُضَفْ ما في السماء موضعَ راحةٍ سحاباً، لأنَّ رجلاً تَفْسِيرٌ لِمَدْلُولِ الكافِ، كَمَا أَنَّ السحابَ تَفْسِيرٌ لمدلُولِ مَوْضِعٍ، وكلاهما مضافٌ، ولِكَثْرةِ كائِنٍ في الكلامِ تُصُرِّفَ فيها بالتَّقْدِيمِ والتَّأخيرِ والقلب والحذفِ فقالوا: كائِنٍ، ووَقَفُوا فيها على التَّنْوينِ إلاَّ أبا عمروٍ[6]، والشيء إذا كَثر غُيِّر.

فصل

وَجَرى مَجْرى كَمْ الاستفهاميَّة: لَهُ كَذَا دِرْهماً، وَلَهُ كَذا وكَذا درهماً؛ لأنَّ كذا مضافٌ ومضاف إليه[7]، ودرهمٌ تَفسيرٌ لمدلول الكافِ، وكذا كنايةٌ

= أن أكثر العرب إنما يتكلموا بها مع من..).

(١) سورة العنكبوت آية: ٢٩.

(٢) هو جرير كما في ديوانه: ١٧، وأمالي ابن الشجري ١: ١٠٦.

(٣) البيت في الإيضاح العضدي ١: ٢٢٥ غير منسوب، وحجة القراءات ١٧٤، وشرح ابن يعيش ٣: ١١٠/ ٤: ١٣٥، والمقرب ٢: ١١٩، والمغنى ٤٩٥، والخزانة ٢: ٤٥٢.
والأباطح جمع أبطح، وهو: المسيل الواسع.
والشاهد فيه إجراء كأين مجرى كم الخبرية في جر تمييزها بمن.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) و(جـ).

(٦) وقف أبو عمرو على الياء في و(كاي) لأنَّ أصل كأين أي المشددة زيدت عليها كاف التشبيه فصارت في الكلام على معنى كم، انظر سيبويه ١: ٢٩٨، وإعراب القرآن ١: ٣٦٩، وحجة القراءات ١٧٥، والكشف عن وجوه القراءات السبعة ١: ٣٥٩.

(٧) في العبارة شيء من التجوز، لأنَّ كذا تستعمل مفردة، ومركبة، ومعطوفة، أما القول بأن كذا =

عن عددٍ فلا تجوز الإضافةُ، كما لم تَجُزْ إضافةُ المَقَادِيرِ، وله كذا درهماً.
يُقَالُ وأنتَ تريدُ[1] الكثير. / قال الخليل[2]: «كأنَّهم قالُوا: لَه كالعدَدِ
دِرهُماً»، هذا هو الأصلُ وكذلك وكأيِّن بمنزلةِ كَمْ، وكَذَا كِناية عن عَدَدٍ.

= مضاف ومضاف إليه فلا يكون إلا على جعل الكاف اسماً فتكون معربة، انظر ارتشاف الضَّرَبِ
٢ : ٣٣٨.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٢) في سيبويه ١ : ٢٩٨ : (وقال الخليل رحمه الله: كأنهم قالوا: له كالعدد درهماً، وكالعدد من
قرية. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به..).

باب
الأفعالُ التي لا تَتَصَّرَفُ وَهِي أربعةٌ

عسى، ونعم التي للمدح، وبئس التي للذم، وفعل التعجب؛ فأمًّا، ليس فَهِيَ متصرفةٌ في معناها، ويأتي الكلام في حبذا في بَابِ نعم إنْ شَاءَ اللَّهُ.

أمَّا عسى فَتُسْتَعْمَلُ بمنـزلةِ قَرُبَ فلا تنصب ويكـون فاعلهـا أَنْ والفعل[1]. قال الله عز وجل: ﴿وعَسَى أَنْ تَكْرَهوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لكم﴾[2]. وتستعمل عسى بمنزلةِ قاربَ فَتَتَعَدَّى ويكون مفعولها[3] أَنْ والفعل. قال الله عز وجل: ﴿فَعَسى اللَّهُ أَنْ يأتِيَ بالفتحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾[4]. ولا يجوز أَنْ تكونَ أَنْ في مثل هذا بدلاً لأنك لا تقول: عَسَى زيدٌ وتسكت. ألا ترى أنَّك لا تقولُ قُطِعَ زيدٌ رأسُهُ لأنَّك لا تقولُ قطع زيدٌ وأنت تريدُ رأسه، وتقول قُطِعَ زيدٌ يدُهُ، لأنَّك تقول قُطِعَ زيدٌ، وأنتَ تريد يَدَهُ، وقد جاء في الشعر عسى زيدٌ يقولُ، قال هدبة[5]:

---

(١) يريد أنها تستغني بمرفوعها ولا تحتاج إلى خبر.

(٢) سورة البقرة آية: ٢١٦.

(٣) أراد بالمفعول خبرها، لأنّ عسى هنا ناقصة، والتعبير بالمفعول عن الخبر هو اصطلاح سيبويه، انظر الكتاب ١: ٢١.

(٤) سورة المائدة آية: ٥٢.

(٥) هو هدبة بن خشرم العذري، من بادية الحجاز وأحد شعرائها، قتل ابن عمه زياد بن زيد فقتل =

عسى الكربُ الذي أَمْسيْتُ فِيه   يكونُ وراءَهُ فرجٌ قَريبْ[1]

أجروها مجرى كاد زيد يقومُ، كمَا يُقالُ في الشّعرِ كاد زيدٌ أَنْ يَقُومَ أجروها مجرى عسى، قال الشاعر[2]:

قَد كادَ مَنْ طُولِ البِلى أَنْ يُمَصَّحا

مصحَ ذهبَ ودَرَسَ، وتقول في الشِّعر: كَادَ أَنْ يَقُومَ، كَما تَقُولُ عسى أَنْ تَقُومَ، والأكثر في عسى أَنْ تكُونَ على حسب ما ذكرته، والأَكْثَرُ في كادَ أن تكونَ بغيرِ أَنْ، لأن عسى لِلْقُرْبِ في الرَّجاءِ، تقولُ لولدٍ صغيرٍ: عسى أَنْ يكونُ مُعَلِّماً، إذا رأيتَ مخايلَ الفلاحِ ولا تَقُولُ كاد إلَّا إذا أخذَ في الفعل فأقربه من الحال، وإنْ لم يَقَعْ لم تدخل أنْ لأنها مخلصةٌ للاستقبال، وإذا دخلَ عليها حَرْفُ النَّفيْ كان الفعلُ معها موجباً. قال الله سبحانه: ﴿**فَذَبَحُوها وما/ كادوا يَفْعَلُون**﴾[3]. هذا هو الأكثر. وقد قال تعالى: ﴿**لَمْ يَكَدْ يَرَاها**﴾[4]. المعنى لم يرها، ولم يقارب. وجميع ما تقدم في عسى يَجْرِي في يُوشِكُ. قال الشاعر[5]:

= به في خلافة معاوية سنة (٥٠ هـ)، انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٩١، والاشتقاق ص ٣٢٠، وأسماء المغتالين ٢: ٦٩١.

(١) البيت في سيبويه ١: ٤٧٨، والمقتضب ٢: ٧٠، والإيضاح العضدي: ٨٠.
والشاهد مجيىء خبر عسى (يكون) بدون أَنْ وهو قليل.

(٢) هو رؤبة بن العجاج كما في ملحقات ديوانه: ٧٢، وسيبويه ١: ٤٧٨، وقال ابن السيد في كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٧٤: (هذا البيت يُنسب إلى رؤبة بن العجاج ولم أجده في شعر رؤبة..). وورد البيت في المقتضب ٣: ٧٥ غير منسوب، والجمل ٢١٠، والإيضاح العضدي: ٨٠، وابن يعيش ٧: ١٢١.
والبلى مصدر بلى المنزل إذا درس، ومصح بابه فَتَحَ: ذهب وانقَطَعَ، وهو فعلٌ لازِمٌ.
وصف الراجز منزلاً بالبلى والقِدَم، وأنه لذلك يكادُ يذهب.
والشاهد قوله (أنْ يُمَصّحا) حيث جاء خبرُ كادَ مقروناً بِأَنْ، وهو قليل، والأكثرُ عدم اقترانها بأنْ، ولم يأت في القرآن..

(٣) سورة البقرة آية: ٧١.

(٤) سورة النور آية: ٤٠.

(٥) هو أمية بن الصلت كما في ديوانه: ٤٢.

يُــوشِــكُ مَــنْ فَــرَّ مِنْ مَــنِيَّتِــهِ   في بعضِ غــرّاتِــهِ يُــوافِقُهــا[1]

إنَّما جاء في الشعر، وأمّا في الكلام فلا يكونُ إلَّا بأنْ كعسى فتقول: يوشك أَنْ تأتيني، ويوشك زيدٌ أنْ يأتيني. وقيلَ في عسى غيرُ مُتَصَرِّفةٍ[2] لأنها تَدُلّ على الحال وَلفْظُها يَقْتَضِي الماضي بخلاف يُوشِكُ، فإنَّ لفظها يوافق مَدْلُولَها، وإذا أَردْتَّ الماضي في عسى قلتَ: كان زيدٌ عسى أنْ يَقومَ، وجميعُ ما تقدم في كاد يَجْرِي في كَرَبَ. قال الشاعر[3]:

وقدْ كَرَبَتْ أَعْناقُها[4] أَنْ تَقَطَّعا[5]

وتكون في الكلام بغيرِ أنْ ولا يقالُ في مثل عسى أَنْ يَقُومَ زيدٌ: أنَّ أَنْ يقومَ مفعولٌ مُقَدَّمٌ لأنَّ عسى لا تَتَصرَّفُ في نَفْسِها وما لا يَتَصرّفُ في نفسهِ من الأفعالِ وما عمل عملها لا يَتَصرَّفُ في معموله.

---

(١) والبيت في سيبويه ١: ٤٧٩، وورد في الكامل للمبرد ١: ٧١، ٣٤٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ١٦٧.
والشاهد مجيىء خبر (يوشك) وهو (يوافقها) مجرداً من (أنْ) وهو قليل.

(٢) حكى عبد القاهر الجرجاني: المضارع واسم الفاعل من عسى. انظر الهمع ٢: ١٣٦.

(٣) هو أبو هشام بن زيد الأسلمي من قصيدة يهجو فيها إبراهيم بـن إسماعيل بن المغيرة وإلى المدينة في عهد هشام بن عبد الملك. انظر الكامل ١: ١٠٩.

(٤) جاء في (أ) وسط السطر: أعناقها، وصوابه من الهامش.

(٥) صدره: سَقاها ذُوو الأحلامِ سَجْلاً على الظما.
والبيت في المقرب ١: ٩٩، والمساعد ١: ٢٩٦، وأوضح المسالك ١: ٣١٦.
والشاهد قوله: (أنْ تقطّعا) حيث اقترن خبر (كرب) بأن.

باب نعم وبئس

كُلُّ فعلٍ أو اسمٍ ثُلاثِيٍّ عَيْنُهُ مكسورةٌ، وهي حرفُ حلقٍ فَلَكَ فيهِ أربعُ لغاتٍ: الأصل[1]، واتباعُ الفاءِ العين والتسكينُ من الأصل والتسكين من الاتباع فتقول: شَهِدَ وشِهِدَ وشَهْدَ وشِهْدَ، ولَعِبَ، وَلِعِبَ وَلَعْبَ وَلِعْبَ، ونِعْمَ تُسْتَعْمَلُ على وجهَيْنِ:

أَحدُهما: وهو الأصلُ أَنْ تكونُ بمعنى تَنَعَّمَ فهذه تَجْرِي فيها اللّغات الأربعُ وتَتَصرّفُ تقول في المضارِعِ يَنْعَمُ بكسر العين وفتحها وهو ناعِمٌ وهو مَنْعُومٌ به، والنّعمَةُ المصدر والجمع أَنْعُمٍ بمنزلة نَشَدَهُ وأَنَشَدَ.

الثاني: أَنْ تكونَ للمدح وهي منقولةٌ من تلك التي بمعنى تَنعّمَ ومنعت التصرف لإزالتها عن موضِعها ودلالتها على معنى في غيرِها[2] فأزيل عنها الدلالة على الزمان الماضي وكذلك كل فعلٍ لا يَتَصرَّفُ يزال عنه الدلالةُ على ما أصلُ اللفظ يدل عليه، وإنْ بَقِي اللفظُ يدل بِبُنْيَتِهِ على ما وضعت له من الزمان لم يقل فيه غير مُتَصرف، وإنْ كانَ لم يُستَعملْ منه غيرُ ذلك اللَّفظ/ ويجعلُ مِن بَاب الاستغناء. ألا ترى أنَّهم يَقُولون: يذر، ولا يقولون:

---

(١) الأصل في هذه اللغات نعم بفتح الفاء وكسر العين على زنة حمد وعلم.

(٢) وبهذه الدلالة أشبهت الحروف، (والفعل إذا تضمن معنى الحرف منع التصرف كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف منع الإعراب، لأنَّ الأصل في الاسم الإعراب والأصل في الفعل التصرُّف، والحرف لا يكون فيه إعرابٍ ولا تصرف..). الكافي ١: ٢١١ بتصرف.

وذر للماضي ولا وذراً في المصدر استغناء عن ذلك بترك وبتركا، وكذلك بئس تستعمل على وجهين:

أحدهما: وهو الأصلُ أنْ تكونَ بمعنى صار ذا بؤسٍ، وهذه تَتصرَّفُ تقولُ في المضارِعَ يبْأسُ ويَبْئِسُ وهو بائِسٌ والمصدرُ البؤسُ.

الثاني: أن يكونَ للذِّمّ وهي مَنْقُولةٌ من تلك وَلِنَقْلِها وَدَلالَتِها على معنى في غيرها أُزيلتْ عنها الدلالةُ على الزمان الماضي فلم تَتصرف، ألا ترى أنك إذا قلت: زَيْدٌ نعم رجلاً أو زيدٌ بئس رجلاً، فالمعنى أنه في حال مدح أو ذم، وإذا أردت الماضي أدخلت كان فتقول: كان زيدٌ نعم رجلاً، فإن أردت المستقبل قلت: سيكونُ زيدٌ نعم رجلاً.

فصل

فاعل نعم أصله أن يكون للمدحِ لكنه عدل عنهُ إلى مدح جنسهِ تعظيماً له كما تقولُ: مثلك مَنْ يَفْعَلُ هذا، وهم يريدون: أنت تفعلُ هذا، ويكونُ الجِنْسُ[1] ظاهراً وَيكونُ مُضْمَراً، والذي يَظْهَرُ غير الذي يُضْمَرُ. فإنْ وُجِدَا مِن واحدٍ فهو مِنْ تَداخُلِ اللُّغاتِ[2]، لأنَّ ما أُضْمِرَ على شريطةِ التَّفسيرِ لا يظهر، فإذا كان ظاهراً كان بالألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللام، والألف واللّام يُرَادُ بهما الجِنْسِ، وقد جاء بَلفْظِ النَّكَرةِ[3] لأنهم يقولون:

---

(١) المراد بالجنس هنا فاعل نعم وأخواتها.

(٢) انظر تداخل اللغات في الخصائص ١: ٣٧٠ ـ ٣٨٥، والإقتراح في علم أصول النحو ٢٥. ويبدو أن مراده من تداخل اللغات هنا هو اجتماع فاعل نعم وتمييزها وهو المفسر، فإنه لا يجمع بينهما، فإن جاء في الكلام أو في الشعر فذاك من تداخل اللغات.

(٣) أجاز الأخفش والفراء إسناد نعم وبئس إلى نكرة مختصة، نحو: نعم صاحب قوم. وأجاز الأخفشُ وحده إسنادهما إلى نكرة غير مضافة كقول الشاعر:

نِيافُ القُرطِ غَرّاءُ الثَّنايا ... وريدٌ للنِّساءِ وَنِعمَ نِعيمُ

انظر شرح عمدة الحافظ: ٧٨٨، ٧٨٩.

تَمْرةٌ خَيْرٌ مِنْ جرادةٍ وهم يريدون الجنس، أنشد أبو علي:

فَنِعمَ صاحِبَ قومٍ لا سِلاحَ لهم وَصاحِبُ الرَّكبِ عثمانَ بن عَفَّانا[1]

وَلَا يَكُونُ إلاَّ[2] مما يَصِحَّ أَنْ يَتنكَّرَ نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ، ولا تقول: نعم الّذي عندك[3]، لأنَّ الذي لا يَتنكَّرُ، وتقول: نِعْمَ مَنْ عندَكَ لأنه يَجُوزُ أَنْ تستعملَ مِنْ نكرةً موصوفةً، ولا يجوز أَنْ يفصلَ بين نَعِم وفاعلِها بشيءٍ وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً[4] تقول: نِعْمَ الرَّجلُ في الدار زيدٌ، ولا تقولُ: نعم في الدَّارِ الرجلُ زيدٌ، وإذا كان مضمراً فلا بدَّ من نكرةٍ تُفَسِّرُهُ فتقولُ: نعم رجلاً

---

(١) اختلف في نسبة هذا البيت، فنسبه السيرافي في أبيات الإصلاح ق ٤٥/ب لكثير بن عبدالله بن العزيزة - وابن يعيش ٧: ١٣١، قال العيني ٤: ١٧ وقد راجعتُ ديوانه فلم أجده فيه، ونسبه أبو علي الفارسي في البصريات لحسان بن ثابت. قال البغدادي: في الخزانة ٤: ١١٧: (وقد راجعت ديوانه فلم أجده. ونسب إلى أوس بن مغراء. وورد غير منسوب في الإيضاح العضدي ١: ٨٥ والكافي ٢١٣١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٦٠٢، والمقرب ١: ٦٦.

والشاهد فيه قوله (فنعم صاحب قوم) حيث جاء فاعل نعم نكرة مضاف إلى نكرة، وهو قليل وليس بالشائع، ولا يجوز على مذهب سيبويه.

(٢) في هامش (أ): فيما.

(٣) هذا هو مذهب الكوفيين وأكثر البصريين، وجوزه المبرد إذا كان الذي بمعنى الجنس، كقوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به﴾. (الزمر: ٣٣).

قال المبرد عن الذي في الآية: (فمعناه الجنس، فإنَّ الذي إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس. انظر المقتضب ٢: ١٤١ ، والأصول لابن السراج ١:١٣٣، وانظر شرح الألفية للمرادي ٢: ٨٣، والهمع ٥: ٣٦، ٣٧.

(٤) أورد هذا الرأي للمؤلف أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل ٣: ١٦١/أ، ثم قال: وقال في البسيط: والصحيح الفصل بين الفعل والفاعل لتصرفه في زمنه الظاهر والمضمر وعدم التركيب. اهـ). وانظر الهمع ٥: ٣٢.

وما ذكره المؤلف هو مذهب الجمهور، وقد جاء الفصل في الشعر، قال رفاعه الفقعسي:

فبادرنا الديار يزفن فيها وبئس من المليحات البديل

كما ورد بإذن، قال الشاعر:

لَبِئس إذنْ راعى المودةَ والوصلِ

وبالقسم كقوله:

بئس عَمر اللّهِ قومُ طَرَقُوا

انظر التذييل والتكميل ٣: ١٦١/أ، والهمع ٥: ٣٣.

زيدٌ، ولا تفصلُ بين نعم ورجلٍ لا تقولُ: نعم في الدار رجلاً زيدٌ، وتقول نعم رجلاً في الـدار زيدٌ، لا يثنى هذا الضميرُ ولا يجمعُ استغنوا بتثنيةِ المُفَسِّر وجمعه، فتقول: نعم رجلين الزيدان ونعم رجالاً الزيدون، وكذلك التأنيث لا تقول: نعمت/ امرأة هند إنما تقول: نعم امرأة هند استغنوا بتأنيث المُفَسِّرِ[1]، وأما إذا كان الفاعل ظاهراً وكان مؤنثاً جاز إلحاق الفعلَ العلامَة على القياس وجاز إسقاطُها لشبهها بالحرف لعدم التَّصرُّفِ فتقولُ: نعم المرأة هندٌ ونعمت، ويجوزُ أنْ يُقالَ قليلاً: نعم الرجلُ رجلاً[2] زيدٌ على جهةِ التوكيدِ.

حكى[3]: نعم القتيلُ قتيلاً. أصلحُ الله به بين فئتين[4].

---

(١) ذكر هذا الرأي للمؤلف أبو حيان في التذييل والتكميل ٣: ١٦٤، والمرادي في شرح الألفية ٢: ٨٧، ٨٨.

وذهب في الكافي ١: ٢١٤ إلى جواز الوجهين، قال: إذا كان فاعل نعم مؤنثاً، نحو: نعمت المرأة (...) فأنت بالخيار في إلحاق علامة التأنيث الفعل وإسقاطها. فمن أثبتها فلأنَّها فعلٌ أسند إلى مؤنث فصار بمنزلة قامت هند، ومن أسقطها فقال: نعم المرأة هند فلأمرَيْن:

أحدهما: أنّ نعم وإن كان فعلاً فهو شبيه بالحرف ودال على معنى الحرف على حسب ما تقدّم.. ولذلك منع التصرف فلم تلحقه علامة التأنيث كما لم يلحق الحروف.

الثاني: أنَّ فاعل نعم هنا الجنس وتأنيث الجنس غير حقيقي، والمؤنث غير الحقيقي أنت فيه مخير، نحو: (وأَخَذتِ الذين ظَلَمُوا الصيحةُ) و(أخذ) في موضع آخر...).

(٢) الجمع بين فاعل نعم وتمييزها مختلف فيه، فقد أجازه المبرد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي. انظر المتقضب ٢: ١٤٨، والأصول ١: ١٣٨، وابن يعيش ٧: ١٣٢، وذهب إلى منعه سيبويه والسيرافي وابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٠٦، وانظر ابن يعيش ٧: ١٣٢.

(٣) قال ذلك الحارث بن عباد لما قتل مهلهل ابن أخيه بجيراً في الحرب التي كانت بين بكر وتغلب ابني وائل، وهي حرب البسوس. انظر فصل المقال ٣٠٥، والخزانة ١: ٤٢٣.

(٤) النص في فصل المقال: (نعم القتيل قتيلا أصلح الله به بين ابني وائل) وكذا جاء به المؤلف في الكافي ١: ٣١٦، ٣١٧.

ويفهم من كلام المؤلف هنا أن سيبويه جوز الجمع بين التمييز والفاعل، قال بعد أن أورد بيت جرير:

فنعم الزادُ زادَ أبيك زاداً

(على أن زاداً تمييزٌ، مثل قوله: نعم القتيل قتيلا، وعلى هذا أخذ سيبويه).

وأمَّا الممدوحُ فيكونُ مرفوعاً ويكون مقدماً ويكون مؤخراً، فإذا[1] كان مقدماً كان مرفوعاً بالإبتداء فتقول: زيد نعم الرجل، واسم الجنس أغنى عن الضمير لدخول الأول تحت اسم الجنس، وإذا كان مؤخراً كان في رفعه وجهان:

أحدهما: أنْ يكونَ مؤخراً من تقديم، ويكون مرفوعاً بالابتداء ويكون بمنزلة مررت به المسكينُ وضربته زيدٌ.

الثاني: أن يكونَ خبرَ مُبتدأٍ محذوف، كأنه قدر قائلاً يقَولُ: مَنْ هذا الممدوحَ، ويجوز حذفَ الممدوحِ إذا عُلِمَ. قال الله عز وجل: ﴿نِعْمَ العبدُ إنَّه أوّابٌ﴾[2].

التقدير والله أعلم: نعم العبد أيوب، وجميعُ ما ذكرتُه لَكَ في نعم يَجْري فيما كان بمعنى تقولُ: حَسَنُ الوجهِ وَجْهُكَ، وحسنُ وجهاً وجْهُكَ، وكذلك جميع ما ذكرتُ في نعم يجري في بِئْسَ، وما كان في معناها[3]، وعلى هذا أخذ أبو علي قوله تعالى: ﴿ سَاءَ مَثلاً القَوْمُ ﴾[4].

التقدير: عنده ساء مثلاً مثلُ القَوْمُ[5]، فحذف[6] المضاف لأنَّ المذمومَ يجبُ أنُ يَكونَ من جنس فاعل بئسَ، وكذلك الممدوحُ يجب أن يكونَ من جنس المرتفع بنعم قال الله عز وجل: ﴿بِئْسَ مَثَلُ القومِ الَّذين كَذَّبُوا﴾[7]. يجوزُ أنْ يكونَ الذين في موضعِ خَفْضٍ ويكون المذمُومُ محذوفاً، ويَجُوز أنْ يكونَ في موضع رفعٍ ويكونَ على حذف مضافٍ.

---

(١) في هامش (أ): فإن.

(٢) سورة ص آية: ٣٠.

(٣) في هامش (أ): تقول: قبح الوجه وجهه وجها.

(٤) سورة الأعراف آية: ١٧٧.

(٥) انظر الإيضاح العضدي ١: ٨٧.

(٦) في هامش (أ): وحذف.

(٧) في هامش (أ) (بآياتنا) وهو خطأ، والصواب (بآيات الله) والآية من سورة الجمعة ٥٠، وقد وقفت النسختان (ب) و(جـ) على (كذبوا).

فصل

قالوا في المدح حَبَّذا رجلاً زيدٌ، فَمِن النحويين مَنْ ذهب إلى أَنَّ هذا بمنزِلة نِعْم[1] رجلاً زيدٌ، وجَعَلَ ذا بمنزلةِ الضَّميرِ واستغنى عن تَثْنِيتِهِ وجمْعِهِ بتثنيةِ المُفَسّر وجمعه على حسب ما تقدَّم في نعم رجلين الزيدانِ، ونعم رجالاً الزيدون، والعرب لم تفعلْ هذا في أسماء الإشارة، إنَّما فعلت هذا في الضمائر ولأنه لو كان حَبَّذا رجلاً زيدٌ بمنزلة/ نعم رجلاً زيدٌ لم يجز حَبَّذا زيدٌ رَجُلاً، كما لا يجوز نعم زيدٌ رجلاً، ومنهم من قال في حبذا زيدٌ، إن زيداً فاعلُ[2] بحبذا وهذا يبطل، فإنَّ التركيبَ لا يكون في الأفعال. وقول العرب: لا تحبذه ليس مضارعاً لحبذا إنما هو مضارع لحبذ، ومعنى لا تحبذه لا تقول له: حَبّذا كما تَقُولُ لم يُبَسْمِلْ زيدٌ، أي لم يقل بسم الله، ومنهم مَنْ قال: إنَّ حبذا مبتدأٌ وزيدٌ خبرٌ والمعنى المعظم في نفس زيد، ولهذا ذهب الخليلُ وسيبويه[3]، وعليه أكثر النحويين وهو الصحيح إنْ شاء الله.

وإذا كان المنصوبُ جامداً كان تَمْييزاً، وإذا كان مُشْتَقّاً جاز أن يكونَ حالاً وجاز أَنْ يكون تمييزاً.

---

(١) هذا هو المشهور، وعليه فحسب فعل وذا فاعلها، والاسم المرفوع بعدها يعرب إعراب المخصوص بعد نعم.

(٢) عزا المرادي هذا القول إلى الأخفش وبعض النحويين، قال في شرح الألفية ٢: ١٠٨: (وذهب الأخفش وبعض النحويين إلى أنَّ (ذا) مع (حب) فعلٌ، فاعلُهُ المخصوصُ...).
وعزاه ابن عقيل في شرح الألفية ٢: ١٢٢ إلى ابن درستويه، وعزاه السيوطي في الهمع ٥: ٤٦ إلى المبرد..

(٣) في سيبويه ١: ٣٠٢: (وزعم الخليل أنَّ حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة، نحو لولا، وهو اسم مرفوع، كما تقول: يا بن عم، فالعم مجروراً، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبذه، لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثل).
وإلى هذا ذهب المبرد في المقتضب ٢: ١٤٣، وابن السراج في الأصول ١: ١٣٥.
وذهب ابن خروف إلى أن مذهب سيبويه جعل (ذا) فاعلاً لحب والمخصوص بعدها مبتدأ خبره حبذا، قال: هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك. انظر شرح الألفية للمرادي ٢: ١٠٨.

باب التعجب

التَّعَجُّبُ يكونُ في كَلامِ العَرَبِ بالبُنْيَةِ ويكونُ باللَّام[1]، والتَّعجُّبِ باللَّام في بَابَيْنِ في باب النداءِ وبابِ القسم، مثالهما بالزَيدِ ولله لأكْرَمنَّكَ، ويَتَبَيَّنُ هذا في بَابِهِ والكلامُ هنا في التَّعجُّبِ الذي يكونُ بالبنية، وله بُنَيْتانِ:

أحداهما: ما أُفَعَلهُ.

الثانية: أفعِلْ بِهِ.

أما ما أفْعَلَهُ، فما نكرة غير موصوفة[2] بمنزلة ما في قوله سبحانه: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3]. وجاءت ما هنا غير موصوفة لأنَّ المراد بها الإبهام كما جاءتْ في الاستفهام والشرط غيرَ موصُوفَةٍ، لأنَّ المراد بها فيهما الإبهامُ، وأَفْعَلَ فعل ماض، وصحح فقيل ما أَقْوله وما أبينه وصغر فقيل: ما أُمَيْلَحُهُ

---

(١) هذا من التعجب السماعي، وله ألفاظ كثيرة وردت في القرآن الكريم والسنَّة ولسان العرب، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم**﴾ ومن السنة قوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه: سبحان الله إنَّ المؤمن لا ينجس» ومن كلام العرب: لله دره فارساً. (يا لك من ليل)، (ما أنت جاره)، (لله لا يؤخر الأجل). انظر التصريح ٢: ٨٦، والهمع ٥: ٦٣، ٦٤.

(٢) ما ذكره هو مذهب سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنها معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلتها، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة لها، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية. انظر الأصول لابن السراج ١: ١١٦، والتذييل والتكميل ٣/ ١٧٩/ أ، والتصريح ٢: ٨٧.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٧١.

لشبهه بالاسم لأنَّه لا يَتَصرَّف وفاعله مُضْمَرٌ لا يظهر فأشْبَهَ، لذلك[1] هو أفعلَ من كذا. وقالوا: ما أُمَيلِحَهُ وهم يريدون بالتصغير الموصوفَ بالمَلَحِ، ومعنى ما أحسنَ زيداً شَيْءٌ عظيم أحسن زيداً، ثم حذفت الصفة فقيل: شيءٌ أحسنَ زيداً للإبهام والتعظيم، ولمَّا دخله معنى التَّعجُّب لزمت ما وأُبْدِلَ من شيءٍ ما فجاء على ما لم يستعمل كما جاء مذاكير وما أشبهه.

وفَعْلُ التعجب يكونُ مِنْ فَعَلَ قالوا: ما أَقْعَدَهُ ويكونُ مِنْ فَعِلَ نحو: ما أعْلَمَهُ/ ويكون مِنْ فَعُلَ نحو[2]: ما أظْرَفَهُ ويكونُ مِنْ أَفْعَلَ قالوا: ما أعطاهُ للدراهمِ وما أَوْلاَهُ للمعروفِ.

وظَاهِرُ كلامِ سيبويهِ أنَّه قياسٌ[3] في أَفْعَلَ لأنه كثيرٌ ولا يكون من الزَّائد غير أفعل إلاَّ أنْ يَجْرِيَ الزائِدُ مَجْرى الثلاثي قالوا: ما أشدَّ زيداً لأنَّ أشد[4] قالوا فيه شديداً، وشديدٌ إنَّما قياسُهُ من فَعُلَ نحو: كَرُمَ فهو كريم ونظير هذا الثلاثي إذا كان قد أجرى مجرى الزائد فلا يتعجب منه إلاَّ بما يتعجب من

---

(١) من هامش (أ).

(٢) في هامش (أ): قالوا.

(٣) ما ذكره المؤلف هو مذهب سيبويه، قال في ١: ٣٧: (وبناؤه أبداً من فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ وهذا لأنهم لم يريدوا أنْ يَتَصرَّفَ فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فَشُبِّهَ هذا بما ليس مِن الفعلِ نحو: لاتَ، و(ما)، وإنْ كان مِن حَسُنَ وكُرمَ وأعْطَى..). بتصرف.

وإلى هذا ذهب ابن مالك، قال في شرح عمدة الحافظ ٧٤٦: (وبقوله أقول لكثرة ورود ذلك عن العرب، نحو: ما أعطاه الدراهم وما أولاه للمعروف وما أحسنه إلى الناس).

ومنع هذا المبرد في المقتضب ٤: ١٨١ ونسب ابن يعيش ٧: ٤٤، والرضى ٢: ٣٠٨، إلى المبرد جواز التعجب من الثلاثي المزيد تبعاً للأخفش، وهذا خلاف ما ذهب إليه في المقتضب.

وذكر المرادي في شرح الألفية ٣: ٦٥ أن مذهب الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم منع التعجب من الثلاثي المزيد إلا إن شذَّ شيءٌ منه فحفظ.. وفصل بعضهم فمنع التعجب إنْ كانت الهمزة للنقل، لأنَّها إذ ذاك حرفُ معنى، وأجاز إنْ كانت لغير النقل لأنها لا معنى لها.

انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٥٨٠، وشرح الألفية للمرادي ٣: ٦٥.

(٤) في (أ) و(جـ): اشتد.

الزائد قالوا: عَورِ زيدٌ صححوا العين لأَنَّهم أجرَوْهُ مجرى أُعْور فلا يقولُون: ما أَعْوَرَه، وكذلك قالوا: صيد فلا تقول: ما أصيَدَهُ وكذلك لا تقولُ ما أسْمَرهُ وإن كانوا يقولون سَمُرَ وسَمرَ؛ لأنَّ الألوان أصْلُها أَنْ تكونَ على أَفْعَال وعلى أفْعَلَ؛ وكذلك الخلق الظاهرة نحو: الكَحَلِ والزُّرَقِ والعَرَجِ والعمى لا يُتعجَّبُ منها إلاَّ بأشدَّ لأنَّ أصل الأفعال منها أن تكونَ زائدةً، وكلُّ ما الصفةُ فيه أَفْعَلُ فأصلُ الفعلِ أن يكون منه على أفْعَالَّ وأَفْعَلَ فلا يُتعَجَّبُ منه وإنْ كانَ الفعلُ ثلاثيّاً إلا بأشدَّ ونَحْوِهِ.

وإذا تعجبت مِن فعلٍ مُتَعدٍّ لم تَنْصِبَ المفعولَ بهِ فلا تقول: ما أضرب زيداً عمراً، كما تقول: أو ليت زيداً عمراً، وأضربتُ الفحلَ النَّاقةَ، إنما يقالُ هذا بحرفِ ما أَضْرَب زيداً لعمروٍ، وما أركبَ زيداً للفرسِ؛ لأنَّه فُعلُ ضعيفٌ فلا ينصب إلاَّ ما كان فاعلاً قبل الهمزة. وأبو الحسن[1] يذهب فيما أحسن زيداً إلى أنَّ ما بمعنى الذي، والأول أحسنُ.

وأما أفعل به فاللَّفظُ لَفْظُ الأمْـرِ والمعنى على الإخبارِ على معنى التعجب. ونَظِيرُ هذا قوله سبحانه: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنا ولْنَحْمِلْ خطايَاكُمْ﴾[2]. المعنى والله أعلم: ونحمل خطاياكم. والأصلُ في أحسن بزيدٍ أحسن زيدٌ، أي صار ذا حسن في خُلُقِه أو في خَلْقِهِ، ثم غُيِّر لفظُ أحسن إلى أحسنَ للدلالةِ على التعجب فَصارَ أحسنَ زيدٌ فاستقبح اللفظ لأنَّ[3] هذه البنيةِ[4] لا ترفعُ إلاَّ الضميرَ إذا كان مُخاطباً فأدخلوا حرفَ الجرِّ وألزموه ليزولَ قُبْحَ اللفظِ

(١) ذكر هذا القول المبرد في المقتضب ٤: ١٧٧ إلا إنه لم يعزه إلى أبي الحسن. وقد عزاه جماعة من النحويين، كابن يعيش في شرح المفصل ٧: ١٤٩، والرضى في شرح الكافية ٢: ٣٠٩، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١: ٥٨٢.

وقد رد النحاة ما ذهب إليه الأخفش لأن فيه حذفاً للخبر وليس في الكلام ما يدل عليه.. على أن للأخفش مذهباً غير هذا ذهب فيه مذهب سيبويه، وهو أن يكون (ما) نكرة غير موصوفة في محل رفع مبتدأ وما بعدها الخبر..) انظر المصادر السابقة.

(٢) سورة العنكبوت آية: ١٢.

(٣) في (ب): فقالوا أحسن بزيد.

(٤) في (ب): أوردها بعد المقال: أحسن بزيد..

فقالوا: أحسن بزيدٍ إذْ كانوا يَقُولون: كفى بزيدٍ[1]/ عالماً فصار في اللَّفظِ بمنزلة أعلم بهذا الأمر، ولما صار أَحْسِنْ بزيدٍ[2] بمنزلةِ اعلم به، جرى فيه بعضُ أحكامِ المفعول به فحذف إذا دلّ عليه دليل قال الله سبحانه: ﴿أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ﴾[3]. والمراد وأبصر بهم، ومتى اضطر الشاعر إلى حذف حرف الجر انتَصَبَ لشبهه بالمفعول، حكى واجدرِ:

فأجدِرْ مثلَ ذلك أنْ يَكُونا[4]

وتقول: أَقْول به ويَصِحُّ كما صح ما أقوله. والشروطُ المشتَرَطَةُ فيما أفعله يُشْتَرطُ في أفْعل به وكذلك هو أفعلُ من كذا لا تقولُ: أحمر به ولا هو أحمر من كذا إلاّ أنْ تريد البلادة، وكذلك ما أعمى زيداً وأعم به ولا هو أعمى من عمرو إلاّ إذا أردْتَ عمى البصيرةِ، وكذلك أمثلة المبالغة تَجْرِي مجرى هذا لأنّها كلها للتعظيم، وإذا رَدَدْتَ الفعل إلى نفسك قلت: ما

---

(١) الباء في أحسن بزيد لازمه، وأما الباء في كفى بزيد فغير لازمه لأنه يصح سقوطها، وقد جاء في الشعر:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

(٢) سقط من (ب).

(٣) سورة مريم الآية: ٣٨.

(٤) صدره: إذا ما زال صرح عن معد.

والبيت لعمر بن أحمر كما في ديوانه: ١٦١، والمنصف ١٩/٣، والرواية فيهما لشطر الشاهد (فأجدر بالحوادث أن تكونا) ولا شاهد في البيت على هذه الرواية. وورد الشاهد برواية المؤلف في غاية الأمل لابن بزيزة: ١٠٩، والمباحث الكاملية لعلم الدين اللورقي ق ١٦١، والكافي ٢/ ٢٢٤، والتذييل والتكميل ٣/ ١٨٢.

والشاهد في البيت قوله: (فاجدر مثل ذلك) حيث حذف الباء ونصب الاسم الذي كان مجروراً بها وهذا ضرورة، لأنه لما حذف حرف الجر لم يكن بدأ من أحد أمريْن في الاسم الظاهر إمّا أن يكون مرفوعاً على أصله لأنه فاعل إلا أنّ فيه قبحاً في اللفظ، لأنّ صيغة الأمر لا ترفع الظاهر.

وأما أن ينصب على تقدير ما يصلح في الموضع فكان هذا أولى فتوهموا أنهم نطقوا بما أجدر فنصبوا مثل، والعرب تفعل ذلك كثيراً في الشعر. انظر الكافي ١: ٢٢٤، والتذييل والتكميل ٣: ١٣٢.

أحسنني ولك أن تدغم لأنه لا يلتبس، وإذا كنت أنت وغيرك فتقول: ما أحسننا ولا تدغم لأنه يلتبس بالنفي. وتقول في النفي ما أحسنتُ وما أحسنا، وما أحسنَ زيدٌ[1]، كما تقول: ما ضربتُ وما ضربنا وما ضربَ زيدٌ. وتقول في الاستفهام ما أحسَنُ زَيْدٍ؟[2]، وما أحسُني؟، وما أحْسَنُنا؟، ولولا الإعرابُ في هذا ما كان بين الاستفهامِ والتعجب والنفي فرقٌ إلَّا إذا كان ذلك للظاهر والكوفيون يذهبون إلى أنَّ أفعل به أمرٌ وهو بعيدٌ.

---

(١) ما في هذه الأمثلة لا موضع لها من الإعراب لأنها للنفي.. والضمير في (أحسنت، وأحسنا) في محل رفع فاعل، وكذلك (زيد) فاعل، ومعنى الفعل الذم. انظر المقتضب ٤: ١٨٥، ١٨٦، والأشباه والنظائر ٤: ١٢٢.

(٢) ما اسم استفهام مبتدأ، وأحسن خبره، وزيد مضاف إليه.

باب النداء

المنادى كلُّهُ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ لا يظهرُ لنيابةِ يا منابُهُ ولذلك أميلت يا وإنْ كان الحرفُ لا يُمالُ إلَّا المفرد المعرفة فإنَّه يُنْهي على الضم نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ وبني لتضمنه الخطاب، والخطاب يغلب عليه الحرفية. ألا ترى أنَّ الياء من أنت حرف، وكذلك الكاف من ذلك وهماً للخطاب ولم يبن على السكون لأنَّ بناءه طارىء عليه لأنَّه في أبواب العربية كلها معرب فلو بني في هذا الباب على السكون لكان بمنزلة ما يجري في جميع أبواب العربية مبنيَّاً نحو: الذي وَمَنْ[1]، ولم يبن على الكسر خيفة اللّبسِ / بالمضاف إلى ياء المتكلِّم ولم يبن على الفتح لأنَّهم أرادوا أن يفرِّقوا بينَ حركته في الإعراب وحركتهِ في البناء، ولأنَّهم لوبنوه على الفتح لالتبس المعرّف بالمنكر فيما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو: يا أحمر ويا سَكْران وما أشبهَ ذلك فبنوهُ على الضم وهذه الحركة تشبِّه حركة الإعراب لأنَّها توجد في الآخر بوجودِ كلمة قَبْلَها وتعدم. بعدمها وهذه صِفَةُ حركات الإعراب ولا توجد حركة تشبهُ حركة الإعراب إلَّا هذه الحركةُ والحركة التي في آخر الإسم المنفي بلا نحو: لا رجلَ في الدار، ولذلك جرى التابعُ إلَّا البدل في هذين البابيْنِ على اللَّفظِ على حسب ما يَتَبَيَّن إنْ شاء الله، والمفردُ في هذا البابِ ما

---

(١) في (جـ): من والذي.

ليس بمضافٍ ولا مُشْبِهٍ بالمضاف والمشبه بالمضاف ما عمل[١] فيما بعدَهُ رفعاً أو نصباً في اللفظ أو في الموضع ويجري هذا مَجْرى ما سُمِّي بالمعطوف والمعطوف عليه نحو: يا زيداً وعمراً، فهذا[٢] لا يكون إلَّا منصوباً معرفةً كان أو نكرة فتقول: يا خيراً من زيدٍ بالنصب، وإن كان معرفةً، ولا يكون معرفة إلَّا بأنْ يكون اسم شَخْصٍ لا تقول: يا خيراً من زيدٍ[٣] وأنت قد قصدت (إلى واحدٍ مخصوص)[٤] من قوم كل واحد منهم خيراً من زيدٍ لأنَّ مِنْ هذه لا تقع إلَّا بعد نكرة شائعةٍ تفيدُ فيها بعض تخصيص، فإنْ أردتَ هذا المعنى قلت: يا أيُّها الذي هو خيرٌ من زيدٍ. وتقول: يا حسناً وجَهَهُ وتنصب إنْ قصدتَ إلى واحدٍ مخصوصٍ أو سمَّيتَ به رجلًا وكذلك تقولُ: يا ضارباً زيداً بالنَّصب نكرةً كان أو معرفةً. ويكون تعريفُهُ بالقصدِ وبالتسمية وشبه هذا بالمضاف أنَّ المضاف عامل في الثاني، والثاني مقيَّدٌ للأوَّل، وكذلك العامل والمعمول الأول عامل في الثاني والثاني مُقَيَّد للأوَّل وتقول في رجل سميته بثلاثةٍ وثلاثين يا ثلاثةً وثلاثينَ بالنصب لطوله وشبهه بضاربٍ زيداً إذا سُمِّي بِهِ فإنْ نادَيْتَ جماعةً هذه العِدَّةُ عِدَّتُها. قال أبو علي تقول يا ثلاثةٌ والثلاثون[٥] والثلاثين[٦] تبني ثلاثة على الضم، ومِنَ النحويين من أجازَ النَّصْبَ في ثلاثةٍ وثلاثين وأجراه مجراه إذا سَمَّيْتَ بِهِ رجلًا أو امرأةً/ لأنَّ ثلاثةً وثلاثينَ اسم لهذه العدَّة والوجهان عندي جائِزانِ بقصدينِ مختلفين، وإنْ سَمَّيْتَ بالعبَّاس قلت: يا عباسُ ولا تقول يا العباس ولا يا أيُّها العباسُ لأنَّ أيًّا[٧] لا تدخلُ

---

(١) في هامش (أ): يعمل.
(٢) في (ب) و (جـ): كله.
(٣) سقط من (جـ).
(٤) في هامش (أ): واحداً مخصوصاً.
(٥) في الإيضاح العضدي ١: ٢٣٤: (لو ناديت جماعة هذه العدَّة عدَّتها لرفعت فقلت: يا ثلاثة والثلاثون فمن قال: يا زيد والحارث).
(٦) هذا عند من ينصب الحارث من يا زيد والحارث. انظر المصدر السابق.
(٧) في (أ): يا.

على الأعلام ولا يجوز الجمع بين الألفِ واللَّامِ ويا، فإنْ سَمَّيْتَ رجلاً بالذي قام لم يَجُزْ نِداؤُهُ لأنَّهُ لا يجوزُ إسقاطُ الألفِ واللَّامِ لأنَّهما لا زمانِ للذي ولا يجوزُ إدخالُ أي لأنَّه صار علماً ولا يجوزُ الجمع لأنَّك لا تُسَمِّي بالذي والصلة إلاَّ بملاحظة العهد وكذلك إذا سمَّيتَ بالعباسِ لا بدَّ من الملاحظةِ، وكذلك ما جَرَى مَجْرى العباس، وسيعود الكلام في هذا وأمثاله في باب الحكاية إنْ شاء الله. فإنْ وصفتَ المنادي فتنظر فإنْ كان منصوباً فَنَعْتُهُ منصوبٌ لا غيرُ، مفرداً كان النَّعتُ أو غيرَ مفردٍ، نحو: يا غلامَ زيدٍ العاقلَ، ويا غلام زيدٍ صاحبَ محمدٍ(١)، فإن كان مبنيًّا على الضم فإن كان نعته مفرداً جاز لك الرَّفْعُ والنَّصْبُ فتقولُ: يا زيدُ العاقِلُ والعاقلَ الرفع على اللفظ لشبهه بالمعرب والنَّصبُ على الموضع لأنَّهُ القياس في المبنى، إلاَّ أيًّا والمبهم فإنَّه لا يكونُ في صفتهما إلاَّ الرفعُ فتقولُ يا أيُّها الرجلُ ويا هذا الرجلُ، لأنَّ المقصودَ بالنداءِ الرجل وكان الأصل بالرجلُ فكرهوا الجمع بَيْنَ يا والألف واللام إذ كانوا يقولون يا رجلُ بالبناءِ على الضمِّ إذا أرادوا واحداً مخصوصاً، فإنْ أرادوا واحداً شائعاً قالوا: يا رجلاً بالنَّصب كالأعمى يقول: يا رجلاً خذ بيدي. وقال خذ لأنَّه قدَّر شخصاً قام له ليأخذ بيده فأتوا بأي أو بهذا ليفصلوا بينهما كما أخَّروا اللَّام في إنَّ زيداً لقائم استقباحاً للجمعِ بين حرفينِ مؤكدين، ولمَّا بعدت يا من الرجل وهو المقصودُ بالنداء أتوا بهاء التي للتنبيه والنيَّة للرجل لتكون عوضاً مِن يا، فإنْ كانَ الإسمُ الذي فيه الألفُ واللاَّمُ علماً لم يجزْ أنْ تَدْخُلَ عليه يا، لا تَقُولُ: يا أيُّها العباسُ، إلاَّ أنْ تحذف الألفَ واللَّامَ فتقول يا عباس لأنَّ الغالب عليه حكم العلميَّة وإنْ كانت الألفُ واللاَّمُ لا تَدْخُلَانِ إلاَّ بِلَسْحِ(٢) الصفةِ والتفاؤل وهذا بخلافِ الصفة الغالبة نحو: الصَّعِقُ فتقول يا أيُّها الصَّعِقُ لأنَّ الصفة هنا حقيقية، وكذلك تقول يا

---

(١) في (ب): عمرو.

(٢) هكذا في (أ) و(ب) و(جـ). ولعلَّها: للمح.

الحارثُ[1] وقالوا يا اللّه / لمَّا لم يمكن دُخولُ أي، ولا هذا لأنَّه علم ولا يمكن إسقاط الألفُ واللَّام[2] لأنَّهما لازمتان وقُطِعت الهمزةُ وإن كانت للوصل لمَّا دخل عليها ما قياسُه أن لا يدخل على الألف واللام والأكثر في كلام العربِ أنْ تَحْذِفَ يا وتزاد الميم مشدَّدة عوضاً منها فقالوا: اللَّهُمَّ وهكذا جاء في القرآن لم يجىء يا الله ولا يجمع بين يا والميم المشدَّدة إلَّا في الشعر للضرورة[3] وقيل في هذا الإسم المعظَّم قولان:

أحدهما: أنَّ الأصلَ الإلَه[4] فحذفت الهمزة وجعلت الألفُ واللَّام عوضاً ولم يفعلوا ذلك إلَّا مع الاختصاص به[5] سبحانه.

الثاني: أنَّه من الوله[6] لأنَّ العقول تَتَحَيَّرُ في عَظَمَتِهِ ثُمَّ قدَّمت العينُ، والقولانِ لسيبويه، فإن كان الوصفُ مضافاً فإن كانت الإضافة غير محضة نحو يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، ويا زيدُ الضَّارِبُ الغلامِ كان لك فيه الوجهان المذكورانِ هذا مذهب سيبويه[7]. فإن كانت الإضافة محضة فليس إلَّا

---

(1) في (أ): حارث.

(2) في سيبويه ١:٣٠٩: (واعلم أنَّه لا يجوز لك أن تنادي إسماً فيه الألف واللام البتة، إلَّا أنَّهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنَّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة الذي..).

(3) يشير بهذا إلى قول الشاعر:

إنـي إذا مـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا ... أقـول يـا لـلهـم يـا لـلهـم

(4) هذا هو مذهب سيبويه في اشتقاق اسم الله تعالى، انظر الكتاب ١:٣٠٩.

(5) وجد مثل هذا في الناس فيما يرى بعض العلماء، فإنَّ أصله الإناس ثم خفِّف، انظر مجالس العلماء: ٦٩، وأنباه الرواة ٢:٣٧٣، وخزانة الأدب ٣:٣٥٣.

(6) هذا هو الوجه الثاني الذي ذهب إليه سيبويه في اشتقاق اسم الله تعالى، قال في ٢:١٤٤: (لاه من قولهم: لاه أبوك حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان..) وانظر البيان ١:٣٣.

(7) انظر سيبويه ١:٣٠٧.

النَّصب فتقول: يا زيدُ صاحب عمرٍ، لأنَّ يا لا تَعمل الرفع إلاَّ في المفرد أو ما هو في تقديره، وتقول يا أيّها الرجلُ صاحبُ المال بالرفع لا غير، لأنَّ صاحب المال صفة للرجل والرجل مرفوع حقيقة، وليس موضعه نصباً لأنَّه صفة لأي وأي لا يصح أن يقدَّر معها أزيدُ وأنادي فلا يكون في موضع نصب. فإن قلت: يا أيَّها الرجلُ صاحبَ زيدٍ، فلا يكون صفة للرجل لأنَّه أعرف منه، ويجوز أن يكون بدلاً من أي ولا يكون إلاَّ منصوباً، فما يجري على أي صفة الرفع فيه لا غير، فإنْ جرى على غير الصفة فالنَّصب لا غير هذا إذا كان هذا الجاري مضافاً، وتقول: يا زيدُ الحسن وجهاً بالرفع ويا زيدُ الحسنُ الوجهِ بالرفع أيضاً وإن كنت لا تقول يا الحسن وجهاً لأنَّ هذا العامل لم يجر مجرى المضاف إلاَّ والياً حرف النداء.

وأمَّا التوكيد فإن كان المنادى منصوباً كان التوكيد نصباً على كل حال فتقول: يا عبدالله نفْسَهُ ويا بني تميم أجمعين. فإن كان المنادي مبنيَّاً على الضم فإن كان التوكيد مفرداً جاز الرفع على اللفظ والنَّصب على الموضع فتقول: يا تميم أجمعون وأجمعين، فإن كان التوكيد مضافاً فليس فيه إلاَّ النَّصب فتقول: يا تَمِيمُ كلهم، وعطف البيانِ يجري مجرى التوكيد فتقول: يا أبا بكرِ زيداً / ويا زيدُ أخانا (ويا زيد زيد)[1]، وزيداً[2] هذا عطف بيان على جهة التوكيد كما يكون (النعت توكيداً)[3]، ولا يكون توكيداً لفظيَّاً، لأنَّ اللفظ قد اختلف وتقول: يا هذا زيدُ وزيداً لأنَّه عطف بيان (وكذلك يا)[4] هذان زيدٌ وعمرٌووإن شئتَ نصبتهما[5] وتقول: يا أيها الرجلُ زيدُ أقبل لا غير

---

(١) سقط من (جـ).
(٢) في (جـ) في (ب): زيد.
(٣) في (جـ): التوكيد نعتاً.
(٤) سقطت من (أ) وأثبتها في الهامش.
(٥) في هامش (أ): نصبت.

وهذا كله عطف بيان، ولو جعلت زيداً في هذه المواضع كلها بدلاً من هذا كان مبنيًّاً على الضم.

وأمَّا البدل فهو على تقدير تكرار العاملِ فيجري البدلُ على حكمه مع حرف النداء فتقول: يا أخانا زيدُ ويا زيدُ أخانا. وأمَّا العطفُ بالحرفِ فإن كان المعطوف مضافاً أو مفرداً ليس فيه ألفٌ ولام جرى مجرى البدلِ وتنزل حرف العطف منزلة حرف النداء فتقول: يا أخانا وزيدُ وتبنيه على الضم وتقول: يا زيدُ وأخانا ويا زيدُ وصاحبَ الغلام بالنَّصب لا غيرُ، فإن كان مفرداً بالألف واللام جرى مجرى التوكيد وعطف البيان (إذا كانا مفرَدَيْنِ)[1] فتقول: يا زيدُ والغلام بالرفع والنَّصب لأنَّ حرف النداء لا يدخل على الألف واللام فلم يتنزلُ حرف العطف منزلة حرف النداء، وتقول: يا أخانا والغلام بالنَّصب لا غيرُ. قال الله عزَّ وجل ﴿يَا جِبَالُ أَوبِي مَعَه والطَّيْر﴾[2]. قِراءة الأعْرَجِ[3] بالرَّفْع[4] وقرأتِ الجماعةُ بالنَّصب[5]، ولذلك اختار أبو عمرو النَّصبَ واختار الخليلُ الرَّفْعَ[6]، وفَرَّق أبو العباسِ المبرِّدُ فقال: يا زَيْدُ والعباسُ الرَّفع فيه

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) سورة سبا آية: ١٠.

(٣) هو أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعوج، كان مولى لمحمد بـن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. وهو أحد القرَّاء، كان عالماً بالعربية، وأعلم الناس بأنساب العرب، (ت ١١٠ هـ) في خلافة هشام بن عبد الملك. انظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٢١، ٢٢، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٩، ٢٠.

(٤) وهي قراءة شاذَّة لا يقرأ بها لضعفها في القراءة. انظر مختصر شواذ القراءات: ١٢١، والإتحاف ٣٨٥، وغيث النفع ٢٠٨.

(٥) النصب مذهب أبي عمرو بنِ العلاء وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي. والنصب عند أبي عمرو على إضمار (وسخَّرنا له الطير) وعند الكسائي بالعطف على (فضلًا)، وجعله سيبويه معطوفاً على الموضع. وذكر الفراء وجهاً آخر هو النصب بالنداء، وذهب الزجاج إلى أنَّه مفعول معه. انظر سيبويه ١: ٣٠٥، ومعاني القرآن ٢: ٣٥٥، والمقتضب ٤: ٢١٣، وإعراب القرآن ٢: ٦٥٨.

(٦) الرفع هو القياس عند الخليل، قال في سيبويه ١: ٣٠٥ (فأمَّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: =

أحسنُ لأنَّ العباس جرىَ مَجرى العلم، وإنْ كان فيه الألفُ واللَّامُ ولأنَّه يجوز أن تقولَ: يا زيدُ وعباس ولا يكون في هذا إلَّا البناء على الضم فيجري بالألف واللَّامِ على لفظهِ بغير ألف ولام، فإذا قلت: يا زيدُ والرجلَ كان النَّصبُ أحسنَ[1] وهذه التفرِقَةُ عندي حسنةٌ.

مسألة

المنادى المبني على الضم يجوزُ وصْفَهُ فتقولُ: يا زيدُ العاقل ومنعه الأصمعي لأنَّه صار كالمضمر والمضمر لا ينعت وهذا وهم لأنَّهم يقولون: يا تميمُ كلهم فأعادوا عليه ضمير الغيبةِ وهذا منهم تغليبٌ لحكم الظَّاهرِ، وبتلك الملاحظة يجوزُ أنْ يُنعتَ فإن كان الإسم لا يُستَعمَلُ إلَّا في النداء فلا يجوز أَنْ يُنعت فلا تقول يا ملأمانُ الخبيثُ[2] على أَنْ يَكُوْنَ نعتاً، وَيَجُوْزُ على أَنْ يكون مقطوعاً منصوباً كان أو مرفوعاً، وعلى هذا قوله تعالى: **﴿قُلْ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّمواتِ والأرْضِ﴾**[3] لا يكونُ فاطِرَ نعتاً، وإنَّما يكونُ على تقدير يا فاطِر[4] السَّمواتِ والأرضِ.

فقد تَحصل ممَّا ذكرته أنَّ المنادىِ المنصوب / ينعت والمنادى المبني على الضم إن كان على حاله في غير النداء جاز أَنْ ينعتَ وإنْ كان في النِّداء

= يا زيد والنضر، وقرأ الأعرج: ﴿يا جبال أوبي معه والطير..﴾، فرفع ويقولون: يا عمرو والحارث. وقال الخليل: هو القياس..).

(1) في المقتضب قريب من هذا، انظر ٤:٢١٢، وقال ابن السراج في الأصول ١:٤٠٩، ٤١٠: (وكان أبو العباس يختار النصب في قولك: يا زيد والرجل ويختار الرفع في الحارث إذا قلت: يا زيد والحارث، لأنَّ الألف واللام في «الحارث» دخلت عنده للتفخيم، والألف واللام في الرجال دخلتا بدلاً من «يا» لأنَّ قولك: والنضر والحارث، ونضر وحارث بمنزلة..) انظر السيرافي على سيبويه ١:٣٠٥.

(2) سمع يونس أنَّ من العرب من يصف الإسم الملازم للنداء، قال سيبويه ١:٣١١: (ويقوي ذلك كله أن يونس زعم أنَّه سمع من العرب من يقول: يا فسق الخبيث..).

(3) سورة الزمر آية: ٤٦.

(4) انظر سيبويه: ٣١٠.

على غير حاله في غير النداء لم يجز أَنْ ينعتَ وكذلك يا لكاعُ لا يجوزُ أن ينعتَ وكذلك يا لكعِ وما جرى مجراهما في لزوُمِ بابِ النداء.

مسألة:

تقول: يا هذان وزيدُ الطوال بالرفع والنَّصب ويكون عطف بيانٍ ولا يجوز النَّعتُ لأنَّ المبهم لا يُفْصَلُ بينَهُ وبينَ نَعْتِهِ وكذلك يا هذا ويا هذان الطوال يكون الطوال في هذا وما أشبَهَهُ عطف بيان لا غيرُ وتقول: يا أيُّها الرجلُ وزيدُ الصالحينِ يكون منصوباً بإضمارِ فعلٍ ويجوز الرَّفعَ على إضمارِ المبتدأ.

مسألة

يا زيدُ بنُ عمروٍ، يجوز لك في زيد الرَّفعَ[١] والنَّصبَ[٢] فِيْمَنْ قال هذه هندُ بنتُ فلانِ بغير تنوين. وَمَنْ لَغَتُهُ أنْ يصرفَ هنداً قال هنا يا زيدَ بنَ عمروٍ بالنَّصبِ لأنَّه ركب زيداً مع ابن وصيَّرهُما كإسمٍ واحدٍ وَجَعَلَ زيداً تابعاً لابن، ومَنْ قال: هذه هندُ بنتُ فلانٍ بتنوين هندٍ قال ها هنا: يا زيدُ بـنُ عمرو برفع[٣] زيد. حكى سيبويه أنَّ العرب الذين يصرفون هنداً يقولون هذه هِندُ بنتُ فلان[٤] بالتنوين وبغير تنوين، وجميع العرب يقولون هذا زيدُ بنُ عمروٍ وهذه هندُ ابنةُ عمرو بغير تنوين زيدِ، فمن صرف هنداً هناك أسقط التنوين في زيدِ بن عمروٍ وهند ابنة عمرو، لالتقاء الساكنين، وَمَنْ لم يُنَوِّن هنداً هناك ولغتُهُ صَرْفُ هندٍ أسقطَ التنوين في زيدِ بن عمرو للتركيب، وعلى هذا يَجْرِي

---

(١) الرفع على البدل أو النعت وهو أجود عند المبرد، انظر المقتضب ٤: ٢٣١.

(٢) جعل سيبويه الدال من زيد تابعة لحركة النون كتبعية حركة الراء من أمرىء لحركة الهمزة. والنصب عند ابن السراج لطول الإسم، كأنَّك قلت: يا زيد عمرو. انظر سيبويه: ١: ٣١٣، ٣١٤.

(٣) في هامش (أ): فيرفع.

(٤) انظ سيبويه ١: ٣١٤. وجاء في هامش (أ): عمرو.

يا تيمَ تيمَ عدِيٍّ ومَنْ ركّب تيماً الأول ما تيمٍ الثاني قال: يا تيمَ تيمَ عدَيٍّ بنصبِ تيم الأوَّل[1]، ومَنْ لَمْ يُركّبِ قال يا تَيْمُ تَيْمَ عديٍّ برفع تيم الأول، وأمَّا الثاني فلا يكون إلَّا منصوباً، ويكون منصوباً على العطفِ وعلى البدلِ وعلى إضمار فعلٍ ، وكذلك ابنُ لا يكون إلَّا منصوباً ويكون التركيب في يا تيم تيم عدي من عطفِ البيان ولا يكون من البدل لأنَّ البدل في تقدير جملة ثانية فلا يمكن التركيب وهذان الوجهان أعني (الرفع والنصب)[2] جائزان في كل مضافٍ ليس علماً. لا يجوز هذا في يا عبدالله ولا في يا مرىءِ القيس لأنَّهما علمانِ لا تقولُ يا عبدُ عبدَ[3] الله لا برفع الدال ولا بنصبه ولا يكون هذا إلَّا في النداء بخلاف زيدِ بـن عمرو فإنَّه يكون في النداء وفي غير النداء إذا كان ابنُ مفرداً مكبَّراً مضافاً لعلم أو كنيةٍ أو لقبٍ نعتاً لعلم أو كنية[4] أو لقب مفردٍ، فإنْ كان المنعوتُ مضافاً بطلَ التركيبُ مع ابنِ وكذلك إذا كان ابنُ نعتاً لكنيةٍ بطل التركيب، وكان إسقاط التنوين لالتقاء الساكنين نحو: هذا أبو بكرِ بنِ عمرو. / فإنْ قلتَ: يا زيدُ ابنَ أخينا أو يا رجلُ ابن أخينا لم يكن في المنادى إلَّا البناء[5] على الضم لأنَّه لا يكونُ التركيب إلَّا بالشروط المذكورة على حسب ما أعلمتك.

مسألة:

يا غلامُ وكلُّ مضافٍ إضافةِ المتكلِّمِ إلى نفسه جاز لك فيه خمسةُ[6]

---

(١) مذهب سيبويه أن تيم الأول مضاف إلى عدي وعدي الثاني كرر توكيداً. انظر سيبويه ١: ٣١٥، وخرج المبرد في المقتضب ٤: ٢٢٧ المثال المذكور مرَّة على مذهب سيبويه ومرَّة علي حذف المضاف الأوَّل، فقال: (وأمَّا حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني، فكأنَّه قال: يا تيم عدي يا تيم عدي.).

(٢) في هامش (أ) غير واضحة، وسقطت من (جـ).

(٣) كذا في (أ).

(٤) سقط من (جـ).

(٥) في هامش (أ): الرفع.

(٦) جوز الأخفش وجهاً سادساً وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة كقول الراجز: =

أوجهٍ الأصل وهو إثبات الياء وفتحها. قال الله سبحانه: ﴿يا عبادي الذين أسْرَفوا﴾[1]. وهذا هو الأصل في الياء لأنَّ كل ضميرٍ متصلٍ على حرف واحدٍ لا يكون إلاَّ متحركاً، لأنَّه المطّرِدُ في الياء، والتسكين غير مطردٍ.

الثاني: إثبات الياء والتسكين طلباً للتخفيف. قال الله تعالى: ﴿يا عِبَادِيْ لاَ خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾[2].

الثالث: حذفُ الياءِ وهو الأكثرُ في النداءِ، لأنَّ النداءَ موضعَ تغيير. قال الله عزَّ وجل: ﴿يا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عليهِ أَجْرَاً﴾[3].

الرابع: قلب الياءِ ألفاً بعد فتح ما قبلها استثقالاً للياء بعد الكسرة قال الله عزَّ وجل: ﴿يا أَسَفَى﴾[4] ويا ﴿وَيْلَتي﴾[5] و﴿حَسْرَتَا﴾[6]. وهذا لا يكون إلاَّ في النِّداء لأنَّ النداء موضع تغيير ونظير هذا مداري، وإذا وقفتَ عليَّ يا غلاماً وقفتَ بالهاءِ[7] وبغيرها، ووقف القرَّاء على ما ذكرتُهُ بغير هاءٍ.

الخامس: يا غلامُ تبنيه على الضم[8] لأنَّ حذف الياء في يا قومِ إنَّما

= بلَهْفَ ولا بليت ولا لواني

فبلهف الباء حرف جر، ولهف منادى بحرف نداء محذوف، تقديره: بقولي: يا لهف. انظر توضيح المقاصد والمسالك ٣: ٣١٠، والأشموني ٤: ٣٧.

(١) سورة الزمر آية: ٥٣.

(٢) سورة الزخرف آية: ٦٨.

(٣) سورة هود آية: ٥١.

(٤) سورة يوسف آية: ٨٤.

(٥) سورة المائدة آية: ٣١.

(٦) سورة الزمر آية: ٥٦.

(٧) في سيبويه ١: ٣١٧: (فإذا وقفتَ قلتَ: يا غلاماهُ. وإنَّما لحقت الهاءُ ليكونَ أوضح للألفِ لأنَّها خفيفةٌ..).

(٨) حكى الأخفش لغة سادسةً أشهر من هذه الأخيرة، وهي حذف الألف الأخيرة والاجتزاء بالفتحة كقوله:

ولست براجعٍ ما فات مِنِّي ... بلهفَ ولا بليتَ ولا لو أني

أصله: يا لهفاً. انظر معاني القرآن ١: ٧٢.

كان للتشبيه بحذف التنوين في يا زيد لأنَّ كل واحد منهما معرفة والياء عاقبتْ التنوينَ[1]، ولأنَّ الياء منعتْ الإسمَ من أن يُضَافَ كما تمنعهُ التنوينَ وهي على حرفٍ واحدٍ وتسكن فصارت لذلك كله كالتنوين فحذفت في النداء كما يُحْذَفُ التنوينُ في النداءِ وإذا حُذِفَ التَّنوينُ في النداءُ بنِيَ الإسم على الضَّمِّ فبني يا غلام على الضم. حكى سيبويه عن الخليل يَا أَمَةُ لَا تَفْعَلِي[2] بالضم، وهذه أقلُّ اللُّغاتِ لما فيها مِنَ اللَّبْسِ لم تَجِىءْ في القرآنِ[3] وَأمٌّ وأبٌ لا تلحقهما التاء إلَّا بشروطٍ ثلاثة:

أحدها: أَنْ يكونا منَادَيَيْنِ.

الثاني: أن يكونا مُضافين إلى ياءِ المتكلِّمِ.

الثالث: أنْ تكونَ الياءُ غير ظاهرةٍ إمَّا مبدلةٌ وإمَّا محذوفةٌ نحو يا أمةُ ويا أمتُك. وقالوا أبوان كما قالوا والدان إلَّا أنَّ أبوين جاء على طريقةِ ما لم ينطق به وهو أب للمذكَّر وأبة للمؤنَّث، وَيَجْرِي مَجْرَى يا غلام يا ابن أُمّ ويا بن عمي لأنَّ ابنَ أُمَّ وابنَ عمَّ[4] رُكِبَّا هنا حتى صارا كأنَّهما[5] واحدٌ وبني على الفتح لتضمن الإسم لام الإضافة، فَمَنْ قال يا غلامي بفتح الياء قال: يا ابن أمي وايا بن عَمِّي. / وَمَنْ قال يا غلامي بسكون الياء قال: يا ابن أُمِّي ويا ابنَ عَمِّي بسكون الياء. ومن قال يا غُلَامُ بحذف الياء. قال يا بن أُمَّ ويا بنَ عَمَّ بحذفِ الياء، وَمَنْ قال يا غلاماً. قال يا بْنَ أُمًّا ويا بنَ عمًّا. وَمَنْ قال: يا غُلَامَ بالضم قال: يا بن أم ويا ابن عَمَّ بالفتح لأنَّه مبنى للتركيب وتضمين الحرف

---

(١) في هامش (أ): لانقطاع الإسم المضاف.

(٢) في سيبويه ١:٣١٧: (وزعم الخليل رحمه الله أنَّه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا تفعلي.

(٣) قرىء في الشواذ «رب السجن». (يوسف: ٣٣). انظر إملاء ما من به الرحمة ٢:٥٣.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٥) في (أ) و(ب) و(جـ): كأنَّهم.

ولا يبنى على الضمِّ في النداء إلاَّ المفرد المعرب الطارىء عليه البناء في النداء وما عدا ابنَ أُمّ وابنَ عَمَّ مِمَّا هو[1] المنادى فيه مضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإنَّه يكونُ على حاله في غير النداء، وحَالُهُ في غيرِ النداء أنْ يُنْظَرَ إلى ما قبل الياء. فإن كان ساكناً فيكون مفتوحاً لا غير نحو: عَصَايَ، وهذا قاضِيَ. وكان الأصل قاضييَّ بمنزلة ضاربيَّ استثقلت الكسرة على الياء هنا، كما استثقلت كسرة الإعراب فحذفت فسكنت الياء وأدغمت في ياءِ الإضافةِ ويجوز في عَصَايَ عصيَّ وتقلب الألفُ ياءً ولم تجىء في التنزيل[2] قال الشاعر[3]:

سَبَقُـوا هَـوَيَّ وأَذعنُـوا لِهـواهُـمُ فَتُخُرِّمُوا ولكـلِّ جنبٍ مَصْرَعُ[4]

فإنْ كان ما قبلَ الياءِ مكسوراً كان لك في الياء وجهانِ الفَتْحُ والتسكينُ طلباً للتخفيف فتقولُ على هذا يا غلامَ صَاحِبِيَ بفتحِ الياء وتَسْكِينها، ويا غلامَ مَوسَايْ ويَجوز يا غلام موسِيَّ ويا غلام قاضيْيَ، ومتى أضفتُ الإِسم المفرد والجمع المكسر إلى ياء الإضافة زال الإعراب وكان ما قبلها مكسوراً إن كان صحيحاً أو ياء[5] أو واوا قبلها ساكن لأنَّه لو بقي[6] الإعراب لأدَّى

(١) كذا في (أ) و(ب) و(جـ).

(٢) قوله: (ولم تجىء في التنزيل) إن كان مراده: لم تجيء «عصى» في القراءات السبع المعتبرة والمتلقاة بالقبول فهو كما ذكر، وإن كان مراده النفي العام فليس كذلك، بل قد قرىء بها في الشواذ، قرأ ابن أبي إسحاق (هُدَيَّ) في (هُدَايَ) و(عصيَّ) في (عَصَايَ). انظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه: ٥، والتبيان ١:٥٥/٢: ٦٨٨.

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٤) البيت في ديوان الهذليين ١:٢، والمحتسب ١:٧٦، وأمالي ابن الشجري ١:٣٨١، وابن يعيش ٣:٣٣.

هوى بمعنى هاوي وهي لغة لهذيل يقلبون الألف المقصورة ياء ويدغمونها في الياء، وأعنقوا: تبع بعضهم بعضاً، أو ساروا العنق وهو ضرب من السير السريع.. فتخرموا: اخترمتهم المنية واختطفتهم واحداً بعد الآخر..

والشاهد قوله: (هوى) فإنَّه في الأصل هواي فأبدَلوا ألف المقصورة ياء.

(٥) في هامش (أ): المتكلم.

(٦) في هامش (أ): لأنَّهما لو دخلهما.

إلى تغير ياء الإضافة بالقلب إلى الواو في حال الرفع، وبالقلب إلى الألف في حال النَّصب، وأمَّا التثنيةُ فتبقى على حالها فتقول: جاءني غلاماي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي وَمَنْ قالَ عَصيّ لم يقل جاءني غلامي[1] لما يؤدِّي إليه مِنْ اللبس بالمنصوبِ والمخفوضِ، وأمَّا الجمعُ السَّالِمُ نحو: بنونَ ومسلمونَ فتقولُ في الرَّفعِ هاؤلاءِ مُسْلِميَّ وبَنيَّ لأنَّكَ لَمَّا أضفتَ زالتْ النُّونُ فاجتمعت الياءُ والواو وسبقت الواو بالسكون فوجبَ أنْ تقلبُ الواو ياء كما قلبت في مَرْمَى. وتقول في مُصْطَفون: مُصْطَفِيّ. والأصل مُصْطَفوِيّ ففعلت ما فعلت في طِيّ وَلِيٍ فيصير لفظ المرفوع في الموضعين كلفظ المنصوبِ والمخفوضِ فعلامة الرفع في قوله ﷺ: «أَوَ مُخْرِجِيِّ / هُمْ»[2] الواو التي انقلبت ياءً لوقوعِ الياءِ بعدها وسكونها وقلبت الضمةُ كسرةً لتصح الياءُ. والأصلُ مُخْرِجُويّ هُمْ وَهُمْ مبتدأُ، ويجوز أن يكون فاعلاً على لغة من قال: أكلوني البراغِيثُ.

فصل

إذا اضْطرَّ الشَّاعِرُ إلى تنوين[3] الإسمِ العلم المبني على الضَّمِّ نحو: يا زيدُ، نونه لأنَّه شبيهٌ بما لا يَنْصَرِف نحو: جاءني أحمدُ والإسم الذي لا ينصرف ينوَّن عند الضرورة فيجب على[4] هذا أَنْ يُقَالَ: يا زيدٌ ويبقى على حالهِ كما يبقى جاءني أحمدُ على حَالِهِ إذا نُوِّن في الضرورة، وهو اختيارُ

---

(١) إنَّما منع غلامي لئلا يلبس المثنى بالمفرد، وعلى هذا فيقال هنا: جاء غلاماي تفريقاً بين المثنى المرفوع وغيره.

(٢) هذه الجملة من حديث لعائشة رضي الله عنها كما في صحيح البخاري ١:١٨ - ٢٣، ومسلم ١: ٣٧٧ - ٣٨٢.

(٣) سقط من (جـ).

(٤) في (أ) و (جـ): عن.

الخليل، وأبو عمروٍ يختارُ النَّصب[1] لأنَّه طالَ بالتنوين، والمناديِ المطول مَنْصوب وقد سمعا من العرب. أنشد سيبويه للأحوص[2]:

سَـلاَمُ اللَّهِ يـا مَـطَرٌ عليهـا   وليس عليكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[3]

وقال: كان عسى ينصبُهُ ولم نسمَعْ عـربيًّاً يقـولُهُ، وَلَـه وَجْهٌ مِنَ القياسِ[4]؛ يريدُ ما ذكرتُهُ مِنَ الطُّولِ.

فصل

أعلم أنَّ المُنَادى إذ كان متعجباً منه أو مستغاثاً به فإنَّ العرب تلحقه الألف من آخرهِ أو لام الجر مِنْ أوَّلِهِ وتكون مفتوحةً إذا وليتْ حرفَ النداء ولا يجتمعانِ[5] وهما بمنزلة التاءِ والياء في زنادقة، وفتحوا لام الجَرّ في هذين الموضعينِ لأنَّ أصل لام الجر الفتح وإنَّما كسرت ليقعَ الفرقُ بينهما وبين لام الابتداءِ[6] وقد أُمِن اللِّبس هنا فرجعوا إلى الأصلِ وتقولُ: يا لزيدٍ ولعمروٍ،

---

(١) انظر المقتضب ٤:٢١٢، وشرح الأبيات المشكَّلة ٩٧.

(٢) هو عبدالله بن محمد الأنصاري من شعراء الغزل، وهو من طبقة جميل بن معمر ونصيب بن رباح.

(٣) البيت في ديوان الأحوص الأنصاري: ١٨٣، وسيبويه ١:٣١٣، والمقتضب ٤:٢١٤، وابن السيرافي ١:٦٠٥، وشرح الأبيات المشكلة ٩٧، وأمالي ابن الشجري ١:٣٤١.
مطر اسم رجل، انظر قصته في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٥٤٢.
والشاهد رفع وتنوين (يا مطر) للضرورة وهو مذهب الخليل وسيبويه وأبي عثمان المازني. وكان أبو عمرو بن العلاء ويونس بـن حبيب وعيسى بن عمر، وأبو عمر الجرمي يختارون نصب المنادى إذا دخله التنوين ضرورة، انظر المقتضب ٤:٢١٣، ٢١٤.

(٤) في سيبويه ١:٢١٣ (وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً يشبهه بقوله: يا رجلاً. يجعله إذا نون وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة..).

(٥) يعني الألف في آخر المنادى واللام فلا يقال: يا لزيدا.

(٦) لأنَّه يقعُ الالتباس بينهما لوجود العاطف، فقد يتوهَّم الاستئناف مع فتح اللام فتكون لام ابتداء أمَّا في حالة الكسر فاللِّبس مُنْتَفٍ.

إذا استغثتَ بهما أو تَعَجَّبْتَ منهما تَكْسِرْ الثانية لأنَّهم لم يأمنوا اللبس[1] لأنَّه يصلح أنْ يُقال هنا يا لزيدٍ ولعمروٍ مِمَّن استغثت به، والخبر يحذف إذا كان الكلامُ دالاً عليه قال الشاعر[2]:

يا لِلْكُهُوْلِ ولِلشَّبانِ لِلْعَجَبِ[3]

فَلَوْ كَرَّرت يا لَفَتْحْتَ الثَّانية، كما فتحت اللاَّمُ الأولى لزوال اللبس.

وأمَّا المستغاث من أجله فلامه مكسورة لزوال اللبس. فإذا قلت: يا لزيدٍ بكسر اللام فزيد مستغاث من أجله، فإنْ فتحتَ اللاَّمَ كان مستغاثاً به لأنَّ ياء تأتي للتنبيه ولا يذكرُ معها مدعو قال[4]:

يــا لعنــةَ اللّهِ والأقــوامَ كُلِّهُمُ والصالحينَ على سَمْعَانَ مِن جارِ[5]

---

(١) يريد اللبس بلام الابتداء لأنَّها مفتوحة ويتصور دخولها هنا لو فتحت للام ولم تكرر ياء.

(٢) لم أقف على قائله فيما اطلعت عليه.

(٣) صدره:

يَبكِيكَ ناءٍ بعيدِ الدَّار مغتربِ

والبيت في المقتضب ٤:٢٥٦ والكامل ٣:١٠١٧ وجمل الزجاجي ١٨٠، والإيضاح العضدي ١:٢٣٦، والتبصره ١:٣٥٩، والحلل: ٢٢٩، والكافي ٢:١٥٣.

وصف «ناء» وهو نكرة بـ (عبدِ الدَّارِ) المضاف إلى معرفة لأنَّ إضافته في نية الانفصال، وذلك لأنَّ الدارَ فاعلُهُ في المعنى، لأنَّها في تقدير: بَعِيدٌ دَارَهُ.

والشاهد قوله: (وللشبَّان) حيث كسر لام المستغاث به المعطوف على مثله خوف اللبس بلام الابتداء لأنَّه يُتَصَوَّر دخولها هنا، فلو فتحت هذه اللام ولم تكرر معها (يا) لوقع اللبس. كذا وجه الكلام عند المؤلف.

ولم تلتبس هذه اللام هنا بلام المستغاث من أجله لأنَّ حرف العطف أزال اللبس وأشرك بين الإسمين فكلاهما مستغاث به فأغنى ذلك عن فتح اللام في (للشبان).

(٤) لم أقف على اسم الشاعر.

(٥) البيت في سيبويه ١:٣٢٠، والكامل ٣:١٠١٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢:٣١، والأبيات المشكلة ٧٧، وأمالي ابن الشجري ١:٣٢٥/٢: ١٥٤، والإنصاف ١١٨، وابن يعيش ٢:٢٤، ٨/٤٠: ١٢٠.

والشاهد قوله (يا لعنة الله) حيث قصد بيا هنا التنبيه، والمنادى محذوف تقدير: يا قومي لعنة، =

ولا يجوزُ أنْ يُنادى بغيرِ يا من حروف النداء، ولا يجوزُ حذفها وإذا وقفتَ وقفتَ بالهاء لبيان حرف المعنى إذا لحقت[1] الألفُ من آخر[2].

فصل

أعلم أنَّ المنادى إذا كان مندوباً مُتَفَجَّعاً عليه نودي بِيَا وَبِوا ولا يُنادى إلَّا المندوب[3]، ولا يجوزُ / حذفُ حرفِ النداء من المندوب وأنت بالخيارِ إنْ شِئْتَ جِئْتَ به في الندبةِ على حالِه إذا كان غيرَ مندوبٍ، وإن شئت ألحقت ألفاً من آخر ولا تقلب[4] الألف إلَّا في أربعةِ مواضعٍ لزوال اللبس:

أحدها: إذا كان المندوبُ مضافاً إلى ضميرِ الغائبِ المفرد نحو: واغلامهُوهُ تقلبها واو الضم ما قبلها، ولا يجوز بقاء الألف لأنَّ الأَلفَ تَطْلُبُ بفتحِ ما قبلها فكان يلتبس بالمضافِ إلى ضميرِ المؤنَّث الغائبةِ.

الثاني: إذا كان المندوبُ مضافاً إلى ضميرِ جَمْع مخاطبٍ أو غائبٍ فتقولُ واغلامَهُمُوه واغلامكُمُوه لأنَّك لو أَبْقَيْتَ الألفَ لالْتَبَسَ بالمضافِ إلى ضميرِ التثنيةِ نحو واغلامهُمَاه، واغلامكماه وهذه لهاء[5] لازمةٌ في الوقفِ لبيان حرفِ المعنى لأنَّ حرفَ المدِّ واللين يضعف في الوقفِ وتسقط الهاء في الوصل، وكذلك تقولُ: في غلامهم وغلامكم إذا سَمَّيْتَ بهما، ويجري

= ورفع (لعنة) بالابتداء وعلى «سمعان» في موضع الخبر، و(من جار) في موضع نصب على التمييز، تقديره: على سمعان جاراً.

(١) في هامش (أ) أألحقت.

(٢) في (ب): آخره.

(٣) أو ما جرى مجراه.

(٤) في هامش (أ): ولا يغير.

(٥) في (ب): الياء.

مجرى هذا رجلاً[1] سَمَّيْتَهُ بضرَبُوا فتقول: واضرَبُوه ليفصل بين هذا وبين ما سُمِّي بِضُرِبا لأنَّك تقولُ: هنا واضرباه.

الثالث: إذا كان المندوبُ مضافاً إلى ضميرِ المخاطب[2] المفرد المؤنَّثِ نحو: وأغلامكيهِ تقلب الألف ياءً لأنَّك لو تركتها لالتبس بالمضاف إلى المخاطب المذكر.

الرابع: ما كان نحو: واغلامَ صاحبهيهِ لأنَّهم لو قالوا: واغلامَ صاحبهاهُ لالتبس بالمؤنَّث إذا ندبت غلام صَاحِبَها، فإنْ قُلْتَ: يا غلامَ ثمَّ ندبتَهُ فتقولُ: يا غلامَاه، وكذلك تقول في لغة من يقول يا غلاما يا غلاماه، كما تقول: يا موساه، وكذلك في لغة مَنْ يقولُ: يا غلام بالضم، ومَنْ يقولُ: يا غلامِي بفتح الياءِ يقولُ: يا غلامياه، ومَنْ يقول: يا غلامِي بياءٍ ساكنةٍ كان لك فيه وجهان:

أحسنهما يا غلامياه بتحريك الياءِ (و)[3] لَمْ يَذْكُرْ سيبويه غيرَهُ.

الثاني: يا غلاماه، وتحذفُ الياءُ لالتقاءِ الساكنين. ولا تلحق عَلامَة الندبةِ الصفَةَ[4] وتلحقُ الصِّلةَ، تقولُ: وامَنْ حَفَرَ زَمْزَمَاه[5]. وتقولُ: وابعلُ بكاه، ولا تقول وازيدَ الظريفاه، لأنَّ الصلةَ من الموصول كجزء من الإسم

---

(١) في (جـ): رجل.

(٢) في هامش (أ): يقول.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) جوز يونس أن تلحق ألف الندبة الصفة. فتقول: وازيد الظريفاه، وازيداه أنت الفارس البطلاه. انظر سيبويه ١:٣٢٣، والمقتضب ٤:٢٧٥، والأصول ١:٤٣٥، ٤٣٦.
وقال السيرافي: ندبة الصفة قول يونس والكوفيين، والذي حكاه سيبويه عن يونس لست أدري: إلحاق علامة الندبة له من قياس يونس، أو ممَّا حكاه عن العرب فيحتج لديه.. انظر تقريرات وزيد على سيبويه من شرح أبي سعيد السيرافي ١:٣٢٤، وانظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة الإنصاف المسألة (٥٢) ٢٠٢.

(٥) في (ب): بئر.

وليست الصفةُ والموصوف كذلك بدليل الفصل بينَ الصفة والموصوفِ[1] ولا تندب الشخص إلاَّ بأشهر أسمائِه لأنَّه جرى عند العرب كالعذر للتفجع، وتقول في مَثْنَى: وَامَثْنَاهُ ولا تقول: وامثْنَيَاهُ، كما قلت في التثنية مَثْنَيانِ، لأنَّ الأصل في التثنية الحذف، كما تحذف مع واو الجمع لكنَّهم قلبوا في التثنية لمَّا خافوا مِن اللبَّس وهم في النُّدبةِ قد أمنوا اللَّبْسَ فحذفوا على حسب ما ذكرتُ لك، وإذا أضفْتَ أبا عمروٍ إلى نفسك. قلتُ: أبا عمري، أضفت عمراً إليك وأنت تريد إضافة الأب كما تقول: هذا حبُ رماني وأنت تريدُ أنَّ الحب دون شجرةٍ، ومع ذلك فيجري على قياسِ إضافةِ عمرو إليك لفظاً ومعنى، فلا تقول: أبو النضري، كما لا تقول: هذا النضري لقبح اللفظ وتقول: إذا ندبت أبا عمْرِي وا أبا عمْرياه على من قال: واغلامياه ولم يذكر سيبويه غيره[2]. وَمَنْ قال: واغلاماه في يا غلامِي بسكون الياء قال: وا أبا عمْراه.

فصل

حُرُوفُ النداءِ ستةٌ: يا، وأيا، وهيا، والظاهر أنَّ الهاء بدل من الهمزة، كما أبدلت في هراقة؛ لأنَّ إبدال الهمزة هاءً أكثر من إبدال الهاء همزة، ولذلك جعلوا: هاجرَ أصله: آجَرَ وهذه الثلاثةُ ينادى بها البعيدُ وإن جاءت للقريبِ فعلى جِهَةِ التوكيد، وأَيْ وَهِيَ يُنَادِي بها الوَسط والهمزةُ، وهي يُنادي بها القريب قال[1]:

---

(١) علة المنع عند الخليل أنَّ صفة المندوب ليست مناداة، وقال السيرافي: وقد احتجَّ الخليل لبطلان الصفة ببطلان ندبة الخبر، وقال من يخالفه: ليس الخبر مثل الصفة لأنَّ الخبر منقطع عن المندوب والصفة من تمامه. انظر سيبويه ١:٣٢٣، وتقريرات وزيد السيرافي على سيبويه ١:٣٢٤.

(٢) انظر سيبويه ١:٣٢٣.

(٣) هو الشماخ كما في ديوانه: ٥٦، وأمالي ابن الشجري ٢:٨٤، والكافي ٢:١٥٣.

أعــائِشُ مــا لِأَهْلِكَ لا أَرَاهُمْ يُضيعُـون الهِجَانَ مـع المضيعِ[1]

ووا، وقد تقدَّم أنَّ المستغاثَ به والمتعجَّبَ منه لا يُناديان إلاَّ بيا، والمندوب ينادي بيا وبوا خاصةً ولا تكون وا إلاَّ في الندبةِ.

فصل

يجوزُ حَذْفَ حَرْف النداء من كل معرفةٍ لَا يَصْلُح دخولُ أَيّ عليها ما لم يكن مستغاثاً أو مُتَعَجِّباً منه أو مندوباً فتقول على هذا أيَّها الرجلُ، وأنت تريدُ يا أيُّها الرَّجلُ، لأنَّ أيَّاً لا تدخلُ على أيٍّ ولا تقولُ: هذا وأنت تريدُ يا هذا لأنَّك تقولُ: يا يّهذا، كما تقولُ: يا يّهذا الحاضر. ألا ترى أنَّك تقول: مررت بزيدٍ هذا، كما تقول: مررت بزيدٍ الحاضرِ وكذلك لا تقول: رجل، وأنت تريدُ يا رجلُ، لأنَّ يا رجلُ بمنزلةِ يا أَيُّها الرَّجلُ، لما كان يا رجل يستغنى به عن يا أيُّها الرَّجلُ صار كأنَّه محذوفٌ منه كما صار اضرب كأنَّه محذوف[2] من لتضرب لأنَّهما بمعنىً واحدٍ فكرهوا الحذفَ بعد الحذفِ.

الاختصاص

وممَّا أُجرِيَ مَجْرَى النداءِ لشبهِهِ به في الاختصاص اللَّهُمَّ اغفر لنا أَيَّتُها العصابةُ فدخلت أَيُّ هذه هنا وهي لا تدخل إلاَّ في النداء لأنَّك في البابين تَخُصُّ وجئت بقولك أَيَّتُها العصابةُ كما تقولُ للمقبل عليك: زيدٌ[3] على جهةِ التوكيد، وكان الأصلُ أنْ تأتي بيا كما تأتي في النداء لكنَّهم أسقطوها اكتفاءً

---

(١) عائش مرخم عائشة، الهجان من الإبل البيض، ويستوي فيه المذكر والمؤنَّث والجمع، يقال: بعير هجان، وناقة هجان وإبل هجان. انظر الصحاح (٦ هجن).
والشاهد قوله: (أعائش) فإنَّ الهمزة حرف ينادي به القريب.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٣) في (أ) و(ب) و(جـ): يا زيد، وهو مخالف لسياق الكلام بعده.

بالبناء على الضم والموضع موضع نصب. فإن كان مضافاً كان منصوباً وكذلك إذا كان مفرداً بغير ألف ولام فتقول: إنَّا بني تميم أَقْرى النَّاس للضِّيْفِ. وتقول: إنا تَميماً أقرى النَّاسِ للضيف. قال الفرزدق:

ألم تَرَ أَنَّا بَني دَارِمٍ زُرارةُ منَّا أَبو مَعْبَدٍ[1]

وقال رؤبة:

بنا تَميماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ[2]

وتقول: نحنُ العربَ أقرى النَّاسِ للضّيفِ، وتنصبُ العربُ ويجوز أيُّها العربُ فما فيه الألف واللام يجوز فيه الوجهان المذكوران. وتقول: بك الله نرجو الفضل، وسُبْحَانَك اللَّه العظِيمَ، ولا تدخلُ أيُّ هنا لأنَّها لم تَدْخُلُ إذا كان مُنَادى لا تقولُ: يا للَّه بوصل الألف وقد بَيَّنْتُ ذلِكَ بعلَّتِهِ[3]، وكما يكونُ

---

(١) البيت في ديوانه ٢٠٢، وسيبويه ١: ٣٢٧، والكامل ٢: ٤١٨.
زرارةُ هو والد معبدٍ بن زرارة، وكان يكنى بأبي مَعْبدٍ، وهو ابن عدس بن زيد بن عبدالله بن دارم. انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٣٢.
والشاهد نصب (بني دارم) على الاختصاص والفخر.

(٢) البيت في ملحقات ديوانه: ١٦٩، وسيبويه ١: ٣٢٧، وابن يعيش ٢: ١٨، والخزانة ١: ٤١٢، والعيني ٤: ٣٠٢.
الضباب بسكون الباء وهو ندى كالغبار يغشى الأرض، ويضرب به المثل لشدَّة الأمر واشتباهه.
والشاهد نصب (تميماً) على الاختصاص، لأنَّه مفردٌ بغير ألف ولام.

(٣) العلَّة التي يشير إليها المؤلِّف، هي أنَّ لفظ الجلالة إسم لزمته الألفُ فصار كالإسم العلم لا يمكن إسقاط الألف واللام منه كما تسقط من الحارث والعباس، لأنَّها عوضٌ من حرف من نفس الكلمة، فلمَّا أرادوا أنْ يَختَصَّ هذا الإسم المعظَّم عملوا هذا العمل، فحذفوا الهمزة وعوضوا منها الألف واللام فلزمت لذلك وامتنع سقوطها كما سقطت من (الحارث والعباس) وامتنع أن يفصل بين يا وأل في هذا الإسم بأي أو هذا كما في يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، فلما أدخلوا عليه يا وجب قطع الألف لأنَّها صارت كأنَّها من نفس الحرف إذ دخل عليها ما قياسه ألاَّ يدخل على الألف واللام، فقالوا يا الله، انظر ص ٤٥٨، والكافي ٢: ١٤٥.
وما ذكره المؤلف يخالف مذهب النحويين، فقد جوزوا الوصل والقطع والحذف، فتقول: يا الله، ويالله، ويلله، بحذف ألف يا، وألف الله. =

هذا في التَّعظيمِ يكونُ في التَّحقِيرِ. قالوا: إنَّا معشرَ الصعاليكِ لا قوَّة بنا على المرُوءةِ، وهذا إنَّما يكونُ في المتكلِّم وفي المخاطب ولا يكونُ في الغائب لا تقول: إنَّهم أيتها العصابةُ لأنَّ النداء لا يكون إلَّا للمخاطب، وجرى المتكلِّم مجرى المخاطب لاتِّفاقهما في دلالة المشاهدة عليهما والله أعلم.

وشبيه بهذا قولهم: أَعْلِمْنِي أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ لأنَّ حالَك هُنا كحالِكَ في المسأَلَةِ. أَلَا تَرَى أنَّك إذا قُلْت في الاستفهام: أفي الدار زيدٌ أم في الحانوت؟ فأنت تدري أنَّ زيداً في أحدِهما وتجهلُ التَّعيينَ، وكذلك إذا قُلتَ: (أَعْلِمْني)[1] أفي الدَّارِ زَيدٌ أم في الحانوت؟ تعلم أنَّ زيداً أحدِهما وتجهل التعيين فنقلت الهمزة إلى هذا الموضع من الاستفهام لما بينهما من التَّشبيه على حسب ما ذكرتُهُ، ولذلك لا يعمل ما قبلها فيما بعدها هنا لأنَّها من حروفِ الصدُور في الاستفهام فَبَقُّوا عليها حكم أصْلِها، وكذلك تَقُولُ: لا أُعلِمُكَ أفي الدار زيدٌ أم في الحانوت؟ أَرَدْتَ أنْ تُسَوِّيَ علم مخاطبك وتَجْعَلُ حالَهُ هنا كحالِهِ إذا سألَ بالهمزة وأم، وكذلك تقول: إعلمني كيفَ زيدٌ، وقد علمت كيف زيدٌ جعلت الكلام على طريق التسوية، ولا تنص على التَّعيينِ، وإنْ كنتَ تدري أنَّه يعلم مكانَهُ ليكونَ كذلك في حق من يَسْمَعُ كلامَك أو لقصد لك في ذلك، وَتُسَمَّى هذهِ همزةُ التَّسوية وهِيَ للاستفهام في الأصل، والأحكام هنا، وفي الاستفهام واحدة.

وتقول: قد علمتَ زيداً أبو مَنْ هُوَ تنصب زيداً لأنَّه لم يحل بينه وبين الفعل ما يمنع فيه العمل، ويجوز قد علمتُ زيد أبو من هو، لأنَّه في

= انظر شرح الرضى ١: ١٤٥، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٠، والتصريح ٢: ١٧٢، والهمع ٣: ٤٧، ٤٨.

(١) سقط من (ب) و (جـ).

الأصل / علمت أبو مَنْ زَيدٌ وقدم طلباً للتوكيد بإظهارهِ وإضماره. قال كثير:

وَوَاللَّهِ ما أَدْرِي غَرِيمٌ لَوَيْتُهُ   أَيَشْتَدُّ إنْ قاضاك أم يَتَضرَّعُ[1]

وتقول: أرأيتُك زيداً أبو مَنْ هُوَ، ولا يجوز أرأيتُكَ زيدٌ أبو مَنْ هُوَ، كما لا يجوز أرأيتُك أبو مَنْ زيدٌ، فلزم زيد هنا النَّصب[2] ليعلم أنَّه قد خَرَجَ عن حكم قد علمتُ أبو مَنْ زيدٌ، ودخل فيه معنى أخبرني عن زيدٍ. وأمَّا قوله تعالى: ﴿قل أَرَأَيْتُمْ إنْ أَتَاكُم عذابُهُ بياتاً أو نهاراً ماذا يَسْتَعْجِلُ منه المجرِمُون﴾[3]. فما بين أرأيتم والاستفهام قد سدَّ مسدَّ الإسم، مع أنَّ ذلك الإسمَ قد ذكر في جملةِ الشرط فصار هذا بمنزلة أَرَأَيْتُم عذابه والله أعلم.

---

(١) البيت في ديوانه، وورد في الهمع ٢ :٢٣٧ غير منسوب.
والشاهد رفع (غريم) لأنَّ الفعل قبله عُلّق عن العمل بالاستفهام، والمختار عند سيبويه نصبه، انظر سيبويه ١ :١٢٢.
ومنع ابن كيسان مباشرة أحد المفعولين بعد المفعولين وردَّ عليه بالبيت الآنف الذكر. انظر الهمع ٢ :٢٣٧.

(٢) في هامش (أ): منصوباً.

(٣) سورة يونس آية: ٥٠.

باب الترخيم

الأسماءُ على قسمين: اسمُ آخِرُهُ هاءُ التَّأنيثِ وإسمُ ليس آخره هاءَ التَّأنيثِ، فما آخره هاءُ التأنيثِ يُترخَّمُ بثلاثةِ شُرُوطٍ:

أحدها: أَنْ يكونَ منادى.

الثاني: أن يكون مبنيًّاً على الضَّم.

الثالث: أن يكونَ غيرَ مندوبٍ ولا مستغاثٍ بهِ ولا متعجب منه، وإذا اجتمعت فيه هذه الشروط الثلاثة فالأكثر فيه الترخيم وقلَّ ما ينادى بهذه الشروط غير مُرَخَّم. وإذا وقفْتَ عليه وَقَفْتَ بها والسَّكْتِ في الأكثرِ، كما تقِفُ على لَمْ يَغْزُ ولم يَرْمِ ولَمْ يَخْشَ. وأمَّا قوله:[1].

قِفِي قَبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا[2]

---

(١) هو القطامي كما في ديوانه ٣١، وسيبويه ١:٣٣١، والمقتضب ٤:٩٤، والأصول ١:٩٤، وابن السيرافي ١:٤٤٤، والتبصرة ١:١٨٦.

(٢) تمامه:

ولا يكُ موقفٌ منك الوَداعا

والبيت في الإيضاح العضدي ١:٩٩، غير منسوب.
ضباعاً: ابنة زفر بن الحارث الكلابي الممدوح بقصيدة البيت، والشاهد قوله: (ضباعاً) حيث أغنت الألف عن لحاق هاء السكت.

فَأَغْنَى عَنْ لِحاقِ الهاءِ الألفُ التي هِيَ وصل لأنَّ المرادَ من لحاقِ هاء السكت بيانُ الحركةِ، والحركةُ تَتَبَيَّنُ بهذه الألفِ وما جرى مجراها. مثال ذلك: يا طلحُ ويا حمزُ الأصل يا طلحةُ ويا حمزةُ، وإنَّما كانَ التَرْخِيْمُ فيما آخرهُ التَّاءُ أكثرُ لأنَّه كان يُغَيَّرُ قبل النداء بقلب التاءِ هاءً في الوقفِ، فلمَّا زاد التَّغيرُ بالبناءِ على الضَّمِّ أنِسَ بالتَّغْيير التَّغييرُ فَرُخِّم وكان الأكثرُ فيهِ ولم يشترط فيه العدد ولا العلمية. وأمَّا ما ليس آخرُهُ هاءَ التأنيث فإنَّه يُرَخَّم بخمسةِ شروطٍ: الثلاثةُ المذكورةُ فيما آخِرُهُ هاءَ التَّأنيثِ، والشَّرطانِ الزَّائدانِ: أَنْ يكونَ على أكثرِ من ثلاثةِ أَحْرُفٍ، وَأَنْ يكونَ علماً نحو: يا جَعفرُ تقولُ فيه: يا جعفُ، وإذا وقفتَ وقفتَ بالسكون ولا تقف بهاءِ السَّكتِ والأكثر في هذا أَنْ يُنادي بغيرَ تَرخيمٍ / وإنْ اجتمعت فيه الشروطُ الخمسةُ. قال الله سبحانه: ﴿وَنَادَوا يا مَالِكُ﴾(١). ولم يقرأ في السبع بالتَّرخيمِ وإنْ كان مَوْضِعَ ترخيمٍ، وقرأه الأعمشِ(٢) بالتَّرخيم باختلافٍ عنه.

فصل

لا يحذفُ ما قبلَ الآخرِ مع الآخر في الترخيم إلَّا بأربعةِ شروطٍ:

أحدها: أَنْ يكونَ الآخِرُ غيرَ تاءِ التَّأنيثِ فتقولُ في ترخيم: سِعْلاة، يا سِعْلا، ولا يجوزُ حذف الألف وإنْ كانت زائدةً لأنَّ التاء تتنزَّلُ من الإسم

---

(١) سورة الزخرف آية: ٧٧.

(٢) القراءة لعلي وابن مسعود رضي الله عنهما، وابن وثاب والأعمش، انظر البحر المحيط ٨:٢٨.

والأعمش هو سليمان بن مهران، تابعي، شيخ المقرئين والمحدِّثين، أدركَ أنس بن مالك، وروى عنه، قرأ على يحيى بنِ وثّابٍ مقرىء العراق وأبي العاليةِ الرياحي، وقرأ عليه حمزة، وزائدة بحرف الأعمش (ت ١٤٧ هـ).

انظر طبقات بن سعد ٣٤٢/٦، حلية الأولياء ٤٦/٥، وسير أعلام النبلاء ٢٢٦/٦، وطبقات القراء ١:٣١٥.

منزلةَ الإسم الثاني من الإسمينِ المركَبّيْنِ وأنتَ في الإسمين المركبين تحذفُ الآخر كله ولا تحذف من الأوَّلِ آخِرُهُ، وإنْ كان حرفاً زائداً.

الثاني: أَنْ يكونَ الذي قبلَ الآخِرِ زائداً. فإن[١] كان أصلاً فلا تحذِفُ فتقولُ في ترخيم مختار يا مُختا، ولا تحذف الألف لأنَّها منقلبةٌ عن عينِ الكلمة، وكذلك مُنقادٌ تقولُ في ترخيمِهِ يا مُنْقا لأنَّ الألفَ منقلبةٌ عن عين الكلمة[٢].

الثالث[٣]: أن يكونَ الزائدُ ألفاً أو واواً ساكنةً مضموماً ما قبلها أو ياءً ساكنةً مكسوراً ما قبلهَا فتقول في ترخيم أدرون إذا سميت به يا ادروُ، ولا يحذف الواو، وإنْ كانت زائدة ساكنة، لأنَّ قبلها فتحة، وكذلك إذا سَمَيّت بعذ فوط[٤] لا تحذف إلَّا الطَّاء.

الرابع: أنْ يكونَ ما قبلَ الذي قبل الآخِرِ ثلاثة أحرفٍ فأكثر فتقول في ترخيم سعيد يا سعِي ولا تحذف الياء وإنْ كانت زائدةً ساكنة قبلها كسرة، لأنَّ قبل الياء حرفين، وكذلك يا ثمو ولا يجوز حذفَ الواو لبقاء الإسم على حرفين إلَّا أنْ يكونَ ذلك الإسم قد استعمل على حرفينِ، فتقول في ترخيم منصورِ يا مَنصُ وتحذف الواو مع الراءِ لأنَّ الشروط الأربعة قد اجتمعت وتقولُ في سلمان يا سلم وفي بنين إذا سميت به يا بنو، ولا تحذف الواو لما ذكرتُهُ وتقول في ترخيم يدان إذا سميتَ به يا يد، وتحذف الألفَ مع النون لأنَّه قد استُعمِلَ على حرفين.

---

(١) في هامش (أ): وأن.
(٢) في (ب): كلمة غير واضحة.
(٣) من هنا إلى قوله: (لأنَّ حذف الفعل) في التحذير سقط من (جـ).
(٤) العذفوط: العضاة الذكر

فصل

الترخيم يكونُ على مَنْ نَوى وعلى مَنْ لَمْ يَنْوِ، فجميع الأسماء ترخم على مَنْ نَوى إذا اجتمعت شُرُوط التَّرخِيم، كان ما قبلَ الآخرِ ساكناً أو متحرِّكاً فتقول في ترخيم قِمطَرْ إذا سميّتَ به يا قِمَطُ لأنَّ الراء منونة فكأنَّها[1] موجودةٌ وجميع الأسماءِ ترخم على من لم ينو إلَّا أنْ يكونَ آخر الإسم تاء لحقَتْ لتفرّق بين المذكَّرِ والمؤنَّثِ فهذا لا يرخم إلَّا على من نَوى فتقولُ في ترخيم شيخة يا شَيْخَ/ بفتح الخاء ولا يجوزُ يا شيخُ لنقض الغرض[2] بحذف ما سَيقَ لِلْفرقُ. ولم يَذْكُرْ سيبويه غير هذا، وزاد غيرُهُ وألَّا تخرجُ لبناءِ لا يكونُ عليه الأسماءُ، فلو سميت رجلاً بسفرجلٍ لقلت يا سفرج بفتح الجيم ولا تقول: يا سفرجُ بضم الجيم، لأنَّ مثل جعفر ليس في الكلام، وفي هذا عندي نظر لأنَّ (هذا)[3] البناءَ حادثٌ[4] عن تَغْيِيرٍ قياسِيٍّ ليس بوضع أَوْلى، وإذا رخَّمتَ الإسمَ على مَنْ نوى تركتَ ما قبل الآخر على حاله لأنَّ الآخِرِ مَنويٌّ فكأنَّه لَمْ يَزَلْ، فلذلك قالوا في الشعر:

لقد رَأى الـرَّاؤونَ غيـرَ البُطَّلِ ... أَنَّكَ يا مُعـاوِيا بنَ الأفْضَـلِ[5]

---

(١) في هامش (أ): وكأنَّها.

(٢) وذلك لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه.

(٣) سقط من (أ).

(٤) في (ب): حدث.

(٥) البيت للعجاج كما في ديوانه: ١٦١، وسيبويه ١:٣٣٤، وابن السيرافي ١:٥٦٢، والخصائص ٣:٣١٦، والخزانة ١:٣٩٦.
البطل: أصحاب الباطل، يريد: لقد رأى الراؤون رأياً صحيحاً لا باطلاً..
والشاهد ترخيم (معاوية) بحذف الهاء والياء فبقي (معاو) بواو مكسورة بعد الألف قال ابن السيرافي ١:٥٦٣: (وقد أنكر بعض النحويين إنشاد سيبويه هذا البيت وقال: إنما هو:
إنَّك يا مُعاوي ابن الأفضل
فأثبت الياء في (معاوي) ولم يحذف منه إلَّا الهاء، وجعل: (ابن الأفضل) صفة له، فيقال له.. لو جاءت الرواية بما ذكرت لم يمنع من قبولها، والذي يرويه سيبويه إنما تبينه بعد أن =

يريدُ معاويةَ حَمْلَهُمْ على ذلك أنَّهم تركوهُ بعد التَّرخيمِ بحذف التاء بمنزلة مَا لَمْ يُرَخّم وكأنَّهُ إسمٌ كاملٌ إذا رخم على مَنْ لم ينو، فإنْ رخمت الإسم على مَنْ لَمْ ينو بنيَّتِهِ على الضَّمِّ وصار كإسم واحدٍ لم يحذف منه شيءٌ فيحدث بذلك تغييرٌ في الإسم يوجبه القياس على حسب ما أذكره فَلَوْ قِيلَ لك رخم ثموداً على من لم ينو لقلتُ: يا ثَمِي لأنَّك لا تجدُ إسماً آخِرُهُ واوٌ قبلَها ضمةٌ، ومتى أدَّى قياس إلى ذلك رُفِضَ وقلبت الضمَّة كسرةً والواو ياءً وكذلك لو رَخّمتَ عرقوه على مَنْ لَمْ يَنْوِ لقلتَ: يا عرقِي، فلو قيل لك رخم عطاية على[1] ذلك لقلت: يا عطاءَ لأنَّه ينقلب كما ينقلب في رداء لأنَّ الأصل رداي، لقولهم: فلان حسنُ الرديَّةِ، لأنَّ الياء على اللام أغلب، وكذلك شقاوة. تقول في ترخيمه على من لم ينو يا شقاءَ لأنَّه يصير مثل كساء لأنَّ الواو والياء إذا وقعتا طرفَيْنِ بعد ألفٍ زائدةٍ قلبت همزةً، وَيَتَبيَّن موجبُ هذا القلبِ في بابِ التصريفِ إن شاء اللَّهُ. فلو قيل لك: رخم قطواناً إسماً علماً على من لم ينو لقلتَ: يا قطاً كما تقول عصاً، وكذلك النَفَيَان تقول يا نَفَاَ لأنَّه يُصيرُ مثل رحى. فلو قيل لك رخم صوري إسماً علماً لقلت: يا صَارِ وتعمل به ما تعمل بدارٍ، وكذلك لو رخمت حيدي كذلك لقلت: يا حادِ. وتقلب الياء ألفاً، كما قلبتها في ناب، لأنَّ ألف التأنيث أزالت شَبَهَ الفعلِ، فلذلك لم تَعْمَل[2] الياءُ في حيدي، وهي قد حذفت ولم تنو، وكذلك طوفان لو رخمته إسماً علماً على مَنْ ينو لقلت يا / طاف، كما قلت داراً، لأنَّ الواو لم تعتلْ في طوفان، لأنَّ اعتلالها يشبه الفعل والألف والنون أزالتا شبه الفعل، وهما قد حُذِفَتَا ولم يُنَوَّنَا ويتبين هذا في باب التصريف إنْ شاء الله. فلو سمَّيتَ رجلاً بقاضين لقلت: يا قاضِيّ، وترد لام الكلمة لأنَّ حذفها

= فهمه عمن أخذه.. وهذه الرواية هي رواية سيبويه قال ابن السيرافي ١:٥٦٢: وفي شعره:

فقد رأ الرؤون غير البطَّلِ … أنك يا يزيدُ يابن الأفحل

(١) في هامش (أ): في.

(٢) في (أ): تعمل.

لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن من اللفظ وإن كان مُنَوّياً رجعت اللام، كما قال الله سبحانه: ﴿غَيرَ مَحَلّي الصيد﴾[1]. فإذا وَقَفْتَ على مَحلى رددتَ الياء لزوال الساكنِ الذي أزالها، وَسَواءٌ رَخَمَّتَ على مَنْ نوى وعلى مَنْ لَمْ ينْوِ إلَّا أنَّك إذا رَخَمَّتَ على مَنْ لَمْ يَنْوِ ففي الياء ضمةٌ مقدَّرةٌ، وإذا رخمت على مَنْ نوى فليس فيها ضمةٌ مقدَّرةٌ، كما لم يَكُنْ فيها ضُمَّةٌ مقدَّرةٌ قبل التَّرخِيم، وكذلك لو سميت رجلاً بمصطفين لقلت في الترخيم يا مصطفى على الوجهين وترد الألفَ المحذوفة لأجلِ لحاق علامةِ الجمع، فإذا زالت من اللَّفظِ رجعتْ الألفُ، ولو سميت رجلاً براد، ثمَّ رخمته على من نوى لقلت: يا رادِ بكسر الدال لأنَّك لمَّا حذفت الدال الأخيرة اجتمع ساكنان في الوصل بغير شرطية وشرطاه:

أن يكون الأوَّل حرف مد ولين.

الثاني: أن يكون الساكن الثاني مُدغماً فوجب تحريك الثاني فَحُرِّكَ بالكسر[2]، لأنَّ الأصل رَادِدَ، فإنْ رَخَمْتَهُ على مَنْ لم يَنْوِ قلتَ: يَا رَادُ، وَيبْنَى على الضم، وكذلك إذا سَمَّيْتَ بمُحْمَارٍ أو مُضْمَارٍ، وهو إسم الفاعل الحكم فيها كلها واحدٌ[3]، فإنْ كَانَ اسمُ مَفْعُوْلٍ قلتُ في الترخيم: يا مُضارَ، لأنَّ

---

(١) سورة المائدة آية: ١. و(محلي) أصله محلين، وأصل محلين محللين فلما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة استثقلوا اجتماعهما فسكنوا الأول وأدغموه في الثاني فصار محلين، وحذفت النون من محلين للإضافة.
انظر إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٧٩.
والبيان ١: ٢٨٢.

(٢) في سيبويه ١: ٣٤٠: (وإنَّما كانت الكسرة أولى الحركات به، لأنَّه لو لم يُدغَّم كان مكسوراً، فلمَّا احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يدغَّم).

(٣) في سيبويه ١: ٣٤٠: (وإن حذفت من إسم محمار أو مضمار، قلت: يا محمار ويا مضمار، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل، كأنَّك حذفت من محمارر، حيث لم يجز لك أن تسكن الراء الأولى. ألَّا ترى أنَّك إذا احتجت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتة لم تحرك إلَّا على الأصل، وذلك قولك: لم يحمارر فقد احتجت إلى تحريكها في الترخيم كما احتجت إليه هنا حين جزمت الراء الآخرة).

الأصل مُضارِرٍ[1]، فإن رَخَّمتَ مُحْمَرّاً ومَرَدّاً على مَنْ نَوَى بَقِيت ساكنةً، لأنَّ لا موجب لها للتحريك[2]، وكذلك إذا سَمَيَّت بِمُرتَدٍ قلت: يا مُرْتَدْ بسكون الدال على مَن نَوَى، وتبنيه على الضمّ على مَنْ لَم يَنْوِ، فإنْ سمَّيت بأَسْحارٍّ قلتَ في الترخيم على مَنْ نَوى يَا إسْحَارَّ[3] بفتح الراء، لأنَّ الراء الأولى ليس لها أصلٌ في الحركة فَيُرَدُّ إليها عند وجوب التحريك لالتقاء الساكنين وحركت بالفتح[4]، لأنَّ الإتباعَ أفصحُ اللُّغاتِ، فَمَنْ قال: رَدَّ وحرك بالفتح قال هنا يا إسْحَارَّ بالفتح أيضاً. وَمَنْ قال: رُدِّ بالكسر. قال: يا إسْحارِّ بالكسر، ويَبْنِي على الضمِّ على مَنْ لَمْ يَنو، وعلى ما ذكرتُ لكَ يَجْري هذا البابُ كلُّهُ.

فصل

/ تقول: يا طَلْحَةَ بفتحِ التَّاءِ، وذلك أنَّهم لمَّا كانوا ينادون ما آخرهُ التَّاء بالترخيم، ويكون على مَنْ نوى وعلى مَنْ لم ينو وإذا كان على مَنْ نوى كان الآخر في اللَّفْظِ مفتوحاً ردوا التَّاء وأبقوا الإسم مفتوح الآخرِ ليكونَ على لفظه إذا لم يَردُّوا لأنَّه الأكثرُ في ما آخره التاء فصارت لذلك الفتحة في التَّاءِ فبقي ما قبل التاء ساكناً، لأنَّ الفتحةَ صارت على التاء وهي لا يكونُ ما قبلها إلَّا مفتوحاً ففتح ما قبلها فصارت لذلك التاء كأنَّها بين الحرف وحركتهِ فَسَمُّوهُ إقحاماً[5] وهذا جائزٌ في كلّ ما آخِرُه تاء التَّأنيثِ. قال النابغة:

---

(١) انظر سيبويه ١ : ٣٤٠.

(٢) في سيبويه ١ : ٣٤٠: (وأمَّا مُحْمَرٌّ إذا كان إسم رجل فإنَّك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومةً لأنَّ ما قبلها متحركٌ فلا تحتاج إلى حركتها..).

(٣) الأسحار، بفتح الهمزة وكسرها مع تشديد الراء: بَقْلَةٌ حارةٌ تنبت على ساق لها ورق صغار لها حبة سوداء.. انظر اللسان (سحر ٦/١٤).

(٤) انظر سيبويه ١ : ٣٤١.

(٥) انظر سيبويه ١ : ٣١٥.

كِلِيْني لِهَمٍ يا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ[1]

يُروى بفتح التاء على ما ذكرت لك، وقد أَقْحَمُوْا لام الجر بين المضافِ والمضاف إليه في هذا الباب. وفي باب النَّفْي بلا قالوا[2]:

يــا بُــؤْسَ لِـلْحَــرْبِ الــتــي وضعتْ أَراهطَ فـاسْتَـرَاحُـوا[3]

ولذلك أسقطوا التَّنوينَ مِنْ بُؤسَ. ولا تجدُ حَرْفَ جَرٍّ مُقْحَماً غير اللاَّمِ في هذين البابين، وَقَدْ مَضَى الكلامُ في الفصلِ بين المُضافِ والمُضَافِ إليه، وكذلك مضى الكلاَمُ في يا زيدُ زيدٍ عَمْرٍو[4].

فصل

التَّرخِيمُ يأتي في الشِّعرِ في غير النِّداءِ ويكون فيه على مَنْ نَوى وعلى مَنْ لَمْ يَنْوِ كما كان في النِّداء، وذهب المبرِّدُ إلى أنَّه لا يكونُ في غيرِ النداء

---

(1) تمامه: وليلٍ أقاسِيه بَطَيءِ الكواكِبِ.
والبيت في ديوانه: ٥٤، وسيبويه ١: ٣١٥، ٣٤٦ / ٢: ٩٠، وابن السيرافي ١: ٤٤٥، وورد في الجمل: ١٨٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٣، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٤١، وابن يعيش ٢: ١٢/٧: ١٠.
وكليني: دعيني وهمي. الناصب: هو الذي انتصب له بالمكروه، قالوا: نصب لي الهمُّ: إذا أتاني. بطيء الكواكب: أي بطيء سير الكواكب، فكأنَّه من طوله لا تغيب كواكبه.
والشاهد قوله: (يا أميمة) حيث رخم (أميمة) بحذف التاء فبقيت الميم مفتوحة ثم أعاد التاء إليها ولمَّا لم تكن للتاء حركة تخصها حركت بحركة الجرف الذي قبلها.
(2) القائل سعد بن مالك بن ضبعة القيسي كما في الحماسة ١: ٢٦٤، وشرح الحماسة ٢: ٥٠٠، والحلل ٢٤٤، وابن الشجري ١: ٢٧٥/٢: ٨٧.
(3) البيت في سيبويه ١: ٣١٥، غير منسوب، والجمل ١٨٨، والخصائص ٣: ١٠٦، والمحتسب ٢: ٩٣.
وأراهطَ جمع رهطٍ، والرهط يقع على ما دون العشرة، ولذلك يُضافُ إليه ما دون العشرة من أسماء الآحاد.
والشاهد إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه لأنَّه أراد: يا بؤس الحرب.
(4) انظر ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

في الشعر إلا على مَنْ لَمْ يَنْوِ[1]، وما أنشدَهُ سيبويه يَرُدُّ قولَهُ فمِمَّا أنشدَهُ سيبويه على هذا قولُ جريرٍ:

أَلَا أَضْحَتْ حِبَـالُكُمْ رِمَـامَـا ... وأضحتْ مِنكَ شاسِعَـةً أَمَـامَـا[2]

أَرادَ: أمامةُ وهو القياس لأنَّه إذا جاء في الشعر للضرورة يأتي على ما تأتي عليه بشروطه في الكلام.

فصل

الْمُسَمَّى بالجملةِ لا يُرَخَّم نحو: تَأَبَّطُ شَراً[3]، لأنَّه لا يُغَيِّرُهُ النِّداء ولا يُعْرَبُ، ولو كان ممَّا يدخلُه الإعرابُ لكـانَ في النداء منصـوباً لـطوله، والمنصوبُ في النداء لا يُرَخَّمُ وكذلك جميعُ ما يُحْكَى، وسيأتي الكلام في باب الحكايةِ ويتبيَّنُ فيه ما يُحكى وما لا يُحْكَى إنْ شاء الله.

---

(١) انظر مذهب المبرد في هذه المسألة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١:٥٩٥، وشرح الأبيات المشكلة ٣٦٤، ٣٦٥، وأمالي ابن الشجري ١:١٢٧.

(٢) البيت في ديوان جرير ٥٠٢، وسيبويه ١:٣٤٣، وابن السيرافي ١:٥٩٤، والفارقي في الأبيات المشكلة ٣٩٤، وابن الشجري في أماليه ١:١٢٦، وابن الأنباري في الإنصاف ١:٣٥٣، وأسرار العربية: ٢٤٠.
والشاهد قوله (أماما) حيثُ رَخَّمَ (أما) في غير النداء على لغةٍ من ينتظرُ الحرف المحذوف فأبقى فتحة الميم كما هي وجاء بعدها بألف الإطلاق.. وهذا جائزٌ في ضرورة الشعر، ومنع أبو العباس المبرد أن يكونَ ترخيم الضرورة إلَّا على لغة مَنْ لا ينتظر الحرف المحذوف، وأنشد البيت على غير رواية سيبويه:

ألا أضـحـتْ حِـبـالُـكُـم رمـامـا ... ومـا عـهـدٌ كـعـهـدِك يـا أُمَـامَـا

وروى أكثر الأبيات التي احتجَّ بها سيبويه في هذا الفصل انظر ابن السيرافي ١:٥٩٥، وابن الشجري ١:١٢٧، ١٢٨.

(٣) انظر سيبويه ١:٣٤٢.

باب ما انتصب من الأسماء[1]
بإضمار فعلٍ لا يظهرُ، كما انتصبَ المنادى
غيرَ المفردِ بإضمارِ فعلٍ لا يظهرُ

وأمَّا ما انتصبَ من المصادرِ بإضمارِ فعلٍ لا يَظْهَرُ فقد مضى الكلامُ في ذلك[2]، وكذلك قد تكلَّمتُ على قول العربِ: مالك وزيداً، وكيف أنت وزيداً في باب المفعول معه[3].

فصل
في التحذير

تقول: إيَّاك، تريدُ بذلك التحذيرَ وهو منصوبٌ بإضمارِ فعل لا يظهرُ، والتقديرُ: إيَّاك نَحِّ أو باعِدْ، ولا يجوز إظهارُ هذا الفعل لأنَّ العرب أنابتْ إياك مَنَابَه، كما أنابتْ حرفَ النداءِ منابَهُ، في قولك: يا غُلَامُ زيدٍ. على حسب ما تقدَّم، ولذلك أميلتْ يا؛ لأنَّ الحروفَ لا تمال[4]. ويَتَبَيَّنُ هذا مكمَّلاً في باب الإمالة إنْ شاء الله. ومن ذلك: زيداً زيداً أو ما دلَّتْ عليه الحالُ مِن الفعل. فإنْ لم تُكَرِّر الإسمَ جازَ إظهارُ الفعلَ وَحَذْفَهُ لدلالةِ الحالِ عليه

---

(١) سقط من (أ).
(٢) في هامش (أ): فيه.
(٣) انظر ص ٣٧٨.
(٤) في هامش (أ): الحرف لا يحال.

فتقول: زيداً واضرب زيداً. وَمَن ذلك أَهْلَكَ واللَّيلَ، ورأسَكَ والحائِطَ. تريدُ بادِر أَهْلَكَ وبَادِرْ اللَّيلَ، ثم حذفتْ، ولا يجوزُ إظهارُ الفعلَ لأنَّ الإسمَ المعطوفَ نابَ منابَ الفعلِ وتقولُ: رَأْسَكَ والحائِطَ على معنيين:

أحدهما: ألزم رأسَكَ الحائطَ.

الثاني: باعد رأسَك تُحَذِّرْهُ.

وحكى سيبويه عن العرب: ماز رأسَكَ والسَّيفَ[1] تريدُ يا مازن رَأْسَكَ والسَّيْفَ. ومن ذلكَ شَأْنُكَ والحجَّ. فإنْ قلتَ رأسكَ أو قلت: الحجَّ على معنى الزَمِ الحجَّ، جاز إظهارُ الفعل لأنَّ المفعول لا[2] ينوبُ هنا مناب الفعل ولا ينوبُ إلاَّ مع العطفِ، وليس كإيَّاك لكثرة إيَّاك في كلامهم. وتقول: إيَّاكَ إيَّاكَ وإيَّايَ[3]، كما تقول: إيَّاكَ والأسد. وتقول: إيَّاكَ وإيَّاهُ[4]. ويقول لك القائل: إيَّاكَ فتقولُ إيَّايَ كأنَّك قلتَ: إيَّايَ إحفظ، وهذا لا يَظْهَرُ وهو في الخبرِ، ولنيابة إياكَ وإياي منابَ الفعلِ تَحَمَّل الضميرُ الذي كان في الفعل. فإذا قلتَ: إيَّاكَ نَفْسُكَ، جاز في نفسِكَ الرَّفعَ والنصبَ، فإذا حملتَهُ على إيَّاك نصبت، وإذا حملتَ على الضَّميرِ المرفوع في إيَّاكَ رَفَعْتَ[5] بعد ما تؤكِّده بالضمير / المرفوع، وكذلك العطفُ وتقولُ: إيَّاكَ أَنْ تَفْعَلُ فيجوزُ أَنْ يكونَ

---

(١) سيبويه ١ :١٣٨.

(٢) في هامش (أ): ما.

(٣) التحذير بأيايّ من الشواذ، وقد ورد منه القول المنسوب لعمر رضي الله عنه: «لِتذَكَّ لكم الأسلُ والرماحُ والسهام، وإيَّايَ وأَنْ يحذِفَ أحدُكم الأرنب».

(٤) التحذير بضمير الغائب شاذ أيضاً وقد سمع عن العرب قال سيبويه ١ :٣٤١: (وحدَّثني مَن لا أتّهم عن الخليل أنَّه سمع أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشباب).

(٥) الرفع على نيَّة الفصل بالضمير المرفوع المنفصل، التقدير: إيَّاك أنتَ نَفْسُكَ، كأنَّك قلت: إيَّاكَ نَحِّ أنت نفسك، فرفع نفسك إنَّما يكون بعد التوكيد بالضمير المنفصل، فإن لم توكد به قبح الرفع، يدلك على قبحه أنَّك لو قلت اذهب نفسك كان قبيحاً حتى تقول: أنت. والنصب أحسنُ في هذا لأنَّك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز. انظر سيبويه ١ :١٤٠.

مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ، ولا يجوزُ على حذْفِ الواو وكان الأصلُ إيَّاك وأَنْ تفعل هذا، لا يجوز كما لم يجز إياك الأسدَ. تريد إيَّاك والأسدَ. فإنْ قلت إيَّاك المراءَ لم يَجُز على تقدير مِن المراءِ إلاَّ في الشعر بخلاف أنَّ لما بينتُهُ في باب المفعول من أجْلِهِ[1]، ويجوز على أَنْ يكونَ المراءُ وما أشبهَهُ منصوباً بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليه إيَّاك، كأنَّه قال له: اتَّقِ المراءَ، ومن ذلك «انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ»[2]. فخيرٌ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ: إيْتُوا[3] خيراً لكم. دلَّ عليه انتهوا ولا يجوزُ انْتَهِي خيراً لي، ولا ينتَهي خيراً له، لأنَّ حذف الفعلِ[4] في الأمرِ أقوى من حذفِهِ في الخبر، والاستِفْهَامِ، ودلالةُ النَّهيِ على الفعل أقوى من دلالةِ الخبرِ والاستفهامِ، لأنَّك إذ أنهَيْتَ عن الشيءِ فقد حملت على ضدِّهِ وأنتَ في الخبر تعلم، وفي الاستخبارِ تَسْتَرشِدُ، وَيَجْرِيَ مَجْرَى هذا قولُ العرب: وراءَكَ أوسعَ لك. وَحسَبْكَ خيراً لَكَ[5]. فإنْ قلتَ: انْتَهِ أمراً قاصداً. جاز إظهارُ الفعلِ فتقول: انتَهِ إت أمراً قاصداً[6]، وإنَّما لم يظهر في

---

(١) انظر ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٢) سورة النساء آية: ١٧١.

(٣) هذا هو مذهب سيبويه في العامل في (خَيْراً)، قال ابن الشجري في أماليه ١:٣٤٣، (وفي هذا التقدير فائدة عظيمة لأنَّه نهاهم بقوله: «انتهوا» عن التثليث وأمرهم بقوله: ائتوا خيراً لكم بالدخول في التوحيد، فكأنَّه قال: انتهوا عن قولكم آلهتنا ثلاثة وآتوا خيراً لكم فقولوا: إنَّما الله إله واحد..).

وذهب الكسائي إلى أنَّ العامل في (خَيْراً) كان محذوفة، والتقدير: يكن خيراً.

وذهب الفراء إلى أنَّ (خَيْراً) صفة لمصدر محذوف والتقدير: انتهوا انتهاءً خيراً لكم.. قال وليس نصبه على إضمار «يكن» لأنَّ ذلك يأتي بقياسٍ يبطل هذا، ألا ترى أنَّك تقول: اتَّقِ الله تكن مُحْسِناً، ولا يجوز أنْ تَقُولَ: اتَّقِ الله مُحْسِناً وأنت تضمر تكن، وقريب من هذا رَدُّ المبرد، ورد على بنُ سليمان كلام الفراء الآنفِ الذكر. انظر معاني القرآن ١:٢٩٥، ٢٩٦، وإعراب القرآن ١:٤٧٦.

(٤) من قوله ص ٤٧٨ (الثالث أنَّ الزائد ألفاً أو واواً) إلى هنا سقط من (جـ).

(٥) انظر سيبويه ١:١٤٣. والعامل في هذين المثالين محذوف تقدير: ارجع وراءك، وائت مكاناً أوسع لك. واكتف أنت أمراً خيراً لك.

(٦) في سيبويه ١:١٤٣: (ونظير ذلك من الكلام قوله: انته يا فلان أمراً قاصداً. فإنَّما قلت: انته وأت امراً قاصداً، إلاَّ أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل..).

الأوَّلِ لأنَّها كثرت حتى صارت كالمثل والأمثال لا تغيَّر. ومن ذلك أَنْ يَكونَ في ذكر دِيارٍ، ثم يفسر فيجوزُ أنْ يرفَعَ ويجوز أنْ ينْصِبَ فإذا رفع[1] جعله خبر مبتدأ محذوف تقديره هي، وإذا نَصَبَ جَعَلَهُ منصوباً بإضمارِ فعل تقديرُهُ اذْكر[2]، ولا يجوز إظهار المبتدأ ولا إظهار الفعل لأنَّه كثر فالتُزِمَ الحذفُ.

وأنشد سيبويه:

اعتادَ قَلْبُكَ مِنْ سَلْمى عَـوائِدُهُ ... وَهَاجَ أَهوَاءكَ المكنُـونَةَ الـطَّلَلُ

رَبْـعٌ قواءٌ أذاع المُعْصِـرَاتُ بِهِ ... وَكُلُّ حيران سَارَ ماؤُهُ خَضِلُ[3]

وقال ذو الرمة:

دِيَـارُ مَـيَّـةَ إذْ مـيٌّ تُـسـاعِـفُـنـا ... ولا يُـرى مـثـلُـهـا عـجـمٌ ولا عَـرَبُ[4]

---

(١) في هامش (أ): رفعه.

(٢) في سيبويه ١/١٤١، ١٤٢: (ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

دِيَـارَ مـيـةَ إذ مـيٌّ مُـسـاعِـفَـةٌ ... ولا يُـرى مِثْلُهـا عُجْمٌ ولا عَـرَبُ

كأنه قال: اذكر ديار ولكنه لا يذكر... لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك.. ومن العرب من يرفع الديار، كأنَّه يقول: تلك ديار فلانةٌ..) بتصرف.

(٣) الشعر لعمر بن أبي ربيعة كما في شرح شواهد المغني للبغدادي.
وورد في سيبويه ١:١٤٢. غير منسوب، والخصائص ١:٢٩٦ /٣:٢٢٦، وشواهد المغني للسيوطي ٣١٢ والريح: المنزل. قواءٌ: قفرٌ. أذاع المعصراتُ به: أذهبتْهُ ومحتْ معالِمَهُ والمعصراتُ: السحاب ذوات المطر. والحيران يريد سحاباً تردد بمطره عليه ولازَمَهُ، فهو كالحيران. الساري: هو الذي يسير ليلاً. والخَضِلُ: الرَّطْبُ، ويعني به هنا غزارةَ الماء.
والشاهد قوله: (ربعٌ قوّاءٌ) حيث رفع ربعاً على تقدير مبتدأ قبله. وجوز أبو سعيد السيرافي أن يكون رفع (ربعٌ قواء) بدلاً من الطلل، كأنَّه قال: وهاج أهواءَكَ رَبْعٌ. انظر تقريرات وزيد على سيبويه ١:١٤٢.

(٤) البيت في ديوان ذي الرمَّة: ٧، ومن شواهد سيبويه ١:١٤١، والمبرد في الكامل ٢:٧٥١، وابن السيرافي ١:٥٤٨.
والشاهد (دِيَارُ ميَّة) فإنَّه أورده على الرفع على تقدير مبتدأ محذوف قبله، وسيبويه استشهد به =

وهو كثيرٌ، ومِنْ ذلك قَوْلُهم: «كِلَيْهما وتَمْراً»[1]. تقديره: أعطني كِلَيْهما وزِدْني تَمْراً، وهذا لا يظهر لأنَّه مثلٌ، وكذلك: «هَذا وَلا زَعَماتِكَ»[2] التقدير: ولا أَتوهَّمُ زَعَماتِكَ، وكذلك: «كُلَّ شيءٍ ولا شَتِيمةَ حُرٍّ، لأنَّ هذا كلَّهُ التُزِمَ حَذْفُهُ لكثرة الاستعمال[3]. ومِن العرب مَنْ يرفعُ الخبرَ لكثرة الاستدلال[4] فيقول: كلاهما وتمراً. /وكل شيء ولا هذا، على أنه مبتدأ محذوف الخبر، ولا يظهرُ الخبرُ لكثرة الاستعمال تقديره كلاهما لي، وكل شيء قريب. ومن ذلك أخذتُه بدرهم فصاعدًا، ويجوز أخذته بدرهم ثم صاعدًا فصاعد وزائداً، وما جرى مجراهما فتنصب بإضمار فعل تقديره: فزاد الثمن صاعداً لأنك أخبرت بأقل الأثمان، ثم جئت بالزاد وإن كان الدرهم آخر ما اشتريت به ويسمَّى هذا ترتيب الخبر. ومن ذلك قول العرب: من أنت زيداً؟ هذا في الأصل جواب لمن يقول أنا زيد، فتقول له من أنت زيداً على تقدير من أنت تذكر زيداً[5]. وبعض العرب يرفع فيقول: من أنت زيدٌ. على تقدير ذكرك زيد والرافع والناصب لا يظهران، وقلة الرفع[6] يدلك على أنَّ المحذوفَ ذِكْرُكَ فكان النَّصبُ أحسنَ لما في الرَّفْعِ من الإتِّسَاعِ، ثم صارَ مثلاً في الإنكار، فيقال ذلك لِمَنْ يُنكِرُ عليه السكوت عند السؤال بمنزلة: «الصَّيفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ» صار مثلاً فيْمَنْ يَطلبُ الشَّيءَ في غير وَقْتِهِ، وإنْ كان

= على نصب ديار كأنَّه قال اذكر، قال المبرد: وأكثر ما تنشد العرب بيت ذي الرمة نصباً.. انظر الكامل ٢: ٧٥١.

(١) من أمثلة سيبويه ١: ١٤٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) في سيبويه ١: ١٤٢: (كل شيء ولا شتيمة حرٍّ) أي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر، فحذف لكثرة الاستعمال..).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٥) في سيبويه ١: ١٤٧: (فزعم يونس أنَّه على قوله: من أنت تذكر زيداً، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره، فإنَّه قد علم أن زيداً ليس خبراً ولا مبتدأ، ولا مبنياً على مبتدأ فلا بدَّ أن يكون على الفعل..)

(٦) انظر سيبويه ١: ١٤٧.

أَصلُهُ فِيمَنْ طلب اللّبَنَ في غيرِ إبَّانِه، ومن ذلك: أمّا أنتَ مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك. التقدير: إنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، ثُمَّ حُذِفَتْ كان وجَعَلَ مكانها ما عوضاً لضعف هذا الفعل وانفصلَ الضَّمِيرُ لأنَّه لا يَتصل إلاَّ بعامله وهما يَتعاقَبانِ كتعاقب التَّاءِ والياءِ في الزَّنادِقة[١]، ويجري مجرى هذا إمَّا لا فَافْعَلْ كذا، فما عِوضٌ مِنْ فِعلِ الشَّرطِ. والتقدير: إنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ وهما يتعاقبان هُنا أيضاً، وإذا أَظْهَرْتَ الفعلَ قلتَ إنْ كُنْتَ لا تفعلُ، ولا تَحذِفُ الفعلَ الذي بعد لا[٢] إلاَّ إذا حذفت فعل الشّرطِ، وجعلت مكانه ما وتقولُ: إمَّا كُنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، ولا تقول: إمَّا أنتَ منطلقاً انطلقت معك. ومِنْ ذلك قولُ العَرَبِ: (مرحبًا وأَهْلاً) الذي انتصبَ به مرحب هو محذوف لا يجوزُ إظهارُهُ حذف لأنَّ الحالَ دَالَّةٌ[٣] عليه، لأنّ هذا لا يقال: إلاَّ لِمَنْ تراه قاصداً إلى مكانٍ أو طالباً شيئاً فكأنَّ الفعلَ المحذوفَ[٤] صَادَفَهُ[٥] ذلك، ثُمَّ حُذِفَ والتُزِمَ حذْفُهُ لأنَّهم جعلوا مَرْحَباً بدلاً[٦] منه[٧]، وفعلوا ذلك لكثرةِ الاستعمالِ، وَيجوزُ الرفعُ ويكونُ التقدير: مقصودُكَ مَرْحَبٌ أو مكانُك مَرْحَبٌ، ولا يجوزُ إظهارُ هذا[٨] المبتدأِ، /كما لم يجز إظهارُ الفعلِ، وأَنْشَدَ سيبويه:

إذا جِئْتُ بَوَّاباً لَه قالَ مَرْحَباً
أَلاَ مَرْحَبٌ واديكَ غَيْرَ مُضيَّقِ[٩]

(١) في سيبويه ١:١٤٨: (كما كانت الهاءُ والألف عوضاً في الزنادِقة واليماني من الياء..).
(٢) كذا في (أ) و(ب) و(جـ).
(٣) في (أ) ذلك.
(٤) في (ب) و(جـ): المقدر.
(٥) في (جـ): صادفت. وكذا ورد على هامش (أ).
(٦) في هامش (أ): عوضاً.
(٧) في سيبويه ١: ١٤٩: (فحذفوا الفعلَ لكثرةِ استعمالهم إيَّاهُ، وكأنَّه صار بدلاً من رحبتْ بلادُكَ وأَهُلَتْ، كما أنَّ الحذر بدلاً مِن احْذَر..).
(٨) سقط من (ب) و(جـ).
(٩) البيت لأبي الأسود الدؤلي كما في ديوانه: ١٠٩، وسيبويه ١:١٤٩، وابن السيرافي ١:١٠١. =

فَرفَع ونصبَ على ما ذكرتُ لك.

وَمَّما يَنْتَصِبُ بإضمارِ فعلٍ وَيجُوزُ أَنْ يرتفعَ بإضمارِ مبتدأ، ولاَ يُظهرُ الفعلُ ولا المبتدأُ ما انتصبَ أو ارتفع من الصِّفاتِ التي للمدحِ أو الذَّمِ أو التَّرَحّمِ، فمثالُ المدحِ قوله سبحانه: ﴿ والصَّابِرينَ في البأساءِ والضَّرَاءِ وَحِينَ البَأسِ ﴾[1]. وقالت خِرْنِقُ[2]:

النَّـــازلِيـنَ بكـــلِّ مُـعْـتَــركٍ   والــطَّيّبـونُ معــاقـدَ الأُزُرِ[3]

ومثال الذم قول الفرزدق:

شَغَّــارةً تَقِذِ الفَصيــلَ بِرجْلِهـا   فَــطَّارةً لِقَـــوادِمِ الأَبكَـــارِ[4]

لما قال في البيت الذي قبله:

= ورد غير منسوب في المقتضب ٣:٢١٩، ورواية الشطر الأول في الديوان: (ولمَّا رآني مقبلاً قال: مَرْحَباً).
والشاهد قوله: (ألا مرحبٌ) فإنَّه يروى بالرَّفعِ والنَّصب، وروايةُ سيبويه الرَّفعُ، فيكونُ خبراً مُقدَّماً لقوله: (واديك)، ومضيق صفة لِرَحُبَ كقولك: ألاَ وَسُعَ وديك، ومن روى: (ألا مرحباً) نصبه بإضمار فعلٍ، وجعل (واديك) مبتدأ، و(غير مضيق) خبره، ويجوز على هذه الرواية أنْ يكون) (وادِيكَ) فاعلاً لـ (مرحباً) وينصب (غير مضيق) نعتاً لمرحب. انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١:١٠٢.

(١) سورة البقرة آية ١٧٧، والآية قرئت بالنصب والرفع، فالرفع قراءة الحسن والأعمش ويعقوب. انظر البحر المحيط ٢:٧، في سيبويه ١:٢٤٩: (وَلَوْ رَفَعَ «الصَّابرينَ» على أوَّل الكلام كان جيِّداً، ولو ابتدأ به فرفعتَهُ على الابتداء كان جيِّداً كما ابتدأت في قوله: (والمُؤْتُوْنَ الزَّكاةَ).

(٢) هي خرنق ابنة هفَّان من بني قيس بن ثعلبة، وهي أختُ طرفة ابن العبد لأمه، جاهلية مشهورة، انظر ترجمتها في الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٥، والخزانة ٢:٣٠١.

(٣) البيت في ديوانها ١٠، ١٢، وسيبويه ١: ١٠٤، ٢٤٦، ٢٨٨، والكامل للمبرد ٢:٧٥١، والجمل ٨٢، وابن الشجري ١:٣٤٤، والإنصاف ٢:٢٤٩، والحلل: ١٥.
النازلين: هم الذين ينازلون عدوهم في الحرب، معاقد: جمع معقد وهو معقد الإزار، وطيب المعقد كناية عن العفَّة.
والشاهد نصب (النازلين) على المدح لأنَّ ما قبلها مرفوع على أنَّه فاعل (لِيبْعَدَن). ورفع (الطَّيِّبونَ) على القطع أو على الاتِّباع لِقَوْمِي.

(٤) البيت في ديوانه: ٤٥١، وسيبويه ١:٢٥٣.
والشغارة: هي الناقة التي ترفع رجلها لتمنع الفصيل من الرضاع عند الحلب، وهو مأخوذ شغر =

قد حَلَبتْ عليَّ عِشَارِي

صار مَنْ يُخاطِبُهُ عنده عالماً بذلك، إذ هذه صِفَةُ مَنْ يَحْلُب وقول النابغة:

أَقَــارِعُ عــوفٍ لا أُحــاوِلُ غَـيْـرَهــا
وجــوهَ قُــرُودٍ تَــبْــتَـغِـي مَــنْ تُــجَــادِعُ[1]

ومثال التَّرحُّمِ قولُ طرفةَ:

تَطِيرُ اليابِساتُ ولاَ نَطِيرُ[2]

فَقَد صحَّ أنَّ الفعلَ يُوجَدُ على ثلاثةِ أنواعٍ: مَحْذُوفٍ لا يجوزُ إظْهَارُهُ، ومحذُوفٍ يجوز إظْهارُهُ، وظاهرٌ لا يجُوزُ حَذْفُهُ، [وحذف الفعل[3]] لا يجوز إلاَّ بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون في الكلام ما يطلبه.

الثاني: (أن يكون معه)[4] ما يفسره، والمفسر يكون على ثلاثة أوجه:

= الكلب: إذا رفع رجله ليبول. تَقِذُ، من الوقذ وهو أشد الضرب، والفصيل: ولد الناقة. (فطَّارة)، من الفطر، وهو القبض على الضرع بأطراف الأصابع لصغره. و(الإبكار): البكر، التي نتجت أوَّل بطن. و(قوادمُها): أخلافها، وهي أربعة: قادمان وخالفان، وأطلق عليهما جميعاً قوادم على المجاز.
والشاهد نَصْبُ (شَغَّارةً، وفطَّارَةً) على الذم، وَرفْعَهُمَا على الابتداء جائزٌ.

(١) ديوانه: ٥٠، وسيبويه ١:٢٥٢، والكامل للمبرد ٢: ٧٥٠، والأبيات المشكلة: ٢٨٣، وأمالي ابن الشجري ١:٣٤٤.
والشاهد نصب (وُجُوهاً) على الشتم بفعل محذوف تقديره: أعني.

(٢) صدر البيت:

لَنَا يَوْمٌ وللكَرَوانِ يَوْمٌ

وهو في ديوان طرفة: ٩٤، وجمهرة القرشي ٧٤، وأمثال الضبي ٨٣، والفاخر في الأمثال، والأبيات المشكلة: ٢٤٩.
والشاهد نصب (اليابسات) على الترحم بفعل محذوف تقديره: أعني.

(٣) في (ب) و(جـ): والمحذوف يحتاج فيه. وفي هامش (أ): والمحذوف يكون..

(٤) في (ب): لا يخل ظهوره بالمعنى.

أحدها: لفظ نحو قوله سبحانه: ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِن المشركينَ استَجَارَكَ ﴾[1]. فأحد فاعل بفعل مقدر يفسره استجارك.

الثاني: الحال كقولك لمن تراه قد أشال سوطاً أو شهر سيفاً: زيداً[2]، فهو على تقدير: اضرب زيداً أو اقتل زيداً. ويكون هذا في غير الأمرِ كقولك لِمَنْ رَأَيْتَهُ قد سَدَّدَ سَهْماً: القِرْطَاسَ، تُرِيْدُ: تُصِيْبُ القِرْطاسَ[3]، ودلالةُ الحال كثيرةٌ، وتقولُ لِمَنْ تَراه على هَيْئَةِ الحاجِّ مكةَ واللّهِ: تُرِيدُ: يُرِيدُ مكَّةَ.

الثالث: أَنْ لا يصلح في المكان إلا فعل واحدٌ كقول العرب: المرءُ مقتولٌ بما قُتِلَ به إنْ خِنْجراً. فَخِنْجَرٌ[4] التقدير: إنْ كان خِنْجَراً فخِنْجَرٌ، وكان لا يُفَسِّرُها الحالُ، وهذا أَحْسَنُ في هذا المثالِ، وما كان مثله. ويجوزُ نَصبُهما ويكون/ التقدير فيكونُ[5] الذي يَقْتُلُ به خِنْجَراً، والرفعُ أحسنُ لقربِ المأخذِ وتقليل الحذفِ، ويجوز رفعُهُما[6] ويكون التقدير إن كان مَعَهُ خِنْجَرٌ، وفي هذا التقدير بُعْدٌ، ويجوز رفع الأوَّل ونصب الثاني، وهذا الوجه أبعد الوجوه الأربعة لبعد المأخذ، وإذا أَرَدْتَّ أَنْ تعتبر الأحسنَ فأظْهِرِ الفِعْلَ المحذوفَ، فأحْسَنُهُ في الإضمار أحْسَنُهُ في الإظهارِ.

الثالث: من القسم الأوّل أن يكونَ إذا ظهر لا يَخِلُّ بالمعنى، وَمِنْ هذا مَرَرتُ برجلٍ إلَّا صالحاً، فصالحُ التقدير إن لا يكن صالحاً فهو طالحٌ، ويجوز فطالحاً على تقدير: فقد لقيته طَالِحاً، ويجوز الخفض فتقول إن لا صالحٍ فَطالحٍ. والتقدير: إنْ لا أكن مررتُ بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ فحذفت

---

(١) سورة التوبة آية: ٦.

(٢) سبق هذا المثال في ص.

(٣) انظر سيبويه ١: ١٤٩.

(٤) انظر سيبويه ١: ١٣٠.

(٥) في سيبويه ١: ١٣٠: (إن كان الذي قتل به خنجراً كان الذي يقتل به خنجراً..).

(٦) فتقول: (إنَّ خنجر فخنجر، كأنَّه قال: إن كان معه خنجر حيث قتل فالذي يقتل به خنجر..). سيبويه ١: ١٣١ بتصرف.

حرف الجر وأبقيتَ عَملَهُ كما جاء:

وَفـرْعٍ يُـغَشّـى الـمَـتْـنَ[١] ....

وَحَسُنَ حذفُ الجَرِّ هنا وإبقاءُ عمله هنا لِتَقَدُّمِ حَرْفِ الجَرِّ ومع هذا فالخَفْضُ ضَعيفٌ لكنه حُكِيَ. ومن ذلك قولُ العربِ:

مِن لدُ شَوْلاً فَإلى اتْلائِها[٢]

التقدير: من لد أنْ كانت شَوْلاً، فحذفت كان لأنَّه قد عُلِمَ مَوضِعُها مِن حيثُ لا يَصْلُحُ في الموضعِ غيرُها فهذا نظيرُ إنْ خِنْجراً فخِنْجَرٌ. قال سيبويه: وقد جَرَّهُ قومٌ على سعةِ الكلامِ وجَعَلُوهُ بِمَنْزِلةِ المصْدَرِ[٣]، يُرِيدُ: جَعَلُوهُ بمنزلةِ مِن لدُ صلاةِ العَصْرِ، لأنَّ المصدرَ يقعُ مَوقعَ الزَّمانِ.

فصل

مِن الحرُوفِ الطَّالِبةِ بالأفعالِ ما يحذف بَعْدَهُ الفعلُ، ومنها ما لا يَجُوزُ حذف الفعلِ بعدها كثيراً فيقالُ: هَلَّا خيراً مِنْ ذَلِك[٤]. وتقولُ: جئتُكَ بدرهمٍ،

---

(١) هذا جزء من بيت لامرىء القيس من معلَّقته المشهورة وتمامه:

... أسودَ فاحمٍ أَثيثٍ كقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ

والبيت في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٦٢، برواية: (يزين) بدل (يغشى). وجمهرة أشعار العرب ١: ١٤٥.

وورد برواية المؤلف في أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٣٤، والمقرب ١: ٢٢٧.

الفرع: الشعر التام. والمتن: ما عن يمين الصلب وشماله من العصب واللحم..

والشاهد قوله: (وفَرْعٍ) بالجر لأنَّه عطفه على: (وَجِيْدٍ) في البيت قبله، وحذف حرف الجر وبقاء عمله ضعيف.

(٢) سبق الاستشهاد به.

(٣) انظر سيبويه ١: ١٣٤.

(٤) انظر سيبويه ١: ١٣٦.

فَيُقالُ لك: فَهَلَّا دِيناراً بالنَّصبِ على تقدير فهلَّا أعطيْتَنِي ديناراً.

وقد حُكِيَ الخفضُ في دُنَيْرٍ على تقدير: فَهَلَّا جِئْتَنِي بِدُنَيْرٍ وحُذِفَ حَرْفُ الجرِّ وبقِيَ عَمَلُهُ لِتَقدُّمِ ذكرِهِ، وعلى هذا يَجْري: ائتني بِدَابَّةٍ ولو حِمَارٍ، يجوز في حمار الرَّفعَ[1] والنَّصْبُ والجرُّ والنَّصبُ أحسنُ لأنه أحسنُ في الإظهارِ، وكذلك ألَا طعامَ ولو تمراً يجوز في تمرٍ الرفعُ والنصبُ، والنصبُ أحسنُ لما ذكرتُهُ. ومما ينتصب بإضمارٍ فعلٍ يجوزُ إظهاره ويرتفعُ بإضمارِ مبتدأٍ يجوز إظهارُهُ أَنْ ترى/ الرَّجُلَ قد قدمَ من سفرٍ فتقولُ له: خَيْرُ مَقْدَمٍ، يجوز في هذا الرفعُ على تقدير: مقدمُكَ خَيْرُ مَقْدَمٍ، والنَّصبُ على تقدير: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ[2]، ويجوز ظهورُ النَّاصبِ والرَّافعِ وكذلك لو قِيلَ لك: رَأَيْتُ في النَّوم كذا لَقُلْتَ: خيراً لَنا وشَرّاً لِعَدُّونا بالرَّفعِ على تقديرِ ما رأيتَهُ خَيْرٌ لنا وبالنَّصب على تقديرِ: رأيتَ خيراً لنا، وكذلك لو قيل لك: أُسافِرُ لقلت: مصاحباً معاناً بالرفع والنصب على التقديرَيْنِ المذكُورَيْنِ، [وكذلك لو قيل لك: حَدَّثَ زَيْدٌ بكذا لقلت: صادِقاً بالرفعِ والنَّصبِ على التقديرَيْنِ المذكُورَيْنِ[3]]، وكذلك إذا[4] قلت[5] لمن أوقع أمراً: مُتَعرِّضاً لما لا يعنيه جاز الرفعُ والنَّصبُ على التقديرين وكذلك:

[مواعيدُ عُرقُوبٍ أخاه بيَثْرِبَ[6]]

---

(١) الرفع قبيح عند سيبويه ١: ١٣٦ في: ولو حماراً، ومرَّة قال عنه: (والرفع في هذا ولو حمار، بعيد، كأنّه يقول: ولو يكون ممَّا يأتيني به حمار..)

(٢) انظر سيبويه ١: ١٣٧.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٤) في هامش (أ): لو.

(٥) في (جـ): قيل.

(٦) هذا عجز بيت للشماخ بن ضرَّار الذبياني الغطفاني وصدره:

أَوْعَدْتَنِي مالاً أُحَاولُ نَفْيَهُ

وهو في ملحقات ديوان الشماخ: ٤٣٠، وشرح أبيات ابن السيرافي ١: ٣٤٣، وفرحة الأديب ق ١٩/أ. =

يجوز في مواعيدَ الرفعُ والنَّصبُ على ما ذكرتُهُ، وكذلك: «غَضَبُ الخَيْلِ على اللُّجُمِ» يُرفَعُ ويُنْصَبُ][1]، وكذلك إذا سمعتَ رجلاً يذكر آخرَ فتقول: أهلٌ ذاك بالرّفعِ والنَّصبِ[2]، ويجوزُ ظهورُ الرافع والنَّاصبِ في هذا كله، وفيما أشبَهَهُ. وأمَّا قولُ العرب: راشِداً مَهْدِيّاً. فبمنزلةِ ما صار بدلاً من اللّفظِ بالفعل فهو مِمَّا ينتصبُ بإضمار فعلٍ لا يجوز إظهارهُ، وكذلك إذا رُفِعَ يَلْزَمُ حذفُ المبتدأ.

= ورواية الديوان بيثرب بالثاء، وفرحة الأديب، وابن يعيش ١:١١٣ في رواية، وهذه المصادر تتَّفق في رواية صدر البيت كما أثبتناه وتختلف في كلمة (يثرب) فرواية الديوان وفرحة الأديب (يثرب) بالثاء، ورواية ابن السيرافي وابن يعيش (يترب) بالتاء، وقد تعقب الغندجاني ابن السيرافي في هذه الرواية، قال: والصواب في هذا البيت (يثرب) وهي مدينة النبي ﷺ كانت تسمى في الجاهلية يثرب..

وورد منسوباً للأشجعي في كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٨٧، وابن يعيش ١:١١٣، في رواية عنده لهذا البيت، ومعجم البلدان (يترب) واللسان (ترب) ١:٢٢٤، و (عرقب) ٢٢:٨٥ وهي إسم موضع قريب من اليمامة، وصدر البيت على هذه الرواية:

وعدْتَ وكان الخُلْفُ مِنكَ سَجِيَّةً

وورد هذا الشاهد في سيبويه ١:١٣٧ غير منسوب. وعرقوب هو: عرقوب بن صخر من العماليق يضرب به المثل في خلف الوعد. انظر قصته في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٨٧، ومجمع الأمثال للميداني ٢:٣١١.

والشاهد قوله: (مَواعيدُ عُرْقُوبِ) فإنَّه يُرفعُ ويُنصَبُ.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

(٢) انظر سيبويه ١:١٣٧.

باب لا

اعلم أن «لا» تكونُ جواباً لِمَنْ قالَ[1] هل من رجلٍ في الدّارِ؟ فيقالُ: لَا رَجُلَ في الدّارِ، وما من رجلٍ في الدار، فقد نَابتْ لا منابَ مَا ومَنْ فوجب أَنْ تَعْملَ عملَ مَنْ[2] وأن لا يُفْصَلَ بينها وبينَ معمولِها، كما لا يُفْصَلُ بينَ حرف الجَرِّ والمجرورِ، وأعملتها العرَبُ عمل إنَّ مِن حيثُ كانا للتوكيد. ومِنَ العربِ مَنْ يُعْمِلُها عمَلَ لَيْسَ وهو قَلِيلُ أنشد سيبويه:

فَرَطْنَ فَلَا رَدٌّ لِمَا بُتَّ وانْقَضَى[3]

وأنشد أيضاً:

مَـنْ صـدَّ عَـنْ نِيـرانِـهـا فَـأنـا ابنُ قَيسٍ لا بَـراحَ[4]

(١) في (جـ): يقول.

(٢) تعمل عملها في الدلالة على العموم وفي كون معمولها لا يكون إلّا نكرة، وهي وما عملت فيه في موضع إسم مبتدأ كما أنّ ما من رجل في موضع إسم مبتدأ في لغة بني تميم. انظر سيبويه ١:٣٤٦.

(٣) البيت لمزاحم العقيلي كما سبق.
والشاهد هنا قوله: «فلا رُدٌّ» حيث أعمل «لا» عمل ليس فرفع بها الإسم وهو (رد).

(٤) البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة كما في سيبويه ١:٢٨، ٣٥٤، وابن السيرافي ٢:٨، والمرزوقي في شرح الحماسة ٢:٥٠٦، وحماسة البحتري ٣٧، وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجري ١: ٣٢٣. وأراد بنيران الحرب اشتدادها وعظمتها، يقول: مَنْ =

فإذا أُعمِلتْ عَمَلَ إنَّ فَيُنظرُ فإنْ كان مفرداً رُكِّبَتْ مَعَهُ وبُنِيتْ على الفتحِ ولم تُركب إذا أعملتْ عملَ لَيْسَ محافظةً على بقاءِ لَفْظِ عَمَلِها في حالِ التَّركيبِ، فإنْ كانَ غيرُ مفردٍ وهو المضافُ والمشبيه للمضافِ وهو كلُّ ما عَمَلَ في ما بَعْدَهُ في اللَّفظِ أو في المَوضِعِ رفعاً/ أو نصباً لم تركب معه، لأنّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحدِ وجرى مجراه ما شُبِّهَ بِهِ.

والخبرُ يكون مجروراً أو ظرفاً، ويكون محذوفاً وظاهراً. وأهل الحجاز لا يشترطون في الخبر أن يكونَ مجروراً فتقول: لا رجلَ أفضلُ من زيدٍ، فيكون أفضلُ خبراً، وإذا أعملْتَها عَمَلَ ليسَ قلت: لا رَجُلُ أفْضَلَ بنصب[1] أفضلَ وهو قليلٌ ويجوز أن يكونَ أفضلُ مرفوعاً صفةً على الموضِعِ. أنشد سيبويه:

وَرَدَّ جـازِرُهُمْ حرفـا مُصَرَّمـةً   ولا كريمَ من الولدانِ مَصْبُوحُ[2]

= أعرَض عن الحرب تَارِكَاً لها أو سَائِماً مِنْهَا فإني لا تارك لها ولا سائم..).

والشاهد قوله: (لا براح) حيث أعمل لا عمل ليس.

(١) في (أ): بالنصب، وما أثبتناه من الهامش، ومن (ب) و(جـ).

(٢) البيت لحاتم الطائي كما في ديوانه: ١٢٣، والمفصل للزمخشري ١: ٢٩، وقد شكَّك ابن يعيش في نسبته، قال في شرح المفصل ١: ١٠٧، وأنشده لحاتم الطائي وما أظنه له، قال الجرمي: هو لأبي ذؤيب الهذلي، ولا يوجد في ديوان الهذليين، ولا في شرح أشعار الهذليين. ونسبه الأعلم ١: ٣٥٦ لرجل من الثيب، وصوَّبه العيني ٢: ٢٦٩.

والشاهد في سيبويه ١: ٣٥٦ غير منسوب، وابن السراج في الأصول ١: ٤٦٩، والموجز ٥٣، وابن الشجري في أماليه ٢: ٢١٢.

والبيت ملفَّق في بيتين، فصدره مأخوذ من البيت الذي قبله، وعجزه من البيت الثاني، وهما في الديوان والعيني كما يلي:

ورد جــازرهــم حــرفــاً مــصــرمــة   في الـرأس منهـا وفي الأشـلاء تمليـح

إذا الـلقــاح غــدت ملقى أصـرتهــا   ولا كــريـم من الــولــدان مـصــبــوح

الجازر: هو الذي ينحر الذبائح. والحرف: الناقة الضامر، أو الصلبة القوية شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه. مصرمة: هي التي قطع لبنها لقلَّة المرعى. مصبوح: يسقي الصبوح، وهو شرب الغداة.

يَجُوزَ لك في مصبوحٍ أن يكونَ خبراً ويجوز أنْ يكُونَ صفةً على الموضعِ، ويكونَ الخبرُ محذوفاً أو يكون من الولدان خبراً، والحرف النَّاقةُ الضامر، والمصرّمة المقطوعة اللبن.

فصل

اعلم أنَّ لا إذا عملت في المضافِ، وكان مضافاً إلى المعرفةِ بالألفِ واللَّامِ، فلا بدَّ من إقحامِ لامِ الجرِّ بَيْنَ المضافِ والمضافِ إليهِ ليزولَ قُبْحُ اللّفظِ لأنّها لا تَعْمَلُ إلَّا في النكرةِ الشّائعةِ، وما يضافُ إلى المعرفةِ من الأسماءِ معرفةٌ في جميع أبوابِ العربيةِ، غير أبواب مخصوصةٍ أذكُرُها بعد إنْ شاء الله مَعرفةً فتقول: لا أبا لزيدٍ، وزيدٍ مَخْفُوضٍ باللَّامِ، وإنْ كانتْ زائدةً وعلق الاسم ولم يعمل في اللفظ[1] لأنَّ الاسماءَ قد جاء فيها التَّعليقُ[2] ولم يأتِ في الحروف، ويدلك على إضافَةِ الأب إلى زيدٍ ثُبُوتُ الألفِ ولو كان لزيد خبراً لكان الكلام لا أبَ لزيدٍ، ويجوز حذفُ هذه اللام في الشِّعْرِ قال[3]:

أبــا لــمُــوتِ الَّــذي لا بــدَّ أنِّــي
مُــلاقٍ لا أَبــا لــكُ تــخَــوِّفــيــنِــي[4]

والشاهد رفع (مصبوح) على أنَّه خبر لـ (لا) لعاملة عمل إنَّ، ويجوز أن يكون صفة لإسم لا والخبر محذوف.

(١) يرى المؤلف أنَّ خبرَ لا معمولٌ لإسْمِها قبلَ دُخولِ لا عليه، ولا عَمَلَ للا إلَّا في الإسم، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصرين إلَّا الأخفش ومن تبعه فإنَّهم يرفعون الخبر بلا لدخولها على المبتدأ والخبر. انظر ابن يعيش ١:١٠٦.

(٢) سبق الكلام على التعليق في الأسماء، انظر ص ٣٦٦ و٣٧٤.

(٣) هو أبو حية النميري كما في اللسان (أبي) ١٨/١٢، والخزانة ٢:١١٨.
ونسبه الصيمري في التبصرة ١:٣٩١ لعنترة وليس في ديوانه ونسبه ابن الشجري في أماليه ١:٣٦٢ للأعشى وليس في ديوانه.

(٤) البيت غير منسوب في الكامل ٢:٤٨٧/٣: ٩٥٣، والمقتضب ٤: ٤٧٥، والأصول لابن =

وَنَظِيرُ لا أَبا لكَ: قَوْلُهمُ في النِّداءِ: يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ [1]، وقد مضى الكلامُ في هذا في باب المفعولِ فيه وفي بَابِ التّرخيم[2] وتقول: لا غلامَيْنِ ولا جَاريتَيْنِ لك ويكونُ خبرُ لا غلامَيْنِ محذوفاً دَلَّ عليه الكلام. وإذا قلتَ: لا غلامَيْنِ ولا جَارِيَتَيْنِ لَكَ. فإنْ جعلتَ لا الثانية زائدةً فلك خبرٌ[3] عنهما، وإنْ جعلتَ لا الثانية كالأولى كان لك خبرُ جاريتَيْنِ، ودلَّ على خبرِ لا غلامين. وتقول: لا أَمْرَ يومُ الجمعةِ لك إذا جعلتَ يوم الجمعةِ متعلقاً بلك. فإنْ جعلته مُتعلّقاً/ بأمرٍ نونت آمراً لأنَّ لا إذ ذاك داخلةٌ على ما أشبَهَ المضاف. قال الله عَزَّ وجل: ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَومَ ﴾[4]. فالخبرُ عَلَيْكُم وبه يتعلّقُ الظّرفُ. وتقول: لا راغباً إِلى اللَّه لَكَ، ولا مُغْيِراً على الأعداءِ لَك، إذا جَعَلْتَ إلى اللَّهِ مُتَعَلِّقاً براغبٍ وعلى الأعداءِ بمغير، فإنْ لم تجعلْهُمَا من صلةِ راغبٍ ومغيرٍ لم تُنوّن، وتقول: لا نزولاً على عمروٍ، كما تقول: لا غلاميَّ لك، لأنَّ المضاف إلى المعرفة في هذا البابِ لَا يَتعرّفُ بالإضافةِ على مَا يَتَبَيَّنُ في باب الإِضافةِ إنْ شاءَ اللّهُ، والمصدّرُ المُقدَّرُ بِأَنْ والفعل يَتنَزَّلُ مَنْزِلَةِ المضافِ.

فصل

إذا نُعِتَ المفردُ المبني على الفتح نحو: لا رجلَ، جاز لك في النعت ثلاثةُ أوجهٍ إنْ كان مُتصِلاً:

= السراج ١: ٤٧٥، والخصائص ١: ٣٤٥، وابن يعيش ٢: ١٠٥.
والشاهد قوله: (لا أبا لك) فإنَّ أصله الإضافة: (لا أباك) فزيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(١) هذه الكلمة من بيت للنابغة، انظر الكلام على البيت في ما سبق

(٢) انظر ص ٣٨٢ و٤٧٧

(٣) في (جـ): خبراً.

(٤) سورة يوسف آية: ٩٢.

أحدها: أنْ تركب الصفةَ والموصوفَ بعدما تزيلُ تَرْكِيبَ، لا، لأنَّه لا يكون ثلاثةُ أشياءٍ كالشيء الواحدِ فتقول: لا رجلَ عاقِلَ في الدنيا، وَرُكِّبا هنا كما رُكِّبَ في قولك: هندٌ بِنْتُ فلانٍ في لغة من صَرَفَ هنداً. وقد مَضَى الكلامُ في هَذا[1].

الثاني: أَنْ تحمِلَ الصّفةَ على اللَّفْظِ فتقولُ: لا رجلَ عاقلاً في الدنيا الآنَ، وجاز هذا لأنَّ هذهِ الحَرَكَةَ شَبِيْهَةٌ بحركةِ الإعرابِ مِنْ حيثُ كانت توجدُ بوجودِ كلمةٍ قَبْلَها وتعدمُ بعدَمِها.

الثالث: أَنْ تحملَ الصفةَ على الموضعِ فترفعُ، لأنَّ لا رجلَ بمنزلةِ مَا مِنْ رجلٍ، فكما تقولُ: ما مِنْ رجلٍ عاقلٍ بالخفضِ وبالرَّفعِ جاز لك هُنا وَجْهَانِ: فالنصبُ في لا رجلَ عاقِلاً نَظِيْرُ الخَفْضِ في قولك: ما مِنْ رجلٍ عاقلٍ، والرفعِ في الموضعينِ سواءٌ فإن فصلتَ بينَ الصفةِ والموصوفِ بطلَ التركيبُ وبقيَ الوجهانِ على ما ذكرتُه، فإنْ كان النَّصب صحيحاً نحو: لا غُلامَ رجلٍ عاقلٍ عندك، جازَ لك الحملُ على اللّفْظِ والحملُ على توهم مَا مِن غُلامِ رجلٍ عاقلٍ عندك وَبَطَلَ التركيبُ وإنْ كان متصلاً لأنَّ المضافَ لا يُركَّبُ مع لا فلا يُركَبُّ مع الصفةِ، وعطفُ البيان يَجْرِي مَجْرَى النَّعتِ في الوجوه المذكورةِ كُلِّها. وأما عطفُ النسق فيجوزُ لك فيه وَجْهَان: الحَمْلُ على اللَّفظِ فَتَنْصِبُ، والحَمْلُ على المَوْضِعِ فترفعُ قال[2]:

---

(1) انظر ص ٤٦٢.

(2) لم أقف على قائله، وقد وردت أقوال مختلفة في نسبته وكلها لا تقطع الشك في قائله. فقد ذهب القيسي في شواهد الإيضاح (ق ٩٥) إلى أنَّه للكميت الأسدي، وفي شواهد الكشاف ٤: ٣٩٨ أنَّه للفرزدق، وليس في ديوانه، والذي في ديوانه ٢٨٠:

فدى لهم حيا نزار كلاهما ... إذا الموت بالموت ارتدى وتأزَّرا

وفي ٢٩٥:

لقيتم بني استاهن بن حرة ... إذا الموت بالموت ارتدى وتأزَّرا =

لا أَبَ وابناً مِثْلَ مَرْوانَ وابْنَهُ[1]

وقال[2]:

لا أُمَّ لِي إنْ كانَ ذاك وَلا أَبُ[3]

ولا الثانية زائدة كذلك تقول: لا غلامَ رجلٍ ولا صاحِبَ /رجلٍ عندك إذا جعلت لا الثانية زائدةً للتوكيد لأنَّ لا غلام رجلٍ في تقدير: ما من غلام رجلٍ على حسب ما ذكرتُه وتقول: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللّهِ، يجوز لَك في قُوَّةٍ الرفعُ حمَلاَ على الموضعِ والنَّصبَ حَمْلاً على اللّفظِ وتكونُ لا زائدةً وإنْ جعلتَ لا الثانية كالأولى رَكّبْتَ الثانيةَ، كما رُكّبتِ الأولى، وَلَمْ أذكُرْ عَملَ

= وذكر العيني ٢ : ٣٥٥ أنَّ البيت لرجل من عبد مناف من كنانة وفي الخزانة ٢ : ١٠٣ البيت من الخمسين التي لا يعرف قائلها.

(١) تمامه:

إذا هُوَ بالمجدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرا

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٤٩، والمبرد في المقتضب ٤ : ٣٧٢، وابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٨٨، وابن السيرافي ١ : ٦٦٥، والفارسي في الإيضاح ١ : ٢٤١.

والشاهد قوله: (وابنا) حيث نوَّنه وعطفه على محل اسم لا النافية. وجوز سيبويه رفعه عطفاً على محل لا مع إسمها.

(٢) القائل رجل مِنْ بَنِي مَـذْحـج في سيبويه ١ : ٣٥٢، ولهَنِي ابن أحمر الكناني في المؤتلف والمختلف ٣٨، ويُنسبُ لمنقد بن مرَّة الكناني، ولعمر بن الحارث الكناني عند المرزباني في معجمه ٢١٥. ونسبه ابن السيرافي لزراقة الباهلي، ونسبه ابن الأعرابي في فرحة الأديب ١٠/أ لعمرو بن الغوث الطائي، وفي الخزانة ١ : ٢٤٢ أنَّه لضمر بن جابر، وقيل غيره هؤلاء.

(٣) صدره:

هذا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِه

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٢ والمبرد في المقتضب ٤ : ٣٧١، وابن السراج في الأصول ١ : ٤٧٠، والموجز ٥٣، والقاري في الإيضاح ١ : ٢٤١.

والشاهد عطف (ولا أبُ) بالرفع على موضع لا وإسمها ولا الثانية زائدة. وهناك أوجه أخرى من الإعراب في (ولا ب).

ليسَ لِضَعْفِهِ[1] وقلّتِه فلا يقالُ ما وُجِدَ عَنْهُ مَنْدُوحةٌ. فإنْ قُلْتَ: لا غلامَ لَكَ ولا لِلْعبَّاسِ لم يَجُزْ في العباس إلّا الرفعَ[2] ويُحْمَلُ على الموضعِ ولا يُحْمَلُ على اللّفْظِ لأنَّ لا لا تعملُ في المعارفِ والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوفِ عليهِ. وأما البدَلُ فلا يكونُ إلّا على الموضعِ ولا يكونُ على اللّفْظِ لأنَّ لا لا تعملُ محذوفةً، والبدلُ على تقديرَ تَكْرارِ العاملِ، ولأن لا لا تَعْمَلُ إلا في النكرةِ الشائعةِ لأنّها تَجْري في عملِها مَجْرَى مِنْ الزائدةِ، وأمَّا التوكيدُ فلا يكونُ في هذا البابِ لأنَّ النكرةَ لا تُؤكَّد[3].

فقد صح مِمّا ذكرتُهُ أَنَّ لا لا تَعْمَلُ عَمَلَ إنَّ ولا عَمَلَ ليسَ إلا بشروطٍ أربعةٍ:

أحدها: أنْ يكونَ الاسمُ الذي تَدْخُلُ عليه نكرةً.

الثاني: أَنْ تكونَ النكرةُ يُرادُ بها استغراقُ الجنسِ.

الثالث: أَنْ لا يُفْصَلُ بينها وبين النكرةِ بفاصلٍ.

الرابع: أَنْ تكونَ جواباً لِمَنْ قال: هل مِن كذا. فإنْ دَخَلَتْ على معرفةٍ[4] فلا تعمل ويلزم التكرَارُ فتقولُ: لا زيدُ في الدارِ ولا عمرُو، وكذلك

---

(١) في حالة الرفع للإسم الواقع بعد لا الثانية تكون لا الثانية عاملة عمل ليس ويقدر لكل منهما خبرٌ مناسبٌ وقد ضعف المؤلف هذا الوجه.

(٢) انظر سيبويه ١: ٣٥٦.

(٣) جوز الكوفيون والأخفش في باب التوكيد توكيد النكرة إذا أَفادتْ، ومنع البصريون توكيد النكرة مطلقاً، انظر شروح ألفية ابن مالك لقوله:

وإن يُفِدْ توكيدُ منكورٍ قُبِلْ   وعن نحاةِ البَصْرَةِ المنعُ شَمَلْ

وابن يعيش ٣: ٤٥، والهمع ٥: ٢٠٤، ٢٠٥.

(٤) هذا هو مذهب جمهور البصريين، وخالفهم الكوفيون، فأجاز شيخهم الكسائي إعمالها في العلم المفرد، نحو: لا زيد، والمضاف إلى كنية نحو لا أبا محمدٍ، أو إلى الله أو إلى الرحمن، والعزيز، نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز، ووافقه الفراء على لا عبدالله. قال: لأنّه حرف مستعمل، يقال لكل أحد: عبدالله، وخالف في الأخيرين لعدم لزوم الاستعمال فيهما. وجوَّز الفراء إعمالها في ضمير الغيبة نحو: لا هو، ولا هِي، وفي إسم الإشارة نحو: لا هذين لك، ولا هاتين لك.. انظر: الهمع ٢: ١٩٣، ١٩٤.

إذا كانت النكرةَ لا يراد بها استغراقُ الجنس نحو: لا رجلُ واحد في الدار ولا اثنان، وكذلك إذا فصلت بين لا والاسم نحو: لا في الدار رجلٌ ولا في السوق. وكذلك إذا دخلت على الفعل الماضي وأنت لا تريد به الدعاء لا بدَّ من التَّكْرَار فتقولُ: لا تَكَلَّمَ زيدٌ ولا سكتَ، وكذلِكَ إذا دخلت على مفردٍ أو جملةٍ وُضِعَتْ مَوْضِعَ المفردِ نحو: مررت برجلٍ لا ضاحكٍ ولا باكٍ، وكذلِك إذا قلت: مررت برجلٍ لا يضحكُ ولا يبكي لأنَّ لا يضحك في موضع لا ضاحكٍ، وكذلك إذا قلتَ: لا سَاكتٌ ولا مُتَكلِمٌ، وكذلك إذا قلتَ: جاءني زيدٌ لا فرحاً ولا ترحاً، فلا بدّ فيها من التكرار إذا دخلت على الصفة أو الحال أو الخبر أو ما أصله أنْ يكونَ خبراً مفردةً كانت أو جملةً ففي هذه المواضع يلزم التكرار في الأعرف لأنَّها في هذه المواضع ردُّ على مَنْ يقول: أفي الدار زيدٌ أم في السوق؟ /فتقول: لا في الدار ولا في السوقِ، لأنَّه لا يقول هذا حتَّى يعتقدُ أنَّ (زيداً في الدار أو في السوق)[1] فصار عندك كأنَّه قال: زيدٌ في أحدهما فقلت له: لا ليس في أحدهما، ولذلك لزمت التَّكرار ولا تكون ضِدَّ نعم. وأما قول العربِ: لا قَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلْ، فأجْرِيَ مَجْرَى لا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلْ[2]، وكذلِكَ لا سَواءٌ جَرَى مَجْرَى لا يَسْتَويانِ لأنَّهُ في معناهُ لأنَّك[3] تقولُ: هما لا سواءُ فلم تُكَرِّرْ لا سواء، كما جاء أَبَي زَيْدٌ إلَّا الخيرَ لأنّ أبي في معنى لَمْ يُرِدْ، وكما أَجْرَوا يَذَرْ مَجْرى يَدَعْ، وقَدْ جاءتْ في الشِّعرِ غَيْرَ مُكَرَّرَةٍ داخلةً على المعرفةِ. أنشد سيبويه:

بَـكَـتْ جـزعـاً واسْـتَـرْجَـعَـتْ ثُـمَّ آذنَـتْ
رِكَـائِـبُـهـا أنْ لا إلـيـنـا رُجُـوعُـهـا[4]

---

(١) جاء في هامش (أ) وفي (جـ): أنَّه في أحدهما.

(٢) انظر سيبويه ١ :٣٥٧.

(٣) في (جـ): لا تقول.

(٤) لم أقف على قائله، والبيت في سيبويه ١ :٣٥٥، والمقتضب ٤ :٣٦١، والأصول ١ :٤٧٨، وأمالي ابن الشجري ٢ :٢٢٥، والمفصل. =

أجراها مجرى ما، وذكر يعقوب:

وأيّ أمرٍ سيّىءٍ لا فَعَلَهْ[1]

أراد لم يَفْعَلَهُ أو ما فَعَلَهُ، وهذا كلُّه مَوضِعُ ما.

وأما لا فإنّما توجد في ستة مواضع:

أحدها: في الدّعاءِ نحو: لا غفرَ اللّهُ لَهُ، وَمِنْ هذا لا مَرْحَباً ولا أهلاً.

الثاني: أنْ تكونَ ضِدَّ نعم، يقولُ القائِلُ: قد جاء زيدٌ فتقولُ لَهُ: لا أو نَعَمْ، وكذلك إذا قال: أجاءَ زيدٌ؟ فتقول: لا أَوْ نَعَم. وكذلك إذا قال: أقام زيدٌ أم عمرو؟ فتقول: لا. وهِيَ التي ذكرت أنَّها تكرر.

الثالث: أَنْ تكونَ جواب فَّعل زيدٌ غداً فتقولُ لا يفعلُ.

الرابع: أن تكونَ جوابَ القسم فتقولُ: واللّهِ لا أفعلُ، ويجوزُ حَذْفُ هذه خاصةً. قال الله سبحانه: ﴿ تاللّهِ تَفْتَؤا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[2]. ولا تجد

= استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل كراهة فراق الأحبَّة، أو أنَّها قالت: إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون. وهذا عند نزول المصيبة. آذنت: أشعرت وأعلمت. ركائِبُها، جمع ركوبة: وهي الراحلة التي تركب.

وأنْ مفسرة لأنَّها جاءَتْ بعد معنى القول، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ مخفَّفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوفاً.

والشاهد قوله (لا إلينا رُجُوعها) حيث دخلتْ على معرفةٍ ولم تكرر لوجود الفاصل بينها وبين المعرفة وهو ضرورة.

(١) أورد يعقوب بن السكيت هذا الرجز في إصلاح المنطق: ١٥٣، غير منسوب وابن الشجري في أماليه ٢: ٩٤، وابن هشام في المغني ٢٤٣. والرجز لعفيف العبدي كما في اللسان (زَنَأ) وقبل البيت:

لا هـم إنَّ الـحـارث بـن جَـبَـلَهْ   زنَّـا عـلى أبـيـه فَـقَـتَـلَهْ
وركِـب الـشَّـادِخـة الـمُـحَـجَّـلَهْ   وكـان فـي جـارَاتِـهِ لاَ عَـهْـدَ لَـهْ
فَأَيُّ شيْءٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ

والشاهد قوله (لا فعلِه) فإنَّ «لا» هنا بمعنى لَمْ، أو بمعنى ما، أَيْ لم يَفْعَلَه أَوْ مَا فَعَلَهْ.

(٢) سورة يوسف آية: ٨٥.

حرف نَفْيٍ يُحذَفُ في السِّعةِ غيرَ لا في القسمِ.

الخامس: أَنْ تدخلَ بينَ الجارّ والمجرورِ ولا تُؤَثِّرُ في اللّفظِ. وأمّا المعنى فمحافظ عليه. تقول: جئت بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شَيىءٍ، وتُسَمّى هذه ملغاة.

السادس: أَنْ تكونَ جوابَ مَنْ قَال: هل مِنْ كذا، ولَهُ وُضِعَ هذا البابُ، وإذا وجدْتَها في غيرِ هذه المواضعِ السِّتَةِ فقد وُضِعَتْ مَوْضِعَ ما قالوا مَرِضَى حتَّى لا يَرْجُونَهُ، أيْ هو الآن لا يُرْجى، وإنَّما هذا مَوْضِعُ ما واللّهُ الموفق بفضله.

مسألة:

لا خيرَ بخير بَعده النَّارُ، إنْ جعلْتَ الجملةَ صفةً لخيرٍ الثاني جازَ لك في الباءِ أنْ تكونَ بمنزلةِ في كأنَّه قال: لا خَيْرَ في خير بعده/ النار، كما تقول: نزلت بالبلد وأن تكون زائدة، ويكون التقدير: لا خيْرَ بعده النَّارُ خيرٌ. فإن جعلتها صفة لِخيرٍ الأول فتكون البا زائدة.

مسألة:

قال الشاعر(١):

لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ لِلْمَطِّي(٢)

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من شواهد سيبويه ١: ٣٥٤، والمبرد في المقتضب ٤: ٣٧٤، وابن السراج في الأصول ١: ٤٦٥، برواية (اليوم) بدل (الليلة)، وابن الشجري في أماليه ١: ١٣٩، وابن يعيش ٢: ١٠٣.

هيثم: هو هيثم بن الأُشتر كان مشهوراً بين العرب يحسن الصوت في حدائِه.

والشاهد نصب العلم (هيثم) لتأوله بالنكرة لأنَّه أراد: لا مثل هيثم، أو أنَّه لاشتهارِهِ صار شائعاً كأنَّه إسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل دخول لا عليه.

ليس هيثم هُنا علماً، وإنَّما جعَلَه شَائِعاً، وكذلِك: ولا أُمَيَّةَ بِالبِلاد، وكذلك: قَضِيَّةٌ ولا أبا حسنٍ، هذا كله لم تدخل عليه لا حتَّى جُعِلَ شائعاً، وعَلِمَ المخُاطَبُ أنَّ عليّاً وَهَيْثَماً وأُمَيَّةَ قد دَخلُوا تحتَ هذا النَّفْي.

مسألة:

ألفُ الاستفهامِ تَدْخُلُ على لا ويكون ذلك على أربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: التوبيخُ، كما قال حسَّانُ:

أَلَا طِعَانَ وَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً ... إلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنانِيرِ[1]

وكما قالَ في مثلٍ: أَفَلَا قِمَاصَ بالعَيْرِ[2]. فالحكم باقٍ على ما تقدَّمَ في الاسم وفي التَّابِعِ، ومَنْ قَالَ: لا غلامَ ولا جارِيَةَ قال: أَلَا غلامَ ولَا جَارِيَةَ[3].

الثاني: التَّمَني، فالحكمُ باقٍ على ما تقدَّمَ إلَّا في التَّابِع غير البدِل، فإنَّه يَجْرِي على اللَّفْظِ ولا يَجْرِي على الْمَوْضِعِ فتقولُ: أَلَا غلامَ أَفْضَلَ مِنْ

---

(١) البيت في ديوانه حسان ٢١٥ من قصيدة يهجو فيها بني الحارث بن كعب رهط النجاشي الشاعر، وانظر سيبويه ١:٣٥٨، والعيني ٢:٣٦٢، والخزانة ٢:١٠٣.
ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١:٥٨٨ لخدَّاش بن زهير، قال ابن السيرافي: هجا خدَّاش بهذا الشعر قوماً من بني سهم من قريش من أجل مسابقة جربت بينهم وبينه، وتعقَّبه الغندجاني في فرحة الأديب في المناسبة، وأثبت أنَّ البيت للخدَّاش بن زهير وأورد القصيدة، انظر فرحة الأديب ٥٧/ ب ص ٢١١.
العادية: الخيل تعدو بأصحابها في القتال.
التجشؤ: التنفس عند الامتلاء بالطعام.
التنانير: الكوانين التي توقد فيها النار أو ما يخبز فيه.
والشاهد قوله: (ألا) حيث أعملها مع دخول الاستفهام عليها لعدم تغير معناها به.
(٢) المثل في اللسان (قمص ٣٥١/٨) وفي مجمع الأمثال ٢:١٩٨ بلفظ (ما بالعير من قماص).
والقماص: الوثب وهو بضم القاف وكسرها. والعير: حمار الوحش. والمثل يضرب لمن ذلَّ بعد عزٍّ.
(٣) انظر سيبويه ١:٣٥٩.

زيدٍ بالنَّصْبِ. ولا يَجُوزُ الرَّفعُ[1]. ويُحْمَلُ على المَوْضِعِ لأنَّه دخله معنى اللّهُم هَبْ لَنا غلاماً أفضلَ مِنْ زيدٍ، وخالفَ في هذا المازني[2]. والصحيح ما ذكرتُ لَك.

الثالث: التحضيضُ.

الرابع: العرضُ وحُكْمُهما سَواءُ، يَطْلُبَانِ الْفِعْلِ، ويكونُ الفعلُ ظاهراً ويكونُ مَحْذُوفاً فتقولُ: أَلَا زيداً ضَرَبْتَهُ في العَرْضِ والتَّحضيضِ، ويكونُ زيدٌ منصوباً بإضمارِ فعل.

وحروف العرضِ والتَّحضيض: لولا ولو ما وهلا وألا، وقد تُشَدَّدُ أَلَا وَتُخَفَّفُ هَلَا، والأكثر ما ذكرتُه، ولعلَّه مِنْ قبيلِ البدلِ. قال الشاعر[3]:

أَلَا رجلًا جزاهُ اللَّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[4]

---

(١) يريد أن لا إذا دخلها مع الاستفهام معنى التمنِّي فإن عملها النصب في الإسم ولا خبر لها وهذا هو مذهب سيبويه والخليل والجرمي. انظر سيبويه ١:٣٥٩، والمقتضب ٤:٣٨٣، والأصول ١:٤٨٤.

(٢) المازني يجري «لا» مع التمني مجراها قبل، ويقول: يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه. انظر المقتضب ٤:٣٨٣، والأصول ١:٤٨٥.

(٣) هو عمرو بن قنعاس المرادي المذجحي كما في معجم مقاييس اللغة ٢:٦٨، والعيني ٢:٣٦٦، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٧٧، ٢١٩، والخزانة ١:٤٥٩.

(٤) البيت في سيبويه ١:٣٥٩ غيرَ منسوبٍ والنوادر لأبي زيد ٥٦، وإصلاح المنطق ٤٣١، والأصول لابن السراج ١:٤٨٥، والمفصل ١:٧٥.

والمحصلة التي تحصل الذَّهب من تراب المعدن، كذا في القاموس، قال البغدادي، وهذا كما ترى ركيك، ورواه الأزهري في التهذيب. بفتح الصاد على البناء للمفعول أي مستأجرة، فإنَّ القائل كان يطلب امرأة يتزوجها متعة.

وأنشده الأخفش في كتاب المعاياه، وقال: قوله: محصلة: موضع يجمع الناس، أي يحصلهم، وبعد البيت:

تُرَجِّلُ لِمَّتي وَتَقُمُّ بيتي وأُعْطِيها الأناة إنْ رضِيتُ

وتبيت مضارع أبات: تجعل بيتاً، أي امرأة بنكاح.

والشاهد نصب (رجلًا) وتنوينه لأنَّه على إضمار فعلٍ و «ألا» للتحضيض، والتقدير: ألا تروني =

ذَهَبَ الخليلُ إلى أنَّ ألاَ هُنا على جِهَةِ التَّحْضِيضِ . وذهب يونس إلى أنَّه نُوِّنَ ضَرُورةً[1] كما قال:

سَلامُ اللّهِ يا مطرٌ عليها وكلاهما وجه.

وتُوجدُ ألاَ للاسْتِفتاحِ ، وهي تَدْخُلُ على جُمْلَةٍ فِعْلِيّةٍ كانت أو اسميَّة.

= رجلاً. كذا وجهه عند الخليل. وذهب يونس أن ألا تقيد معنى التمنِّي وأنَّ اسمها نون ضرورة. انظر سيبويه ١ : ٣٥٩.

(١) المصدر السابق.

باب الجر

/الجرُّ لا يكون إلَّا بالإضافةِ، والإضَافةُ على وجهين:

أحدهما: إضافةُ الفعلِ إلى الاسم.

الثاني: إضافةُ الاسم[1] إلى الاسم.

فإضافةُ الفعلِ إلى الاسم تكونُ بحروفٍ وجملتُها أربعَةَ عَشَرَ حرفاً: مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعَلى، وفي، ورُبَّ، ومُذْ، ومُنْذُ، وحاشا، وخلا، والباء، واللام، والكاف، وحتَّى، وهي تَنْقَسِمُ خمسةَ أقسامٍ:

أحدها: ما لا يكونُ إلَّا حرفاً ولا يكونُ إلا خَافِضاً.

الثاني: ما لا يكون إلَّا حرفاً ويكونُ خافضاً وغير خافضٍ.

الثالث: ما لا يكونُ إلَّا خافضاً ويكونُ حرفاً وغيرُ حرفٍ.

الرابع: ما يكونُ حرفاً ويكون اسماً، وإذا كان اسماً لم يخفض.

الخامس: ما يكونُ حرفاً ويكونُ فعلاً.

الفصل الأول: مِنْ، وإلى، وفي، ورُبّ، وحاشا، والباء، وقد مضى الكلام في حاشا في باب الاستثناء، أما مِنْ فتكونُ زائدةً وتكونُ غير زائدةٍ وهي تزادُ بثلاثة شروطٍ.

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) في الترميم.

أحدها: أَنْ تدخلَ على نكرةٍ.

الثاني: أن تكونَ النكرةُ يرادُ بها استغراقُ الجِنْسِ.

الثالث: أَنْ تقعَ بعد غيرِ الواجب. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **مَا لَكُم مِن إلهٍ غيرِهِ** ﴾[1]. فأمَّا قولُ العرَبِ: لِلَّهِ دَرُّكَ مِنْ رَجُلٍ. فالأصل: لِلّهِ درُّكَ مِن الرِّجالِ، ثمَّ استَخَفّوا بمنزلة كل رجل، وقد تَقَدَّم الكلام في هذا في[2] باب تمييز المقادير وما جرى مَجْراها. وأَمَّا قولُهُ سبحانه: ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ** ﴾[3]. فالمعنى يُخَلِّصكم مِن ذُنوبِكُم[4]. ألاَ ترى إلى قوله تعالى: ﴿ **وأحاطتْ بهِ خَطِيئَتُهُ** ﴾[5]. فَمَنْ غُفِرَ لَهُ خَلُصَ منها، لأَنَّها كالسِّباعِ المحيطةِ.

وأَمَّا قولُ العَرَبِ: قدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، (والمعنى شَيءٌ مِنْ مَطَرٍ)[6]. كما قال الله سبحانه: ﴿ **وإنَّ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إلاَّ لَيُؤمِنُنَّ بِهِ** ﴾[7]. المعنى أَحدٍ[8].

---

(١) سورة الأعراف آية: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥.

(٢) سقط من (أ).

(٣) سورة إبراهيم آية: ١٠.

(٤) احتجَّ الأخفش بهذه الآية على زيادةِ «من» لأنَّه لا يشترط لزيادتها الشروط المذكورة، وهو يتَّفق مع الكسائي وهشام من الكوفيين في جواز زيادة مِنْ بغير شرط، والكوفيون غيرهما يشترطون تنكير مدخولها. انظر الأزهية ٢٣٦، وابن يعيش ٧:١٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١:٤٨٥، والهمع ٤:٢١٧.

(٥) سورة البقرة آية: ٨١.

(٦) سقط من (ب)، والمثال المسموع شاهد للكوفيين على زيادة من في الإيجاب، ومثله: قد كان من حديث فَخَلِّ عنِّي. وعند أكثر النحاة أن (مِنْ) هنا للتبعيض، انظر ابن يعيش ٧:١٣، وشرح جمل الزجاجي ١:٤٨٥.

(٧) سورة النساء آية: ١٥٩.

(٨) كذا قدره سيبويه ١:٣٧٥، وتقديره عند الكوفيين وإن من أهل الكتاب إلاَّ من ليؤمن به. انظر معاني القرآن للفرَّاء: ١:٢٩٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١: ٤٦٩.

وإذا كانَتْ غَيْرَ زائدةٍ كانت لابتداءِ الغايةِ في غير الزمان فتقول: جِئتُ من الدّارِ، فالدَّارُ أَوَّلُ غايةِ المجيءِ.

وأَمَّا أخذتُ مِن التَّابوتِ فَدخَلتْ من مكانِ الابتداءِ، وأَمَّا نظرتُ إلى الهلال مِنْ داري مِنْ خِلَالِ السّحابِ، فَمِنْ خلالِ في مَوْضِعِ الحالِ مِن الهلال، والتقدير: بَادِياً من خِلالِ السَّحاب، ولا تَدْخُلُ مِنْ على الزَّمان. فأمَّا قولُهُ سبحانه: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِن أَوَّلِ يَوْمٍ (أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)[1]﴾[2]. التقدير: مِنْ تَأسِيس[3].

وكذلك:

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[4]

---

(١) سقط من (ب) و(جـ).

(٢) سورة التوبة آية: ١٠٨.

(٣) هذا توجيه البصريين للآية الكريمة وذلك ليدفعوا حجَّة الكوفيين في كون مِنْ في الآية لابتداء الغاية في الزمان. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٤٠٥.

والأولى أَنْ تكونَ مِنْ في الآية لابتداء الغاية في الزمان، لأنَّ (أوَّل يوم) مِن الزمان ومثله قوله عزَّ وجل: ﴿إذا نُودِيَ للصلاةِ مِن يومِ الجُمَعَةِ﴾ وحديث أنس بن مالكٍ الثابت في البخاري (فَمُطِرْنا مِنْ يَوْمِ الجمعةِ إلى يَوْمِ الجُمْعَةِ). وقول الشاعر:

مِن الصبح حتَّى تغربَ الشمسُ لا ترى … من القومِ إلاَّ خارجياً مسوما

فأدخل من على الصبح وهو زمان.

وقول القحيف العقيلي:

أتعرفُ أم لا رَسْمَ دارٍ مُعَطّلاً … مِن العامِ تَلْقَاهُ مِنْ عَامٍ أَوَّلا

فأدخل من على العام وهو زمان. والشواهد في هذا كثيرة وقد تؤولها البصريون، ولم يعتدوا بكثرتها، وارتاب أبو علي الفارسي في كثرة مجيء هذا، فقال: ينبغي أن ينظر فيما جاء من هذا، فإنْ كثر قيس عليه، وأنْ لم يكثر تؤول. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١ :٣٨٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ :٤٨٨، ٤٨٩.

(٤) هذا عجز بيت لزهير بن أبي سلمى، وصدره:

لمن الديار بقنة الحجرة

والبيت في ديوانه ١١٠، برواية (ومن شهر) بدل (من دهر). وهو من شواهد الجمل ١٥٠، =

التقدير: مِنْ مَرِّ حِجَجٍ وَمِنْ مَرِّ دَهْرِ.

وتكونُ للتبعيض نحو: أكلت مِن الرغيف فَمِنْ تدلّ على أنَّ الأكل وقع بالرغيف مُبَعّضاً وتدخل هذه على الزّمانِ وعلى غيرِ الزّمان. وأما قوله سبحانه: ﴿ فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ الأَوْثَانِ ﴾[1]. فَمِنْ للتَّبْعِيض، لأنَّ الرِّجْسَ بَعْضُ الأوثان وهو تَعْظِيمُها وعبادتُها. وَأَمَّا غيرُ ذلك فلا يُجْتَنَبُ أَنْ يُطْبَخَ[2] عليه ولا غيرُ ذلِكَ.

وأَمَّا إلى فلا تكونُ إلى زائدة وتكون لانتهاءِ الغايةِ نحو: جِئْتُ مِن الدّارِ إلى المسْجِدِ. وَأَمَّا قولُه سُبْحانَه: ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إلى اللَّهِ ﴾[3]. فَهُو على تقدير مَنْ يُضِيفُ نُصْرَتَهُ إلى نُصْرَةِ اللّهِ، وكذلك: ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوالِكُمْ ﴾[4]. هُوَ على تَقْديرِ: وَلَا تُضِيفُوا أَمْوالَهُم إلى أموالِكُم في الأكلِ. والتَّضمينُ كثيرٌ في القرآن إذا أفادَ اختصاراً[5].

وأمَّا (في) فلا تكون زائدة وتكونُ لِلوعاءِ فتقولُ: المالُ في الكيسِ وقد يُتَّسَعُ في هذا[6] فيقال: زيدٌ ينظرُ في العلم، لمَّا كان العلمُ قد مَنعَهُ أَنْ يَنْظُرَ في غيرِه صار كالوعاءِ المحيطِ بهِ مِن جميعِ جوانبِهِ[7].

= والحلل بشرح أبيات الجمل ١٨١، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٨٩.
والشاهد قوله: (من حجج) حيث أدخل من على حجج وهي زمان، وقد تأولها على حذف مضاف هو المصدر، التقدير: من مر دهر.

(١) سورة الحج آية: ٣٠.
(٢) في هامش (أ): يطأ.
(٣) سورة الصف آية: ١٤.
(٤) سورة النساء آية: ٢.
(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).
(٦) انظر سيبويه ٢: ٣٠٨ ومعاني الحروف للرماني: ٩٦.
(٧) اقتصر المؤلف على هذا المعنى، وَلِفِي معانٍ كثيرةٌ أَوْرَدَتْها كتبُ معاني الحروفِ وبعض كتب النحو. انظر: معاني الحروف للرماني: ٩٦، والأزهية ٢٩٤، ورصف المباني ٣٨٨، والجيني الداني: ٩٩، والمغنى: ١٨٢.

وَأَمَّا (الباء) فتكونُ زائدةً، وتكونُ غيرَ زائدةٍ، وتزادُ في الفاعل. قال الله تعالى: ﴿ كَفى بِاللَّه شَهِيْداً ﴾[1]. ويجوزُ في الكلام: كَفى اللّهُ قال[2]:

كَفى الشَّيبُ والإِسلامِ للمرءِ نَاهِيا[3]

(والأَوَّل أكثرُ ويَلْزَم في التَّعجُّب)[4] نحو: أَكْرِم بزيدٍ، وقد مضى الكلامُ في هذا في بَابِ التَّعجُّب، وتزادُ في المفعولِ وليس بقياسٍ تقول قرأتُ بالسُّورةِ. وقال الله سبحانه: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بأَنَّ اللّهَ يَرى﴾[5]. وتزادُ في المبتدإِ وهو قليلٌ حُكِيَ بحسبك زيدٍ، وتزادُ في الخبر قليلاً. قال الله سبحانه: ﴿والّذِينَ كَسَبُوا(*) السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمثْلِها﴾[6]. وتزادُ في خبرِ ليس، وفي خبرِ ما (الحجازيةِ)[7] قياساً وتُزادُ توكيداً للنفي قياساً. وقال تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْ أَنَّ اللَّهَ الّذي خَلَقَ السّمواتِ والأرضَ ولَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنّ بقادرٍ على أَنْ يُحْيِي الْمَوتى﴾[8]. دخلتِ الباءُ لأنَّ الكلامَ في مَعنى أَلَيْسَ الّذي خلقَ السمواتِ والأرضَ بقادرٍ على أَنْ يُحْيِيَ الموتى.

وإذا كانَتْ غيرَ زائدةٍ فمعناها الإلصاقُ، وقد تَصْحَبُها الإستِعانَةُ. تقول: كتبتُ بالقَلَمِ، وقد تَصْحَبُها المصاحَبَةُ تقول: خرجتُ بِعَمامَتي، والإلصاقُ لا

---

(١) سورة النساء آية: ٧٩.

(٢) هو سحيم عبد بني الحسحاس كما في ديوانه ١٥، ومعاني الحروف للرماني ٣٧، وابن يعيش ٢: ١١٥، وشرح شواهد المغنى: ٣٢٥، والعيني: ٣: ٦٦٥.

(٣) صدره: عُمَيْرَةَ ودِّعْ إنَ تَجَهَّزْتَ غَازِياً.
سبق الاستشهاد بهذا البيت في ص: ٣٦٩.
والشاهد قوله: (كفى الشَّيْبُ) حيث جاء فاعل كفى مجرداً عن الباء الزائدة.

(٤) سقط من (ب) في الترميم.

(٥) سورة اقرأ آية: ١٤.

(٦) سورة يونس آية: ٢٧.

(٧) سقط من (ب).

(٨) سورة الأحقاف آية: ٣٣.

(*) في (أ) و(ب) و(ج): عملوا.

يفارِقُها، فهي له بالوضع . والذي يَظْهرُ لي أنَّ بعمامتي في موضعِ الحال (كأنَّه قال: خرجتُ)[1] مُعْتَمّاً بعمامتي .

فالتقدير: خرجتُ مقترناً بعمامتي، ثُمَّ حُذِفَ مُقْتَرِنٌ. / وأما (رُ بَّ) فالكلام فيها في ثمانية فصول[2]:

أحدها: المعنى ومَعْناها التقليلُ فَهِيَ ضِدَّكَمْ الخَبَرِيَّةِ، وَهِيَ مِثْلُها في الافتِخارِ. فإنْ قُلتَ: وكيف يكونُ الافتخَارُ مع التقليل؟ قلت: يكون ذلك على وجهين:

أحدها: أنَّ الشيىءَ قد يكونُ قليلاً لقلتِهِ في الوجود، فَمَنْ نالَ منه شيئاً صحَّ أنْ يفتخرَ به الفخرُ بِهِ أحقَّ مِن الفخر با[3]لكثير مِمَّا لا يقلُّ وجودُهُ.

الثاني: أن يكونَ قد نالَه كثيرٌ منه، ثم انقطَعَ عنه فَصارَ كالقليلِ فدخلت رُبَّ لذلك.

الثاني: في كَوْنها حرفاً، فَمِن النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّها اسمٌ[4] بمنزلةِ كم، وهذا لا يَصِحُّ لأنَّ كَمْ دخلَ عليها حرفُ الجَرِّ فتقول: كَمْ رجلٍ أفضلُ منك، وكَمْ رجلٍ عاقلٍ، ولولا هذا ما قيلَ في كم إنَّها اسم لأنَّها تَدُلُّ على

---

(١) سقط من (أ).

(٢) في (أ): مواضع، وصوابه من الهامش ومن (ب) و(جـ).

(٣) في (أ): من.

(٤) القول بأن (رب) حرفٌ هو قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ ربّ اسم حملاً على كم، قال ابن عصفور واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

إنْ يَـقْـتُـلوك فـإنَّ قـتـلك لَـمْ يَـكُـنْ ... عـاراً عـلـيـك، وربَّ قـتـلٍ عَـارُ

فرفع عار على أنه خبر رب ورب مبتدأ، وهذا لا حجة فيه، لأنَّ الرواية الصحيحة: وبعضُ قتل عار. وإنْ صحت رواية من روى: ورب قتل عار لم يكن فيه حجة لأنّ عار يكون خبراً لمبتدأ محذوف كأنه قال: هو عار، والجملة في موضع الصفة.. انظر الخلاف في هذه المسألة، في المقتضب ٣: ٥٧، والأصول لابن السراج ١: ٥٠٧، والإنصاف المسألة (١٢١ ص ٨٢٣، وأسرار العربية ١٠٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٤٧٧، وشرح الرضى ٢: ٣٠٨.

معنىً في غيرها ولا يوجدُ في رُبَّ مِن هذاشَيْءُ فيحبُ أَنْ يُقالَ إنَّها حرفٌ ولا يبعد أنْ تُستعمَلُ اسماً ككم في قليل[1] من الكلام، لكن المُسْتَعْمَلَ ما ذكرتُه، وهو الصَّحِيحُ فيها إنْ شاء الله.

الثالث: في أنَّها حرفُ جَرٍ وليستْ داخلةً على المبتدأ بمنزلةِ بحسبك زيدٌ لأنَّ الباء زائدةٌ دخلت للتوكيد، ورب لو أسْقَطْتها لاختل المعنى فليستْ بزائدةٍ[2]، ثم إنَّ الزائد لا يَخْفِضُ إلا أن يكونَ قد نُقِلَ مِن مَوْضِعٍ أصْلُه أَنْ يُخْفَضَ فِيهِ، وربَّ هذا موضِعُها وليستْ مَنقُولةً مِنْ غيرِهِ.

الرابع: أنَّ الذي تَتعلَّقُ به[3] يكونُ ظاهراً ويكونُ محذوفاً، ويكثر حَذْفُهُ لأنَّها أكثرُ ما تُسْتَعْمَلُ جواباً فيقالُ: لك ما لقيتَ عالماً، فتقولُ: ربَّ عالمٍ، تريدُ، ربَّ عالمٍ لقيتُهُ، وأما ربَّ رجلٍ يفهم، فلا يكون رب رجل متعلقاً بيفهم، لأنَّ فعل المضمر لا يتعدَّى إلى ظاهرِهِ وإنْ كان مِن بابِ ظَنَنتُ فيفهم في موضع الصِّفَة لرجلٍ.

الخامس: مخفوضُ رُبَّ يلزم الصفة. فإذا قُلْتَ: رُبَّ رجلٍ لقيتُهُ، فلَقيتُهُ في موضعِ الصفة لرجلٍ ولو كان رُبَّ رجلٍ متعلقاً بلقيته لكان لقيتُ بغير ضميرٍ. قال الشاعر[4]:

---

(١) في (ب): القليل.

(٢) رب ليست بزائدة ولا بأصليه وإنما هي حرف شبيه بالزائد.

(٣) في تعلق رُبَّ خلاف، والراجح أنه لا بدَّ لها مِن متعلق شأنها فيه شأن الباء وغيرها من حروف الجر، ومتعلقها فعل محذوف لا يجوز إظهاره عند البصريين إلَّا في ضرورة الشعر، لأنّ العامل فيها جواب لمن قال: ما لقيت رجلاً؟ فتقول: رب رجل عالم، أي لقيت، ومتعلقها يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً في موضعه، أو مفسراً له. وذهب الرماني وابن طاهر إلى أنَّها لا تتعلق بشيء.

ومواضع المجرور بها النصب أبداً عند الزجاج، فإذا قلت: رب رجل لقيت، فمجرور رب في محل نصب. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٢٨، ٢٩، والتذييل والتكميل ٤: ٤٠/أ. والهمع ٤: ١٨٢، ١٨٣.

(٤) هو الأعشى كما في ديوانه: ١٣، والإيضاح العضدي ١: ٢٥٢، والمفصل ٢٨٦، وابن يعيش =

رُبَّ رفـدٍ هَـرَقْتُـهُ ذلِـكَ الْيَـو م وأَسْـرَى مِـنْ مَعْشَـرٍ أَقْتَـالُ

فقوله مِنْ معشرٍ في موضع الصفة لأسرى[1] لأنَّه مخفوضٌ بربَّ لأنَّهُ معطوف/ على مَخْفُوضهِ[2]، ويمكن أَنْ يكونَ مِنْ مَعْشَرٍ مُتَعلِّقاً بأَسْرى وأَغْنى عن الصفةِ لأنّه يفيدُ ما تفيده الصفةُ والأولُ أحسن، وقد ذكر أبو علي الوجهينِ في غير كتاب الإيضاح.

السادس[3]: لِحاقُ الضَّمير ربَّ. حكى ربَّه رجلاً عالماً وإنَّما دخلتْ رُبَّ على هذا الضَّميرِ لأنَّه لم يقصد قصده[4]، وإنَّما أضمرَ على شريطةِ التَّفسير، كما أضمرَ في نعم رجلاً زيدٌ. والمراد بذلك التعظيم.

السابع: لحاق ما ربَّ فتقول ربما وذلك يكونُ على وجهين:

أحدهما: أَنْ تكونَ ما زائدة فتقول: ربما رجل عالمٍ لقيتُ وتكون بمنزلة (فَبِما نَقْضِهِم)[5] قال الشاعر[6]:

= ٨: ٢٨، ٢٩، والخزانة ٤: ١٧٦، والعيني ٢: ٢٥١. الرفد: القدح الكبير. أهرقته: صَبَبْتُهُ. أقتال: جمع قتل وهو العدو، ويروي أقيال جمع قيل وهو الملوك، وأكثر استعماله لملوك حمير..

(١) أنكر أبو علي أن يكون قوله: (من معشر) صفة لأسرى،لأنَّ أسرى معطوف على رب وهي لا بد لها من صفة، وكذلك ما يعطف عليها، ولذلك (فمن معشر) عنده متعلق بمحذوف صفة لرب لدلالة الكلام عليه. انظر الإيضاح العضدي ١: ٢٥٢.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) في الترميم.

(٣) إلى هنا سقط من (ب) في الترميم.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١: ٢٥٣.

(٥) هذه آية ١٥٥ من سورة النساء. وآية ١٣ من سورة المائدة.

(٦) هو عدي بن رعلاء كما في الأصمعيات: ١٥٣، والأذهية ٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٤، والعيني ٣: ٢٤٣، وورد غير منسوب في رصف المباني ١٩٤.

صقيل: مجلو، وهو بزنة فعي بمعنى مفعول، بصرى: بلدة بالشام معروفة دخلها رسول الله ﷺ لما خرج إلى الشام في تجارة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، ورآه فيها بحير الراهب.

والشاهد زيادة ما بعد رب وعدم كفها لها عن العمل.

رُبَّما ضَرْبَةٍ بَسَيْفٍ صَقِيلٍ   بَيْنَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاء

الثاني: أنْ تكونَ كافةً وإذا كانت كذلك وقعَ بعدها الفعل الماضي ولا يقع بعدها اسم إلَّا في الشعر[1]، وتجري مجرى قلَّما أنشد سيبويه:

وقَلَّما وصالٌ على طُولِ الصدُودِ يدُومُ[2]

فوصال فاعل بفعل مضمر بمنزلة (وإنْ أحدٌ مِن المُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ) ولا يقع الفعلُ المضارع[3] بعدها إلَّا أنْ يكون مقطوعاً به فيجري مجرى الماضي. قال الله سبحانه: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا لَو كَانُوا مُسْلِمِيْنَ﴾[4]. فَتَنَزَّلَ هذا مَنْزِلَةَ رُبَّما وَدَّ (الَّذيْنَ كَفَرُوا)[5]، كما قال تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾[6]. فلما تَنَزَّل مَنْزِلَةَ الماضي حُكِيَ كما يُحْكَى الماضي. أَلَا ترى قَوْلَهُ تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إذْ الأغْلالُ في أَعْنَاقِهِم﴾[7]؛ وإذْ لا يكونُ إلَّا لما

---

(١) ومما جاء في الشعر قول أبي دؤاد الآيادي:

ربما لجامل المؤبل فيهم

وقد خرجه النحاة على جر (الجامل) مرة على أن (ما) زائدة، وخرج تارة على الرفع فتكون ما كافة، ودخلت رب على الجملة الاسمية.

(٢) اجتزء المؤلف قلما من آخر صدر البيت، وتمام الصدر:

صددت فأطولت الصدود..

والبيت في سيبويه ١: ١٢ لعمر بن أبي ربيعة، ونسبه ابن السيرافي ١: ١٠٤ للمرار الفقعسي، والغندجاني في فرحة الأديب ٤/ب ص ٣٦، وابن الشجري في أماليه ٢: ٢٤٤.

وورد البيت في المقتضب ١: ٢٢٢ غير منسوب والمنصف ١: ١٩١/ ٢: ٦٩.

والشاهد مجيىء الاسم بعد قلما والأصل أن يأتي بعدها الفعل، ومجيىء الاسم ضرورة عند غير سيبويه والمبرد إلَّا أن يكون الاسم فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، هذا ما ذهب إليه الأعلم والمؤلف هنا.

وجوز الكوفيون أن يكون ما بعد ما هنا فاعلاً بنفس الفعل المتأخر ويجوز أن يكون فاعلاً للفعل الذي قبل ما، وما زائدة، وهذا للمبرد، انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٥.

(٣) في (جـ): المقبل.

(٤) سورة الحجر آية: ٢.

(٥) سقط من (جـ).

(٦) سورة النحل آية: ١.

(٧) سورة غافر آية: ٧٠، ٧١.

مضىٍ ودخلتْ هنا لأنَّه أمرٌ مقطوعٌ به فَجَرى مَجْرَى الماضي.

الثامن: حذف (رُبَّ) وهي تحذف بعد الواو نحو: وفَرْعٍ يُغَشِّى المَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ[1] والواو واو العطف ولا يجُوُزُ إظهارُ ربّ لأنّ الواو قامت مقامها. ويَدُل على ذلك أنّ واو العطفِ لا تدخلُ عليها، كما تدخلُ على واو القَسَمِ.

وذهب المبرد إلى أَنَّ الواو هُنا بمنزلةِ رُبَّ[2]، واستدَلَّ بوجودِها أولاً، وواو العطف لا تكون أولاً قال[3]:

وقاتِمِ الأعماقِ خَاوِى المُخْتَرق

وهذه أول القصيدة. الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أَنْ يكونَ عَطَفَ على مُتَوَّهمٍ / جرت عادةُ الشعراءِ بذكرِهِ، وَهُوَ ذِكْرُ الدِّيارِ والتَّشْبِيبِ وما جرى مَجْراه.

الثاني: أَنْ يكونَ جواباً فعطف على كلامه، كما تقولُ لِمَنْ سأَلَكَ: هل جاءك زيدٌ؟[4] وهل يجهلُ أحدُ هذا؟ فعطف على كلامِ السّائِلِ، وكما أُضْمِرَتْ (ربّ) بعد الواو أُضْمِرَت بعد الفاءِ وبعد ثُمَّ. قال امرؤُ القيسِ:

---

(١) هذا صدر بيت من معلقة امرىء القيس. وقد سبق الكلام عليه في ص ٤٩٥.
والشاهد فيه هنا حذف رب بعد واو العطف ولا يجوز إظهار رب فلا يقال: ورب فرعٍ لأن الواو نابت عنها.

(٢) انظر المقتضب ٢: ٣١٨، ٣٤٧.

(٣) هو رؤبة العجاج كما في ديوانه ١٠٤ وابن السيرافي ٢: ٣٥٣، وورد في سيبويه ٢: ٣٠١ بلا نسبة، والإيضاح العضدي ١: ٢٥٤، والمنصف ٢: ٣.
والقاتم هو الأغبر، والأعماق جمع عمق وهو البعد، الخاوي: الخالي، المخترق: الذي يمر فيه.
الشاهد فيه حذف (رب) بعد الواو، والأصل: ورب، هذا هو مذهب سيبويه، أمَّا المبرد فيرى أنَّ الواو عوضاً عن (ربَّ) ولذلك جرَّت ما بعدها على تأول رب.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

فَمِثْلِك حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعا[1]

وَمِنْ أبياتِ الحماسة:

فإنْ أهْلَكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ[2]

أرادَ: فَرُبَّ ذي حَنَقٍ لَظَاهُ، وَقَدْ أُضْمِرَتْ بَعْدَ (بل)، أَنْشَدَ أبو علي:

بَـل بَلَدٍ مِـلءُ الفِجَـاجِ قَتَمُـهْ   لَا يُشْتَـرَى كتَّـانُـهُ وجَهْـرَمُـهْ[3]

وجَهْرَمُ قريةٌ بفارس يُعْمَلُ بها ثيابُ الشَّعَرِ، كنى بها عن الحرة وكنى بالكتان عن السّراب.

(**الفصل الثاني**): وهو ما لا يكون إلَّا حرفاً ويكون خافِضاً وغيرَ خافضٍ وهما (اللام) (وحتى)، أمَّا اللام فمعناها الملك والتحقيق يقال المال لَك

---

(١) تمامه: فَأَلْهَيْتُها عِنْ ذي تَمائم مِحْوَلِ

البيت في معلقته في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٩، ومعاني الحروف للرماني ٤٦، والأزهْية ٢٥٣، وورد في سيبويه ١: ٢٩٤ برواية:

ومـثـلِك بـكــراً قــد طَــرَقْتُ وثَـيـبِّـاً   فــألهيتُهــا عــن ذي تمــائِـم مُغْـيَــلِ

ويروى وهو الأكثر: ومرضع بالخفض. المحول: التي قد أتى عليها حول، يقال أحال إذا أتى عليه حول.

والشاهد خفض فمثلك برب محذوفة بعد الفاء، أراد: فَرُبَّ مثلك، ويجوز نصبه بالفعل بعده.

(٢) البيت لربيعة بن مقرم كما في الحماسة ١: ٢٨٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢: ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، وشرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ٥٤/ب، والتذييل والتكميل ٤: ٤٠/أ، وورد غير منسوب في البسيط في شرح جمل الزجاجي للمصنف ١: ٢١٢.

حنق: غيظ وغضب. يقول: إذا مت فرب رجلٍ ذي غيظ تكادُ نارُ عداوته تَتَوقَّدُ تَوقُّداً.

والشاهد قوله: (ذي حَنَقٍ) حيث جر ذي برب محذوفة.

(٣) البيتان لرؤبة كما في ديوانه ١٥٠، والتكملة لأبي علي ٣٦٣. وانظر أمالي ابن الشجري ١: ١٤٤، والإنصاف ٥٢٩.

والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع، وقتمه بفتح التاء والقاف: الغبار.. جَهْرَمُه، جَهْرَم بوزن جعفر هو البساط. وقيل أصلها (جهرميَّة) بياء مشددة كياء كرسي، نسبة إلى جهرم، بلد بفارس كما ذكر المؤلف.

والشاهد قوله: (بل بلد) حيث جر (بلد) برب محذوفة بعد بل.

والعبدُ لعمروٍ، وأمَّا حتَّى فتكونُ على وجهيْنِ:

أحدهما: أن تكونَ بمنزلة إلى فتقول اشتريت الفدان[1] حتى الطريق، أي إلى الطريق. قال الله عز وجل: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[2]. ومِنْ هذا سِرتُ حتَّى أدخلَ المدينة. المعنى إلى أنْ أدخلَ المدينة.

الثاني: أنْ تقعَ للتعظيم أو التَّحقْيرِ نحو: قَدِمَ الحاجُ حتَّى المشاةُ، وأكرمني النَّاسُ حتَّى الأميرُ، فهذه لا بد أن يكون ما بعدها جزاء مما قبلها، ويكونُ الأعلى أو الأدنى وهذه تكون على ثلاثة أقسام:

أحدها: أنْ تكونَ حرف ابتداءٍ فتقول: أكرمني النَّاسُ حتَّى الأميرُ أكرمني. قال الفرزدق:

فيا عجباً حتَّى كَلَيبٌ تَسبُّنِي كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ[3]

وأكثر ما تأتي حتى هنا حرف ابتداء.

الثاني: أن تكون حرف جرٍ فتقول: أكرمني النَّاسُ حتَّى الأميرِ، بالخفضِ، فإنْ قلت: حتَّى الأمير أكرمني، فيكونُ أكرمني توكيداً.

الثالث: أنْ تكونَ حرف عطف، فيكونَ ما بعدها على حسب ما قبلها. وهذا قليل فتقول: أكرمني النَّاسُ حتَّى الأميرُ، برفع الأميرِ ويكون معطوفاً على النَّاس كأنه قال والأمير.

مسألة:

تقول: أكلت السمكة حتَّى/ رأسَها، أكلته الاختيارُ في رأسها النَّصب

---

(١) في هامش (أ): المكان.

(٢) سورة القدر آية: ٥.

(٣) سبق الاستشهاد به في ص ٣٣٤، وأورده المؤلف هنا شاهداً على مجيء حتى ابتدائية داخلة على جملة اسمية.

بإضمار فعلٍ، ويكون ما بعد الرأس مُفَسّراً كما تقدَّمَ في باب الاشتغال ليكونَ ما بعد حتّى معادلاً ما قبلها لأنَّها لا تقعُ أوّلاً ولا بدَّ أنْ يكونَ ما بَعْدَها مردُوداً على ما قَبْلَها ولأنَّها توجدُ من حروفِ العطفِ فيطلب فيها المشاكلة كما يطلب في حروف العطفِ، ويجوزُ في رأسِها الرّفْعُ بالابتداءِ وتكونُ الجملة التي بعده خبراً عنه، ويجوزُ الخفضُ وتكونُ حتّى حرفَ جرٍ ويكونُ أكْلتُهُ بعد ذلك مؤكِّداً.

(الفصل الثالث): ما لا يكونُ إلّا خافِضاً ويكونُ حرفاً ويكونُ اسماً وتلك (عَنْ وعلى وكاف) التَّشبِيه، أمّا (عن) فلا تكونُ زائدةً، ومعناها المجاوزة تقولُ: رَمَيْتُ عن القوسِ، لأنَّ السَّهْمَ جاوز القوسَ، وإذا دَخَلَتْ عليها مِنْ فَهي اسم، قال الشاعر[1]:

فقلتُ للّركْبِ لمَّا أنْ عَلا بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةً قَبْلُ[2]

الحُبَيَّا موضع بالشَّامِ، وإذا لم تَدْخُلْ عليها مِنْ فَهِيَ حرف وهو الأصل فيها، وأمّا على فلا تكون زائدةً ومعناها الاستعلاء فتقول: جلستُ على الحائطِ، فَعَلى وَصَلَت الجُلُوسَ إلى الحائط وليست على بمنزلة فوق. ألا ترى أنك إذا قلت: جلستُ فوقَ الحائطِ، فقد يكون الجلوسُ مباشراً للحائطِ، وقد لا يكون، فعلى هذا إذا قلت: جلست فوقك. يفهم منه غير ما يفهم من قولك: جلست عليك، وإذا لم يدخل عليها حرفُ الجر فهي

---

(١) هو عمير بن سييم القطامي كما في ديوانه: ٢٨، ومعاني الحروف للرماني: ٩٥، والحلل بشرح أبيات الجمل: ٧٥، وابن يعيش ٨: ٤١.

(٢) البيت في الجمل ٧٣ غير منسوب، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٧٦.
الحُبَيَّا: اسم موضع بالشام، والحبيا من الأسماء المصغرة ولا تكبير لها.
نظرة قبل: هي النظرة التي لم يتقدمها نظر، والركب: جمع راكب عند الأخفش، وعند سيبويه اسم جمع وليس بجمع تكسير انظر الحلل: ٧٥.
والشاهد مجيء (عن) اسما بدليل دخول حرف الجر عليها، لأنه لا يدخل حرف على حرف جر مثله.

حرفُ، فإذا دخل عليها حرفُ الجر فهي اسم، فتقولُ: مِنْ عليْه قال[1]:

غَدَتْ مِنْ عليهِ بعدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعَنْ قيضٍ بَزَيْزاء مَجْهَلِ[2]

وصارت بمنزلة مِنْ فَوقِه.

وأَمَّا كافُ التَّشبيهِ فتكونُ زائدةً لتوكيدِ التشبيه، قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3]. والمعنى والله أعلم ليس مِثْلَهُ شيء وتكونُ غيرَ زائدةٍ ومعناها التَّشْبيه. فإذا قلتُ: زيدٌ كعمروٍ، فالمعنى زيدٌ شبيهٍ بعمرو إلَّا أَنَّ شبيهاً لا يحذفُ مع الباء، (لأن الباء)[4] تُوصِلُ الشَّبهَ وغَيرهُ، والكافُ لا[5] تُوصلُ إلَّا الشبه فجاز حذْفُهُ لمَّا علم قال سيبويه: وإذا قُلْتَ: أنتَ كعبدِ الله فقد أضَفْتَ/ إلى عبدالله الشبه بالكاف، وتوجدُ اسماءٌ في الشّعرِ، وفي قليلٍ من الكلام لأنَّها على حرفٍ واحدٍ ولا يوجد اسمٌ ظاهرٌ على حرفٍ واحدٍ فدلَّ على أنَّ أصلَ الكافِ الحرْفِيَّةُ واستعمالُها اسماً اتساعٌ لمّا فُهِمَ منها ما يُفْهَمُ مِنْ مِثْلٍ. قال امرؤُ القيس:

وَرُحْنا بكأبنِ الماءِ يَجْنُبُ وَسْطَنا[6]

---

(١) هو مزاحم العقيلي كما في النوادر لأبي زيد ١٦٣، والحلل بشرح أبيات ا لجمل ٧٨، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨: ٣٨، والخزانة ٤: ٢٥٣.

(٢) البيت في سيبويه ٢: ٣١٠ غير منسوب، والمقتضب ٣: ٥٣، والجمل ٧٣، والإيضاح العضدي ١: ٢٥٩.

الظِّموء: مدة صبرها على الماء وهو ما بين الشربتين، تصل: تصوت أحشاؤها من العطش، والصليل صوت الشيء اليابس.. والقيض: قشر البيض الأعلى الخالي عن البيض. والزيزاء: الأرض الغليظة المستوية التي لا شجر فيها، وقيل هي المغازة التي لا أعلام فيها، وهمزته للإلحاق بحملاق وسرداح.. ومجهل: قفر خال من الأعلام.

والشاهد قوله: (مِنْ عليه) حيث جاءت على اسماً بمعنى فوق بدليل دخول حرف الجر عليها.

(٣) سورة الشورى آية: ١١.

(٤) سقط من (جـ).

(٥) سقط من (أ).

(٦) تمام البيت: تَصَوَّبُ فيه العينُ طوراً وترْتَقي.

=

فهي اسمٌ لدخول الباءِ عليها، وكذلك هِيَ في قوله[1]:

وإنَّكَ لَمَ يَفْخَرْ عليكَ كَفاخِرٍ ضَعِيفٍ[2]

الكاف هِيَ الفاعلة، وكذلك ما أنشَدَهُ سيبويهِ:

وَصَالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنِ[3]

لا بدَّ أنْ تكونَ إحدى الكافينِ اسماً، لأنَّ حرفَ الجَرّ لَا يدْخُلُ على مثلِهِ لا تقولُ مررتُ بيزيدٍ، تريدُ مررت بزيد، وينبغي أنْ يدعى أنَّ الثانية هي الاسم، والأولى زائدة للتوكيد[4]، وتكون بمنزلة قوله سبحانه: ﴿ ليس كمثله شيءٌ ﴾[5].

= والبيت في ديوانه ١٧٦ وأدب الكاتب ١٣٩، والصحاح ٤: ١٤٢٥، وابن الشجري ٢: ٢٢٩. والجواليقي في شرح أدب الكاتب ٣٥٠، وابن عصفور في ضرائر الشعر ٣٠٣.
وابن الماء طائر طويل العنق شبه امرؤ القيس فرسه بهذا الطائر في خفته وطول عنقه. يجنب: يقاد جنباً ولا يركب إكراماً له.
والشاهد في البيت مجيء الكاف اسماً بمنزلة مثل، وهو عند سيبويه ضرورة.

(١) وهو امرىء القيس كما في ديوانه ٤٤، والأضداد للأصمعي: ٥٣، وأضداد ابن السكيت ٢٠٥، والكامل للمبرد ١: ٦٧، وأساس البلاغة (غلب ٣٢٦) ومجمع الأمثال ١: ١١١، وضرائر الشعر ٣٠١.

(٢) تمامه: ولم يغْلِبكَ مِثلُ مُغَلَّب.
والشاهد مجيء الكاف اسماً وهي فاعل يفخر، ولا يجوز أنْ يكون الفاعل محذوفاً، تقديره: ولم يفخر فاخر كفاخر ضعيفٍ، لأنه لا يخلو بعد الحذف أن يقام المجرور مقامه أولاً يقوم، فإن لم يقم مقامه لم يجز ذلك لأن الفاعل لا يحذف من غير أن يقام شيء مقامه، وإن قدر قائماً مقامه لزم أن يكون المجرور فاعلاً، والمجرور بغير حرف جر زائد لا يكون فاعلاً، فلما تعذر حذف الفاعل على التقدير لم يبق إلا أنْ تكون الكاف هي الفاعل.

(٣) الشعر لخطام الريح المجاشعي، واسمه عياض بن بشر كما في سيبويه ١: ١٣، ١: ٢٠٣، ٢: ٣٣١، وشرح أد ب الكاتب للجواليقي ٣٥٠، وضرائر الشعر ٣٠٤، وورد غير منسوب في المقتضب ٢: ٩٥، وسر صناعة الأعراب ١: ٢٨٢، والخصائص ٢: ٢٦٨.
الصاليات: الأثافي، وهي الحجارة التي تنصب تحت القدر. وصلاها: احتراقها بالنار.. ككما يؤثفَيْن: أي مثل ما نصبن أثافي لم يزلن، يقال: أثفيت الأثفية إذا نصبتها، وأثفتها وثفتها.
والشاهد مجيء الكاف الثانية اسماً لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف جر مثله، ولهذا استشهد به سيبويه في الكتاب ١: ٢٠٣.

(٤) المراد بالتوكيد هنا تقوية المعنى لا التوكيد اللفظي.

(٥) سورة الشورى آية: ١١.

(الفصل الرابع): ما يكون اسماً تارةً وحرفاً أخرى، فإذا كان اسماً كان ما بعده مرفوعاً، وإذا كان حرفاً كان ما بعده مخفوضاً وذلك مذ ومنذ.

اعلم أنّ منذ إذا دخلت على الزّمان الحاضرِ فلا تكونُ إلّا خافضةً، ولا تكونُ إلا حرفَ جَرٍ وَهِيَ في الزّمانِ نظيرةُ مِنْ في غير الزّمانِ، وكذلك إذا دخلتْ على كَمْ نحو: مُنْذُ كَمْ سِرتَ؟ ففي هذين الموضعين لا تكون إلّا حرفَ جر، وإذا دخلتْ على الفعلِ الماضي فهيَ اسمٌ فتقول: ما رأيتك مُنْذُ جِئتَني، والأصل مُنْذُ زَمانُ جئتني، فحذفْتَ زمان، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مُنذُ هنا حرف جرٍ، لأنَّ حروفُ الجر لا تدْخُلُ على الأفعالِ، وما عدا هذهِ المواضعِ الثلاثةِ فتكونُ حرفاً وتكون اسماً؛ تكونُ حرفاً إذا خُفِضَ ما بعدها، وتكون اسماً إذا رُفِعَ ما بعدها والرَّفْعُ بعدها قلِيلٌ.

وأَمَّا مُذْ فهيَ محذوفةٌ مِن مُنْذُ[1] ولا تخالفها في شيىءٍ إلا أن الاسمية فيها أكثرُ من الحرفية لمكان الحذف إذا وقعت في غير المواضع الثلاثة وهيَ في المواضع الثلاثة على حكم منذ.

والأصل في مذ منذ[2] إلّا أَنَّ مُنْذُ إذا استعملت حرفاً كان حذفُ النّونِ قليلاً، وإذا استعملت اسماً كان حذفُ النّونِ كثيراً لأن الحذفَ تَصرّف والتصرُّفُ إنما يكونُ في الأفعالِ والأسماء ولا يكونُ في الحروف فلزم لهذا[3] أن يكون الأغلبُ في منذ أنْ تكونَ حرفاً وأنْ يكون الأغلبُ في مذ أَنْ تكونَ/ اسماً، واختلف في منذ ومذ إذا وقعَ بعدهما مرفوعٌ. فذهب أبو علي

---

(١) هذا دليل على اسميتها عند أبي العباس المبرد، قال: في المقتضب ٣: ٣١: (فأما «مذ» فدل على أنها اسم: أنها محذوفة من (منذ) التي هي اسم، لأن الحذف لا يكون في الحروف، وإنما يكون في الأسماء والأفعال، نحو: يد، ودم، وما أشبهه).

(٢) يدل على ذلك أنك لو سميت بمذ ثم صغرته لقلت: مينذ، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها غالباً.

(٣) في هامش (أ): على.

إلى أنَّهما مبتدآن وما بعدهما خبر[1]. فإذا قلتَ: ما رأيتُهُ مذ يومانِ. فالتقدير عنده أَمدٌ ذلِك يومان. وإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة. فالتقدير عنده ابتداءُ ذلك يوم الجمعة، وجعل مُذْ ومُنْذُ من الأسماء التي لا تتصرف، وفي هذا بعد وإنْ كان قريب المأخذ لأنَّ عدمَ التَّصرّفِ إنّما يكونُ في المصادِرِ والظرُوفِ.

وذهب أبو القاسم[2] إلى أنَّهما ظرفان وما بعدهما مبتدأ وقدر ما رأيته مذ يومان/ بيني وبين[3] الغاية يومان، وهذا أقوى من جهةِ وجودِ النَّظائرِ وفيه بعدُ المأخذِ[4] وهما عندي لذلك متساويانِ[5]، وإذا خَفَضْتَ ما بَعْدَهُما كان الكلامُ واحداً وإذا رفعتَ ما بعدهما كانا كلامين، الكلام الثاني مُفَسّرٌ لما انبهم في الأوَّل بمنزلة قوله سبحانه: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ منهم مَغْفِرَةً وأجراً عَظِيما**﴾[6].

(الفصل الخامس): ما يكونُ حرفَ جرٍ ويكونُ فِعْلًا فيكون ما بعده

---

(١) هذا القول لأبي العباس المبرد، قال في المقتضب ٣: ٣٠: (أمَّا (مُذْ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى ومخفوضاً على معنى.
فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعده خبره، غير أنها لا تقع إلَّا في الابتداء لقلة تمكنها، وأنَّها لا معنى لها في غيره..) وكذا قال عن (منذ) إن رفعت بها. انظر ٣: ٣١، وقد أخذ بقول المبرد ابن السراج في الموجز: ٥٩، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ١: ٢٦١.

(٢) هذا القول للأخفش وأبي إسحاق الزجاج، وأبي القاسم الزَّجاجي، انظر الجمل: ١٥١، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٢٣٥، والرضى ٢: ١١٨، ٢١٩، ١٢٠، ١٢٢، والتصريح ٢: ٢٠.

(٣) سقطت في (أ) و(ب) و(جـ).

(٤) وفيه كما يقول ابن هشام من التعسف ما يحمل على عدم الأخذ به، وأقل ما فيه كثرة المحذوفات. انظر المغنى ٢: ٢٢.

(٥) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٣٥: (وليس بقول مختار، والمختار ما قال أبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، وهو أن تكون مذ في هذه المسائل في موضع رفع بالابتداء وما بعده الخبر..).

(٦) سورة الفتح آية: ٢٩.

منصوباً، وذلك (خَلا) إذا لم تَدْخُل عليها ما، وقد مضى الكلام فيها وفي (عدا) في باب الاستثناء.

وأمَّا إضافةُ الاسمِ إلى الاسمِ فتكونُ بإحلال الثاني من الأوَّلِ مَحَلَّ تَنْوِينِهِ، وتكونُ على وجهينِ تكون إضافة مَحْضَة وتكون إضافة غيرُ محضةٍ، فالإضافةُ المحضةُ تكونُ على وجهينِ: تكون إضافةُ مِنْ وتكونُ إضَافةُ اللاَّم والفرقُ بينهما أَنَّ الثاني يَنْطَلِقُ على الأول في إضافة مِنْ ولا يَنْطَلِقُ الثاني على الأول في إضافة اللاَّم فمثال الأوّل: خاتمُ حديدٍ، وثوبُ خَزٍ، وسوارُ ذَهَبٍ، لأنَّ الذهبَ يَنْطَلِقُ على السِّوارِ، وكذلك الحديدُ يَنْطلِقُ على الخاتَمِ، وكذلك الخزُّ يَنْطَلِقُ على الثَّوبِ، ويجوزُ التَّنوينُ والرفعُ فتقول: ثوبُ خزٍ وخاتَمُ حديدٍ، فيكون الثَّاني تابعاً للأوَّلِ، ويجوز التَّنوينُ والنَّصبُ ويكونُ حالاً. وقد قيل تَمييزٌ، والنَّصبُ أحسنُ من الرَّفْعِ. ومثال الثَّاني: يَدُ زيدٍ ورجلُ عمروٍ، وغُلامُ زيدٍ، وسَرجُ الدَّابةِ، لأنَّه لا ينطلِقُ الثاني على الأوَّل، لا ينطلق على اليدِ والرجل زيد، ولا على السرج دابة/ ولا على الغلام زيد، ومن هذا كلُّ الدِّرهم، لأنَّ كلاًّ بمنزلةِ أجزاءٍ. فإذا قُلْتَ: كلّ الدّرهَمِ، فكأنَّك قلت: أجزاءُ الدّرهَمِ، وإضافةُ الجمع كإضافةِ المفردِ. وأنت إذا قلتَ: جُزْءُ الدّراهِم فالإضافةُ إضافةُ اللاَّمِ، فكذلِكَ إذا قلتَ أجزاء الدّرهَمِ، فكذلك إذا قلت كلّ الدّراهم، وكذلك إضافةُ الظّروفُ هي إضافةُ اللاّمِ فتقول جلستُ مكانَكَ وجلستُ عندك، فلا يقعُ الثاني على الأولِ في هذا كله فالإضافةُ إضافة اللام.

وأما الإضافةُ التي هي غيرُ مَحْضَةٍ، فهي التي معناها الانفصالُ وتكونُ في أبوابٍ سِتّةٍ:

أحدها: في باب لا النافية، وذلك قولك: لا أبا لَك. وقد مضى

الكلام في هذا[1]، وكذلك قولك: لا رجلَ وأخاه عندك. المعنى لا رجلَ وأخاً لَهُ، ثم أُضيفَ طلباً للتخفيف.

الثاني: بَابُ مِنْ الزَّائِدَة فتقولُ: مَا مِن رَجُلٍ وأخيهِ عندك. التقدير: ما من رجل وأخٍ لَهُ.

الثالث: باب رُبَّ تقول: رُبَّ رجل وأخيهِ. التقدير: رُبَّ رجلٍ وأخٍ له.

الرابع: كل شاةٍ وسِخْلَتِها بدرهمٍ، فِيمْنَ خَفَضَ السَّخْلَةَ[2]. وأَمَّا مَنْ رَفَعَ فقال وسِخْلَتُها فالإضافةُ مُعَرفَة[3].

الخامس: أيّ: في نحو قَوْلِهِمْ:

أيّ فتىً هَيْجَاءُ أَنتَ وجارِها[4]

إذا خَفَضْتَ (وجَارِها).

السادس: قَوْلُهم هذه ناقةُ وَفَصَيلُها رَاتعانِ فيمن رفع الراتعين. التقدير: وفصيلٌ لها، فَمَنْ قالَ راتعينِ بالنَّصبِ، فالإضافةُ معرفة[5].

---

(١) انظر باب (لا) ص ٥٠٠.

(٢) وعلى هذا تكون سِخلَتُها نكرةً، لأنَّ كُلًّا إذا دخلتْ على المفردِ فلا بدَّ أن يكون نكرةً، وسخلتُها مفردٌ فيجبُ أنْ يكونُ نكرةً شائعةً بمنزلةِ شاةٍ، فكأنَّ الأصل: كلُّ شاةٍ وسخلةٍ لها بدرهمٍ، إلَّا أنَّ العرب أضافَتْها طلباً للتخفيف، ولا تقول: كلّ سخلتها.

(٣) إنما كان معرفة لأنَّ فيهِ إضافة إلى الضَّميرِ المتصل، وهو (ها) سخلتها.

(٤) تمامه: إذا ما رجال بالرجال استقلت.

والبيت في سيبويه ١: ٢٤٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٨، والمغنى ٦٩٢، ولم أقف على اسم قائل البيت.

الهيجاء: الحرب. وفتى الحرب: القائم بها، جارها: المجير منها الكافي لها.

والشاهد قوله: (وجارها) حيث عطفه على قوله (فتى).

(٥) تعرض سيبويه لهذه المسألة بشيءٍ من التوضيح والبيان، فقال: ١:٢٥٨: (ومَنْ قال كل شاة =

فهذه الأبوابُ السّتةُ الإضافةُ فيها غيرُ مَعرفة في الْمَعْطُوفِ وهي غيرُ مَحْضَةٍ والإصل الإنفصالُ على حسب ما ذكرتُهُ لك وما عدا ما ذكرتُهُ فالإضافةُ فيه محضةٌ. فإن أُضِيفَ إلى معرفةٍ تعرّفَ إلاَّ أربعة[1] أنواعٍ:

أحدها: اسم الفاعلِ إذا كان يُرادُ به الحالُ والاستقبال.

الثاني: أفعل الذي للتفضيلِ نحو: مررت برجلٍ أفضل الناس.

الثالث: مِثْلُكَ وشِبْهُكَ وما جرى مَجْرَاهُمَا، ولَك في هذه الأبـواب الثّلاثةِ أن تقصد إلى التَّعريفِ[2] فيتعرف فتقول: مررت بزيدٍ أفضلُ النَّاس ومررت بزيدٍ مثلك.

الرابع: الصفة المشبهةُ باسم الفاعل: الإضافة في هذا الباب لا تكونُ إلاَّ غيرَ معْرِفَةٍ لأنَّ أصلَها الإنفصالُ، وقد مَضى الكلامُ في هذا في أبوابهِ[3] وجرى مررتُ برجلٍ مِثْلَك مَجْرى هُمَا مِثْلُكَ، كما جاء:

بِمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأوابدِ[4]

= وسخلتها، فجعله بمنزلة كل رجل وعدالله منطلقاً لم يقل في الراتعين إلا النصب، لأنه إنما يريد حينئذ المعرفة، ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل لأن كل لا يدخل في هذا الموضع إلا على النكرة. والوجه: كل شاة وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة، وفصيلها راتعين، لأن هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس. والوجه الآخر قد قاله بعض العرب..).

(١) يريد: أنَّ الإضافة في هذه الأربعة غير محضة، لأنَّ الأسماء المضافة كلها أضافتها محضة، فأما الصفات فإضافتها تكون على وجهين:
أحدهما: إضافة محضة،
والثانية: غير محضة، وهي الأربعة المستثناة بقوله: (إلا أربعة أنواع..).

(٢) هذا إذا لم يدل اسم الفاعل على الزمان، ولم ينو في اسم التفضيل معنى من، ولم تؤول مثلك بالمشتق.

(٣) في (ب): بابه.

(٤) تمامه: لاحَهُ طِرادُ الهَوادِي كُلّ شَأوٍ مُغَرّبِ.
البيت لامرىء القيس كما في ديوانه ٤٦، وسيبويه ١: ٢١١، ونسبه ابن السيرافي ١: ٤٥٧ لعلقمة بن عبدة، وقد ورد البيت في ديوان علقمة: ٢٣. =

بمنزلة مُقَيِّدٍ. وقالوا: (مَرَرْتُ برجلٍ واحدِ أُمِّهِ)[1]. وقالوا: مررت برجلٍ عبد بطنه، والأكثرُ فيهما أنْ يكونا معرفتينِ وقالوا: مَسْجِدَ الجَامِعِ والأصل المسجدُ الجَامِعُ/ ثم أضافوا طلباً للتخفيف فلحظوا مسجد الوقت الجامع، وكذلك: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾[2]. لحظ فيه ولدار السَّاعةِ الآخِرَة. وقرأ ابن عامر: ﴿وَلَدَارُ[3] الآخِرَةِ﴾ في (الأنعام) على حسب ما في (يُوسف)، ولا يَجُوزُ لك أنْ تَقُول: زيدٌ العاقلُ، وأنتَ تريدُ زيداً[4] العاقل، لأنَّك لا تقدر أَنْ تصرف العاقل لغير زيدٍ[5]، ولا يُضَاف الشيءُ إلى نفسه وإن اختلف اللفظان ولا يجمع بين الألفِ واللَّام والإضافةُ لأنَّ الإضافة إنَّما ترد على شائع يتخصصُ بها وما فيه الألف واللام قد زال عنه الشياع بهما، وقد مضى الكلام باعتلاله في الحسن الوجه وما جرى مَجْراه في بابهِ، وكذلك الثلاثة الأثْوابِ والمائة الدرهم. وقد مضى الكلامُ فيه في باب العددِ ولا يجمع بين الألفِ واللّام والتنوين لأنهما زِيادَتانِ ولا يُجْمَعُ على الاسم زيادتان.

= المنجرد: قصير الشعرة وذلك من العتق، الأوابد: الوحوش.
يقول: إنَّ هذا الفرس إذا أسرع في طلب الوحوش أدركها فمنعها من العدو لأنه يطعنها، فكأن الفرس قيدها حتى لحقها فارسه.
والشاهد قوله: (بمنجرد قيد الأوابد) حيث نعت (منجرد) بقيد الأوابد، مع أنه مضاف إلى معرفة، ولم يتعرف بالإضافة لكونه في نية الانفصال.

(١) سقط من (جـ).

(٢) سورة الأنعام آية: ٣٢، وهذا الرسم يتفق مع قراءة ابن عامر الآتية.

(٣) في (أ): وللدار، وهذا الرسم يتفق مع قراءة باقي السبعة غير ابن عامر. أما قراءة ابن عامر فبلام واحدة لأنه لم يجعل (الآخرة) صفة لـ «الدار» وإنما أضاف الدار إليها، وحذف الألف واللام للإضافة.. (وحجته في ذلك إجماع الجميع على قوله في سورة يوسف: ﴿**كيف كان عاقبة الذين من قَبْلِهم وَلَدارُ الآخِرَةِ**..﴾ بلام واحدة، فرد ابن عامر ما اختلفوا فيه إلى أجمعوا عليه..). انظر حجة القراءات ٢٤٦، والكشف ١: ٤٢٩، ٤٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ١: ٥٤٤.

(٤) في هامش (أ) وفي (ب) و(جـ): زيد.

(٥) لأنَّ العاقل نعتٌ لزيد ولا تضاف الصفة إلى الموصوف ولا الموصوف إلى الصفة عند البصريين إلا على تأويل: كما في مثل: مسجد الجامع. وقولهم: حبة الحمقاء أي: مسجد المكان الجامع. وحبة البقلة الحمقاء.

باب القسم

الكلام في هذا الباب في فصول أربعة:

(الفصل الأول): في القسم، وهو كلُّ جملةٍ جيىء بها لتوكيدِ الخبرِ وتكونُ اسمِيَّةً وفعلِيَّةً، وإذا كانتْ اسمِيّة كان الخبر ظاهراً وكان محذوفاً، فمثال الظَّاهرِ عليَّ عهدُ اللّهِ لأفعلنَّ. ومثال المحذوف يمينُ الله لأفعلَنَّ. تقديره: على يمينُ اللّهِ لأفعلَنّ، أو يمينُ اللّهِ[1] لأفْعَلَنَّ. وهذا الخبرُ لا يَظْهَرُ. ومِنْ هذا لعمر الله لأفعَلَنَّ الخَيَرَ محذوفٌ. والعمْرَ البقاءُ ويقال فيه: عمر وعمر وعمر في غير القسم، ويلزم في القسم الفتح، وهذا من تغيير القسم، ومن هذا أيمن اللّهِ، الخبر محذوف واليمن[2] البركة، ولا خلاف أنَّ الألف ألف وصل فيمن كسر الهمزة، وأمَّا من فتح الهمزة فقال: أيمن الله، فذهب سيبويه إلى أنَّها ألف وصل وفتحت لدخولها على اسم لا يستعمل إلاَّ في القسم، فلمّا قلّ تمكّنُهُ ولم يُستَعْمَلْ استعمالَ الأسماءِ المعربةِ صار لذلك كالحرفِ[3] فأَعَطْوْهُ لذلك فتح الهمزةِ، وإن كانتْ همزةَ وصلٍ، كما فُتِحَتِ

---

(١) في (ب): لازم لي.

(٢) يريد أن اشتقاق (يمين من اليمن)، وفيه رد على الزجاج والرماني حيث زعما أنه حرف وليس باسم.

(٣) ذكر سيبويه أن ألف أيم وأيمن موصولة في موضعين الأول في ٢: ١٤٧ وعزاه إلى يونس، =

الهمزةُ الداخلةُ على الرّجُلِ والغلامِ. ومن العَربِ مَنْ يقُولُ: يمنُ اللّهِ وأَيمُ اللّه وأيم الله بفتحِ الهمزة وبكسرِها في الابتداء والألفُ ألفُ وصلٍ لا خلاف في هذا، ولا خلاف للفراء إلاّ في (أَيْمنُ/) اللَّهِ بفتح الهمزة وثَباتِ النُّون ذهبَ فيه إلى أنه جمعٌ[1] يمينٍ وجَعَلَهُ الَّذي في بيتِ زُهيرٍ:

فتجمـعُ أَيْـمَـنٌ منَّـا ومِـنـكُـم   بِمُقْسِمـةٍ تمُور بهـا الـدِّمـاءُ[2]

وإنَّه لقولُ حَسَنٌ لَوْ سُمِعَ فيه القطعُ في الوصْلِ.

ويُقَالُ فيه أيضاً: مَ اللّهِ، وهذا لكثرةِ الاستعمالِ، وجاء هذا كما قالوا: إيْشٍ هذا؟ يُريدونَ أيُّ شيىء هذا[3]؟ والشّيْءُ إذا كَثُرَ في كلامهم كان له حالٌ لا يكونُ لغيرِه، كما قالُوا: لم يكُ. ولا أذكُرُ له نَظِيراً. وإذا كانَتْ فِعْلِيَّةً كان الفِعْلُ يَصِلُ بحرفِ إضافةٍ، وكان يصلُ بنفسهِ ويكونُ في الموضِعيْن ظاهراً ومحذوفاً فتقولُ: أقسمُ باللّهِ لأفْعَلَنَّ، وباللَّهِ لأفْعَلَنَّ. وتقول: أمانةُ اللّهِ

= قال: (وزعم يونس أن ألف أيم موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل: وكذلك أيمن..).

وقال في الموضع الثاني ٢: ٢٧٣: (ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيم وأيمن، لما كانت في اسم لا يتمكن تمكن الأسماء التي فيها ألف الوصل، نحو ابن واسم وامرىء، وإنما هي في اسم لا يُسْتَعْمَلُ إلا في موضع واحد، شبهها هنا بالتي في (أل) فيما ليس باسم..).

(١) وإلى هذا ذهب ابن كيسان وابن درستويه، فقالا: ألف أيمن ألف قطع وهو جمع يمين وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة استعمالهم لها. انظر الصحاح للجوهري (يمن) وإصلاح الخلل: ١٩١، والإنصاف ٤٠٤، واللسان (يمن ١٧: ٣٥٥).

(٢) البيت في ديوانه: ١٣٧، وإصلاح الخلل: ١٩٢، والإنصاف المسألة (٥٩) ص ٤٠٥، وشرح ابن يعيش ٨: ٣٦، واللسان (يمن ١٧: ٣٥٥).

تجمع أيمن: أي تجمع أيمان منا وأيمان منكم على هذا الحق الذي قبلكم.. بمقسمة: بضم الميم وفتح السين بينهما قاف ساكنة: موضع القسم، وأراد بها مكة حيث تنحر البدن فتمور بها الدماء، أي تَسيل.

والشاهد قوله: (أيمن) فإنه جمع يمين، قال المبرد: وليس بجمع يمين ولكنه اسم وضع موضع المقسم، ولو كان جمع يمين لكانت ألـفه ألـف قطع..). انظر المقتضب ٢: ٣٢٩.

(٣) فحذفت الياء الثانية تخفيفاً من أي الاستفهامية، ثم حذفت همزة شيىء بعد نقل حركتها إلى الياء الساكنة قبلها ثم أعلت الكلمة إعلال رام وغاز.

لأفْعَلَنَّ بالرفع على معنى أمانةُ اللّه لَازِمةٌ لِي، ويقالُ بالنَّصب على أنَّ التقدير: أَلْزَمْ نَفْسِي أَمَانَةَ الله، وكذلك يَمِينُ اللّهِ، يرفعُ ويُنْصَبُ على ما ذكرته في أمانة الله لأفعَلَنَّ، وكذلك عَهْدُ الله يرتفعُ وينتصبُ على ما ذكرتُهُ، وكذلك عمرُ الله لأفْعُلَّن، وقرىء: ﴿قَالَ: فَالْحَقُّ﴾[1] بالرفع والنصب[2] على ما ذكرته وهو قسم وجوابه «لأملأنَّ» والنصب أكثر.

(**الفصل الثاني**): في الحروفِ الموصلةِ لفعلِ القَسَمِ وهن خمسةٌ: الباءُ والواوُ والتَّاءُ واللامُ ومِنْ، ومِنَ العربِ مَنْ يَضُمَّ الميمَ[3] فيقول: مُنُ الله، ولا تَضُمَّ الميمَ مِنْ مِنْ إلاَّ في القَسَمِ، لأنَّ بابَهُ بابُ تَغْيِيرِ.

الباء تدخلُ على الظَّاهِرِ والمُضْمَرِ، والفعلُ الَّذِي يَتَعلَّقُ بِهِ المجرورُ يكونُ ظاهراً ويكون محذوفاً فيقولُ باللَّهِ أقسمُ لقد فَعَلْتُ. قال امرؤُ القيس:

حَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ[4]

وهو كثيرٌ في كلام العربِ وتقولُ: باللَّهِ لقد فَعَلْتُ. قال الله عَزّ وجل:

---

(١) سورة ص من الآية ٨٤: «قال فالحق والحق أقول».

(٢) الرفع قراءة عاصم، ويعرب «الحق» خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: أنا الحق، أو قولي الحق.. أو يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: الحق مني.
أمَّا النصبُ فقراءة باقي السبعة، و«الحق» على هذه القراءة معمول لفعل محذوف تقديره: الزموا، أو اتبعوا الحق أو يكون النصب على حذف حرف القسم كما ذكر المؤلف، بدليل قوله تعالى من نفس الآية: ﴿لأملأنَّ جَهَنَّمَ﴾.

(٣) انظر «من» المضمومة الميم في شرح ابن يعيش ٨: ٣٥، ورصف المباني: ٣٢٦، والجنى الداني ١٢٩.

(٤) تمامه: لنامُوا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صالِ.
والبيت في ديوانه: ٤٨، والمفصل: ٣٢٧، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٦٧، ورصف المباني ١١٠.
الصالي: الذي يَصْطَلِي بالنَّارِ.
والشاهد في الشطر الثاني: (لناموا) حيث دخلت اللام التي هي جواب القسم على الفعل الماضي (ناموا).

﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أجمَعِين﴾[1]. وتقول: أقسم بك لأفْعَلَنَّ. وتقول: بك لأفعَلَنَّ. قال الشاعر[2]:

فَلا بِكَ ما أسالَ ولا أَغَامَا[3]

والباءُ هي الأصلُ لأنَّها حرفُ الجَرِّ، ولأنَّها المُطَّرِدةُ في القسم كما ذكرت لَكَ.

والواو لا تدْخُلُ إلَّا على الظَّاهِرِ والفعل محذوفٌ فتقولُ: والله لأفْعَلَنَّ. وَهِي كثيرةٌ في القرآن. قال الله تعالى: ﴿والمُرْسَلَاتُ/ عُرْفاً﴾[4]. وقال سبحانه: ﴿والذَّارياتِ﴾[5]. وقال عزَّ مِن قائل: ﴿والشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾[6]. وذلك كثير والأصل الباء وأبدلت منها الواو لأنَّ الواو من الشفتين والباءُ كذلك، وفُتِحَتْ لأنَّ الفتحَ كان الأصلُ في الباءِ لأنَّها حرفُ واحدٌ لكنها كُسِرَتْ لِملازمتها الجر، ولملازمتها جنس ما يَجْرِ وليس ذلِك في الواو، فلمَّا أُبْدِلَتْ من الباءِ الواوُ حُرِّكَتْ الواوُ بالفتحِ لِزوالِ مُوجب الانتقال مِن الفَتْحِ إلى الكسرِ في الباء.

وأمَّا التاءُ فهي بدلٌ مِن الواو ولا تبدلُ منها قياساً إلَّا في اسم الله تعالى

---

(١) سورة ص آية: ٨٢.

(٢) هو عمرو بن زيد بن يربوع كما في النوادر لأبي زيد.

(٣)صدره: رَأَى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فَوْقَ بكرٍ.
والبيت في الإيضاح ١: ١٥٥ غير منسوب، والخصائص: ٢: ١٨، وإصلاح الخلل ١٨٩، وابن يعيش ٨: ٣٠٤.
أسال: جرى الماء، وأساله: غيره.. الغيم: السحاب. وغامت السماء وأغامت: أصابها الغَيْمُ فلا ترى شمساً.
والشاهد قوله(بِكَ) من قوله (فلا بك) حيث دخلت الباء على الضمير وهي من حروف القسم.

(٤) سورة المرسلات آية: ١.

(٥) سورة الذاريات آية: ١.

(٦) سورة الشمس آية: ١.

وخَصُّوها باسم[١] الله تعالى لأنها في الدرجة الثالثة كما قالوا: أسْنِتُوا[٢]، وكما خَصّوا ما في لغة أهل الحجاز فلم تعمل إلاَّ والخبرُ موخرٌ مَنْفِيٌّ على حسب ما يتبين في باب ما، وسَتَرَى لهذا الاختصاص نَظَائِرٌ إنْ شَاء اللَّهُ تعالى، ولا يكونُ الفعلُ مع التّاءِ إلاَّ محذوفاً، كما لم يكن مع الواو والمبدلِ منها إلاّ محذوفاً، وقد يكونُ معها التعجب[٣] وأما اللاَّمُ فلا تكونُ إلاَّ مع التعجب ولا تدخلُ الّلامُ إلاَّ مع اسم اللَّهِ عز وجل، والفعلُ محذوفٌ وَهِيَ مَعَ ذلِكَ قَلِيلةٌ، وأمَّا (مُنْ) مضمومةُ الميمِ وَمكْسُورَتُها فـلا تَدْخُلُ إلاَّ على الرَّب مع الشَّرْطِ المذكور، وهو ألاَّ يكونَ الفعلُ ظاهراً، وحكى قليلاً تَربُّ الكعْبَةِ، وهذا لا يكادُ يعرفُ فلا يقاسُ عليه فتقولُ: مُن بّي لأفعَلَنَّ كذا، ويجوزُ حَذْفُ هذا الحرفِ، وإذَا حذفْتَ نُصِبَ الاسْمُ فتقولُ: الله لأفْعَلَنَّ، والعـزيز لأفْعَلَنَّ ولا يجوزُ بقاءُ الجَرِّ مع حذف حَرْفِهِ إلاَّ في اسم الله عزّ وجلّ، حُكِيَ اللّهِ لأفعلنَّ بالجر، ولا يقاس عليه، كما لَمْ يُقَسْ عليه في دُخُول التَّاءِ واللاّم لأنَّ هذا الاسمَ المعظَّمَ له اختصاصٌ في كلام العرب كثيرٌ لكثرتِهِ، وأَضَعُ[٤] فَصْلاً في آخر الباب أذكرُ ما حضرني مِن ذلك إنْ شاء الله.

---

(١) في هامش (أ): ذلك.

(٢) يريد: أنهم أبْدلوا التاء من الواو في اسم الله تعالى كما أبدلوها أي التاء من الواو في أسنتوا: إذا أصابتهم السنة. والأصل: اسنووا إلا أنهم أبدلوا الواو الأولى تاء. وذهب سيبويه في الكتاب ٢: ٣١٤ إلى أن التاء بدل من الياء إذا كانت لاماً.
قال السيرافي: وفي بعض النسخ: (من الواو إذا كانت لاما وذلك قولهم: اسنتوا، إذا أصابهم القحط والسنة. واختلاف النسخ في الواو والياء محتمل، وذلك أن الأصل في الكلمة الواو، لأنها سنوة، فإذا قال: التاء منقلبة عن الواو على هذا التأويل فهو وجه. هذه الكلمة وإن كان أصلها الواو فإنها تَنْقَلِبُ ياءً في الفعل، لأنها وقعت رابعةً، والواو إذا وقعت رابعةً في الفعل قلبت ياء. انظر تقريرات وزيد على سيبويه ٢: ٣٦٤، وابن يعيش ١٠: ٤٠.

(٣) يُشِير ألى أنَّ التاء تكون للتعجب كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ على معنى التعجب.
انظر ابن يعيش ٨: ٣٤، ٣٥.

(٤) في هامش (أ): نضع.

(الفصل الثالث): فيما يكون عِوضاً من حرف القسم وفيما يكونُ عوضاً من القسم.

فالذي يوجدُ عِوضاً من حرفِ القسم ثلاثةُ أشياءِ:

أحدُها: أَلفُ الاسْتِفْهَامِ فتقولُ: اللّهِ لأفْعُلَنَّ بالجر، لأنَّ أَلفَ الاستفهامِ قد/ تَنَزّلتْ مَنزِلةَ الواوِ، ولا يكونُ المقسم به مَع الواو إلاّ مجروراً، فلا يكون مع ما هو بدل منها إلا مجروراً.

الثاني: ها التي للتنبيه، تقول: أي: ها الله. وقال أبو بكر - رضي الله عنه: «لا ها الله إذا لا يعمد [أحدكم][1] إلى أسد»[2]. . الحديث، ولا يكون الاسم مع هاء هذه إلا مجروراً كما لم يكن إلا مجروراً مع الواو[3] المبدل منها هاء.

الثالث: قطع الهمزة، فتقول: الله لتفعلن هذا، ولا بد من الجر لما ذكرته، فإن البدل من الشيىء يتنزل منزلة الشيىء حتى كأنك ذكرته، ولا يكون هذا البدل كله إلا مع هذا الاسم المعظم، وهذا مما اختص به هذا الاسم المعظم لكثرته في كلام العرب، والبدل هنا والله أعلم من الواو، ولأنها التي كثرت في الكلام[4]، وإن كانت بدلاً من التاء فقد يغلب الفرع الأصل وهذا

---

(١) سقط من الأصول.

(٢) قال ذلك أبو بكر - رضي الله عنه - لما قال رسول الله - ﷺ: من قتل قتيلاً فله سلبه. فقلت: يا رسول الله!! والله لقد قتلت قتيلا ذا سلب! فأجهضني عنه القتال فما أدري من استلبه؟ فقال رجل من أهل مكة: صدق يا رسول الله، وسلب ذلك القتيل عنده فأرضه عني من سلبه فقال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - لاه الله. . لا يعمد أحدكم إلى أسد من أسد الله. . انظر البخاري - الفتح ٨/ ٣٥ رقم الحديث ٤٣٢١.

والشاهد جراسم الله تعالى بعدها التنبيه لأنها بدل من واو القسم. وفي بعض روايات الحديث تصريح بالواو، لا والله. انظر مختصر سيرين بن هشام ص ٩٥٠.

(٣) في (أ): كما لم يكن مع الواو إلا مجروراً المبدل منها هاء.

(٤) في (ب): القسم.

منه، وأما الذي يكون عوضاً من القسم: فَعْوضُ، وَجيرُ فتقول: عوضُ لأفعلنَّ؛ وعَوْضُ مِنْ أسماءِ الدَّهْرِ تقول: لا أفعلُ ذلك عَوْضُ العَائِضينَ، وسُمِّيَ الدّهرُ عَوْضاً لأنّه إذا ذهبَ منه جزءٌ جاء عَوِضُهُ جُزْءٌ آخرَ كما قالوا: لا أفعلُ ذلك حِريَّ دَهْرٍ، هُو مِن الحَورِ، وهو من الرجوع لأن الدهر كذلك وَبُنِيَ على الضّمِّ لأنَّه قُطِعَ عَنِ الإضافةِ، كما بُنِيَ قبلُ وبعدُ. وقد مضى الكلام في قبلُ وبعدُ.

وَمَنْ قال: عَوضَ وبناهُ على الفتح، فلأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركات، وأجْرَوْهُ مجرى حيثُ، ولا يقالُ: عَوْضُ واللّهِ لأفعلنَّ، ولا عَوْضُ وحقِّكَ لأفعلنَّ[1]. وإنْ جاء فقليلٌ، ويكونُ ممَّا[2] جاء على الأصلِ ومِمَّا جُمِعَ[3] فيهِ بَيْنَ العِوضِ والمعوّضِ منه، ولا أذكرُ منه شَيْئاً.

وأَمَّا جَيْرِ، فمن النّاسِ مَنْ قال: إنَّها بمنزلةِ نَعَمْ، وهِيَ حرفٌ[4]، ويَبْطلُ هذا لأنَّ التنوينَ قد سُمِعَ فيها[5]، والتّنوينُ لا يَلْحَقُ الحرفَ.

وَمِنَ النـاسِ مَنْ قَالَ: إنَّها مصدرٌ[6]، والمَعْنى حقاً لأفعلنَّ، وبُنِيَتْ

---

(١) إنما امتنع هذا لأنَّ عوضُ قسمٌ أَوْ عَوِضٌ عن القَسمِ ولا يُجْمَعُ بين العوض والمعوض.

(٢) في (أ): من ما.

(٣) في (أ): يجمع.

(٤) إلى هذا ذهب الرماني في معاني الحروف: ١٠٦، والجزولي في الكراسة ق ٧٣، وانظر رصف المباني: ١٧٦.

وقد رجح ابن مالك هذا القول، وقال عن التنوين الذي يلحق جير: إنّه ضرورة أو للترنّمِ، انظر الهمع ٤: ٢٥٧، ٢٥٨، وشرح أبيات المغنى ٣: ٥٨، ٥٩.

(٥) في (أ): ويبطل، وهي مقلقة في هذا الموضع، ولم ترد في (ب) و(جـ) (د).

(٦) هذا القول لابن السكيت كما في شرح أبيات المغنى للبغدادي ٣: ٦٦، وأورده الجوهري في الصحاح ٢: ٦١٩، قال أبو محمد بن بري: والدليل على إنها اسم التنوين، وأنشد:

وقـائلـة أسـيـت فـقـلتُ جيـرِ أسـى إنَّـنـي مِـن ذاك إنَّـه

انظر الكراسة للجزولي ق ٧٣.

وقد رجح هذا القول المالقي في رصف المباني: ١٧٦.

لقلةِ تَمكُّنِها لأنَّها لا تستعملُ إلاَّ في القَسَمِ بخلافِ سُبْحَانَ اللّهِ وما أشْبَهَها، فإنَّها لَيْسَتْ مُخْتَصَّةً ببابٍ واحدٍ، وإن كانت قائمةً مقامَ الفعلِ، ولا تُنْتَصَبُ إلاّ على المصدرِ لكنّها توجدُ في كلِّ بابٍ يمكنُ أنْ تُستَعْمَلُ فيهِ على حالِها.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: إنَّها اسمُ فعلٍ[1] وَبُنِيَتْ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ / مَبْنِيَّةٌ، وبُنِيت على الْكَسْرِ لأنَّ قبلَ الآخِرِ ساكِناً. وأصلُ التِقاءِ الساكنينِ الكسرُ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قالَ إنَّها ظَرْفٌ[2]، وَبُنِيَتْ لِقِلَّةِ تَمكُنِها، وَكَأَنَّهُ قَالَ لا أفعل هذا أبداً.

وتكونُ بمنزلةِ عَوْضُ، وهذه الأقوالُ الثلاثةُ تَتَقارَبُ، والقولُ الأوّلُ هو الذي يَبْعُد[3] لأنَّ التنوينَ يمنعُ مِن ذلك إلاَّ أنَّ هذا التنوينَ هُو تنوّينُ التّنكيرِ

---

(١) هذا القول لأبي علي الفارسي، قال في معرض الرد على ابن السكيت الآنف الذكر: هذا سهو منه لأنَّ هذا يجري مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها، والمبنيات بأسرها لا يُنَوَّنُ إلاّ ما خُفضَ منها، لَعَلّهُ الفُرْقانُ فيها بين نَكِرتها ومعرفَتِها، فما كان معرفةً جاء بغير تنوينٍ، فإنّ نكَّرْتَهُ نَوَّنْتَهُ..). انظر معجم الأدباء ٧/ ٤٦٢٥، وشرح أبيات المغنى للبغدادي ٣/ ٦٠، ٦١.

(٢) لم أقف على اسم قائل هذا الرأي، وقد عزاه السيوطي في الهمع ٤: ٢٥٧ إلى المؤلف.

(٣) هو جعل «جير» حرفا، استبعده المؤلف هنا وفي كتابه الكافي ٢: ٤٤٩، وقد رجح ابن مالك هذا الوجه واحتج لذلك بعدة أمور:

منها: أنها تقع موقع نعم، وعلى هذا كان إلحاقها بها أولى لأنها أشبه بها لفظاً واستعمالاً، ولذلك بنيت ولو وافقت حقاً في الاسمية أعربت ولجاز أنْ يصحبها الألف واللام كما أن حقاً كذلك.

ومنها: أنَّها لو لم تكن بمعنى نعم لم تعطف عليها في قوله:

أبى كرماً لا آلفاً جيرِ أو نعم ... بأحسن إيفاء وأنجز موعدِ

ولم تؤكد بها في قوله:

وَقُلْنَ على البردى أوّلَ مشربٍ ... نعم جيرِ إنْ كانت رواء أسافله

ولا قوبل بها لا في قوله:

إذا تقول لابنة العجير ... تصدق لا إذا تقول: جَيْرِ

وأما التنوين للاحق لها فضرورة أو للترنم. وتابعه في هذا ابن هشام في المغنى ١٦٢، ١٦٣، وانظر الهمع ٤: ٢٥٧، ٢٥٨.

وتنوينُ التنكير إنَّما يوجدُ في الأصواتِ وأسماء الأفعالِ فيغلبُ على الظّنِّ لهذا أنَّ جيْرِ من قبيلِ أسماء الأفعالِ[1] والله أعلم ـ قال الأعشى:

رَضِيعَيْ لِبانِ ثَدْيِ أُمٍّ تحالفا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ[2]

فَعْوضُ ظرفٌ، والمعنى ـ والله أعلم ـ أُقسمُ على هذا أبداً.

(الفصل الرابع):

في جواب القسم وهو الذي سَبَقَ القسم توكيداً له ويكونُ جملةً اسمية ويكونُ جملةً فِعلِيَّةً، فإذا كانَ جملةً اسميَّةً فيكونُ واجباً ومنفِيّاً، فإذا كانَ واجباً كان باللَّام لام الابتداءِ أو بأنَّ، ويجتمعان ولا يجوز إسقاطُهما فتقولُ: والله لزيدٌ قائمٌ، ووالله إنَّ زيداً قائمٌ. وتقولُ: واللَّهِ إنَّ زيداً لقائمٌ ولا يجوزُ واللّهِ زيدٌ قائمٌ إلا أنَّ يضْطَرَّ شاعرٌ ولا أعلمُهُ في الكلام وإذا كانَ منفيّاً فيكون بما، تقولُ: والله ما زيدٌ قائمٌ وبأن فتقول: والله إنْ زيدٌ قائمٌ، ولا يجوزُ إسقاطُ حرفِ النَّفي هنا ولا يَبْعُد أنْ يأتِيَ مُسْقطاً، لأنَّ الواجب لزم أن يكونَ باللَّام أو بإنَّ، إلَّا أنِّي لا أحفَظَهُ، فإذا كانتْ الجملةُ فعليةً[3] فإن كانَ الفعلُ

---

(١) رجع إلى الحديث عن عوض.

(٢) البيت في ديوانه: ١٥، والجمل ٨٧، والخصائص ١: ٢٦٥، والمفصل ١٧٤، والخلل: ١٠٤، والإنصاف: ٤٠١، والمغنى ١٥٠، ٢٠٩.

رَضيعَيْ تثنيةُ رضيع بمعنى مراضع كجليس بمعنى مُجالس. ولبان بزنة كتاب: هو اللّبن، وهو مضاف إلى رضيعي. وثدي بدل من لبانِ، ويروى بالنّصب فيكون بدلاً من لبان باعتبار محله لأنَّه مفعول به في المعنى لرضيعي أو منصوب على نزع الخافض أو بفعل محذوف تقديره: أعنى أو شبهه. وقوله: تحالفا: يريد حلف كل منهما، أو عقد حلفاً بينهما ألَّا يَتَفارقَا. بأسحم، الأسحم: الرماد وكانوا يحلفون به كما يحلفون بالنار. وقيل: هو الدم، فقد كانوا يغمسون أيديهم في الدم إذا تحالفوا. وقيل: هو الرحم، وقيل غير ذلك.

ودَاجٍ: شديد الظلمة. عَوْضُ: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على الضم في محل نصب. ويأتي بمعنى القسم عند الجاهليين يقولون: لا تفعل هذا عَوْضُ يحلفون بالدهر.

والشاهد قوله: (عَوْضُ) فإنَّه حملها على الظرفية، كأنه قال: أبدَ الدَّهر لا نتفرّقُ.

(٣) في هامش (أ): الفعلية.

ماضياً فيكونُ في النّفي بما، تقولُ: والله ما قام زيدٌ، ويكون في الواجبِ باللّام، وقد، ولك أن تحذف قد. حكى سيبويه والله لكذبَ[1]، وحذف قد كثيرٌ، ويجوز حذف اللّام وهو قليلٌ إلاَّ أَنْ يكـونَ في الكلام طول وعلى الحذفِ أخذَ سيبويه قوله سبحانه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زكَّاها﴾[2]. لأنَّ القسمَ قد طال بالعاطفِ[3]، ولا يجوز والله قام زيد، تريد لقد قام زيد ومنها قول الشاعر[4]:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَني رِضاها[5]

فأعجبني جوابُ إذا، والقسمُ موسط وأَغنى عن جوابِ القسم كما تقول: إن تأتني والله أكرمْك/ وأكرمك جوابُ الشرط وهو دالٌّ على جوابِ القسم، فكذلك يكون البيت والله أعلم. فإنْ كان الفعلُ مستقبلاً فيكونُ في النفي بلا تقول: والله لا يقُومُ زيدٌ، ويجوز أنْ تقعَ ما موقعها فتقولُ: واللّهِ ما يقوم زيدٌ. ويجوزُ أنْ تحذفَ لا ، ولا تقـع مَوْقِعهَا ما فتقول: والله يقومُ زيدٌ، تريد لا يقومُ زيدٌ. قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُر يُوسُفَ﴾[6]. المعنى: تالله لا تَفْتَؤُا ويكون في الإيجاب باللّامِ ، والنونِ الشديدةِ أو الخفيفةِ في الأعرف ما لم تَفصلْ بين الفعـلِ واللّامِ ، فإنْ فصلتَ لم تقعْ الخفيفةُ ولا الشديدةُ فتقول: والله ليقومنَّ زيـدٌ. قال الله سبحـانه: ﴿وتـاللَّهِ لأكيدَنَّ

---

(١) في سيبويه ١: ٤٥٤: (سمعنا من العرب منَ يقولُ: واللّهِ لكذبتَ، والله لكذبَ..).

(٢) سورة الشمس آية: ٩.

(٣) في سيبويه ١: ٤٧٤: (وكان هذا حسناً حين طالَ الكلامُ..).

(٤) هو القحيف العقيلي كما في نوادر أبي زيد: ١٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٩.

(٥) البيت في المقتضب ٢: ٣٢٠ غير منسوب، والخصائص ٢: ٣١١، والإنصاف ٦٣٠، وابن يعيش ١: ١٢٠.
قشير: هو قشير بنُ كعب بنُ ربيعة بنُ عامر بنُ صعصعة. لعمرو الله. أراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد انتهاء العالم وزوال الخلق.
والشاهد قوله: (أعجبَني رضاها) حيث جعل هذه الجملة جواباً لإذا واستغنى بها عن جواب القسم.

(٦) سورة يوسف آية: ٨٥.

أَصْنامَكُم﴾[1]. فإنْ فصلتَ قلت: واللّهِ لبكَ أعتضدُ، ووالله لَمِنْكَ أفرُّ، ولا تلحقُ هنا الخفيفةُ ولا الشديدةُ. قال اللّهُ سبحانه: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّك فَتَرْضى﴾[2]. وقال الله تعالى: ﴿لا إلى اللّهِ تُحْشَرُون﴾[3]. فإنْ كان الفعل حالاً فيكونُ في النفي بما فتقول: والله ما يقومُ زيدٌ، وأما الإيجاب فترجع الجملة فيه اسميةً بتقديم الفاعل[4] فتدخل عليها اللام أو أنْ فتقولُ: والله لزيدٌ يقومُ، وإنْ زيداً يقومُ. وقد يأتي قليلاً[5]، والله ليقومُ زيدٌ. ووالله لقد يَقُوم زيدٌ، كما قال امرؤُ القيسِ:

كذبتَ لقد أصْبى على المرءِ عُرْسَهُ[6]

مسألة:

اعلم أنَّ الاسمَ المعظَّمَ يختص بأشياءَ لا توجد في غيرِهِ وذلك في أبوابٍ متفرقةٍ من ذلك دخول التاءِ في القسم، ودخولُ اللامِ في القسم وجعلُ همزةِ الاستفهام أو هاءِ التي للتنبيهِ أو قطعِ همزةِ الوصل عوضاً من واو

---

(١) سورة الأنبياء آية: ٥٧.

(٢) سورة الضحى آية: ٥.

(٣) سورة آل عمران آية: ١٥٨.

(٤) الفاعل هنا ضمير عائد على المبتدأ، ومراد المؤلف بتقديم الفاعل هنا مرجعه كما هو واضح من التمثيل.

(٥) جوز هذا الكوفيونَ واحتجوا بقراءة ابن كثير «لَأقْسِمُ بيومِ القِيامة» بغير ألفِ لأنَّها لام قسم دخلت على «أقسم» واستدلوا أيضاً بقول الشاعر:

لِئن تـكُ قـد ضـاقتْ عليكم بيـوتَكُمْ لَـيَـعْـلَمُ ربـي أنَّـي بَـيْـتِـيَ واسـعُ

وفيه بعد، لحذف النون، لأنه جعل أقسم حالاً فحقه أن يقولَ: لأقسمنّ. انظر مشكل إعراب القرآن ٢: ٤٢٩، والتصريح ٢: ٢٠٣، والأشموني ٣: ٢١٥.

(٦) تمامه: وأمنعُ عُرْسِي أنْ يزنَّ بها الخالي.

والبيت في ديوانه: ٢٨٥ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٤٦.

اصبى المرءة: أذهب بفؤادها. عرسه: زوجه.

والشاهد قوله: (لقد أصبى) حيث دخلت اللام على قد في الإيجاب والجملة فعلية، وهو قليل..

القسم، وحذفُ حرف الجر وإبقاء عمله فتقول: الله لأكرِمنَّ زيداً، بجر الاسم المعظم، ولا يكونُ هذا في غيره. وتقول في النِّداء: يا اللّهُ فتدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام، وقطع الهمزة، وقد ذكرت هذا[1] وتقول في النداء أيضاً الّلهُمَّ وتزيد الميم عوضاً من حرف النداء، ومنها تفخيم اللام إذا كان قبلها فتحة أو ضمةٌ نحو قال الله تعالى: ﴿**ويقول الله ربنا**﴾.

(١) انظر ص ٤٥٨ و٤٧٤ و٤٧٥.

باب التوابع

/التوابع خمسة: توكيد ونعت وعطف بيان وبدل وعطف نسق وهو العطف بالحرف.

باب التوكيد

التوكيدُ: تمكينُ المعنى في نفسِ السَّامِعِ وإثبات الحقيقة ورفعُ المجاز، وهو يكونُ لفظيّاً ويكونُ معنويّاً، فالتوكيد اللّفْظِي تَكْرَارُ الشّيءِ بلفظِهِ، ويكونُ في الاسم المعرفةِ، وفي الاسم النَّكرةِ، وفي الفعلِ وفي الجُمَلِ وفي بعضِ الحرُوفِ، والمرادُ منه إسماعُ المُخاطبِ ما يَقْدِرُ أنه لم يسمعه وإثبات الشّيء في نفس المخاطب. قال الله تعالى: ﴿هَيْهَاتُ هَيْهَاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾[1]. وتقول: بلى بلى ونعم نعم. وتقول قام قام زيد ويكون زيد فاعلاً بالثاني، وفاعل الأول مضمرٌ كأنَّه من باب الإعمال، أو يقال: إنَّ زيداً فاعلٌ بقام الأول، والثاني لا يحتاجُ إلى مسند إليه لأنَّه لم يُؤتَ به لذلك، إنَّما جِيءَ به لتوكيد الأول، وإنَّ هذا الوجه الثاني لحسن.

والتوكيد المعنوي يكون على وجهين:

---

(١) سورة المؤمنون آية: ٣٦.

أحدهما: إثباتُ الحقيقة.

الثاني: الإحاطةُ.

فالذي لإثبات الحقيقة: النفس والعين والذي للإحاطة كل وأجمع وتوابع أجمع وهي أكتع وأبصع[1] وأبتع[2] وما في معنى أجمع وتوكيد الإحاطة لا يكون إلَّا فيما يمكن فيه الاستثناء فلا تقولُ قام زيدٌ كلُّه لأنك لا تقول: قام زيد إلَّا بعضه وأجمع وتوابع أجمع لا يكن في التثنية[3] استغنى عن ذلك بكليهما.

فقد تحصل من ما ذكرته أنَّ المفردَ له سبعةُ ألفاظٍ: النَّفْسُ والعينُ، وكلٌّ، وأجمعُ، وأكْتَعُ، وأبَصْعُ، وأبْتَعُ، هذا للمذكر وللمؤنث كذلك نَفْسُها، وعينُها، وكلُّها، وجَمْعاءَ كَتَعَاءَ بَصْعاءَ بَتْعَاء، وفي جمع المُذَكّرِ كذلك: أنْفُسُهُمْ أعيُنُهُم كلهم أجْمَعُونَ أكتعونَ أبصَعُونَ أبْتَعُون، وفي جمع المؤنث كذلك كُلُّهُنَّ أنفسُهـن، أعينُهُنَّ جمعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ، ولك أنْ تستعمِلَ في جمع المؤنث جميعَ ما اسْتُعمِلَ في الواحدةِ، وأمَّا التثنيةُ فلها ثلاثةُ ألفاظٍ في المذكر وفي المؤنث فتقول في المذكر كلاهما أنفسهما أعْينُهُمَا، وفي المؤنثِ كِلْتاهُما وأَنْفُسهما[4] وأعينُهُما.

---

(١) بصع من البصع وهو الجمع، أو من تبصع العرق أي سال، أو من أبصع إذا روى (اللسان بصع).

(٢) أبتع من البتع وهو طول العنق (اللسان بتع).

(٣) جوز الكوفيون والأخفشُ تثنية أجمع وتوابعه قياساً، فللمذكر أجمعان، أكتعان، أبصعان، أبتعان، والمثنى المؤنث: جمعاوان، كتعاوان، بصعاوان، بتعاوان. وهو غير مسموع. انظر الرضى ٢: ٣٣٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٦٥.
وذكر البطليوسي: أن الكسائي أجاز رأيت الزيدين أجمعين ورأيت جاريتيك أجمعين.
قال أبو جعفر النحاس: وهذا خطأ عند البصريين لعلتين:
أحدهما: أن العرب لا تستعمل في مثل هذا إلاَّ كِلَيْهما وَكِلْتَيْهما.
والعلة الأخرى: أنَّهُ لا يقالُ رأيتُ زيداً أجمع لأن أجْمعَ إنما يُؤكّد به ما جاز تفريقه..).
انظر إصلاح الخلل: ٩٥، ٩٦.

(٤) من قوله: (يتعلق به المجرور..) ص إلى هنا سقط من (جـ).

فصل

/ هذه الأسماءُ معارفٌ؛ أمَّا نَفْسُهُ وعينُهُ وكُلُّهُ فمعارفٌ لأنَّهُنَّ مضافاتٍ إلى المعارفِ، وأمَّا أجمعُ فمعرفةٌ بالعلميةِ لأنه اسمُ علم لجملةِ أجزاءٍ ما تجري عليه وليس بنكرةٍ لأنَّه في معنى كلِّه، وكلّهُ معرفةٌ، فما في معناه معرفةٌ مِثْلَهُ، فإذا صحَّ أنَّها معارِفُ فلا تجري إلاَّ على المعارفِ[1]. وأمَّا قول العرب: صُمْتُ شهراً كُلَّهُ، فهو بمنزلةِ ما يَحْسُنُ بالرَّجلِ خيرٌ منك أَنْ يَفْعَلَ هذا[2]. وسيأتي بيانُ هذا في بَابِ النَّعتِ إنْ شاء الله.

فصل

اعلم أنَّ أجمعينَ ليْسَ بجمع حقيقةً، لأنَّ الاسم لا يجمع حتى يُنَكّر، وأسماء التوكيد لا يكون فيها تنكير، وإنما أجمعون وما جرى مجراه جاريةٌ على طريقة الجمع، وكذلك جمع وكتع وبصع وبتع، جارية مجرى الجمع فكان القياس من حيث جاء على طريقة الجمع أن يقال جَماعِي أو جَمَاعَ بمنزلة صحارى وصحار، لأنَّ جَمْعاء بمنزلةِ صحراء فعدل عن ذلك إلى جمع

---

(١) هذا هو مذهب أكثر البصريين في منع توكيد النَّكرة، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز توكيد النكرة المحدودة، وهي المعلومة المقدار، كيوم وشهر وميل وفرسخ، قال ابن مالك: وهذا أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأنَّ فيه فائدة، لأنَّ مَنْ قال: صمت شهراً قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد، ومن الوارد فيه قول عائشة رضي الله عنها: (ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلا رمضان).
وقول الشاعر:

قد صَرّتِ البكرةُ يوماً أجْمَعَا

وأما توكيد النكرة غير المحدودة فلا فائدة فيه، فلا يقال: اعتكفت وقتاً كلَّهُ. انظر شروح الألفية لقول ابن مالك: وإن يُفِيد توكيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وعَنْ نُحاةِ البَصْرَةِ المنعُ شمل والمانعون لتوكيد النكرة يحملون الشواهد على الضرورة أو البدل أو النعت. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٤٤، ٤٥، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) انظر سيبويه ١: ٢٢٤.

وكذلك كُتع وبُصَع وبتع فلم ينصرف للتعريف والعدل[1] وأجمع وما جرى مجراه لم ينصرِف للتعريف ووزن الفعل[2] فإن نكرته بعد التسمية انصرف لأنه لا يشبه أصله بخلاف أحمر، ويتبين هذا مُكَمَّلاً (إن شاء الله)[3] في باب ما لا ينصرف.

فصل

ضمائر الرفع المتصلة لا تؤكد بالنفس والعين حتَّى تؤكد بالضمائر المنفصلة فتقول: جاؤني هم أنفسهم، وجئتم أنتم أنفسكم، ولا يقال: جاؤني أنفسهم ولا جاؤني أعينهم، أرادوا أنْ يفرِّقوا بين حالهما تابعَيْنِ وبين حالهما غير تابعَيْنِ، وتؤكد بأجمع من غير شرط فتقول جاؤني أجمعون وجاؤني هم أجمعون لأنَّ أجمعين لا تستعمل إلا تابعةً فليس لها إلَّا حالةً واحدةً وجرت كلهم مجراها لأنَّ هذا المعنى معناهما واحد في التوكيد مع أن ولاية كلهم العوامل قليلةٌ لا تكادُ يعرف إلا في الشعر.

فصل

تقول: جاءَنِي زيدٌ نَفْسُهُ، وجاءَنِي زيدٌ عَيْنُهُ، فإذا اجْتَمَعا قُدِّمت النفسُ على العينِ، لأنَّ النَّفْسَ أَقْوىَ في إثباتِ الحَقِيقَةِ، وكذلك تقولُ: جَاءَنِي القومُ كلُّهُمْ. وجاءَنِي القومُ/ أَجْمَعُونَ، فإذا اجْتَمَعا قُدِّمَتْ كُلًّا، لأنَّها أَقْوى تَسْتَعْمَلُ تابعةً وغيرَ تابعةٍ، ولا تكونُ أَجْمَعُونَ إلَّا تابعةً ولا يجوزُ أنْ يُعْطَفَ أَحَدُهُما على الآخرِ لا تقول: جاءَني زيدٌ نَفْسَهُ وعيَنهُ لأنَّ مساقهما واحدٌ فيقتضي أنْ يكونا لمعنى واحدٍ فصار ذلك أشدّ مِن الاتّفاقِ في اللَّفْظِ، ولا

---

(1) في (ج): ووزن الفعل.
(2) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).
(3) سقط من (جـ).

يُعْطَفُ الشيْءُ على نَفْسِهِ إلاَّ مع اختلافِ اللفظِ، وكذلك لا تقول: جاءني القومُ كُلُّهمُ وأجمَعُون، لأنَّ مَسَاقَهُما واحدٌ. قال الله عز وجل: ﴿فَسَجَدَ الملائكةُ كُلّهُمْ أَجْمَعُون﴾[1].

وأَمَّا عطفُ كلٍّ على النّفس فلا يصحُّ لاختلافهما، لأنَّ النَّفْسَ لإثْباتِ الحقيقةِ، وَكُلًّا للإحاطةِ، والمعطوفُ على الشَّيءِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ.

وَمِنَ النْحَويين مَنْ ذهب[2] إلى أنّ أجمعين في قولك: جاءني القومُ كلُّهُم أجْمَعُون، يفيد ما لا يفيدُ كُلُّهُم وهذا غلطٌ إذْ لو كانَ أَجْمَعُون يُفِيدُ الاجتماعَ في المجيءِ لكان منصوباً على الحالِ، فالمفهومُ من أجمعين هو المفهومُ من كُلِّهِمُ. وأمَّا أكتَعُون بعد أجمعِينَ فهو بمنزلة شَيْطان لَيْطان[3] وحَسَنْ بَسَنْ[4]. الأصل حسنٌ حسنٌ فكرهوا تكرارَ اللفظ فأبدلوا[5] ليَزُولَ ذلِكَ، ولو كان أَكْتَعُون مشتقًّا كأجمعين لم يَلْزَم أن يكونَ أحدُهُما تابعاً لِصاحِبِهِ.

---

(١) سورة الحجر آية: ٣٠.

(٢) ذهب إلى هذا الرأي أبو العبّاس المبرد، وخطأَهُ أبو إسحاق الزجاج، قال: لو كان كما قال لكان نصباً على الحال. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٩٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢: ٧.

(٣) شيطان ليطان اتباع، وليطان من لاط فأبدلوا الشين لاما ليزول التكرار في اللفظ، واللام تبدل من الشين في غير الاتباع. انظر البسيط في شرح الجمل ١: ٥٨.

(٤) بسن الرجل: حسنت سحنته.

(٥) أبدلوا الحاء من حسن باء للعلة التي ذكرها.

باب النعت

النعت: هو الاسم الجاري على ما قبله لإفادةِ وصف فيه أو فيما هو مِن سببِهِ، فإنْ أَفَاد وصفاً فيه كان نعتاً حقيقيّاً، ولزم أَنْ يَتْبَعُهُ في أربعةٍ من عشرةٍ واحد من الَّرفعِ والنَّصبِ والجرِّ، وثان من الإفرادِ والتثنية والجمعِ، وثالث من التَّعريفِ والتَّنكير، ورابعٌ من التذكير والتَّأنيث. فإنْ أَفادَ وصفاً فيما هو من سَبَبِه كان نعتاً سَبَبِيّاً، ولـزم أَنْ يَتْبَعَهُ في اثنتين مِنْ خمسـةٍ، واحدٌ من الإعراب، وثان من التَّعريفِ والتنكير، والأوصـافُ أَرْبَعَةٌ[1] حلى، وهي الصِّفاتُ الظاهرةُ نحو الكَحَـلُ والزَّرَقُ والصَّلَعُ والعـرَجُ، وغرائِـزُ، وهي الصِّفاتُ الباطِنةُ، نحو الجُبْنُ والشَّجاعَةُ والعَقْلُ/ والحمَقُ، وأفعالٌ نحـو الضَّرْبُ والنَّحْرُ، وغير ذلك مِمَّا فيه عِلاجُ البَدَنْ، وَنَسبٌ نحـو: قُرَشِيٌّ وتَمِيمِيٌّ، وَمِكِّيٌّ، ومَدَنِيٌّ، وَجيءَ بالوصفِ للبيانِ وللمدحِ أو الذّمِ أو الترحم وللتوكيد فما جيء به للذم أو للمدح أو التّرحُمِ، فَيجُوزُ فيه القَطْعُ، وإذا قُطِعَ نُصِبَ بإضمارِ فعلٍ لا يَظْهَرُ أو رُفِعَ بإضمارِ مبتدإٍ لا يَظْهَرُ، ويُجُوزُ القطعُ بعد الإتباع ولا يجوز الإتباعُ بعد القطعِ[2] وهذا هو الصحيحُ، والثابتُ مِنْ كلامِ

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) لأنَّ الاتباع بَعد القطع يؤدي إلى الفصلِ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ بجملة أجنبيّةٍ، لأنَّ النَّعتَ إنْ قُطِعَ إلى النَّصب كان منصوباً بفعلٍ محذوفٍ، ويكون فيه الفصل بجملةٍ اسميةٍ، وكذا إن قُطِعَ =

العربِ وفيه خلافٌ، وما جِيءِ بهِ للبيان فيجوزُ فيهِ النَّصب بإضمار فعل والرفع بإضمار (مبتدأ)[1]، ويجوزُ إظهارُ الفعل وإظهارُ المبتدأ فتقول: جاءني زيدٌ الخياطَ. وتقول: جاءني زيدُ أريدُ الخياطَ. وتقول: مررت بزيدٍ هو الخياطُ، ومررت بزيدٍ الخياطُ، وكأنه جوابٌ لِمَنْ قال لَكَ: من زيدٌ؟ قلتَ: هو الخياطُ، وإذا نَصَبْتَ جَعَلْتَهُ جواباً لِمَنْ يقولُ مَنْ تَعْنِي؟ فتقولُ: الخياطَ، وأعني الخياطَ وما جيءَ بهِ للتوكيد فلا يكونُ إلاَّ تابعاً. قال الله عز وجل: ﴿وقالَ اللّهُ لا تَتَخِذُوا إِلَهَيْنِ اثنَيْنِ﴾[2]. وإذا أردتَ أنْ تَصِفَ الاسمَ بوصفٍ كان ذلك على وجهيْن:

أحدهما: أَنْ تَشْتَقّ من الوصفِ اسماً يفيدُهُ إذا جَرَى على الموصوفِ نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ، لمّا أردْتَ وصفَ الرّجُلِ بالضّربِ اشْتَقَقْتَ من الضرب ضارباً وجرى عليه ليفيدَ منه[3] الضَّرْبَ، وكذلك إذا أَردْتَ أَنْ تَصِفَهُ بالعقلِ اشتقَقْتَ من العقْلِ عاقلاً، وقد توضعُ أسماءٌ جوامدٌ موضعَ هذا فتجري مَجْراهُ فتقولُ: مررت بامرأةٍ أَشْفَى المِرْفَقِ[4]، فوضعَ أَشْفَى موضعَ

= إلى الرّفعِ كانَ فيه الفصلُ بجملةٍ اسميةٍ. انظر شرح جمل الزَجاجي ١: ٢٠٨، وجوزه الاتباع بعد القطع ضياء الدين بن علج، انظر التذييل والتكميل: ٤/ ٣١٥.

(١) في (أ) و(ب): المبتدأ، وصوابه من هامش (أ) ومن (جـ).

(٢) سورة النحل آية: ٥١.

(٣) في هامش (أ): فيه.

(٤) أشفى المرفق، هذه الكلمة جزء بيت من الرجز أورده ابن جني في الخصائص ٢: ٢٢١/ ٣: ١٩٥، وتمام البيت:

مــبــثـرة الـعُـرْقُـوب أَشْـفَـى الـمِـرْفَـقِ

المثبر: الإبرة، والأشفَى في الأصل مخرز الإسكافي.

واشفى على وزن فعلى وجمعه الأشافي، وقال ابن بري: صوابه أفعل والألف زائدةً، وهو منون غير معروف.

هجا الراجز امرأة فشبه مرفقها بمثقف الأسكافي في حدته ودقته.

ومراد المؤلف من هذا المثال أنَّ الاسماء المتضمنة معاني الصفات يوصف بها، فأشفى وصف به المرفق لأنه تَضَمَّنَ معنى الحدة. انظر الخصائص ٣: ١٩٥، واللسان: (أشف ١٠/ ٣٤٨)، (وشفى ١٩/ ١٦٧).

حادةِ المرفقِ، وكـذلك خزٌّ وضعَ موضِعَ ليِّن. وقالوا: مررتُ بقاعٍ عَرفَجٍ كُلِّه[1]، العرفجُ نباتٌ ينبتُ في الأرضِ الصَّلْبَةِ، فكأنّه قال: مررتُ بقاعٍ خَشِنٍ كلِّهِ، وكذلك مررت بعربٍ أجمعُونَ[2] وُضِعَ موضعَ فصحاء.

الثاني: أنْ تُسْلِمَ الصفةَ على حالِها وتأتي قبلها بذِي وما جرى مَجْراها فتقولُ: مررتُ برجلٍ ذي علم، وبامرأةٍ ذاتِ حُسْنٍ، ومررتُ برجلٍ ذي مالٍ، وأكثرُ ما تُسْتَعْمَلُ[3] فيما لا يكونُ فيهِ الاشتقاقُ، نحو: / مررتُ برجلٍ ذي ثوبٍ فلا يضافُ ذو، وما جرى مجراها إلَّا لإسماءِ الأجناس ولا تُضافُ إلى المضمرات في الأعرفِ. ويجري مجرى ذي مالٍ قولُ العربِ: مررتُ برجلٍ رجلِ صدقٍ، ومررت برجلٍ رجلِ سوءٍ، تريدُ مررتُ برجلٍ صالحٍ، ومررت برجلٍ فاسدٍ. وتقول: مررت بحمارٍ حمارِ صدقٍ، أي حمار صالحٍ، وكذلك مررت بثوبٍ ثوبِ صدقٍ. وتقول: مررتُ برجَلَيْنِ مِثْلَيْنِ وسِيَّيْنِ. تريدُ أن كلَّ واحدٍ منهما مثلَ صاحبِهِ. وتقولُ: مررتُ برجلَيْنِ سَواء على هذا المعنى، وعلى أنَّهما لم يَزيدا على رجلَيْنِ ولا نَقَصا عَنْهُمَا، وعلى هذا مررتُ بدرهمٍ سواءٍ، أي تام. وتقول: مررت برجلَيْن مثلَكَ، على أنّ كلّ واحدٍ منهما مثلك، وعلى أنَّهما جميعاً مِثْلُكَ، وكذلك تقولُ: مررت برجالٍ مثلِكَ، على أن كلَّ واحدٍ منهم مثْلُكَ، وعلى أنَّهم إذا اجتمعوا كانـوا مثلَكَ، أي عندك ما عند كلَّ واحدٍ منهم من الصِّفاتِ، وتقولُ: مررتُ بالرّجلِ كلَّ الرجلِ[5]، تريدُ مررتُ بالَّرجل الكاملِ، وكذلك مررتُ بالعالَمِ كلَّ العَالَمِ، تريدُ مررتُ بالعالم الكاملِ في العِلَمِ، ومثلُ هذا مررتُ بالعالِمِ حقّ العالِم، ومررت بالعالِمِ جدّ العالِم، ويجوز مررت بعبدالله كلَّ العالِم.

---

(١) انظر سيبويه ١: ٢٢٩.

(٢) انظر سيبويه ١: ٢٣٢.

(٣) في (ب): هذه.

(٤) سقط من (جـ).

(٥) انظر سيبويه: ١: ٢٢٣.

وفيه قبحٌ[1] وليس بحسنٍ مررت بالعالِم كلَّ العالِم وكأنَّه إذا جَرى على غيرِ المعرَّفِ بالألفِ واللاَّم محذوفٌ، وكأنَّه قال: مررت بعبدالله العالِم كـل العالِم، ومررت بزيدٍ العالم حقّ العالم، ثم حُـذِفَ وأُقيمَ الصفةُ مقـامَ الموصوفِ فَضَعُفَ لذلك - والله أعْلَمُ.

وتقول: مررت بعالمٍ كل عالِم، وبعالمٍ جِدّ عالمٍ، وبعالم حق عالم، تريد المبالغة في الصفة وكأنك قلت: مررت بعالمٍ جداً، أي قد بلغَ الغاية في العلمِ فلا مزيدَ وتقولُ: مررت برجلٍ، أي رجلٍ على هذا المعنى، وتقول: مررتُ برجلٍ رجلِ صالحٍ فيكونُ لك فيه وجهان:

أحدهما: وهو الاختيارُ أنْ يكونَ بدلُ شيءٍ من شيءٍ.

الثاني: أنْ يكونَ نعتاً، وَيَدُلّ على جوازِ النَّعتِ وُقُوعَهُ حالاً فتقولُ: مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً، ويسمَّى هذا الحال الموطِّئَةَ والصفةَ الموطِّئَةَ، وُطِّىءَ لها بِنعْتِها أنْ تكونَ حالاً أو صفةً، وكأنَّهُ ذكر الرجلَ توكيداً/ في الحالِ أو في الصفةِ، وكأنّ الأصلَ - والله أعلم - مررتُ بزيدٍ صالحاً ومررت برجل صالح، ثم ذكر الرجلَ توكيداً، ولا يجوزُ في هذا كلِّه إلَّا الصفةَ والتبعيّةَ[2] ولا تقـطع، وكذلك إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ وامرأةٍ عاقلين المختارُ التبعيَّةَ، ويقبحُ القطْعُ[3]، فإنْ فَرَّقْتَ الصِّفَةَ فقلتَ مررتُ برجلَيْنِ مُسْلِمٍ وكافرٍ جازَ[4] لك القطعُ وهو الاختيارُ، والصّفةُ. قال الله عز وجل: ﴿لقدْ كَانَ لَكُم آيةٌ في

---

(١) في سيبويه ١: ٢٢٣، ٢٢٤: (فإنْ قلتَ: هذا عبدُالله كلّ الرجل، أو هذا أخوك كل الـرجل، فليس في الحسن كالألف واللام، لأنك إنّما أردتَ بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال، ولم ترد أن تجعلَ كلّ رَجُلٍ شيئاً تعرُفُ به ما قبلَهُ وتبينه للمخاطب، كقولك: هذا زيدٌ، فإذا خفت أن يكونَ لم يعرف قلت: الطويل، ولكنك بنَيْتَ هذا الكلام على شيء قد أثبتَّ معرفته، ثم أخبرتَ أنه مُسْتَكْمِلٌ للخصال..).

(٢) في (ب): ويقبح القطع.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

(٤) في هامش (أ): كان.

فِئتَيْنِ التَقَتَا فِئَةٌ تقاتلُ في سبيلِ اللّهِ وَأُخْرى كَافِرةٌ﴾[1]. لم يَقْرَأْ أحدٌ في السَّبعِ إلاَّ بالقطعِ[2] وتقول: مررت برجلَيْنِ رجلٍ مسلمٍ ورجلٍ كافرٍ جاز لك الوجهانِ المذكورانِ وزاد البدلُ[3]، قال كثيّر:

وكنتُ كَذِي رجلَيْنِ رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمَى فيها الزّمانُ فَشُلَّتِ[4]

يجوز لك في رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها وجهان إذا خفضت: الصفةَ، والبدلَ، والبدلُ أحسنُ، ويجوز القطعُ وهو أحسنُ من الخفضِ. التقدير: منهما رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ رمى، والجملة من رمى في موضع الصّفةِ لرجلٍ، فإنْ قلت: مررت برجالٍ مسلمٌ وكافرٌ لم يكن إلا القطعُ، لأنَّ الجمعَ لا يُوصفُ بالاثنين، وعلى هذا يجري هنا النّوعُ كلُّهُ. فإنْ قلتَ: مررت بهذينِ المسلمِ والكافرِ لم يجرِ على النعت وجاز على البدل ويكون التقدير: مررتُ بالمسلمِ والكافرِ وفيه ضعفٌ لأنَّ فيه إقامَةَ الصّفَةِ مقامَ الموصوفِ لأنّ التقديرَ: مررت بهذينِ الرجلينِ الرجلِ المسلم والرجلِ الكافر، وإنّما لم يجز على النَّعت لأنَّ المُبْهَمَ لا يُفْصَلُ بينَهُ وبين نعتِهِ لأنَّ المبهمَ لا يدلُّ على جنسهِ، وأوّلُ مُنْبَهِمٌ فيه الجنسُ، والصفةُ إنما تجري على ما يدلُّ على الجنسِ، فإذا أرَدْتَ أَنْ تصِفَ المبهمَ بالمشتقِّ تنعتُهُ بما يُبَيّنُ جنسَهُ، ثم تجري على اسم الجنسِ الصفة التي تريد أنْ تصفَ المبهمَ بها فتقول: مررت بهذا الرجل الفارسِ، وبهذا الرجل الطويلِ، فإنْ جاء مررتُ بهذا الفارسِ أو مررت بهذا الطويلِ فهو من إقامة الصفةِ مقام الموصوفِ فيكون في المختص أقربُ منه في غيرِهِ فيلزم من هذا أنْ يكون المبهمُ مع

---

(1) سورة آل عمران آية: ١٣.

(2) القطع إلى الرفع في (فئة) فتكون مبتدأ خبره محذوف تقدير: إحداهما.

(3) انظر سيبويه ١: ٢١٤.

(4) البيت في ديوانه ١: ٤٦، وهو من شواهد سيبويه ١: ٢١٥، والمقتضب ٤: ٢٩٠، وابن السيرافي ١: ٥٤٢، والجمل ٣٦، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٦، وابن يعيش ٣: ٦٨. والشاهد أنه يجوز في قوله: «رجل ورجل» الرفع على البدل أو القطع، والجر على البدل والصفة، والبدل أقوى.

وصفهِ كاسم واحدٍ لأنَّه الذي يبين جنسه ويصير المبهم كرجل وفرس، إذ به يتعين/ الجنس والحقيقة فلا يفصل بينه وبين صفته، كما لا يفصل بين أبعاض الاسم.

فصل

النكرةُ توصفُ بالمفردِ النَّكرة، وبالجملة إسميَّةً كانت أو فعليَّةً وبالظرف وبالمجرور وما يأتي وصفاً للنكرةِ يجْرِي حالاً من المعرفةِ إلَّا أنَّ الفعلية إذا كانت حالاً والفعل ماضٍ فلا بدَّ مِنْ (قَدْ)، ويجوز أَنْ تَحْذِفَ قد فتقول: جاءني زيدٌ وضحكَ، تريد وقدْ ضَحِكَ. قال الله عَزَّ وجلْ: **﴿حتَّى إذا جاءوها وفُتِحَتْ أبوابُها﴾**[1]. المعنى والله أعلم وَقَدْ فُتِحَتْ أبوابُها قال الشاعر[2]:

تقولُ وصكَّتْ صدْرَها بيَمِينِها[3]

يريدُ وقَدْ صكَّتْ صَدْرَهَا، ويجوزُ دخولُ الواو على الجملة إذا وقعتْ حالاً إذا كان في الجملةِ ضميرٌ يعودُ على صاحب الحال، فإنْ لم يَكُنْ فيها ضميرٌ لزمت الواو،[4] وقال امروء القيس:

---

(١) سورة الزمر آية: ٧٣.

(٢) هو هذلول بن كعب العنبري كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٢: ٦٩٦.

(٣) تمامه:

أَبعْلِيَ هذا بالرحا المتقاعسُ

والبيت في الكامل ١: ٣٥ غير منسوب، والخصائص ١: ٢٤٥، والمنصف ١: ١٣٠.

المتقاعس: الذي يخرج صدره ويدخل ظهره.

حكى الشاعر ما قالته زوجه وهي تضرب صدرها بيمينها مستنكرةً ما تراه من طحنه على الرحا، مستفضعة تبذله وأمتهانه نفسه فيما يمتهن فيه الخدم.

والشاهد قوله: (وصكت) فإنَّه على تقدير قد محذوفة.

(٤) سقط من (ب).

وقدْ أغتَدِي والطَّيْرُ في وكناتِها[1]

ولا تدخُلُ واو الحال على الفعل المضارع في الأعرف لِشَبَه الفعل المضارع بالإسم وأنت لا تقول: جاء زيدٌ وضاحكاً فلا تقول: جاء زيدٌ ويضحكُ، فإنْ جاء في الشعر أو في قليل من الكلام فيكونُ على تقدير وهو يَضحكُ، وأمَّا المعرفةُ فلا تُوصَفُ إلَّا بالمفردِ المعرفة ولا توصفُ المعرفة بالنكرةِ ولا النكرةُ بالمعرفة، لأنَّ النعت والمنعوتَ كالشيء الواحد ولا يكونُ الشيءُ الواحدُ معرفةً نكرةً، لأنَّ النَّكرةَ تقتضي بوضْعِهَا الشياع والاختصاصُ فيها عارضٌ والمعرفة تقتضي بوضعها الاختصاص والاشتراكُ فيها عارضٌ فلا يمكن في اللفظ الواحد أن يوضح مختصاً شائعاً.

والمعارف خمسةُ أشياءِ: الأسماءُ والأعلامُ، والعلميَّةُ تكون على وجهيْن: علمية الجنس وعلمية الشَّخص، فعلميةُ الجنسِ تكون فيما لا يَعنيك معرفةُ أحادِهِ، وإنَّما يَعنيكَ معرفةُ جِنسِه، ويكون ذلك في غيرِ المخالط من الحيوانِ نحو: أسامة وابن آوى وحَضَاجر[2] ويكون في النبات نحو: نباتِ أوبرَ لضرب من الكَمْأَةِ، ويدل[3] على التعريف عدم صرف أوبر، ويكون في المعاني قالوا: : برَّة اسمٌ للبرور وقال الأعشى:

أقولُ لمَّا جاءني فَخْرُهُ   سبحانَ مِن عَلْقَمَةَ الفاخرِ[4]

---

(١) تمامه:

بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكل

وقد تقدم الكلام عليه.

والشاهد قوله: (والطير في وكناتها) حيث جاء بواو الحال في صدر الجملة وذلك لعدم وجود الضمير الرابط، وهِيَ لازمة في هذا الموضع.

(٢) حضاجر: إسم للذكر والأنثى من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها وعِظَمِهِ، قال الحطيئة:

هلَّا غضبتَ لِرَحْلِ جا   رِك إذْ تَنَبَّذَهُ حَضَاجِرْ

(٣) في هامش (أ) وفي (ب) و(جـ): يدلك.

(٤) البيت في ديوانه: ١٠٦، وسيبويه: ١٦٣، والمقتضب ٣:١٨، وابن السيرافي ١:١٥٧، =

فسبحانَ اسمُ علم للتَّسبيح وعلميتُهُ علميةُ الجنسِ، ولذلك لم يَنْصَرِف، وعلمية الشخص تكون فيما يعنيك معرفةُ أحادِهِ ويكون فيمن يعقل وفي المخالطِ مما لا يعقِلْ نحو: داحس[1] ولاحق[2] وأعوج[4] وشَدْقَم إسم فحل منجب وتعتبر العلميَّة بامتناع دخول الألف واللام فابن مخاض وابن لبون ليسا بإسمين علمينِ لأنَّك تقول ابنُ المخاضِ وابنُ اللَّبونِ وابنُ قَتَرَةٍ[4] علم لأنَّك لا تقولُ ابن القترةِ ولا ابن الأمرىء ولابن العرس ولا سام الأبرص[5] فتعلم أنَّ هذه كلَّها أعلامٌ، والعلمُ ما وُضِعَ دالاً على مسمَّاه في جميع أحواله.

والمضمراتُ وتكونُ للمخاطب، والمتكلِّم، والغائبِ. وأضعُ باباً بعد ذكرِ التَّوابع أُبَيِّنُ فيه المضمراتِ وما جرى مجراها إن شاء الله.

والمبهمات، وهي أسماءُ الإشارة، وهِيَ على ثلاثة أقسام ما يشارُ به للقريب ذا للمذكر، ذان للمذكرين ذي وتي وتا يشار بها للمؤنث، ثانِ للمؤنَّثَيْنِ، أُولى للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً. ما يشار به إلى الوسط ذاك، ذانِك وتاك وتانِك، وأولى وأولاك للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً.

= والخصائص: ١٩٧، ٤٣٥ / ٣: ٤٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤٧ / ٢: ٢٥٠.

وعلقمة الذي يذكره الأعشى في البيت، هو علقمة ابن علاثة، وكان علقمة قد فاخر عامر بن الطفيل وهو ابن عمه، وكان الأعشى مع عامر بن الطفيل.. يقول الأعشى: لمَّا سمعت أنَّ علقمة يفاخر عامراً أعظمتُ، وتبرأت من فعل علقمة ولم أرض به.

والشاهد قوله: (سبحان) فإنه علم على التسبيح ممنوع من الصرف للعلميَّة وزيادة الألف والنون. وَعَلِميَّتُهُ مقصودٌ بها الجنس.

(١) فرس لقيس بن زهير، ومنه حرب داحس والغبراء.

(٢) فرس لمعاوية بن أبي سفيان.

(٣) فرس لبني هلال تنسب إليه الأعوجِيَّات، كان لكندة فأخذته سليم ثم صار إلى بني هلال.

(٤) نوع من الحيات خبيث، وقيل: هو بكر الأفعى.

(٥) سام أبرص: من كبار الوزغ.

ما يُشَارُ به إلى البعيد ذلك ذانِّكَ بتشديد النون تلك تانِّكَ بتشديد النون أولئك وأولالك للجمع مذكراً كان أو مُؤنَّثاً.

والمعرَّفاتُ بالألفِ واللَّامِ والمضافاتُ إلى المعرفة إضافةً محضةً، وقد بَيّنْتُ[1] الإضافةَ المحضةَ وغيرَ المحضةِ فيما تَقَدَّمَ[2]، ومِنْ شَرْطِ نعتِ المعرفةِ أنْ لا يكونَ النعتُ أعرفَ من المنعوتِ، إنَّما يكونُ مساوياً أو أنقصَ منه، فَأَعْرَفُ المعارِفِ المضمراتُ ثمَّ الأعلامُ، ثُمَّ المبهماتُ، ثُمَّ المعرَّفاتُ بالألفِ واللَّامِ، والمضافُ إلى الشَّيءِ في درجتِهِ إلَّا المضاف إلى المُضْمَرِ فإنه في الدرجة الثانية. على هذا شيوخُ الصَّنْعَةِ وحذَّاقُها، وهو الصحيح إنْ شاء الله.

فقد تَحصَّلَ ممَّا ذكرتُهُ أنَّ العلم يُوصَفُ بِستَّةِ أشياء بالمضافِ إلى العلم، وبالمضاف إلى المُضْمَرِ لأنَّهما في درجةٍ واحدةٍ، وبالمبهمِ، وبالمضافِ إلى المُبْهَمِ لأنَّهما في درجةٍ واحدةٍ، وبالمعرَّفِ بالألفِ، وبالمضاف إلى المعرَّفِ بالألفِ واللام لأنَّهما في درجةٍ واحدةٍ، فهذه ستَّةُ أشياءَ في درجاتٍ ثلاثٍ، وكذلك ما أُضِيفَ إلى العلمِ يُوصَفُ بهذه السِّتَّةِ لأنَّ المضافَ إلى العلم كالعلم، والمُبْهَمُ لا يوصفُ إلَّا بالألف واللام على طريقةِ الجنسِ، ومتى وُصِفَ بالمشتَقِّ فهو مِنْ إقامةِ الصفة مقامَ الموصوفِ، وقد بَيّنْتُ[3] ذلك وَلِمَ كان ذلكَ. ولا يفصلُ بينَ المبهمِ وصفتِه بفاصل لأنَّهما كالشيء الواحِدِ لأنَّه مبيِّنٌ جِنسَهُ والمضاف إلى المبهم يُوصفُ بمثله وبالألفِ واللَّامِ وبما أضيفَ إلى المعرَّف بالألفِ واللَّامِ والمعرف بالألف واللَّام والمضاف إلى المعرّفِ بالألفِ واللَّامِ يُوصَفان بما في درجتِهما وهما المعرفان بالألفِ واللَّامِ والمضافان إلى المعرّف بالألف واللام.

---

(١) في هامش (أ) وفي (جـ): بينا.

(٢) انظر ص ٥٢٧ و٥٢٨.

(٣) انظر ص ٥٥٢.

فصل

المضمر لا يوصفُ ولا يوصفُ به[1] لأنَّ المضمر لا دلالة فيه على الصفة، ولأنَّ وضع المضمر[2] مُخَالِفٌ لوضع الظاهر والنعتَ والمنعوت كالشَّيءِ الواحِدِ، وأمَّا المبهَمُ فَلَهُ قربٌ من الظاهر لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فيه إحالةٌ على معهود.

العلم يوصفُ ولا يُوصَفُ به لأنَّه لا دلالة فيه على الوصفِ[3] وما عداهما يُوصَفُ ويوصَفُ به إذا أفادَ ما سِيقَ الوصفُ لَهُ.

فصل

لا يجمعُ بين الصفَتَيْنِ[4] إلَّا بشروط أربعة:

أحدها: الاتِّفاق في الإعراب.

الثاني: الاتِّفاقُ في العامل فلا تقول: قام زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلانِ على الصفة.

الثالث: الاتِّفاقُ في التَّعريف أو التنكير فلا تقولُ: قام زيدٌ ورجلٌ العاقلان على الصفة.

الرابع: أنْ يكونا إسمَيْنِ ظاهِرَيْنِ، ولك أَنْ تفصلَ مع الشروط الأربعة فتقولُ: جاءني زيدٌ العاقلُ ومحمد العاقل، ويجوز فيما ذكرته القطع فترفع بإضمار المبتدأ وتنصب بإضمار فعلٍ.

---

(١) خالف في هذا الكسائي فجوز نعتَ ضمير الغيبة إذا كان النعتُ لمدح أو ذم أو ترحُّم واحْتَجَّ بقوله تعالى: ﴿قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بالحَقِّ عَلَّامُ الغيوبِ﴾ فعلَّامُ الغيوب نعتٌ للضمير الذي في (يَقْذِفُ)، قال ابن مالك: ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحُّم، نحو: صلَّى عليه الرؤفُ الرحيمُ، وعمرو غضبت عليه الظالم المجرم، وغلامك ألطف به البائس المسكين، وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً، وفيه تكلف. ا. هـ. انظر التذييل والتكميل ٤: ١٣١.

(٢) في (جـ): الضمير.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) يريا تعدد الصفة مع تعدد موصوفها.

فصل

تَقُولُ: مررتُ برجلٍ كريمةٍ أُمُّهُ، كما تقول: مَررتُ برجلٍ كَرُمَتْ أُمُّهُ. وتقول: مررت برجلٍ طويلةٍ يَدُهُ، كما تقولُ: طَالَتْ يَدُهُ، ولك أَنْ تقولَ: مَرَرْتُ برجلٍ طويلٍ يَدُهُ، كما تقول: طالَ يَدُهُ، لأنَّ التأنيثَ في اليد غير حقيقيٍ، فيلزم عن هذا أَنْ تَقُولَ: مرَرْتُ برجلٍ كريمٍ أَبَوَاهُ على مَنْ قَالَ: كَرُمَ أبواه وهو الأكْثَرُ، وَمَنْ يَقُلْ كرماً أَبَواهُ، ويلحق الفعل علامةً لِتَثْنِيَة الفاعل يَقُلْ في الصفةِ: مررتُ برجلٍ كريمَيْنِ أَبَواهُ. وهذا قليلٌ، وليس هذا كلحاق علامة التأنيث، لأنَّ التأنيثَ للإسم لازم وليست التَّثْنِيَةُ بلازمة، وعلى هذه اللُّغة جاء في الحديث: «يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلاَئِكَةٌ بالنَّهارِ»[1]. وَأَمَّا قَوْلُهُ سبحانه: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوى الَّذينَ ظَلَمُوْا﴾[2]. فالذين ظَلَمُوْا (منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ)[3]، وجعله سيبويه بدلاً، وجعل التقدير: وَأَسَرّوا الَّذينَ ظَلَمُوْا[4]، وَمِنَ النَّاسِ[5] مَنْ جَعَلَ الذينَ فاعلاً بأسروا وجعله على هذه اللغة والأوَّل أحسن لأنَّ هذه اللغة ليست باللغة المشهورة عند جمهور العرب، وهذا في الجمع السَّالم، وأمَّا الجمعُ المكسر فهو أحسن من الإفراد، فالأحسن أَنْ تقولَ: مررت برجل حِسَان آباؤه وكِرَامٌ أعمامه، ثم مررت برجل كريم أعمامه، ثم مررت برجل كريمين أعمامه. قال سيبويه: أعور قومك، ومررت برجل صم قومه[6]، يريد أن هذا أحسن من مررت

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ٩: كتاب مواقيت الصلاة: ١٦، باب فضل الصلاة، ومسلم في فضل صلاتي الصبح والعصر ٢: ٢٧٨.

(٢) سورة الأنبياء آية: ٣.

(٣) سقط من (أ).

(٤) انظر سيبويه ١: ٢٣٦.

(٥) هو أبو الحسن الأخفش، قال في معاني القرآن ٢: ٤١٠: (كأنَّه قال: «وأسروا» ثم فسَّره بعد فقال: هم الذين ظلموا» أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك..) وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٦٦.

(٦) انظر سيبويه ١: ٢٣٧.

برجل أعور قومه. قال الله تعالى: ﴿خُشَّعاً أبصارُهُمْ﴾[1]. وقرأ أبو عمرو[2] وحمزة والكسائي: خَاشِعاً أبصارُهُمْ[3]. و «خُشَّع»[4] أكثر في كلام العرب والقراءة الأخرى كثيرة.

مسألة:

حذف الموصوف وإقامةُ الصفة مقام الموصوف ليس بالقوي إلَّا في خمسة مواضع:

أحدها: أَنْ يكونَ صفةً لظرف زمانٍ أو مكانٍ نحو: فعلتُهُ قريباً، تريد زماناً قريباً.

الثاني: أَنْ يكونُ الصفة (هي)[5] المقصودة[6] نحو قوله سبحانه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِيْنَ﴾[7]. وهذا كثير في القرآن.

الثالث: أن تكون الصفة موصوفة نحو: مررت بعاقل من الرجال.

---

(١) سورة القمر آية: ٧.

(٢) في هامش (أ): الأخوان.

(٣) قراءات الثلاثة هنا بالألف على الإفراد، واحتجوا بحرف ابن مسعود: «خاشِعةً أبصارهم» ولأنَّ اسم الفاعل قد رفع فاعلاً بعده وهو: (أبصارهم) فأجراه مجرى الفعل المتقدم على فاعله فوجده كما وجد الفعل ولم يلحق علامة تأنيث الجمع لأنَّ التأنيث فيه ليس حقيقي.. انظر معاني القرآن للفراء ٣:١٠٥، وتفسير الطبري ٢٧ : ٤٨، وحجة القراءات ٦٨٨، والكشف ٢:٢٩٦..

(٤) هي قراءة باقي السبعة، وهي بالجمع، ليفرق بين اسم الفاعل الرافع لما بعده وبين الفعل، فجمع مع الإسم، وأفرد مع الفعل للفرق.. قال الزجاج: ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدَّمت على الجماعة التوحيد، نحو: «خاشعاً أبصارهم»، والتأنيث لتأنيث الجماعة نحو: خاشعة أبصارهم» ولك الجمع نحو: «خشَّعاً أبصَارُهُمْ». انظر حجَّة القراءات: ٦٨٨، وبقيَّة المصادر السابقة.

(٥) سقط من (أ).

(٦) سقط من (أ).

(٧) سورة هود آية: ١٨.

الرابع: أَنْ تكونَ الصفة قد استعملت استعمال الأسماءِ نحو: رأيتُ الأبطحَ[1] وكذلك الأبرَق[2] والأجْرَع[3] وما جرى مجراهن.

الخامس: أَنْ تكونَ الصفةُ مختصةً نحو: مررت بعاقلٍ، ومـررت بأحمقَ، فإن خلتْ الصفةُ، عن هذا كلِّه قَبُحَ حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مَقَامَهُ، وهو معَ ذلك جائِزٌ.

---

(١) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، انظر اللسان: (بطح ٣: ٢٣٦).
(٢) الأبرق: الجبل مخلوطاً برمل، وعن الأصمعي: الأبرق والبرقاء وغلظ فيه حجارة ورمل. انظر اللسان (برق ١١ / ٢٩٧، ٢٩٨). (٩: ٣٩٦).
(٣) الأجْرَع: المكان الواسع الذي فيه حزونة وخشونة، اللسان

باب البدل

البدلُ تابعٌ على تقديرِ تَكْرَارِ العاملِ إنْ كان في الإسم، وإنْ كان في الصِّفةِ فَهُوَ على تقدير تَكْرارِ الموصُوفِ، وإنَّما احْتِيجَ إلى تقديـر تَكْرَارِ العاملِ ، لأنَّ الجوامدَ لا بدَّ أن تلي العامل، والصفةَ لا بدَّ أنْ تجري على مَوْصُوفِها، وإذا كان العاملُ حرفَ جرٍ جازَ أَنْ يَظْهَرَ باتِّفاقٍ فتقولُ: مَرَرْتُ بزيدٍ بأخيكَ. قال الله عزَّ وجل: ﴿لِلَّذينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم﴾[1]. واختلفَ النحويون في إظهارِ النَّاصِبِ وإظهارِ الرَّافعِ ، فَمَنْ أَجَازَ الإظهارَ احتجَّ بقوله سبحانه: ﴿اتَّبِعُوْا المُرْسَلِيْنَ اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[2] وَمَنْ لَمْ يُجِزْ، وهم الأكثرُ جعلَ هذا من تكرارِ الجُمَلِ ، وإنْ كان المَعنى واحداً وَيُسمَّى التَّتْبِيع، كما جاء:

مِكَرٍّ مَفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً[3]

---

(١) سورة الأعراف آية: ٧٥. والشاهد في الآية إعادة حرف الجر مع من في قوله: «لمن» وهو بدل من «الذين».

(٢) سورة يس آية: ٢١. فا (تبعوا) بدلاً من اتَّبع الأولى، فَلو لَمْ تظهر هذه الجملة لكان (من لا يسألكم) بدلاً من «المرسلين» انظر البسيط ١: ٥٩.

(٣) هذا صدر بيت لامرىء القيس، وعجزه:

كجلمودِ صخرٍ حطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ

والبيت من معلقته في شرح السبع الطوال: ٨٣، وسيبويه ٢: ٣٠٩، وقد استشهد به على مجيء (من عل) بمنزلة من فوق.. كما ورد الشاهد في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢١، وشرح =

والبدل يكون على أربعةِ أقسامٍ:

بدل الشيءُ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدةٍ، وهذا يكونُ في الإسم ويكونُ في الفعل. قال الله عزَّ وجل: ﴿يَلْقَ أَثَاماً يُضاعَفْ لَهُ العذابُ﴾[1]. فيضاعفُ بدلُ من يَلْقَ. وقال الشاعرُ[2]:

إنَّ عـليَّ الله أَنْ تُـبَـايِـعَـا ... تُؤْخَذَ كُرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَاً[3]

أنشَدَهُ سيبويه على البدلِ، وهذا البدلُ إذا كانَ في الإسم يوجدُ ظاهراً[4] من ظاهرٍ، ومضمراً[5]، مِنْ مُضْمرٍ، وظاهراً[6] من مُضْمَرٍ، ومضمراً[7] مِن ظَاهرٍ، ومعرفةٍ[8] من نكرةٍ، ونكرةٍ[9] من معرفةٍ، ومعرفةٍ من معرفةٍ[10]، ونكرةٍ من نكرةٍ[11]، فتقول: أكرمتكُ إياكَ، إذا أردْتَ البدلَ[12]،

= أبيات سيبويه ٢: ٣٣٩.
ومكّر، ومُدبر، قال يعقوب: معناه إذا أردْتُ الكرَّ وأنا عليه وجدتُهُ عنده، وكذلك هذه الأشياء كلُّها عندَه. وَمُقبل مدبرٌ، يعني: إذا استقبلته حسن وإذا استدبرْتَه حَسُنَ. حَطَّهُ السيل مِن عل: حَدَرُهُ..
والشاهد: مجيء هذه الصفات نعوتاً متتابعةً (مِكَّرٍ، مِفَرٍّ، مُقْبلٍ، مُدْبرٍ، (لمنجرد).

(١) سورة الفرقان الآية: ٤٦.

(٢) لم أقف على اسمه فيما اطلعت عليه.

(٣) البيت في سيبويه ١: ٧٨، والمقتضب ٢: ٦٣، والأبيات المشكلة: ٢٨٠، والتبصرة ١: ١٦٢، وشرح الرضى ١: ٣٧٥.
والشاهد قوله: (تؤخذ) بالنصب على أنَّه بدلٌ من (تُبايعا)، كأنَّه قال: إنَّ على أَنْ تؤخذَ.

(٤) كقولك رأيتُ معاذاً أخاكِ، وكقوله تعالى: ﴿إهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيم صِرَاطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾.

(٥) مثاله: زيداً قصدته إياه.

(٦) مثاله: بلال أكرمته أخاكَ.

(٧) مثاله: أكرمت سعداً إيَّاه، وأنكر هذا النوع من البدل ابن هشام وقال إنَّه من وضع النحويين وليس بمسوغ. انظر أوضح المسالك ٣: ٤٠٥.

(٨) مثاله في الآية الكريمة ﴿وإنَّك لتهدي إلى صِراطٍ مُستقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾.

(٩) كقوله تعالى: ﴿لنسفَعاً بالنَّاصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ﴾.

(١٠) كقوله تعالى: ﴿إلى صِراطِ العزيزِ الحميدِ * اللَّهِ﴾ في قراءة الجر.

(١١) كقوله عزَّ وجل: ﴿إنَّ للمتقين مفازاً حدائِقَ وأَعْنَاباً﴾.

(١٢) البدل في المثال الآنف بدل مضمر من مضمر، وهو جائز عند البصريين، وقد مثل له سيبويه =

فإن أردْتَ التوكيدَ قلت: أكرمتكُ أنتَ لأنَّ المضمر كلَّه إذا أُكِّدَ أُكِّدَ بالضَّمير المرفوعِ المنفصل، وإذا قلتَ: أقمتَ أنتَ. أمكنَ أنْ يكونَ أنتَ توكيداً وبدلاً. وتقول: مررتُ بأخيكَ رجلٍ صالحٍ. ومررت بأخيك صالحٍ على حذف الموصوف وإقامةِ الصِّفةِ مقامَه، وهذا ضَعيفٌ ولا تقولُ: مررت بأخيك رجلٍ، لأنَّك لم تفد بالمبدلِ هنا شيئاً بالنَّكرةِ لا تكون بدل شيءٍ من شيءٍ حتَّى تَكُونَ موصوفةً أو في تقديرِ الموصوفِ، وكذلك بَدَلُ النَّكرةِ من النَّكرةِ، وسبب ذلك عدم الفائدة فلو أفاد لجاز.

الثاني: بدل الإضرابِ وهذا / يكونُ على جهة الغَلَطِ وعلى جهة النِّسيانِ، وعلى جهةِ البدلِ وعليه جاء والله أعلم الحديث: «إنَّ الرجلَ ليُصلِّي الصلاةَ وما صلَّى رَبْعَها خُمْسَها»[1] ويكون هذا البدل في الإسمِ والصِّفَةِ والفعل فتقول: إنْ تأتني آتك أكرِمَك. قلت: آتك على جهةِ الغَلَطِ، ثم أَبْدَلتَ أكرمكَ، فإنْ جِئْتَ ببل كان عطفاً.

الثالث: بدلُ الشَّيءِ من الشَّيءِ وهو بَعْضُهُ، وهذا لا يكونُ

= ١: ٣٩٣ بقوله: فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت: ريتكَ إيَّاكَ، ورأيته إيَّاهُ.. وانظر المقتضب ٤: ٢٩٦.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الضمير المنفصل في أكرمتك إياك توكيد، وليس بدلاً قال ابن مالك وبقولهم أقول لأنَّ نسبة المنفصل المنصوب من المتصل المنصوب كنسبة المنفصل المرفوع من المتصل المرفوع.

انظر شرح عمدة الحافظ ٥٦٩، والمرادي في شرح الألفية ٣: ١٨٣.

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد ٤: ٣١٩ برواية: (إنَّ الرجلَ ليصلي ولعلَّه أنْ لا يكونَ له من صلاته إلَّا عُشْرها أو تسعها أو ثمنها أو سبعها. حتى انتهى إلى آخر العدد..). ولا شاهد في الحديث على هذه الرواية.

والرواية الثانية بلفظ: (إنَّ العبد ليصلي الصلاة ما يكتب له منها إلَّا عشرها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها..).

وعلى هذه الرواية الشاهد إبدال ثمنها وما بعد، ممَّا قبله بدل نسيان أو بدل بداء.

وورد الحديث في الأحياء للغزالي ١: ١٦٧، ١٧٨، وفي الترغيب والترهيب ١: ١٦٥ بنحو هاتين الروايتين.

ولم أقف على الحديث باللفظ الذي أورده المؤلف فلعلَّه رواه بالمعنى.

إلَّا في الأسماءِ ولا يكونُ في الصِّفاتِ ولا في الأفعال[1]، ولا يكون إلَّا فيمَا يَصِحُّ فيه أَنْ يُسَنَدَ إلى الجَمِيْعِ وأنت تريد بَعضَهُ وذلك نحو: ضرب زيدٌ ظَهْرَهُ، لأنَّه يقال: ضرب زيدٌ، إذا ضَرَبَ ظهرَهُ. وتقول: قطع زيدٌ يدهُ، لأنَّك تقول: قُطِعَ زيدٌ وتسكتُ إذا قُطِعَتْ يده ولا تقول: قُطِعَ زيدٌ رَأسُهُ، لأنَّك لا تقول قُطِعَ زيدٌ وتسكت إذا قُطِعَ رأسه، إنَّما يقال في هذا قُتِلَ. وتقول: فتحتُ الدارُ أبوابُها، لأنَّك تقول: فتحتُ الدارَ، وأنت تريد أَبْوَابَها. قال الله عزَّ وجل: ﴿وفتحتِ السَّماءُ فكانَتْ أَبْواباً﴾[2]. فعلى هذا قوله سبحانه: ﴿مُفَتَّحَةً لَهُمْ الأبوابُ﴾[3]. الأبواب بدلٌ مِن الضَّميرِ الذي في مفتحة، وَحُذِفَ الضميرُ لأنَّه يحسنُ في البدلِ ولا يَحْسنُ في الصفة، وقد جاء حذف الضمير في الصفة إذا كانت جملة قليلاً شُبِّهَتْ بالصِّلةِ، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿ولِلَّهِ على النَّاسِ حِجُّ البيتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلاً﴾[4]. فَمَنْ بدلٌ[5] مِن النَّاسِ لأنَّ المستطعين بعضَ النَّاس. والتقدير والله أعلم: ولله على مستطعي النَّاسِ حَجُّ البيت، لكنَّهُ جاءَ هكذا للتوكيد بتكرَارِ الإسم لأنَّكَ جِئْتَ بِهِ وبضميرِهِ. قال الشاعر[6]:

فلمَّـا قَرَعْنَـا النبعَ بـالنَّبـعِ بَعْضَـهُ ببعضٍ أبتْ عيدَانُه أَنْ تَكَسَّـرَا[7]

---

(١) ذكر بعض النحَّاة أنَّه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل بدل بعض. مثل: إن تصل تسجد لله يرحمك. انظر التصريح ١٦١.

(٢) سورة النبأ آية: ١٩.

(٣) سورة ص آية ٥٠.

(٤) سورة آل عمران آية: ٩٧.

(٥) هذا على مذهب البصريين، وذهب الكسائيّ إلى أنَّ مَنْ شرطية وجوابها محذوفٌ تقديره: من استطاع إليه سبيلاً فَلْيَحَجّ، وقد ردَّه ابن أبي الربيع في البسيط ١: ٦٤، لحذف جواب الشرط، وجعل ما ظاهرُهُ كلامٌ واحدٌ كَلامين.
وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ (مَنْ) فاعلٌ (بحج)، والمعنى و لله على الناس أن يحجَّ البيت من استطاع إليه سبيلاً. وهو فاسد من حيثُ المعنى. انظر: المصدر السابق، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٨٦.

(٦) هو النابغة الجعدي كما في ديوانه: ٢٧١.

(٧) البيت في أساس البلاغة ٤٤٤ غير منسوب، والهمع ٣: ٢٦٣.

=

فبعضُه بدلٌ مِن النَّبعِ الأولِ، وبعضُ الثَّاني (بدلٌ)[1] من النَّبعِ الثاني وَحُذِفَ الضميرُ على حسب ما ذكرتُ لك، ومِنْ هذا قوله عزَّ وجل: ﴿طَوَّافُونَ عليكُم بَعْضُكُمْ على بعضٍ﴾[2]. فَبَعْضُكُمْ بدلٌ من الضمير في طوافينَ، وعلى بعضٍ بدلٌ من عليكم، وأمَّا قولُ امرىءِ القيس:

كأنِّي غداةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا[3]

/ فيوم متعلق بالبَيْنِ، ولا يكونُ بدلاً من غداةَ، لأنَّ اليومَ كلٌّ والغداةَ بعضٌ، فلو كان بالعكس لكان بدلَ بعضٍ من كلٍّ إلَّا أنْ يُجْعَلَ اليومَ بمعنى الحين. قال زهير:

وأعلمُ عِلْمَ اليــومِ والأمسِ قبلَهُ ... ولكنَّني عَنْ عِلْمِ ما في غدٍ عَمِ[4]

فيكون بدلَ بعضٍ من كلٍّ، لأنَّ حين التحمل بدلُ من الغداةِ.

الرابع: بدلُ الاشتمال، وَيُسَمَّى بدلُ اشتِمالٍ لأنَّ المعنى متعلِّقٌ به وإنْ تعلَّقَ في اللَّفْظِ بغيرِهِ نحو: أعجبتني الجاريةُ حُسْنُها، فالإعجابُ متعلِّقٌ

= النبع شجر من أشجار الجبال تصنع منه القسى. وقرع النبع بالنبع إذا تلاقوا.
والشاهد أوضحه المؤلف.

(١) سقط من (أ).

(٢) سورة النور آية: ٥٨.

(٣) تمامه: لدى سمراتِ الحيِّ ناقفُ حَنْظَلِ.
والبيت من معلقته في شرح القصائد السبع الطوال ٢٣، ومجالس ثعلب ١٠١، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٠٢:١.

(٤) البيت في ديوانه ٢١، وشرح القصائد الطوال: ٢٨٩، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ٢٥٥:١.
وقوله: عمي معناه: غبي. قال أبو جعفر النحاس: أي أعلم ما مضى في أمس، وما أنا فيه اليوم، لأنه شيىء رأيته، فأمَّا ما في غد، فلا علم لي به لأني لم أره. انظر شرح القصائد التسع ٢٥٥:١.
والشاهد مجيىء اليوم في بيت زهير بمعنى الحين، وعلى هذا المعنى أجاز المؤلف أن يبدل (يوم) في بيت امريء القيس من (غداة) بدل بعض من كل..

بالجاريةِ وهو في المعنى مُتَعَلِّقٌ بالحُسْنِ، ولذلك قال أعجبَنِي ولم يُلْحِق العلامة، ويجوز أنْ تلحقَ والأكثرُ الأوَّلُ، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهرِ الحرامِ قتالٍ فيهِ﴾[1]. لأنَّ السؤال مشتملٌ على القتالِ وطالب بهِ وإن كان في اللَّفْظِ معلقاً بالشَّهر ويكون هذا البدلُ بالمصدرِ من الإسمِ، وبالاسم من الاسم وأكثر ما يكونُ بالمصدرِ من الاسم، ومن الإسم بالإسم، قولُ العرب: كثر زيدٌ مَالُهُ. وَيَسْتَوي هذا البدَلُ وبدلُ بعض الشَّيءِ من كلِّهِ فيّ أنَّ المعنى مُتَعَلِّقٌ[2] بالاسم الأوَّل وهو طالب الثاني إلَّا أنَّهم خصُّوا الأوَّل ببدلِ بعضٍ من كلٍ وأبقوا على هذا[3] بدل الاشتمال، وهما في الحقيقة سواءٌ، وعلى هذا أَخَذَ أبو علي قَوْلَهُ سبحانه: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأخدُودِ النَّارِ ذاتِ الوُقُوْدِ﴾[4]. وأَخَذَهُ غيرُهُ على أَنَّهُ بدلُ شيءٍ من شيءٍ وهما لعينٍ واحدةٍ، وكلاهما لَهُ وَجْهٌ[5] ولا بدَّ في هذين البدلينِ مِنْ ضَميرٍ، ويجوزُ حَذْفُهُ كثيراً للعلم به.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٢) في هامش (أ): معلق.

(٣) يريد أن (ماله) في المثال يدل اشتمال من زيد لاشتماله على المال.

(٤) سورة البروج آية: ٤، ٥.

(٥) جعل أبو علي الفارسي «النار» بدل اشتمال من الأخدود، لأنَّ الأخدودَ يشتمل على النَّار، انظر الإيضاح العضدي ١: ٢٨٤.
وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذا من بدلِ الشَّيءِ من الشيءِ وهما لعين واحدةٍ، والتقدير عندهم: قُتِلَ أصحاب الأخدودِ نارها، ثم حذف الضمير لأنَّ الألفَ صارت بدلاً منه. انظر مشكل إعراب القرآن ٢: ٤٦٧، والكافي ٢: ٢١٢.

باب عطف البيان

أعلم أنَّ الأصل في الصفات ألَّا تلي العواملَ، وفي الجوامدِ أنْ تَلِيَ العواملَ، ثم إنَّ العربَ تَجْرِي الصفاتِ مجرى الجوامِدِ وتجري الجوامدَ مجرى الصِّفاتِ، فإذا جرى الجامدُ مجرى الصفة قيل فيه عطفُ بيانٍ ولم يقلْ فيه بدلٌ، فعطف البيان / جريان الجامِدِ على ما قَبْلَهُ من غير تقدير[(١)] تكرَارِ العامل في النيَّةِ والبدلُ جريانُهُ على ما قبله على تقدير تكرارِ العاملِ، فقد صحَّ بذلك أنَّ عطفَ البيان مِثْلُ النَّعتِ في التبعيَّة لأنَّ النَّعتَ ليس على تقدير تكرارِ العاملِ لأنَّه لا يلي العوامل إلَّا بأنْ يُقامُ مقامَ غيرِهِ، وهذا لا يُدَّعى إلَّا بدليلٍ وادَّعى عطف البيانِ، وإنْ كان جاءَ على غيرِ قياسٍ، لأنَّهم قالوا في إسم الفاعل هذا الضَّارِبُ الرَّجلُ زيدٍ. قال الشاعر[(٢)]:

أنــا ابنُ التَّــارِكُ البكــريّ بشــرٍ   عليـه الـطَّيْـرُ تـرقُبُـهُ وقُـوعــاً[(٣)]

فَلَيْسَ على تقدير التِّكرارِ فيقال فيه بدلُ لأنَّك لا تقول: التَّارِكُ بشرٍ[(٤)]،

(١) في هامش (أ): نية.

(٢) هو المرار الأسدي كما في سيبويه ١:٩٣، وابن السيرافي ١:١٠٦، وفرحة الأديب ق: ٦ / أ. والمفصل ١٢٣.

(٣) البيت في شرح الأبيات المشكلة: ١٦١، وشرح جمل الزجاجي ١:٢٩٦.
والشاهد أنَّ (بِشْراً) هنا عطف بيانٍ من البَكْري ولا يجوز فيه البدليَّةِ.

(٤) لأنَّ المضاف فيه أل فلا يُضَاف إلَّا لما فيه أَل ولذلك يَتَعَيَّن أن يكونَ عطف بيانٍ ولا يجوز فيه البدلية لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، وكذلك المثال الذي بعده.

وكذلك لا تقولُ: هذا الضَّارِب زيدٍ، وعلى هذا يجري قولُهم في النداء يا أخانا زيداً، إذ لو كان بدلاً لكان زيدٌ مبنياً على الضَّمِّ، لأنَّ البدلِ في تقدير التكرارِ فكأنَّه قال: يا زيد فَقَدْ جرى يا أَخانا زيداً مجرى يا أخانا العاقلَ. والله الموفق بفضله ولا يكون عطفُ البيانِ إلَّا في الأسماء.

باب عطف النَّسَقِ

الكلامُ فيه في فصولٍ أربعةٍ:

أحدها: حَدّهُ وهو جريانُهُ على ما قبلَهُ بحرفٍ من الحروف التي أذكُرُها فيكونُ في المفرداتِ ويكونُ في الجمل وقد مضى الكلام في عطفِ الجملِ في باب الاشتغالِ وأنَّه يطلب فيه المشاكلة في اللَّفظِ فيقبحُ عطف الإسميَّةِ على الفعليةِ والأحسنُ اعتدال الكلامِ ويشترط في عطف الجمل المُسَاواتِ في المعنى فلا يُعْطَفُ على الخبرِ جملةُ الاستفهام إلَّا أَنْ يرجعا إلى شيءٍ واحدٍ من جهة المعنى بطريقة ما، كما تقول لِمَنْ قال لك: أجاءك عمرو[1] جاءني زيد: وهل يفارقه عمرو، ففي ضمن هذا الاستفهام الإخبارِ بمجيىءِ عمرو والله أعلم، والكلام هنا في عطف المفردات.

(الفصل الثاني): عِدَّةُ حرُوفِهِ: وهي تسعةٌ: الواو والفا، وثم، وأو، وأم، / وأمَّا أمَّا فليستْ بحرفِ عطفٍ وإنَّما هي ملازمةُ العطفِ يَدُلُّك على ذلك أنَّها لا تستعملُ إلَّا مفردةً فتقول: قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ فأمَّا الأولى لا يُمْكِنُ ذلك فيها لأنَّ ما بعدها فاعلٌ بما قبلها ولا يعطفُ الفاعلُ على الفعل. وأمَّا الثانيةُ فلا يمكن ذلكَ فيها لملازمتها حَرْفَ العَطْفِ وحرُوفُ العَطْفِ لا يدْخُلُ بَعْضُها على بَعْضٍ.

---

(١) سقط من (أ) و(جـ).

وبل، ولا، ولكن إذا لَمْ يَدْخُلِ على لكن حرفُ العطفِ فإنْ دَخَلَ عليها حَرْفُ العطفِ فَهِيَ مجرَّدةٌ للاستدْرَاكِ نحو: ما مررتُ بزيدٍ ولكن عمرُو، ولا يمكن أَنْ يدَّعي في لا مِن قول الشاعر[1]:

كـأنَّ دِثـاراً حـلَّقـت بـلـبـونِـهِ   عُقابُ تَنُوفي لَا عُقَابُ القواعِلِ[2]

إنَّها نافيةٌ وعقاب القواعِل مبتدأ والخبر محذوف لأنَّ لا هذه يلزمها التكرار فلزم أنْ تكُونَ حرفَ عطفٍ.

وحتَّى: والعطفُ بحَتَّى قليلٌ وأكثرُها تكون حَرْفَ ابتداءٍ وحرفُ جرٍ، فهذه تسعةُ أحرفٍ، وزادَ الكوفيونَ إلاَّ في الاستثناء، وقد مضى الكلام في ذلك وزادوا ليس في نحو قول الشاعر[3]:

إنَّما يجزى الفتى لَيْسَ الجَمَلْ[4]

وهذا محتمل أَنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً ولا يقومُ دليلٌ بِمُحْتَمِلٍ.

---

(١) البيت لامرىء القيس كما في ديوانه: ٩٤، والخصائص ٣: ١٩١، والمستقصي في الأمثال ١: ٢١، والخزانة: ١٩١.

(٢) البيت في البسيط لابن أبي الربيع ١: ٤٥ غير منسوب، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٤٠.

دثاراً: راعي إبل امرىء القيس. اللبون: الإبل ذوات اللبن. تنوفي: موضع بطيء. القواعل: آكام واحدها قاعلة، وقيل هي ثنية طيء.

والشاهد مجيىءِ لا في البيت عاطفة، عطفت (عقاب) الثانية على (عقاب) الأولى، ولا يجوزُ أنْ تكونَ نافيةَ لما ذكر المؤلف.

(٣) هو لبيد كما في ديوانه ١٧٤ ـ ١٩٨، وسيبويه ١: ٣٧٠، والمسائل الحلبيَّة: ٢١١.

(٤) صدر البيت: إذا أقرضت قرضاً فأجز به. والبيت في المقتضب ٤: ٤١٠ غير منسوب، ومجالس ثعلب: ٥١٥، ومجمع الأمثال: ٢٤، والبسيط في شرح الجمل ١: ٤٥.

وهو في سيبويه برواية (غير) بدل (ليس) وكذا في المقتضب، واستشهاد سيبويه بهذا البيت على مجيىء (غير) صفة للفتى، أما المبرد فاستشهد به على مجيىء (غير) بمعنى إلاَّ.

وورد الشاهد في المصادر الأخرى المذكورة هنا رواية (ليس) والشاهد على هذه الرواية أنَّ (ليس) لا يصحُ جَعْلَها عاطفةً كلا، وإنَّما هي نافِيةٌ، و(الجمل) خبرها واسمها محذوف تقديره: ليس الجازي الجمل، أو يكون اسمها والخبر محذوفاً والتقدير: ليس الجمل جازياً.

(**الفصل الثالث**): في مَعانيها، الواو: معناها: الجمْعُ خاصةً، فإذا قلتَ قامَ زيدٌ وعمروٌ احتمل ثلاثةُ معانٍ: أحدُها: أنْ يكونا قاما معاً، والثَّاني والثالث: أن يكونَ أحدهما قبل الآخر فيكون هذا على وجهين. قال الله عزَّ وجل: ﴿**سَخَّرَها عَلَيْهِم سَبْعَ ليالٍ وثمانِيَةِ أيامٍ**﴾(١). والأيَّام هنا قبل الليالي، إذْ لو كانت الليالي قبل الأيَّامِ لكانت الأيَّامُ مساويةً لليالي أو أقلّ.

الفاء: معناها الجمعُ والتَّرتيبُ والاتِّصالُ. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿**وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسنا بَيَاتاً**﴾(٢). فالمعنى أَردْنا إهلاكَها كما جاء: ﴿**فإذا قَرأْتَ القرآنَ فَاسْتَعِذْ باللَّهِ**﴾(٣). المعنى والله أعلم فإذا أَردْتَ أَنْ أتقرأَ القرآن، ويكون الترتيب راجعاً للإخبار تقول: مُطِرْنا مكانَ كذا، فمكان كذا(٤).

ثمَّ: لها أيضاً ثلاثةُ معانٍ، الجمعُ والتَّرتيبُ والْمُسْهَلَةُ، والتَّرتِيبُ قَدْ / يَكونُ في الإخبارِ، كما كانَ ذلك في الفاء.

وأو: معناها: أحدُ الشَّيْئَينِ أو الأشياءِ، وهذا المعنى قائِمٌ فيها في الخبر وغيرِهِ(٥).

وأمَّا فمعناها: غير أَنَّ أو قَدْ يَكونُ المعنى معها أو لَا قد بُنِيَ على القطعِ، ثمَّ طرأَ التردُّدُ بعد ذلك فتقولُ: قامَ زيدٌ وأنت مُوقِنٌ(٦) بذلك، ثمَّ يطرأ عليك التَّردّدُ فتقول: أو عمْرُو وَيُعَبَّرُ عن هذا بالإضرابِ، لأنَّكَ أضربْتَ

---

(١) سورة الحاقَّة آية: ٧.

(٢) سورة الأعراف آية: ٤ ـ وحجَّة الكوفيين أنَّ البَّأس في الوجود واقع قبل الإهلاك، وهو مؤخر عنه. انظر الأزهية: ٢٥٤، ٢٥٥، ورصف المباني: ٣٧٧.

(٣) سورة النحل آية: ٩٨.

(٤) في البسيط ١: ٤٤ عزا هذا المثال إلى سيبويه، وهو في سيبويه ٢: ٣٠٤ مع اختلاف يسير.

(٥) انظر الإيضاح العضدي ١: ٢٨٧ وقد عزا المؤلف هذا النص إلى أبي علي الفارسي في البسيط ١: ٤٦.

(٦) في هامس (أ): قاطع.

عن يقينِكَ[1]. وتقولُ: سيانَ عندي قيامُك أو قعودُك، لأنَّ الواقعَ في الوجودِ أحدَهُما فَجِئتُ بأوْ لذلك، وأنَّ كنت تريدُ المعنى الذي في قولِكَ: سِيانَ قيامُك وقعودُك، أَنْشد أبو علي[2]:

وكـان سِيَّـانَ ألَّا يَسْـرَحُـوْا نَعمـاً   أو يَسْرَجُوهُ بِها واغبرَّتِ السّوحُ[3]

والسُّوحُ جمعُ ساحةٍ[4]، وهِيَ الفناءُ ولا تقولُ جَلَستُ بَيْنَ زيدٍ أو عمرٍو، ولا اختصم زيدٌ أو عمرو، لأنَّ هذا لا يمكنُ فيه تلك الملاحظةُ بـوجهِ ولا يعـطفُ في مثل هـذا إلَّا بـالـواو[5]، وكـذلـك اشتـرك زيـدٌ وعمروٌ، لأنَّ الاشتراكَ والاختصامَ لا يكُونانِ من واحدٍ، ولك أَنْ تَأتِي بِمَع هنا ولا تأتي بمـع في بَيْنَ وما جـرى مجراهـا. وتقول: اشتـريتُ هذا الثَّوبَ بعشرةٍ أو بتسعةٍ، لأنَّ الواقعَ به الشراءُ أحدُهُما: ويُقال في هذا المعنى: اشتريتُ هذا الثَّوبَ بعشرةٍ وبتسعةٍ، لأنَّكَ قد جعلْتَهُما ثمناً، وعلى

---

(١) في هامش (أ) وفي (جـ): قطعك.

(٢) في (أ): النوح، وهي تصحيف.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي كما في ديوانه الهذليين ١:١١٤.
ورود غير منسوب في الإيضاح العضدي ١:٢٨٥، والخصائص ١:٣٤٨ / ٢:٤٦٥، وأمالي ابن الشجري ١:٦١/٢: ٣١٥، والكافي ٢:٢٥٥، وشرح ابن يعيش ٢:٨١ / ٨:٩١، ورصف المباني ١٣٢.
والبيت ملفّق من بيتين مع شيء من التغيير، ؛ والبيتان اللذان لفّق منهما الشاهد:

وقـال مـاشيـهـم سيـان سيـركـم   وأن تـقـيـمـوا وأغـبـرت الـسـوح
وكـان مـثلين ألَّا يسـرحـوا نـعـمـاً   حيث استـردَّت مـواشيهم وتسـتـريـح

سيان: مثنى سي. ويسرحوا: يرسلوا للمرعى نهاراً النعم: الإبل، وسائر الماشية بها: أي السنة المجدبة التي دلَّت عليها الحال. أغبرت: اسودَّت. السوح: جمع ساحة وهي فناء البيت، أو فضاء بين دور الحي.
والشاهد قوله: (أو يسرحوه) حيث جاءت أو بمعنى الواو.

(٤) في (أ): النوح جمع ناحة، وهو تصحيف.

(٥) هذا ممَّا اختصت به الواو، وهو عطف ما لا يستغنى عنه بمتبوعه، كفاعل الافتعال والتفاعل، نحو: اصْطَفَى هذا وعمرو. .

هذا تقول: خُذْهُ بما عزَّ أو بما هانَ، وخذْهُ بما عزَّ وهَانَ[1] على معنى واحدٍ وملاحظتين على حسب ما ذكرته لك. وتقول: جالس الحسن وابن سيرين، لأنَّك أمرتَه بمجالستهما معاً. وتقول أيضاً: هذا وأنت تريدُ أنَّهما جميعاً أهل للمجالسةِ. فإن أردت هذا وجالس أحدهُما لم يكن عاصِياً، وعلى هذا أخذ مالك قوله تعالى: ﴿**إنَّما الصدقاتُ للفقراء والمساكين**﴾[2]. وعلى المعنى الأوَّل أخذَها الشافعي[3] وهو أظهرُ. وقول مالِك: ممكن إن عُضِّدَ بدليلٍ خارجٍ، وتقول: جالِسِ الحسنَ أو ابنِ سيرين، وأنت تريد: جالسهما لكن جئت بأو، لأنَّ الوقتَ الذي يجالسُ فيه الحسنُ لا يجالسُ فيه ابنُ سيرين فدخلت أو لذلك، وتقول هذا وأنت لا تَجْمَعُ بينهما في الأمر والله أعلم.

وَأَمْ تأتِي في كلامِ العربِ على وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن تكونَ منقطعةً ويكونُ معناها إذا كانت منقطعةً الإضراب عن الأول والاستفهام عن الثاني. وهذه تقع بعد كلِّ جُملةٍ خبريَّة كانت أو استفهاميَّة[4] إذا كان فيها الإضرابُ عن الأول والاستفهام عن الثاني. حكى عن العرب إنَّها لإبل أَمْ شَاء[5]، رأى أشباحاً ظنها إبلاً، ثمَّ تَبَيَّنَ له أنَّها

---

(١) انظر سيبويه ١: ٩٠.

(٢) سورة التوبة آية: ٦٠، وقد أخذ الإمام مالك من الآية الكريمة أنَّ دفع الصدقات إلى الأصناف المذكورة لا يجب فيه الاستيعاب بل يجوز الدفع إلى واحدٍ منها ويعطي جميع الصدقة مع وجود الباقين، وعلى هذا جماعة من السلف والخلف كابن عمرو، وحذيفة وابن عباس، وأبو العالية، وسعيد بن جبير، وميمون بن مهران، قال ابن جرير: وهو قول أهل العلم. وعلى هذا فذكر هذه الأصناف لبيان المصرف لا لوجوب استيعابها، انظر تفسير ابن جرير الطبري ١٠: ١٦٨، وتفسير القرطبي ٨: ١٦٨، وتفسير ابن كثير ٢: ٢٦٤.

(٣) المعنى الأوَّل الذي أخذ به الإمام الشافعي هو وجوب استيعاب الأصناف الثمانية فتدفع إليهم الصدقة جميعاً، وعلى هذا جماعة من أهل العلم. انظر تفسير القرطبي ٨: ١٦٨، وابن كثير ٢: ٣٦٤.

(٤) في (أ): استفهاماً.

(٥) انظر سيبويه ١: ٤٨٤.

ليستْ بإبلٍ ثمَّ شَكَّ في أنَّها شاءٌ فاستفهم عن ذلِكَ، وأضرب عن الأول فأتى بأم لأنَّها متضمنةُ الإضراب عن الأوَّل، والاستفهامَ عن الثاني. وتقول: هَلْ قائمٌ زيدٌ، ثم تقول: أم عمرو، تَضْرِبُ عَنِ الأوَّلِ وتستفهمُ عن الثاني، وكذلك يجوزُ لك هذا بعد أدواتِ الاستفهام كلِّها[1].

الثاني: أنْ تكونَ مع الهمزة بمنزلةِ أي فيكونَ معها الاستفهامُ استفهاماً عن التعيين، وهذه لا تقعُ إلَّا بعد همزة الاستفهام نحو: أزيدٌ في الدار أمْ عَمْرُو؟، لأنَّك عالِمٌ بأحدهما جاهِلٌ بالتَّعيينِ وهذا هُوَ الاختِيارُ فيه أَنْ تأتي بأحدِ الإسمينِ مقدّماً وبالآخر مؤخراً، لأنَّ المتوسط وهو الكون[2] في الدارِ معلومٌ، ويجوز أَنْ تقولَ: أزيدٌ أم عمرو في الدار؟ ويجوز أفي الدَّار زيدٌ أم عمرو؟ فإن قلتَ: أقام زيدٌ أم قعدَ؟ كان الاختيارُ[3]؛ لأنَّ التَّرَدُّدَ في الفعلِ وكأنَّ السؤال بأم ثانٍ عن السؤال بأو، لأنَّك إذا قلتَ: قام زيدٌ أو عمرو فمعناه قام أَحَدُهما. فإذا قلتَ: أقام زيدٌ أو عمروٌ؟ فالمعنى أقام أحدُهُما؟ فإذا قيلَ في الجواب: لا: علم أنَّه لم يقم واحدٌ منهما. فإذا قيلَ: نَعَمْ. عُلِمَ أنَّ أحدهما قامَ بغيرِ تَعْيينٍ فيسألُ عن التَّعيينِ بأم، وإذا قال لَكَ: أَأَلحَسَنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحنفيةِ؟ فتقول. أحدُهُمَا، ولا تقولُ الحَسَنُ ولا الحُسَيْنُ[4]، لأنَّ في ذلك إشارةً إلى أنَّ ابن الحنفيَّةِ أفضلُ من الذي لم تذكر والله أعلمُ - وإذا قلتَ: أزيدٌ، عندك أَمْ عندك عَمْروٌ؟ فهي المنقطعة لأنَّك لا تقول: أيُّهما عندك[5]؟ إلَّا على التَّوكيد[6]، وليس في المسألةِ توكيـدٌ، وكذلك إذا قلت: أزيدٌ عندك أم لا؟ فأم منقطعةٌ لأنَّ أيَّاً هنا لا يمكن أَنْ تَقَعَ.

---

(١) إنَّما جاز هذا في أم لأنها صارتْ منقطعةً بمعنى بل، فما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله. انظر الأزهية: ١٣٥.

(٢) في (جـ): وهو كونه.

(٣) في هامش (أ): المختار.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١: ٢٩١.

(٥) انظر سيبويه ١: ٤٨٤.

(٦) في سيبويه ١: ٤٨٤: (إلا على التكرير والتوكيد..).

بل: إذا وقعتْ بعد الواجبِ فهي للإضرابِ عن الأوَّل/ على حسب ما يكون بدل الإضراب: يكون على جهةِ الغلطِ، وعلى جهة النّسْيانِ وعلى جهة البدلِ فتقولُ: قام زيدٌ بل عمروٌ على معنى قام زيدٌ عمرو، وإذا وقعت بعد النَّفي فاختلف النحويون فمنهم من ذهبَ إلى أنَّها تكونُ على وجهين:

أحدهما: بمنزلةِ لكن توجب للثاني ما نُفِيَ عن الأوَّل.

الثاني: أن تكون بعد النَّفْي على حسب ما تكون بعد الواجبِ لزوال الغَلَطِ أو النَسيانِ أو أَضْرَبْتَ عن النَّفِي عن الأوّل لأمرٍ بدا لك فتقولُ: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ على معنى بل عمروٌ ما جاءني[1]، ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ بل بعد النَّفي على معنى واحدِ وهو أَنْ توجبَ للثاني ما نُفِيَ عن الأوّلِ بمنزلة لكن، وأما إذا أردْتَ الإضرابَ عَنْ الأوّل لزوال الغلطِ أو النسيان فتأتي بالبدلِ فتقول: ما جاءني زيدٌ عمروٌ ولا تقول هنا: بل عمروٌ، وهذا ظاهر كلام أبي علي وهو الصحيح[2]، وقد مضى الكلامُ في هذا في باب (ما) فإذا جئتَ (بلا) مع بل فإن كانت بعد الواجب فتكون نفياً فتقول: قام زيدٌ لا بل عمرُوِ وإن كانت بعد النَّفي فتكون على المذهب الثاني وهو الذي يظهرُ لي توكيداً، وعلى المذهب الأوّل تكون إنْ أردتَ الإيجاب للثاني ما نفى عن الأوّلِ توكيداً، وإنْ أردتُ المعنى الآخرِ كان نفياً ، لا: تَنْفِي عن الثاني ما وجب للأول وفيها توكيدٌ للخبر الأول فتقول: قام زيدٌ لا عمروٌ ففي ضمن هذا توكيدٌ قيام زيد فلا تقع إلا بعد الواجب.

لكن: لا يعطفُ بها إلَّا بعد النَّفْي وَهِيَ جوابٌ لِمَنْ يقولُ: قام زيدٌ، فتقولُ: ما قام زيد، لَكنْ عَمْروٌ. فأنت تصدّقهُ في وجودِ القيامِ وتخالِفُه في

(١) هذا هو مذهب المبرد وعبد الوارث كما في رصف المباني: ١٥٤، والمغنى ١: ١١٢.
وعلى هذا يجوز نصب ما بعد بل في مثل: ما زيد قائماً بل قاعداً على إرادة: ما زيدٌ قاعداً.
(٢) انظر الإيضاح العضدي ١: ١١٠.

القائمِ ، ولهذا قال النحويّونَ في لكن استدراك[1]: لأنّك لما قلت: ما قام زيدٌ جئت بأحدهما ولم تجيء بالآخر فاستدركْتَ ما فاتَكَ، وإذا كانت بغير واو كانت عاطفةً على معنى الاسْتِدراكِ، وإذا جئت بالواو كان العطف بالواو وكانت لكن مجردةً للاستدراك ولم تأت بعد الواجب لأنّها لو جاءت بعد الواجب/ لكان الذي بعدها منفيّاً بغيرِ أَداةِ نَفْي، فإنْ جِئْتَ بعدها بجملَةٍ جاءتْ بعد الواجبِ وبعد غير الواجبِ ولا بدَّ لها بعدها في الحالَيْن من أن يكون ضداً لما قبلَها أو متضمناً لذلك فتقول: قام زيد لكن عمرُو لَمْ يَقُم. وتقول: قام زيدٌ لكن عمرو رَافَقَنِي، تريدُ بذلك لم يقمْ.

وتأتي لكن هذه بواو وبغير واو. قال الله عَزّ وجَل: ﴿لَيْسَ البِرّ أن تَولّواً وُجَوهَكُمْ قِبَلَ المشرقِ والمغرب ولكنَّ البرَّ..﴾[2]. وقال زهير:

إنّ ابنَ ورقــاءَ لا تُخْشَى غَــوائِلُهُ   لَكنْ وقــائِعُهُ في الحــربِ تُنْتَظرُ[3]

فجاء بغير واوٍ ويظهرُ لي أنَّها عاطفةٌ وقع بعدها جملةٌ أو مفردٌ إذا كانت بغيرِ واوٍ وهو ظاهرُ كَلامِ سيبويه[4]، وقد تقدَّمَ الكلام في حتّى في باب حُرُوفِ الجَرِّ.

(الفصل الرابع): في العطفِ على عامِلَيْنِ لا أعلم أحداً مِن النَّحويينَ

---

(١) خالف في هذا القول ابن الطراوة، قال: إن لكن ليست للاستدراك، وإنما هي ضد لا، توجب للثاني ما نفى عن الأول، فتقول: ما قام زيد لكن عمرو، فالمعنى: إن عمراً هو الذي قام. انظر البسيط ١ : ٤٥.

(٢) سورة البقرة آية: ١٧٧.

(٣) البيت في ديوانه: ٩١، والمغنى ٢٩٢، والعيني ٤ : ١٧٨، والهمع ٥ : ٢٦٢، والتصريح ٢ : ١٤٧. وابن ورقاء، هو الحارث بن ورقاء الصيداوي من بني أسد، يقول: إنّ ابن ورقاء ليس مِمّنْ يغتال ويغدر، ولكنه مِمّنْ يجاهر بالحرب وتتوقع وقائعه فيها.
والشاهد قوله: (لكن وقائعه في الحرب تنتظر) حيث جاءت لكن بدون واو وبعدها جملة، وهي عاطفة عند ابن أبي الربيع، عطفت جملة على جملة.

(٤) يرى المؤلف أن ظاهر كلام سيبويه في لكن يحتمل مـا ذهب إليه وقد نقل عنه هذا القول ابن أم قاسم في توضيح المقاصد والمسالك ٣: ٢٢٢، والسيوطي في الهمع ٥: ٢٦٢.

أجازَهُ غير الأخْفَش (١)، واستدَلَّ على جوازِه بقولِه سبحانه: ﴿وإنَّا أو إيَاكُمْ لَعَلى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالِ (مُبِينٍ)(٢)﴾(٣). وبقَوْله تعالى: ﴿إنَّ في السَّمواتِ والأرْضِ لآياتٍ لِلْمُؤمِنينَ وفي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دَابةٍ آياتٌ﴾(٤). ووجه الدليل من هذا أنَّ قوله تعالى: ﴿في ضَلالٍ مُبْينٍ﴾. مَعْطُوفٌ على قوله: ﴿تعلى هُدَى﴾ فيجب لذلك أنْ تُشرَكه في أنَّ واللاّمِ، وكذلك آياتٌ معطوفٌ على آياتٍ فيجب أنْ تُشارِكها(٥) في أنَّ واللاّمِ، لأنَّ المعطوفَ يُشارِكُ المعطوفَ عليه؛ وانفَصَلَتِ(٦) الجَماعَةُ(٧) عَنْ هذا بوجوه ثلاثة:

أحدها: أنَّ أنْ واللام معناهما واحدٌ وهو التوكيد فجاز أنْ يُجْمَعَ بَيْنَهما في العطفِ بخلاف ما المعنى فيهما مُختلِفٌ فكان المُشْتَرِك في أنَّ واللام مُشْتَرِكٌ في التوكيد، ولا فرق بين أنْ يُعَبّر عن المعنى بلفظٍ واحدٍ وبأكثرَ، وبهذا كان يَنْفَصِلُ الأستاذ أبو علي عن هذا وإنه لقويٌّ.

الثاني: أنَّ العطفَ لا يُوجِبُ التَّسويةَ في كل شيءٍ. ألا ترى أنَّه يجوزُ أنْ تقولَ: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ، وتسوى بَيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، ولك أنْ تنصِبَ قاعداً وتُشَرِّك في ليس ولا تَنْظُر إلى الباءِ، فكذلك يكونُ التَّشْرِيكُ هنا في أنَّ ولا تنظر إلى اللاَّمِ، كما لم تَنْظُر إلى/ الباءِ في النصب، وهذا أيضاً حسنٌ.

الثالث: أنَّك إذا قلت: ليس زيدٌ بقائِمٍ ولا قاعدةٌ، وخفضتَ قاعداً،

---

(١) انظر الكامل ٣: ٨٢٥، والمقتضب ٤: ١٩٥، وابن السراج في الأصول ٢: ٧٠، وابن يعيش ٣: ٢٧، وشرح الرضى على الكافية ١: ٢٩٩، وإعراب غريب القرآن ٢: ٣٦٤.

(٢) سقط من (أ) و(جـ).

(٣) سورة سبأ آية: ٢٤.

(٤) سورة الجاثية آية: ٣، ٤.

(٥) في هامش (أ) وفي (ب): تشركها.

(٦) في (أ): وانبسطت.

(٧) سقطت من (جـ).

فقد شَرّكْتَ بينَ قاعدٍ وقائمٍ في الباء وليس، لأنَّ بقائمٍ المخفوضَ خبرٌ لِلَيْسَ فيكُون قاعداً لمخفوضَ كذلِكَ، وإنَّما الّذي لا يثبت التَّشريكَ بَيْنَ أربعة أشياء في عَامِلْينِ نحو: إن زيداً في الدار والسّوقِ عمراً، فالواو شَرَّكَتْ بينَ السّوقِ والدَّارِ في حرفِ الجرّ وبينَ عمروٍ وزيدٍ في إنَّ. هذا لاَ يَثْبُتُ، ومتى جاء هذا كان على حذفِ حرفِ الجَرِّ وابقاءِ عَمَلِه، وعليه جاء:

أكلَّ امرىءٍ تَحْسَبِينَ امرءاً ونارٍ تُوَقَّدُ باللّيلِ نارًا[1]

أرادَ وكلَّ نارٍ، فحذف كلَّ ووقع التشريك في تحسبين (امرءاً ونارٍ)[2] خاصة، وكذلك ما كلَّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ إذا نصبْتَ شحمةً على حذف كل، والتشريك وقع فيما خاصةً ويدلك على صحة ذلك رفعُ شحمة. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿**اخْتِلافُ اللّيلِ والنَّهارِ وَمَا أنزلَ اللّهُ من السَّماءِ مِن رِزقٍ فَأَحْيا بِهِ الأرضَ بعدَ مَوْتِها وتصريفِ الرّياحِ آياتٍ**﴾[3] في قراءة حمزة والكسائي[4]، ويدلك على صحة ذلك قراءةُ الرَّفعِ[5]، كما حُذِفَتْ في

---

(١) البيت لأبي داود الإيادي كما في سيبويه ١ : ٣٣، والأصمعيات ١٩١، وملحقات ديوانه ٣٥٣، وورد في الكامل ٣ : ٨٢٥ لعدي بن زيد، وفي محلقات ديوانه ١٩٩، وورد في أمالي ابن الشجري ١ : ٢٩٦ غير منسوب، والإنصاف ٤٧٣، والبسيط ١ : ٤٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٢٥٧، ورصف المباني ٣٤٨.

والشاهد قوله: (ونار) فإنه على حذف (كل).

والتقدير: وكلّ نارٍ. فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه مجروراً، وأصل الكلام: أتحسبين كل امرىء امرءاً وكل نارٍ ناراً. فكلَّ امرىءٍ مفعول أول لتحسبين، وامرأً مفعول ثاني، وكل نار معطوف على كل امرىءٍ، وناراً معطوف على (أمرأ)، فعطف اثنين على معمولين لعامل واحدٍ وهو تحسبين، وأبو الحسن الأخفش يذهب في هذا إلى العطف على عاملين، فـ (نار) بالجر معطوف على (امرىءٍ) و(نارا) المنصوب معطوف على (امرأ) المنصوب.

(٢) سقط من (جـ).

(٣) سورة الجاثية آية: ٥.

(٤) قراءة حمزة والكسائي بخفض «آيات» عطفاً على اسم «أن» على تقدير حذف «في» من قوله: «واختلاف» لتقدم ذكرها في قوله: «إن في السماوات» وفي قوله: «وفي خلقكم» وبهذا يسلم الكلام من العطف على معمولي عاملين. انظر الكشف ٢ : ٢٦٧، وحجة القراءات ٦٥٨.

(٥) الرفع قراءة باقي السبعة، والرفع إما على الابتداء و«في خلقكم» الخبر، وإما أن يكون معطوفاً على موضع =

الرَّفعِ لتقدم ذكرها حُذِفَتْ في النَّصب وهذا يبين إن شاء الله، ويتبين فائدة الخلاف إذا قلتَ: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو، فأبو الحسن يُجيز هذه المسألة لأنَّه يجيز العطفَ على عاملين وسيبويه وجمهورِ النحويين يمنعُون ذلك، لأنَّ العطفَ على عاملين لا يجوز عندهم، وحذف الحرف المؤكد لا يجوز وإنْ تَقَدّم ذكره لأنَّ الحذف ضد التوكيد.

= (أنَّ) وما عملت، لأنه في محل رفع بالابتداء، ويقدر (في) لئلا يكون عطفه على عاملين، على الابتداء والمخفوض، وإمَّا أن يكون مرفوعاً بالظرف. انظر الكشف: ٢ : ٢٦٧، وحجة القراءات ٦٥٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ : ٣٦٣.

باب الضمائر

الكلام فيها في خمسة فصول:

(الفصل الأول): في عددها وهي ستون ضميراً وزاد سيبويه في المرفوعة الياء من تفعلين وجعل الياء أبو الحسن حرفاً وهي عنده علامة تأنيث[1] ولا تجدُ الياءَ علامة تأنيث[2] ولو كانت علامة/ تأنيثٍ لثبَتَتْ عند تثنية الضّميرِ، كما قالوا: الهندانِ قامتا والعرب لا تقولُ: أنتما تضربيان، وكما يحتاج المفر إلى أنْ يفصلَ فيه بين المذكّر والمؤنّثِ يحتاجُ في التثنية إلى الفصل، لأنّ اللفظ في التثنيةِ في الضمائر في المذكر والمؤنث سواء.

وَهِيَ مرفوعةٌ ومنصوبةٌ ومخفوضةٌ، فالمرفوعة منفصلة ومتصلة. المنفصلة اثنا عشر، وهي: أنا، ونحن، وهما للمتكلم وأنا للمفرد، ونحن للاثنين فما زاد، وأنتَ، وأنتِ، وأنتُما، وأنتم، وأنتن، وهَو، وهِيَ، وهما، وهم، وهنَّ، الأول من هذه الخمسة للمفرد المذكر. والثاني: للمؤنثة.

---

(١) حجة أبي الحسن أن المؤنث في باب الضمير موافق للمذكر في الكمُونِ والظهُورِ، فمتى ظهر المذكر ظهر المؤنّثُ ومتى استَتَرَ أحدهما استتر الآخر، تقول: أنت يا زيدُ تضرب فيستتر الفاعل في المذكر فيجب أنْ يَستَتِرَ في المؤنث، وعلى هذا يجب أن، يُقالَ في مثل: أنت يا هند تضربين الفاعل مضمر والياء دالة على التأنيث في ذلك في ذلك المضمر. انظر البسيط ١ : ١٩، والكافي ١ : ٧٠ بتصرف يسير، وظاهر كلام أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ١ : ٢٤ أنه يذهب إلى ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ب).

والثالث: للتثنية مذكرين كانا أو مؤنثين. والرابع: للجمع المذكر. والخامس: للجمع المؤنث، وعلى هذا التدريج يكون ما يذكر بعد هذا، إن شاء الله.

والمتصلة اثنا عشر ضربتُ وضرْبتا وضرْبتَ وضربْتِ وضربتما وضربتُم وضربتُنَّ وضربَ وضرَبَتْ وضربَا وضربوا وضَرَبْنَ. وقد تقدم اللام في الياء من تفعلين.

والمنصوبة منفصلة ومتصلة. فالمنفصلة اثنا عشر: إيَّاي وإيّانا وإيُّاك وإيَّاك وإياكُما وإيّاكُم وإيُّاكُنّ وإيَّاهُ وإيّاها وإيّاهما وإيَّاهما وإيُّاهُنَّ.

والصحيح في هذا وهو مذهبُ سيبويه وغيرُه من حذاق هذه الصنعة. أنَّ الضميرَ المنصوب المنفصل إيَّا وما زاد على ذلك إنما جاء ليفرّقَ بين الضمائِر(1) بمنزلة الكاف في رويدَك، ورويدِك، ورويدُكُما ورويدُكُمْ ورويدُكُنَّ، الضَّمِيرُ مُسْتَتِرٌ، وهذه الزوائدُ لحقتْ لبيانِ ذلك الضمير، وبمنزلة أرأيتك وأرأيتك وأرأيتكما وأرأيتكُم وأرأيتكُنَّ، الضَّميرُ في هذا كله التّاءُ وهي تقعُ على الواحد(2) والتثنيةِ والجمعِ، وعلى المذكّرِ والمَؤنَّثِ وما زاد على ذلك جيء بهِ لبيانِ ما انْبَهَمَ وكذلك أنَ(3) في ضمائر الرَّفعِ المنفصلةِ هو الضمير وما زادَ على ذلك جيء به للبيانِ والفصل على حسب ما ذكرت لك.

والمتصلة اثنا عشر ضربَني ضربْنا ضربكَ ضربكِ ضربكُما ضربكُمْ ضربَكُنَّ ضربَه ضربَها/ ضربَهما ضربَهُم ضربَهُنَّ، والضمير من ضَرَبَني الياء، والنُّونُ وَقَتْ الفعلَ مِن كسرٍ يكونُ في الأسماءِ أَلَا ترى أنَّك تقولُ: غلامِي.

---

(1) انظر الأصول لابن السراج ٢: ١٢٠ والإنصاف ٢: ٦٩٥ المسألة (٩٨)، وابن يعيش ٣: ٩٨، وشرح الرضى ٢: ١٣.

(2) في (جـ): المفرد.

(3) يريد أن الضمير من أنت وأنتما وأنتم وأنْتُنَّ. هو الألف والنّونُ وما زاد على ذلك فلبيان المخاطب مفرداً كان أو مثنى أو جمعاً. انظر الإنصاف ٧٠٢، وابن يعيش ٣: ٩٥.

فلمَّا كان هذا الكسرُ يلحقُّ الأسماءَ المعربةَ صار لذلك شَبيهاً بالجر فلم يَدْخُلْ الأفعالَ كما لم يدخلُها الجرُّ، فصار لذلك الضميرُ المنصوبُ كأنَّه في[1]، ولما ذكرتُهُ لم يكنْ بدٌّ من لحاقِ النّون مِنْ وعَنْ في قولك مِنّي وعَنّي لأنَّهما مبنيَّانِ على السكونِ، وبالسّكُونِ جريا في كلام العرب فَكَرِهوا أنْ يدْخُلَهما كَسرٌ هو شبيه بالجر، وكذلك قدني وقَطْني لما كانتا مبنيّتَيْنِ على السكون في الكلام كَرِهُوا أنْ يَدخُلَهُما[2] شبه الجر فتصيرانِ في اللفظ بمنزلةِ يَدِي ودَمِي وكانتا مخالفتَيْنِ يداً ودماً قبل الإِضافة بالسكون فأرادوا بَقاءَ ذلِكَ الخلاف، وقد جاء في الشِّعْرِ:

قَدْني مِن نَصْرِ الخَبِيْبَيْنِ قَدِي[3]

لما اضْطَرَّ الشاعر شبّه قد بحسب لأنَّ المعنى واحدٌ، ولأنَّ كلَّ واحدٍ منهما بعَدهُ مجرورٌ وأمَّا على ولدي وإلى فلا تَلْحَقُهُنَّ النُّونُ وإنْ كانَ الآخر

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) في (أ) و(جـ): يدخلوهما، وما أثبتناه من هامش (أ) ومن (ب).

(٣) تمامه: ليسَ الإمامُ بالشّحيحِ المُلْحِدِي.

والبيت لأبي نخعلة حميد بنَ مالك الأرقط كما في اللسان (خبب ١ : ٣٣٣) و(قدد : ٣٣٦) و(لحد ٤ : ٣٩٤). وفي ابن يعيش ٣: ١٢٤ لأبي بجيلة، وهي كنية لحميد هذا، والخزانة ١ : ٤٥٣.

ونسبه الجوهري في الصحاح (لحد) لحميد بن ثور الهلالي، قال ابن بري: (هو لحميد الأرقط، وليس هو لحميد بن ثور الهلالي كما زعم الجوهري.. ا هـ). انظر اللسان ٤ : ٣٩٤ (لحد).

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٨٧ على حذف النّونِ من (قدني) تشبيهاً لها بِحَسْبِي إذ كان معناهما واحداً.

كما ورد البيت في الأصول ٢ : ١٢٦، ونوادر أبي زبيدة: ٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٩٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤/ ٢: ١٤٢، والإنصاف: ١٣١.

الخبيبين مثنى خبيب، هما: عبدالله بن الزبير بن العوام وابنه خبيب بن عبدالله بن الزبير، وقد كان عبدُ اللّهِ ابن الزبير خارجاً على دولة مروان بن الحكم واستولى على الحجاز، والشاعر هنا يهجو عبدالله بن الزبير وابنه، وقيل: عنى بهذا الهجاء عبدالله وأخاه مصعب بن الزبير. ومن روى الخبيبين بالجمع فالمراد عبدالله وشيعته..

والشاهد حذف النون من (قدِي) تشبيهاً لَها بحسبي لأنَّ معناهما واحداً، والمستعمل إثباتُ النُّونِ لأنَّ (قدي) في البناءِ ومضارعة الحروف بمنزلة مِن وعَنْ فتلزمُها النُّونُ قبل الياءِ لَئِلاّ يُغَيَّرُ آخِرُها عن السكون.

مِنْهُنَّ ساكناً، لأنَّ المعربَ إذا كان آخِرُه ألفاً فلا يُكْسَر لكن[1] قد تقلب الألفُ ياءً والأكثرُ ألّا تقلبُ. قال الله عز وجل: ﴿عَصَايَ أَتوكَّأُ عَلَيْها﴾[2]. وجاء:

سَبَقُـوا هَـوَيَّ وأَعْنَقُـوا لِهَـواهُمُ (وَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ)[3][4]

وَأَمَا مَعَ وما جَرَى مَجْراها، فلما كان الآخرُ مُحَركاً قبل الإضافةِ صار كالمعربِ فقالُوا معي كما تقولُ يدي، وأمَّا المخفوضةُ فلا تكونُ إلَّا متصلةً وهي اثنا عشر، لي، ولنا، ولكَ، ولكِ ولكُما ولكُمْ ولكنّ ولَهُ ولَها ولَهُما ولَهُم ولهُنَّ، وكُسِرتِ اللّامُ من لي لمكان الياءِ لأنَّها تطلبُ بكسر ما قبلها فجميعُها عند سيبويه أحدٌ وستونَ، خمسةٌ وعِشْرُونَ ضمائرَ رفعٍ وأربعةٌ وعشرون ضمائِرَ نصبٍ واثنا عشرَ ضمائِرَ الجر، والصحيح أنَّها تسعةٌ وأربعونَ عند سيبويه كما ذكرتُه، وضمائِرُ الجر وضمائِرُ النَّصبِ سواءٌ في اللفظ لاتفاق الجر/ والنَّصِبِ في أنَّ يستغني عنهما ولا يَسْتَغْنِي عن الرفع إلَّا ضَمِيرَيْ المتكلّمِ فإنَّهما يختلفان في اللّفظ: تقولُ لي وضَرْبِي، و إذا نظرتَ إلى الأصلِ وجدتَهُما متفقَيْن على حَسْبِ ما أعلمتُكَ.

(الفصل الثاني): في الاتصال والانفصال:

قد تقدّمَ أنَّ المخفوضةَ لا تكونُ إلَّا متصلةً وهيَ تتصلُ بخافِضها اسماً

---

(١) في هامش (أ): بل.

(٢) سورة طه آية: ٢٨. والاستشهاد بالآية على أنَّ الأصلَ في ألف (عصاي) ألّا تقلب ياءً إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، وإنما تثبت الألفُ وتُفْتَحُ الياءُ لسكون الألف قبلها، ومن العرب مَنْ يقلبُ هذه الألفُ ياءً في الإضافةِ إلى ياءِ المُتَكلّمِ، فيقول: عَصِيَّ، وقد قُرِىءَ (عصيّ). انظر أمالي ابن الشجري ١: ٣٨١، واملاء ما مَنّ به الرحمن ٢: ١٢٠، وابن يعيش ٣: ٢٣، ٣٣.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) و(جـ).

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وقد سبق في ص.
والاستشهاد به هنا على قلب الألفِ ياءً في قوله: (هوى) والأصل هوايَ فأبدِلتْ الألفُ المقصورة ياءً وأدْغِمَتْ في ياءِ المُتَكلّمِ على لغةِ هذيلٍ، وحَكى قومٌ هذه اللغةِ لِطَيِّءٍ، وحكاها آخَرُون لقريشٍ، وقد قرأ بهذهِ اللغة عاصمٌ الجحدَري وعيسى بن أبي إسحاق (فَمَنْ تَبِعَ هُدَيّ). انظر إعراب القرآن للنحاس ١: ١٦٥، ومختصر شواذ القراءات: ٥٠.

كان أو حرفاً، وأمّا المرفوعة[1] فاعلم أنَّ الرَّفعَ يكونُ[2] معنىً ويكون لفظاً، فإن كانَ معنىً فـلا يكون الضميـر إلاّ منفصلاً ولا يكـونُ ذلك إلاَّ في المبتدأ[3]، فإن كانَ لَفْظِيّاً، فإن كان المبتدأ فلا يكون خبرُهُ إذا كان ضميراً إلاَّ منفصلاً، فإن كان غَيْرَ ذلك فيكونُ فعلاً، ويكون غيرَ فعلٍ، وإذا كان غيرَ فعلٍ كانَ صفةً، وكان اسم فعلٍ، وكان مصدراً، وكان حرفاً، فإذا كان الرّافعُ فعلاً فلا يكون الضميرُ المرفوعُ إلاَّ متصلاً ولا يكونُ منفصلاً لأنَّكَ قادرٌ على المتصل إلاّ أنْ يكونَ مقروناً بإلاّ فيكونُ منفصلاً فتقول: ما قام إلاَّ أنا. وتقولُ: إنَّما قام أَنَا في الشعر. وإذا قلتَ: إنما قمتُ فالمعنى ما كان مِنّي غير القيام وإذا كان الفعلُ مُتّصلاً فإن كان الفعلُ ماضياً ظهرَ إلاَّ أنْ يكونَ مفرداً غائباً مذّكراً كانَ أو مُؤَنّثاً، فإنْ كانَ صيغة الأمر اسْتَتَر إذا كان مفرداً مُذَكراً وظهر في غير ذلك، فإن كانَ فعلاً مُضارِعاً، فإن كان الضميرُ ضميرَ مُتَكَلِّمٍ استَتَرَ مُطلقاً، فإنْ كان مخاطباً اسْتَتَر إذا كان مفرداً مُذكّراً وظهر فيما عدا ذلك، فإنْ كان غَائِباً اسْتَتَرَ إذا كانَ مفرداً مُذكّراً كان أو مُؤَنَّثاً وظهر في الباقي، فإنْ كان الرافعُ صفةً فإن جرَتْ على مَنْ هِيَ له اسْتَتَر مُطْلُقاً، وإن جرت على غير مَنْ هِيَ له ظهرَ مُطلقاً[4] في الأعَرفِ، فإن كان الرّافعُ اسم فعلٍ اسْتَتَر مُطْلَقاً، فإن كان الرّافعُ مصدراً وكان المصدر نَائِباً مَناب الفعلِ استَتَر مطلقاً. فإن كان نائِباً منابَ أنْ والفعلِ فَأَذْكُرُهُ/ بعدُ إنْ شاءَ اللّهُ، فإنْ كانَ حرفاً فلا يكون إلاَّ ظاهِراً مُنفصلاً وقد تقدَّمَ[5] الكلامُ في «لَاتَ حَيْنَ»[6]

---

(١) في (جـ): المرفوعات.

(٢) جاء بعد (يكون) في هامش (أ): (فعلاً ويكون غير فعلٍ، وإذا كان غيرَ فعلٍ كان صفةً وكان اسم فعلٍ وكان مصدراً وكان حرفاً، فإذا كان الرافعُ فعلاً معنى ويكون لفظاً). وموضع هذا الكلام سيأتي بعد قوله: فإن كان غير ذلك.

(٣) في (ب): والخبر.

(٤) سبق الكلام على هذا الضمير في مبحث خبر المبتدأ انظر ص ١٦٩.

(٥) في (ب) و(جـ): مضى.

(٦) انظر ص ٢٧٢.

وتقولُ: عجبتُ من ضربٍ زيداً أنتَ ومن ضَرْبِكَ هُوَ، والوجه أنْ تقولَ: عجِبتُ من ضربكَ زيداً ومن ضربهِ إيَّاك.

وأمَّا المنصوبةُ فاعلم أنَّ الناصبَ يكونُ فعلاً ويكونُ صفةً ويكون مصدراً ويكون اسم فعلٍ ويكون حرفاً، فإذا كان فعلاً فإن كان الفعلُ كانَ وأخواتَها فيكونُ مُنفصلاً في الاختيار فتقولُ: كان زيدٌ إيَّاهُ، وليس زيدٌ إيَّاهُ ويجوز كأنَهُ قليلاً، وأكثرُ ما يكونُ في الشّعرِ قال(١):

فإنْ لَا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّه ... أخُوها غذَّتُهُ أمّه بلبانِها(٢)

وقوله: عليه رجلاً ليسنى(٣) قليلاً، وقد جاءتْ عن(٤) عرب موثوقٍ بهم. فإن تَقَدَّمَ الضّمِيرُ لم يكنْ إلاَّ منفصلاً نحو: إيّاهُ كان زيدُ، فإن كان من باب ظننتُ، فإن كان المفعولُ الأوّلَ اتّصَلَ ما لم يَتَقَدّمْ. فإن تقدَّمْ انفصلْ، فتقولُ: ظننتك زيداً، وإيَّاك ظننتُ زيداً، فإنْ كان المفعولُ الثاني فيكونُ منفصلاً تقدم أَوْ تأخَّرَ لأنَّ هذه الأفعالُ داخلةً على المبتدأ والخبر فيجري الثاني فيها مجراهُ في كان فتقولُ: حسبتكَ إيَّاهُ وحسبتكَهُ قليلةٌ وحسبتني إيَّاه وحسبتنيهُ(٥) قليلةٌ، كما كان كأنَّهُ زيدٌ قليلة، ما لم يقترن بإلاّ فإن كانَ من غيرِ البابْينِ فتنظرَ، فإن كان يتعدّى إلى واحدِ فيتصل إنْ تأخّرَ ما لم يَقْتَرِن بإلاّ، وينفصل إن تَقَدّم فتقول: ضَرَبَهُ زيدٌ وإياه ضربَ زيدٌ. فإن تعدّى إلى اثنين فحكم الأوّلِ على حسب ما ذكرتُ فيما يَتعدَّى إلى واحدٍ تقول: أعطيتُهُ درهماً وإيّاهُ أعطيتُ درهماً، وَمَا أَعْطَيْتُ إلاَّ إيّاهُ دِرهماً.

---

(١) هو أبو الأسود الدؤلي.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في باب كان على مجيء خبرها ضميراً مُتّصِلاً، والقياس فيه الانفصال. انظر ص ٢٨٩.

(٣) في سيبويه ١: ٣٨١: (وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسنى..). وانظر الأصول لابن السراج ٢: ١٢١.

(٤) في (أ) عن غير عرب. وصوابه ما أثبتنا عن (ب) و(جـ).

(٥) انظر سيبويه ١: ٣٨٤.

فأمَّا الثاني[1] فإنْ جئتَ به وحدَه وحذفت الأوّلَ فحكمُهُ أيضاً على ما تقدَّمَ فتقولُ: الدرهمَ أعطيْتُهُ. فإن تقدَّمَ أو أدخلتْ إلاّ انفصلَ. فإن جئتَ بهما جميعاً فإن تقدّمَ ما له المرتبة كان الثاني متصلاً لا غيرُ فتقول: / أعطيتكَهُ. قال الله عز وجل: ﴿أنلْزِمْكُمُوها﴾[2]. فإنْ تَقَدَّمَ ما مرتبتُهُ التأخيرُ فالانفصالُ لا غيرُ فتقولُ: أعطيتُهُ إيّاكَ. ولا تقولُ: أعطيتهوكَ، فإنْ كانا في درجةٍ واحدةٍ، فالاختيارُ أَنْ يكونَ الثاني منفصلاً فتقولُ[3]: أعطاه إيَّاها. قال الله عز وجل: ﴿إلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إيَّاهُ﴾[4]. ويَجُوزُ إعطاهوها وهو عربي وليس وجهُ الكلامِ[5]. فإن كانَ النَّاصبُ اسم فاعلٍ جرى إذا تعدَّى إلى اثنينِ مجرى الفعلِ فتقولُ: عجبتُ من المعطيكَهُ، ومن المعطيه إيّاكَ؟ وتقول: هذا الظانُكَ إيَّاهُ، ولا تقولُ: الظانُكَهُ إلاَّ قليلاً. وقد مَضى الكلامُ في ضَارِبكَ والضَّارِبك والضارِباك، وذكرتُ ما في ذلك من الخلاف[6]، ويجري مَجْرى ضارِبَك والضَّارِبكَ مررت برجل حسنِ الوجهِ جَمِيلُهُ، ومررت بزيدٍ الحسنِ الوجهِ الجميلُهُ. فإن كان مصدراً نحو: ضرباً زيـداً، فإذا جئتَ بالضمير قلت: ضَرَبَـهُ ويكون هذا على مَنْ قالَ: ضرب زيدٌ، وعلى ضرباً زيداً، قال الله عز وجل: ﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾[7]. فأمَّا مَنْ قال: فَضَرَبَ زيدٍ فَبَيِّنٌ[8]

---

(١) في سيبويه ١ : ٣٨٤ : (فإن كان المفعولان به اللذان تعدَّى إليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإنّ علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيّا، وذلك قوله: أعطيتكه وقد أعطاكه..).

(٢) سورة هود آية: ٢٨.

(٣) في هامش (أ): تقول.

(٤) سورة التوبة آية: ١١٤.

(٥) قال سيبويه ١ : ٣٨٤: (وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم أعطاه إيّاه..).

(٦) انظر مبحث اسم الفاعل. (فصل: اعلم أن الضمير إذا اتصل باسم الفاعل زال التنوين..). ص: ٣٠٢.

(٧) سورة محمد آية: ٤.

(٨) يريد بحذف التنوين من المصدر فَيُجَرُّ ما يلي المصدر فاعلاً كان أو مفعولاً، هذا هو مذهب سيبويه، انظر الكتاب ١ : ٩٨.

على مذهب سيبويه. وأمَّا مَنْ قال: ضرباً زيداً فإذا جُعلَ الضميرُ مكانَ هذا الظّاهِرِ وجب أنْ يأتي بالمُتّصلِ لأنكَ متى قَدَرْتَ على المُتّصلِ فلا تأتِي بالمُنفَصِلِ، وإذا جئت بالمُتّصلِ وجب إسقاط التنوين لمكانِ الضميرُ المتَّصِلُ، كما وجب ذلك في اسم الفاعلِ نحو: ضارِبكَ، ويظهر لي أنَّ خلاف الأخفَشِ في الموضعَيْنِ واحدٌ[1] فتقول في ضَرَبَهُ إنَّ الهاء ضميرُ نصبٍ، كما قال ذلِكَ في ضارِبَهُ. وسيبويه يذهب إلى الجَرِّ يقول في موضع خفضٍ، كما قال ذلك في ضَارِبَهُ[2]. فإن كان اسم فعلٍ كان الضميرُ مُتَّصِلاً فتقولُ: عليكَهُ وروَيدَهُ وعليكَنِي. حكى سيبويه أنَّ يونس سمعَ أعرابيّاً يقولُه من غير تلقينٍ[3]. ومن العرب مَنْ يُدخِلُ الباءَ هنا فيقول: عليك بي. قال سيبويه: ولو قال عليك إيَّاي كان جائزاً لأنَّ أسماء الأفعال ليست بقوة الأفعال[4]، والأقْوى ما ذكرتُهُ أولاً.

فإن كان حرفاً، فإمَّا إنَّ وأخواتُها فالضمير متصلٌ لا غيرُ/ لقوّةِ شَبهها بالفعلِ فتقولُ: إنّني ولعلّنِي وليتني فلحاقُ هذا الضمير متصلاً يدلّ على قُوّةِ الشَّبَهِ، وإنْ لم يكنْ من وجوهِ التّشْبِيهِ. ومن قال: إنّي وكأني حذف لاجتماع النّمونات، كما قال: هما يضربانّي بالتخفيف. وقالوا: لعلّى فحذفوا النون لقرب اللام من النون، كما قالوا: بَلْعَنْبَرِ[5] في بني العَنْبَرِ، وقد جاء في الشعر: لَيْتِىْ قال زيد الخيل:

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قال لَيْتِى ... أُصادِفُهُ ويَذْهَبُ بعضَ مَالِي[6]

(١) انظر مذهب الأخفش في مبحث اسم الفاعل ص: ٣٠٢.

(٢) انظر ص ٣٠٢، وانظر سيبويه ١: ٩٦.

(٣) في سيبويه ١: ٣٨٢ (وحدثنا يونس أنَّه سمع مِن العرب مَنْ يقولُ: عليكني، من غير تلقين).

(٤) في سيبويه ١: ٣٨٢: (ولو قلت عليك: إياه كان ها هنا جائزاً في عليك وأخواتها، لأنه ليس بفعل وإن شبه به..).

(٥) قال سيبويه ٢: ٤٣٠ (ومن الشّاذَ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بَلْعنبرِ، وبَلْحارِثِ بحذف النون..).

(٦) البيت من شواهد سيبويه ١: ٣٨٦ على حذف نون الوقاية من (ليتى) كما ورد في المقتضب ١: ٢٥٠، =

كأنَّهَ شبهها بلعلَّ أو أجْرى ليتى مجرى الضَّاربي. وأمَّا خَبَرُها فلا يكونُ إلَّا منفصلاً لبعدها عن الفعلِ، ولأنَّ عملها بالتشبيهِ بليسَ، وهم يقولُون: ليس زيدٌ إيَّاكَ، ويَقْبُحُ ليسك زيد.

(**الفصل الثالث**): في أحكام الضمير المخفوض:

اعلم أنَّ الضّميرَ[1] المخفوض له أحكامٌ يختَصُّ بها منها أنَّه لا يُعطَفُ عليه إلَّا بإعادةِ الخافضِ فلا تقولُ: مررتُ بك وزيدٍ إلَّا في الشعر، ويكونُ على حذفِ حرفِ الجر. أنشد سيبويه:

فاذْهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ مِن عَجَبٍ[2]

أراد وبالأيَّامِ لأنَّ العطفَ بالواوِ المقدَّمِ فيه في حكم المُؤَخّرِ، والمؤخَّرُ في حكم المقدّمِ لأنّها لا تقتضي الترتيب، ولو قلت: مررت بزيدٍ وبكَ لم يكن بدٌّ من تكرارِ حرفِ الجر، ولما امتنع في الواو امتنعَ في سائر حروف

= وشرح أبيات سيبويه ٢: ٩٧، وفرحة الأديب ١٠٥، وشرح ابن يعيش ٣: ٩٠، ١٢٣.
جابر: رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيد الخيل فلقيه زيد فاختلفا طعنتان فطعنه زيد فتقلب ظهراً لبطن وانكسر ظهره.
والشاهد قوله: (ليتى) حيث حذفت نون الوقاية التي قبل ياء المتكلم، وهو ضرورة عند سيبويه، كأنهم شبهوا ليتى بالاسم ضاربي.

(١) في (ب) و(جـ): المضمر.

(٢) صدره: فاليومَ قَرَّبْتَ تهجُونا وتَشْتُمُنا.
ولم أقف على اسم الشّاعر. والبيت من شواهد سيبويه ١: ٣٩٢ على عطف الاسم الظّاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض، وهو قبيحٌ لا يجوز إلّا في الشعر، كما ورد البيت في الكامل ٢: ٧٤٩، وإعراب القرآن للنحاس ١: ٣٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ٢٠٧ والإنصاف: ٤٦٤، وشرح الرضى ١: ٢٩٧، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٤٧، وعمدة الحافظ: ٦٦٢، وشواهد التوضيح: ٥٤.
والشاهد: (فما بك والأيّام) حيث عطف (الأيّام) على الضمير المتصل المجرور بالباء في قوله: «بك» ولم يُعِدْ حرف الجر مع المعطوف وهو قبيح عند البصريين إلّا بإعادة الخافض وقصروا مثل هذا على ضرورة الشّعر، وجوزه يونس وقطرب والأخفش من البصريين والكوفيون، واختاره الشلوبين وابن مالك.
انظر: المصادر المذكورة، والأصول لابن السراج ٢: ٨٠.

العطفِ، لأنَّ العطفَ بالواو هو الأصلُ في العطفِ فَهِيَ فيه أمكنُ، ولأنَّ العطفَ بغيرِ الواو بشروطٍ على حسب ما تبيّنَ في باب العطف، وكذلك الضمير إذا كان مُتّصلاً مرفوعاً لا يعطف عليه إلاّ بعد التوكيد بالضّمير المنفصل أو بعد الفصل، وبالتوكيد أكثر قال الله عز وجل: ﴿مَا أَشْرَكْنا وَلَا آباؤُنا﴾[1]. وقد جاء العطف بغير هَذْينِ الوجهينِ، قال ابن أبي ربيعة:

قلتُ إذْ أقبلتْ وَزُهْرٌ تَهادَى[2]

وقد مضى الكلامُ في بابِ التَّوكيدِ في توكيده بالنَّفسِ والعينِ، ومنها أنَّ المضمر قد يَرُدُّ الشَّيْء إلى أصلِهِ من ذلك لام الجر قالوا لك وبنوا اللاّم على الفتح لأنّه الأصل فيها لأنَّها على حرفٍ واحدٍ، وإنّما كسرت عند الدخول على الظّاهِرِ ليُفرّقَ بينهما وبين لام الابتداء، ألا ترى أنَّهم قالوا: يا لَبكْرٍ، وفتحوا اللام لأنَّهم أمنوا اللّبْسَ وكذلك[3] قالوا: / أعطيتكمْ مسعوداً بسكون الميم، فإذا أضمرتَ قُلتَ: مسعوداً أعطيتكموهُ فيرد الضمير ضمير[4] المخاطب إلى الأصل. وحكى يونس أعطيتكمه[5] فأجرى ضمير المخاطب مع المضمر مجراه مع الظاهر وهذا قليلٌ، ومنها أنَّ كاف التشبيه تدخلُ على

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٤٨.

(٢) تمامه: كَنِعَاجِ الغَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا.

والبيت في ديوانه: ٤٩٨، وسيبويه ١: ٣٩٠، والكامل ٢: ٧٤٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ١٠١، والإنصاف ٤٧٥، والبسيط ١: ٤٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٤٢، وشرح عمدة الحافظ: ٦٥٨.

والزهر: جمع زهراء وهي البيضاء، وتهادى: تميل في مشيها يميناً وشمالاً، نعاج الغلا: هي نعاج الوحش، والغلا: الصحراء، تَعَسَّفْن رملاً: يريد أنّ هؤلاء النسوة يَمْشِينَ مَشْيَ نعاج الْوَحْشِ إذا سَارت في الرمل، فهُنّ ينقُلْنَ قوائِمَهُنّ نقلاً بطيئاً وتتحركُ أحشاؤهُنّ لتكلُّفِهنّ نقل قوائِمهنّ.

والشاهد قوله: (أقبلتْ وزهرٌ) حيث عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل من غير أن يؤكد الضمير، وهذا جائز عند الكوفيين، وضرورة عند البصريين.

(٣) في هامش (أ): ومن ذلك.

(٤) في (ب): فرد المضمر الغائب ضمير المخاطب.

(٥) انظر سيبويه ١: ٣٨٩.

الظّاهر فتقولُ زيدٌ كعمروٍ، ولا تقول زيدُكَهُ، ويقولون: زيدٌ مثله لأنَّ الأصل في التشبيه أنْ يكونَ بمثل، وقد جاء في الشعر كه قال العجاج:

وَأُمُّ أَوْ عالٍ كَها أَوْ أَقْرَبا[1]

وقال أيضاً:

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا كَهُ ولَكَهُنَّ إلاَّ حاظِلا[2]

ولو اضْطَرَّ إلى أنْ يضيف الكاف إلى نفسهِ لقال كي بكسرِ الكاف كما تقول لي.

ومنها أنَّ حتَّى تخفضُ الظَّاهِرَ بما فيها مِن مَعنى إلى. قال الله عز وجل: ﴿حتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[3]. ولا تقولُ حتَّى وتَرجعَ إلى الأصل فتقول إليه.

ومنها مذ ومنذ استغنوا عن أن يقُولوا منذة ومذ هُوَ[4] بأنْ قالوا[5] مُنذُ[6] ذاك ومذ ذاكَ لأنَّ الأصل في الغَايَةِ مِنْ، وهَيَ تدخلُ على الظَّاهِرِ وعلى المُضْمَرِ وعلى المُضْمَرِ فيما يدخلُ عليهِ.

وَمِنْها أنَّ لولا إذا دخلتْ على المُضْمَرِ جاز أنْ يكونَ مَخْفُوضاً وإنْ كان الرَّفعُ أكثرَ كَما كَانَ النَّصبُ مع عسى جائزاً والرَّفعُ أكثرُ قال عمرانُ بنُ

---

(١) البيت في ملحقات ديوانه ٧٤، وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٩٢ على دخول الكاف على الضمير ضرورة، وورد البيت عند ابن السيرافي ٢: ٩٥، وابن يعيش ٨: ١٦، ٤٢، ٤٤.

(٢) البيت لرؤبة كما في ديوانه ١٢٨ من إرجوزةٍ طويلةٍ يمدحُ فيها سليمان بن عبد الملك، وليس للعجاج كما هو ظاهر كلام المؤلف، وقد نسبه سيبويه والشنتمري ١ : ٣٩٢ للعجاج، وصوابه ما ذكرنا. وانظر الخزانة ٤ : ٢٧٤، والعيني ٣: ٢٥٦.
والشاهد قوله: (ولاكهنَّ) حيث أدخل الكاف على الضمير ضرورة.

(٣) سورة القدر آية: ٥.

(٤) في (ب): مده.

(٥) في هامش (أ): يقولو.

(٦) من هنا إلى قوله في ص: ٥٩٥: (لا تكون مبتدأ) سقط من (جـ).

حِطّانَ[1]:

وَلِي نَفْسٌ أقولُ لَها إذا ما ... تُنازِعُني لَعلِّي أو عَساني[2]

وكما كان لِلَدُنْ مع غدوة حالٌ لا يكونُ لها مع الظّاهِر[3] نَزّلُوا نُونَها منزِلَةَ التَّنوين، ولا يكونُ ذلك مع غير غدوةٍ.

(**الفصل الرابع**): في مواضعَ الضمير المرفوعِ المنفصلِ:

اعلم أن المضمر المرفوع المنفصل يقعُ في مواضع ثمانية:

أحدها: أن يقعَ مبتدأً، فإنْ العامل في المبتدأ الابتداء ولا يكون الاتِّصالُ إلَّا بملفوظٍ بِهِ نحو: كيفَ أنتَ؟

الثاني: أن يكونَ خبرَ المبتدأ نحو: الفارسُ أنتَ والعظيمُ هُوَ؛ لأنَّ المبتدأ لم يعملْ في الخبرِ إلَّا بما عرضَ فيه من الابتداء، فكان الابتداءُ هو العاملُ والابتداء معنى بخلافِ الفعل، فإنه يعملُ[4] بطلبِهِ الفاعل بِبُنْيَتِهِ ولو

---

(١) هو عمران بن حطان السدوسي الشيباني. كان رأسَ القعدِ من الصّفَرِيّة وخطيبهم وشاعِرُهم توفي سنة ٨٤ هـ، انظر أخبار الخوارج في الكامل ٣، ٨٩٠، والخزانة ٢: ٤٣٦.

(٢) البيت في سيبويه ١: ٣٨٨ شاهد على مجيء (عسى) كـ (لعل) فنصب بها الاسم وهو الضمير المتصل كما ورد البيت في المقتضب ٣: ٧٢، والخصائص ٣: ٢٥، وابن يعيش ٣: ١٠، ١١٨.
والشاهد قوله: (عساني) حيث دخلت عسى على ضمير النصب وهو ياء المتكلم بدليل دخول نون الوقاية في (عساني) وهذا الضمير في محل نصب اسم عسى، وهذا المذهبُ هُوَمَذْهَبُ سيبويهِ، وقد رواه عن الخليل ويونس. انظر سيبويه ١: ٣٨٨، ويرى المبرد أنَّ الضمير خبر عسى واسمها ضمير مستتر، قال في توجيه بيت رؤبة العجاج:

يا أبتي علَّكَ أَوْ عَسَاكَ

فأمَّا تقديرُه عندنا أن المفعول مقدمٌ. والفاعل مضمر. كأنه قال: عساك الخير أو الشر، وكذلك عساني الحديث، ولكنه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً. انظر المقتضب ٣: ٧٢. ويرى الأخفش أنَّ الضمير في محل رفع، وأن لفظ النصب أستعير للرفع. انظر ابن يعيش ٣: ١٢٢.

(٣) حالُ لدُن مع غدوةٍ، أن غدوة تجر بعد لدن وهو الأصل، ويجوز فيها النّصبُ، والرّفعُ. انظر سيبويه ١: ٢٨٠، ١٠٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣: ٢٧٥، ٢٧٦.

(٤) في هامش (أ) وفي (جـ): يرفع.

زالتْ بُنْيَتُهُ لزالَ عن أن يكونَ فعلاً بخلاف الابتداء إذا زال عن الاسم بَقِيَ الاسم دالاً على ما وضعَ له والابتداء عرض فيه، وبالعارض رُفع الخبر فلا يتصل الضميرُ المرفوعُ بما كانَ هَكَذا.

الثالث: أنْ يَقْتَرِنَ الاسم بإلاَّ. قال عمرو بنُ معد يكرب:

قد علمتْ سَلْمَى وجارَاتُها ما قَطَّرَ الفارِسُ إلاَّ أنا[1]

الرابع: أنْ يكونَ الضميرُ تابعاً، أمَّا إنْ كان معطوفاً عطفَ النَّسَق فلا يَصِحُّ الاتصالُ لمكانِ حرفِ العطفِ ولا يَتَّصلُ بحرفِ العطفِ لأنَّه ليس بعاملٍ إنَّما موصلُ العاملِ، وأمَّا إذا كان بدلاً فالعامل فيه محذوفٌ، وأمَّا التَّوكيدُ فالمؤكّدُ فاصلٌ بينَهُ وبينَ العاملِ، وكذلك عطفُ البيان مثال ما ذكرتُهُ: كنا وأنتم ذاهبينَ، وقام زيد هُوَ.

الخامس: أنْ يكونَ خبراً لإنَّ وأخواتِها. أنشدَ سيبويه:

وكَأنَّها هِيَ بعد غِبِّ كَلالِها[2]

لا يمكنُ الاتصالُ للفصل بالاسمِ، ولأنَّ ضمائر الرَّفعِ المتصلةِ بالعلاماتِ لا تكنْ إلاَّ في الفعل.

---

(١) البيت في ديوانه: ١٧٥، وسيبويه ١: ٣٧٩، وابن السيرافي ٢: ١٩٩، وشرح المرزوقي على الحماسة ١: ٤١١.
قطر الفارس: ألقاه على أحد قطريه، وهما جانباه.
والشاهد قوله: (إلاَّ أنا) حيث جاء بالضمير منفصلاً لوقوعه بعد إلاَّ.

(٢) تمامه: أو أسْفَعُ الخدَّيْنِ شَاةُ إرانِ.
والبيت للبيد كما في ديوانه: ١٤٣، وابن السيرافي ٢: ٤١، ٤٢، واللسان (أرن) ١٦: ١٥٢، و(شوه) ١٧: ٤٠٤.
وورد في سيبويه ١: ٣٧٨ غير منسوب، والمخصص ١٦: ١٠١ والضمير في (كأنَّها) يعودُ على النَّاقة التي يشبهها بالسفينة التي ذكرها في بيتين قبل بيت الشاهد..
غِبُّ كلالها: بعد كلاها، وهو تعبها، أسفعُ الخدين: السفع سواد مشروب بحمرة. شاة: هو الثور الوحشي. إران، الإيران: النشاط.
والشاهد قوله: (كأنها هي) حيث جاء بالضمير منفصلاً لأنَّه خبرُ لكأنَّ؛ لأنَّه حرفُ لا يَتّصلُ لوجود الفاصل وهو الاسم، ولا يَسْتَتِرُ لأنَّ العامل حرف ليس له قوة الفعل..

السادس: أن يكونَ اسْمُ ما نحو: ما هُوَ عاقِلاً، لِما ذكرتُهُ.

السابع: أنْ يقعَ توكيداً للضمير.

اعلم أن الضمائر كلّها تؤكد بالضمير المنفصل فتقول: مررت بك أنتَ وأكرمتُكَ أنتَ وقمتَ أنتَ، ويجوز أن يكون أنتَ من قمت أنت بدلاً، ولو أردت البدلَ في المنصوب لقلت أكرمتك إياك، ولا يكون هذا في الظّاهر لا تقول: رأيتُ زيداً هو لا على التّوكيدِ ولا على البدلِ ولا قام زيدٌ هو إلا على البدل، وإذا أرادوا التّوكيدَ في الظاهر كرروا الاسم ولا يمكن التكرارُ في الضّمير لأنَّه متصلٌ. وتقولُ: أكرمتُكَ أنتَ نفسكَ، وأكرمتك إيَّاكَ أنتَ، وهذا كله من قبيل تكرار التوكيد، كما قال عزّ وجل: ﴿فَسَجَدَ الملائِكَةُ كُلّهُم أجمَعُونَ﴾[1].

الثامن: اعلم أنَّ ضمائر الرَّفعِ المنفصلةِ تقعُ فصولاً بشروط أربعةٍ:

أحدها: أن تقع بين المبتدَإ والخبرِ أو ما أصله مبتدأٌ وخبرٌ، وذلك ما دخلت عليه نواسخ الابتداءَ.

الثاني: أنْ يكونَ المبتدأ[2] أو ما هو مبتدأ في الأصل معرفةً لأنَّ الفصول فيها توكيدٌ لما قبلها ولا تؤكد النكرات إلاَّ بالتوكيد اللفظي.

الثالث: أنْ يكون الخبرُ معرفةً أو نكرةً تُشْبِهُ المعرِفَةَ، وشَبَهُها بالمعرفة أنَّ فيها اختصاصاً وأنَّها لا تدخلها الألفُ واللام نحو: مِثْلُكَ وشِبْهكَ وخير منك[3]، وما/ أشبه ذلك.

الرابع: أن يكونَ الفصل مناسباً للمبتدأ نحو: كنت أنت القائم وإن كنت لأنتَ القائم. فإن قلت: كانَ زيدٌ أنت المكرِمُهُ لم يكنْ أنتَ هنا إلاّ مبتدأ والمكرمه خبره

---

(١) سورة الحجرات آية: ٣٠.

(٢) من هـامش (أ) ومن (جـ) وفي أصل (أ): مبتدأ.

(٣) انظر سيبويه ١: ٣٩٥.

والجملة خبر كان، ويظهر الفرق بين الفصل وغيره في بابين:

أحدهما: باب ظننتُ إذا كان منصوبُها الأوّلُ ظاهراً.

الثاني: إذا دخل على الضمير الذي وقع فصلاً اللام المفرِّقةُ بين المخففة والنافية في باب ظننت، وفي باب كان، وأما باب الابتداء وباب إنْ فلا يَتَبيّن الفصل فيهما بوجه، فمثال الأول ظننت زيداً هو القائِمُ، لا يمكن أن يكون هو هنا مبتدأ لأنَّ القائمَ منصوبٌ ولا يمكن أن يكون توكيداً لأنَّ الظاهر لا يؤكد بالضمير المنفصل فلم يَبْقَ إلَّا أنْ يكونَ فصلاً وهو الذي يسميه الكوفيون العِمادَ[1].

فإنْ قلتَ: ظننتك أنتَ القائمَ أمكنَ أنْ يكونَ أنت توكيداً للكاف، وأمكنَ أن يكونَ فصلاً فلا يقومُ من هذا دليلٌ على الفصل. ومثال الثاني إن ظننتُكَ لأنتَ القائِمَ فَأَنْتَ هنا[2] لا تكونُ مبتدأة[3] لِنصْبِ القائِم، ولا يكون أنتَ توكيداً للكاف لأنَّ هذه اللام المفرِّقة لا تدخل على المبتدأ ولا على توابِعه إنما تدخلُ على الخبر وما سيق للخبر، والفصل أنما جيىء به ليدل أنَّ الذي بعدها خبرٌ[4] عمَّا قبلها وليس بتابعٍ لما[5] قبله، فيعلم مِمَّا ذكرتُه أنْ أنت من قولك: إن ظننتُكَ لأنتَ القائمَ فصلٌ وكذلك إن كان زيدٌ لَهُوَ القائِمَ لا يجوز أن يكون هو بدلاً لدخول هذه اللَّام عليهِ على حَسْب ما ذكرتُهُ.

فقد تَحصَّلَ مِمَّا ذكرتُهُ أنَّ الفصلَ لا يقعُ بعده ما هو تابعٌ للمبتدأ فلا تقول: ظننتُ زيداً هو نَفْسَهُ القائِمَ، ولا تقولُ: ظننتكَ أنتَ أنتَ القائِمَ على أنْ تكونَ الأوْلَى فصلاً والثانيةُ توكيداً للكافِ، ولا يجوزُ بالعكسِ فإنهما متعاقبانِ إذا جِيءَ بأحدِهما لم تجيء بالآخر لأنَّهما للتوكيدِ، وفي كلٍّ واحدٍ

---

(١) انظر الإنصاف: ٧٠٦.

(٢) من قوله في ص ٥٩١: (بأن قالوا منذ) إلى هنا سقط من (جـ).

(٣) في هامش (أ): مبتدأ.

(٤) في هامش (أ): للمبتدأ.

(٥) في هامش (أ): له.

منهما ما في الآخر من التَّوكيدِ وفي الفصل زيادةً هو الإعلام بأنّ الذي بعدها خبرٌ لما قبلها وليس بتابعٍ ، ولذلك لا يجمَعُ/ بينهما والله أعلم، وكذلك لا تقولُ: ظننتُ زيداً إيَّاه هو القائم، ولا ظننتُ زيداً هو إياه القائم لأنَّهما للتوكيد. وفي الفصل ما ذكرتُهُ من الزيادةِ فجعلتهما العرب متعاقبين. قال الله تعالى: ﴿**ولَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمينَ**﴾[1]. يمكن أن يكون هم بدلاً، ويمكن أنْ يكونَ توكيداً، ويمكن أن يكونَ فصلاً. وأما قوله تعالى: ﴿**ويَرَى الّذينَ أُوتُوا العِلْمَ الّذي أُنزِلَ إليكَ مِن ربّكَ هُو الحقّ**﴾[2]. فلا يمكن أن يكون هُو هنا إلا فصلاً.

وأمَّا المنصوبُ فيكونُ منفصلاً في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكونَ تابعاً.

الثاني: أن يكونَ مقروناً بإلاّ.

الثالث: أن يتقدّم على عامله.

وتضعُ العرب المنفصل موضعَ المتَّصلِ في الشعر قال حُميد:

إليكَ حتَّى بلغتُ إيَّاكَ[3]

وقال[4]:

---

(١) سورة الزخرف آية: ٧٦.

(٢) سورة سبأ آية: ٦.

(٣) البيت لحميد الأرقط كما في سيبويه ١: ٣٨٣، وابن يعيش ٣: ١٠٢، وورد في الخصائص ١: ٣٠٧/ ٢: ١٩٤ غير منسوب، وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠، والإنصاف ٦٩٩.
والشاهد وضع الضمير المنفصل في موضع المتصل لأن الأصل: بلغتك، وذهب الزجاج إلى أن هذا الضمير ليس مفعولاً لبلغت فجعله توكيداً لضمير محذوف تقديره: بلغتك إيَّاك، قال ابن يعيش ٣: ١٠٢ (وهذا التقدير لا يخرجه من الضرورة سواء أراد به التأكيد أو البدل، لأنَّ حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة..).

(٤) هو ذو الإصبع العدواني كما في ابن السيرافي ٢: ١٧٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٩، وابن يعيش ٣: ١٠١، ١٠٢، والخزانة ٢: ٤٠٦، ونسبه سيبويه ١: ٢٧١ لبعض اللصوص ولم =

كـأنّـا يــومَ قُــرَّى إ نَّــمــا نَــقْــتُــتُــل إيَّــانَــا*

(الفصل الخامس): اعلم أنَّ الضميرَ المفردَ المتَّصلَ منصوباً كان أو مخفوضاً إذا كان غائباً مذكّراً، فأصله أنْ تكون الهاء مضمومة وبعدها واو ولحقت الواو لخفاء الهاء، فلحقت لبيانها، كما لحقت الألف في المؤنث فقالوا: له كما قالوا لها. ثم إنَّ العربَ أفصَحهُم يكسِرُون هذه الهاء إذا كان قبلها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ فتنقلب الواو التي بعدها الهاءِ ياءً للكسرة، ومنهم من لا يَكْسِرُ في هذين الموضعين إبقاءً لها على الأصل، وفصحاؤهم أيضاً يحذفون المدة التي بعد الهاءِ إذا كان قبل الهاء[1] ساكنٌ حرفُ مدٍّ ولينٍ كان أو غيره[2] إلّا أن الحذفَ لحرفِ المدّ واللّينِ أقوى منه للساكن إذا لم يكن حرفَ مدٍّ ولينٍ؛ لأنّ الهاء خفيفةٌ فإذا كان قبلها حرفُ مدٍّ ولينٍ[3] (فكأنك جمعتَ بين ساكنْينِ وبين مِثْلَيْن)[4]. وإذا كان ساكناً غيرَ حرفِ مدٍّ ولينٍ فكأنّك جمعتَ بينَ ساكنْينِ خاصةً، فيلزم عمَّا ذكر أن يكون لك في عليه أربعُ لغاتٍ:

إحداها: أن تَضُمَّ الهاء وتأتي بعدها بالواو على الأصل، فتقول: عليهو.

الثانية: أنْ تكسر الهاءَ للأتباع وتأتي بعدها بياءٍ فتقول: عليهي.

= يذكر اسمه: ونسبه ابن جني في الخصائص ٢: ١٩٤ لأبي بجيلة، وورد في الإنصاف: ٦٩٩.

قُرَّى: اسم موضع في بلاد بني الحارث بن كعب، شبه إشْعَارهم أعْدَ هُمْ الذينَ أوقعوا فيهم القتل بأنفسهم في السيادة والحسن.

والشاهد قوله (نَقْتُل إيَّانا) حيث وضع المنفصل في موضع المتصل، لأنه لو جاء به متصلاً فقال: نقتلنا لكان قد جاء بالفاعل والمفعول ضميريْن وهذا لا يجوز.

(١) في هامش (أ): لأنَّ الهاء خفيفة، فإذا كان قبلها حرف مدٌّ ولينٍ.

(٢) في (ب): لأنَّ الهاء خفيفة.

(٣) من هامش (أ) ومن (ب) و(جـ).

(٤) في (أ) تكرر هذا السطر مع جملة قبله، فجاء هكذا: (وإذا كان ساكناً غير حرف مدٌّ ولينٍ فكأنك...).

الثالثة: ضمُّ الهاء على الأصلِ وحَذْفُ الواو لالتقاءِ الســاكنين فتقول عليه. قرأ حفصٌ[1]: ﴿وما أنْسَانِيْهُ إلاَّ الشَّيْطانُ﴾[2] و﴿بما عَاهَدَ عَلَيْهُ اللّهُ﴾[3].

/ الرابعة: كَسْرُ الهاءِ للاتباع[4] وحذفُ الياء لالتقاءِ الساكَنْيِن فتقولُ: (عليهِ) وَأَنْ يكون لك في (بِهِ) لغتانَ: ضمُّ الهاءِ على الأصلِ وَكَسْرُها على الاتْبَاعِ، وأن يكونَ لكَ في (أخاه) و(خذوه) و(منه) لغتانِ: حذف الواو لالتِقـاء الساكنين وإبقـاؤُها على الأصـلِ، ولا يكونُ لـك في (له) إلاَّ الأصل[5]، ولا تُحذَفُ المدةُ بعد لهاءِ إلاَّ في الشِّعر أو في قليل من الكلامِ.

قرأ يعقوبُ[6]: ﴿إلاَّ مَنْ اغترفَ غَرْفَةً بَيدِهِ﴾[7]. بحذفِ الياءِ بعد الهاءِ، وأمَّا قِرَاءَةُ قالون[8]: ﴿يُؤَدِّهِ﴾[9] إليكَ، فلأَنّ الياء التي قبل الهاء حذفها عارضٌ [10]، والعارض لا يُعتدُّ به في الأكثرِ، وأمَّا (بِهِمْ) [11]

(١) وعاصم. انظر حجة القراءات: ٤٢٢، والكشف ٢: ٦٦.

(٢) سورة الكهف آية: ٦٣.

(٣) سورة الفتح آية: ١٠.

(٤) قراة الكسائي بالكسر وإمالة الألف، لأنَّ الألف مبدلةٌ من الياء وبعد الألف كسرة، والعرب تميل كل ألفٍ بعد كسرة، نحو: (عالم وعابد). انظر حجة القراءات: ٤٢٢.

(٥) أي ضم الهاء وحذف الواو لالتقاء الساكنين.

(٦) سبقت ترجمته في ص ٢٤٤.

(٧) سورة البقرة آية: ٢٤٩.

(٨) هو أبو موسى عيسى بن مينا الزرقي مولى بني زهرة، كان قارىء أهل المدينة ونحويهم، أخذ القراءة عن نافع وصحبه زمناً طويلاً، وهو الذي لقبه قالوناً. انظر ميزان الاعتدال ٣: ٣٢٧، وطبقات القراء ١: ٦١٥.

(٩) سورة آل عمران آية: ٧٥.

(١٠) قراءة قالون (يؤدِهِ) بكسر الهاءِ من غير ياءٍ على أصله قبل الجزم وكأن أصله قبل الجزم بياءَين ياء قبل الهاء وياء بعدها (يؤديهي) والياء الأولى لام الفعل، فلما كانت الهاء خفيفة لا تحجز بين الياءين حذفت الثانية التي بعد الهاء لالتقاء الساكنين، وبقيت الهاء مكسورة ثم حذفت الياء التي قبل الهاء وهي لام الفعل للجزم، وبقيت الهاء مكسورة.. انظر الكشف ١: ٣٥٠.

(١١) سورة البقرة آية من الآيتين: ٦١، ١٦٦.

وعليهِمْ[1] فلك في هذا النّوعِ كله خمسٌ[2] لُغاتٍ: ضمُّ الهاءِ والميم[3] فتقولُ عليهُمُ وبهُمُ، وبهذا هو الأصل، وكسرُ الهاءِ والميم فتقول: عليهِمِي وبهِمِي، وكسرُ الهاء وضمُّ الميم فتقول عليهِمُ، وعليه قراءة ابنُ كثيرِ وضم الهاءِ وسكونُ الميم فتقولُ عليهُمْ وبهِ قرأ حمزة[4]، وكسر الهاء وسكون الميم وعليه قراءة الجماعةِ[5] غير مَنْ ذكرتُه، فَمَنْ ضمَّ الهاء والميم فعلى الأصل ومَنْ كسرهما اتبع (الهاء والميم الكسرة أو الياء)[6]، ومن كسر الهاءَ وضم الميم اتبع الهاء الياء لشبهها بها لخفائها ولم تتبع الميم لأنَّها خَمْسِ مُتحِّركاتٍ في مثل هذا[7] حملهُو[8] ورسلهُو[9]، فلمَّا سَكّنوا في مثلِ هذا سَكَّنوا في الضمير الجميع لتجري على حالٍ واحدةٍ وتوالى خَمْسِ متحركاتٍ مستثقلٌ لا يُوجدُ في تقطيع الشّعر، فإن كان قَبلَ الهاءِ غير مَا ذكرتُهُ نحو منهم وَرُسُلُهم لم يمكنْ في الهاءِ إلَّا الضمُّ إلَّا أنَّ قوماً من ربيعة يقولون مِنْهِم بكسر الهاءِ كأنّهم لم يَعْتَدّوا بالساكن قال سيبويه: (وهذه لغةٌ رديئةٌ. إذا فصلت بين الهاءِ والكسرةِ فألزم الأصل)[10]، ولا يبعد أنْ يوجدَ منه على قياس منهم إلَّا أنّي لم أرَ مَنْ ذَكَرَهُ.

---

(١) في إملاء ما من به الرحمن ١: ٩ أورد عشر لغات.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١: ١٢٤، وشواذ القراءات: ١، والمحتسب ١: ٤٢، وعلى هذه القراءة تثبت الواو كما تثبت الألف في التثنية.

(٣) وبها قرأ الحسن، ووجهه أنَّه كسر الهاء كراهة الجمع بين ياء وضمة والهاء ليست بحاجز، ثم أبدل الواو بعد الميم ياء لكسرة الميم. انظر إعراب القرآن ١: ١٢٤ بتصرف.

(٤) انظر الحجة لأبي علي الفارسي ١: ٤٢، وحجة القراءات: ٨٠، والكشف ١: ٣٦، ٦٧.

(٥) في إعراب القرآن ١: ١٢٤: عزا هذه القراءة لأهل المدينة، وأنَّها لغة لأهل نجد، وفي الحجة للفاري ١: ٤٢ (قرأ بها أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر والكسائي). وانظر الحجة لابن خالويه: ٣٩، وحجة القراءات: ٨١.

(٦) في هامش (أ): الهاء الكسرة والميم الياء.

(٧) سقط من (جـ).

(٨) في (أ): جملمو.

(٩) في (أ): رسلهم.

(١٠) انظر سيبويه ١: ٢٩٤.

وَأمَّا (كم) ففيها وجهانِ: الأصلُ الضمُّ/ وبعدَهُ واو والسّكون كراهية اجتماع خمس متحركاتٍ في مثل رسلكم، ثم سكّنوا في الباقي لتجري على حال واحدةٍ قال سيبويه: وقال ناسٌ من بكرِ بنِ وائل: مِنْ أحلامِكِم وبكِم شبهها بالهاء لأنَّها علم إضمارٍ[1]. وَهِيَ رديئةٌ جداً سمعنا أَهلَ هذه اللغة ينشدون[2] للحطيئة:

وإنْ قال مَوْلاهُمُ على جلّ حادِثٍ   مِن الدَّهرِ رُدُّوا فضل أحلامِكِمْ رَدُّوا[3]

فهذه الثلاثةُ تتغيَّرُ من الضمائر على حسب ما ذكرتُه، وَلِمَا ذكَرْتُهُ، وَسَيأتي الكلامُ في بابِ الوقفِ على الوقفِ هذه الضّمائر إنْ شاءَ الله، وقد مضى الكلامُ في ضميرِ الأمر والشَّأنِ واللّهُ الموّفقُ بفضلِهِ. وقد مضَى الكلامُ في بابِ الاشتغالِ في أكرمتني وأهَنْتَنِي وأنَّه لا يجوزُ في الأعْرَفِ إلاَّ في باب ظننتُ واسْتَغْنَتْ العربُ عن هذا بأكرمتُ نفسي.

---

(١) هنا سقط من كلام سيبويه وتتمته (وقد وقعت بعد الكسرة، فاتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخفّ عليهم من أن يضم بعد أن يكسر..). انظر سيبويه ٢: ٢٩٤.

(٢) في سيبويه ٢: ٢٩٤: (يقولون: قال الحطيئة، وفي ابن السيرافي ٢: ٣٤٢ كما ذكر المؤلف..).

(٣) البيت في ديوانه: ٢٠، وسيبويه ٢: ٢٩٤، والمقتضب ١: ٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ٣٤٢، والمقرب ١: ٢٧٠.
والشاهد قوله: (أحلامكم) حيث كسر الكاف تشبيهاً لها بهاء أحلامهم، لأنَّها أختها في الإضمار ومناسبة لهاء في الهمس، وهذه اللغة ضعيفة، لأنَّ الأصل في الهاء الضم والكسر عارض، بخلاف الكاف، فحمل الكاف عليها بعيد، لأنها أبينُ منها. انظر الأعلم ٢: ٢٩٥.

باب مواضع ما

تكونُ ما حرفاً وتكونُ اسماً، فإذا كانت حرفاً كانت نفياً، وقد مَضى الكلامُ[1] فيها وتكونُ مصدريّة نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا ما عَنِتُّمْ﴾[2]. وقد مضى الكلامُ فيها[3] وتكونُ كافةً ومهيِّئَةً فمثالُ الكافةِ إنَّما زيدٌ قائِمٌ، ومثال المهيئةِ إنَّما يقومُ زيدٌ وقد مضى الكلامُ فيها[4] وتكونُ زائدةً نحو قولُه تعالى: ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ مِيْثاقَهُمْ﴾[5]. فهذه أربعةُ مَواضِعَ، وإذا كانت اسماً كانت بمنزلةِ الّذي، وقد مضى الكلامُ فيها[6] وتكون شرطاً وقد مضى الكلامُ فيها[7] وتكون تَعَجُّباً، وقد مضى الكلامُ فيها[8] وتكونُ استفهاماً نحو: ما رَكِبْتَ؟ وتكون نكرةً تلزمها الصفة نحو: مررت بما مُعجبٍ لكَ الأصلَ مررتُ بمعجبٍ لَكَ، فكرِهُوا ولايةَ معجب حرف الجر فجاؤوا بها ليجرِيَ عليها معجب وما جرى مجراه لأنَّه وضع في الأصل أنْ يكونَ تابعاً فتلزم ما النَّعت، لذلك فهذه خمسةُ مواضعَ، فمواضِعُها تسعةٌ وما عدا هذه التّسعة تَرجِعُ إليها.

---

(١) انظر ص: ٢٦٦.
(٢) سورة آل عمران الآية: ١١٨.
(٣) انظر ص: ٢١٨.
(٤) انظر ص: ٢٤٢.
(٥) سورة النساء الآية: ١٥٥.
(٦) انظر ص: ٥١٨.
(٧) انظر ص: ١٥١.
(٨) انظر ص: ٤٥٠.

باب مواضع من

/ مَنْ لا تكونُ إلاَّ اسماً ولا تكونُ تعجُّباً ولها أربعةُ مواضِعُ.

تكون بمنزلةِ الّذي، وقد مَضى الكلامُ فيها(١).

وتكونُ شرطاً وقد مضى الكلامُ فيها(٢).

وتكونُ استفهاماً تقولُ: مَنْ عندكَ؟. وسيأتي الكلام في مَنْ في الوقْفِ.

وتكونُ نَكِرةً موصوفةً تقولُ: مررتُ بِمَنْ مُعجبٍ لَكَ، والأصل مررتُ بمعجب لكَ فجيء بمَنْ إصْلاحاً لِلفْظِ الصّفَةِ لأنَّها وُضِعَتْ لا تلي العواملَ فلزمَ لذلكَ مِنْ الصفة. قال الشاعر(٣):

فكفَى بِنــا فضــلاً على مَنْ   غيرُنا حُبّ النّبيِّ محمَّدٍ إيَّانا(٤)

---

(١) انظر ص: ١٨٩.

(٢) انظر ص: ١٥١.

(٣) هو حسان بن ثابت كما في ديوانه ٥١٥، وسيبويه ١: ٢٦٩، وكعب بن مالك كما في ابن السيرافي ١: ٥٣٤، وديوان كعب: ٢٨٩، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٣٨٣، ونسبه في اللسان (من ١٧/ ٣٠٧) لبشر بن عبد الرحمن بن كعب. وذكر البغدادي في الخزانة ٢: ٥٤٦ أن البيت ينسب إلى عبدالله بن رواحة.

(٤) البيت في الجمل: ٣١١ غير منسوب، وسر صناعة الإعراب: ١: ١٥٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٦٩.

والشاهد قوله: (على من غيرنا) برفع (غير) وخفضه، فمَنْ رفَعه فَعلى أنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ =

الباءُ زائدة بمنزلتِها في (كفى بالله شهيدا) وحب النّبي بدلُ اشتمالٍ من بنا على الموضع. والتقدير: كفى حُبّ النّبيّ فضلاً، وفضلٌ تمييزٌ، التقدير: كَفَى فضلُ حبّ النّبيِّ، ومَنْ رَوى غيرُنا فيكون[1] خبرَ مبتدأٍ مُضْمَرٍ تقديره على الّذي هَو غيرُنا. وأمَّا قولُ عنترةَ:

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ[2]

الرواية الثانية:

يا شاةَ ما قَنَصٍ لِمَنْ حلَّتْ لَهُ

وإنْ صحّ هنا مَنْ فتكونُ مِنَ الوصفِ بالمصدرِ نحو قولك: مررتُ برجلٍ عدْلٍ.

= والجملة صلة (مَنْ)، و(مَنْ) موصولية. أو تكون نكرة والجملة صفة لها. ومن خفض (غير) جعلها صفة لمن.

(١) في (جـ): فهو.

(٢) هذا جزء من صدر البيت.

وتمامه:

يا شاةَ ما قَنَصٍ لِمَنْ حلتْ لَهُ ... حَرُمَتْ عليَّ وليتَها لَم تَحْرُمِ

وروايةُ البيت الأوّل هنا التي أوردها المؤلف هي رواية الفراء عن الكسائي، قال ابن الأنباري في شرح السبع الطوال: ٣٥٣: قال الفراء: (أنشدني الكسائي بيت عنترة:

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلّتْ لَهُ

والبيت في ديوانه: ٢١٣ بالرواية الثانية:

يا شاةَ مَا قَنَصٍ

وتأويل مشكل القرآن ٢٦٦، والأبيات المشكلة: ٣٤٨.

شاة: كناية عن المرأة، والعرب تكنى عن المرأة بالنعجة. قنصٍ: صيد، أي مقنوصة، والقانص والقنيص، الصياد. . لِمَنْ حلّت له: يريد لِمن قَدَرَ عليها أو لِمَن اقْتنَصَها.

والشاهد قوله: (يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ) في الرواية الأولى حيث زيد من بين المُضَافَيْنِ على مذهب الكوفيين في زيادة الأسماء.

وأنكرَ البصريون هذا وتأولوا (مَنْ) في البيت موصوفة بالمصدر وهو قنص، أي يا شاةَ إنسانٍ قنص، أو على حذف مضاف، أي ذي قنص، وعلى الرواية الثانية (ما) زائدة، وقنص مجرور بإضافة شاة إليها.

باب أي

تَكُونُ بمنزلة الّذي وقد تقدّمت[1] وتكونُ شرطاً، وقد تقدَّمت[2]، وتكونُ صفةً، وقد تقدَّمتْ وتكونُ استفهاماً تقول: أيّهم عنـدَك؟ وتكونُ موصوفةً تلزمُها الصّفةَ قالوا: يا أيُّها الرجلُ. وقد تَقدَّم[3]. وقالوا: مررت بأيٍّ معجب لكَ، كما تقول: بما مُعجِبٍ لكَ، وبمَنْ مُعجبكَ، وهذا قليلٌ في أيّ فهذه خمسة مواضع.

مسألة:

قد تقدَّم أنّ الصلة مع الموصول كالشَّيْءِ الواحدِ، فإذا قلتَ: أي مَنْ إنْ يكْرِمْني أكرِمْهُ فهو بمنزلةِ أيُّهم، فَمَنْ قالَ: أيّهم يجئني أحسنُ إليه وجعلها شرطاً قال: أيّ مَنْ إنْ يُكْرِمْني أكرِمْهُ يجئني أحسنْ إليه، فمن أدخلَ الفاءَ ورفعَ هناك أدخل الفاءَ هنا ورفعَ. وَمنْ قالَ: أيّهم يَجئني أحسنُ إليه وجعلها بمنزلة الذي قال: أيّ مَن يكرِمُني أكرمُهُ يجئني أحسن إليه، وَمَنْ أدخلَ الفاءَ هناكَ في الخبر أدخلَ الفاءَ هنا في الخبرِ، وقد تقدَّم شروطُ دخولِ / الفاء في خبر الموصول[4]. ومن قال: أيُّهم يجئني أحسنْ إليه؟، وجعلَ أيّاً استفهاماً،

---

(١) انظر ص: ١٩٣.

(٢) انظر ص: ١٥١.

(٣) انظر ص: ٤٥٧.

(٤) انظر ص: ١٨٦.

وجزم أحسنَ على جواب الاستفهام. قال: أيّ مَنْ إنْ يكرْمِني أكرِمْهُ يَجِئني أُحسنْ إليه برفعِ يَجِئْنِي، وجزمَ أحسنُ، ومَنْ أدخلَ الفاء في أحسنَ ونصب هناك أدخل الفاء هنا في أحسن، ونصبَ ومن رفع أحسنَ على القطع في الموضعين هناك قطعَ هنا ورفع.

باب ما لا ينصرف

اعلم أنّ عَلِلَ ما لا ينصَرِف تسعٌ: التعريفُ والتّأنيثُ اللاَّزِمُ والجمعُ والوصفُ ووزنُ الفعلِ والعدلُ والتركيبُ والعجمةُ وشبهُ ما لا ينصرف، وذلك يكون على ثلاثةِ أوجهٍ: زيادة الألف والنّون وألف الإلحاق وألفُ التطويل وشبه الأصل[1]، فإذا اجتمع في الاسم منهما اثنان أو ما يقومُ مقامها لم ينصرف وكلّ ما لا ينصرف في المعرفة ينصرفُ في النكرة إلاَّ خمسة:

أحدها: أفعلُ إذا كان صفةً مُؤنَّثةً فعلاء نحو: أحمرَ، وأفعلَ إذا كان بِمَنْ ما دام بِمَنْ.

الثاني: فعلان إذا كان صفةً ومؤَنَّثهُ فعلاء.

الثالث: ما آخره ألف التّأنيثِ مقصورةً كانت[2] أو ممدودةً.

---

(١) يريد به ما كان على فعلان إذا سُمّيَ به نحو: سكران إذا لم تلحقه التاء فإنه يمنع من الصرف في التنكير لشبه الأصل وهو التعريف، وكذلك أحمر، إذا سميت فإنه لا ينصرف وإذا نكرته لا تصرفه لشبه أصله، لأنَّ التسمية أزالت عن أحمر الصفة والتنكير أزال التعريف فلم يبقَ إلاَّ وزن الفعل، ووزن الفعل وحده لا يمنع الصرف ولا بدّ من علة أخرى تنضم إليه. فلم توجد علة إلا شبهه بأصله، وقد خالف في هذا أبو الحسن الأخفش ما سيأتي في باب الوصف. انظر الكافي ٢: ٣٢١ بتصرف.

(٢) سقط من (ب) و(جـ).

الرابعُ: الجمعُ الّذي[1] إذا كان ثَالِثُهُ ألفاً، وكان بعد الألفِ حرف مشددٌ أو حرفان أو ثلاثةٌ أحرفٍ أوسطُها ياءٌ ساكنةٌ ما لم تلحقه تاء التأنيث.

الخامس: المعدولُ في العدد.

(١) سقط من (جـ).

باب التعريف

اعلم أنَّ المراد بالتَّعريفِ في هذا الباب تعريفُ العلمية، وأمَّا التعريف بالألفِ واللّامِ أو التعريفُ بالإضافة فما لا ينصرف إذا دخلا عليه صار يخفض بالكسرة نحو: مررت بالّرجل الأحمر، وطفت بمساجدِكُم، لأنه إذ ذاك شبيهُ بقولِكَ: بالرّجلِ وبغلامكَ من وجهين:

أحدهما: أنَّه دخلَ عليه ما دخل عَلَيْهِمَا.

الثاني: أنه أَمِنَ في كلّ واحدٍ منهما التّنوينِ.

أَلَا ترى أنَّ مساجدَ وأحمرَ وما جرى مجراهما إذا اضطّرَّ شاعرٌ نونهما، وإذا كانت بالألف واللّامِ أو بالإضافة أَمِنَ/ التنوين، والرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عن الأصل، ومالا ينصرف قد انتقل عن أصله لشبهه بغير جنسه من وجهين[1]، فإن يرجع إلى أصله لشبهه بجنسه من وجهْيِن أيسرُ، والتعريفُ يمنعُ الصّرْفُ، مع كل علة يمكنُ أن يُوجدَ التعريف معها فيمنعُ مع التّأنيثِ، ومع وزن الفعل ومع العدلِ، ومع التّركيبِ، ومع العجمةِ بشرطين يذكران بعد إن شاء الله، ومع زيادة الألفِ والنون وزيادةِ ألفِ الإلحاقِ وألف التطويل.

(١) يريد أنّ الاسم إذا أشبــه غير جنسه وهو الفعل منع من الصرف، والوجهان اللذان أشبه بهما الاسم الفعل: عدم قبوله التنوين وعدم الجر بالكسرة، لأن الفعل لا ينوّن ولا يجر بالكسرة، فإذا شبهه الاسم في هذين الوجهين خرج عن جنسه ومنع الصرف. وقد ذكر المؤلف شيئاً من هذا فيما سبق انظر ص ١٠٨.

باب التأنيث

إذا كان التّأنيثُ بالتاء فيمنعُ مع التعريفِ خاصةً، فكلُّ ما آخرُهُ تاء للتأنيث ينصرفُ في النّكرةِ ولاَ ينصَرِفُ في المعرفة كان اسماً لمذكر أو اسماً لمُؤَنَّث، فإذا[١] كان التأنيثُ بالألفِ فلا ينصرف في معرفةٍ ولا في نكرةٍ، ومنعه من الصرف لزوم التَّأنيثِ وبناء الكلمة على الألفِ، فقامت هذه العلة مقام علتين وكان القياسُ في هذه الألف من حيث بنيت الكلمة عليها أنّ لا يقع قبلها ثلاثُ متحرّكاتٍ لكنها أجريت مجرى التّأنيثِ[٢] كما قالوا: شجرة وحذفوها في النسب، (كما حذفوا تاء التأنيث)[٣] في النسب نحو: طلحي، وهمزة التأنيث تجري مجرى ألف التأنيث لأنّها بدلٌ منها بدليلِ قولهم في جمع صحراء صحارى، فإن كان مُؤَنَّثاً بغير علامةٍ، فإن كان على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ فإنه لا ينصرفُ في المعرفة وينصرف في النكرة نحو زينب وسعاد[٤]، فإن كان على ثلاثةِ أحرفٍ وكان متحركَ الوسطِ فلا ينصرِفُ في المعرفة خاصةَ نحو امرأةً سَميتها يقَدَم فإن كان ساكن الوسط[٥]، (فإن كان منقولاً من مذكر

---

(١) في (جـ): و.

(٢) في هامش (أ) بعد كلمة التأنيث: (فقالوا: جمزى كما قالوا في النسب حبلى فحذف كما يحذفون تاء التأنيث.

(٣) سقط من (جـ).

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (ب): فلا ينصرف في المعرفة ـ خاصة.

أو كَان عجميّاً)[1] في الأصل فإنه لا ينصرفُ في المعرفة[2] خاصةً، فإن لم يكن على ما ذكرتُه فأنت بالخيار إذا كان معرفةَ إن شئت صرفتَ لخفته[3] وإن شئتَ لم تصرف نحو: هند ودعد لقيام السببين[4].

فصل

إذا سميّتَ رجلاً باسم غلب عليه التأنيث، فإن اجتمع فيه ثلاثةُ شروطٍ لم ينصرف في المعرفة، وهن[5]: أن يكون الاسم على أكثر من ثلاثة أحرفٍ/ وأن يكون مفرداً، وأن لا يكون صفةً نحو: كراعٍ وزينب وما جرى مجراهما، لأنّ الحرف الرابع قام مقام تاء التأنيث. ألا ترى أنه إذا صُغّر لم ترد إليه التاء نحو زينب[6]، فإن سميت رجلاً بهنود وأكرع انصرف، لأنَّ تأنيث الجمع لا يكونُ حقيقيّاً وتأنيث المفرد يكون حقيقيّاً وغير حقيقي فجرى[7] غير الحقيقي على حكم الحقيقي، وإنْ سميَّتَ رجلاً بحائضَ انصرف لأنَّه مذكرٌ وصف به مُؤنث.

(١) ذكره في (ب) بعد قوله: خاصة الآتي.
(٢) سقط من (ب).
(٣) لأنَّ خفة الاسم تقاوم أحد السببين المانعين من الصرف. انظر الإيضاح العضدي ١: ٢٦٨.
(٤) السببان: التأنيث والتعريف.
(٥) في (أ) تحت هذه الكلمة: وهي.
(٦) في هامش (أ): زينب.
(٧) في (جـ): فيجري.

باب الجمع

كُلُّ جمعٍ يجمعُ جمعَ تكسيرٍ أو يجمعُ نظيره فلا يؤثر جمعه لأنَّه لما جُمِعَ أو كان مما جمع نظيره صار كالمفرد، فأكلب ينصرف ولا حكم للجمع، وإنْ لم يكنْ له نظيرٌ في المفردات، وكذلك أقوال وإن كان لا نظيرَ له في المفردات، لأنَّهم يقولون: أقاويل، وقالوا: أراهط، وكأنَّه جمع أرهط فلا يجمع الجمع إلا إذا كان مما لا يجمع جمع تكسير، وذلك إذا كان الجمع ثالثه ألف بعد الألف حرفان أو حرف مشدد أو ثلاثة أحرف أوسطها ياء ساكنة نحو: سرابيل وإنما لم ينصرف لأنّه جمع ولا نظير له في المفردات فصار لذلك كأن فيه علتين فلم ينصرف، فإذا لحق هذا الجمع التاءُ انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة للتعريف والتأنيث، وإنَّما انصرف في النكرةِ عند لحاقِ التَّاءِ لأنَّه صار من قبيل المركب لأنَّ هذه التاء مع ما لحقته كالاسمين المركبين والتركيب لا يمنعُ الصرف إلَّا مع التعريف وكذلك ما آخره ألف التأنيث أو همزة التَّأنيث إذا رُكِّبا انصرفا في النكرةِ، وقد قيل: انصرف صَياقِلةٌ في النكرةِ بالحمل[1] على عباد يدي لأنَّ تاء التأنيث يجري مجرى يا أي النسب في مواضع، قالوا: تمرة وتمر، كما قالوا: زُنْجياً

(١) صياقلة ومثله بياطرة، وأساورة مصروفة في النكرة لأنَّها أشبهت بتاء التأنيث الآحاد في نحو: علانية، وكراهية، وعباقية، والعباقية: الرجل الداهي المنكر. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٧، والإيضاح العضدي ١: ٣٠٣.

وزنجاء. وقالوا: المهالِبة يريدون المهلبين وكل واحدٍ منهما لحق بعد كمال البنية فجريا هنا مجرى واحداً. وقيل: صار له عند لحاق التّاء نظير في المفردات والعلة الأولى أقوى عندي والله الموفق. وقالوا: سراويل للمفرد ولم ينصرف لأنَّهُ على وزن مالا/ ينصرف[1] نحو: سرابيل.

(١) سيأتي كلام المؤلف على هذا الاسم في باب شبه ما لا ينصرف. انظر ص: ٦٢٥.

باب الوصف

لا يمنعُ الوصفُ إلاَّ مع وزن الفعل ومع العدل ولا يمنعُ الوصف مع وزن الفعل حتى يكون ذلك الوزن لا تلحقه التّاءُ التي للتأنيث فإنْ التأنيث تزيل وزن الفعل قالوا: جمل يعمل وانصرف لأنهم يقولون في المؤنث ناقةَ يعمَلَة لأنَّ هذا الوزن من الأفعال إذا أسند إلى مؤنث لحقته التاء من أوله ولم تلحقه من آخره. وقال سيبويه في يعمل: (هو جماع يعْمَلَةٌ)[1]، فعلى هذا هو اسم بمنزلة تمرة وتمر وجعله سيبويه من هذا لأنّ هذا لا يكون في الصفات، فإذا تبيَّن هذا تبين لك أنَّه لا يمنعُ وزن الفعل مع الوصف إلاَّ في أفعل الذي مؤنثه فعلاء وأفعل الذي للتفضيل نحو: أحمر لأنَّه مؤنثه حمراء[2] وأفضلُ لأنَّ مؤنثه إذا كان بغير مِنْ فَضْلَى، وإذا كان بِمِنْ فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمعُ فتقول: زيد أفضلُ مِن عمرو والزيدان أفضلُ مِن عمروٍ وهند أفضلُ مِن زينبٍ، وإذا كان بالألفِ واللّام[3] ثُنّي وجمع وَأُنِّثَ فتقول: زيدٌ الأفضلُ والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون والأفاضيل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات والفضل ولا يجمع بين من والألف واللام لما

---

(١) انظر سيبويه ٢ : ٣.

(٣) في (أ) و(ب) فعلاء، وصوابه ما أثبتنا عن هامش (أ) وعن (جـ).

(٣) في (أ): وثنى.

بينهما من التضادِ في اللفظ والمعنى لأنَّ مِن إنَّمـا وُضِعَتْ لتفيدَ بعض تخصيص فيما هو يقتضي الشياع والألفُ واللام يجعلانه بحيث توضع اليد عليه. وأما قول الشّاعر[١]:

ولستُ بـالأكثرِ مِنْهُم حَصى وإنَّـمـا الـعـزةُ لِـلْكَـاثِـرِ[٢]

المعنى ولستُ بالغنى مِنهم فَمِنْ هذه للتبعيض، وليست التي للتفضيل لا يريدُ أنَّ يفضله عليهم، وقد تقدَّمَ التضاد في اللفظ، وإذا كان بالإضافة فإنْ كانت الإضافة للتخصيص، كالألفِ واللام جرى مجراه إذا كان بـالألفِ واللام. (قال الله تعالى)[٣]: ﴿إلاَّ الذينَ هُمْ أَرَاذِلُنا﴾[٤]. المعنى/ الأراذِلُ فينا[٥] لا يريدون الزيادة[٦] في الرذالة[٧]، فإنْ كانت مختصرة مِن مِنْ جرت مجراها بِمِنْ فتقولُ: زيدٌ أفضلُ القوم، وهند أفضلُ النساء، والزيدون أفضلُ القوم لأنَّ المعنى أفضلُ من القوم ومن الأول[٨] «أحاسنكم أخلاقاً»[٩] ولا

---

(١) هو الأعشى كما في ديوانه: ١٤٣، والنوادر: ٢٥، والخصائص ١: ١٨٥، وابن يعيش ٦: ١٠٣، والخزانة ٣: ٤٨٩.

(٢) البيت في الخصائص ٣: ٢٣٤ غير منسوب، وابن يعيش ٣: ٦.

والشاهد قوله: (ولست بالأكثر منهم) فإن (من) في البيت ليست للتفضيل، لأن التي للتفضيل تصحب أفعل التفضيل النكرة وتتعلق بها، نحو: أحسن منك، وإنما (من) في بيت الأعشى حال من التاء في لست، كقولك: لست فيهم بالكثير مالاً، وما أنت منهم بالحسن حديثاً، أو تكون متعلقه بأكثر محذوفة، والتقدير: ولست بالأكثر أكثر منهم، أو تكون من معناها التبيين فتتعلق بمحذوف، كأنه قال: ولست بالكثير منهم، وقيل: (من) زائدة، وأفعل باق على تنكيره شأنه في هذا شأن الحال والتمييز في زيادة هذه اللام فيهما. وذكر المؤلف وجهاً آخر، وهو أنها للتبعيض.

انظر الخصائص ١: ١٨٦/ ٣: ٢٣٤، وابن يعيش ٣: ٧، والمغنى ٢: ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) سقط من (جـ).

(٤) سورة هود آية: ٢٧.

(٥) جاء في أصل (أ) وفي (ب): منا، وصوابه في هامش (أ) بما أثبتناه، وكذا في (جـ) و(د).

(٦) في (ب) و(جـ) وهامش (أ): التفضيل، وصحح في أصل (أ) و(د) ما أثبتناه.

(٧) سقط من (ب) و(جـ).

(٨) يريد أن ما كانت الإضافة فيه على نية من في إفادة المفاضلة فالمطابقة جائزةٌ لا واجبةٌ.

(٩) هذه الجملة من حديث أورده الإمام أحمد في مسنده ٤: ١٩٤، والترمذي في سننه بشرح =

تستعمل أفعلُ هذه إلَّا على ما ذكرتُهُ بمن أو بالألف واللام أو بالإضافة، والإضافةُ تكون على وجهين على حسب ما تقدّمَ، فأمَّـا أفعلَ الذي مؤنّثُهُ فعلاء فلا ينصرف للوزن والصفة، فإنْ سَمَّيتَ به رجلًا أو امرأةً فلا ينصرفُ للوزن والتعـريف، فإنْ نكـرتَهُ بعد التسميةِ فـلا ينصرفُ لشبهـه بأصله، لأنَّ [١] أحكـامها كُلَّهـا قبلَ التّسميـة موجـودةٌ بعد التنكير إلَّا مـا كـان من التبعية ودخول الألفِ واللام وقد وجدنا في الشّعر، وخالف أبو الحسن فقال في أحمر وما جرى مجراه إذا نُكِّر بَعد التسمية ينصرفُ[٢]، والسماعُ يَرُدُّ عليه، ولا خلاف أنّه لا ينصرف. . وإنْ نُكِّرَ فِيمَنْ قال الحُوصُ في جمع أحوص[٣]، وإنما الخلاف في مَنْ قال أَحاويصُ[٤].

= عارضة الأحوذي ٨: ١٧٤، كتاب البر والصلة، والهيثمي في مجمع الزوائد ٨: ٢١، وابن الأثير في النهاية: ٥: ٢٠١.

ولفظ الحديث: (ألَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحبِّكُم إليَّ وَأَقْرَبِكُمْ منّي مَجالِسَ يومَ القيامةِ أَحَاسِنُكُم أخلاقاً المَوطَّؤون أكنافاً، الذين يَأْلَفُونَ ويُؤْلَفون. . .) الحديث.

وقد اجتمع في هذا الحديث مطابقة أفعل التفضيل لما قبله وعدم المطابقة، فجاءت الصيغة المطابقة في قوله: (أَحاسِنُكم) وغير المطابقة في قوله: (أَحبِّكُم. .).

(١) في (جـ): فإنه.

(٢) أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين يَصْرِفُون أحمرَ إذا نكَر، نحو: مررت بأحمرَ يا هذا وأحْمَرٍ آخر. وحجتهم أنَّه قد خرج بالتنكير عن الصفة، فصار بمنزلة (أحمر) إذا سمينا به، فتصرفه في النكرة وتمنع صرفه إذا كان معرفة كما نصرف أحمد. انظر المقتضب ٣: ٣٧٧، وكتاب ما لا ينصرف وما ينصرف: ٧٠.

وقال الخليل وسيبويه: (إذا نكرناه فقد رددناه إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، لأنَّ أول أحواله النكرة، نحو: مررت برجل أحمر، فإذا نكرنا هذا المعروف رددناه إلى حال كان فيها لا ينصرف، وإذا نكرنا أحمد فأول وقوع أحمر المعرفة، فإذا قلنا: و(أحمر آخر) رددناه إلى حال لم تكن له. .) انظر ما لا ينصرف وما ينصرف: ٧٠. والنص في سيبويه ٢: ٤ قريب من هذا.

(٣) حوص كحمر جمع أحوص: هم صغار العيون، وهو بهذا الجمع يمنع من الصرف، كما منع نظيره أحمر، فإن كان جمعه أحاويص ففيه الخلاف.

(٤) في (أ) أحاويص، وصوابه من (ب) و(جـ) يشهد لذلك قول الأعشى:

أتـاني وعبـدُ الحُـوصِ مِن آلِ جعفـرٍ فيـا عبدُ عمـرو لـو نهيت الأحـاوصـا =

وأمَّا أفعلَ الذي بمن فلا ينصرف للوزن والصفة، فإنْ سَمَيَّتَ به (مع من فيبقى على حكمه وإنْ نُكِّر لأنَّه من بابِ الحكاية)[1]، فإنْ سَمّيتَ به مذكراً أو مؤنَّثاً بغير مِنْ فلا ينصرفُ للتعريف والوزن، فإنْ نكرتَهُ انصرف لأنَّه لا يشبه أصلَهُ، فإنه في أصله بمن ولا يضاف ولا يثَنّى ولا يجمعُ على حسب ما تقدّم، وهو الآن بخلاف ذلك ولا يمنع التأنيث مع الوزن.

= وعنى بالأحاوص من ولده الأحوص، ومنهم عوف بن الأحوص وعمرو بن الأحوص، وشريح ابن الأحصص، وربيعة بن الأحوص. انظر اللسان (حوص ٨: ٢٨٤).

(١) سقط من (جـ).

باب الوزن

اعلم أنَّ وزن الفعل يكون خاصاً ويكون غالباً فإنْ كان خاصاً فيمنع الصرف مع التعريف[1] خاصةً نحو رجل أو امرأة سميته بضرب أو بضرب نحو قتل، فإن هذَيْنِ البناءَيْنِ لا يكونانِ في الأسماء ولا عِبْرَةٌ بدُئِل[2] لأنَّه لا يكادُ يُعْرَفُ ولا عِبْرَةَ بالعَوْي لأنَّ وزنها فَعْلَي وكان الأصلُ عَوْيا فَقُلِبتْ الياءُ[3] واواً لأنه اسم كما قلبت في التّقوى ولا عِبْرَةَ بِبَقَّم[4] لأنَّهُ أعجمي ولا عِبْرَةَ بِنَدَّدَ لأنّه سمي بالفعل لأنَّ الأعلام في الأغلب لا تكون إلَّا منقولةً، وإذا كان هذا الوزنُ المختصُّ في أوله ألفُ الوصلِ[5] قُطِعَتْ عند التَّسميةِ نحو: انطلقَ واستخرجَ وما جرى مجراهما بخلاف المصادر التي في أوائلها أُلِفاتُ الوصلِ فإنَّها لا تُقْطَعُ نحو: انطلاقَ واستخراجَ فإن كان غالباً فينصرفُ في

(١) هكذا أطلقَ المؤلفُ التعريفَ، ولعله يعني التعريف بالعلمية، لأن التعريف لا يستقلُّ بالمنع.

(٢) دئل اسم دويبة كالثعلب، ولم يعتد بهذا الوزن في منع الصرف لندرته في الأسماء حتى قال أحمد بن ثعلب: لا نعلم أسماء جاء على فعل غير هذا. انظر اللسان (١٣ :٢٤٨).

(٣) في (جـ): الواو.

(٤) بقم على وزن فعل صبغ هو العندم، قاله الجوهري. انظر الصحاح (بقم) واللسان ١٤ :٣١٨ (بقم).

لم يصرف لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء، ولأنه أشبه فعلى، وهذا الوزن لا نظير له في الأسماء وإنما هو خاص بالفعل، فإذا سُمِّي به رجلاً لم ينصرف. انظر سيبويه ٢ :٧.

(٥) في هامش (أ): وصل.

المعرفة والنكرة نحو: ضارب إذا سمَّيْتَ به مذكراً فإنْ سميَّتَ به مؤنثاً فلا ينصرف للتأنيث والتعريفِ، وليس للوزن أثرٌ إلَّا ما في أوله إحدى الزوائد الأربع: الهمزة والنون والتاء والياء فإنَّه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة إلَّا ما كان مِنْ أفعلَ الذي مؤنثُهُ فعلاءُ أو الذي بِمِن على حسب ما تقدم.

باب العدل

العدلُ يكونُ حقيقةً ويكون على جهةِ التشبيه، فالعدل حقيقةً يكون في بناءين[1]:

أحدهما: فعل فهذا لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة وإنْ كان إسماً لمؤنَّثٍ ويوجد هذا البناءُ معدولاً ويوجد منقولاً، والفرقُ بينهما أَنْ تنظر إلى فعل كيف جرى في كلام العرب، فإنْ رأيتَهُ لم يصرف علمت أَنَّه معدولٌ وإنْ كان له أصلٌ في النكرة نحو عمر العرب لا تصرف هذا في المعرفة فتعلم أنَّه عند العرب معدول عن عامر وليس بمنقول من عمر الذي هو جمع عميرة وإن رأيته صرف علمت أنَّه منقول وإنْ لم تعلم ممَّا نُقِلَ ذلك، فقد يعلم المتقَدِّمُ مالا يعلَمُهُ المتأخِّر. فإن لم تعلم أَصَرَفَتْهُ العربُ أم لم تصرفه فتنظر فما له أصل في النكرة حكمت عليه بالنقل نحو: صُرُدٌ ونغرٌ، وما ليس له أصل في النكرة حكمت عليه بالعدل نحو: زُفرٌ وقثمٌ، وإذا صغرت عَمر وزفُرَ زال[2] العدل عنهما وانصرف في المعرفة نحو: عمير.

الثاني: المعدول في العدد ويكون في بناءين:

أحدهما: فعال نحو: أحاد وثُناءَ وثُلاثَ وَرُبَاعَ واختلفوا في القياس،

---

(١) في هامش (أ) وفي (ب): بابين.
(٢) جاء على السطر في (أ) عدله، وما أثبتناه من الهامش في (أ) ومن (ب) و(جـ) و(د).

والصحيح أنَّه لا يقال غير[1] ما ذكرته وإنْ جاء في غيرها فشاذٌ وضرورة.

الثاني: مفعل نحو مَوْحَدَ وَمَثْنَى وهذا مقصورٌ على السماع لقلَّته، ومنعهما من الصرف ما ذكرته الوصف والعدل وهما معدولان عن اثنين (اثنين)[2] وما جرى مجراهما في مثل قولك هما خير اثنين في النَّاس وهم خير ثلاثةٍ، فإنْ سَمَّيْتَ بواحدٍ منهما رجلاً أو امرأةً / لم ينصرف، وكذلك إنْ نكرت لا ينصرف لشبه الأصل، والذي يشبِّه المعدول سَحَرَ إذا أردتَهُ ليوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عدل به عن طريقة تعريفه، لأنَّ القياس في تعريفه أن يكون بالألف واللام أو بالإضافة فعدل عن ذلك إلى العلمية، وكذلك أمس عند بني تميم إذا كان مرفوعاً أو مخفوضاً بمذ أو منذ وجعلوه في حال النصب أو الخفض بغيرهما مبنياً على الكسر ضمن الألف واللام، وأهل الحجاز يجعلونه مبنيًّاً على الكسر في كل حال[3]. وأُخَر عدل به عن طريق نظائره[4] لأنَّ فعلاً الذي هو جمع فعلى التي مذكرها أفعلُ لا يستعملُ نكرةً إنَّما يستعملُ معرفاً بالألفِ واللاَّم أو بالإضافة على هذا جرى إلاَّ أُخر فإنَّه استعمل نكرةً فقد عدل به عن طريق مثاله[5]، وجميع هذا إذا صغر انصرف لأنَّه زال العدل لَيْسَ العدْلُ إلاَّ في حال التنكير.

---

(١) في أصل (أ): ألا. وصوابه في الهامش، وفي (ب) و(جـ)، و(د).

(٢) سقطت من (أ) و(ب) و(جـ). قال في الكافي ٢:٢٤٥: (فإذا قلت جاءني القوم مثنى فهو معدول عن اثنين اثنين، فكأنَّه قال: جاءني القوم اثنين اثنين..).

(٣) انظر سيبويه ٢:٤٣.

(٤) في (ب) و(جـ): نظيره.

(٥) يريد أن أُخر معدولٌ عن الآخر بالألف واللام لأنَّه من باب أفعل التفضيل، وما كان على أفعل لا يستعمل إلا معرفا بالألف واللام أو مضافا لا ينكر، فكان القياس إذا أرادوا هنا التنكير أن يأتوا بلفظ غير هذا لكنَّهم عدلوا عنه إلى آخر فاستعملوه نكرة. فأخر فيه العدل عن اللفظ الذي قياسه أن يستعمل نكرة لأنَّ هذا قياسه أنْ لا يكونَ إلاَّ معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة.. انظر الكافي ٢:٣٥٤ بتصرف يسير..

فصل

فعال[1] يوجدُ مبنيًّاً على الكسر في أربعةِ مواضعَ إثنان كَثُرا: فعال في الأمر نحو: نَزالِ وقراءِ تريد أنزل وأقرأ، وفي الصفة في النداء نحو: لكاعِ، وهو نظير لُكَع في المذكر، وإثنانِ: قلَّا فيحفظانِ ولا يقاسُ عليهما، وذلك فعالِ في غير النداء نحو جعارِ[2] للضبع وخلاقِ للمنية، وفعال في المصدر نحو يسار بمعنى الميسرة وبني نزال، لأنَّه إسم فعل وأسماء الأفعال لا معنى للإعراب فيها وما عداها بني بالحمل عليها لأنهنَّ شبيهة بنزال وما أشبهها في أربعة أوجهٍ:

أحدها: أنَّهنَّ مؤنثات.

الثاني: أنَّهنَّ معدولات.

الثالث: أنَّهنَّ أعلام.

الرابع: أنَّهنَّ معدولات عن مثل برة قال[3]:

فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[4]

---

(١) سقط من (ب).

(٢) جعار: منقول عن الجاعرة، وهي الضبع سميت بذلك لكثرة جعرها. والجعر: نجو كل ذات مخلب من السباع. وجعار صفة حلَّت محل الإسم، ومثلها حلاق، وهي معدولة عن الحالقة. انظر سيبويه ٢:٣٨، والكامل ٢:٤١٣.

(٣) هو النابغة كما في ديوانه: ٣٨، والكتاب لسيبويه ٢: ٩٨، والكامل ٢:١٤، وشرح أبيات سيبويه ٢:٢١٦.

(٤) صدره:

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا

والبيت في مجالس ثعلب ٤٦٤، والجمل ٢٣٤، والخصائص ٢:٢٩٨، ٣:٢٦١، ٢٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢:١١٣، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٣٠٧، وشرح ابن يعيش ١:٣٨ / ٤:٥٣.

برة: هو البر وما يترتب عليه من الأفعال الحسنة، فجار: هو الفجور، وما يترتب عليه من الأفعال القبيحة، ويطلق على الغدر. قوله في البرّ: (حملت)، وفي الفجور: (احتملت) جاء على ما يقتضيه كلام العرب، فإنَّهم إذا استعملوا (فعل) و (افتعل) بزيادة التاء وبغير زيادة كان =

ولذلك لم ينصرف برَّة، وقَرْقَارِ[1] وعَرْعَارِ يحفظان ولا يقاس عليهما وقرقار إسم فعل لقرقر[2] وعرعار لعبة.

فصل

فإنْ سميت مؤنَّثاً بواحد من فعال، فإن أهل الحجاز يتركونه مبنيًّا على الكسر لأنَّه مؤنَّثٌ نُقِلَ إلى مؤنثٍ فبقي على حالـه[3]، وأمَّا بنـو تميم ففصحاؤهم يجرونَهُ على القياس فيعربونَه ولا يصرفُونَه[4]لأنَّه قد زالَ عَنْ موضعِ البناءِ إلَّا ما آخره راء فإنَّهم يوافقون أهل الحجازِ لأنَّ الإمالة عندهم مستحسنة[5]. ومنهم[6] مَنْ يُجريه / مجرى إسم لا ينصرف في كل حال،

= الذي لا زيادة فيه يصلح للقليل والكثير، والذي الزيادة فيه للكثير خاصة، نحو: قدر واقتدر، وكسب واكتسب، ونهب وانتهب، وأراد النابغة أن يهجو زرعة بن عمرو بكثرة غدره وإتيان الفجور، فأتى باللفظة التي يراد بها الكثير خاصة لتكون أبلغ في الهجو..

والشاهد منع (برة) من الصرف لأنَّه معدول عن البر، أو المبرّة، ومثله (فجار) فإنه معدول عن فجره أو فاجره.

(١) قرقار: إسم فعل معدول من الرباعي قرقر، أنشد سيبويه لأبي النجم:

قالت له ريحُ الصبا قَرْقَارِ

أي قالت: قرقر بالرعد كأنَّها أمرت السحاب بذلك، أي ألحقته وهيَّجت رعده، وهو مأخوذ من قرر البعير إذا صفا صوته.

والعدل من الرباعي قليل لا يقاس عليه ولم يسمع منه إلَّا قرقار وعرعار، وعرعار من العرعرة، وهي لعبة للصبيان، قال النابغة:

فتكنفي جنى عكاظ كليهما ... يدعو وليدهم بها عرعار

انظر سيبويه ١: ٤٠، والتبصرة ١: ٢٥٣.

(٢) في هامش (أ): وهو قرر.

(٣) انظر سيبويه ٢: ٤٠، والكامل ٢: ٤١٤.

(٤) في سيبويه ٢: ٤٠: (واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإنَّ بني تميم ترفعه وتنصبه، وتجربه مجرى اسم لا ينصرف، وهو القياس..). وانظر الكامل ٢: ٤١٥.

(٥) انظر سيبويه ٢: ٤٠،٤١، والمبرد في المقتضب ٣: ٤٩، وأبو سعيد السيرافي في تقريرات وزيد على سيبويه ٢: ٤١.

(٦) هم بعض بني تميم يمضي في لغته في الراء كما يفعل في غيرها، انظر سيبويه ٢: ٤١، والمبرد في المقتضب ٣: ٥٠، ٣٧٦.

فإنْ سمَّيتَ به مذكراً فالقياسُ أنْ يَجري مَجْرى زينبَ إذا سمَّيتَ بهْ رجلاً لا ينصرِفُ في المعرفة وينصرفُ في النَّكرةِ، ومن العربِ مَنْ يصرُفُهُ وهي لغة ضعيفةٌ خارجةٌ عن القياس[1]، وإذا صغرت هذا بقيَ على حاله في التنكير.

(١) انظر سيبويه: ٤١، والأصول لابن السراج ٢:٩٢.

باب التركيب

لا يمنعُ التركيب إلاَّ مع التعريف ولا يمنع مع التأنيث والإسم الثاني من الإسمين المركَّبين يتنزَّلُ منزلةَ تاء التأنيث، فكما أنَّ ما في آخره تاء التأنيث ينصرف في النكرة، كذلك الإسم المركَّب ينصرف في النكرة، وهذا إذا رُكِّبا وجُعِلا إسماً علماً، فإنْ رُكِّبا في حال التنكير بنيا لأنَّ الإسمينِ لا يركبان في حال التنكير إلاَّ مع تضمين الحرف نحو خمسة عشر وصباح مساء فيمن استعمله غير مضاف، وكان الأصل العطف صباحاً ومساءً وكذلك جميع النكرات المركبات، فإنْ أضفت خمسة عشر وما أشبهه أو أدخلت عليه الألف واللام بقي على بنائه، وقد حُكِيَ أنَّ من العرب مَنْ يعربُ خمسةَ عشرَ إذا أضافها قال سيبويه وهي لغةٌ رديئةٌ[1] وإنْ سميَّتَ رجلاً أو امرأة بخمسةَ عشرَ أعربته ولم تصرفه فإنْ نكرْتَهُ صرفته ولك في معدي كرب أَنْ تجعله مضافاً وتجعلُ الإعرابَ في الياء مِنْ مَعْدِي إلاَّ أنَّها تسكن في حال النصب لأنَّها تسكن عند التركيب فجرت في حال الإضافة على حالها في حال التركيب.

---

(١) في سيبويه ٢ : ٥١ : (ومن العرب مَنْ يقولُ: خمسة عشرك، وهي لغة رديئة . .).

باب العجمة

العجمة تمنعُ الصرفَ معَ التَّعريف بشرطين:

أحدهما: أَنْ يُنْقل علماً.

الثاني: أن يكونَ على أكثر من ثلاثةِ أحرفٍ نحو: إبراهيم وإسحاق فإنْ كان ثلاثياً انصرف نحو نوحٍ لخفَّة الثلاثي، وكذلك إذا نقل نكرةً نحو إبريسم إذا سُمِّيَ به كان بمنزلة جعفر إذا سُمِّيَ به لا يمنعه إلَّا ما يمنع العربي وسراويل إذا سُمِّيَ به لا ينصرف للتعريفِ وشبه العجمة وإنْ نُكّر لم يَنْصرِف لشبهه بدنانير.

باب شبه ما لا ينصرف

أعلم أنَّ هذا يكون على وجهين:

أحدهما: ما لا ينصرفُ في النكرة، وإذا لم ينصرف في النكرة كان انصرافه في المعرفة أبعدُ وذلك كل ما كان على وزن فعلان ومؤنثه فعلى نحو: سكران لا ينصرف لشبه الألف والنون بالألف والهمزة من حمراء من أربعة أوجه:

أحدها: أنَّ كلَّ واحد منهما في آخره زِيادَتَانِ زِيْدَتَا معاً.

الثاني: أنَّ الزيادة الأولى منهما ألف التأنيث.

الثالث: أنَّ ما قبل الزيادتين فيهما ثلاثة أحرف فأكثر.

الرابع: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا تلحقه التاء لا تقول: سكرانة كما لا يقال حمراءة، ومن قال سكرانة في المؤنَّث صرف المذكر، ولأجل هذه الأشياء[1] قالوا في النون من سكران إنَّها بدل من همزة التأنيث[2] والصحيح أنَّ النون كأنَّها بدل من همزة التأنيث[3].

(وقد مضى الكلام في سراويل)[4]، ويقال في المفرد سراويل ويقال أيضاً في المفرد سروال وجمعه سراويل، وكذلك فعلان هذا لا تلحقه التاء إذا سمي به مذكر أو مؤنَّث لم ينصرف في النكرة لشبه أصله، وكذلك أفعل الذي مؤنَّثه فعلاء لا ينصرف إذا سمي به[5] ونكر، وقد مضى الكلام في هذا وبيِّنت ما فيه من الخلاف.

الثاني: ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وذلك ما آخره ألف الإلحاق نحو أرطي فيمَنْ نوَّنَ ومعزى لا ينصرف للتعريف وشبه هذه الألف بألف التأنيث لأنَّ العلمية منعت من لحاق التاء ويجري مجرى ألف الإلحاق ألف التطويل نحو: قبعثري إذا سميت به مذكراً لم ينصرف في المعرفة لأنَّ العلمية منعت من لحاق التاء. وأمَّا علباء فينصرف إذا سُمِّي به

(١) في هامش (أ): الأسباب.

(٢) يرى بعض النحويين أنَّ النون من فعلان قد تقع بدلاً من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث، واستدلوا بقول العرب في النسبة إلى صنعاء صنعاني وصنعاوي، وبهراء بهراني، وبهراوي. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج: ٣٥، والهمع: ١:٩٦.

(٣) أشبهت الألف والنون الهمزة في حمراء في عدد الحروف والحركات والسكنات وفي الزيادة، وأنَّ تاء التأنيث لا تلحقهما، وأنَّ كلًّا منهما يقع بعد ألف قبلها ثلاثة أحرف فأكثر، ولقوَّة الشبه هذه بين سكران وشبه بحمراء وشبه قالوا أنَّ النون من السكران كأنَّها بدل من الهمزة، ومرَّة قالوا: أنَّها بدل على جهة المسامحة، والتحقيق أن يقال: كأنَّها بدل. انظر سيبويه ٢:٣٤٩، والإيضاح العضدي: ١:٢٩٩، والكافي ٢:٣٤٥، ٣٤٦.

(٤) انظر ص: ٦١١.

(٥) في هامش (أ): مذكراً أو مؤنثاً.

مذكر لأنَّ هذه الهمزة لا تشبه ألف التأنيث لأنَّها منقلبة عن ياء مثل دِرْحَايه[1] وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث.

باب الحكاية

الحكاية تكون في أبوابٍ ثلاثةٍ:

أحدُها: بابُ القول.

الثاني: الحكايةُ بِمَنْ.

الثالث: الحكايةُ في بابِ التَّسمية.

باب القول

أعلم أنَّ القولَ يقعُ بعده مفردٍ وجملةٍ، فإنْ دخلَ على المفردِ فإن كان يَتَضَمَّن المقولَ[2] فالنصبُ لا غيرْ فتقول: قال زيدٌ حقاً وقال باطلاً وما أشبه ذلِكَ، فإنْ لم يَتَضَمَّنُ المقولُ[3] كرجلٍ سمعته يقولُ زيدٌ ولم تسمعْ منه غَيْرَهُ فَتحكيهِ فتقول: قال زيدٌ أو زيداً أو زيدٍ بِحَسَبِ ما تسمعُ منه، فإنْ دخلَ على الجملةِ الفعليةِ، فالحكايةُ لا غيرُ كانَ الفعلُ ظاهراً أو غيرَ ظاهرٍ، قال الله عزَّ وجل: ﴿وَإذَا خَاطَبَهُمُ الجاهِلُوْنَ قَالُوْا سَلاماً﴾[4]. فسلامٌ منصوبٌ بالفعلِ الذي نابَ مَنَابَهُ وبه كان ينتصِبُ قبلَ دخولِ قال[5]: فإنْ دخلَ على الجملة الإسميَّة فللعرب فيه ثلاثُ لغاتٍ، وقد مضى الكلامُ فيها في [6] باب ظننتُ[7].

(١) الدرحاية: الكثير اللحم القصير السمين، ويطلق أيضاً على الضخم البطن اللئيم الخلق.

(٢) في (ب) و(جـ): القول.

(٣) في (ب) و(جـ): القول.

(٤) سورة الفرقان آية: ٦٣.

(٥) في المقتضب ٤:٧٩: (فإنَّما انتصب، لأنَّه مصدر عمل فيه فعله لا القول.. والمعنى ـ والله أعلم ـ: وقالوا: سلّمنا سلاماً، وتفسيره تسلمنا منكم تسلماً، وَبَرئْنا براءةً، لأنَّهم لم يُؤْمَرُوا أنْ يسلموا على المشركين إذ ذاك.. والآية مكيَّة..). وانظر سيبويه ١:١٦٣.

(٦) في (ب) آخر، وفي (د): آخر باب ظننت.

(٧) انظر ص: ٢٥٧.

باب الحكاية بِمَنْ

والكلام في ذلك في فصلَيْن:

أحدهما: حكاية الأعلام.

الثاني: حكاية النّكراتِ.

أما حكاية الأعلامِ فأهل الحجاز يحكون العلم بعد مَنْ بشرطَيْنِ:

أحدهما: أَنْ لا يدخلَ على مَنْ حرفُ العطفِ.

الثاني: أَنْ لا يُتْبَعَ العلمُ بتابعٍ؛ لأنَّ المرادَ من الحكايةِ الإِعْلامُ بَأنَّ السؤال عن الشّخصِ الذي ابتدأ السائلِ بذكْرِهِ، مع أنّ الأعلام يكونُ فيها التغيير كثيراً، وبالعطف علم ذلك. وإذا أُتْبِعَ الاسْمُ العلمُ بتابعٍ لم يُحْكَ لأنَّهُ يُؤدي إلى حكايةِ ما ليس بَعَلَمٍ، وسواء كان العلَمُ مضافاً أو غيرُ مضافٍ ويجري مجرى المضاف زيدُ بنُ عمروٍ[1] وما أشبَهَهُ إذا كان زيدٌ مركباً مع ابن وسقطَ التنوين لذلك. فإنْ (سقط)[2] التنوين لالتقاء السّاكنيْنِ لم يُحكَ وجرى مجرى العلَمِ إذا وُصِفُ، وبنو تميم لا يحَكُون شيئاً[3]. وَمِنَ العربِ مَنْ يَحكى الظّاهِرُ كلَّه وهُمُ الذين يقولونَ دَعْنا من تمرتانِ وَلَيْس بقرشيّاً[4]. ولا يحكى شيء من المضمرات. وَأَمَّا حكايةُ النكرات بمن فيكون ذلك بلواحقَ تلحقُ في أواخرِ مَن في الوقفِ ولا تلحقُ في الوصلِ. فَمَنَ قال جاءني رجلٌ. قلتَ: مَنُوا. فإنْ قال: (رأيت رجلاً)[5] قلتَ: مَنَا. فإنْ قال: مررت/ برجلٍ قلتَ: مَنِي. وتقولُ في التثنيةِ منانِ في الرفعِ ومَنَيْنِ في النَّصْبِ

---

(١) في سيبويه ١: ٤٠٤: (وسألت يونس عن: رأيت زيد بن عمرو فقال: أقول: من زيد بن عمرو، لأنه بمنزلة اسم واحد..).

(٢) سقط من (أ).

(٣) بنون تميم يرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين انظر سيبويه ١: ٤٠٣.

(٤) في سيبويه ١: ٤٠٣: (وسمعتُ عربياً مرةً يقولُ لِرجلٍ سألَهُ فقال: أليس قرشيّاً؟ فقال: ليس بقرشيّاً، حكايةً لقوله، فجاز هذا في الاسم الذي يكونُ علماً غالباً على هذا الوجه..).

(٥) في (جـ): جاء.

والخفضِ وتقولُ في الجمع: مَنونُ في الرفع، ومَنيْنَ في النَّصْبِ والخفض. فإنْ قال: جاءتني امرأةٌ، قلت مَنَهْ في الرَّفْعِ والنَّصبِ والخَفْضِ. فإنْ قال: جاءتني امرأتان قلتَ مَنْتَانِ في الرفع ومَنتين في النَّصبِ والخفض. فإنْ قال: جاءتني نِسْوةُ قُلت مَناتٌ في الأحوال الثلاثةِ. هذا كلُّه في الوقف، فإنْ وصلتَ قلتَ مَنْ يا هذا وسقطت هذه العلامات. فإن قال جاءني رجلٌ وامرأةٌ قفت: مَنْ ومَنَهْ، قلت: مَنَهْ لأنَّ في مُقابلةِ المرأةِ وأما الأوَّل فلا يلحقه شيء لأنه موصول. فإنْ قال جاءتني امرأة ورجلٌ قلتُ مَنْ ومَنوا. فإنْ قال: جاءني رجلان وامرأتان قلت من ومنتان. فإن قال: جاءتني امرأتان ورجلان قلتِ من ومنان فتقدم السؤال عمن قُدّم هو الإخبار عنه وَلا تُلْحِقُ مَنْ الأولى شَيْئاً وتؤخرُ أنتَ السؤال عَمّنْ أخر هو الإخبار عنه وتلحق من العلامة على حسب ما تقدّم. فإن خَلَط مَنْ يعقل بما لا يعقل جعلت السؤال عَمّن يعقل بمن وجعلت السؤال عمّا لا يعقل بأي ولك أنْ تسألَ بأي وما يلحق أيّاً يكون في الوقف والوصل سواء، فتقول في المفرد المذكر أيٌّ في الرّفع وأيّاً في النَّصب وأيٍّ في الخفْضِ وتقولُ في التَّثنية للمذكرين أيّانِ في الرّفع وَأيّيْنِ في النّصب وفي الخفض. وتقول في الجمع المذكَر أيُّون في الرفعَ وأيِّينَ في النّصب والخفضِ وتقولُ في المؤنثة أيَّةٌ في الرفع وأيَّةً في النّصبِ وأيَّةٍ في الخفض. فإذا وقفْتَ أبدلْتَ التاء هاءً واستوى الرّفعُ والنّصبُ والخفضُ وتقولُ في المؤنَّثَيْنِ أيّتانِ في الرفع وأيّتَيْنِ في النَّصب والخفض. وتقول في الجمع المؤنث أيّاتٌ في الرفع وأيَّاتٍ في النصب والخفض بكسر التاء، فإنْ وقفتَ سكنت التاء، فإذا قيل لك: رجلًا وفرساً قلت: مَنْ وأيّاً فإنْ قيلَ لَكَ: رأيتُ رجُلَيْنِ وفرسَيْنِ قلتُ: مَنْ وَأَيَّيْن. فإنْ قدّم الفرسَيْنِ قدمتَ أنتَ أيّاً فقلتَ أَيَّيْن ومَتَيْنِ ولك إذا قيلَ لكَ رأيتَ رجالاً أنْ تقولَ أيّيْنَ في الوصل والوقف لأنَّ أيّاً تقعُ على مَنْ يعقلُ وعلى ما لاَ يَعْقِلُ، وَأيٌّ[1] معربةٌ وَمَنْ مَبْنِيّةٌ[2] وَأيٌّ تكونُ

(١) سقط من (جـ).

(٢) سقط من (جـ).

مضافةً وغيرُ مضافةٍ والمعنى واحد، ومَنْ لا تكونُ مُضَافةً/ وَأيٌّ تلحقها التّاءُ للتّأنيثِ في الوصل والوقف كما تلحقُ الأسماء وَمَنْ لا تلحقها إلاَّ في الوقفِ وَأيّ تُثَنَّى وتجمعُ فــي حكاياتِ النّكراتِ ويكونُ ذلك في الحالَيْنِ وَمَنْ لا يكون فيهما ذلك إلاَّ في الوقف على حسب ما أعلمتُكَ، وأيٌّ لا يحكى بها العلم عند أهل الحجازِ لظهور الإعراب، وَمَنْ يُحْكَى بها العلمَ على حسب ما ذكرتُ لك، وتكونُ أيٌّ صفةً ولا تكونُ مَنْ صِفَةً، ومن العرب مَنْ يجري مَنْ مَجْرى أيّ في حكايات النّكِراتِ[1] وعليه جاء:

اتُو نَارِي فقلتُ مَنُونَ أنْتُم[2]

باب الحكاية في التسمية

والكلام في ذلك في فصول خمسة:

(الفصل الأول): ما لا يُعَرّفُ ولا يُثَنَّى ولا يجمعُ ولا يُصَغّرُ ولا يُضَافُ ولا يُغَيّرُه النّداء ولا يُرَخّم، وذلك إذا سميت بجملة من فعلٍ وفاعلٍ وذلك نحو: تَأبّط شرّاً وبرقَ نحرُهُ، أو بجملة من مبتدإٍ وخبرٍ[3] أو بحرفين نحو لعلّما أو بحرف وفعل نحو تسمية السورة بقد أفلح أو بحرفٍ واسم[4] نحو

---

(١) يونس جوز إثبات الزوائد وصلا، فتقول منو يا فتى.. انظر سيبويه ١ : ٤٠٢.

(٢) تمامه:

فقالُوا: الجِنّ قلتُ: عِمُوا ظَلاما

والبيت في نوادر أبي زيد: ١٢٤ لشمر بن الحارث الضبي، وفي العيني: ٤ : ٤٩٨ ينسب إلى شمر بن الحارث، وينسب إلى تأبط شراً. وورد البيت في الخصائص ١ : ١٢٩، وابن يعيش ٤ : ١٦.

والشاهد قوله: (منون أنتم) حيث أجرى (مَنْ) في الوصل مجرى (أيّ) فاثبت الواو والنون، وهو شاذ، لأنَّ الوارد على ألسنة العرب في الحكاية بمن في الوصل أنه لا يختلف لفظ (مَنْ) في الإفراد ولا في التثنية ولا في الجمع، بل تقول: مَنْ أنتَ، ومَنْ أنتما، ومَنْ أنتم.

(٣) نحو: زيد قائم.

(٤) سقط من (جـ).

تسمية السورة بوالنازعات وكذلك لو سَمَيّتَ رجلاً بوزيدٍ، فإنّه يحكى[1] ويجري مجرى ما ذُكِرَ، فإذا أردتَ تثنية شَيْءٍ مِن هذا قُلتَ عندي رجلان اسم كل[2] واحد منهما تأبّط شرّاً، وكذلك تقول عندي رجال اسم كل واحد منهم تأبّط شرّاً، فإنْ سميَّتَ رجلاً بأمّا من قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك، حكيتَ لأنَّكَ سَمَيّت بحرفيْن. فإن سَمَيَّت بأما من قولك: أما زيدٌ فمنطلقٌ أعربتَ وجعلتَ الألفَ[3] للإلحاقِ[4]. وإنْ شِئتَ للتّأنيث فإنْ جعلتها للإلحاق لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة وإنْ جعلتها للتّأنيث لم ينصرف في المعرفة ولا في النكرة لأنها غير مركبة[5].

(الفصل الثاني): ما لا يُصغّرُ ولا يضافُ ولا يُثَنّى ولا يجمعُ ولا يغيره النداء ولا يرخم لكنه يدخله الإعرابُ كما كان يدخلُه قبلَ التَّسمية، وذلك إذا سميت بالمعطوف والمعطوف عليه. أو بالنَّعتِ والمنعوبِ أو بعطفِ البيان وما عطف عليه أو بالبدلِ والمبدل منه أو بالتّوكيد والمؤكّدِ أو سمَيَّت بالصفة، وفيها الضمير/ نحو: قائم وقائمة فتقولُ في رجلٍ سمَيّته بثلاثة وثلاثين أو بزيد العاقل جاءني ثلاثة وثلاثون وجاءني زيدُ العاقل، وجاءني قائم ولا يكون فيها من تلك الأحكام شيء وتقول في النّداء: يا ثلاثة وثلاثين ويا زيداً العاقل[6]، وتقول في التثنية: عندي رجلان اسم كل واحد منهما ثلاثة

---

(١) في سيبويه ٢: ٦٨: (ولو سميت رجلاً بوزيد أو وزيداً، أو وزيد فلا بد من أن تجعله نصباً أو رفعاً أو جراً، تقول: مــررت بوزيداً، ورأيت وزيداً، وهذا وزيد، وكذلك الرفع والجر، لأنَّ هذا لا يكونُ إلاَّ تابعاً).

(٢) في سيبويه ٢: ٦٥: (إلاّ أَنْ تقولَ: كلهم تأبَّط شراً، أو كلاهما..). وانظر الأصول لابن السراج ٢: ١٠٧.

(٣) في (ب) و(جـ) قبله: إن شئت.

(٤) في (جـ): الإطلاق.

(٥) يريد أن (أما) إذا سمينا بها من جملة (أما زيد فمنطلق) غير مربكة بل بسيطة، أما أما في قولنا: أما أنت منطلقاً، فإنها مركبة من (أن) و(ما) ولهذا تحكى إذا سمى بها ولا تعرب.

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (جـ).

وثلاثون، وكذلك الجمع وكذلك تقول: يا عَاقلة[1] بالنَّصب ولا تحذف التنوين. وتقول: جاءتني عاقلةٌ وتنون، وإنّ كان اسماً مؤنثاً، ولا يُثَنّى ولا يجمعُ لأنَّ في عاقلةٍ ضميراً، وكذلك إنْ سَمَيّتَ رجلاً أو امرأةً بخيرٍ مِنْكَ فيبقى على ما كان عليه من الإعراب ولا يسقطُ التَّنوينُ[2] ولا يُثَنَّى ولا يجمعُ ولا يُصَغَّر ولا يضَافُ ولا يرخَّمُ ويكون في النداء منصوباً.

(الفصل الثالث): مالَكَ فيه وجهان:

أحدهما: ألا تُلْحِقُهُ الإعراب.

الثاني: أَنْ تُلْحِقُه الإعراب وذلك إذا سَمَيَّتَ بجارٍ ومجرورٍ والجار حرف نحو: مَنْ زيدٌ وعن زيدٍ[3][4]، فإنْ حكيت ولم تلحقه إعراباً لم يُثَنّ ولم يجمع ولم يصغر ولم يضف، ولك أَنْ تعربَ وتجريه مجرى المضاف والمضاف إليه فتقول: جاءني مَنْ زيدٌ ويثنى الأول ويجمع كما يفعل في الأسماءِ المضافات[5] والاختيار إذا كان حرف الجر على حرفٍ واحدٍ الحكاية، وإذا كان على أكثرَ مِن حرف الإعراب، ويجري الأولُ هنا مجراه إذا سميَّتَ به وحده فتقول: جاءني في زيدٍ، كما تقول جاءني في، إذا سميَّتَ بفي[6] لأنَّكَ لا تجد اسماً معرباً على حرفَيْنِ، والثاني حرفَ مَدٍّ

---

(١) انظر سيبويه ٢: ٦٦.

(٢) في سيبويه ٢: ٦٦: وسألت الخليل عن رجل يسمى خيراً منك.. فقال هو على حاله قبل أن يكون اسماً..

قلت: فإن سَمَّيتَ بشيءٍ منها امرأة فقال: لا أدعُ التنوين، من قبل أنَّ خيرَ ليس منتهى الاسم..) بتصرف.

(٣) في (ب): عمرو.

(٤) في سيبويه ٢: ٦٦: (وسألت الخليل عن رجل يسمى (من زيد) و(عن زيد) فقال: أقول: من زيد، وعن زيد.

وقال أغيره في ذا الموضع، وأصيره بمنزلة الأسماء كما فعل به مفرداً..) وانظر المقتضب ٤: ٣٣.

(٥) في (ب): المضافة.

(٦) في (ب) زيادة: وحدها.

ولين[1]، وإذا كان اسماً مؤنثاً فإنْ نَقَلْتَهُ مِن مذكّرٍ لم يَنْصَرِفْ وإنْ نَقَلْتَهُ مِن مُؤَنَّثٍ كان لك فيها لغتان الصرفُ وعدمُ الصّرفِ، وإذا سَميَّت بِهُوَ زدْتَ واواً وَصَرَفْتَ إنْ كان اسماً لمذكّرٍ وإن كان اسماً لمؤنّثٍ لم تَصْرِفْ كامرأةٍ سَمَيّتَها بعمروٍ، وإذا سميَّتَ بِهِيَ زِدْتَ ياءً وصَرَفْتَ إن كان اسماً لمذكّرٍ وإن كان اسماً لِمُؤَنّثٍ كان لك فيه وجهان بمنزلة هندٍ وإنْ سميَّتَ بما: زِدْتَ ألفاً فقلت ماءً وتقلبها همزةٍ وتصْرِفُ إن كان اسماً لمذكر وإن كان اسماً لِمُؤنَّثٍ، فإنْ نقلْتَهُ مِن لُغَةٍ مَنْ ذَكّرَ الحرفَ لَمْ تَصْرِفْ وإنْ نَقَلْتَهُ مِن لُغَةِ مَنْ أَنَّثَ كان لَك فيهِ وَجْهانِ/ وإنْ سَمَيَّتْ بذا التي للإشارة زدت ألفاً عند سيبويه فقلت ذَاءَ وتقلبها همزةً وتصْرِفُ إن كان اسماً لمذكّرٍ وإن كان اسماً لِمؤنّثٍ لَمْ تَصْرِف[2]، وإنْ سمّيْتَ بذي وتي زدت ياءً فقلت ذَيًّا وتَيًّا وغيرتَهُ للعوامل وَصَرَفْتَ إنْ كان اسماً لمذكّرٍ وإن كان اسماً لِمُؤنَّثٍ كان لك فيه لُغَتانِ، وإنْ سميَّت بذي التي بمعنى صاحب قلت: جاءي ذَوايٌ وَنوّنتَ إن كان اسماً لَمَذكّرٍ وإن كان اسماً لِمُؤَنّثٍ لَمْ تُنوّن لأنَّ الأصل ذَوي[3] بدليل ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾[4]. وَإنْ سَمَّيْتَ بالباءِ مِن ضرب زدت ألفاً من جنس الفتحة، ثم زدت ألفاً بعد الألف قلت بَاءٌ وتجري في الصّرْفِ وعدمِ الصّرْفِ مَجْرَى مَنْ إذا سَمَيَّتَ بهِ وكذلك إذا سَمَيَّت بالباءِ من إبلٍ قلت بيا وجرى في الصرف وعدم الصرف مجرى مِنْ، وكذلك إذا سَمَيّتَ بالباءِ من جُبُن قلت بُوا وجرى في الصّرفِ، وعدم الصّرف مجرى مِنْ لأنَّ العربَ في حروفِ الهجاءِ وحروفِ المعاني تُذَكّرْ وَتُؤَنّثْ قالَ[5]:

---

(١) سقط من (جـ).

(٢) انظر سيبويه ٢: ٤٢.

(٣) في سيبويه ٢: ٣٢: (ولو سميَّت رجلاً ذو لقلت: هذا ذوا، لأنَّ أصله فعل..).

(٤) سورة الرحمن آية: ٤٨.

(٥) لم أقف على اسم الراجز.

كافاً وميمين وسيناً طَاسمَا[1]

وقال[2]:

كما بُيِّنَتْ كافُ تلوحُ ومِيمُها[3]

فإنْ سَميّتَ بالباءِ مِنْ قبل احتَجْتَ إلى أَلِفِ الوصلِ فَقُلْتَ أبُ في الابتداء، فإذا اتصلَ بما قبله قُلْتَ: جاءني بُ، ويجري مجرى من بُ وأنت تريدُ مَنْ أَبُ إذا نَقَلْتَ حركةَ الهمزةِ إلى النّون لأنَّك إذا ابتدَأتُ ووقفتُ جئت بألفِ الوَصْلِ فلم يَبْقَ الاسمُ على حرفٍ واحدٍ، وهذا هُو الَّذي يُتَنَكَّبُ لأنه لا يوجد في كلام العرب اسمٌ ظاهرٌ على حرفٍ واحدٍ سواءٌ كان معرباً أم مبنيّاً ولا يوجدُ هذا إلاَّ في المضمر المتصل على حسب ما تقدّمَ ولا يمكن أَنْ تزيدُ على الباء حرفاً لأنَّها ساكنة هذا مذهبُ سيبويه. وباءُ وتاءُ وما جرى مجراهما إذا جئت بهما على جهة التّهَجّي جئت بهما على حرفَيْنِ، فإنْ أجريتهما مجرى الأسماء وأخبرت عنهما قلت باءٌ وتاءٌ وزدت على الألف ألفاً فانقلبت همزة وجيم ودال وما جرى مَجْراهُما جرت في (التّهجّي وغير التَّهجّي)[4] سواء، وهذه أسماء للأصواتِ وجعل أولها الصوت الذي هي اسمٌ لَهُ أشعاراً بذلك. فإنْ سَمَّيْتَ بقطٍ زيدٍ فليس لك في قطٍ إلَّا الإعراب[5]، لأنَّ قط اسم وَيُثَنّى ويُجْمَعُ/ فتقول: جاءني قطا زيدٍ، وجاءني قطُو زيدٍ، ومِنْ هـذا

---

(١) البيت في سيبويه ٢: ٣١، والجمل ٢٨٦، والمخصص ١٧: ٤٩، وابن يعيش ٦: ٢٩.
شبه الشاعر آثار الديار والدمن بالحروف الكاف والميم والسين. الطاسم: الدارس ومثله الطامس.
والشاهد (وسيناً طاسماً) حيث ذكر (طاسم) وهو نعت للسين، لأنَّ مقصوده الحروف.

(٢) هو الراعي النّميري كما في ديوانه وسيبويه ٢: ٣١.

(٣) صدره: أَهَاجَتْكَ آياتٌ أبانَ قديمُها.
والبيت في المقتضب ١: ٣٧٢، ٤: ٤٠، وابن يعيش ٦: ٢٩.
والشاهد تأنيث «كاف» بدليل تأنيث الفعل «بينت» حملاً على المعنى.

(٤) كذا جاءت.

(٥) انظر سيبويه ٢: ٦٦.

(سيبويه)[1] وما شاكله للعرب فيها وجهان:

أحدُهما: الحكايةُ وهيَ الأكثرُ فتقولُ: جاءني سِيبويهِ وتلحقه التنوين في التنكير ولا يثنى ولا يجمعُ ولا يصغَّرُ ولا يضافُ إذا نُكِّر ولا يغيرُه النِّداءُ فلا يُرَخَّمُ.

الثاني: الإعرابُ ويتنزّلُ منزلةَ الاسمَيْنِ المركّبينِ فتقول: جاءني سيبويهٍ ورأيتُ سيبويهٍ ومررت بسيبويهٍ ويصغَّرُ وَيُغَيِّرُهُ النداء فتقولُ يا سيبويه فَيُرَخَّم فتقول: يا سِيْبُ كما تقول: يا بعلُ ويثنى ويجمعُ كما يُثَنَّى بعل بك ويجمعُ ولا أعلمُ من خالف في هذا إلاَّ الزّجاجي[2] فإنه قال لا يُثَنَّى لطوله، والصحيح ما ذكرت لك.

ومن هذا الفصل تسمية السّورِ بالحروفِ التي في أوائلها فهذه على أربعة أقسام:

القسم الأول: ماله نظيرٌ في الأسماء العربية نحو صاد ونونُ، فلك في هذا ثلاثةُ أوجهٍ: أحسنها الإعرابُ ولا تصرف ويجوز صرْفُها ويجري ذلك مجرى (هندٍ[3] وإنْ نقلتَهُ مِمّنْ ذكر الحرفَ لم تصرف لأنَّه مذكر سُمّي بِهِ مُؤنّثٌ.

الثاني: البناءُ على الفتح، وبُنِيَ لقلة تمكّنِهِ وقلة التمكن قد تُوجبُ البناءَ، وقد مضى هذا في أبواب البناء فتقول: اعجبتْني صادُ، وعلى الوجه الأول أعجبتْنِي صادُ.

---

(١) يعني بهذا ما كان مختوماً بويه.

(٢) القول بتثنية المركب المزجي للكوفيين واختاره ابن هشام الخضراوي، وأبو الحسين بن أبي الربيع. انظر الهمع ١: ١٤٠، ١٤١.

(٣) سقط من (جـ)، ومراده بما يجري مجرى هند أنه يجوز صرفه وعدم صرفه لأنه ثلاثي ساكن الوسط.

الثالث: الحكايةُ وتركُها على السكون.

القسم الثاني: ما له نظيرٌ في الأسماء الأعجمية المعربة نحو: هابيل وذلك حاميم وطاسين وياسين فهذه أيضاً كذلك يجوزُ لكَ الإعرابُ ولا تصرف للتّعريف والتّأنيث والبناء لقلةً تمكُّنِها، والحكاية وتركها على السكون.

القسم الثالث: ما له نظيرٌ في المركبات نحو: طَسِيْن ميم[1] فهذه أيضاً لك فيها الثلاثة الأوجه المذكورة أحسنها الإعرابُ.

القسم الرابع: ما ليسَ له نظير في الأسماء العربية المفردة ولا في الأسماء المعربة ولا في المركبات نحو: كهعيص، والمر[2] والر[3]، فهذه ليس فيها إلّا وجهٌ واحدٌ وهو الحكاية، فأنْ سميَّتَ السورةَ بهودٍ ونوحٍ فلا ينصرفُ كامرأة سميتها بزيدٍ[4]، وإن قدّرتَ حذف مضافً بقيَ هود على حاله من الصرف، كما قلتَ: قَرَأتُ الرحمن فهذه بلا شك على/ حذف مضاف لأنَّ الرحمن اسم خاصٌ بالله تعالى[5].

(الفصل الرابع): ما له مقصدانِ هُوَ في أحَدِهما مَحِكيٌّ وهو في الآخر معربٌ مثال ذلك إذا سَمّيت بقامَ، فإنْ نَوَيْتَ أنَّ فيه ضميراً حكيتَهُ وجرى مَجْرى قمت إذا سمّيت به، وكان من الفصل الأول فإن لم تنو أنّ فيه ضميراً أعربت فقلت: جاءَني قام وانصرف إن كان اسماً لمذكر وإن كان اسماً لمُؤنَّثٍ لم ينصرفْ لأنه مذكرٌ سُمِّيَ بهِ مُؤنَّثٌ، لأنَّ الأفعالَ كلَّها مذكرةٌ وعلى

---

(١) انظر سيبويه ٢: ٣١.
(٢) المصدر السابق ٢: ٣١.
(٣) المصدر السابق ٢: ٣٠.
(٤) سقط من (ب).
(٥) في (ب): سبحانه.

الحكايةِ جاءَ قولُ الشاعر(١):

أَنَا ابنُ جَلاَ وطلاَّعُ الثَّنايا(٢)

سُمِّيَ بِجَلاَ وفيه ضميرٌ، وكذلك جميعُ الأفعالِ إلاَّ ما كان مِن الأفعال له وزن مخْتصٍ أوله وزنٌ غالبٌ وفي أَوّله حرفٌ من الحروفِ التي في أوائلِ المضارعِ، وقد تقدَّمَ هذا في باب وزن الفعل مِن أبوابِ ما لا يَنْصَرِف(٣)، فإنْ سَمَّيْتَ بِيَدْعُو فإنْ نويتَ أنَّ فيه ضميراً حكيت لا غيرُ لأنَّكَ سمّيْتَ بجملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ، وإنْ لم تَنْو أنَّ فيها ضميراً أعربتَ وأجريتَهُ على أحكام الأسماء، وكل اسم آخِرُهُ واوٌ قبلَها ضمةٌ قلبتَ الضمَّةَ كسرةً(٤) والواو ياءً وتُلْحِقُه تنوينَ العِوضِ في الرفع والخفض ويسقط في النصب لكمال البناء ويجري مجرى جوارٍ، وكذلك كلُّ اسمٍ فيه مانِعُ الصرفِ وآخِرُهُ ياءٌ قبلها كسرةٌ، فإنْ سَمَّيْتَ بما في أوله ألفُ وصلٍ(٥) نحو استخرجْ وانطلقْ، فإنْ نويتَ أنَّ فيه ضميراً حكيتَ وإنْ لم تنو أنَّ فيه ضميراً أعربتَ ولم تَصْرِف وقطعتَ أَلفَ الوصل، وقد مضى هذا في بابِ الوزنِ من أبواب ما لا ينصرف.

---

(١) هو سحيم بن دثيل اليربوعي كما في سيبويه ٢: ٧، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٢٧٦.

(٢) تمام البيت: متَى اضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُوني.
والبيت في مجالس ثعلب ٢١٢، والكامل ١: ١٩٢، ٣٣٣، ٣٣٧، وأمالي القالي ١: ٢٤٦، وابن يعيش ١: ٦١/ ٣: ٥٩، ٦٢/ ٤: ١٠٥.
ابن جلا: أي واضح مكشوفٌ لا يخفى مكانه. الثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل. والشاهد قوله (أنا.. جلا) فإن سيبويه يجعله جملة محكية، لأنه وأصحابه يتألون (جلا) على أنه سمى به وفيه ضمير فهو جملة والاسم المنقول من الجملة يحكى. وذهب عيسى بن عمر إلى منع (جلا) من الصرف لأنه على وزن الفعل.. انظر سيبويه ٢: ٧، وابن يعيش ٢: ٦٢.

(٣) انظر ص: ٦١٧.

(٤) مثل: تدان، أصله: تدانو، ومثل: يغز إذا كان اسماً.

(٥) في (ب): الوصل.

(**الفصل الخامس**): ما أنتَ في إعرابِهِ بالخيار، وذلك إذا سمَّيْتَ بالتثنيةِ نحو: زَيْدَينِ، فإنْ شئتَ حكيت إعراب الأصل فبقيته يرفع بالألف وينصبُ ويجر بالياء فتقول: جاءَني زَيْدَانِ ورأيتُ زيدَيْنِ، ومررت بزَيْدَيْنِ وهو أقيسُ وإنْ شِئتَ لم تحك إعرابه وأعربتَهُ بالحركات وجعلتَهُ بالألفِ والنون فوجبَ أنْ لا ينصرف كما لم ينصرف سليمان فتقول: جاءني زيدانِ ورأيتُ زيدانِ ومررتُ بزيدانِ ولا تَجْعَلُه في الأحوال كلّها بالياء والنون فتقولُ: جاءني زَيْدِينَ لأنكَ لا تجدُ في كلامِ العربِ ما آخرُ ياءٌ ونونٌ زائدتان، الياء ساكنة وقبلها فتحة وتوجدان/ أصلين نحو: زينٌ وشينٌ وكذلك إذا سمَّيْتَ بالجمعِ المذكر السّالم فالأقيسُ أنْ تتركَهُ على حاله يرفع بالواو وينصبُ ويُجَرُّ بالياء فتقول: جاءني زيدونُ ورأيتُ زَيْدِينَ ومررتُ بزيدِينَ[1]. وقالت العربُ هذه فِلَسطُونَ وسكنت فِلَسْطِينَ، وإن شئتَ جعلتَ الإعرابَ في الآخرِ وجعلْتَهُ بالياءِ في كلّ حالٍ وتكونُ الياءُ ساكنةً وقبْلَها كسرةٌ فتقولُ: جاءَني زيدِيْن ورأيت زيدِيناً ومررت بزيدِيْنَ وينصرفُ لأنه ليس فيه إلَّا التعريفُ والتعريفُ وحدَهُ لا يمنعُ الصرفَ ويكونُ بمنزلةِ قول العرب: هذه فلسطُونَ ولم يَنْصرف فلسطينَ للتعريف والتَّأنيثِ. قال الله تعالى: ﴿وَطُورِ سِيْنِيْنُ﴾[2]. يمكنُ أَنْ يكونَ من الأول وتكونَ علامةُ الجر الياءِ ويمكن أنْ يكونَ من الثاني، وَخُفِضَ بالفتحةِ للتّعريفِ والتّأنيثِ لأنَّه اسم لبقعةٍ، ولا تقولُ جاءَني زيدونَ لأنَّ هذا لا نظير له إلَّا زيتوناً عند سيبويه[3]، والأخفَش يذهبُ إلى أنّ النّون في زيتون أصلٌ[4] ويجعله بمنزلة خَيّشُومٍ، وحكى هذه أرضٌ زَتِنةٌ أي كثيرةُ الزّيّتون،

---

(١) انظر سيبويه ٢ : ١٨.

(٢) سورة التين آية: ٢.

(٣) لم أقف على هذا القول عند سيبويه في مطالعاتي لكتابه، ولم يرد ذكر لزيتون فيما أعلم، ولا وزن فَعْلَون ولا فيعول.

(٤) قال ابن جني في الخصائص ٣: ٢٠٣ (وأما زيتون فأمره واضحٌ، وأنه فعلون.. وقد كان بعضهم تجشم أن أخذه من الزتن، وإنْ كان أصلاً مُمَاتاً، فجعله فيعولاً. وصاحب هذا =

وأجاز بعضُ النحويين أن يقولَ جاءَني زيدونَ ورأيتُ زيدوناً ومررت بزيدونٍ وَهُو خارجٌ عن القياسِ[1] ولا يكادُ يعرفُ، فإنْ سميّتَ رجلاً وامرأة بجمع مُؤنَّثٍ سالمٍ نحو هنداتٍ، فتبقيه على حالِه يرفعُ بالضمة ويُنصبُ ويجر بالكسرةِ فتقول: جاءَني هنداتُ، ورأيت هنداتٍ ومررت بهنداتٍ. وتنون لأنَّ التنوين تنوينَ مقابلةٍ يقابلُ النونَ من زيدِينِ فلا يسقطُ لعلَلٍ ما لا يَنْصَرِفُ لأنَّه لا يسقط لها إلَّا تنوينُ التّمكِين. قال الله عز وجـل: ﴿فإذَا أَفضْتُم مِن عَرَفاتٍ﴾[2]. وعرفاتٌ اسمُ موضعٍ، ويدلُّكَ على التَّعْرِيفِ قولُهُمْ: هذهِ عرفاتُ مُبَارَ كافيها[3]. وقال امرؤ القيس:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أذْرِعاتٍ وأهْلُها بِيثْرِبَ[4]

= القول: ابن كيسان أو ابن دريد: أحد الرجلين..) بتصرف. ولم أقف على هذا القول للأخفش في مطالعاتي، وإنّما ذكر ابن جني أن أبا الحسن ذهب إلى أنَّ (الماطرون) رباعي، واستدل على ذلك بكسر النون مع الواو، ولو كانت زائدة لتعذر ذلك فيها. انظر الخصائص ٣: ٢١٦.

(١) يمكن أن يقاس على (عربون) في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة، وهذاالوجه زاده الكوفيون، قال ابن السيد البطليوسي: (زاد الكوفيون وجهاً ثالثاً: هو أن تلزم الواو على كل حال وتعرب النون، فيقال: جاء زيدون ورأيت زيدونا ومررت بزيدون..). انظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٣٧٠، ويمكن أن يحمل على (هارون) في لزوم الواو والإعراب بحركات على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون. انظر التصريح ١: ٧٥، ٧٦.

(٢) سورة البقرة آية: ١٩٨.

(٣) انظر سيبويه ٢: ١٨، والمقتضب ٣: ٣٣٣، والمثال دليل على تعريف (عرفاتٍ) حيث نصب الحال بعدها، وفيها لغتان الصرف وترك الصرف، والصرف أفصح. انظر المقتضب ٤: ٣٨، وابن يعيش ١: ٤٦.

(٤) تمام البيت:

أَدْنى دَارِها نظرٌ عالِ

والبيت في ديوانه: ٣١، وسيبويه ٢: ١٨، والمقتضب ٣: ٣٣٣: ٤/ ٣٨، وابن السيرافي ٢: ٢١٩، وابن يعيش ١: ٤٧، ٩: ٣٤.

تنورتها: نظرت إلى نارها، أي نارُ أهلِها. وأذرعات: موضع بـالشام. ويثـرب: مدينـة الرسول ﷺ. =

ومِن العرب مَنْ يُسْقِطُ التّنوينَ وهذا لا يكادُ يعرفُ مِثْلُهُ[1].

مسألة:

التنوين يكونُ على أربعةِ أقسام:

أحدها: تنوِيْنُ التمكينِ وهو التّنوينُ الّذي يسقطُ للعلل المذكورة في باب ما لا ينصرفُ على الشروط المُفَسّرة هناك.

الثاني: تنوينُ التَّنكيرِ وهو التنوين الذي يكون في آخر الأصواتِ نحو: غاقٍ، وفي آخر أسماء الأفعال نحو: إيهٍ/ وفي الأسماء المركبة مع الأصوات أو مع ما هو شبيه بالأصواتِ نحو سيبويهٍ وعمرويهٍ.

الثالث: تنوينُ العوضِ وهو يكون في الرفعِ والجر ولا يكونُ في النَّصبِ لكمال البناءِ، ويكونُ في كلّ اسمٍ فيه مانع الصّرف نحو جوارٍ ويغزُ ويَرْمِ إذا كانا اسمين، ونحو قاضٍ إذا كان اسم امرأة، وأمَّا إذا كان اسم رجل أو قبل أنْ يُسَمَّى بهِ فالتنوينُ فيهِ تنوينُ تمكينٍ يَتَبيّنُ لك الفرقُ بينهما في النَّصبِ لأنَّ تنوين العوض يُسْقِطُ في النَّصب فتقول: رأيت جواريَّ لأنه عوض

= وفي البيت محذوف يريدُ أنَّ أقربَ المواضع التي تدنو من دارها بينه وبين موضِعِها نَظَرٌ عالٍ. والشاهد صرف (أذرعات) مع أنَّها علم مؤنث وذلك لأنَّ التنوين فيها يقابل النون في جمع المذكر السالم.

(1) ذكر سيبويه ٢: ١٨: أن من العرب من ينون أذرعات، قال: سمعنا أكثر العرب يقول في بيت امرىء القيس:

تَنَوَّرْتُها من أذرعاتٍ وأهْلُها.. البيت

ومن العرب مَن لاّ يُنوّن أذرعات، ويقول: هذه قريشاتِ شبهوها بهاء التأنيث، لأنّ الهاء تجيء للتأنيث..). بتصرف يسير وانظر المقتضب ٣: ٣٣٣/ ٤: ٣٧١، ٣٧٢، وذكر ابن السيد البطليوسي في إصلاح الخلل: ٣٧٣ أنَّ المبرد يكسر التاء في أذرعات بلا تنوين وهو خلاف مذهب سيبويه.

والحق أن المبرد يقول بالتنوين وقد ذكر هذا في المقتضب ٤: ٣٨، قال: (والأجود ما بدأنا بهِ مِنْ إثباتِ التّنوينِ في أذْرِعاتٍ ونحوها، لأنَّها بمنزلة النون في مسلمين..).

من الياءِ والياءُ قد ظَهَرَتْ، ومن العوض هذا قوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَئِذٍ﴾[1].

التنوين عوض من الجملة (وهذا يجري مجرى الألف في بلى هي عوض من الجملة)[2].

الرابع: تَنْوينُ المقابلةِ وهو التّنوينُ الذي يكونُ في آخرِ الجمعِ المُؤَنّثِ السّالِمِ نحو: هِنْداتٍ لمَّا كانت التّاءُ بحركتها تتنزَّلُ منزلةَ الواوِ والياءِ مثل قولك: جاءني الزيدونَ ورأيتُ الزيدين ومررت بالزيدين، وبعد الواو والياء نون جعلوا بعد التاء تنوين ليقابل تلك النون. وأمَّا النون التي تلحق في آخر القوافي الموصولة إذا لم يُريدُوا أنْ يترنموا فهي بدل من الياء والواو والألف التي يوصل بها الروى إذا أرادوا أن يترنّموا، والعرب في ذلك على ثلاثة أوجهٍ: أمَّا أهلُ الحجازِ فَيَبْقُون الآخر في الوصل إذا لم يترنّموا على حاله إذا ترنّمُوا ليفرق بين ما وضع للغناءِ وما لم يوضع له[3]، وكثيراً من بني تميم يبدلون مكان المدةِ النون فيما ينون وما لا ينون، قال[4]:

يا أَبَتا علَّكَ أَوْ عَساكَنْ[5]

وقال[6]:

يا صاح ما هَاج الـدمُوعَ الـذُّرَّفَنْ   مِـن طَلَلٍ كـالأَتْـحِمـيِّ انهَـجَـنْ

---

(١) سورة الروم آية: ٤، ٥.

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر سيبويه ٢: ٢٩٩.

(٤) هو رؤبة بن العجاج كما في ديوانه: ١٨١، وسيبويه ١: ٣٨٨، وابن السيرافي ٢: ١٦٤، والأسود الغندجاني في فرحة الأديب ق ٢٩/ ب.

(٥) البيت في سيبويه ٢: ٢٩٩ غير منسوب والمقتضب ٣: ٧١، والخصائص ٢: ٩٦. والشاهد قوله (عَسَاكَنْ) حيث أبدل حرف المد نوناً.

(٦) هو العجاج كما في ديوانه: ٧، وسيبويه ٢: ٢٩٩.
والذرف جمع ذارف وذارفة: وهي القاطرة بالدمع. وبعد هذا الشطر قوله:
من طلل أَمْسَى نخال الصُّحُفا =

وأما الوجه الثالثُ[1] فأنْ يَجْرُوا القوافي مجراها في الكلامِ إذَا لَمْ يَتَرنَّمُوا[2] قال[3]:

أَقلّي اللَّوْمَ عاذلَ والعتَابْ

وحذف الألف للعلم أنَّها أصلُ البناء لأنَّ التقطيع: اقِلْلْ للّو معاذلَ وَلْ عِتَابا، مفاعلَيْن مفاعلَتُن فعولن[4]، وقال[5]:

قد رَابَني حَفْصٌ فحرَّكْ حَفْصا[6]

مسائل من باب التَّسْمِيَة

إذا سمّيتَ رجلاً بفي من قولك: هذا فُوكَ. قلت: هذا فمٌ ورأيتُ فماً ومررتُ بفمٍ، لأنَّ العربَ فعلت ذلك عند إفرادها[7] عن الإضافة، ولَوْ لَمْ

= والبيت الثاني للعجاج أيضاً، وقبله قوله:

ما هاجَ أحزاناً وشجواً قد شَجَا

والأَتْحَمِيّ: برود موشى، شبه الطل بها في اختلاف آثارها. انهج إنهَاجاً: خلق وبلى.

والشاهد في البيتين قوله: (الذُّرَّفَنْ وانْهَجَنْ) حيث وصل القافية بالنون للترنم.

(١) هذا هو تقسيم سيبويه، انظر ٢: ٢٩٩.

(٢) النص مختصر من سيبويه ٢: ٢٩٩.

(٣) هو جرير كما في ديوانه: ٨١٣، وسيبويه ٢: ٢٩٩، ٣٠٠، والمقتضب ١: ٢٤٠، والخصائص ١: ١٧١/ ٢: ٩٦، والمنصف ١: ٢٢٤/ ٢: ٧٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٩، والإنصاف ٦٥٥، وابن يعيش ٤: ١١٥، ٥/١٤٥: ٧/ ٩: ٢٩، والخزانة ١: ٣٤/ ٤: ٥٥٤ عاذلَ: منادى مرخم، أصله: يا عاذلة.. والعتاب: اللوم في تسخط.

والشاهد قوله: (ولعتاب) حيث قطع الألفَ عن الترنّم ووقف على المنصوب بالسكون.

(٤) بيت جرير من البحر الوافر عروضه مقطوفه مع ضربها، والقطف حذف السبب الخفيف من آخر التفعيلة وهو (تن) من مفاعلتن، وتسكين اللام من مفاعلتن، فتصير مفاعل ثم تحول إلى فعولن.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت في سيبويه ٢: ٣٠٠.

والشاهد قوله: (حفصا) حيث وقف عليه بالألف لأنَّه منون لا تحذف ألفه في الوقف ولا في سائر الكلام.

(٧) فأبدلوا الميم من الواو، حتى يصير على مثال تكون الأسماء عليه، وهذا بمنزلة تثقيل لو ليشبه =

تفعل العرب/ ذلك لقلبتْ فوها ورجعت إلى الأصل، كما رجعت إلى الأصل في ذي من قولك/ هذا ذو مال فقلت: جاءني ذوي، فإنْ سمَّيت بع من قولك: ع كلامي، فإن نَوَيْتَ أن فيه ضميراً حكيت فقلت: جاءَني ع ومررتُ بعٍ ورأيت ع وما أشبه، وإذا وقفتَ بهاء السكت فقلت عِهْ، كما كان قبل التسمية، فإنْ لم تنو أنَّ فيه ضميراً قلت: هذا وع[1]، ورأيتُ وَعْياً ترده إلى الأصل[2]، وكذلك تقولُ في ارمِ إذا سَمَّيت به، فإن نويت أنّ فيه ضميراً حكيت وتركت ألف الوصل ووقفت بها السكت أو بالسكون كما كنت تقف قبل التسمية وإنْ لم تنو أنَّ فيه ضميراً قطعت ألف الوصل ونونته في الرفع والجر، ولم تُنَوّنْهُ في النَّصب لكمال البنـاء، ولا ينصرف لـوزن الفعلِ والتّعريفِ ولو سَمّيتَ بَرّة فكذلك أيضاً إنْ نويتَ أنَّ فيه ضميراً قلتَ: جاءني ر، وإذا وَقَفْتَ وَقَفْتَ بهاء السّكت على حسب ما تقدّمَ في عِ وإنْ لم تنو أنَّ فيه ضميراً رددتَ الهمزةَ والألف ويقتضي مذهب الأخْفَشِ أنْ تَرُدّ الراء إلى أصلها من السكون وتأتي بألفِ الوصلِ فتقطعها فتقول ارْأى ولا تصرفُ لوزن الفعل والتعريف فيصير بمنزلة ارْعى، وعلى مذهب سيبويه تقول: رَأى[3]،

= الأسماء. انظر سيبويه ٢ : ٣٣.

(١) انظر سيبويه ٢ : ٦١.

(٢) لأنَّها صارت اسماً وخرجت عن مواضع الجزم فتمر بحركات الإعراب من رفع ونصب وجر وترد إليها لام الفعل.

(٣) الذي في سيبويه ٢ : ٦١ (ولو سميَّت رجلاً برَه لأعدتَ الهمزةَ والألفَ، فقلت: هذا إرْأً قد جاء، وتقديره: ادْعى تلحقه بالأسماء بأن تضم إليه ما هو منه، كما تقول في: وعيدة ووشيه، ولا تقول: عديه ولا شيية، لأنَّك لا تدع ما هو منه وتلحق به ما ليس منه.

وقال في ٢ : ١٦٥ (غير أنَّ كلّ شيءٍ كان في أوله زائدةٌ سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إيّاه، جعلوا الهمزة تعاقب. .). مراده أن العرب لا تقول: (أرأى) لأنهم جعلوا همزة المتكلم أرى تعاقب الهمزة الثانية الواقعة عيناً للفعل، وهي همزة أرأى. .

ثم أوردا نصاً عن العرب جاءت فيه الهمزة على الأصل، قال: وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرآهم. يجيء بالفعل رأيت على الأصل من العرب الموثوق بهم). وانظر الأصول ٢ : ٤٢٤.

ولا تردّ الرّاء إلى أصلها من السكون ويتبين هذا مُكَمَّلاً في باب النسب إنْ شاء الله.

وإذا سَمَّيتَ باخش جرى مَجْرَى ارم إذا سميَّتَ به، فـإنْ سميَّت بأغضض فإنْ نويتَ أنَّ فيه ضميراً تركتَهُ على حاله وألف الوصل على حالها وإنْ لم تَنْو أنَّ فيه ضميراً قطعتَ ألفَ الوصلِ وأدغمت فقلت: جاءني إعَضٌّ[1]، وكذلك إذا سميت بأعْضَضْ وكذلك إذا سميت بيعْضَضْ من قولك: يَعْضَضُ وما جرى مجراها. فإنْ سميّتَ بألبب تركته على حاله[2] مظهراً لأنَّ العرب شذت فيه وهو اسم في أصله، فإنْ سمّيْتَ بقل، فإنْ نويت أنَّ فيه ضميراً حكيت فقلت: جاءني قل ومررت بقل. فإنْ لم تنو أن فيه ضميراً رددت العينَ لزوال السكون من اللام فقلت:جاءني قول[3] ورأيت قولاً ومررت بقولٍ وينصرف اسماً لمذكر، فإن كان اسماً لمؤنث لم ينصرف في المعرفة ويصير بمنزلة امرأة سميتها بمذكر لأنَّ الأفعال مذكرة، فإنْ سميت بخف/ جرى مجرى قل إنْ نويت أَنَّ فيه ضميراً حكيت وإنْ لم تنو أنَّ فيه ضميراً أعربت وترد الألف فتقول: جاءني خاف ورأيت خافاً ومررت بخافٍ، فإنْ سميَّتَ بأقم فإنْ حكيتَ ونويتَ أنَّ فيه ضميراً تركتَهُ على حاله ولا يُثَنَّى ولا يجمعُ ولا يَصَغَّرُ ولا يضافُ ولا يرخّم ولا يغيّرُهُ النداء، وكذلك قلْ وَبِعْ وخف إذا حكيتها، فإنْ لم تنو أنَّ فيه ضميراً أعربتهُ فقلت هذا أقيم ولا تصرف. فإنْ سميّتَ بضربت فإنْ نويْتَ أنَّ فيه ضميراً حكيت لأنَّكَ سميت

---

(١) بإدغام الضاد في الضاد وقطع الهمزة، قال سيبويه ٢: ٦١ وإذا جعلتَ اعضض اسماً قطعت الألف كما قطعت ألف اضرب وأدغمت كما تدغم أعُضُّ إذا أردتَ أنا أفْعَلُ..).

(٢) في سيبويه ٢: ٦١ (وإذا سميّتَ رجلاً بألبب من قولك:

قد علمت ذاك بنات ألبب

تركته على حاله، لأنَّ هذا اسم جاء على الأصل، كما قالوا: رجاء بن حيوه، وكما قالوا: ضيون..).

(٣) انظر سيبويه ٢: ٦١.

بجملةٍ من فعل وفاعل، وإنْ لم تنو أنَّ فيه ضميراً أعربتَ ولم تصرف ووقفتَ بالهاء وجرى مجرى شجرةٍ. فإنْ سَميَّتَ بِضَربا والألفُ ضميرٌ حكيتَ، وإن كانت علامةً أُلحِقَتْ النّونَ وجرى مَجرى رجلٍ سميَّتَهُ بزيدانِ إن شئت أعربتَهُ إعراب التثنية، وإنْ شئت أجريتَهُ مجرى حسَّان[1]، وكـذلك إذا سميت بضربوا جرى على الحكاية إن كانت الواو ضميراً وإن كانت علامة جرى مجرى فلسطين[2].

مسألة:

يقال هيهاتَ بفتح التاء وهو اسمُ فعلٍ ماضٍ، وهو بعد[3] وفيه معنى التهديد ووزنُهُ فَعلَلَةُ، وكان أصله هَيْهَيَةً انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لأنَّ باب قَلْقَلتُ أكثرُ من باب سَلَسٍ، ومن باب الدَّدَنِ ويقال هيهاتِ بالكسر[4] وهو جمع هيهات وحذفت الألف لأنه مبني، كما حذفت الياء من الذي إذا قلتَ اللّذانِ[5] ولم تقلْ اللّذيانِ، كما قلت القاضيان وكذلك قالُوا: ذان ولم يقولوا ذيّانِ، كما قالوا رحَيَان فكذلك هيهات ولم يقولوا هيهيات كما قالوا أرْطيات فرقوا بين المعرب والمبني وبنوها على الكسر لأنَّ المفرد مبنيٌّ على الفتح لأنَّ الكسرة في الجمع المؤنّثِ السَّالِمِ نظيرةُ الفتحةِ في المفرد فجرى المبنيُّ هنا على حكم المعرب. ومن قال هيهاتِ بالكسـر فيقفُ

---

(١) في لزوم الألف والإعراب بحركات ظاهرة على النون.

(٢) في لزوم الياء والإعراب بحركات على النون، وتقلب الواو إلى ياء فتقول: هذا ضربين، وترد يا لواو قالوا: هذا فلسطون، ومثله هنا: هذا ضربون. انظر سيبويه ٢: ١٨.

(٣) أي هو بمعنى بعد.

(٤) الكسر في (هيهات) لغة تميم وأسد، وَأمَّا أهل الحجازِ فيفتحون التاء. وقد قرىء بهما قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾. انظر إعراب القرآن ٢: ٤١٨، والمحتسب ٢: ٩٠، ٩١، وشرح ابن يعيش ٤: ٦٦، والتذييل والتكميل (٥ ق ٢٢/ أ).

(٥) حذف الألف هنا لعدم تمكنها، وذلك أنهم فرقوا بين المتمكن وغير المتمكن فجعلوا للمتمكن مزية. على غير المتمكن.

بالتّاءِ[1] ومن بنى على الفتح وقف بالهاءِ على الأكثرِ[2]، ويجوز أنْ يقفَ بالتاء وهو قليل، وقد وُقِفَ بِهما في التنـزيل[3]، حكى (استـأصلَ اللّهُ عِرْقاتهم)[4] بالفتح وعِرْقاتِهم بالكسر وهو الأكثر، وهو جمع وهي فيمَنْ فتحَ مفردةٌ. وأنكر أبو عمرو الفتح ثم حكاه[5].

مسألة:

قالوا: ذيّةَ وبَنَوْهُ على الفتح ولم يَبْنُوهُ[6] على السكون، لأنَّهم لو فعلوا لذهبت التّاءُ. لأنّ تاء التأنيث متى سكنت صارت هاء في الأكثر، والله/ الموفق بفضله.

كمل الجزء الأول من كتاب الملخص في النحو، تأليف الشيخ الفقيه النحوي الفرضي أبي الحسين عبيد الله بن أحمد بـن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي رحمه الله، وذلك في يوم الأحد التاسع والعشرين لجمادي الأولى

---

(١) إنما كان الوقف على هيهات في هذه الحالة بالتاء لأنَّها نزلت مَنْزلَة الجمع كَتَمَراتٍ وبيضاتٍ.

(٢) الوقف بالهاء في حالة الفتح هو مذهب البصريين لأنها بمنزلة المفرد، نحو: تمرة وبيضة، انظر سيبويه ٢: ٤٧، ٤٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٤١٨، والبيان ٢: ٢٨٤، ١٨٥.

(٣) يشير إلى الآية الكريمة ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ «المؤمنون» ٣٦، والوقف بالهاء على قراءة أهل الحرمين وأهل الكوفة، قال أبو جعفر: من قال: «هيهات هيهات لما توعدون» وقف بالهاء عند سيبويه والكسائي لا غيرُ لأنها واحد.. انظر إعراب القرآن ٢: ٤١٨، والمحتسب ٢: ٩٠، ٩١.

(٤) في سيبويه ٢: ٤٨: (ونظير هيهات وهيهات في اختلاف اللغتين، قول العرب: استأصل الله عِرْقاتِهم، واستأصل الله عِرقاتَهم، وبعضهم يجعله بمنزلة علقاة وبعضهم يجعله بمنزلة عُرُس وعُرُسات وكأن قلت: عِرقٌ وعِرْقات وعرقات وكلاً سمعنا عن العرب).

(٥) ذكر ابن جني في الخصائص ١: ٣٨٤: (أنَّ أبا عمرو سأل أبا خيرة عن قولهم: (استأصل الله عرقاتهم) فينصب أبو خيرة التاء من (عرقاتهم) فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لأن جلدُك. قال ابن جني: (وذلك أن أبا عمروٍ اسْتضعفَ النَّصبَ بعد ما كان سمعها منه بالجر. قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر، فإمَّا أنْ يكونَ سمعَ النَّصبَ مِن غير أبي خيرةَ ممن يرضى عربيته، وإمَّا أنْ يكونَ قَوِيَ في نفسه ما سمعه..).

(٦) في (أ) و(ب) و(جـ): هاء، وما أثبتناه من (د).

عام عشرين وسبعمائة على يدي العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغني به عن من سواه أحمد بن أحمد بن عبدالله بن علي الكومي الشهير بنسبه فرحم اللهُ كاتِبَهُ وكاسِبَهُ ولِمَنْ دعا لهما بالتّوبةِ والمغْفِرَةِ.

* * *



الفهـارس العامة



الآيــات	السـورة	رقم الآية	الصفحـة
﴿ ولئن زالتا أن أمسكهما من أحد من بعده ﴾	فاطر	٤١	٢٥٠
﴿ اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً ﴾	يس	٢١	٥٦٢
﴿ حتى عاد كالعرجون القديم ﴾	يس	٣٩	٢٠٩
﴿ أنكم لذائقوا العذاب الأليم ﴾	الصافات	٣٨	٣٠١
﴿ وناديناه أن يا إبراهيم ﴾	الصافات	١٠٤، ١٠٥	٢٤٠
﴿ فنادوا ولا حين مناص ﴾	ص	٣	٢٧٢
﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم ﴾	ص	٦	٢٤٠
﴿ إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ﴾	ص	٢٣	٤٢٣
﴿ نعم العبد أنه أواب ﴾	ص	٣٠	٤٤٨
﴿ مفتحة لهم الأبواب ﴾	ص	٥٠	٣١١
﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ﴾	ص	٣٤	٣١٨
﴿ فبعزتك لأغوينهم أجمعين ﴾	ص	٨٢	٥٣٥
﴿ قال فالحق والحق أقول ﴾	ص	٨٤	٥٣٤
﴿ إن المتقين لحسن مآب ﴾	ص	٤٩، ٥٠	٥٦٥، ٢٣٠
﴿ قل اللهمّ فاطر السموات والأرض ﴾	الزمر	٤٦	٤٦١
﴿ يا عبادي الذين أسرفوا ﴾	الزمر	٥٣	٤٦٤
﴿ يا حسـرتا ﴾	الزمر	٥٦	٤٦٤
﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾	الزمر	٧٣	٥٥٤
﴿ فاطـلع ﴾	غافر	٣٧	٢٤٤
﴿ فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم ﴾	غافر	٧٠، ٧١	٥١٩، ١٢٩
﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾	فصلت	٤٩	٣١٨
﴿ ليس كمثله شيء ﴾	الشورى	١١	٢١٩، ٥٢٤
﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً ﴾	الزخرف	١٩	٢٦٠
﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾	الزخرف	٣٢	٤١٢
﴿ يا عبادي لا خوف عليكم ﴾	الزخرف	٦٨	٤٦٤
﴿ ولكن كانوا هم الظالمين ﴾	الزخرف	٧٦	٥٩٦
﴿ ونادوا يا مـلك ﴾	الزخرف	٧٧	٤٧٨

الأحاديث والآثار

الحـــديث	الصفحـة



فهرس الأمثـال

فهرس قوافي الشعر

الهمزة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
وَظِباءُ	خفيف	الأخطل	٢٥٤
الشّتاءُ	وافر	الربيع بن ضبع	١٣٢
القتاءُ	وافر	الربيع بن ضبع	٤٢٦
الدماءُ	وافر	زهير	٥٣٣
الرّجاء	خفيف	عدي بن الرعلاء	٣٨٧
نَجْلاءُ	خفيف	عدي بن الرعلاء	٥١٩

الباء

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
المصابا	وافر	جرير	٤٣٩، ٤٠٤
التهابا	وافر	ربيعة بن مقرم	٥١٤
أقربا	رجز	رؤبة	٥٩١
أصابا	وافر	ربيعة بن مقرم	
أقاربُه	طويل	الفرزدق	١١٢، ٣٠٦
يتقلّبُ	طويل	مرة بن عداء الفقعسي	١٩٠
يصُوبُ	طويل	علقمة الفحل	٢١٣
لَغرِيبُ	طويل	صابىء البرجمي	٢٣٣

القافيـة	البحـر	اسم الشاعــر	الصفحـة
غِضَابُ	بسيط	النابغة	٢٥١
نَابُها	طويل	مغلس بن لقيط	٢٥٩
وكليبُ	طويل	علقمة	٢٨٥
عجيبُ	طويل	جزء بن ضرار	٢٨٩
تطيبُ	طويل	المخبل السعدي	٣٩٧
مطلوبُ	بسيط	امرؤ القيس	
فصليبُ	طويل	علقمة	٤٢٤
قريبُ	وافر	هدبة بن الخشرم	٤٤٢
الضبابُ	رجز	رؤبة العجاج	٤٧٤
ولا عربُ	بسيط	ذو الرمة	٤٨٩
ولا أبُ	كامل	هنيء بن أحمر	٥٠٣
الكِلابِ	وافر	هنيء بن أحمر	١٣١
بالمجربِ	طويل	امرؤ القيس	١٥٤
فاطلبِ	طويل	امرؤ القيس	١٧٤
ذُؤابِ	كامل	ربيعة بن عبيد	٢٤٨
مَذهَبِ	طويل	طفيل الغنوي	٢٨٥
للعجبِ	بسيط	طفيل الغنوي	٤٦٩
يَثْربِ	طويل	الشماخ بن ضرار	٤٩٦
مُغَلَّبِ	طويل	امرؤ القيس	٥٢٥
مُغَرَّبِ	طويل	امرؤ القيس	٥٣٠
الكواكبِ	طويل	النابغة الذبياني	٤٨٤
عَجَبِ	بسيط		٥٨٩

التــاء

القافيـة	البحـر	اسم الشاعــر	الصفحـة
طَويْتُ	بسيط	سنان الفحل	١٩٠
تَبيتُ	وافر	عمرو بن قعاس	٥٠٩
الطلّحاتِ	خفيف	ابن قيس الرقيات	١٢١

الحــاء

الـــدال

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة

الميم

النون

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
		الهاء	
سواها	كامل	عنترة	١٣٩
رضاها	بسيط	القحيف بن العقيلي	٥٤١
		الواو	
مرتوِي	طويل	يزيد بن الحكم	٢٤٧
		الياء	
كما هيا	طويل	جميل	١٨٠
واديا	طويل	سحيم بن أثيل	٣١٣
ساريا	طويل	سحيم بن أثيل	٣١٣
ناهيا	طويل	سحيم بن أثيل	٤١٣، ٥١٥
قنسريٌّ	رجز	العجاج	٣٣٨

فهرس الأعلام

«فهرس المراجع والمصادر»

أولاً: المخطوطات

- **ارتشاف الضرب لأبي حيان**: مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية برقم ٨٢٨.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع**: عن مصورة الخزانة العامة بالرباط رقم ٢٠٦.
- **تاريخ الإسلام للذهبي**: مصورة بجامعة الإمام عن نسخة أياً صوفياً.
- **التذييل والتكميل لأبي حيان**: مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٦٢.
- **التعليقة على المقرب لابن النحاس**: مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- **تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع**: مصورة عن نسخة القرويين.
- **سير أعلام النبلاء**: مصورة بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- **شرح جمل الزجاجي لابن الضائع**: مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٩.
- **شرح الجمل لابن الفخار**: مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط.
- **شرح مشكلات الحماسة لابن جني**: مصورة بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- **الكافي بشرح الإيضاح لابن أبي الربيع**: مصورة عن نسخة الحمزاوية، بحوزة الزميل عياد الثبيتي.
- **الكراسة لأبي موسى الجزولي**: مصورتي.
- **غاية الأمل لابن بزيزه**: مصورة عن نسخة كوبرلي رقم ٢٤٨٤.

- **المباحث الكاملية لعلم الدين اللورقي**: مصورة الزميل عياد الثبيتي.
- **المحرر والوجيز في النحو**: مصورتي عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٢٨٩.
- **المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي**: مصورة نسخة دار الكتب المصرية رقم ٢٦٦.
- **المغنى لابن فلاح**: مصورة عن نسخة المتحف البريطاني.
- **الوافي بالوفيات**: جـ ٧، مخطوطة المكتبة الوطنية بتونس رقم ١٣٣١٩.
- **إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي. مصورة عن نسخة الأسكوريال.**

* * *

ثانياً: المطبوعات

- **الإحاطة في أخبار غرناطة**: للسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبدالله عنان، ط. الشركة المصرية.
- **أخبار النحويين من البصريين**: للسيرافي، ط. الكاثوليكية.
- **اختصار الأخبار عما كان في سبتة من سني الآثار**: لمحمد بن قاسم الأنصاري السبتي، تحقيق عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية بالرباط.
- **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض.**
- **أسرار العربية لابن الأنباري**: تحقيق الشيخ بهجة البيطار، ط. التراقي.
- **أسماء المغتالين**: لأبي جعفر محمد بن حبيب/ نوادر المخطوطات/ تحقيق عبد السلام هارون. ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- **الاشتقاق لابن دريد**: تحقيق عبد السلام هارون. ط. السنة المحمدية.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**: تحقيق علي محمد البجاوي. ط. دار النهضة.
- **إصلاح المنطق لابن السكيت**: تحقيق محمود شاكر. ط. دار المعارف.
- **الأصول لابن السراج**: تحقيق عبد الحسين الفتلى. ط.
- **إعراب القرآن للنحاس**: تحقيق د. زهير غازي زاهد. ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ببغداد.
- **إعراب ثلاثين سورة**: لابن خالويه، ط. دار الحكمة.
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي**: تحقيق سعيد الأفغاني. ط مؤسسة الرسالة.

- **أمالي السهيلي**: تحقيق محمد إبراهيم البنا. ط. السعادة.
- **أمال ابن الشجري**: ط. دار المعارف بيروت.
- **الأمالي للقالي**: ط. دار الفكر.
- **الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام**: تحقيق قطامش. ط. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- **أنباه الرواة على إنباه النحاة للقفطي**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. دار الكتب.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري**: تحقيق محي الدين عبد الحميد. ط. المكتبة التجارية.
- **الإيضاح العضدي**: تحقيق حسن الشاذلي فرهود. ط. دار التأليف بمصر.
- **برنامج ابن أبي الربيع**: تحقيق عبد العزيز الأهواني. مجلة معهد المخطوطات العدد الأول.
- **برنامج التجيبي**: تحقيق عبد الحفيظ منصور. ط. الدار العربية.
- **برنامج شيوخ الرُّعيني**: تحقيق إبراهيم شيوخ. دمشق.
- **برنامج المجاري**: تحقيق أبو الأجفان. ط. دار الغرب الإسلامي.
- **برنامج الوادي آشي**: تحقيق محمد محفوظ. ط. دار الغرب الإسلامي.
- **بغية الوعاة للسيوطي**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. عيسى الحلبي، القاهرة.
- **البيان والتبيين للجاحظ**: تحقيق عبد السلام هارون. ط. الخانجي.
- **البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري**: تحقيق طه عبد الحميد طه. ط. دار الكتاب العربي.
- **تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة**: تحقيق سيد صقر. ط. دار التراث.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر**: تحقيق محمد النجار. ط. المؤسسة المصرية.
- **التبصرة للصيمري**: تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى. ط. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك**: تحقيق محمد كامل بركات. ط. دار الكتاب العربي.
- **تفسر ابن كثير**: ط. دار الشعب.

- **تفسير البحر المحيط لأبي حيان**: ط. السعادة بمصر.
- **تفسير الطبري لابن جرير**: ط. الأميرية.
- **تفسير القرطبي**: ط. دار المعارف.
- **التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار**: ط. السعادة.
- **تهذيب التهذيب لابن حجر**: ط. حيدر آباد.
- **تهذيب اللغة للأزهري**: تحقيق عبد السلام هارون وجماعة. ط. القاهرة.
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. نهضة مصر.
- **جمل الزجاجي**: تحقيق أبو شنب. ط. الجزائر.
- **جمهرة أشعار العرب للقرشي**: تحقيق علي محمد البجاوي. ط. نهضة مصر.
- **جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري**: تحقيق أبو الفضل إبراهيم وقطاش. ط. المؤسسة الحديثة بالقاهرة.
- **جمهرة أنساب العرب لابن حزم**: تحقيق عبد السلام هارون. ط. دار المعارف.
- **حاشية الصبان على الأشموني**: ط. عيسى الحلبي.
- **حجة القراءات لأبي زرعة**: تحقيق سعيد الأفغاني. ط. مؤسسة الرسالة.
- **الحجة في القراءات السبع لابن خالويه**: تحقيق د. عبد العال مكرم. ط. دار الشروق.
- **الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية**: لشكيب أرسلان. ط. دار الحياة.
- **حماسة أبي تمام**: تحقيق د. عبدالله العسيلان. ط. جامعة الإمام محمد بن سعود.
- **الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي**: تحقيق د. مصطفى إمام. ط. الدار المصرية.
- **خزانة الأدب للبغدادي**: ط. بولاق.
- **الخصائص لابن جني**: تحقيق محمد علي النجار. ط. دار المعارف.
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي**: ط. دار المعرفة ببيروت.
- **درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي**: تحقيق أبو النور. ط. دار التراث.
- **دُرَّةُ الغواص في أوهام الخواص للحريري**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. دار النهضة بمصر.
- **دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني**: ط. دار المعرفة ببيروت.

- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**: تحقيق محمد آل ياسين. ط. دار الكتاب الجديد.
- **ديوان الأحوص الأنصاري**: جمع إبراهيم السامرائي. ط. النعمان النجف.
- **ديوان الأخطل**: تحقيق أنطون صالحاني. بيروت.
- **ديوان الأدب للفارابي**: تحقيق أحمد مختار، ط. مجمع اللغة بالقاهرة.
- **ديوان الأسود بن يعفر**: جمع نور حمودي القيسي. ط. الجمهورية العراقية.
- **ديوان الأعشى**: تحقيق د. محمد محمد حسين. ط. النموذجية بالقاهرة.
- **ديوان امرىء القيس**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. دار المعارف.
- **ديوان بشر بن خازم الأسدي**: تحقيق عزة حسن، الطبعة الثانية.
- **ديوان جرير**: تحقيق نعمان محمد أمين طه. ط. دار المعارف.
- **ديوان حاتم الطائي**: ط. دار صادر.
- **ديوان حسان بن ثابت**: تحقيق العناني. ط. السعادة.
- **ديوان الحطيئة**: تحقيق نعمان محمد. ط. مصطفى الحلبي.
- **ديوان الخنساء**: ط. دار صادر.
- **ديوان ذي الرمة**: تحقيق عبد القدوس أبو صالح. ط. المجمع العلمي.
- **ديوان الراعي النميري**: تحقيق هلال ناجي، د. نور حمودي القيسي ط. المجمع العراقي.
- **ديوان رؤبة**: جمع وليم بن لورد ليبك، سنة ١٩٠٣م.
- **ديوان الشماخ**: تحقيق صلاح الدين الهادي. ط. دار المعارف بمصر.
- **ديوان طرفة بن العبد**: ط. دار صادر.
- **ديوان الطرماح**: تحقيق عزة حسن. ط. وزارة الثقافة.
- **ديوان العباس بن مرداس**: تحقيق يحيى الجبوري. ط. دار الجمهورية ببغداد.
- **ديوان عبيد بن الأبرص**: تحقيق د. حسن نصار. ط. البابي الحلبي.
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**: تحقيق محمد يوسف نجم. ط. دار صادر.
- **ديوان العجاج**: تحقيق عزة حسن. ط. دار الشروق.
- **ديوان عمر بن أحمر الباهلي**: جمع وتحقيق حسين عطوان. ط. المجمع العلمي بدمشق.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**: تحقيق محي الدين عبد الحميد. ط. المدني.
- **ديوان عمر بن قميئة**. تحقيق الصيرفي. ط. معهد المخطوطات القاهرة.
- **ديوان عنترة**. تحقيق سعيد المولوي. ط. المكتب الإسلامي.

- **ديوان الفرزدق**: تحقيق الصاوي. ط. القاهرة، ١٩٣٦ م.
- **ديوان القطامي**: تحقيق د. ناصر الدين الأسد. ط. دار العروبة بالقاهرة.
- **ديوان كثير عزة**: تحقيق د. إحسان عباس. ط. دار الثقافة.
- **ديوان كعب بن زهير**: ط. دار الكتب.
- **ديوان كعب بن مالك**: تحقيق سامي العاني. ط. مكتبة النهضة ببغداد.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**: تحقيق د. إحسان عباس. ط. الكويت.
- **ديوان الملتمس**: تحقيق الصيرفي. ط. معهد المخطوطات بالقاهرة.
- **ديوان مزاحم العقيلي**: تحقيق نور حمود القيسي. مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، العدد (٢٢).
- **ديوان النابغة الذبياني**: تحقيق الدكتور/ شكري فيصل. ط. دار الفكر.
- **ديوان الهذليين**: ط. دار الكتب المصرية.
- **الروض الأنف للسُّهَيْلي**: تحقيق طه عبد الرؤوف. ط. مؤسسة الفكر.
- **رصف المباني لابن عبد النور**: تحقيق أحمد الخراط. مطبعة زيد بن ثابت، دمشق.
- **سر صناعة الإعراب لابن جني**: تحقيق مصطفى السقا. ط. البابي الحلبي.
- **سمط اللآلي**: تحقيق الميمني. ط. لجنة التأليف.
- **شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي**: تحقيق. محمد علي سلطان ط. المجمع العلمي.
- **شرح أبيات المغنى للبغدادي**: تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. ط. دار المأمون.
- **شرح أدب الكاتب للجواليقي**: ط. مكتبة القدس بالقاهرة.
- **شرح أشعار الهذليين للسكري**: تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة محمود شاكر. ط. دار العروبة بالقاهرة.
- **شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي**: تحقيق محي الدين عبد الحميد. ط. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.
- **شرح ديوان الحماسة للمرزوقي**: تحقيق عبد السلام هارون. ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- **شرح ديوان زهير**: تحقيق فخر الدين قباوة. ط. المكتبة العربية بحلب.
- **شرح شافية ابن الحاجب للرضى**: تحقيق محمد نور الحسن وصاحبيه. مطبعة حجازي بالقاهرة.

- **شرح شواهد المغنى للسيوطي**: تحقيق محي الدين عبد الحميد. ط. النهضة بمصر.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**: لأبي بكر بن الأنبار، تحقيق عبد السلام هارون. ط. دار المعارف.
- **شرح كافية ابن الحاجب**: لرضى الدين الاستراباذي. ط. دار الباز بمكة المكرمة.
- **شرح المفصل لابن يعيش**: المطبعة المنيرية.
- **شروح سقط الزند**: تحقيق لجنة التراث. ط. دار الكتب.
- **الشعر والشعراء لابن قتيبة**: تحقيق أحمد محمد شاكر. ط. دار المعارف.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك**: تحقيق محمد عبد الباقي. ط. دار العروبة.
- **شواهد الكشاف**: ملحقة بالكشاف لمحب الدين أفندي.
- **الصحاح للجوهري**: تحقيق عبد الغفور. ط. دار المعارف بمصر.
- **ضرائر الشعر لابن عصفور**: تحقيق إبراهيم محمد. ط. دار الأندلس.
- **ضرائر الشعر للقزَّاز القيرواني**: تحقيق د. محمد زغلول، و د. مصطفى هداره. ط. منشأة المعارف بالإسكندرية.
- **طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي**: تحقيق محمود محمد شاكر. طا. المدني بالقاهرة.
- **طبقات النحويين واللغويين للزبيدي**: تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط. دار المعارف.
- **عيون الأخبار لابن قتيبة**: دار الكتب.
- **غريب الحديث لأبي عبيد الهروي**: (حيدر آباد).
- **الفاخر في الأمثال للمفضل بن سلمة**: تحقيق عبد العليم الطحاوي. ط. دار إحياء الكتب العربية.
- **فتح الباري**: لابن حجر: ط. السلفية بمصر.
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري**: تحقيق الدكتور / إحسان عباس، د/ عبد المجيد عابدين. ط. دار الأمانة ومؤسسة الرسالة.
- **فصيح ثعلب**: تحقيق عبد المنعم خفاجي. ط. النموذجية بالقاهرة.
- **فهرس ابن الرصاع**: ط. المكتبة العتيقة بتونس.

- **فهرس ابن غازي**: تحقيق الهزاني. ط. دار الغرب.
- **الكامل للمبرد**: تحقيق زكي مبارك. ط. مصطفى الحلبي.
- **الكتاب لسيبويه**: ط. بولاق.
- **كتاب الأمثال للقاسم بن سلام**: تحقيق د. قطامش. ط. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- **الكشاف للزمخشري**: ط. مصطفى البابي الحلبي.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن طالب القيسي**: تحقيق د. محيي الدين رمضان. ط. المجمع العلمي بدمشق.
- **لسان العرب لابن منظور**: ط. بولاق.
- **مجالس ثعلب**: تحقيق عبد السلام هارون. ط. دار المعارف.
- **مجمع الأمثال للميداني**: تحقيق محيي الدين عبد الحميد ط. السنة المحمدية.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني**: تحقيق علي النجدي ناصف وصاحبيه. ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- **مختصر البديع في شواذ القراءات لابن خالويه**: المطبعة الرحمانية.
- **المخصص لابن سيده**: تحقيق الشنقيطي. ط. بولاق.
- **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**: تحقيق د. طارق الجنابي. ط. العاني ببغداد.
- **المستقصي في الأمثال للزمخشري**: ط. حيدر آباد.
- **مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب القيسي**: تحقيق ياسين السواس. ط. دار المأمون.
- **معاني القرآن للأخفش**: تحقيق فائز فارس. ط. الكويت.
- **معاني القرآن للفراء**: تحقيق محمد علي النجار. ط. دار المعارف.
- **معجم الأدباء لياقوت الحموي**: ط. دار المأمون.
- **معجم البلدان لياقوت الحموي**: ط. دار صادر.
- **معجم ما استعجم للبكري**: تحقيق مصطفى السقّا. لجنة التأليف.
- **مغنّي اللبيب لابن هشام**: تحقيق محمد المبارك، ومحمد علي. ط. دار الفكر.
- **المفصل للزمخشري ومعه شرح الشواهد للنعساني الحلبي**: ط. دار الجيل ببيروت.
- **المقاصد النحوية للعيني**: بهامش خزانة الأدب ط. بولاق.
- **المقتضب المبرد**: تحقيق د. عظيمة. ط. الشؤون الإسلامية.

- **المقرب لابن عصفور**: تحقيق الجواري والجبوري. ط. العناني، ببغداد.
- **الممتع في التصريف لابن عصفور**: تحقيق د. قباوة. ط. المكتبة العربية بحلب.
- **المنصف في شرح تَصْرِيف المازني**: تحقيق إبراهيم مصطفى ط. مصطفى الحلبي.
- **الموشح للمرزباني**: تحقيق محب الدين الخطيب. ط. السلفية.
- **الموطأ للإمام مالك**: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة الشعب.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري**: تحقيق أبو الفضل إبراهيم. النهضة بمصر.
- **النشر في القراءات العشر لابن الجزري**: ط. المكتبة التجارية.
- **نفح الطيب للسان الدين بن الخطيب**: تحقيق إحسان عباس. ط. دار صادر.
- **نقائض جرير والأخطل لأبي تمام**: ط. الكاثوليكية ببيروت.
- **النوادر لأبي علي القالي**: مع كتاب الأمالي.
- **النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري**: تصحيح الخوري. ط. الكاثوليكية.
- **همع الهوامع للسيوطي**: تحقيق د. عبد العال سالم مكرم. ط. دار البحوث العلمية بالكويت.

فهرس موضوعات

الموضوع	الصفحة

فهرس أبواب الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الصفحة

الموضوع

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحـة

الموضـوع	الصفحـة